

الأخلاق

شرح مختصر خليل

للامامة المحقق الشيخ محمد الأمير ، الكبير
صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم للمؤلف
الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف
الحائز للعالمية من درجة أستاذ
والمدروس بكلية الشريعة

صححه ودقق حواشيه
أبو الفضل عبد الله الصديق الغاري
من علماء الأزهر الشريف
وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناسخ

مكتبة القاهرة
لصاحبها ، على يوسف سليمان
مدرس اللغة العربية ، بميدان الأزهر بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بين الحلال والحرام ، ونصلي ونسلم على من أوتى جوامع الحكم واختصر له الكلام ، محمد وآله : ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير : هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين المختصر من شارح ، مبین المراجع ، يمزج به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فإلى وللتطويل ، قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) تندب في ذوات البال ولو شعراً وتجب بعارض النذر وفي الذكاة لكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتسكرك في الفريضة كما سيذكر وتحرم من النمل على الجنب وفي المحرمات وبعد استواء الطرفين وقد وضعنا ذلك في شرح مختصرنا (يقول الفقير المضطر) المحتاج على أناس فاعل أو الملجأ إريحة ربّه المنكسر خاطره (الدليّة نفسه) (لِقَلَّةِ الْعَمَلِ) للأمور (وَالثَّقْوَى) عن المهيات (خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن (المأركي) نعمت خليل (رحمه الله) تعالى الحمد لله في الخطاب (فائدة) قال سيدي محمد السنوسي حكم الحمد الوجوب في العمر مرة كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . (حمداً يوافي) إجمالاً أو مبالغة وتخيلاً في حاشية الرامض تفسير يوافي ببلاقيها حتى يكون معها وهو أولى مما في الخرشى وغيره من أن المفاعلة على غير بابها عبر بها مبالغة فإن الحمد هو الذي يفي بالنعم (مأزاً يَد من النعم) في الخطاب وغيره إن الحمد على الأنعام أولى من الحمد على الأثر قلنا الأثر يرجع للتأثير فعمه حمدان أو جهتان أو تنبيه بالأحروبة والأولى اقيام بحق الآثار . (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازي إن لله على الكافر نعماً يجب عليه

شكرها قال تعالى (يا بني إسماعيل اذكر ما أنعمت عليك) كافي
 الشبرخيتي وحاشية شبرخنا وبؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشعري
 لانهمة الله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل اختلاف
 لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب
 إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التعبير لمعادمة الوارد
 (والشكر لله على ما أولانا من الفضل والكرام لأخصى ثناء عليه هو)
 مبتدأ خبره (كما أننى على نفسي) أى على الصفة التي أننى لا يبالغها الواصفون
 ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة ونحو الحديث وقوله
 تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي
 الشبرخيتي والحاشية (ونسأله للطف والإعانة في جميع الأحوال) خصوصاً
 (حال حلول الإنسان في ربه) قبره (والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد
 العرب والمعجم) الإزدواج بالفتح (المبعوث) أسأله (صلى الله عليه وآله) وعلى
 آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأمتي أفضل الامم) هذه أمم الاجابة
 والسابقة أمم الدعاء فلا تكرار (وبعد فقد سألت جماعته أبان) أظهر (الله لي
 ولهم معالم) أدلة (التحقيق وسلك بناوهم أنفع طريق مختصر أعلى) الاستعلاء
 المجازي (مذهب الإمام مالك بن أنس مبيناً لما به الفتوى) بحسب ما به (فأجبت
 سؤالهم بعد الاستخارة) لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم « من سعادة
 المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة » (١) ومن ثم واظب عليها
 بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يتقلب فيه إلى مثاتها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج
 في المدخل بأن ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فعلها للغير

(١) رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص وصححه وهو متعقب ورواه أحمد والترمذي
 وأبو يعلى والبرار وهو حديث ضعيف . وقول المناوي حسن غير حسن .

من حديث الجامع الصغير «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»^(١) قال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعله . وفي حاشية شيوخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركعتيها أى بعد الكافرون وربك يخاق ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكيس والشبرخبتى ذكرهما على سبيل البدل قال وكل حسن (مُشِيرًا فِيهَا) وكل غائب لم يعلم (لِلْعُدْوَانَةِ) مسائل دونها قاضى القيروان أسد بن الفرات على محمد بن الحسن الحنفى ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سحنون ونسبى الاسدية والمختلطة اختصرها ابن أبى زيد وابن أبى زمنين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعى بالمهملة والمعجمة في التهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظر الخطاب (وَبِ) مَادَّة (أَوَّلَ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا) في ذات الموضوع وإن لم يشرحوا سائرهما (فِي فَهْمِهَا) وقد يأتى بشبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلاً (وَبِالِاخْتِيَارِ لِلْخُبَى) نسبة للخم حى من الين هو أبو الحسن على بن محمد الربى نسبة لربيعة وهو ابن بنت اللخمي كان متفهما ذا حظ من الأدب تفقه بابن محرز وأبى الفضل بن بنت خلدون وأبى إسحاق التونسي والسيورى وغيرهم وعمر ورأس له كتاب التبصرة محاذى المدونة وتفقه عليه المازرى والكلاعى بفتح الكاف وتخفيف اللام مات بصفافس سنة ثمان وسبعين وأربع مائة وقدمه لأنه أجبر من ذكر على الاختيار ولذا خصه به ليكون إن كان بصيغة الفعل فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ لَهُ هُوَ فِي نَفْسِهِ) فإن الفعل يناسب الاحداث (وَهَذَا كَانَ بِصِيغَةِ الاسْمِ فَذَلِكَ لَا اخْتِيَارَ مِنْ الْخِلَافِ وَبِالترجيح لابن بونصر) لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبقه (كَذَلِكَ) في التفصيل بين الاسم

والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يهبر عنه ابن عرفة بالصلى نسبة
 لصقلية له اليد في الفرائض أخذ عن أبي الحسن المصائري وغيره كان شجاعاً
 ملازماً للجمادات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (وَبِالْقَامُورِ لابنِ رُشْدٍ
 كَذَلِكَ) لاعتقاده كثيراً على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كفى الخطاب قال
 وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد
 قرطبي ولي قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استقر في منه سنة خمس
 عشرة ، وكان صاحب الصلاة في المسجد الجامع له الرحلة . ومن أخذ عنه عياض
 له كتب في فنون مختلفة من أجلها للتقدمات والبيان والتحصيل أثني عليهما
 كثيراً كان يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر ولد سنة خمسين وأربعمائة ومات
 سنة عشرين وخمسمائة (وَبِالْقَوْلِ الْمَازَرِي كَذَلِكَ) لأنه قويت عارضته في
 العلوم فكان إماماً صاحب قول يعتمد عليه مع أنه اصطلاح المصنف وهو أبو عبد الله
 محمد بن علي بن عمر التيمي أصله من مازرة بفتح الزاي وكسرها مدينة في
 جزيرة صقلية إمام أفريقية وماوراءها له اليد في الطب أيضاً أخذ عن الأحمسي وعبد
 الحميد السبوري المعروف بابن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض
 له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبي المعالي وشرح التاتئين للناضي عبد الوهاب
 مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وَحَيْثُ قُلْتُ خِلَافٌ)
 بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فَذَلِكَ لِلْخِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ)
 فيه يكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وَحَيْثُ ذُكِرْتُ
 قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالاً فَذَلِكَ لِعَدَمِ اطِّلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ) يعني ترجيح
 (مَنْصُوصَةٍ وَأَعْتَبِرْ مِنَ الْمَقَاهِيمِ) الخالفة (مَفْهُومِ الشَّرْطِ) وأول ما هو أعلی
 منه كالغاية في المبتوتة حتى يرتجع بالغ والحضر في إنما يجب القسم لازوجات في
 المبيت وأما الموافقة فمبتدرة خصوصاً الفحوى كما قال وللولي رد تصرف مميز فأحرى

غير المميز فالحصر بقوله (فَقَطْ) نسي أي لا اللقب مثلاً وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوماً وغيره جوازاً^(١) وقط مخففة الطاء ساكنة بمعنى حسب (وَأَشِيرُ بِصُحَّحَ أَوْ اسْتَخْسِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أَوْ اسْتَظْهَرَهُ) من نفسه وهذا يفهم بلاتنبيه وكأنه خشي توهم اصطلاح مخصوص فيه (وَبِالْتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ) مع اتحاد القول عنه لعدم قوله أو اختلاف الفهم عنه تعدد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أَوْ) في الحكم من أنفسهم (لِعَدَمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقاً قولين أو أقوالاً وفي نسخة غير الناصر (وَبَلَّوْا) للبالنية زاد في نسخة ابن الفرات (غَالِبًا) لأنه قد يأتي بها مجرد دفع التوهم (إِلَى) رد خلاف مذهبهم واقع في مذهب مالك (وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ بِذَوِ شَرَاءٍ أَوْ سَمَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسطاً للغير (وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَالِ وَبُؤْفَقْنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ثُمَّ اعْتَذِرْ لِدَوِي الْأَبَابِ) العقول (مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) للمقام يقتضي البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الرِّضَا وَالصَّوَابِ فَإِنْ كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُوهُ وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تغيير البديهي كمنقص حرف أو زيادته (فَقُلْ مَا يَخْلُصُ مُصَنَّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَافٍ مِنَ الْعَثَرَاتِ * بَابٌ يُرْفَعُ الْحَدَّثُ) أي الوصف للقدر بالشخص وما لا يهجنى إطلاقهم على المنع المفسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثنا (وَحُكِّمُ الْخَبَثِ بَا) ماء (لِمُطْلَقِ) الأخص فتم آمن مطلق ماء (وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلَا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضاً فيرادف الظهور وقيل المطلق أخص لا يشمل المتغير

(١) هذا هو الأقرب لنرض المصنف .

بما لا يضر وشمل ماء زمزم وإن كره في الخُبث تسكريما وبعيد ما في الخطاب عن
ابن عبد السلام لا يكفن الميت بثوب بل منه، وأما أبارئ ثمود فتشنع كسكل ماء عذاب
ولست نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبر خيقي عن الرصاع في شرح الحدود ،
واستظهر الأجهوري الصعة ويؤيده أنه قيل بالسكر اهة والتميم كل وضوء نص عليه
ابن فرحون وابن العربي وفي التتائي في باب التميم صحته فكأنه رأى ضف علق
التراب (وإن جِسمَ من نَدَى) وغيره الشجر والمفارق له حكمه (أو ذاب) ولو
بعلاج (بعد جُودِه) ولو أصالة كملح (أو كان سُورَ بهيمة أو حائض أو جُنُب
أو فضلة طمأزتهم أو كثير) وبأني القليل (خاط بنجس لم يغير) في الشبر
عبد الباقي والرماسي وغيرهما فتح الجيم وكسرها لغتان فلعل تخصيص الأول بأصل
النجاسة عرف (أو شك في مغيره هل يضر) فيلغى الشك ويعتبر الغان (أو
تغير بمجاء وره وإن بدهن لا صق) على خلاف (أو برائحة قطران
وعاء مسافر) لا مفهوم له بل ريمه لا يضر مطلقا ويضر لون غير الدباغ وطعمه
(أو بمثوله منه) كطبخ لم يطبخ أو صمك ولو تناسل وفي روثه نظر (أو بقراره
كمنج) ولو طبخ (أو بمطرروح ولو قضا من تراب) وجبه ولو صنع
وكبريت ولو صار عفاير (أو منج) على المعتمد (والأرجح السلب بالمنج)
ضعيف (وفي الاتفاق على السلب به إن صميم تردد) والمفتي به لا يضر إلا
المصنوع من زرع (لا بمقتير كوننا أو طعما أو ريحا بما يفارق غالبا من
ظاهري أو نجس كدهن خاط) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في
حاشية شيخنا وبقيده الخطاب إلحاقا له بالدباغ، وهذا مثال المغير فإذا خاط الدهن
ولم يغير لم يضر كما في حاشية شيخنا خلافا لما في الشبر خيقي (أو بخار مضطجكي
وحكمه) طهارة ونجاسة (كمغيره ويضر بين تغير بنبيل سني) يثر
ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كغدير بروث ماشية)

تشبيهه في الضرر لا بقيد كونه بيننا (أَوْ بِرِ يورَقِ شَجَرٍ أَوْ تِنِّينٍ وَالْأَظْهَرُ فِي
بِرِّ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ) هو المدول عليه عند العسر في بئر أو غدير حَضَرَ أو بدوًا
(وَفِي جَمَلِ الْمُخَالِطِ الْمُوَافِقِ) للماء (كَالْمُخَافِ) فيضرح حيث ظن التغير على
تقدير الخالفة (نَظَرٌ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح
به (وَفِي التَّطْمِيرِ بِمَا جُمِلَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب
والرماسي أن الخلاف لفظي فإن مازج الربق ضرر وإلا فلا (وَكُرْهٌ دَمْعٌ وَجُودٌ
الغير (مألا) يسير مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدَثٍ) ولو غير الأولى أو حيض ذميمة للوطء
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهر كراهة للمستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلّة
أعضاء الوضوء ويبقى التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرّد
وغسل ثوب طاهر بما لا يتوقف على طهور فلا يكره للمستعمل فيه قطا والظارف
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته فني كل ما يتوقف على طهور
(يَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ وَغُسْلٍ) ولو بالنسبة للمتوضيء كما في الرماسي وغيره
(بِتَجَسُّدٍ أَوْ يُغَيَّرُ) حرر الرماسي أن يزيد على القطرة في إثناء الغسل (أَوْ وَانْخَافَ
فِيهِ كَذِبٌ) من تعلقات اليسير (وَرَأَى كَذِبًا) يكره أنه (يُفْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم
يكن مستبحراً ولا إذا مادة كثرت وإن لم يكن به أو ساخ تعبدًا عند الإمام ومنعه
ابن القاسم إن كان يسيراً وبالجسد أو ساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فإن علم التغير
منع اتفاقا (وَسُورُ شَارِبٍ خَيْرٌ) حيث أكثر منه ولم تعلم الطهارة (وَمَا أَدْخَلَ
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تسكن لأزولة (و)
سُور (مَا) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجِسًا مِنْ مَاءٍ) قيد سُور (لَا إِنْ عُمِرَ
الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ) كالحمر والغار فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَامًا) لشرفه بمحتز ماء
(كَمُشَمِّسٍ) الأقوى كما في عبق والحاشية تشبيهه بالمذكور في نحاس وبلاد

حارة لأنه يبرص^(١) (وإن رُوِيَتْ) علمت النجاسة (على فيه) أى فم الشارب أو غيره (وَفَتِ اسْتِعْمَالُهُ حُلَّ عَلَيْهَا) حكمها (وإذا مات برئى ذو نفس سائلة برأكيد ولم يَتَغَيَّرْ نَدَبُ نَزْحٍ) ولا يَبْلُغُ إلا ناء لِيَأْخُذَ ما على وجه الماء (بِقَدْرِهَا) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الجراحى (لَا إِنْ وَقَعَ مَيِّتًا) لأن انفتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط دفعاً لتوهم الأحرورية (وإن زال تَغَيُّرُ النُّجَسِ) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان القياس جعله من المخالط للموافق (لَا بِكَثْرَةِ) أى مكانة ومخالطة (مُطْلَقِ) أمابه وإن قل فظهور (فَأَسْتَحْسِنُ الطُّهُورِيَّةَ) ضعيف (وَعَدَمُهَا أَرْجَحُ) هو المذهب لكن النسبة لابن يونس ليست فى محامها (وَقِيلَ خَيْرُ الْوَاحِدِ) عدل الرواية^(٢) والشرطى الأكثر أيضاً (إِنْ بَيَّنَّ وَجْهَهَا) أى النجاسة لقريفة السياق وكذا للطهارة إن ظهر منافيا ، وإلا فهمى الأصل كما فى الرماضى وغيره (أَوْ اتَّفَقَا مَذْهَبًا) فى شأن النجاسات (وَلَا فَقَالَ) للآزرى (بُسْتَحْسِنُ) ندباً (رَكْبُهُ وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَعَكْسِهِ) أى سريان وجعل الشافى ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والقلتان نحو أربعائة وسبعة وأربعين رطلاً تقريباً بالمصرى وبالبيدادى خمسمائة ﴿فَصَلِّ الطَّاهِرُ﴾ الأعم من المباح من وجه على ما فى الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة المضطر (مَيِّتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبقى للوزغ والسحالى وشحمه^(٣) الأرض وحيات فنجسة كما فى شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج للتولد من الطعام لذكاة وغلب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

(١) ورد ذلك فى حديث لا يصح . لكن إن ثبت فى الطب أن هذا المساء يورث البرص ثبتت السكرامة وإلا فلا (٢) فيقبل خبر المرأة والعبد فى هذا ومثله وهو كل ما ليس فيه إلزام بطريق الحاكم (٣) هى دويبة إذا مسها الإنسان تجمعت وصارت مثل الحرزة ، وهى فيما أظن حمار قبان .

(وَالْبَحْرِيُّ^(١) وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ بَيَّرَ) ومات به وفي وطء آدمية^(٢) المتميز بروفيسل
 من بطن النجس إن أخرج قبل الغوص (وَمَا ذُكِيَ وَجُزْؤُهُ) يشمل وعاء الولد
 وفي حكمه الجنين التابع والفصل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا تُحَرِّمَ الْأَكْلَ
 وَصُوفُ وَوَرَرٌ وَزَغَبُ رِبَشٍ وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خَيْرِيزٍ إِنْ جُزَّتْ) وإلا
 فأصوبها كالجلد (وَالْجَمَادُ وَهُوَ جِسْمٌ) ولو مائعا (غَيْرِ حَيٍّ) أى لم تحل حياة
 (وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المغيب للمفعل مع فرح وبدونه مفسد مخدر
 كالحشيشة على الأفوى^(٣) طاهر يجوز قليله غير المغيب كالمرقد المغيب للمفعل
 والحراس كالسكران ولاحد بهما (وَالْحَيُّ) ولودود عذرة وإن تنجس كالجنين
 برطوبة الفرج (وَدَمُهُ وَوَعْرَقُهُ وَلَمَّا بِهِ) من غير المعدة (وَتُحَاظُهُ وَبَيَضُهُ وَلَوْ أَكَلَ
 نَجَسًا إِلَّا الْمَذْرُؤَ) المفتن أو صار مضنفا أو فرخا ميتا ولا يضرا اختلاطه ولا دم غير مرفوح
 به (وَالْخَارِجَ بَعْدَ الْمَوْتِ) فتابع للميتة (وَلَبَنٌ أَدْحِي إِلَّا أَلْمِيَّتَ) المعتمد
 ولو الميت (وَلَبَنٌ غَيْرُهُ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا على أمه
 لا مكروه (إِلَّا الْمُنْتَذَى وَفِيهِ إِلَّا الْمُتَغَيَّرَ عَنِ الطَّعَامِ) ظاهره كظاها
 ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماصى أنها تأويلان وجزم بأن القاس
 لا ينجسه إلا مشابهاه راد على الخطاب وغيره في تسويته بينه وبين القى
 (وَصَفْرَاهُ وَبَلْغَمٌ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٌ) إن أراد ماءها فيقاس
 على الصفراء أو وعاءها فجزء مذكى ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَمٌ لَمْ يُسْفَحْ
 وَمِسْكٌ وَفَارْتُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجِسُ) ومن نجس للاستحالة
 (وَحَمْرٌ تَحْتَجَّرُ أَوْ خُلِّلٌ) نعم إن بل بعد التحجر وعادله الاسكار رجع
 للنجاسة (وَالنَّجِسُ) فيه لغات كتف وفتحتان وكسرتان وكعضد ست لغات

(١) مثل نبات البحر (٢) وقيل إن الحشيشة مسكرة وهو ضعيف وهي محرمة بالإجماع كما
 قال النووي ومحدث « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر »
 رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والحشيشة مفتر بلا نزاع .

(مَا اسْتَشْنَيْ) كقوله إلا المسكر وكنهوم إن جزت (وَمَيِّتُ غَيْرِ مَا ذَكَرَ)
أول الفصل (وَلَوْ قَمَلَةً) ويعنى عن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن
عمر وأيس لمعة فإن أمكن التداوى اغتفر مدته وإن اضطر لقتل قلة في المسجد
فقتل بنوى ذكائها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعمل على ما في
شبه من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عبوح وقد مناه (وَأَدَمِيًّا وَلَا ظَمَرًا
طَهَارَتُهُ) هو المتمدن^(١) ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي
حكم الملبان ما تعلق بيدير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه
النس فيجوز ردها على المتمدن من طهارة الآدمي (وِظْلَفٍ وَعَاجٍ وَظْفَرٍ) ولوطال
لأنه كان حيا (وَقَصَبَةٍ رِيَشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبَّغٍ وَرُخْصٍ فِيهِ
مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خَبْزِيرٍ) وآدمي لحرمته ووجوب دفنه (بَعْدَ
دَبْغِهِ) ولا يشترط زوال الشعر وبكفي دبغ الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه
(فِي يَابِسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْعَاجِ) غير المذكي وهل تحرم بما فيه يكون دليلا
لما سبق أو تنزيها فهو استندراك ورجحه شيخنا في الحاشية لا تنفاه الاستفاد
لكنه نقل عن محشي ات هنا ما ليس فيه وأسند تأويل المدونة لنفسها وقد
نهته على ذلك فسكت (وَالْتَوَقَّفُ فِي الْكَيْمَخْتِ) عياض جلد الفرس وشبهه
لتمعارض القادمة من صلاة السلف به في سيوفهم والراجح لا يبعد من صلى به
ولا يبعد التوقف قولاً (وَمَنْ يُّوَدِّىُّ وَيُودِّىُّ) ولو من مباح (وَقَيْحٌ وَصَدِيدٌ)
ومنه ما يرشح من نفط الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من اللباح إلا
الكمي (وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاءٍ) هي من الدم (وَرَمَادُ
النَّجَسِ وَدُخَانُهُ) لعمدة النار تطهرها وعليه طهارة ما خبز أو حوى من الفخار
بنجس وأولى عرق حمام حوى به وأما اللزك المتخذ من الميتة كاللومية ففي

الخطاب فيه خلاف والحق أنه حرق حتى صار كالجر فكما قال ابن حبيب طاهر وإلا فلي أصله (وَبُولٌ) ولوعلى صفة الماء المكرض (وَعَذِيرَةٌ مِنْ أَدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يأكل الطعام (وَمَحْرَمٌ وَمَكْرُوفٌ) ومنه الوطواط وفار النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طعام) ومثله المضاف قال ح في تنبيهه الخامس بعد قوله وحكمه كغيره إذا حلت النجاسة في الماء ولم تغيره ثم أضافه نحو ابن فظاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمته لنزا .

قل لافقيه إمام العصر قد مزجت ثلاثة بإناء واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالنجيس ما السبب^(١) (مائع بنجس) متحلل لا نحو عاج (قل) وأولى كثير وشمل دون الدرهم والعفو في الصلاة فقط كما في ح واقتضى تنجيس القملة للبعين حيث لم تحصر بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عينها ببادية فلا تحرم نساء تلك البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الخاشية ما يوافق وبسطناه في الشرح ، ابن القاسم من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ميتة لا يدري أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع ، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال أصبغ بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن إن أظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة ، المصنف عن المنوف لوقيل بالمفوع عما يعسر لحسن كما أفق به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فأرة وفي السؤال أنها كثيرة ورؤسها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجاز عنه ولده الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله :

هي الإناء إذا ما شابهها نجس فلم يغير طهور الماء تنتسب لها الطهارة لما حلها ابن وإن بدأت به فالكل يجتنب

(كَبَّامِدٍ إِنْ أَمْسَكَ السَّرْيَانُ) إِمَّا كَانَا وَقَوَعِيًّا (وَلَا فَبَجَسَ بِهِ) يَطْرَحُ وَيَبَاعُ
 مَا بَقِيَ مَعَ الْبَيَانِ اسْكُنِ النَّفْسَ تَسْكُرْهُ (وَلَا يَطْمُرُ زَيْتُ خُوَاطٍ) خِلَافًا لِقَوْلِ
 ابْنِ الْبَادِ يَخْضُ بَمَاءٍ وَيَنْقَبُ لَهُ الْإِنَاءُ مِنْ أَسْفَلٍ حَتَّى يَظْنَ زَوَالَ النِّجَاسَةِ (وَأَحْمُ
 حُطْبِخٍ) لَا يَجِدُ صَلَاقَ فَيْغْسَلُ (وَزَيْتُونٌ) وَنَحْوَهُ كَالْجَبِينِ (مُلْدِجٌ) فَإِنْ كَانَ قَبْلَ
 الْغُوصِ طَهَرَ السَّكْلَ فَالْمَدَارُ عَلَى الْغُوصِ وَعَدَمُهُ وَأَمَّا نَحْوُ مَاءِ الْعَجِينِ الْمُنْفِيزِ فَتَنْجَسُ
 مُطْلَقًا (وَبَيْضُ صُلُقٍ يَنْجَسُ) حَيْثُ رَشَحَ فِيهِ وَمِنْ النِّجَاسِ الْمَاءُ الْمُضَافُ بِهِ
 تَرْشِخٌ فِيهِ مَذْرَأَةٌ لَا إِنْ بَقِيَ الْمَاءُ مُطْلَقًا مُطْلَقًا (وَفَخَّارٌ) لَا كَهَيْئَةِ أَحْمَى تَنْجَسُ
 (بِغَوَاصٍ) مَانِعٍ (وَيَنْتَفِعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا تَنْجَسُ) اسْتَمْنُوا مِنْهُ اطْعَمُوهُ نَكَلًا بِهِ
 وَالصَّيْدُ بِهَاوِاصِلِ الزَّرْعِ وَإِقَادِ النَّارِ وَاطْفَاءِهَا وَفَتْحِ يَالُوعَةٍ وَالتَّجَرُّ لِقِصَّةٍ وَإِنْ
 جَبَرَ كَسَرَ بِعَظْمٍ مَيْتَةٍ عَنَى عَنْهُ بَعْدَ الْإِلْتِحَامِ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) وَلَا يَضُرُّ ضَوْءُهَا
 وَعَيْنُ النِّجَاسَةِ خَارِجَةٌ وَتَقْدَمُ أَنَّ الدِّخَانَ طَاهِرٌ، وَرَخَّصُوا فِي النِّعَالِ لِلضَّرُورَةِ
 وَإِنْ بَنَى بِمَاءٍ مَتَنَجَّسٍ جَصَصَ وَلَا يَهْدُمُ وَيَبُلُ مَصْحَفٌ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ
 (وَأَكَلَ) (أَدَمِي) وَلَوْ غَيْرُ مَكَلَبٍ فَيَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ وَيَابِسَ فِي غَيْرِ رَقَّتْ عِرْقٌ
 وَبَاقِي حُكْمِ الْبَيْعِ (وَلَا يُهْتَلَى بِبِلَاسٍ كَافِرٍ) وَلَوْ هُوَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ
 (بِخِلَافِ نَسَبِهِ) وَكُلُّ مَا صَنَعَهُ وَلَوْ بِذِيَّةِ نَفْسِهِ وَشَارِبُ الْخَمْرِ كَالْكَافِرِ إِنْ لَمْ تَعْلَمْ
 الطَّهَارَةَ (وَلَا يَمَّا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخِرُ) حَيْثُ لَمْ تَقِيقِنْ سَلَامَتَهُ (وَلَا يَنْشِأُ
 غَيْرُ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ) رَاجِعٌ لِلْفَرَعَيْنِ (وَلَا يَمُحَّاذِي فَرْجٍ غَيْرُ عَالِمٍ)
 بِالْأَسْبَاطِ كِفَوطِ حَمَامِ الْعَامَةِ (وَحَرْمُ اسْتِعْمَالِ ذَكَرٍ) مَكْفٍ وَيَكْرَهُ لَوْلَى
 الْإِبَاسِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ لِلصَّبِيِّ وَتَجُوزُ الْفَضَةُ (مُحَائِي وَلَوْ مِنْطَقَةً) حَزْمًا (وَأَلَّةُ
 حَرْبٍ) كَالْمِرْجِ وَالْمَرْجِ (إِلَّا الْمُصْحَفُ) فِي جِلْدِهِ وَكَرَهُ الْجَزُولَى كَتَبَهُ وَأَجَازَهُ
 عَجٌّ وَأَجَازُوا كَتَبَهُ فِي الْحَرِيرِ وَتَحْلِيَةُ الدَّوَاةِ وَالْمَقْلَةُ لَهُ، وَابَسَ الْعِلْمُ كَذَلِكَ وَلَا
 إِلَّا جَازَةً خِلَافًا لِلْبَرْزَلِيِّ وَشِيُوخِهِ (وَالْهَيْفُ) لِلْجَهَادِ فَقَطْ (وَالْأَنْفُ وَرَبَطُ سِنِّ

مُطْلَقًا) بذهب أو فضة (وَحَاثَمَ الْفِضَّةَ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم إيسره باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تعدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا مازاد (لَا مَا بَعَثَهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ) رجح الأجهوري رواية ابن رشد كراهته (وَلِإِنَّا نَقْدَرُ اقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَا رَأْيَ فِي الْمَغْشَى) المتمد منه نظر الألبان (وَالْمُؤَوِّ) والراجح جوازه حيث لم يتحال منه شيء ومنه نقش السقف وإن كرهه بالمسجد لإشغال المصلى (وَالْمُضَبَّبِ) اسكر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأقوى منهما (وَلِإِنَّا نَجْوُهِرُ) بناء على أن منع النقيدين للسرف وهو أشد أول التضيق في التعامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَارٌ لِلْمَرْأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألقوا به الفرش والوسادة (وَلَوْ نَعَلًا لَا كَسْبَ رِيٍّ) ومكحلة و امرأة وقفل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِذَا لَهُ النَّجَاسَةُ) وكذا تغليظها إن لم يؤذ لشهرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نجسًا وتعمًا^(١) بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينته حبلها بوسطه لا تحت قدمه كدابةً مُطْلَقًا أو ثوب شخص حمله لا تعلق به أو ثوبًا على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر للمصلى عليه فكان (وَبَدَنِهِ) كداخل عينه وفيه ولا يكفي الريق والدمع ويجب تقاين نجس إن قدر (وَمَكَانِهِ) ما يمس به ولو بمائل أو شعر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفَ حَصِيرِهِ) عطف على مدخول عن (سُنَّةٍ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفريع على الوجوب وقول غيرنا به فهو أقوى خصوصًا وهو المال على قول الخطاب والرامي أن الخلاف لفظي وإن بعد نعم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٍ) وضماً ولو لصبي (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لخطاب العاجز والنامس وإن أعاد تداركاً ولمراعاة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

في ر، إذ لا ينحط في العجز والنسيان عن مقتضاها من نذب الإعادة وفيه أنه انحط
بعدم تأييد نذبها (وَالْأَلَا) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه (أَعَادَ الظُّمْرَيْنِ
لِلْأَصْفَرَارِ) لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة
للمدونة كنفل على أن الكراهة قبله بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وقد مرى الخلل لها
كما حققنا في الشرح والجمعة كالظهور وتعاد جمعة مع الإمكان والمشاءين للفجر
وبعيد الوتر تبعاً والصباح للشمس لخفة الإسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري
وجواز الشفع والوتر ولا بعيد الفاتنة ولا النفل كما في الشرح والعامد بعيداً بدأ
على القولين سكن وجوباً عند من جعل الخلاف لفظياً ونذباً على السنية كالصلاة
بمعطن الإبل عند عَجَّ وَعَبَّ وَمَنْ وافقهما على أنه حَقِيقِي (خِلَافٌ وَسُوءُ طَمَاحٍ فِي
صَلَاةٍ مُبْطِلَةٍ) تهقبه الرماضي بأن الذي في المدونة القطع واختلفوا هل على النذب
أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مقيد بأن تتعاق به وهو
وما بعده بانساع الوقت فلا يقطع ماضق وقته وفي حكمه الجنازة والاستسقاء
والعبد مع الإمام وفي الجملة تردد وإذا تمادى الضيق الاختياري ينفي إعادته في
الضروري كالعاجز على الظاهر ووجود مزبل أو ثوب آخر (كَذَرَهَا فِيهَا)
ورؤيتها بمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فان بعد كله ويستخلف فإن
تبدله بعد بطلت عليهما (لَا قَبِيلَهَا) ونسي (أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَعْلٍ فَخَلَعَهَا) للسجود ثلاثاً
يحمل النجاسة أو أوأمنها وقيل كالفرش (وَعُنِيَ عَمَّا يَعْسُرُ كَحَدَّثِ مُسْتَنْبَحٍ)
كل يوم مرة (وَبَلَّلَ بِأَسْوَرٍ فِي يَدَيْهِ إِنْ كَثُرَ الرِّدُّ أَوْ ثَوْبٍ) وجسد مطلقاً
(أَوْ ثَوْبٍ) أو جسد (مُرْضِعَةٍ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزار
(تَجْتَمِدُ) من البول قيل والغائط (وَنَذَبَ كَلَمًا) ونحوها (ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ)
بخلاف ذي دمل وسلس لعدم ضبطه (وَدُونَ دِرْهَمٍ) بل ودرهم بغلى مساحة
(مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا) عيناً وحكماً (وَقَيْحٍ وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِقَازٍ يَأْرَضِ

حَرْبٍ) وكذا معاني الدواب مطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرِ ذُبَابٍ) وبَعُوضٍ ونمل (مِنْ عَذِرَةٍ) وغيرها شيئاً ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعٍ حِجَامَةٍ) الشرطات وما بينها (مُسِيحٍ فَإِذَا بَرِيَءٌ غُسِلَ وَإِلَّا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالذُّيَّانِ وَبِالْإِطْلَاقِ) لأن الحل عفو (وَكَطِينٍ مَطَرٍ) وماء رشح (وَأِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِرَةُ بِالْمُصِيبِ) فإن جف الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ) كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق الملوث بلا عذر (وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ) ضعیف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَبِيلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب (مُطَالٍ لِلِسِتْرِ وَرَجُلٍ بُلْتُ) رفعت فوراً أولاً (يَمْرُانٍ يَنْجِسُ يَبْسَ يَطْهَرُ إِنْ بَمَاءٍ بَعْدَهُ وَخَمٍ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٌّ وَبُؤْسٌ لِمَا إِنْ دَسَكَ) بكتراب (لَا غَيْرَهُ) الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَغْتَلِمُهُ) أى الملوث بغيرها (الْمَاسِيحُ) أى من يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يسكنى غسل الرجلين (وَيَبْتِغِيهِمْ) لأن شرط الممسوح الطهارة (وَاخْتَارَ) اللخمى (إِلْحَاقَ رَجُلٍ الْفَقِيرِ) بالخلف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَأَقَعَ عَلَى مَائَةٍ) وجالس يعنى عن السؤال بقرينة قوله (فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ الْمُسْلِمُ) على ما سبق آخر المياه ومن يوت الكفار على النجاسة وحيث ظن شيء خفيكه (وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ) و امرأة (لِإِفْسَادِهِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مسكروها كالألب الباغى ولا يشترط المسح (وَأَثَرُ دُمْلٍ لَمْ يُنْكَ) واضطر لئسكه كإزاد على واحدة (وَنُذْبٍ) غسل المَعْفُو (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمٌ بَرَاغِيثٍ) خرمها (إِلَّا فِي صَلَاةٍ) فلا يقطعها لهذا المندوب (وَيَطْهَرُ مَحَلُّ النَّجَسِ بِإِلَانِيَةٍ بِمَسْلُحَةٍ إِنْ عُرِفَ) ولو ظنا كافى عب وغيره (وَالْأَفْجَمُ جَمِيعُ الْمَشْكُوكِ فِيهِ كَكَلَمَتِهِ) فإن لم يسكف الماء نحرى حتى يجده (بِخِلَافِ ثَوْبَيْنِ) أو فصل كفيه (فِي تَجَرُّيٍّ) إن اتسع الوقت (بَطْهَرٍ مُتَفَصِّلٍ كَذَلِكَ) يعنى خالياً من أعراض النجاسة ولا يفر غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعْمِهِ (ولو عسر (لَا لَوْنٌ وَرَبِحٌ عَسْرًا) ولا يكلف بالصابون ولا نستعين ماء كما في عب وغيره (وَالْفُسَاكَةُ الْمُتَغَيِّرَةُ نَجَسَةٌ) كما سبق وحكمه كغيره (وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَنْتَجِسْ مُلَاقِي مَحَلِّهَا) كالثوب مع عرق محل الاستحمام (وَأِنْ شَكَّ فِي إصَابَتِهَا لِثُوبٍ وَجَبَ نَضُّهُ) والشك هنا يشمل الظن غير القوي كما في حور (وَأِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْفُسْلِ) قاله ابن حبيب وهو ضعيف وقال ابن القاسم وسجنون وعيسى في الوقت مطلقا خلفه أسره وقال الفرينان وابن الماجشون لا إعادة أصلا كذا في ر ونحوه لح (وَهُوَ رَشٌّ) ولو مرة كما في ح ولا يلزم عموم السطح (بِالْيَدِ) مثلا (بِلَا نِيَّةٍ لِأَنَّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ) فالأصل الطهارة (أَوْ فِيهِمَا) بالأولى وفي بقائها يجب الغسل ونضح للملاقى قبله (وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثُوبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ) وهو المعتمد كالأرض (خِلَافٌ) ولا أثر للشك في الطهارة ولا من نجاسة الطريق (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجَسٍ) كَقَوْلِ (صَلَّى بَعْدَ الدُّعَا) وَزِيَادَةِ إِنَاءٍ) كل صلاة بوضوء فإن التبس بمضاف جمع الوضوءات لصلاة واحدة. وإن شك في العدد جعل الأثر لغير الطهور فإن ضاق الوقت تحرى واحدا وإن لم يمكن تيمم وكله حيث لم يمكن مطلقا محقق (وَنَدَبَ غَسْلُ إِنَاءٍ مَا فِي يَدِهِ) باليسير (وَبُرَاقُ لَا طَعَامَ وَحَوْضٍ) لكثرة (تَعَبُّدًا) فإنه طاهر ولا يذو ولا يخمه (سَهْمًا) بُولُوغٍ كَلْبٍ مُطْلَقًا (وَلَوْ مَا ذُوْنَا) (لَا غَيْرِهِ) (وَلَوْ خِزِيرًا) (عِنْدَ قَصْدِ الإِسْتِعْمَالِ بِلَا) شرط (نِيَّةٍ وَلَا تَتَرَبُّعٍ) (١) وَلَا يَتَعَدَّدُ بُولُوغُ كِتَابٍ أَوْ كِلَابٍ * فَضْلٌ * فَرَأَيْتُ الْوُضُوءَ غَسْلُ مَا بَيْنَ) وَتَدَى (الْأُذُنَيْنِ) وَإِنْ بِيَاضًا تَحْتَهُمَا أَوْ مَسَامَتَهُمَا، وفوقهما من الرأس كالصدغين ولا يجب نقل الماء في الغسل بخلاف المسح (و) بين (مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَادِ) ولا عبرة بأصابع ولا أغص (وَالذَّقْنِ) لنفى الخلد (وَضَاهِرِ الْأَخْيَةِ) لمنهاتها لغيره (فِي غَسْلِ الْوَتَرَةِ وَأَسَارِيرِ

(١) بل الترتيب وارد في الحديث الصحيح ، وعلم الطب أثبت ذلك أيضاً .

جَبْهَتِهِ وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظَاهُرِ الْبَشَرَةِ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيءًا
 أَوْ) محلاً (خُلِقَ غَائِرًا) فلا يجب الغسل بالدلك ما لم يتسع جدا، وأما إِبْصَالُ الْمَاءِ
 فَوَاجِبٌ حَسَبَ الْإِمْكَانِ وَيُزِيلُ قَذَى الدِّينِ وَمَا أَمَكَنَ طَرَوْهُ فَمَاءٌ^(١) (وَلَدَبُ
 بِمِرْفَقَيْهِ وَبَقِيَّةٍ مِمَّنْ) ولو للمرفق (إِنْ قُطِعَ) لا جِلْدًا كَشَطَ عَنْ مَحَلِّ
 الْفَرْصِ (كَكَفٍ بِمَنْسَكِبٍ) لم يخاف غيرها وإلا فاله مرفق ككعب أو وصل
 الْفَرْصِ (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا إِمْجَالَةَ خَاتَمِهِ) للأذنون نعم هو لمة إِنْ نَزَعَهُ (وَقُضِيَ
 غَيْرُهُ) إِنْ مَنَعَ الْمَاءُ وَإِلَّا كُنِيَ تَحْرِيكُهُ وَيُفِي عَنْ وَسَخِ الْأُظْفَارِ غَيْرِ الْمُتَفَاشِشِ
 وَالشُّوْكَ وَالْمَدَادِ لَصَانِعِهِ كَقَذَى الْعَيْنِ (وَمَسَحُ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَظْمٍ صَدُغِيهِ
 مَعَ الْمُسْتَرْخِي وَلَا يَنْقُضُ ضَفْرَهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إِلَّا أَنْ تَشْتَدَّ خِيُوطُهُ
 أَوْ تَكْثُرَ وَيَنْقُضَ فِي الْغَسْلِ لَشِدَّتَهُ بِنَفْسِهِ (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وَجَوَابًا
 (فِي رَدِّ الْمَسْحِ) وَالسَّنَةُ بَعْدَ كَذَا لِمَجْعُومٍ مِنْ تَبِعِهِ وَأَقْرَبُهُ الْأَشْيَاخُ لِسُكْنِ رَدِّهِ الْعَلَامَةِ
 الْبَنَانِي وَيُعْنَى عَنْ دَاخِلِهِ (وَعَسَلُهُ يُجْزَى) وَبُئْسَ مَا فَعَلَ (وَعَسَلُ رِجَائِيهِ بِكُفَيْهِ
 الثَّمَانِيَيْنِ بِفَصْلِ السَّاقَيْنِ وَنُدْبِ تَخْلِيلِ أَصَابِعِهِمَا) وَوَجِبَ فِي الْفَعْلِ وَلَا يَدُ
 مِنْ إِبْصَالِ الْمَاءِ (وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظُفْرَهُ أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ) أَوْ كَشَطَ جِلْدَهُ
 (وَفِي إِحْيَايِهِ قَوْلَانِ) الرَّاجِحُ لَا إِعَادَةَ (وَالدَّالُّكَ) لِنَفْسِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ (وَهَلْ
 الْمَوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ) يَجِدُّهَا لِلذَّهْوِلِ عَنْ الْأَوَّلَى
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) وَلَوْ طَالَ (وَلِنْ عَجَزَ) بِذَوْعٍ تَقْرِبُ كَأَنَّ ظَنَّ كِفَايَا الْمَاءِ
 أَوْ شَكَّ فَنَبِينَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَمَّا الْعَاجِزُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ الَّذِي يَصْلَحُ مَفْهُومُ قَدْرِ فَبَنَى
 مُطْلَقًا كَأَنَّ جُزْمَ بِالْكَفَايَةِ فَتَخْلَفُ أَوْ ذَهَبَ بِلا اخْتِيَارٍ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى التَّفَرُّقِ
 وَلَا يَحْتَاجُ غَيْرَ النَّاسِيَةِ (مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَهْضًا كَبُرَ مَنْ اِعْتَدَلَ) وَهَذَا فِي

(١) أي يحمل على أنه طاريء .

المعتمد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فنلعب (أو سُنَّةٌ خِلَافَ
وَنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ عِنْدَ وَجْهِهِ) فتحتاج السفن قبله لنية (أو افترض) الوضع
(أو استباحة ممنوع) وضعاً وإن لصح (وإن مع تبرؤ أو أخرج بعض
المُسْتَبَاحِ) كغير الطواف (أو نسي حدثاً) أو تذكره (لا أخرجه) كمن
البول لا المس (أو نوى مطلق الطهارة) ملاحظاً شوبوعها في حدث وخبث
أما الطهارة بلا ملاحظة أو هما معاً في عضو نجس فتصح (أو استباحة ما اندثرت)
أى الطهارة بمعنى الوضوء لرفع الحدث (له أو قال إن كنت أخذت فله)
لتردد النية فإنه ربطها بالحدث المشكوك، وهذا لا ينافي للذهب من نقض الشك
لأننا نعتبر نيته كما وضعه ح (أو جدد فتبين حدته) لعدم كفاية اللندوب عن
الواجب ومنه قوله (أو ترك لعمّة فأنفست بنية الفضل) بأن خص نية
الفرض بالأولى فإن نوى أن الفرص ماعم صح (أو فرق النية على الأعضاء)
بأن يخص كلا بنية ولا ينوى التتميم عند الأول وأما الوجه ربيع النية مثلاً فيجزى
لأنها لا تنجزى كما في الخرشى وغيره وإن بحث بالتلاعب (والأظهر) عند ابن
رشد وقد نازع البغافى في نسبة هذا لابن رشد (في الأخير الصحّة) والصحيح
الأول (وعزّوها بعده) أى الوجه بحيث لو سئل أجب لأنه نية حكيم وإدامة
الإستحضار حرج (ورفضها) بعد الوضوء (مغتفر) كل منهما والراجح يضر
الرفض في الاثناء كالغسل كالصلاة والصوم وقيل يرتفع هذان مطلقاً ولا يرتفع
حج وعمره مطلقاً، والظاهر أن الإعتكاف كالصوم، والتيمم كالوضوء (وفى تقدّمهما
يسير خلاف) في الحاشية أصحية الأجزاء وضر الكثير كالتأخر مطلقاً (وسُنَّةٌ
غَسَلُ يَدَيْهِ) لسكويعه (أو لا) قبل الإدخال من تمة السنة في قليل راكداً وقبل
المضمضة الخ من نذب الترتيب (ثلاثاً) من تتمها أو نذب (تعبداً) وحدث^(١)

« فإنه لا يدري أين باتت يده » لا يطرد علة (بمطلق ونية) حيث لم يقدم نية
الوضوء (ولو نظيفتين أو أحدث في أثنايه مفرقتين فيبدأ بثلاثة اليدين
وروي جميعهما) (ومضمضة) بتعريك وجه (واستنشاق وبأخ) ندبا (مفطر
وعلمهما يستأفضل وجازا أو أحداهما بغير فقه واستنثار) بنفسه وإصبعيه
(ومسح وجهه كل أذن) أدخل فيه الصماخ ونقل المواق أنه سنة مستقلة
(وتجدد ما هما ورد مسح رأسه حيث بلل يده) وترتيب فروايضه فيما د
المسكس) وهو للمقدم على محله (وحدته إن بعدد يحذف) وندب للعادم والجاهل
ابتداء الوضوء (والأ مع تابعه) حذف الغاء^(١) والإعادة مرة كما في ر (ومن
ترك فرضا أتى به) كفعله أولا على حكم التفرق والتفكيك (وبالصلاة
وسنة) غير الترتيب (فعلمها) إن لم تعوض ولم توقع في نهى كتجديد الماء الأذنين
يوقع في تسكرارهما (لما يستقبل) من كل متوقف على الطهارة وكذا إن قرب
ولو لم يره ولا يرجع لهما من فرض (وفضائله موضع طاهر) فعلا وشأنا (وقلة
ماء) في الاستعمال ولا بد من السيلان على للفصول (بلا حذر كالغسل وتيمم
أعضاء وإناء إن تيسر) لغير أعسر (وبدأ بمقدم رأسه وشفع غسله وتيممه
وهل الرجلان كذلك) هو للتعبد كافي الحاشية (أو المطلوب) مجرد (الإلقاء
(وهل تكرره الرابعة) وهو الأوجه (أو تمنع خلاف وترتيب سنة أو
فرائضه وسواك وإن بأصبع كصلاة بعدت) من السواك (وتسليمه) وأشرع
في غسل وتيمم وأكل عينا (وشرب وذكاة) كما يأتي (ور كواب دابة
وسقينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح
ووطء) مباح وتكره في المكروه ، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب
الكراهة رتبته حش ونحوه في الطرشي وإنما يظهر في المعارض كحش لا زنا

(وَصُعُودِ خَطِيبٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ تَغْمِيزِ مَيْتٍ وَخَلْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْفَرَّةِ) بمعنى الزيادة على الحد بل تسكره وإن صح رفعها^(١) حملت على إدامة الطهارة (وَمَسَحُ الرَّقَبَةِ) بل مكروه (وَتَرْكُ مَسَحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَأِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةٍ فَفِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وندبها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) المازري (كشكك في يوم عرفة هل هو العيد) واختار الندب (فَصَلُّ نَدِبٌ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ وَمُنْعٌ) كراهة (بَرَخَوْ نَجَسٍ) فإن تحقق التنجس لحكمه (وَاعْتِمَادُ عَلَى رَجُلٍ وَسَقْدُ جَلَالِ يَدَيْ سُرَرَيْنِ وَبَلْهًا قَبْلَ لُقَى الْأَذَى) لندم علوقه (وَعَسَلَهَا) إن لم يبلها (بَكَرَّابٍ بَعْدَهُ وَسَرَّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مَزِيلِهِ وَوَرُودُهُ) إن كان جامداً لسبع ثم ما أتى والاثنتان خير من الواحد (وتقديم قبله) لإلزام عادته النقط فيؤخره (وَتَفْرِيجُ فُخْذَيْهِ وَاسْتِزْخَاؤُهُ) قليلاً (وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ) لأنه أعون وأحفظ (وَعَدَمُ الْغِفَانَةِ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدَهُ وَقَبْلُهُ) فإن فات ففیه إن لم يعد (ولم ينكشف) (وَسُكُوتُ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ (وَبِالْفَضَاءِ) أو غيره مع الامكان (تَسْتَرْ وَبُعْدٌ وَلِقَاءُ حُجْرٍ) خوف ما يؤذى (وَرِيحٍ) اثلاً تنجسه (وَمَوْزِدٍ وَطَرِيْقٍ وَظِلٍّ) معتاد الجلوس وهي الملاعن^(٢) والأقوى الحرمة للإيذاء (وَصَابٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبِكَتِفٍ نَحْيٍ ذِكْرُ اللَّهِ) ووجب في القرآن إلا للضرورة هذا حكم الفعل وأما الدخول بمذاكر فسكروه على الأظهر ورجح عجم الحرمة في السكامل كما في البناني (وَبُقْدَمُ سِرَاهُ دُخُولًا وَيُمْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يَمْنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ بَمَنْزِلٍ وَطَيٍّ وَبَوْلٍ) وغائط (مُسْتَقْبَلُ قِبْلَةٍ وَاسْتِدْبَارُ) وإن لم يُلْجَأَ وَأَوَّلُ) عند عدم الجاء (بِالسَّائِرِ) ضئيف (وَبِالْإِطْلَاقِ) هو الراجح (لا في

(١) حديث إطالة الفرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما ذكره الشارح بعيد ومخالف لما فهمه الراوى أبو هريرة من الحديث وهو أعلم به .
(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تستدعى لمن فاعلها .

(الْفَضَاءُ) فيمنع (وَبَسْتَرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) والراجح الجواز (وَالْمُخْتَارُ)
 عند اللخمي (الْتَرَكُ لَا الْقَمَرُ بَيْنَ وَبَيْتِ الْمُقَدِّسِ) نعم خلاف الأولى فيهم
 (وَوَجَبَ اسْتِبْرَآءُ بَاسْتِفْرَاحٍ أَخْبَيْنِيهِ مَعَ سَلَتِ ذَكَرٍ وَتَنَزَّ خَفًا) وبقي
 عن الشك بعد فإن فُتِّش فوجد نقطة فحكما ولا يجوز إدخال إصبع لرجل ولا
 امرأة وإنما تفسل ما تمسكت منه ظاهراً (وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فيابس
 (نَمَّ مَاءٌ) ثم حجر (وَتَمَسَّيْنِ فِي مَيِّ وَحَبِضٍ وَنِفَاسٍ) عند التيمم والسلس
 هفو (وَتَوَلَّى امْرَأَةً) ومثلها خصي لأن الشأن انتشاره (وَمُنْشِيرٍ عَنْ تَخْرُجٍ
 كَثِيرًا وَمَذْيٍ يَفْسَلُ ذَكَرُهُ كُلُّهُ فِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَافِ تَارِكِيهَا) والمعتمد
 الوجوب وعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف
 فيهما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تفسل محله بلا نية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ
 رِيحٍ) بل يكره (وَجَازَ بَيَاسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا مُخْتَرَمٍ وَلَا مُبْتَلٍ)
 فيحرم إن اقتصر عليه ولم ينفق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأَمْلَسَ
 وَمُحَدَّدٍ) وحرم إن اشتدت أذيقته (وَمُخْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ) ولو
 كتوراة مبدلة وفي غير الحروف العربية تردد (وَذَهَبَ وَفِضَّةٌ وَجِدَارٌ) وحرم
 في غير ملكه كملكه إن آذى (وَرَوْثٌ وَتَغْظُمٌ) للجن ودوابهم (فَإِنْ
 أَنْقَتَ أَجْزَأَتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ) ﴿فَصَلِّ﴾ نُفِضَ الْوُضُوءُ لِحَدَثٍ
 وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَعْتَادُ ومنه من دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خافته
 (فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودٌ) مخلوق والبتلع نائض (وَلَوْ بَيْدَةً) وإن استنجى
 من كثيرها كما قلت :

قل لا فتيه ولا تخجلك هيبته شيء من الخرج المعتاد قد عرضا
 فأوجب القطع واستنجى المصلي له سكن به الظهور بامولاي ما انتفعني
 والمدة لا تنقض إلا بفضلة لمدم غلبتها معها كذا لب وأقره الأشياخ وفي

البنائى التسوية بينها وبين الدود نقلا (وَبَسَّاسٍ فَارَقَ أَكْثَرَ) لا ساوى
 واستخدمه المرافيون مطلقا (كَسَّاسٍ مَذَى) لا مفهوم المذى (قُدِرُ عَلَى رَفْعِهِ)
 فلا يغتفر إلا مدة التداوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق
 إذا لم يقدر على رفعه وليس من السلس مذى كلما نظر مثلا أمذى بل هو المنسـل
 بنفسه (وَتُدِبَ) الوضوء (إِنْ لَزِمَ أَكْثَرَ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة
 مثلا ينزل (لا إِنْ شَقَّ) استبعد ماء وبرد وإن غسل ذكره نحن كما سبق فى
 المنفوات (وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلازِمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ) وهو الأرجح ويبنى غيرها
 (أَوْ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ) وقيل تعتبر بالأيام فإن ضبط حال السلس قدم الصلاة أو
 آخرها كأرباب الأعذار (مِنْ مَخْرَجَيْنِ) موزع لاريج قبل (أَوْ ثَقْبَةٍ تَحْتَ
 الْقَمِيَةِ إِنْ انْسَدَّ) وَإِلَّا فَقَوْلَانِ (أرجحهما عدم النقص والمراد بالسد عدم
 الخروج فإن دام واعتاد الثقبه نقصت مطلقا بالأولى من الفم (وَبَسْبَبِهِ وَهُوَ
 يَزَالُ عَقْلٌ) ولوبهم لا فى حب الله (وَإِنْ يَنْوُمُ نَقْصٌ وَلَوْ قَصُرَ لَا خَفَ وَتُدِبَ
 إِنْ طَالَ) الخفيف (وَلَمْ يَسْ بِلْتَدُّ حَاجِبُهُ بِهِ عَدَّةً) وإن امرأة لاخرى أو
 بزائد لا يحس على ما فى عب وإن نازعه بن (وَلَوْ لَطْفَرُ) أو به (أَوْ شَعَرَ)
 لا به على الظاهر (أَوْ حَائِلٌ وَأَوَّلٌ بِالْخَفِيفِ وَبِالْإِطْلَاقِ) فإن قبض نقض
 اتفاقا (إِنْ قَصِدَ لَدَّةً) ومنه الاختيار هل يلتذ (أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً) ظاهره
 عطف الجمل بلا (إِلَّا الْقُبْلَةَ بِنِمْ) لأن الانتفاء فيها ظاهرى بخلاف الفرج
 فكلا لمس على الظاهر وبأتى فى الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل فى
 حقيقة التقبيل (وَإِنْ بَكَرَ أَوْ اسْتَفْأَلَ) فتعقب عليهما (لا لَوَدَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ
 وَلَا لَدَّةٍ بِنَظَرٍ) أو بعد انفصال لمس (كَمَا نَعَاظُ وَلَدَةً بِمَحْرَمٍ عَلَى الْأَصَحِّ)
 المذهب النقص إن وجد فى المحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية
 مبالغة بظنه (وَمُطْلَقُ مَسْ ذَكَرِهِ) ولو تعدد لا بجائز كشيخ (الْمُتَّصِلُ وَلَوْ

خُفْنِي مُشْكِلًا) ولا بد من البلوغ (يَبْطُنُ أَوْ كَفَرِ لِحَنْبٍ أَوْ إِنْ صَبَحَ) هذا مشهور للذهب (وإن زائداً أحسن) ولا بد من الإحساس في الأصل إنما المختص بالزائد التصرف (وَبِرْدَةٍ) وإن من صبي وتحت الغسل على الأرجح كالحج وفي بن ترجيح عدم الغسل إلا الموجب لم يقتل له قال والفرق أن الوضوء عاق بالقيام للصلاة والإحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فانظره وتستط الزكاة والفوائت إن لم يرد لذلك (وَبِشْكٍ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطابق ناقض لإلزام الردة (بَعْدَ طَهْرٍ) عِلْمٌ إِلَّا الْمُسْتَكْحَجَ) فيلحق المشقة (وَبِشْكٍ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستكحجاً كن جزم بالحدث وشك هل توضأ ويصير الظن (لَا بَسَّ دُبُرٍ أَوْ اُنْتَنَيْنِ أَوْ فَرَجٍ صَغِيرٍ) ظاهره كما في ح مطلقاً وقال عجم ما لم يلتذ (أَوْ قَدْ وَأَكَلَ جَزُورٍ وَذُبَحَ وَحِجَامَةٌ وَقَهْقَهَةٌ بِصَلَاةٍ وَمَسَّ امْرَأَةً فَرَجَهَا) ولو ألطفت على المعتد (وَأَوَّاتٍ أَيْضًا بِمَدَمِ الْإِلْطَافِ) ضعيف (وَنُدْبَ غَسْلٍ قَمٍ) خارجه وداخله (مِنْ نَعَمٍ وَلَبَنِ) وَتَنَدُّوهُمَا (وَتَجَدُّ بَدْنٍ وَضُوئِهِ) لخصوص صلاة (إِنْ صَلَّى بِهِ) أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء وعكسه يقطع ويستخلف (ثُمَّ بَانَ الطَّهْرُ أَمْ يُعَدُّ) وإن لم ين أعاود وصحت لما ومه (وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةٍ) ولو جفازة وتلاوة (وَعَاوَأًا وَاسْمُ مُخْتَفِرٍ) لا لاكتوب بغير العربي ولا يفتقر للاسح (وَلِنْ يَقْضِي) فأولى زائد (وَسَلَّهُ وَإِنْ يَمْلَأُ أَوْ سَادَةً إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالحل (وَلِنْ كَلَى كَافِرٍ لَادِرْتُمْ) فيه شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذى بال عرفاً (وَأَنْفَسِيرٍ) ولو وجيزاً (وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُعْتَلِّمٍ) وَإِنْ حَائِضًا وَجَزَهُ لِمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ) المول عليه يجوز ولو الكل لمعلم ومتعلم حسب الحاجة ولو لم ينصب نفسه (وَحَرَزٍ بِسَاتِرٍ) بقيه (وَلِنْ إِحْائِضٍ) وبهيمة لا كافر (فَصَلَّ بِحَبِّ غَسْلٍ ظَاهِرِ الْجَدِيدِ بِمَنْحِي) انفصل من القصة كما في بن خلافاً لعب في كفاية انفصاله له

ولا يكفي إحساس المرأة بانسكاهه خلافاً لسنن (وإن ينوم) أو بعد انقباهه وقد
التذ في النوم أو وجده في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لذو بلا
جماع ولم يغتسل) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محل حيث لم يغيب (لأبلا
لذو أو غير متادة) كمن الدابة إلا أن يستديم معه (ويتوضأ كمن جامع
فاغتسل ثم أمنى ولا يعيد الصلاة) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في
الاستبراء (وبغيب حشفة بالغ) بلا حائل كثيف، ولو جنباً كما في شب أو
بهيماء أو خنى لافي هوى الفرج ولا ميت ولا يمنع النوم والجنون (لا مراهق
أو قدرها) إن لم تكن معتادة في (فرج) ولو خنى أو دبر نفسه لا الخنى في
فرج نفسه (وإن من بهيمة وميت) ولا يعاد غسلها (ونذب مراهق كغيره
وطئها بالغ) والأعادت في يومها (لأبميت وصل للفرج ولو التذت) إلا
أن تحمل بوطىء دون الفرج (وبحيض ونفاس بدم واستحسین وبغیره)
عطف تلقيني ولو حذف الواو لصح (ولا باستحاضة ونذب لا نقطاعه ويجب
غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر) من الموجبات (وصح قبلها) والحال أنه
قد أجمع عزم (على الإسلام لا الإسلام) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل
الشهادة (إلا لعجز) عنها (وإن شك أمدى أم منى اغتسل) ومنه يجب
غسلها إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتمل ثالث (وأعاد من آخر نومة
كتحققه) والمرأة تجد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم أبسه كالصوم إلا أن
تبث كل ليلة فبحسبه وقد سوى بعضهم بين اللنى والحيض كما في بن (وواجبه
نية وموالة كالوضوء وإن نوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية
للآخر) أو ذاكرة لما للضر الإخراج وهذا يتفرع على التشبيه بالوضوء (أو
نوى الجنابة والجمعة أو نيابة عن الجمعة) أى أنها تغنى عنها لا أن قصدها
لذاتها منفي وإلا لبطل (حصلاً وإن نوى الجنابة أو قصد نيابة عنها انتفياً

وَتَحْلِيلُ شَمْرٍ وَصَفَتْ مَضْمُورِهِ (لَا تَقْضُهُ) سبق ذلك والخاتم في الوضوء
(وَدَلَّكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بِخَرْقَةٍ) وتجزى مع قدرة
المضوء وقيل لا بذلك بخرقه لأنه لا يعرف عن الساف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز
«إِنْ أَنْعَذَرَ سَقَطَ وَسُدُّهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا» كالوضوء (وَ) مسح (صِياخِ
أُذُنَيْهِ وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ) ويستنثر كالوضوء (وَنَدَبَ يَدَا) بعد اليدين
(بِإِزَالَةِ الْأَذَى) وتصح نية الغسل به (ثُمَّ أَغْضَاهُ وَضُوئِهِ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو
الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حقق التثنية (وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِنِهِ)
وهل يختم الأيمن أولاً لكبه وهل يدخل فيهما الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظاهر
تردد (وَتَثْلِيثُ رَأْسِهِ) يعم بكل (وَقِلَّةُ مَاءٍ بِلَا حَدٍّ كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ
لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوَضُوئِهِ لِنَوْمٍ لَا تَيْسُّمٍ وَلَمْ يَبْطُلْ) وضوء الجنب للنوم بحيث
يطلب غيره (إِلَّا بِجَمَاعٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطهر جمع
(وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَاسِعَ) يعنى ممنوعات (الْأَصْفَرِ وَالْقِرَاءَةِ) بحركة لسان
(إِلَّا كِتَابَةً) بل قل أوحى (لِتَعَوُّذٍ وَتَجَوُّدٍ وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَلَوْ يُجْتَازُ
كَكَافِرٍ وَإِنْ أُذِنَ مُسْلِمٌ) إلا الضرورة (وَلَا مَسِيَّ تَدْنُقُ وَرَائِحَةُ طَائِعٍ أَوْ
عَجِينٍ وَيُجْزَى^١) الغسل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَمَاعَتِهِ) لا تلاعب
(وَغَسْلُ الْوُضُوءِ عَنْ غَسْلٍ مُحَلٍّ) وكذا المسح على الأظفار (وَلَوْ نَاسِيًا إِيَّاهُ بَنِيهِ)
عند الوضوء قبل أو بعد (كَلِمَةً مِنْهَا) أى الجنابة بمعنى الطهارة تشبه في إجزاء
الوضوء فيها (وَإِنْ مِنْ جَبِيرَةٍ) كان مسحها في الغسل ثم برئت فيجزى غسلها
في الوضوء وبالغ لأنها مظنة شدة الطول والذهول انتام (فَصَلِّ رُخْصَ إِرْجُلٍ
وَأَمْرَأَةٍ وَإِنْ مَسَتْ حَاضَةً يَحْضُرُ أَوْ سَفَرَ مَسَحَ جَوْزَ بِلْدَانٍ ظَاهِرُهُ) جهة
سماء (وَبَاطِنُهُ) جهة الأرض (وَخَفٍ وَلَوْ عَلَى خَفٍ) أو غيره (بِلَا حَائِلٍ)
فوق المسوح (كَطِينٍ) ولغايف فيعطى حكم ترك محله من أعلى وأسفل بلا مسح

يُؤْتَى (إِلَّا الْمَهْمَازَ) الصغير أو اللباح المحتاج له (وَلَا حَدَّ) واجب (بِشَرْطِ جِلْدٍ طَاهِرٍ) في ريس هذا من شروط المسح على التحقيق وإنما يجري على حكم إزالة النجاسة (خُرَزَ) لا ملصوق (وَسَتَرَ مَحَلَّ الْقَرَضِ) للكعبين ولو نزل لاسراويل (وَأَمَّا كَنْ تَتَابُعُ الْمَشْيِ بِهِ) لذى المروءة كِبَسُهُ (بَطَاهَارَةٍ مَاءً كَمَلَتْ) ولو مسح على آخر لآمن أحدث ونصف قدمه خارج مثلاً (بَلَا تَرَفُّهُ وَعُضْيَانِ بِبُلبُسِهِ) كعجب وقد يؤخذ هذا من الترفه بالأولى (أَوْ سَفَرِهِ) للتعتمد مسح العاصي بالسفر لأنها رخصة لا تختص بالسفر (فَلَا يُمَسِّحُ وَاسِعٌ) مفهوم أمكن تتابع المشي والضيق مثله على الأظهر (وَيُخْرِقُ) مفهوم ستر ولو ملقفاً من مواضع كما يفيد التعميل وإلا لقال مخروق (فَذَرْتُكَ الْقَدِيمَ وَإِنْ بِشَيْكَ) تبغ ابن بشير وفي المدونة جل القدم وعبر عنه ابن الخاحب بالمنصوص وحده المراقبون بما يعذر منه مداومة المشي لدوى المروءات وعول ابن عسكراً في عمدته عَلَى الْأَخِيرِينَ كَذَا فِي شَبِّ (لَا دُونَهُ) فلا يضر (إِنْ التَّصَقَّ كَمَا تَفْتَحُ صَفَرٌ) بأن لم يصل منه البلل (أَوْ غَسَلَ) عطف على معنى واسع كأنه قال لا يمسح إن لبس واسماً أو غسل (رَجُلَيْهِ فَلْيَبْسَهُمَا) قبل كالالطهارة (ثُمَّ كَمَلْ أَوْ رَجُلًا فَأَذْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ اكْتِمَالِهِ) ثم يابسهُ على كمال الطهارة (وَلَا) رجل (مُحْرِمٌ أَمْ يَضْطَرُّ) لعصيانه باللبس (وَفِي خُفٍّ غُصِبَ تَرْدُدُ) والأظهر الإجزاء مع الحرمة (وَلَا لَا يَسُ الْمُجَرَّدُ الْمَسْحَ أَوْ لَيْتَامَ) أو الحذاء غير دواء ولحر أو برد أو السنة أو عادة يمسح وخوف عقارب يمسح عند عرج وقال السنهوري وقواهر لا يمسح (وَفِيهَا يُسْكِرُهُ) وتقديم الأول يقتضي قوته (وَكِرَهُ غَسْلُهُ) ويجزى إلا أن يخصه بغير الوضوء كقذر وكذا المسح (وَتَسْكَرَاهُ وَتَنْتَبِعُ غُضُونُهُ وَبَطْلٌ بِغُسْلٍ وَجَبَ) بمجرد وجوبه فلا يمسح في وضوء النوم (وَيُخْرِقُهُ) ينزع ويعتبر ما تحته أو يخاط ويمسح فوراً حيث لم يخرج به الخرق من

اللبس عادة وعليه يحمل مافى عب (وَيَنْزِعُ أَكْثَرَ رِجْلٍ إِنْ سَاقٍ خُفِّهِ) تبع
الجلاب وفي المدونة نزع السكل وهل خلاف كما ليج وشب أو بيان لمرادها فان
الجل كالسكل كما فى ح (لَا الْقَعْبِ) ألا يضر نزعه (وَإِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ اَعْلَيْتَهُمَا
أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ الْأَسْفَلَ) غسلا أو مسحاً (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَأُمُوءِ الْآلَةِ
وَأِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسُرَتْ الْآخَرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذى هو به (فَإِنِّي تَمِيمُهُ
أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ) ويفسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ) فى ذاته عرفاً على
الأظهر مسح عليه (وَالْإِمْرَاقَةُ أَوَالٌ وَتُدْبَرُ نَزْعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ) اطلب الفصل
ويحتمل كل أسبوع لمراعاة الإمام أحمد (وَوَضَعُ يُمْنَاهُ عَلَى طَرَفِ أَصَابِعِهِ
وَيُسْرَهُ تَحْتَهُمَا وَيَمُرُّهُمَا لِسَانَهُ يَبِيَهُ وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوْ الْيُسْرَى
فَوْقَهُمَا) ممتدداً (تَأْوِيلَانِ وَنَحْنُ أَغْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت
إلا للرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس المسووحة أصالة ومن ثم فى عب
وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلُهُ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَغْلَاهُ لِأَسْفَلِهِ) وإن
ضر الخرق به (فَإِنِّي الْوَقْتُ) شبخنا والجوانب ما قارب كلاله حكمه والمتوسط
كالأعلى احتياطاً (فَصَلِّ يَدَيْتَهُمْ ذُومَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَيْحٍ) الصحيح ولو لم يبح (فَقَرَضٍ
وَنَقْلٍ وَحَاضِرٍ صَحِّحٍ لِحَافَةِ إِنْ تَمِيمَتْ وَفَرَضٍ غَيْرِ جُمُعَةٍ وَلَا يُعِيدُ لَأَسْفَلِهِ) هذا
إن كان التيمم لعدم الماء أما لخوف مرض فسكالمرضى بالفعل يقيم لكل شيء
(إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحوا ولا يلزم استصحابه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِغْنَائِهِ
مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بَرِّهِ) مستغنيين لأدلة عادية (أَوْ عَمَّاشٍ مُحْتَرَمٍ مَعَهُ)
ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء وجب وذن شديد
الأذى يوجب التيمم ويسيره يبيحه والشك لغو حيث لم يعطش بالفعل ومستحق
القتل بلا حاكم محترم وعجل قتل السكل والخنزير (أَوْ بِطَلْبِهِ تَلَفَ مَالٍ) كثير
إلا أن يشك فى الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ) هو به (كَمَدَمٍ

مُحَاوِلِ أَوْ آلَةٍ) عب ولا يستعمل آلة النقد ونوقش بستر عورة الهلى بحربر
وقد يجاب بالبذل هنا (وَهَلْ إِنْ خَافَ قَوَانَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ) في مجرد الفرائض
(خِلَافٌ) والراجح التيمم (وَجَازَ جَزَاةً وَسُنَّةً وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ
وَطَوَافٍ) غير واجب (وَرَكْعَتَاهُ بِذَيْمِهِمْ فَرَضٍ أَوْ نَقْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ) شرط
في صحة الفرض فيعيد تيمم الصبح إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه المذكورات بل
اتصالها وعدم كثرتها جداً (لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا وَبَعَالُ النَّبَايَ وَلَوْ
مُشْتَرَكَةً لَا يَتِيمَةٌ لَهُمْ لِمُسْتَعْجَبٍ) حيث لم تشترط الطهارة كقراءة غيباً (وَأَزِمَ
مُؤَالَاتُهُ) في نفسه وفيما فعل له اتفاقاً ويبطل التفريق ولو نسياناً لضعفه عن الوضوء
(وَقَبُولُ هَبَةٍ مَاءٍ) وطلبها إلا لمنه ظاهرة (لَا تَمَنُّ) رقبوله (أَوْ قَرْضِهِ) عطف
على هبة والضمير للماء أو على المنى والضمير للتمن حيث لا يجد وفاء (وَأَخْذُهُ
بِشِمَنِ اعْتِيدَ لَمْ يُحْتَجْ لَهُ وَإِنْ بِذِمَّتِهِ) لأن زاد على المعتاد ولو قل كما في حش
وقيل بغتفر اليسير كالثلث (وَطَلَبُهُ إِسْكَالٌ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) هل خلاف
(لَا تَحَقُّقٌ عَدَمُهُ طَلَبٌ لَا يَشُقُّ بِهِ) دون اللباين (كَرُفَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلِهِ مِنْ
كَثِيرَةٍ إِنْ جَوِلَ بِخَلْمِهِمْ بِهِ) فإن لم يطلب أعاد أبداً إن ظن الإعطاء وفي الوقت
إن يشك فإن تبين عدم الماء فلا إعادة (وَنِيَّةٌ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ) فإن لاحظ
شيء مما في الفرض والنفل لم يحز به الفرض وإن عين فرضاً لا يجزى فرض غيره (وَنِيَّةٌ
أَكْبَرُ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنباً ويجزى فرض
التيمم (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ) بمعنى الصفة الحكيمة وإن رفع المنع ترخيصاً وهذا
كاملة لما قبله (وَنَعْمُهُمْ وَجْهِهِ) ولو ظاهر الاحية ولا يخلها ولا يتعمق الأسارير
(وَكَمِّيَّةٌ إِسْكَوَعِيَّةٌ) وخلل أصابعه (وَنَزْعُ خَاتَمِهِ) مطاناً (وَصَعِيدٌ طَهَرٌ
كَثْرَابٌ وَهُوَ الْأَنْضَلُ وَلَوْ نَقَلَ وَتَمَجَّجَ) لم يمكن تمخيجه (وَحَضْخَاضٌ)
لم يجد غيره (وَفِيهَا جَفَفٌ بِذَيْمِهِ رُوِيَ بِجَمٍّ وَخَاءٍ وَجِصٍّ لَمْ يُطْبَخْ) فلا يضر

مجرد نشر كالرخام (وبمعنيين غير نقد وجواهر) لعدم ذل التعمد فيهما (و) غير
 (منقول) كالمقايير (كشَبَ وَمِلَحَ وَلَمَرِ بَضَ) بِلَ وصحيح (حَاطَ بَيْنَ)
 لم يحرق ولم يخالط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أَوْ حَجَرَ) ويضر حيولة الجير
 (لا يَحْصِرُ) إلا أن يسترها التراب (وَحَشَبَ) ورجح التيمم على زرع تعذر
 قلمه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكير في الفائتة
 وبعد غسل الجنابة (فَالْأَيْسُ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ) والضرورة في أوله مطلقاً (وَالْمُتَرَدِّدُ
 فِي لُحُوقِهِ أَوْ وُجُودِهِ وَسَطُهُ الرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهَا تَأْخِيرُهُ لِلْغُرْبِ
 لِلشَّقِّ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ
 لِيَدَيْهِ وَتُدْبَ تَسْمِيَّةُ يَدَيْهِ بِظَاهِرِ يَمْنَاهُ بِسُرَّاهُ) الباء الأولى للتعدي والثانية
 للآلة (إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِأَخْرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ بِسُرَّاهُ كَذَلِكَ
 وَبَطْلَ بِمُبْطِلِ الْوُضُوءِ) كبول فأولى الردة (وبوجود الماء) أو تيسره (قبل
 الصَّلَاةِ) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاسِيَةٌ) نصب على الاستثناء من
 الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسيه والإضافة
 لأدنى ملابسة خلافاً لمن جعله مفرغاً (وَيُعِيدُ الْمُقْصِرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد
 الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَأَجِدُهُ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحْلِهِ إِنْ ذَهَبَ
 رَحْلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَحَافِئِ لَصْرٍ أَوْ سَبْعٍ) تبين عدمهما والماء
 متيقن وإلا فلا إعادة كما إن زال ولو شك في المانع أعاد أبداً (وَمَرِ بَضٍ
 عَدَمٌ مُتَكَوِّلاً) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كأن عدم الماء
 ثم أتى به (وَرَجَحَ قَدَمٌ وَمُتَرَدِّدٌ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط
 الوقت والمتردد في الوجود لا يعيد لأن الأصل العدم (وَنَاسٍ وَذَكَرَهَا بَعْدَهَا)
 وفي حكمه أن يضمه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت العادة ذلك
 وإلا لم يعد (كَمُقْصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للمرفقين (لَا عَلَى ضَرْبِهِ)

اضعف وجوب الثانية (وَكَمْ تَيَمَّمُ) عطف على كمتنصر (على مُصَابٍ بَوْلٍ
 وأولَ بِالْمَشْكُوكِ) في ريس هذا تأويل بل ذهب لا بن حبيب وأصبح مقابله
 لها ونازعه بن (وَبِالْمُحَقِّقِ) ولو حال التيمم (وَأَتَقَمَّرَ عَلَى الْوَأْتِ لِلنَّائِلِ
 بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَةِ وَمُنْعِ) كراهة على المتعمد (مَعَ عَدَمِ مَاءٍ نَقِيلُ
 مُتَوَضِّئًا) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاصلة (وَجَمَاعٌ
 مُفْتَسِلٌ إِلَّا لِطُولِ) كخن (وَأَنْ نَسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ تَيَمَّمُ خُصًّا) لوجوب
 كل (وَقَدْ تَمَّ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفصل للميت (إِلَّا لِخَوْفٍ عَاشَ)
 فيقدم الحى (كَكَوْنِهِ لَهُمَا وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ) بمحل أخذه للورثة (وَأَسْطُ صَلَاةٍ
 وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَصَلُّ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ
 كَالْتَيَمُّمِ) في خوف مرض النخ (مُسِيحٍ) ولا يثابت بل يعم (ثُمَّ جَبِيرَتُهُ ثُمَّ
 عَصَابَتُهُ) بقدر الضرورة (كَقَصْدِهِ وَمَرَارَةٍ وَقِرْطَاسٍ صُدُغٍ وَعِمَامَةٍ خِيفَ
 يَنْزِعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكميل على ما فوق كافي وب والحاشية
 (وَأَنْ يَغْسِلَ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهْرٍ) لأن الفرض أنه لا يمكن
 الطهر إلا فوقها (وَأَنْتَشَرَتْ) الحاجة الشدة (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ
 يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَالَا فَفَرَضُهُ التَّيَمُّمُ كَانَ قَلًّا جَدًّا كَيْدُهُ وَإِنْ غَسَلَ
 أَجْزَأً) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَأِنْ تَعَذَّرَ مَسْحُهَا) بأى وجه (وهي
 بِأَعْضَاءِ تَيَمُّمِهِ) ح لفرقتين ورجعه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه
 للكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَالَا) تسكن بأعضاء التيمم (وقيل
 كذلك وقيل يتيمم) (ثُمَّ لَيْسَ بِتَيَمُّمٍ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فكالأول
 (وَرَأَيْتُهَا بِجَمْعِهَا) لكل صلاة كما استظهره عج حكا المعجموع بجزأ به أعنى
 التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا وإقفيه العصر إني رافع إليك سؤالاً حار منى به الفكر

نعمت وضوءاً أبطلته صلاته فما التول في هذا فديتك يا حبر
وليس جواباً لي إذا كنت عارقاً وضوء صحيح في تجدد النذر

(وَأِنْ نَزَعَهَا لِدَوَاءٍ أَوْ سَقَطَتْ وَلَمْ يَصَلَّاهُ قَطْعاً) لبطانها (وَرَدَهَا
وَمَسَحَ رَأْسَهُ، مُتَوَضِّعاً) (فَصَلَّاهُ) الْحَيْضُ دَمٌ كَصَفَرَةٍ أَوْ كَدَرَةٍ (على المشهور
(خَرَجَ بِنَفْسِهِ) فلا تحمل معتدة قدمته بهلاج (مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً) من
المراة الحسنة وسئل النساء لسبعين ومن تسع للمراة فإن انفقت على عدته فليس
حيضاً (وَأِنْ دَفَعَتْ) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة
ويأتي له في العدد الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأٍ أَنْ نِصْفُ
شَهْرٍ كَأَقْلِ الطُّهُرِ) لفواصل (وَلَمْ تُتَادَ ثَلَاثَةٌ اسْتَظْهَرَ أَحَدُ أَكْثَرِ) أي أطول
(عَادَتِهَا) ولو مرة أو باستظهار (مَا لَمْ يُجَاوِزْهُ) أي نصف الشهر (ثُمَّ هِيَ
طَاهِرَةٌ) مستحاضة (وَلِإِحْمَالِ بَعْدِ) دخول (ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النِّصْفُ وَنَحْوُهُ
عَشْرُونَ) (وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرُ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوُهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ
كَأَبَدَهَا أَوْ كَالْمُتَادَةِ) وتستظهر كما في ر (قَوْلَانِ) متكافئان كما في حش
(وَأِنْ انْقَطَعَ طُهْرٌ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا) في أكثره (ثُمَّ هِيَ
مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ) في أيام التلقيق إلا أن نلم عوده في وقت
الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج الخنزير
فانظره (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُطَاهَرُ وَالْمُسَيَّرُ) بغير كثرة لأنها تابعة للأكل
(بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ لَا اسْتَظْهَرَ) حيث رجم لصفة الاستحاضة (على الأصح
والطهر بمحجوف) من الدم (أَوْ قَصَّةٍ) ماء أبيض (وَهِيَ أَوْ بَلَّغُ الْمُتَادَةِ) تستظهرها
أي متادة القصة ولو مع الجفوف استحباباً (لَا خَيْرَ الْمُخْتَارِ) وفي المبتدأة تردّد
والمعتد اكتفاؤها بأيهما حصل كمعتادة الجفوف فقط (وَأَيْسَرُ عَالِمُهَا طُهْرُهَا قَبْلَ

(الْفَجْرِ) بل يكره المشقة ومخالفة الساف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان
 (وَالصُّبْحِ) وبقية الصلوات فإن شكت في طهرها قبل الفجر سقطت عنها صلاة
 ليأتها كما في ح (وَمَعَ سَحَّةَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوبَهَا وَطَلَاقًا)
 ولو بعد انقطاعه في التفريق (وَبَدَأَ عِدَّةً) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ)
 ولا نقره (أَوْ) تمتما ولو بمائل كذا في عب تبعاً لمعج ونازعه بن (تَحْتَ إِزَارٍ)
 يعني بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على المشهور إلا لاطول ويصح
 غسل المسكره والسكافرة والمجنونة بلا نية (وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد
 إخراجها بهـ د (وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَسَّ مُصْحَفٍ
 لَا قِرَاءَةَ) ولو جنباً قبل انقطاعه وبمسه حرم على الجنب وفي غيرها طريقتان
 (وَالنَّفَاسُ دَمٌ حَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حيض على الأرجح وفي
 ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَافُؤَيْنِ) خلافاً لمن جعله حيضاً وها
 ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) ولا لإعادة ولا استظهار
 (فَإِنْ تَخَلَّمُوا فَنَفَاسَانِ) وإلا ضمنا على ما لأبي محمد والبرادعي وفي رأيه المتمد
 وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقاً قال في التذبيات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية
 أنه أقوى (وَنَقَطُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لإل القراءة (وَوَجِبَ وَضُوءُ
 يَهَادٍ) حش وهو المتمد (والأظهر) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابُ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ
 لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِآخِرِ النَّفَاسَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من القامة (وَهُوَ
 أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ الْأَصْفَرِ) ظاهر في أن العصر هي الداخلة ابن أبي زيد يضم
 الأصابع ويضع الخنصر على الترقوة والذقن على الإبهام فإن نظر الشمس منخفضة
 فقد دخل العصر وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظاهر وهو تقرب
 (وَاشْتَرَكْتَا) في الخنار (بِقَدَرٍ إِحْدَاهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ النَّفَاسَةِ الْأُولَى أَوَّلِ
 الثَّانِيَةِ خِلَافٌ وَلِلْفَرْجِ غُرُوبُ الشَّمْسِ يُقَدَّرُ بِفِعْلِهِمَا بَعْدَ ثُرُوطِهِمَا) كلام
 (٣ - إلكيل)

متوسطة ويعتبر الفصل لا وضوء وتيمم ولا بد من الأذان والإقامة (وَالْعِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ حُرُوفِ الشَّعَقِ لِلثُّلُثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِاسْتِفَارِ الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث العصر^(١) وقيل بها في كل صلاة (وَأِنْ مَاتَ وَسَطَ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ أَمْ بَعْضٍ إِلَّا أَنْ يَنْظُنَّ الْمَوْتَ) لا غيره كعيبض خلافاً لمعج كما في حش (وَالْأَفْضَلُ لِفَذٍّ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تَقْدِيمُهَا مُطْلَقاً) بعد النوافل على الأظهر (وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ) ويعيد معهم وقيل هي في إسفار الصبح على أنها لا ضروري لها (وَالْأَفْضَلُ لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة (تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا) أي الظهر (الرُّبْعُ الْقَامَةُ وَبَزَادُ إِشْدَادِ الْحَرْ) ليسهل السمع (وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا) وهو ضعف (وَأِنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ) قبلها أو فيها (لَمْ تُجْزِ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ) وإن شك بعدها أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتسكني غلبة الظن على المعتقد (وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَلِلْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ بَيْنَ وَالْفَجْرِ فِي الْعِشَاءِ بَيْنَ) ظاهره لا تختص الأخيرة عند الضيق وهي رواية والمشهور الاختصاص (وَتُذْرَكُ فِيهِ) أي الضروري والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحُ) ويأتي غيرها (بِرَكْعَةٍ) بسجديتها (لَا أَقْلَ) وتترك السنة لضيق الوقت (وَالْكُلُّ أَدَاءٌ) فلا يأتم به قاض بعد الوقت ويسقط الحيض في الباقي وخالف بعض فيها نظراً إلى أن الأداء حكى وفي الحقيقة قضاء (وَالْمَدْرَكُ) (الظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءُ) بِفَضْلِ رَكْعَةٍ (لِلثَّانِيَةِ) (عَنِ الْأَوَّلَى لَا الْآخِرَةَ) فلا يقدر بها على الأصح (كَحَاضِرِ سَافِرٍ وَقَادِمٍ) لا ثمرة فيه أما في النهاريتين فظاهر لامتساها وأما في الليالييتين فالسافر قبل الهجرة ولو بركة يقصر العشاء والقادم كذلك يتمها لأن الوقت الأخيرة فلا ثمرة للخلاف في التقدير بالأولى أو الأخيرة فقيل المعنى كشخص حائض حاضر النخ وفيه أن المراد حائض طهرت ففي الحضر تدركما في الليالييتين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فالراجح قول الشافعية والجمهور إنها العصر ، لصحة الدليل به .

وإن قدر بالأخيرة فهي وخمسة أدركتها ولثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيهما
 وفي السفر لثلاث الأخيرة على المذهب ولأربع أو اثنتين حصل الوفاق ولا معنى
 لجمعها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل المصنف كحائض
 مسافر وقادم فخرف وفي بن أنه تشبيهه أى أن إدراك العصر والإتمام بفضل ركعة
 وإلا فالثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريتين وإحداها جمعة
 أو سفرية كمن نسبت الظاهر وقدمت لأربع فإن الأولى سفرية فإن حاضت سقطت
 إن قدرت بالأولى ورده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تسقط إلا الثانية لكن في
 بن عن بعضهم بسلامة (وأنتيم) وإن كان مؤدياً على المشهور (إلا أعذر بكفر
 وإن يرد) ورافع الإثم لإسلامه بعد (وصية) ولا بد منها حيث بانغ في الوقت
 بنية الفرض ولو سبقت لأنها نفل (وإن غنم وجنود ونوم) قبل الوقت أو بعده
 ولم يظن الخروج وأوظ (وغفلة كحيفض) فصله بالكاف لأنه خاص بالنساء
 وما قبله عام (لأسكر) نعمده (والمعدور غير كافر بقدر له الطهر) والسكافر
 مقصر بترك الإسلام (وإن ظن إدراكهما فرج) في الأولى (فخرج الوقت
 قضى الأخيرة) وسقطت الأولى (وإن تطهر فأحدث أو تبين عدم طهورية
 الماء أو ذكر ما يرتب) أى يسر الفوائت (فالقضاء) للمدرك لو لم يحصل
 ما ذكر (واسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك) وذكر مع تقدير
 الطهر في السقوط ورد (وأمر صبي بهالة دخول سبع وضرب) بحسبه إن أفاد
 ولا ضمان في مأذون (اعتسر)^(١) ويفرق في المضاجع ولو بشوب وكله ندب (ومنع
 نفل) بمعنى غير الخمس (وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة وكراهة
 بعد فجر وفرض عصر) ولو مقدمة (إلى أن ترتفع قدر رُمح وتصلي
 المغرب) مرتب (إلا ركعتي الفجر والورد قبل الرض لئلا يعمه)
 لانقوته الجماعة (وجنازة وسجود تلاوة قبل إسفار واضرار) وتعاد جنازة

بوقت منع بلا خوف تغير مالم تدفن (وَقَطَعَ مُحَرَّمٌ بِوَقْتِ نَهْيٍ) ندباً في
 المكروه ووجوباً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها
 منمقّدة ويحتمل فسادها واستظهار قياساً على يوم العيد ومن دخل عليه الوقت
 أسرع (وَجَازَتْ بِمَرَبَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمُشْرِكٍ وَمَزْبَلَةٍ وَمَحْجَةٍ)
 طريق (إِنْ أَمِنَ مِنَ النَّجَاسَةِ) شرط في الجمع (وَلَا فَلَإِ عَادَةٍ) أبدية
 بل في الوقت (عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهْتَ بَكَيْبَسَةٍ وَلَمْ تُدْمِ) إلا في
 الوقت إن اختار الشاك بعاصرة (وَبِمَعْطِنٍ إِلَّا) ببركها عند الماء (وَلَوْ أَمِنَ) تعبداً
 (وَفِي) كون (الإِعَادَةِ) المندوبة أبدية لغیر النامى أو في الوقت مطلقاً (قَوْلَانِ
 وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا آخَرَ لِقَاءِ رَكْعَةٍ بِسَجْدَتَيْهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ
 حَدًّا وَلَوْ قَالَ) بعد الحكم (أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يَطْلُسُ قَبْرُهُ) بل
 كغيره (لَا فَائِتَةٍ) غفل عنها بوقتها (عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ) (فَصَلِّ) سُنَّ
 الْأَذَانُ) كفاية (لِحِجَابَةٍ طَلَبْتَ غَيْرَهَا فِي فَرَضٍ وَقَتِي) عني وكرهه لا كفاية ونزل
 وفائتة ووجب كفاية في البلد فتقاتل على تركه (وَلَوْ جُمُعَةٌ) رد على قول ابن عبد الحكم
 بوجوبه بين يدي الخطيب (وَهُوَ مُتَنِّي) ولا يبطله إفراد الأقل (وَلَوْ الصَّلَاةُ حَزَنٌ مِنَ
 النَّوْمِ) وقال ابن وهب بإفرادها (مُرْجِعُ الشَّهَادَتَيْنِ) بالثنية أو لا وثانيتها (بَارِئٌ
 مِنْ صَوْنِهِ) بهما (أَوْ لَا تَجْزُؤُ) يعني سكون آخر جملة (إِلَّا فَصْلٌ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ
 بِكَلَامٍ) أو حاجة لم تجب وإنما لم يؤذن له الرد بالإشارة كالمصلي لثلاثا بتطرق
 للكلام والحرمه تمنعه في الصلاة (وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطْلُ) الفصل (فَخَيْرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى
 الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَيَسُدُّسٍ مِنَ اللَّيْلِ) فالأذان سنة وقد تقدمه استحباب والأقوى
 يؤذن لها ثانياً ندباً وقيل سنتان (وَصِحَّتُهُ بِإِسْلَامٍ) فإن أذن كافر ، فالأرجح
 لإسلامه بالشهادتين وإن رجع فردد إن وقف على الدعاء (وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ
 وَبُلُوغٌ) لا سكران وخمى وصبي إلا أن يقع بالغا عارفاً بالوقت على الأرجح

(وَنُذِبَ مُتَطَهِّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَبَّتْ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِعَذْرِ
مُتَقَبِّلٍ إِلَّا لِإِسْمَاعِيلَ وَحِكَايَتِهِ لِإِسْمَاعِيلَ لِمُنْتَهَى الشَّهَادَتَيْنِ) الراجح لآخره
فيبذل الحيلة حوقلة (مَثْنَى) فلا يحكى الترجيع (وَلَوْ مُتَنَفِّلاً لَا مُفْتَرِضاً)
والحيلة مبطلة (وَأَذَانُ فَذَرِ إِنَّ سَافَرَ) سفرأ انوباً وذلك بالهلاة ومثله الجماعة
غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بمحضر (عَلَى الْمُخْتَارِ وَجَازَ أَعْمَى
وَتَعَدُّهُ) أى الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ)
الضيق وقفها (وَجَمْعُهُمْ) أحده هشام بن عبد الملك (كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ) ولما كره
كالنطرب وحرم تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَلِإِقَامَةِ غَيْرِ مَنْ
أَذَّنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأَجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتِهِ) كالإقامة
(وَكُرِّهَ عَلَيْهِمْ) من المأمومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَمَلَبٍ)
ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضى الحاجة (وَلِإِقَامَةِ رَاكِبٍ) لشغله
بالنزول (أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ لِإِقَامَةِ مُفْرَدَةٍ) وشغفها
كافراده (وَمُنَى تَكْبِيرُهَا لِقَرَضٍ) عيني (وَأَنْ قَضَاءُ وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ
عَمْدًا) خلافاً لابن كنانة (وَأَنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ) لنفسها (مِيراً فَحَسَنٌ وَلَيْقُمْ)
للصلاة (مَعَهَا) أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ (فَصَلِّ) شُرْطُ لَصَلَاةٍ طَهَارَةٌ حَدَثٌ وَخَبَثٌ
وَأَنْ رُغِفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لآخر الاختيارى) بحيث يدركه واعتبر بعضهم
الضرورى انظرح (وَصَلَّى) فإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع
على أقوى ما فى ح وهل يترك العبد والجنابة أو يفعلها كذلك قولان (أَوْ فِيهَا)
وَأَنْ عِيداً وَجَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أى لآخر المختار كخوف الفوات فى العيد
والجنابة (أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يُلْطَخْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط قبة طاع كما سيقول
ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يومى وما يشرب المترب والمحبب عفوى
(وَأَوْ مَا لِحُوفٍ تَأْذِيهِ) لانعكاس الدم ولوشكا (أَوْ تَلَطَّخَ ثَوْبُهُ) حيث أفسده

الفصل (لَا جَسَدَهُ) فيأتي بالأركان ولو تلوث فوق الدرهم خلافاً لعب (وإن لم يَظُنَّ وَرَشَحَ فَعَلَهُ بِأَنَامِلِ بُسْرَاهُ) وقيل بهما (فَإِنْ زَادَ) في الأتملة الوسطى (عَنْ دِرْهِمٍ قَطَعَ كَأَنَّ لَطْخَهُ) معلوم (أَوْ خَشِي تَلَوُّثَ مَسْجِدٍ) كما سبق، (وَالْأُ) رشح بأن سال أو قدر ولم يكن فعله ولا لطحه (فَلَمْ يَلْقُطْ) ولو بالفرض كما في ح واختاره ابن القاسم وهو أقيس وأسهل (وَنَدَبَ الْبِنَاءِ) عند الجمهور للامل، وإن رُفِعَ في نفل بنى إلا أن يدوم الوقت فيشق فيتمه بحاله كما استظهره ح (فَيَخْرُجُ مِنْكَ أَنْفُهُ) من أعلاه على الأولى (لِيُفْسِلَ إِنْ كَمْ يَجَاوِزُ أَقْرَبَ مَسْكَانٍ مُمَسْكِينَ قُرْبَ) في نفسه زيادة على كونه أقرب من غيره لا إِنْ تَفَاحَشَتْ مَسَافَتُهُ (وَ) لم (يَسْتَدْرِ قِيلَةً بِلَا عُذْرٍ) ومن العذر الماء وقربه والنجاسة وشرط الاستقبال هنا يختلف فيه (وَ) لم (يَطَأُ نَجَسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهُوًا) لكثرة المنافيات إلا لإصلاحها والبناء بشروطه (إِنْ كَانَ بِمَجْمَاعَةٍ وَاسْتَخَفَّ الْإِمَامُ) فإن تكلم بطلت عليهم على ما في الحاشية عن التوضيح وفي ح عند حكم البناء تصويب الصحة لجواز قطعه خلافاً لابن حبيب (وفي بناء أَلَذَّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَمْتَدَّ إِلَّا بِرَكْعَةٍ كَمُلَتْ) بسجديهما وشرع فيما بعدهما إلا أن يلى الإحرام وأعاد القراءة (وَأَنْتُمْ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ قَرَأَ إِمَامُهُ) قبل إدراكه (وَأَمَّا كَانَ) بمكانه (وَالْأُ فَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ) فإن ظهر بقاؤه لم يضر على الأرجح (وَالْأُ) بأن رجع (بَطَلَتْ) ولو أمابه (وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ بَشَّهَدٌ) فيدرك السلام ولا يضر خطؤه (وَ) رجع (فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا) ظن بقاءه أولاً (لَأَوَّلِ الْأَجَامِ ح) الذي كان به (وَالْأُ) يرجع في الجملة وما قبلها (بَطَلَتْ) وإن لم يَمْ رَكْعَةً فِي الْجُمُعَةِ) ولا بقيت ولم يطمع في أخرى (ابْتَدَأَ ظَهَرًا بِإِحْرَامٍ) فإن بناء على إحرام الجمعة بخلاف (وَسَأَمَ) وانصرف (رد لقول ابن حبيب يسلم ويذهب بفصل ويرجع بتشهد ويسلم (إِنْ رُفِعَ بَعْدَ

سَلَامَ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ) وَقَدْ جَارَزَ الصَّغُوفُ الْيَدِيَّةَ فِيَعِيدِ اتَّشَهُدَ لِيَتَّصِلَ بِالسَّلَامِ
 وَالْعَدُّ وَالْإِمَامُ إِنْ رَعَا بِعَدِّ سُنَّةِ التَّشَهُدِ بِسَلَامٍ (وَلَا يَبْنِي بِتَغْيِيرِهِ) كَنَجَاسَةِ
 مَوْسَبَقٍ حَدَّثَ فَإِنْ تَكَرَّرَ الرِّعَافُ تَخْلَافَ وَالزَّحَامُ وَالنَّعَاسُ بَنَى مَعَهُمَ الْأَنْهَامِ الْإِسَاءِ
 حُفَانِيَيْنِ (كَطَنَّهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) تَشْبِيهِ فِي عَدَمِ الْبِنَاءِ وَتَبْطُلُ عَلَى مَا وَمِثْلُهَا عَلَى
 لُشْمُورِئَالِهَا إِنْ لَمْ يَمُذَّرْ بِظُلَامٍ لَيْلٍ (وَمَنْ ذَرَعَهُ قِيْلَ) طَاهِرٌ (لَمْ تَبْخُلْ صَلَاتُهُ) إِلَّا أَنْ
 يَتَعَمَّدَ بِلَمَعِهِ فَكَعْمَدُهُ يُبْطَلُ فِي أَزْدَادِهِ قَوْلَانِ وَسَمَوْهُ الرَّاجِحُ السَّجُودُ وَلَوْ كَثُرَ
 الْأَبْطُلُ (وَإِذَا اجْتَمَعَ بَنَاءٌ وَقَضَاءٌ) لِمَا قَبِلَ الدَّخُولُ (لِرِاعِيفٍ) وَنَحْوُهُ كَمَزْحُومٍ
 وَنَوَاسٍ (أَذْرَكَ الْوُسْطَيَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ إِحْضَرِ أَذْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ
 (مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ بِحَضَرٍ قَدَّمَ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (الْبِنَاءُ) وَهُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ
 (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتُهُ) فَادْرَاكُ الْوُسْطَيَيْنِ أَمْ
 لِلْجُنَاحَيْنِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَجُوفَاءُ لَا قِرَاءَةَ فِي وَسْطِهَا وَمُخَلَّةٌ عِنْدَ سَجْنُونِ رَكْعَةً
 بِسُورَةٍ وَرَكْعَةً بِغَيْرِهَا وَإِدْرَاكُ الثَّانِيَةِ أَمْ اتَّشَهُدَاتُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَإِدْرَاكُ الثَّانِيَةِ
 حَبْلِي عِنْدَ سَجْنُونِ وَهَذَا كَلَامُ نَفِيسٍ فِي الشَّرْحِ (فَصْلٌ) (هَلْ سَتَرْتُ عَوْرَتِي
 بِكَتِفِي) فَإِنْ أَبْدَاهَا بَلَا نَأْمُلُ أَعَادَ أَبْدَأُ وَبِهِ فِي الْوَقْتِ كَالْوَصْفِ (وَإِنْ بَاعَارَةً
 أَوْ طَلَبَ) كَالْمَاءِ (أَوْ نَجَسَ وَخَدَمَهُ) لِأَنَّ السَّتْرَ أَوَّلُهُ فِي الطَّيْنِ نَظَارٍ (كَحَرِيرٍ
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ) عَلَى النَّجَسِ لِعَدَمِ مِثْلَاتِهِ لِلصَّلَاةِ وَعَكْسُ أَصْبَغٍ لَمَنْعِ الْحَرِيرِ لِقَدَاتِهِ
 (شَرْطٌ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَالثَّانِي وَاجِبٌ غَيْرُ شَرْطٍ وَقِيلَ سُنَّةٌ أَوْ مُنْدُوبٌ (إِنْ ذَكَرَ)
 نَازِعٌ فِي اشْتِرَاطِهِ رُودَ عَلَيْهِ بِنَ (وَقَدَّرَ) وَلَوْ سَقَطَ غَلْبَةً فِيَبْطُلُ عَلَى الْأَشْهُرِ وَلَوْ رَدَّهُ
 فَوْرًا كَافِي ح (وَإِنْ يَخْلُوعٌ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأَمَةٌ وَإِنْ يَشَاطِبُهُ
 مَوْحُورَةٌ مَعَ امْرَأَةٍ) رَاجِعٌ لِلْحَرَّةِ وَهَذَا فِي النَّظَرِ لَا الصَّلَاةَ وَلَا تَكْشِفُ شَيْئًا مِنْ
 بَدَنِهَا عَلَى كَافَرَةٍ لِثَلَاثَةِ نَصَفَةِ الزَّوْجِ الْكَافِرِ كَذَا نَصَوُا فِي بِنَ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَافِرِينَ
 كَالرَّجُلِ (بَيْنَ سُرْفَةٍ وَرُكْبَتَيْهِ) وَهِيَ خَارِجَانِ وَأَفَادَ حَرَمَةً نَخَذَ الرَّجُلُ وَقَبْلَ بَعْدِهَا

مطلقاً أو ممن لا يستحى منه (وَمَعَ أَجَنَّبِيٍّ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) ظهوراً وبطناً
ومذمهما الشافعية ويتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجلوس، في الحاشية عن الشيخ سالم أن
الحرمة في الاتصال وعمم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحرمة وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا
وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (بِوَقْتٍ كَكَشْفِ أَمَةٍ فَخُذًا لَا رَجُلٍ) والحرمة
له أبدأ كالباطن وما حاذاه (وَمَعَ مُحَرَّمٍ غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم
صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجلوس كالنظر وهي فسحة (وَتَرَى مِنْ
الْأَجَنَّبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنْ مُحَرَّمٍ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنْ الْمَحَرَّمِ
كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ) بين السرة والركبة (وَلَا نَطْلُبُ أَمَةً تَنْطِيطَ رَأْسٍ)
إلا لفتنة بغير شعار الحرائر (وَنُذِبَ سَفَرُهَا) السوء وما قاربها (بِخُلُوتٍ)
خارج الصلاة (وَلَا تُمُّ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ) أمرت بالصلاة (سَفَرٌ) عطف على مرفوع
ندب (وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ إِنْ رَأَتْ) الذي ذكر الإعادة أشبه
ولم يقيد بالمرافقة كذا في (ر) وفي بن عن الزجاجي ما يوافق المصنف (لِلْإِصْفِرَارِ
كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصغيرة وأما الحرمة فقد قال وأعادت
لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر الفعل باعتبار الشخصين (كَمُصَلٍّ
يَحْرِيْرُهُ وَإِنْ انْفَرَدَ) وذهب ولو خاتماً (أَوْ يَنْجِسَ لَغَيْرٍ^(١)) فلا يهيد من صلى
بحرير بنجس ولا عكسه (أَوْ يَوْجُودُ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى
بِطَاهِرٍ) لعدم نية الجبرية (لَا عَاجِزٌ صَلَّى عُرْبَانًا) المعتمد لإعادته بوقت
(كَغَائِثَةٍ) لأن وقتها يخرج بغيرها (وَكُرْهُ مُحَدَّدٌ) لجرم العورة ولو خارج
الصلاة (لَا يَرِيحُ) وماء فلا يعتبر (وَأَنْتِقَابُ امْرَأَةٍ) وأولى رجل للعوز في الصلاة
ولم يكن لأجلها (كَكُفٍّ) لم (كُمٌ وَشَعْرٌ لِصَلَاةٍ) راجع لما بعد المكاف
كما حقق (ر) لا إن كان في شغل (وَتَلَكُّمٌ) على الفم فيها (كَكَشْفِ مُشْتَرٍ)
أى مرید سراء أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد وظنة اللذة (وَصَحَاءٌ) يخرج

(١) أى لوجود غير، وفي نسخة بغير، والمعنى واضح.

إحدى يديه من تحت الرداء (يَسْتَرِ) تحته (وَلَا مُنِعَتْ كَاحْتِیَابِهِ لَا سَتَرَ مَعَهُ
وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَبِسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ حُرْمًا فِيهَا)
إلا تعد عورة إمامه كمنعه إن علم أنه في صلاة كذا لم يجز وفي بن عن أبي على
ولو نسي كونه في صلاة (وَأَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّاهُ فَتَأَلَّاهَا
يُخَيَّرُ) والقبل أبدى وأكبر خصوصاً إن كان خلفه كحائط (وَهَنْ عَجَزَ
صَلَّى عُرْبَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظِلَّامٍ) ووجب طي السراج إلا لضرر
(فَكَاالسُّورِينَ) يصلون قياماً بالاركان (وَلَا) يكن ظلام تفرقوا (فَإِنْ لَمْ
يُمْسِكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِينَ لِأَمَامِهِمْ وَسَطَمَهُمْ) صفاء واحداً (وَأِنْ عَلِمَتْ فِي
صَلَاةٍ بِعَثْنٍ مَسْكُوفَةٍ رَأْسٍ أَوْ وَجَدَ عُرْبَانًا تَوْبًا اسْتَتَرَا إِنْ قُرُبَ) الثوب
كالصفيين فإن بعد أعاد العريان على الراجح السابق (وَلَا) يستتر مع القرب
(أَعَادَ بَوَاقٍ وَإِنْ كَانَ لِمُرَافِقٍ تَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَاذًا) واقترعوا عند التشاح (أَوْ
لِأَحَدِهِمْ نُدِبَ لَهُمْ لِأَمَارَتِهِمْ) وجبر على الفضل بلا إنلاف (نَصَلُ وَمَعَ الْأُذُنِ)
والقدرة (اسْتَقْبَالَ عَيْنِ الْكُفَّةِ لِمَنْ بِمَكَّةَ) وجوارها (فَإِنْ شَقَّ) العيان
(فَقِيَ الاجْتِهَادِ) على المسامحة (نَظَرُ) وللمعتمد منع الاجتهاد متى أمكن اليقين
ولو بمشقة ثم إن تعذر جاز (وَلَا) يكن بمكة (فَالْأَظْهَرُ) خلافاً لقول ابن
القصار يجب تقدير المعاينة المبني عليه أبدية الإعادة بيسير الانحراف (جَهْتُهُمَا
اجْتِهَادًا كَانَ نَفِضَتْ) فالواجب جهتها فإن عرف من بمكة البقعة تعينت
(وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَفَهَا) بحسب ظنه (وَأِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَفَرٍ قَصُرَ لِرَأْسِهِ
دَابَّةً فَقَطُّ) على العادة (وَأِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي نَقْلِهِ وَإِنْ وَتَرًا وَإِنْ سَهْلٌ
الابْتِدَاءُ لَهَا) أى للقبلة (لَا سَفِينَةٌ فَيَذُورُ مَعَهَا إِنْ أَمَكَانَ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ)
فإن أتى بالاركان لم يجب الدوران (أَوْ مُطْلَقًا) وهو المعتمد (تَأَوُّبًا وَإِلَّا) ولا يقبل
مُجْتَهَدٌ غَيْرُهُ وَلَا يَخْرَأُ إِلَّا بِمَضْرُوبٍ) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيها الانحراف

اليسير كـسكة وفي غيرها يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن الميمار (وإن
أُعمى وسأل عن الأذلة) عدلا (وقلّد غيره) أى غير المجتهد (مُكَلِّمًا) عدل
رواية (عارفًا أو مخربًا) ولولقربة (فإن لم يجد أو تحير مجتهد تحير
ولو صلى أربعة أحسن واختير) حيث شك في الجاهات وإلا فبحسبه (وإن
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرًا) وهو البصير المنحرف
كثيراً (فبستة أراها) أى الأعمى مطلقاً والهدير يسير (وبعدّها أعاد) غيرها
(في الوقت المختار) بل كالنجاسة (وهل يعيد النأسي) للحكم أو الفعل (أبدأ
خلاف) والمهتمد قول ابن رشد في الوقت وأما جاهل الحكم فابداً كالعامد
(وجازت سنة فيها وفي الحجر لأى جهة) ولو لبابها مفتوحاً وظاهر النقل كما
في رأيه راجع للعجز أيضاً قال ح لا بد من استقبالها في الحجر وأيده بن بأن المذهب
منع الصلاة له خارجه فقيه أولى (لا فرض فيمأد في الوقت وأول النسيان
وبالإطلاق) وهو المعتمد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بهض بنائها بين
يديه وفي النقل خلاف وأما تحتها فتبطل مطلقاً (كالأكبر) شيخنا وجماعة
المعتمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلاً (إلا لا اتجأ أو
خوف من سبع وإن أغبرها) أى القبلة (وإن أمن) بتبين عدم السمع
واللص (أعاد التلأف) كالختم (بوقت وإلا أخضخاض لا يطبق النزول
به أو لمرض) يطبق النزول (و) لكانه (يؤذيتها عابها كالأرض) بأن
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فأها) أى للقبلة على الدابة (وفيها كراهة
الأخير) وانظروا : لا يعجبني واختلوا هل على التحريم أو التنزيه (فصل
فراض الصلاة تكبيرة لإحرام وقيام لها) في الفرض بدليل الفصل الآتى
(إلا إمسبوق) لم ينو مجرد الركوع (فتأولان) في الاعتداد بالركعة حيث
فعل بعضه فإن فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعاً وأما الفصل الكثير في

الكبير فيبطل الصلاة مطلقاً (وإنما يجزئ الله أكبر) واغتفروا الواو في
 أكبر وأما زيادة واو عطف ففي بن عدم اغتفارها خلافاً لعب (وإن عجز سقط)
 في محرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح (ونية الصلاة
 الممثلة في الرغبة فأعلى وغيرها بصرفها وقتها (ولفظه واسع وإن تخالفاً
 غاياً قد) وأبطل التلاعب (والرخص مبطّل) على ما سبق في الوضوء (كسلام
 قبل النام) ((أو ظن)) تشبيهه في البطلان بالشرط الآتي (فإنم) أي فيتم حيث
 يبطل الأولى إن أحرم (ينقل إن طألت القراءة) كان فرغ من القامحة (أو
 ركع) بلا قراءة لعجز أو اقتداء وإنما يتم إذا اتسع الوقت أو عذر كمة بسجدها
 وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عذر كمة وانسع الوقت فيدفع ثم يصلي الأولى (ولاً)
 بطل ولو ركع (فلاً) تبطل الأولى ويرجع لما فارقتها منه ويسجد بعد (كأن
 لم يظنه) أي السلام يل اعتقد أنه في نافذة هكذا (أو عزبت أو لم ينو
 الركعات أو الأداء أو ضده ونية اقتداء المأموم وجاز له دخول على
 ما أحرّم به الإمام) إن شك هل جمة أو ظهر أو لم بدر المسافر هل القوم
 مسافرون أو متعممون وأشهر الأقوال إجزاء الجمة عن الظهر لا عكسه (وبطلت
 بسبقها إن كثرت وإلا فخلاف) أرجحه الإجزاء (وفاتحة بحر كة لسان)
 وشفتين فلا تكفي بالقلب (على إمام وقدم) فيجوز استناد المأموم حاله لقيامه
 للملاحم والركوع وجلو سه يذهبهما فإنه فعل كثير مبطل (وإن لم يسمع نفسه وقيام لها
 فيجب تعامها إن أمكن وإلا انتهم) وجوباً غير الأخرس (لأن لم يملكنا
 قاله مختار سقوطهما) وقيل يقوم بقدرها إذا كرا (ونذب فصل بين تكبير
 وركوعه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجمل خلاف وإن ترك
 آية منها سجد) بل متى سها عنها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما
 في خلاف والعمد مبطل انتميم الفرضية (وركوع تقرب راحته فيه من

رُكْبَتَيْهِ وَنُدْبَ تَمَكِينُهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَرَفَعُ مِنْهُ وَسُجُودٌ عَلَى جِهَتَيْهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبتيه قليلاً) (وَأَعَادَ لِتَرْكِ أَفْتِهِ بَوَاقِي وَسُنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَ يَدِهِ عَلَى الْأَصْحِ وَرَفَعُ مِنْهُ) استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وَجُلُوسٌ لِسَلَامٍ وَسَلَامٌ عُرْفَ بَالٍ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافٌ) (الراجح النذب) (وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ) عَلَى الْإِمَامِ أَوِ النَّحْبَةِ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطُمَأْنِينَةٌ وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ) فِي الْأَرْكَانِ (وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصْحِ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ) (وَأَنَّهُ سُنَّةٌ) (وَسُنَّتُهَا سُورَةُ) يَسْنَى زَائِدُهُ بِالْوَلَوَاتِ بِأَصْحَدَةٍ (بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) (حَيْثُ انْتَهَى الْوَقْتُ) (وَقِيَامُهَا) (فَإِنْ اسْتَمَدَّ صَحَّتْ لِاجْتِاسِ ثُمَّ قَامَ لِلْفِعْلِ السَّكَنُورِ) (وَجَهْرٌ أَقْدَمُ) (لِلرَّجُلِ وَالرَّأْيُ تَسْمَعُ نَفْسُهَا فَقَطْ) (أَنْ يَسْمَعَ نَفْسُهُ وَمَنْ يَلْمِيهِ) (وَلَا حُدَّ لِأَكْثَرِهِ وَلَا يَتَفَاحَشُ) (وَمِيرٌ) إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَسْكِينَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَصَمَعَ اللَّهُ مَنْ حِدَهُ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ كُلِّ (لِإِمَامٍ وَقَدْ كُلُّ شَهْدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ يُبْنَى مَعَادَا الْآخِرِ) (وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَبِالْجُمْلَةِ الظَّرْفُ التَّابِعُ لِلْمُظَرَّفِ) (وَعَلَى الظُّمَأْنِينَةِ وَرَدٌ مُقْتَدِرٌ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارِهِ) (خِلَافًا مَنْ عَكَسَ) (وَبَدَأَ أَحَدٌ) (مَأْمُومٌ وَلَوْ مَعَ سَبْقِ) (وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطْ) (وَنُدْبٌ بِالْإِحْرَامِ) (وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ) (قَاصِدُ التَّحْلِيلِ) (ثُمَّ تَسَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ) (كَانَ قَدَمُ الرَّدِّ وَآتَى بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَنْفَاقٍ بِالْقَرْبِ) (وَسُتْرَةٌ) (رَقِيلٌ تَنْدُبُ) (لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيًا مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغَلٍ فِي غِلْظٍ رُمُحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) (مَعَ الْإِمْكَانِ) (لَا دَابَّةً) مُحْتَزٌّ طَاهِرٌ أَوْ ثَابِتٌ إِلَّا مَرْبُوطَةٌ مَا كَوَلَةٌ (وَحَجَرٌ وَاحِدٌ) (لَشَبْهِ الْأَوْتَانِ) (وَخَيْطٌ) وَمَاءٌ وَنَهْرٌ مُحْتَزٌّ الْمَقْدَارُ (وَأَجْنَبِيَّةٌ) أَيْ غَيْرُ مُحَرَّمٍ لِلشَّغْلِ (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) (الْمُعْتَمِدُ الْجَوَازُ بظهورها كَسَلَّمَ لَا يَشْغُلُ

(وَأَتَمَّ مَا رُ) في حريم المصلى وهو موضع أفعاله (لَهُ مَنَدُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَمَرُّضٌ) وخفف في سرور المصلين والطائفين فان وكزه ضمن ماله والدية على العاقلة في الأرجح (وَأَنْصَاتُ مُتَمَتِّدَةٍ) في الجهرية وبراعى الخلاف (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَنَدَبَتْ) القراءة (إِنْ أَمَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ آخِرِ آيَةِ حِينَ تُرُوعِهِ وَتَطْوِيلِ قُرْآنِهِ صُبْحِي) لَفَذٌ أَوْ إِمَامٌ طَالِبِيهِ^(١) فقط (وَالظَّهْرُ تَلْبِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَعَصْرِ) وهل سيان ثلاثة أقوال (كَتَبْتُ سَطْرًا بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةً عَلَى أُولَى) في الزمن (وَجُلُوسُ أُولَى وَقَوْلُ مُتَمَتِّدَةٍ وَفَذَرْنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَاسْتَبِيحَ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَتَأْيِينَ أَدْنَى مُطْلَقًا وَإِمَامِهِ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ) على قراءة نفسه (أَوْ جَهْرًا) على قراءة إمامه (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الظَّهْرِ) وقيل بتعجى إن لم يسمع (وَأَمْرَارُهُمْ بِهِ وَقُدُوتُ سِرًّا يُصْبِحُ فَقَطُّ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ وَلَفْظُهُ وَمَوْلَاهُمُ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخ) والأظهر فنوت المسبوق القاضى (وَتَسْكِينُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ أَمْتَيْنِ فَلَا سَقْلَالَهُ ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِفْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وساق (الْيَمْنَى عَائِيهَا وَإِيهَامَا) أى البين لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أَدْنَاهُ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَجَافَاةٍ رَجُلٍ فِيهِ) أى السجود (بَطْنُهُ فَخَذُهُ وَرَقِيْقُهُ رُكْبَتَيْهِ) والمرأة تنضم (وَالرَّذَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ) رهول المعتمد (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْفَرَضِ الْإِعْتَادِ) فيجوز للثنين وهو الأقوى^(٢) (أَوْ خِيْفَةُ اعْتِقَادٍ وَجُوبِهِ^(٣) أَوْ إظهار خشوع تأويلات وتقديم يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشَهُدَيْهِ الثَّلَاثِ)

(١) أى قوم طالبين الإمام راعين في الصلاة خلفه (٢) والراجع أيضا لأن القبض ثبت سنينته بالحديث المتواتر . ولم يرد حديث واحد في السدل أصلا كما في المتنوفى والبتار لتقينا الحافظ أبى الفيض السيد أحمد بن الصديق (٣) ما أبعد هذا التعليل !! ولم لم يخف من هذا الاعتقاد في المندوبات الأخرى ؟ !

على لجة الابهام (ماداً السَّبَابَةَ وَالْإِبْهَامَ وَتَحَرَّيْكُمَا دَائِمًا) حتى يسلم (وَتَيَاكُنَ
بِالسَّلَامِ) عند السكاف والليم (وَدُعَاءُ بِتَشَهُدٍ ثَانٍ وَهَلْ أَنْفَطُ التَّشَهُدُ) ظاهره
الخلافاً في خصوص لفظه وأصله سنة قطعاً وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر
من إيهال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلافاً في أصله
ولفظه مندوب قطعاً وقواه (ر) وتعقبه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (حَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلى آله (سُنَّةُ
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ) مطلوبة (فِيهَا وَجَازَتْ كَتَمُوفٍ بِتَقْلٍ وَكِرْهَا
بِفَرْضٍ) إلا لمرعاة خلاف^(١) وشبه في مطلق السكراه (كُدُّهَا قَبْلَ قِرَاءَةِ
وَبَدَ فَاتِحَةٍ وَأَتْنَاءَهَا وَأَتْنَاءَ سُورَةِ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ
لِمَامٍ وَتَشَهُدٍ أَوَّلَ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بل يندب (وَدُعَاءُ بِمَا أَحَبَّ) مما يجوز
(وَلِنْ لِدُنْيَا وَتَمَّى مَنْ أَحَبَّ وَأَوْفَقَ بِلَانٍ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَلِكَ تَبْقُلُ) إلا لالتصاف
خطاب (وَكِرْهُ سَجُودٌ عَلَى تَوْبٍ لَا حَصِيرٍ وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ وَرَفْعُ مُوْمٍ مَا يَسْجُدُ
عَلَيْهِ وَسَجُودٌ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفِ كُمٍ وَقَلِّ حَصْبَاءَ مِنْ
ظِلِّ لَهْ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةِ بَرُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ وَدُعَاءُ خَاصٍّ أَوْ بِعَجَمِيَّةٍ لِقَادِرٍ
وَالْتِفَاتٌ بِلَا حَاجَةٍ وَتَشْدِيدُكَ أَصَابِعٍ وَفَرْقَتُهُمَا وَإِتْعَانٌ) على صدور قدميه
التيته على عقبيه والحبوة ممنوعة (تَخَصُّرٌ) بيده في جنبه (وَتَغْمِيضُ بَعَرِهِ
وَرَفْعُهُ رِجْلًا وَوَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَمَقْرَأَتُهُمَا وَتَفْسِيرُ بَدُنْيَوِيٍّ)
فان لم يدر ماصلي أصلاً بطلت إلا لاخروى تعلق بها فيبني على الاحرام (وَتَحَلُّ
شَيْءٍ بِكُمٍ أَوْ فَمٍ وَتَرْوِيقُ قِبَلَةٍ وَتَعَمُّدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلَّى لَهُ وَعَبَثٌ بِإِعْجَابِهِ

(١) والدليل يقتضى النية مطلقاً كما في بغية المراسد للسنوسى ، وعلى فرض عدم الدليل
فلامعنى لكرهتهما أصلاً إذا لم يخرجاً عن كونهما ذكراً .

أَوْ غَيْرَهَا كِبَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُرَبَّعٍ لَا تَسْتَوِي بِهِ الصُّوْفُ (وَفِي كُرِّهِ الصَّلَاةُ بِهِ قَوْلَانِ (فَصْلٌ) يَجِبُ بِفَرَضٍ قِيَامٌ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ تَخَوُّفٍ بِهِ فِيهِ) أَيْ الصَّلَاةُ (أَوْ قَبْلُ ضَرَرًا كَالْتِمِثِ كَخُرُوجِ رِيحٍ ثُمَّ اسْتِنَادٌ) وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا وَاجِبٌ نَعَمْ بَيْنَ الاسْتِئْذَانِ وَالْجُلُوسِ مُسْتَقِلًّا مُنْدُوبٌ (إِلَّا لِلْجُنْبِ وَحَائِضٍ) غَيْرِ مُحَرَّمٍ (وَلَهُمَا أَعَادَ وَقْتٍ) كَالنَّجَاسَةِ يَمِيدُ حَيْثُ وَجَدَ غَيْرَهَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ) فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الاسْتِقْلَالِ فِيهِ (وَأَرَبُوعٌ) كَالْمُتَنَفِّسِ وَغَيْرِ جَانِبَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ سَقَطَ فَأَدْرُ بَرْوَالٍ عِمَادٍ بَطَلَتْ وَإِلَّا كُرِّهِ ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ) الْغَدَبُ بِاعْتِبَارِ مَا بَدَّهِ وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ الْجُلُوسِ بِقِسْمِيهِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ وَاجِبٌ (ثُمَّ أَيْسَرُ ثُمَّ ظَهْرٌ) رَجُلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظَّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَعْطِ صَرِيحَهُ (وَأَوْزَاعًا عَاجِزًا إِلَّا عَنِ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأً لِلِسُّجُودِ مِنْهُ) أَيْ الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَيْ الْإِيمَادُ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفُ الْقَابِلِ وَعَلَيْهِ فَالسُّجُودُ أَخْفَضُ (وَ) هَلْ (يُجْزَى) إِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ (أَوَّلًا وَالظَّاهِرُ الْوَقَاقُ وَأَنَّ الْإِجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ لَا يَمْلَأُ بِالْجَمْعِ) (تَأْوِيلَانِ) رَاجِعَ الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَهَلْ يُؤْمَرُ بِبَيْدَتِهِ) فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْبِ عِمَامَتِهِ بِسُّجُودٍ) شَبَهُهُ مَقْعُ عَلَيْهِ (تَأْوِيلَانِ) فِيمَا قَبْلَ السَّكَافِ فَالثَّانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى السُّكُلِ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ) لِلْقِيَامِ (أَتَمَّ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِي (وَإِنْ خَفَّ مَمْدُورًا انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ عَجَزَ عَنِ فَاتِحَةٍ فَإِنَّمَا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِمَاءٍ بِطَرَفِ عَيْنٍ) (فَقَالَ) (لِلْمَازِي) (وَعَبْرَتُهُ) لِأَنَّهُ وَهُوَ مُتَقَضًى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ وَجَازَ قَدْحُ عَيْنٍ) بِدَوَاءِ (أَدَى لِحُلُوسٍ لَا اسْتِغْنَاءَ فِيمَا بَدَأَ) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ عُدْرَتُهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ لَوْجِعِ أَوْضُوهُ (وَلَمْ يَنْهَضْ سَتَرُ نَحْسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ

لَهُ كَالصَّاحِبِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَمْ تَنْقُلْ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أُنْمَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ)
 بصريح النذر ولا يتمير مجرد النية (عَلَى الْإِنْمَاءِ) بالقيام (لَا اضْطِجَاعٌ
 وَإِنْ) دخل عليه (أَوْ لَا) (فَصْلٌ) وَجَبَ قَضَاءُهُ فَأَنْتَهُ مُطْلَقًا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا
 ولو حديث عهد والشاك في غير وقت النهي (وَمَعَ ذِكْرِ) وعدم إكراه (تَرْيِبُ
 حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا) فذكر إحداها بفسد الأخرى (وَالْفَوَائِثُ فِي أَنْفُسِهَا وَبَسِيرِهَا
 مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَتَنَهَّيَا) بتأخير وأما الكثير فتقدم الحاضرة ندبًا
 ووجوبًا إن ضاق (وَهَلْ) منتهى البسير (أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ
 وَلَوْ عَمْدًا) دل على أن الوجوب في العطوف غير شرطي (أَعَادَ يَوْفَتِ الضَّرُورَةُ)
 ولو مغربًا وعشاء بعد وتر ويعيده تبعًا والفوائت يخرج وقتها بالفراغ (وَفِي إِعَادَةِ
 مَا مُمِئِهِ خِلَافٌ) الراجح عدمه كما في شب وحش خلافا لعب والخروشي (وَإِنْ
 ذَكَرَ الْبَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذَّ شَقَعَ إِنْ رَكَعَ) ظاهره ولو في
 المغرب وقيل يقطع وقيل يتمها (وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مَوْتَمَّ قِيَمِيدٍ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ
 جُمُعَةً وَفَذَّ كَمَلْ بَمَدٍّ شَقَعَ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا) وركعة من صبح
 على ما استظهر انظر عب (وَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَنْسِيَّةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا) بجزم نية
 الوجوب في كل لتوقف البراءة عليه أما جهل مقيد بالنهار فالنهاريات كالليل
 (وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ) عند الله ندبًا (وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً
 وَتَكَرَّرَتْ صَلَاتُهَا صَلَاتًا) فيتم بما بدا به (وَنَدَبٌ تَقْدِيمُ ظُهُرٍ) مع الامكان لأنها
 أول ما ظهر من الصلوات (وَفِي ثَلَاثِهَا أَوْ رَابِعِهَا أَوْ خَامِسِهَا كَذَلِكَ)
 بِصَلَى سَتَا (يُذْنَى بِالْمَنْسِي) أى يقع جزءه الثانى فى المرتبة الثانية بالنسبة لما
 انفصل عنه فى الثالثة يصلى الظهر ويثنى بثلاثتها وهى المغرب ويثنى بالنسبة
 للمغرب بثلاثتها وهى الصبح وهكذا حتى تتم فقس مقاملا (وَصَلَى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ
 فِي سَادِسِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا) وكل مماثل لها وضابطه أن يفضل من قسمة

عده على الخمس واحد ومائتين الثانية إلى الخامسة كما مائله على ما قاله ح وهو الصواب والضابط أن ما انقسم على خمس خامس وفضل ما فوق الواحد مائتين مائة (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ) صفة اصلتين (لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ هَلَا هُمَا وَأَعَادَ الْمُتَدَاةَ) وجمع الفروع على الاعادة لتسكيس الفوائت من مشهور على ضعیف (وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِنْزَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَفَرِيَّةٍ) ندبا ولو صلاها أولا سفرية وجبت حضرية (وَنَلَاكَ كَذَلِكَ) معينات من ثلاثة أيام لا يدرى السابقة (سَبْعًا) بعيد الثلاثة ثم أولها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح لأنك إن قدمت واحدة في ترتيب ما بعدها وجهان وكذا إن أخرتها أو وسطها ولا يستوفى الاحتمالات إلا بذلك الوضع فتدبر (وَأَرْبَعًا ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ) والضابط ضرب العدة في أقل منها بواحد ثم تزيد على الحاصل واحداً (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ رُتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ) بليلة (لَا يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَأَرْبَعًا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا) لأن الجهرولة بخمس وما زاد يضم (فَصَلَّى) سُنَّ إِسْهَوٍ وَإِنْ تَسَكَّرَ بِنَقْصِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَامِعِ) الأول أو رحابه وطرقه ويكفي في البعدى أى جامع (فِي الْجُمُعَةِ وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ كَقَرَّكَ جَهْرٍ وَسُورَةَ بَقَرَةِ وَأَشْهَدَيْنِ) غير الأخير كمسائل اجتماع البناء والقضاء إذ الموضوع قبل الله لام فلم يفت الأخير (وَلَا) بأن تمحضت الزيادة (فَبَعْدَهُ كَقَرَّكَ) شَكِّ وَتَقْصِيرِ عَلَى شَفْعِ شَكِّ أَهْوَى بِهِ أَوْ يُوْزِرُ أَوْ تَرَكَ مِيرَ بَقَرَةِ) لأن الجهر زيادة (أَوْ اسْتَنْكَحَهُ الشَّكُّ وَلَمْ يَسِ عَنْهُ) فيبني على الأكثر ويسجد بعد ترغيا للشيطان (كَطُولِ يَمْعَلِ لَمْ يُشْرَعِ بِهِ عَلَى الْأَظْهِرِ) كرفع يديه في الجلوس الأول (وَأَنْ بَعْدَ شَهْرِ بِإِحْرَامٍ وَتَشَهُدٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ) وإن حرم (أَوْ أُخِّرَ) وإن كره بخلاف (لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَيُصَابِحُ) على ما يأتي (أَوْ شَكَّ

هَلْ سَهًا) ثم ظهر الدم (أَوْ) هَلْ (سَلَمَ) ويسلم فإن انحرف أو طال لاجدا
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِشَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ)
ولو قبلها (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ بَيْتٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِغَيْرِهَا أَوْ فَاءَ غَلَبَةٍ
أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع نقصها قبل (كَتَشَهَّدَ)
المشهور السجود والجلوس بدونه عدم (وَيَسِيرُ جَهْرًا أَوْ سِرًّا) أى اقتصر على
أدائها وفى بن أنه أبطل أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه فى الجهر ومن يليه
فى السر (وَلِإِعْلَانٍ بِكَأَيِّهِ) بل لا يعتبر التغيير فى ركعة لغير الفاتحة (يَسْجُدُ
لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا وَلِإِعَادَةِ سُورَةٍ فَقَطُّ أَمْمًا) أى السر أو الجهر وأعاد الفاتحة
(يَسْجُدُ لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا أَوْ تَسْكِينَةً) فغير تسكيب العيد (وَفِي لِبَدِّهَا بِسَمِيحِ
اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكَسِهِ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة التبذل وعدمه لأنه قولى
والوارى بمعنى أو إذ لو أبطل فى الموضعين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُوسَمٍ) بحمله
للمشروع بل هو مندوب (وَلِإِصْلَاحِ رِذَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) ركره إن انحط فان
تعدد أبطل كما فى الحاشية ولا يفتر انحطاط لمنكأب أو عمة إلا لضرورة كفى عب
(أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفَعِ مَاءً أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ بَحْنَبِ
أَوْ قَهْقَرَةٍ) حقه الألف^(١) ويقطع للمال كالدابة إن خشى شدة الأذى أو كسر
وانسع الوقت قيل ويفتر الاستدبار (وَقَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قرأته
(وَسَدَّ فِيهِ لِعِثَابِ) وليس التفل عنده مشروعاً انظر ح (وَنَفَثَ بِثَوْبٍ) أى
بصق بصوت يسير (لِحَاجَةٍ كَتَمَتْهُ جَنَحٌ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا)
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِنُصْرَةٍ) وإن تجرد لثمنهم
واغتفر لإبداله بحوقلة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقَنَّ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يفد التسبيح (وَرَجَعَ إِمَامٌ قَطُّ لِعَدْلَيْنِ) من

(١) أى قهقرى لأنه مقصور .

مأموميه أخبراه بالتام (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكَثْرَتِهِمْ جِدًّا) كما استفيضة فيرجع لهم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاخبار بالنقص فيعول عليه مطلقاً حيث أثر شكاً بل لو شك من نفس (وَلَا أَحْمَدُ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدِبَ تَرْكُهُ وَلَا إِجَازٍ) غير مانقدهم (كَمَا نَصَّاتِ قُلَّ لِمُخْبِرٍ وَتَرَوِيحِ رِجْلَيْهِ وَقَتْلِ عَقْرَبٍ تُرِيدُهُ وَإِشَارَةِ إِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ) قيل ولو من آخر من وقيل مالم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (حَلَّى مُشْمَشٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنَّ لِي لَوْ جَعَلَ) تشبيهه في عدم السجود (وَبُكَاءِ تَخَشُّعٍ وَإِلَّا) بأن كان الأنين لغیر وجه والبكاء بصوت لغیر خشوع (فَكَلَّ كَلَامٍ) يبطل عمده وكثير سهوه ويسجد لسهوه (كَلَامٍ حَلَّى مُفْتَرَضٍ) تشبيهه في الجواز وأولى متفعل (وَلَا لَتَبَسَمٍ وَفَرْقَمَةٍ أَصَابِعِ وَالْتِفَاتٍ بِلا حَاجَةٍ وَتَعُمُّدٍ بِلَمَعٍ مَا بَيْنَ أَشْفَانِهِ) أو يسير غيره بلامضغ (وَحَكَّ جَسَدِهِ) يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمده (وَذِكْرُ قَصْدِ التَّعْمِيمِ بِدِرِّمَاحِهِ) كأن وافق فراغُ الفاتحة مستأذناً فقرأ ادخلوها بسلام (وَلَا) يكن بمحله بأن كان في سورة أخرى (بَطَلَتْ كَفْتَنُحِ حَلَّى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ حَلَّى الْأَصْحَ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلَتْ بِعَمَقْمَةٍ) ولو نسياناً فإنها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء^(١) (وَتَمَادَى التَّامُّومُ فَقَطَّ) لحق الإمام (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَلَّى التَّرَكُّ) مدة الضحك مراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة النفسانيان فإن لزم من تماديه ضحك بقية للمومنين خرج وإن ضاق الوقت ابتداء لإحراماً صحيحاً كالجملة وكذا في المسألة الآتية وقيل الإمام أيضاً يستخلف ويرجع مأموماً والعماد يتبدى مطلقاً (كَتَبَ كَبِيرِهِ لِلرَّكُوعِ بِلا نِيَّةٍ لإِحْرَامٍ) يتبادى في حال النسيان (وَذِكْرُ فَأَثَقَمَ) لكن التماذى هنا على صحيحه كما سبق في الفوائد

(١) في مذهب الحنفية .

وكذا ذكر الوتر الآتي نعم ذكر الحاضر مبطل (وَبَدَّثَ وَيُسْجُودُهُ إِنْ قَضَيْتَهُ أَوْ تَسْكِينَةً) وفي بن تقوية عدم البطلان فيهما (وَبِمُشْغِلٍ عَنْ فَرَضٍ) وللشغل (عَنْ سُنَّةٍ) مؤكدة كافي بن نقلا عن ح (يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَزِيَادَةً أَرْبَعَ كَرَّ كَمَتَيْنِ فِي الشَّائِئَةِ) الأصلية ونقل محدود (وَبِتَعَمُّدٍ كَسَجْدَةٍ) من كل ركن فعل لا إنكار فائحة وإن منع (أَوْ نَفَخٍ) عجز عن النواصر ويتبادى المأموم لحق الإمام ولا يشترط حرف ومن الأنف يبطل كثيره أو مع تلاعب (أَوْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ) ولو من الأنف (أَوْ قِيءٍ أَوْ كَلَامٍ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجَبَ لِإِقْدَارِ أَعْيٍ) أو إجابة والد أعمى أم بنفل وخفف بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن حتمها بعموض فاظرو ولا جابته صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على المول عليه ^(١) كافي الخصاص (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَبِكَثِيرِهِ) كأن يزيد الترداد على قصة ذي اليمين ^(٢) جدا (وَسَلَامٍ وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ وَهَلِ اخْتِلَافٌ) للمنافي فيهما بقطع النظر عن خصوصه وتعدد (أَوْ لَا لِلْسَّلَامِ فِي الْأُولَى) فله خصوصية لأنه علم انطروج (أَوْ لِلْجَمْعِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فسكنر المنافي (تَأْوِيلَانِ وَيَا نَصْرَافٍ لِحَدَّثِ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِنْمَامِ) والشك على حقيقته كافي بن ردا على حج (ثُمَّ ظَهَرَ السَّكْمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ) نص على المقوم فيهما (وَبِسُجُودِ التَّسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً إِلَّا سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ مُوجِبُهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة وإجماع العلماء أنظر كتابنا الرد المحكم المتن .
(٢) هذه القصة في الصحيحين وغيرها بطرق . وأشار إليها صاحب السلم في المنطق بقوله ككل ذاك ليس ذا وقوع .

آخر الإمام القبلي ثالثها إن كان عن ثلاث وإلا فقوله (وَأَخَرُ الْبُعْدِيِّ) إلا أن يقدمه الإمام ويسجد للمستخلف بهم القبلي قبل قيامه (وَلَا سَهْوَ عَلَى مُؤْتَمَرٍ حَالَةَ الْقُدُورَةِ وَبَتْرُكِهِ قَبْلِيَّ عَنْ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ) مراعاة لوجوبها (لَا أَقُلُّ فَلَا سَجُودَ) عند الطول (وَلِإِنْ ذَكَرَهُ) أى القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَطَلَمَتْ) الأولى لطول الثانية (فَكُذِّبَتْ بِهَا) أى الأولى في الثانية السابق في الفوائت (وَالْأَوَّلَى) تبطل الأولى بأن قرب (فَكَبَعَضٍ) أى ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ إِنْ أَطَالَ الْقِرَاءَةَ) في الثانية بإتمام الفاتحة وفي بن بالزيادة على الفاتحة (أَوْ رَجَعَ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية فلا أو فرضاً (وَأَتَمَّ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرَهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع لإصلاحها (وَنُذِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رُكْعَةً) واتسع الوقت في للفرض (وَالْأَوَّلَى) بطل القراءة ولا ركن (رَجَعَ) للأولى (بِلَا سَلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره (مِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كُنِيَ نَفْلٌ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَجَعَ) والوضوح كما تقدم أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضيه لأنه لم يتمد بإفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوَّلَى) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها (وَلَا سَجُودَ خِلَافَ وَبَتْرُكِ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل مناف وإلما يحتاج لهذا القيد في السهو (كَشَرَطٍ) تشبيهه في البطلان لا بقييد الطول بل على ما في محله من ذكر وغيره (وَنَذَارُكُهُ) عند القرب فيما يمكن لا إحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) ولو سلم إمامه وإلما يمنع سلام معتقد النمام ولا يقيت الجلوس له بل يفعله به ويسجد بعد انظار الحاشية (وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا) أصلياً وغيره يلغى ويأتى حكم للمأموم عند قوله (وَلِإِنْ زَوَحِمَ الْخُ) أى العقد (رَفَعُ رَأْسِهِ) عند ابن القاسم (إِلَّا لَتَرَكَ رُكُوعَ فَيَبْأَلَانِجَاهُ) كسر وجهه وترتيب السورة مع الفاتحة (وَتَسْكِينِ عِيدٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ) ومنه القبلي كما سبق (وَلِإِقَامَةِ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ

وَهُوَ يَأْتِي فِيهِ فَوْتُ الْقَطْعِ بِإِعْمَاءِ الثَّالِثَةِ وَالْمَعْتَمِدِ بِسَجْدَتِي الثَّانِيَةِ (وَبَنَى إِنْ قُرْبَ) بِعَدِّ السَّلَامِ (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ) هَذَا لِأَشْهُبٍ وَعَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى الْعَرْفِ وَفِي بَنِ أَنْ الْأَمْرَيْنِ طَوَّلَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فَالَوَا فِي الْمَصْنَفِ عَلَى حَالِهَا (بِإِحْرَامِهِ وَلَمْ تَبْطُلْ بِتَرْكِهِ) بِمَعْنَى التَّكْبِيرِ (وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) لِيَنْهَضَ بَعْدَهُ (وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ الْقَشْمُذَ) حَيْثُ طَالَ لَا جَدَا (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) وَلَوْ بِالْقُرْبِ جَدَا (وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَا وَلَا تَبْطُلْ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أَوْ قَرَأَ لَعَدِمَ الْإِتْفَاقُ عَلَى فَرْضِيَةِ الْفَاحِشَةِ بِخِلَافِ الرَّاجِعِ عَنْ رُكُوعِ لَعَنُوتٍ لغيرِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ (وَتَبِعَهُ مَاؤُمُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لِأَنَّهُ تَدَارَكَ النِّقْصَ (كَغَفْلٍ لَمْ يَمَعِدْ ثَالِثَتَهُ وَإِلَّا كَمَلْ أَرْبَعًا) فِي غَيْرِ الْحُدُودِ (وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لِنَقْصِ سَلَامِهِ مِنْ ثَلَاثَتَيْنِ (وَتَارِكَ الرُّكُوعِ رَجَعَ قَائِمًا) لِيَنْعَطِلَهُ (وَتَدَبَّرَ أَنْ يَقْرَأَ) قَبْلَهُ شَيْئًا عَلَى سُنَّةِ الرُّكُوعِ وَتَارِكَ الرُّفْعِ يَرْجِعُ حُدُودِيًّا (وَسَجَدَ بِجُلُوسٍ) قَالَ فِي تَوْضِيحِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَاسِدًا أَوْ لَا وَفِيهِ أَنْ الْحَرَكَةَ لَرُكْنٍ مِمَّا قَبْلَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي بَنِ (لَا سَجْدَتَيْنِ) بَلْ يَنْعَطِلُ لَهَا مِنْ قِيَامٍ (وَلَا يُجْزَى رُكُوعٌ أَوْ لَا) الَّذِي نَسِيَ السُّجُودَ بَعْدَهُ (يَسُجُودُ ثَانِيَتَهُ) وَلَوْ تَرَكَ الرُّكُوعَ قَبْلَهُ (وَبَطُلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ) وَتَدَارَكَ الْأَخِيرَةَ (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أَوْ لِيُطْلَأَ عَلَيْهَا لِذَلِكَ وَالْإِمَامِ) وَمَاؤُمُهُ تَبِعَ وَأَمَّا الْمَأْمُومُ وَحْدَهُ فَلَا انْقِلَابَ عَلَيْهِ بَلْ يَأْتِي بِمَقَاتٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ (وَأِنْ شَكَّ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ تَحْلُمًا سَجْدَةً) لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا مِنَ الْقَرِيبَةِ حَيْثُ لَمْ يَمْتَدِ مَا هُوَ فِيهِ (وَفِي الْأَخِيرَةِ) تَشْهَدُهَا (يَأْتِي بِرَكْعَةٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ التَّرْكَ مَقَاتٍ وَسَجَدَ قَبْلَ (وَفِيهِمَا ثَالِثَتَهُ بِثَلَاثٍ) أَوْ لَهَا بِسُورَةٍ فَيَسْجُدُ بَعْدَ (وَرَأَيْتُهُ رَكَعَتَيْنِ وَتَشْهَدُ قَبْلَهُمَا) (وَأِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يَذْبَحْ) بَلْ يَجْلِسُ (وَسُبْحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شعار الألوهية (فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ) في أتى ظنها ثانية (قَامُوا) لأنها أولى (كَمُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ) لظنه التمام فيقومون (فَإِذَا سَلِمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ) هذا السجود وللعمد إن خيف العقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وَإِنْ زُوِّجَ مَوَاتٍ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ) حصل (نَحْوُهُ) كسهو وحل زرقي لغير عذر كذلك مع الإمام واستظهر عجز البطلان وتبعه بن (اتَّبَعَهُ) وفي الإتيان بما فات (فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى) أما في أولى دخوله فيلغى ما فات مطلقاً وبوافق الإمام على ما هو فيه لأنه لم يذهب عليه حكم للمأمومية بعد (مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا) ففتى ظن إدراك سجود قبل رفعه من الثانية أتى بما فات وإلا ألغى وقضى ركعة (أَوْ سَجَدَةٍ) عطف على ركوع (فَإِنْ لَمْ يَطْمَعْ فِيهَا) ولو تمددت (قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ) برفع رأسه من ركوع التالية (تَمَادَى) معه تاركاً لها (وَقَضَى رَكْعَةً) بعد سلام الإمام (وَالْإِلَّا) بأن طمع في الإدراك (سَجَدَهَا) ولا سُجُودَ عَلَيْهِمْ إِنْ تَيَقَّنَ) راجع لما قبل إلا فإن كان شك في ترك السجدة سجد بعد الاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ إِخْلَاصَةً فَمُتَيِّقٌ انْتِفَاءً حُوجِبَ بِجُلُوسٍ وَإِلَّا لِنَتَبَعُهُ) ولو ظن الانتفاء (فَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا) إلا أن يتبين هو اب مخالفته (لَا سَهْوَاً فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ وَبُعِيدَهَا الْمُتَّبِعُ) سهواً وكان حكمه الجلوس هكذا قال للمصنف تبعاً لجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة الركعة انظر بن (وَإِنْ قَالَ قُمْتُ لَوْ جَبِرَ) عجز الأولى تأخير الواو ليكون الشرط في طلب الركعة ويستأنف ما ليس ضرورياً هكذا (وَصَحَّتْ لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبَعَهُ وَلِمَتَّأَلَّ بِهِ) من أزمه الجلوس نجاس (إِنْ سَبَّحَ) ولم يتغير يقينه (كَتُبَ تَبَعُ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ) أي الاتباع مع تيقن الانتفاء (كَلَى لِلخِتَارِ لَا لِمَنْ أَرَمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ) ولو كان تيقن الانتفاء عملاً بما تبين (وَلَمْ تُجْزِ

مَسْبُوقًا عِلْمَ بِخَامِسَيْتَهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزدها عاياه (وَهَلْ كَذَلِكَ
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ تُجْزَى إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ مَا مُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ)
 بل في بن تبعاً لأن الخلاف غير مقيد به لم ولا غيره (وَتَارَكَ سُجْدَةً مِنْ كَأُولَاهُ
 لَا تُجْزَى بِهِ الْخَلَاءُ سَةً إِنْ تَعَمَّدَهَا) وفي ح خلاف في الصحة نظراً لواقع والبطالان
 نظراً للتلاعب ﴿فَصَلَّ سَجْدَةً بِشَرْطِ الصَّلَاةِ﴾ النافلة فتفعل على الدابة مثلها
 (بِلَا إِحْرَامٍ) أى تكبير على حذف العاطف^(١) أو أحد الجار بن لغو له سجد
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مغايرة معناها أو العامل بالاطلاق والتقييد على
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وَسَلَامٍ) عب لالمرعاة خلاف (فَارٍ)
 ولو ماشياً فينحط ولا يؤمر بجلوس (وَمُسْتَمِعٌ قَطَطٌ) لا سامع من غير قصد
 لالمرعاة خلاف (لَنْ جَاسَ لِيَعْلَمَ) أو ليعلم بدليل ما يأتى إلا العالم والمتعلم
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ إِنْ صَاحَ)
 القارئ (لِيَوْمٍ) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا صَيَّحَ وخشى وغير متوضىء
 على الماء ومدو الشرط على حذف العاطف ويحتمل كما قال السهري أنه تركه لاختلاف
 المتعلق (وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعْ) الناس لأن قراءته معدومة ثرعاً^(٢) (فِي إِحْدَى
 عَشْرَةَ) آخر الأعراف والآصال في الرعد ويومرون في النحل وخشوعاً في سبحان
 وبكيا في صريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النزل ولا يستكبرون
 في السجدة وأتاب في ص وتعيدون في فصلت (لَا تَأْنِيَةَ الْحُجِّ) اركعوا
 واسجدوا (وَالنَّجْمِ) اهدم عمل أهل المدينة فقهائها وقراءتها مع تكرار القراءة
 ليلاً ونهاراً فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم^(٣) إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير : وبلا إحرام .

(٢) لأنه قصد بقراءته الرياء فهو كمن تعلق فسقه بالصلاة نفسها فتبطل إمامته .

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المواضع ثابت في الصحيح وأخذ بها الشافعي .
 وحكاية النسخ التي ذكرها الشارح فيها نظر .

ترك سنة (وَالْإِسْتِغْنَاءَ وَالْقَلَمَ) ولا كن من الساجدين في الحجر (وَقَوْلُ سُنَّةٍ) وهو للتمتع وتندب للصبي (أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَكَبِيرٌ اخْتِصَافٌ وَرَفْعٌ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ) خلافاً لمن جعلها عند مأب (وَفُضِّلَتْ تَعْبُدُونَ) وقبل لا يسمون (وَكُرِّهَ سُجُودٍ شُكْرٍ أَوْ زَلْزَلَةٍ) لعدم العمل وأنكر مالك سجود الصديق لما بشر بقتل مسيله^(١) (وَجَهْرٌ بِهَا بِسَجْدَةٍ) إنما السكراهة في الفريضة مطلقاً وسبقول وتعمدها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في السجدة فسيأتي (وَقِرَاءَةُ بَقْلَجِينَ) وأجازها بعضهم (كَجَمَاعَةٍ) فإن أخرج القرآن عن حده حرم (وَجُلُوسٌ لَهَا لَا بِتَعْلِيمٍ) ولا يسجد (وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلى الشرط واقف (يَوْمَ خَيْدِسٍ أَوْ غَيْرِهِ) وفي كُرِّهِ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رِوَايَتَانِ السكراهة لأنه لا يقنبه للجميع والتخفيف للضرورة (وَأَجْمَاعٌ لِدُعَاءِ يَوْمٍ عَرَفَةٍ) إن اعتقد أن ذلك لا بد منه (وَجَوَازُهَا) بلا سجود (لِمُتَطَهِّرٍ) وقت جَوَازٍ وَلَا فَهْلَ يُجَاوِزُ مَحَلَّهَا أَوْ الْآيَةَ تَأْوِيلًا وَافْتِصَارًا عَلَيْهَا) ولا يسجد إن فعل (وَأَوَّلُ بِالسَّكَلَةِ وَالْآيَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَتَعَمَّدُهَا بِفَرِيضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقًا) ولو متأكداً (وَمَنْ قَرَأَهَا فِي فَرَضٍ سَجَدَ لَا خُطْبَةً) ولا تبطل إن فعل (وَجَهْرًا أَوْ سِرًّا) وَلَا اتَّبَعَ) وإلا لم تبطل بخلاف العكس (وَمُجَاوِزُهَا بِسَيْرٍ يَسْجُدُ وَبِكَثِيرٍ يُعِيدُهَا بِالْفَرَضِ مَا لَمْ يَنْجُحْ وَبِالنَّفْلِ فِي ثَانِيَتِهِ فِي فِعْلِهَا قَبْلَ الْفَانِجَةِ) وتأخيرها (قَوْلَانِ وَإِنْ قَضَاهَا فَرَغَ سَمَوْا اعْتَدَ بِهِ وَلَا سُجُودَ) عند مالك كما في آخر الباب (بِخِلَافٍ تَسْكُرُ بِهَا) فيسجد بهد (أَوْ سُجُودَ قَبْلَهَا سَمَوْا) وعمد ذلك مبطل (قَالَ) للزري (وَأَصْلُ الْمَذْهَبِ تَسْكُرُ بِهَا) إن كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْمَعْلُومَ وَالْمُعْتَلَمَ فَأَوَّلَ مَرَّةٍ وَتُدْبَ إِسَاجِدُ الْأَعْرَافِ) وأولى غيرها (قِرَاءَةُ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا) أي السجدة (رُكُوعٌ)

وهذا بديهي ولذا جملة (نت) كالترجمة لما بعده ثم أخبرني بعض الحنفية أن الركوع
 يكفي عندهم عنها فكأن المصنف العلامة نبه على مخالفتهم (وإن ترككم أو قصده صح
 وكراهة) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصدها فركع (سهموا اعتد به عند
 مالك) وهو المعتمد (لأبْنِ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ) بعد السلام عنده (إن اطمأن به)
 أي بالركوع ويلغى الركعة وينحط للسجدة وكأنه كرره لإفادة الخلاف ولا يحمل
 هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأمر فإنهما يتفقان كما قاله الطائفة
 على الاعتداد بالركوع في هذه * (فصلٌ نُدِبَ نَفْلٌ وَتَأْكُدُ بَعْدَ مَغْرِبِ
 كَظْمٍ وَقَبْلَهَا) ولولغير منظر جماعة على الأظهر كما سبق (كقصر بالأحد) في أصل
 الفرض والأفضل الوارد (وَالضَّحَى) في عب وعج كراهة ما زاد على ثمان فيها
 وفي بن عن الباجي عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (وَمِنْ
 بِهِ نَهَارًا وَجَهْرًا لَيْلًا وَتَأْكُدُ بَوْتَرٍ وَتَحِيَّةُ مُسْجِدٍ وَجَازَ تَرْكُ مَارٍ وَتَأْدَتُ
 بِفَرَضٍ) غير جنازة في الأظهر لكرهاتها به^(١) (وَبَدَلُهَا بِمَسْجِدٍ لِلدِّيْنَةِ
 قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (وإيقاعُ
 نَفْلٍ بِهِ بِمُصَلَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) إن أمكن تحريره (والفرض بالصف الأول
 وَتَحِيَّةُ مُسْجِدٍ مَسْكَةِ الطَّوَافِ) إن أراده وهو الألف في أفضل وفي بن أن
 التحية ركعتاه واسكن يؤيد للمص اللبادة به وقوله تعالى طهر بيتي للطائفتين
 والركتان تبع عكس ما في بن وعليه إن ركعهما خارجهما لم يأت بالتحية (وَتَرَاوَيْحُ
 وَانْفِرَادٌ فِيهَا) بمعنى فعلها في البيوت ولو جماعة (إن لم تعطل المساجد) ونشط
 ولم يكن اتفاقاً بالحرمة (وَالْخُتْمُ فِيهَا وَسُورَةُ تُجْزَى) في أصل الندب (ثلاث
 وعشرون) بالشفع والوتر (نَمَّ جُعِلَتْ نَسْعًا وَثَلَاثِينَ) ثم عادت الأول (وَحَقَفَ
 مَسْبُوقَهَا ثَانِيَةً وَآخِرَ قِرَاءَةٍ شَفَعُ بِسَبَّحَ وَالْكَافِرُونَ وَوَتَرُ بِالْإِخْلَاصِ
 وَمَعْمُودَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حُزْبٌ فَمِنْهُ فِيهِمَا) المعتمد ولو لمن له حزب (وَفِعْلُهُ

(١) أي لكره صلاة الجنازة بالمسجد .

لمُنْذِرِهِ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُدِّهِ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ) ما ذكر من صلاته بعده
 (وعقبَ شفع) عطف على المندوب فهو شرط كمال (مُنفَصِلٍ بِالْإِمَامِ إِلَّا
 لَا فِتْدَاءَ بِوَاصِلٍ وَكُرِّهَ وَصَلُهُ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةُ) إمام (ثَانٍ مِنْ غَيْرِ
 انْتِهَاءِ الْإِوَالِ) في ختم التراويح (وَنَظَرٌ بِمُصْحَفٍ فِي فَرْضٍ أَوْ أَنْفَاءَ نَفْلٍ لَا أَوَّلَهُ
 وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِذَنْلٍ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ) دُنيوى (بَعْدَ صُبحٍ
 اقْرَبِ الطَّالُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ) قبل الصلاة فلا يسكره (وَضَجَّةٌ بَيْنَ صُبحٍ
 وَرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ) تسنن^(١) لا للراحة (وَالْوَتْرُ سُنَّةٌ آكِدٌ ثُمَّ عِيدٌ) وهما سببان
 (ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاةٌ) ويأتى أن خوف القمر مندوب (وَوَائِلُهُ بَعْدَ
 عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَقِيقٌ) فيؤخر ليلة المطر (لِلْفَجْرِ وَضُرُوبُهُ لِلصُّبْحِ) ويسكره
 فيه (وَالْذَّبُّ قَطْمُهَا لَهُ لِفَذٍّ لَا مُؤْتَمَةٍ) فيخير على الرجوع له والأول ندب القطع
 (وفي الإِمَامِ رِوَايَتَانِ) ربل ثلاث ندب أحدهما والتحخير (وَأَمِنْ لَمْ يَتَسَبَّحْ الْوَقْتُ
 إِلَّا أَرْكَعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشُّنْعَ وَلَوْ قَدَّمَ) لندب وصله
 بالوتر والفجر بعد حل النافلة في السكك (وَالسَّبْعُ زَادَ الْفَجْرِ) وبضيم في الأربع
 والست مقدار ركعة كمثلث ولا وتر عليه وكله في خوف الشمس وخوف الاسفار
 طغوى (وَهِيَ رَغِيْبَةٌ) فوق المندوب ودون السنة (تَفْتَرُ لِنَفِيَةٍ تَخْصُمُ) كالسنان
 والمندوب (وَلَا نَجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهِا لِلْفَجْرِ) أو أحرم شاكا (ولو
 بَسَجَرٍ) ما قبل المبالغة جزم للتقليد مثلا (وَالْذَّبُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِيقَاعُهَا
 بِسَجْدَةٍ وَتَابَتْ عَنِ التَّحِيَّةِ) بمعنى حصول ثوابها إن لاحقها (وَأَمِنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ
 لَمْ يَرْكَعْ) إذ لا وجه لإعادتها والوقت وقت النهي (وَلَا يُقْضَى غَيْرُ فَرْضٍ
 إِلَّا هِيَ فَلَا زَوَالٍ وَإِنْ أُنِيَّتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِسَجْدَةٍ تَرَكَهَا) لحل النافلة
 (وَأَخَارَ جَهُ رَكَعَهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكَعَةً وَهَلْ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ
 السُّجُودِ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ) عند تساوى الزمن (فَضْلٌ

(١) كيف هذا؟! ومى واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قل الظاهرية بوجوبها

الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل) بحيث تمام (ولمّا يحصل فضلها) الخصوص بحيث لا تعادله فلا ينافي الفضل بجزء ما كافي بن (بر كمة وتُدب لِنَ لَمْ يُحْصَلْ كَمَصَلٍ بِصِيٍّ لَا أَمْرًا أَنْ يُعِيدَ مُؤَوَّضًا مَا مُوَمَّا وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ) المعتمد لا يعيد مع واحد حيث لم يكن راتها (غير مغرب كمشاء بعد وتر وإن أعاد) أحدها (ولم يعقد قطع وإلا) بأن عقد ركعة شفع وإن أتم (المغرب (ولو سلم) مبالغة (أتى) جواب إن (برابعة إن قرب وأعاد مؤتم بمعيد أبدا) ظرف لأعاد (أنذاذا) حال من مؤتم لأن المراد الجنس فيصدق بالكثير والمعتمد أن لهم أن يعيدوا جماعة أيضا (ولن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزأت) الثانية وهذا من ثمرات الفرض بالتفويض (ولا يطال) زيادة على للشروع (رُكُوعٌ) ولا غيره كما في عب ورده بن (لداخل) مع الجماعة أو قارىء فائحة إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (والإمام الراتب) إذا لم يأنه أحد يصلى وحده (كجماعة) ويكره ذهابه لإمام آخر ويجمع ليلة المطر ويحصل له فضل الجماعة فلا يعيد لها ويزيد ربنا ولك الحمد على الأظهر (ولا تبتدأ صلاة بعد الإقامة وإن أقيمت وهو في صلاة) بالمسجد أو رحابه (قطع إن خشى فوات ركعة وإلا أتم النافلة أو فريضة غيرها وإلا) بأن كانت هي (انصرف في الثالثة عن شفع كالأولى إن عقدتها) وأنم إن أكل الثالثة بسجديتها كشفع المغرب ولا يشفع في المغرب لانهى عن النفل زاد عب والصبح ورده بن (والقطع بسلام أو منأف) ومنه الرفض (وإلا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أعاد) لبطلانها ما شيخنا ولم يحرموا إحرامه بالثانية رفضا الأولى (وإن أقيمت بسجدة على محصل الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها وإلا) بأن صلاحها منفردا (لزمته كمن لم يصلها وبديته يتيمها وطلعت بافتداه بن بأن كافرا) بهرام عن ابن يونس

وهو كجانب رفي كبير (نت) تردد إدا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولولمناها
 (أو خُنْثَى مُشَكَّلًا) والأظهر صحته ذلك وجنى انظارت (أو تَجْنُونًا) إلحال
 إفاقته كما حققه ر (أو فَاسِقًا بِجَارِحَةٍ) المعتمد الصحة ما لم يتماق بالصلاة^(١)
 (أو مَأْمُومًا أو مُخَدَّنًا إِنْ تَمَدَّ أو عَلِمَ مُؤْتَمَهُ) ونابيه بعدد ولو قبل الصلاة
 ثم نسي (وَبِمَا جَزِيَ عَنْ رُكْنٍ أو عَامٍ) بالكيفية الواجبة (إِلَّا كَالْفَاعِدِ بِمَثَلِهِ
 كَجَاثِرٍ) لا للوحي ومُقَوِّسُ الظاهر عاجز^(٢) انظارت (أو بَائِي إِنْ وَجِدَ قَارِيَةً
 أو قَارِيَةً) عطف على أمي (بِكَفَرَاءَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ) وحاصل ر أن الشاذم طاقا حرام
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عَبْدٌ فِي جُمُعَةٍ أو صَبِيٌّ فِي فَرَضٍ وَبَعِيرٌ
 تَصِيحٌ وَإِنْ لَمْ تَجْزُ) وجاز لمثله (وَهَلْ يَلَا حِنْ مُطْلَقًا أو فِي الْفَائِحَةِ)
 المعتمد الصحة مطلقاً حيث لم يتمد (أو يَبْعِيرٌ مُبَيَّنٌ ضَادٌ وَظَاهٍ) هو لاحت
 (خِلَافٌ وَأَعَادَ يَوْفَتْ فِي كَحَرُورِي) مما اختلف في كفره نسبة لحرور راقية
 بالكوفة (وَكُرِّهَ أَفْطَحُ وَأَشْلُ) لنقص سجودهما قاله ابن وهب والمعتمد عدم
 كراهتهما (وَأَعْرَائِي أَغْبِرُ) راجع للثلاثة قبله (وَأِنْ أَقْرَأَ وَذُو سَأَسَ وَفَرَحَ
 لِصَحِيحٍ وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) إلا أن يكرهه الأكثر أو أهل الفضل فيحرم
 (وَتَرْتَبَ خَعِي وَمَأْبُونٌ وَأَعْلَفَ وَوَلَدَ زَنَى وَتَجْمُولُ حَالٌ) إلا أن يقيمه
 الإمام العدل (وَعَبْدٌ فِي فَرَضٍ وَصَلَاةٍ بَيْنَ الْأَسَاطِينِ أو أَمَامَ الْإِمَامِ بِإِذَا
 ضَرُورَةٍ) وهو مبطل عند بعضهم (وَأَقْتَدَاهُ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَةِ مَنْ بِأَعْلَاهَا
 كَأَنَّ قَبَيْسَ) بمن في الحرم (وَصَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَاءٍ وَبِالْعَكْسِ وَإِمَامَةٌ
 بِمَسْجِدٍ بِإِذَا رَدَّاهُ وَتَقَفُّهُ بِمَجْرَابِهِ) والوقوف فيه كيف اتفق وقبل بظلمته

(١) كأن يقصد بصلاته العجب والتعجب مثلاً أما إذا كان فسقه لا يتعلق بالصلاة فإمامته
 صحيحة مع الكراهة ولو حدث كما في المجموع .

(٢) وفاقاً للأبيد وسى . وقال القورى شيخ ابن غازى : غير عاجز .

انظر (إعادةُ جماعةٍ بعدَ الرَّائِبِ) ظاهره ولوراتباً ثانياً كما في الحرم فتعزم المعية
وأجازه بعضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق الكل بجمعة بمسجد كما بسطه ح (وإن أذن
وله الجمعُ إنْ جُمِعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤْخَرْ كَثِيراً) ولم يأذن (وخرجوا)
ليجمعوا (إلا بالمساجِدِ الثلاثةِ فيُصلُّونَ بها أُنْذَازاً إِنْ دَخَلُوهَا وَقَتْلُ
كَبَرِ غُوثٍ بِمَسْجِدٍ) وحرم إن قذره أو عفش بنجس (وفيها يجوزُ طَرَحُهَا) أي
القلعة (خارجاً واستشكيل) بأنه تعذيب لها وإيذاء للناس (وجاز اقتداء
بأبي) واللبصير أحفظ من النجاسة وقيل الأعمى أخشع وقيل سيان (ومخالف في
الفرع) والعبدة في الصلاة بذهبه وفي شروط الاقتداء بذهب للمأموم
(وأنكحَ وتحدود وعقبن وتجدوم إلا أن يشدَّ فليُتَّحَ وصبيٌ بمثله وعدمُ
إلصاقٍ من كلِّ يمين الإمام أو يساره بمن حدَّوه) وخالف الأفضل كقوله
(وصلاةٌ مُنفردة خلفَ صَتيٍّ ولا يجزِبُ أحدًا وهو خطأٌ منهم) الجاذب
والمطاوع (وإن راعَ لها) أي الصلاة (بلا خَبيبٍ) ولو خاف فواتها لعدم
الخشوع (وقتلُ عقربٍ أو نَارٍ بِمَسْجِدٍ) مع حفظه ما أمكن (وإحضارُ
صَبيٍّ يدٌ لا يعبثُ ويكفُّ) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إذا نُهيَ
وبصقَ إنْ حُصِبَ أو تَحَتَّ حَصِيرُهُ يدُ ثُمَّ قَدِمَهُ) لا معنى لثم لأن هذا تفصيل
للحصباء بلا حصيد تحت قدمه اليسرى أولاً (ثُمَّ يَمِينُهُ ثُمَّ أَمَامَهُ وَخُرُوجُ
مُتَجَالِّهِ لِمَعْدٍ واستِسْقَاءُ وشَاةٍ بِمَسْجِدٍ ولا يُقضى على زَوْجِهَا يدٌ) ولو شرط
فإن برعت منه (واقْتِدَاءُ ذَوِي سَفْنٍ) ولو سائرة (بإمامٍ) فإن اجتمعوا بعد
تفرق رجوعاً له حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كما أراحمة
السابقة (وفصلُ مَأْمُومٍ بِنَهْزٍ صَغِيرٍ أو طَرِيقٍ وَعُلُوُّ مَأْمُومٍ ولو سَطَّحَ
لَا عَكْسَهُ) إن اخْتارَهُ لغير تعليم (وَبَطَلَتْ بِقَصْدٍ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ يدٌ) أو بمجرد التقدم
(السَّكْبَرُ إِلَّا بِكَشِيرٍ) خرج ما قبل البطلان (وهل يجوزُ إِنْ كَانَ مَعَ الإِمَامِ

ظَاهِنَةٌ كَغَيْرِهِمْ) لَامِنْ خُصُوصِ الْإِشْرَافِ (تَرَدُّدٌ وَهُسْمَعٌ وَافْتِدَاءٌ بِهِ أَوْ
 بِرِوَايَةٍ) وَلَوْ لِلْأُمُومِ فَلَا يَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْإِمَامِ (وَأِنْ يَدَارُ) وَكَتَفَى بِبَعْضِهِمْ
 بِمَسْمُوعٍ مِنْ غَيْرِ الْأُمُومِينَ حَيْثُ جُزِمَ بِأَنَّهُ لَا يَخَالَفُ وَانْظُرْ ح (وَشَرَطُ الْإِفْتِدَاءِ
 نَيْدَتُهُ) مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ (بِخِلَافِ) إِمَامَةٍ (الْإِمَامُ وَلَوْ بِجَنَازَةٍ إِلَّا جُمُعَةً وَجُمُعَةً)
 لَيْلَةَ الْمَطَرِ لِأَنَّهُ الْمُخْتَصُّ بِالْجَمَاعَةِ (وَخَوْفًا وَمُسْتَحْلَفًا كَفَضْلِ الْجُمُعَةِ) فَلَا يَحْصُلُ
 لِلْإِمَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ نَوَى الْإِمَامَةَ (وَاخْتَارَ) الْأَخْيَرَ فِي الْأَخِيرِ (خِلَافَ
 الْأَكْثَرِ) وَأَنَّهُ يَحْصُلُ وَلَا يَمِيدُ فِي جَمَاعَةٍ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ (وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ)
 فَتَبْطُلُ الْخَالْفَةُ (وَبِأَدَاءِ وَقْضَاءِ أَوْ بِظُهُورِ بْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ إِلَّا نَفْلًا خِلَافَ فَرَضٍ
 وَلَا يَنْتَقِلُ مُنْفَرِدًا لِجَمَاعَةٍ كَالْمَكْسِيِّ فِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ
 قَوْلَانِ) بِوُجُوبِ التَّمَادِي لِأَنَّهُ دَخَلَ بِوَجْهِ جَائِزٍ وَوُجُوبِ الْإِنْتِقَالِ (وَمُتَابَعَةٍ فِي
 إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ) فَالْشَّرْطُ أَنْ يَبْتَدِيَ بَعْدَهُ وَلَوْ بِحَرْفٍ وَيَخْتِمُ بَعْدَهُ (فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ
 يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ) وَلَوْ فِي الْبَدءِ فَقَطْ أَوْ الْخَلْمِ فَقَطْ (لَا الْمُسَاوَاةُ)
 وَهِيَ الْمَتَابَعَةُ فَوْرًا فَلَا تَبْطُلُ (كَغَيْرِهَا) أَيْ الْإِحْرَامُ وَالسَّلَامُ وَلَوْ بِسَبْقِ إِلَّا أَنْ
 يَتَعَمَّدَ السَّبْقُ بِالرَّكْنِ فَتَبْطُلُ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِفَرْضِهِ مَعَ الْإِمَامِ (لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ
 وَإِلَّا) بَأَنْ سَاوَى (كُرْهَ وَأَمَرَ الرَّافِعِ بِعَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِذْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ
 لَا إِنْ خَفَضَ) الْمُعْتَمِدُ وَلَوْ خَفَضَ (وَنُدِبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبٌّ مَنْزِلٍ
 وَالْمُسْتَأْجَرُ) وَنَحْوُهُ لَتَمَلَقَ الْعَوْرَاتُ بِهِ وَخَبَرَتْهُ بِالْعِلْمَةِ فِي الْمَسْكَانِ مُقَدِّمٌ
 (عَلَى الْمَسَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَأَمْرَأَةٍ وَاسْتَحْلَفَتْ ثُمَّ زَانِدٌ فَقِهِ ثُمَّ حَدِيثٌ ثُمَّ
 قِرَاءَةٌ ثُمَّ عِبَادَةٌ ثُمَّ بَسْنٌ لِإِسْلَامٍ) وَلَا عِبْرَةَ بِغَيْرِ زَمَنِ الْإِسْلَامِ (ثُمَّ يَنْسَبُ
 ثُمَّ بِخُلُقٍ ثُمَّ بِخَلْقٍ) لِلْوَافِقِ لِمَا فِي التَّوْضِيحِ وَهُوَ الْأَخْطَرُ تَقْدِيمُ مَضْمُونِ الْإِلَامِ
 (ثُمَّ بِبَلَايِسٍ) لِلشَّهْوَرِ أَنْ جَاهِلًا الْبَيَاضُ (إِنْ عُلِمَ نَقْصُ مَنْعٍ أَوْ كُرْهٍ)
 شَرَطُ فِي زَائِدِ الْفَقْهِ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا سَقَطَ حَقُّهُ أَصْلًا فَلَا يَسْتَنْبِ (وَاسْتِنَابَةٌ)

الذائق (عطف على المندوبات وللمعتمد قصره على السلطان ورب المنزل بغير كفر وجنون) (كَوْفُوفٍ دَكَرٍ عَنْ يَمِينِهِ) تشبيه في الذنب (وَأَمْنَيْنِ خَلْفَهُ وَصَبِيَّ عَمَلِ الْفُرْبَةِ كَالْبَالِغِ وَنِسَاءً خَلْفَ الْجَمِيعِ) والخنثى بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقَدِّمِهَا) من مكترها (وَالْأَوْزَعُ وَالْعَذْلُ) الزائد أو المحقق (وَالْحَرُّ وَالْأَبُ وَالْعَمُّ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (عَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَ مُتَسَاوُونَ لَا لِسِكْبِ) فإنه مبطل بل لنيل الثواب (اِفْتَرَعُوا وَكَبَّرَ لَلَسُبُوقِ اسْجُودٍ أَوْ رُكُوعٍ بِلَا تَأْخِيرٍ) العرف توم التأخير في السجود (لَا لِحُلُوسٍ) بل يقتصر على تسكير الإحرام (وَقَامَ بِتَسْكِينِهِ إِنْ جَاسَ فِي ثَاثَةٍ^(١)) ولو في القرب (إِلَّا مُدْرِكَ النَّشْهُدِ) استثناء من المفهوم (وَقَضَى الْقَوْلَ) القراءة والقنوت يختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَيَّ الْفِعْلَ وَرَكَعَ مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةً دُونَ الصَّغَاءِ إِنْ ظَنَّ إِذْ رَأَاهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير للصغاء وإلا قدمه في غير الأخيرة (يَدْبُ) ولو خب (٢) وكأهم اغتفروه على الخب قبلها لغلبة الخشوع فيها (كَالصَّغَيْنِ) الكاف استقصائية كما في الحاشية والعبرة بالمتاد في كجمة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَاخِرٍ فُرْجَةٍ فَأَيْمًا أَوْ رَاكِعًا لَا سَاجِدًا) لقبج الهيئة (أَوْ جَائِسًا) أو رافعاً من ركوع لقصره (وَأِنْ شَكَّ فِي الْإِذْرَاكِ) أى تردد (أَلْغَاهَا) ولا يرفع بل يخز ولا تبطل إن رفع على الأظهر كما في ح وغيره (وَأِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أى عنده (وَنَوَى بِهِ الْقَدَّ) أى الإحرام (أَوْ نَوَاهَا أَوْ لَمْ يَنْوَاهَا) فينصرف للمقد (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَاهُ) ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالعائد لا يتبادى (تَمَادَى لَلْأُمُومِ فَقَطُّ) عَلَى

(١) قال زروق : قال عبد الملك كبر مطلناً . وشيخنا القورى يفتى به العامة لا يغلطوا . قلت فتوى القورى هي الصواب بالنسبة للخاصة والعامة إذ الدليل يؤيدها .
(٢) تقدم قريباً قول المصنف : واسراع لها بلا خيب وما هنا ينافسه . إلا أن يجاب بما ذكره الشارح على ما فيه . والصواب كما قال العدوى أن يدب بلا خيب .

بجاطلة لحق الإمام لقول سند وابن شعبان باغتفار النسيان كذا في عب وفي بن
الذى في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم
يفصل بين الإحرام والركوع (وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) للمتمدد كالركوع
في التماذي حيث عقد ركعة بعد (وَأِنْ لَمْ يُكَبِّرْ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)
بتكبير (فَصُلِّ) نَدَبَ لِإِمَامٍ خَشِيَ (وَلَوْ شَكَ) تَلَفَ مَالٍ (وَلَوْ غَيْرُهُ) إِنْ تَرْتَبَ
شدة أذى أو كثرة وانسع الوقت (أَوْ نَفْسٍ) معصومة (أَوْ مَنَعِ) الْإِمَامَةَ لِعَجَزَ
أَوْ الصَّلَاةَ بِرُعَايٍ (جَمَلُهُ) مانع الصلاة نظراً لما قبل الفسل ورعاف القطع مبطل
عليه وعليهم كذا لعب وعجز ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من التنجاسات فيستخلف
(أَوْ سَبَقِي حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركهم هملاً وأصل الخروج واجب
والاستخلاف بلا سبب مبطل^(١) (وَأِنْ بَرُّ كُوعٍ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتمراً به (وَلَا تَبْطُلُ) إِنْ رَفَعُوا بَرْفَعِهِ
قَبْلَهُ (وَيَطْلُبُ الْعُودَ) (وَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفُوا) وَلَوْ أَشَارَ
لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ (وَيَأْتِي حَكْمَ انْتِظَارِهِ وَعُودِهِ) (وَاسْتَخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامِ)
وَاسْتِدْبَارُ تَسْتَرٍ بِالرُّعَايِ (فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ) مُؤْتَمَرًا فِي الْعَجَزِ وَمَسْكُ أَنْفِهِ
فِي خُرُوجِهِ (مِنْ تَمَمَةِ قَوْلِهِ تَرْكُ كَلَامِ) وَتَقَدُّمُهُ إِنْ قُرْبَ وَإِنْ بَجُلُوسِهِ (لأنه أهم
من الفرجة (وَأِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنِ اسْتَخْلَافَ مَجْتَنُونَ) وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ
أَوْ أْتَمُّوا وَخَدَّأْنَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةُ) فَإِنَّمَا نَهَى لِمَا سَبَقَتْ حُجُوبُ
استوفيت الشروط (وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ) إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَصِحَّتْهُ بِإِذْرَاكِ مَا قَبِلَ (عَقْدَ) (الرُّكُوعِ) بِالرُّفْعِ (وَلَا) فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أى عليه وعليهم. قال في المحجوع: وبطلت إن استخلف عبثاً.

أَوْ بَنَى بِالْأُولَى أَوْ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا) أهل المذهب يذكرون هذا
 التفرع ميل فيمن جاء بعد الذر خفه التأخير بعه قال ت وكأن للمص رأى أن من
 لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده محشيه بأن حكمه منصوص بخلافه
 وهو أن صلاته صحيحة وصلاته القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صحت فجاء
 تقدم جلوسه في محله حش ولا يضر عدم ابتداء الفاتحة كما لا يضر انقلاب الصلاة
 في السورة (كَمَوْدِ الإمام لا تمأمها) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخلفوا ولا
 عملوا عملا كما يفيد تعلييل ابن رشد الذي في بن بأنه بحدث الإمام بطلت صلاته
 ولذا جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام الخلف على رعايا البناء وهو قصورا
 قالوه الفاط في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل للمصرح بالحدث فابس كلام
 ابن عرفة ردا على عجب وعب كما في بن بل يؤيدهما فتأمل (وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُذْرِ
 فَكَأَجَبِي) لكاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به (وَجَلَسَ لِاسْلَامِهِ
 الْمَسْبُوقُ) وإلا بطلت (كَانَ سُبِقَ هُوَ لَا الْمُتَقِمُّ) عطف على المعنى ^(١)
 أى ينتظر المسبوق لا المتقيم (يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِمَعْدَرٍ مُسَافِرٍ أَوْ جَمَلٍ)
 مثلا (فَيَسْلَمُ الْمُسَافِرُ) من المأمومين بعد ركعتين (وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ)
 والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق (وَإِنْ جَمَلَ مَا صَلَّى) الأول (أَشَارَ
 فَأَشَارُوا وَإِلَّا سَبَّحَ بِهِ) على قاعدة الإصلاح (وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ) أو لغيره
 أَسْفَطْتُ رُكُوعًا) مثلا (عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ
 إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ) وقبل إتمام ما عاينه (فَصَلَّ)

(١) ، فلفظ المتقيم على هذا مرفوع ، وليس مجرورا بالمعطف على الضمير المضاف إليه في قوله .

لسلامه من غير إعادة الجار كما قيل .

سُنَّ) أ كيدا (إِسْفَارٍ^(١) غَيْرِ عَاصِي بِهِ وَلَا هِيَ) والمعتمد لا إعادة إن قصر
 وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَرْبَعَةٌ بُرْدٌ وَلَوْ بِبَحْرٍ) خلافا لمن اعتبر
 فيه يوما وليلة ولم يعتبر للمسافة ويضم للبر إلا أن يسافر بالريح فقط فلا يقصر في
 البر السابق حيث كان دون المسافة عند ابن المواز وهو الراجح (ذَهَابًا) والاياب سفر
 مستقل (قُصِدَتْ دَفْعَةً) لأن حلالها إقامة تقطع حكم السفر (إِنْ عَدَى الْبَادِي^(٢)
 النَّبَسَاتِينَ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج
 السور (وَنُؤُوتٌ أَيْضًا عَلَى مُجَاوِزَةِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف
 (وَالْعَمُودِيُّ) نسبة للعمود لأنه مَبْنَى خيمته (حِلَّتُهُ) التي يرتفق بها ولو
 اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصْرٌ رُبَاعِيٌّ
 وَقَتِيٌّ) ولو بادراك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِئَةٍ فِيهِ) ولو تضاها في الحضر
 (وَأَنْ نَوْتِيًا بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى تَحْلِ الْبَدَاءِ) مما هو ذاهب له أما في رجوعه
 ففي المدونة والرسالة حتى يدخل البيوت أو قربها وأمل للنسأ أراد به بقوله الآتي
 وقطعه دخول بلده (لَا أَقْلٌ) فيمنع وتبطل فيما دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا
 إعادة أصلا على للمعتمد (إِلَّا كَمَسْكَيْ فِي خُرُوجِهِ لِعِرْفَةِ وَرُجُوعِهِ) والسنة
 قصر من ليس في وطنه كالذهاب لوطنه إن كان عليه نسك في غيره بل في بن
 ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا وَلَوْ لَشَيْءٍ نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ
 عَنْ قَصِيرٍ بِلَا عُدْرٍ) كوحل^(٣) ومكس لأنه لاه (وَلَا هَاتِمٌ وَطَائِبٌ رَمَى إِلَّا
 أَنْ يَعْلَمَ قَطَعَ الْمَسَافَةَ قَبْلَهُ وَلَا مُنْفَصِلٌ) عن بلده سكن (يَنْتَظِرُ رُقَّةً
 إِلَّا أَنْ يَجْزَمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطَعَهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خطوة . فالسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للمسافر من قصر

وجم وفطر .

(٢) مثال للعذر المبيح للقصر .

وَأَنْ يَرِيحَ) أُرْدَابَةٌ جَمَعَتْ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهَا وَلَا يَضُرُّ رَدَّ الْغَاصِبِ لِإِمَّاكَانِ
التَّخْلُصِ مِنْهُ وَلَوْ بِمَالٍ (إِلَّا مُتَوَطَّنَ كَمَكَّةَ) مِنْ كُلِّ بِلَدَةٍ يَرْوِطُنَهُ الْأَصْلَى كَذَا
حَمَلَهُ جَمَاعَةٌ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُ (ر) أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ الرِّفْضُ فَلِذَا حَمَلَهُ بِنَ عَلَى الْوِطَنِ
الْأَصْلَى (رَفَضَ سُكْنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ) بَأَن لَمْ يَنْفُو إِقَامَةً تَقْطَعُهُ (وَتَقْطَعُهُ
دُخُولُ وَطَنِهِ) وَلَا يَضُرُّ بِجَرْدِ مَرْوَرِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ (أَوْ مَسْكَنِ زَوْجَةٍ دَخَلَ
بِهَا فَقَطَّ وَلَمْ يَرِيحَ غَايَةً) وَلَوْ لَمْ يَتَوَطَّنْهُ لَا إِنْ سَكَنَتْهُ بِهَا إِذْنُهُ وَمِثْلُ
الزَّوْجَةِ الْمَرْيُوءَةِ، (وَنِيَّةُ دُخُولِهِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْوِطَنِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَيْسَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَّاحٍ يَدْخُلُ قَبْلَ فَجْرِ أَوَّلِهَا وَيَرْحَلُ
بَعْدَ عِشَاءِ آخِرِهَا) (وَلَوْ بِخِلَالِهِ إِلَّا الْمَسْكِرَ بِدَارِ الْحَرْبِ) أَوِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ
الْخَوْفِ (أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً) هَذَا يَسْتَلْزِمُ النِّيَّةَ الْحَكِيمَةَ (لَا الْإِنَّمَاءُ) بِلَانِيَّةِ
(وَأِنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ) سَائِرِيَّةٍ (شَفَعَ) إِنْ رَكِعَ (وَلَمْ تُجْزَ
حَضْرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ) الْخِتَارُ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ سَبَقَ التَّرْوِي
(وَأِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَسَكَلَ عَلَى سُنَّتِهِ) طَرِيقَتُهُ (وَكُرِّهَ) لِحَالَةِ النِّيَّتَيْنِ
(كَمَكَّةَ وَتَأَكَّدَ) لِحَالَةِ التَّصَرُّفِ وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ
وَالسَّكْرَاهَةِ وَلَوْ كَانَ الْمُقِيمُ ذَا سِنٍ أَوْ أَفْضَلَ أَوْ رَبَّ مَنْزِلٍ عَلَى الْمَعُولِ عَلَيْهِ كَافٍ ر
وَإِنْ نَازَعَهُ بِنَ (وَتَبِعَهُ) إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً وَإِلَّا قَصَرَ (وَلَمْ يُعَدَّ وَلَمْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ
نَوَى إِتِمَامًا) الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ أَعَادَ بَوَقْتٍ (وَأِنْ سَمَّوْا
سَجْدَةً) ضَعِيفٌ (وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مُوْمِهِ بَوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ
ثُمَّ قَيْدُ الْمَأْمُومِ بِقَوْلِهِ (إِنْ تَبِعَهُ إِلَّا بَطَلَتْ) وَالْإِعَادَةُ وَلَوْ حَضْرِيَّةٌ إِنْ انْقَطَعَ الْمَعْرُ
(كَأَنَّ قَصَرَ عَمْدًا) وَقَدْ نَوَى الْإِتِمَامَ تَشْبِيهِهُ فِي الْبَطْلَانِ (وَالسَّاهِي كَأَنَّهُ كَلَّمَ
السَّهْوِ) فَإِنْ قَرَّبَ جَبَرَ وَإِلَّا بَطَلَ وَالْجَاهِلُ وَالْمُتَأَدِّلُ كَالْعَامِدِ (وَكَأَنَّ أَتَمَّ
وَمَا مُوْمُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصَرَ عَمْدًا) أَمَا لَوْ أَتَمَّ (سَمَّوْا أَوْ جَهْلَاقِي الْوَقْتِ)

يعيد (وَسَبَّحَ مَا مَوْمُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ) كقيامه لزمادة (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ أَوْ تَمَّ
غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ) الإمام (فَقَطَّ بِوَقْتِهِ) كما أفاد قبل (وَلَمَّا ظَنَّهُمْ
سَفَرًا) كركب وصحب أى مسافر بن (فَظَهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا
كَمَكْنَسِهِ) وهو أن يظنهم مقيمين وللوضوع أنه مسافر واستشكل بأن غايته
متم خلف قاصر واستروح بتخاف شرط النية (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتْمَامِ
تَرَدُّدٌ) في صحة الصلاة أتم أو قصر كما حققه مخالفًا لمج وغيره (وَنُدِبَ تَعَجُّلُ
الْأَوْبَةِ) من السفر (وَالدُّخُولُ ضَحَى) يعنى قبل الاضفرار للتأهب (وَرُخْصَ
لَهُ) أى لمسافر غير لاه (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ بَيْرٌ وَإِنْ قَصَرَ) السفر (وَلَمْ يَمِدَّ بِلَا
كُرْفٍ وَفِيهَا تَمَرُّطُ الْجِدِّ لِإِذْرَاكِ أَمْرِ) وهو ضعيف (بِمَنْهَلٍ) محل الماء ينزل
به للمسافر (زَالَتْ بِهِ وَنَوَى) أى عند الرحيل (النُّزُولُ بَعْدَ الْغُرُوبِ) وإن
نواه (فَبَلَّ الْأَضْفَرَ أَوْ آخَرَ الْعَصْرِ) فإن قدمها لم تبطل (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا)
والضرورى للأخر أوى (وَلَمَّا زَالَتْ رَاكِبًا آخَرُهَا إِنْ نَوَى الْأَضْفَرَ أَوْ
قَبْلَهُ وَإِلَّا) بأن نوى الغروب (فَفِي وَقْتَيْهِمَا) وهو الجمع الضرورى (كَدَنٌ
لَا يَضْطَرُّ نُزُولُهُ وَكَالْمُطْبُونِ وَالصَّحِيحُ فِعْلُهُ) ونفوته فضيلة الوقت
بمخلاف المعذور (وَهَلِ الْعِشَاءُ كَذَلِكَ) وهو المتمد فالغروب بمنزلة الزوال
والثلثان كالاضفرار والنجر كالغروب (تَأْوِيلَانِ وَقَدْ تَمَّ) ندب على ما ارتضاه
حش (خَائِفُ الْإِعْمَاءِ وَالْفَائِضِ وَالْتِمِيدِ) الدوخة (وَلَمَّا سَلَّمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ)
المعتمد عدم الإعادة حيث كان عند التقديم ناوى الارتحال (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ
الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ) غير ناوى الارتحال (أَعَادَ النَّائِبَةَ بِوَقْتِهِ) راجع
لثلاث ولم تبطل لمظنة الذرفى الجملة (وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ بَيْنَ فَقَطَّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ)
وإنما يجمع الراتب أو خليفته (لِمَطَارٍ أَوْ طَيْنٍ) كثير بن عرفا (مَعَ ظُلْمَةِ)
أصيلة لا غيم راجع للثانى (لَا طَيْنٍ أَوْ ظُلْمَةِ) ولو مع ربح والتوقع كالواقع

(أَذِنَ لِلْغَرْبِ كَالْعَادَةِ وَأَخَّرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (نَمَّ صَلَاتًا وَلَا إِلاَّ
 قَدَرَ أَذَانُ مُنْخَفِضٍ بِسَجْدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفَلَ بَيْنَهُمَا) أى يكره (وَلَمْ يَنْفَعَهُ)
 أى النفل لا يمنع الجمع (وَلَا بَعْدُهَا وَجَازَ) الجمع (لِإِنْفِرَادِ بِالْمَغْرِبِ بِسَجْدَتِهِمْ)
 ولو بركة (بِالْعِشَاءِ وَلَمْ يُتَسَكَّفِ بِالسَّجْدِ) بالتبع فيستخاف الإمام (كَأَنَّهُ
 انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ) فى الأولى تشبيهه فى جواز الجمع (لَا إِنْ فَرَّغُوا)
 محترز قوله بخدمه بالعشاء (فَيُؤْخَرُ لِشَقِّهِ إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجتمع فيها
 المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَّثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى) لفوات النية عندها وصح إن فعلوا
 (وَلَا الْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بِبَيْتِهِمَا) تبعاً للمسجد (وَلَا مُفْرِدٌ بِسَجْدَةٍ)
 غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لإقامتهم به (فَصَلُّ نَسْرَ طُ الْجُمُعَةِ
 وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَدْ ظَهَرَ لِلْمَغْرُوبِ) فإن أدركوا ركعة أتموها جمعة
 (وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ وَصَحَّحَ) لكنه ضعيف (أَوْ لَا) وهو
 المعتمد (رُويَتْ عَلَيْهِمَا بِاسْتِطْطَانِ بَلَدٍ أَوْ اخْتِصَاصِ لَاجِمِهِمْ وَبِجَارِهِمْ)
 داخل البلد كما فى ح ثم نقل عن ابن عمر وغيره أن الذى يقرأ بها كذلك فحده
 بعضهم بأن ينعكس عليه دُخَانُ البلد وبعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً (مَبْنًى
 مُتَّحِدٍ وَالْجُمُعَةُ لِلْمَتَّبِقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) فى غير الجمعة الأولى فإن هجر المتبقي
 فالجمعة للجديد وإن اقتضت الضرورة التعدد أو حكم به من يراه لتعاليق عتق
 مثلاً على صحتها فى الجديد صحت فيها^(١) (لَا ذِي بِنَاءٍ خَفٍ) عن المعتاد
 (وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ وَقَصْدِ تَابِيْدِهَا بِهِ وَإِقَامَةِ الْخُمْسِ تَرَدُّدُ) المعتمد عدم
 الاشتراط فى الثلاثة كما فى حش وغيره (وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِمْ وَطُرُقٍ مُتَّصِلَةٍ بِهِ

(١) الصواب جواز تعدد الجمعة مطلقاً وعليه العمل عندنا بالمغرب . وليس فى القرآن أو
 السنة ما يمنع من تعددها بل أغلب الشروط التى اشترطها الفقهاء فى الجمعة من حيث العدد
 والمسجد وغير ذلك ، لا دليل عليها من كتاب ولا سنة .

لأية صلما غير جداره (إن ضاقَ واتَّصَلَتْ أَنْصُفُوفُ لَا انْتِفَاقًا) المعتمد ما نقله
 للمواق من الصلحة إذا انتفيا لكنه أساء أى ارتكب كراهة شديدة (كَبَيْتِ
 الْفَنَازِيلَ وَسَطَحِيهِ وَدَارَ وَحَانُوتِ) حجر عليهما (وَبِحِمَاسَةٍ تَقَرَّرِي
 قَرْيَةَ أَوْلَى) أى فى ابتداء الأمر عند توطنهم وخطابهم بالجمعة
 (بِلَا حَذَرٍ) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها
 المشار إليها بقوله (وَلَا) يكن النظر لأول الخطاب، بل لفعلها (فَتَجُوزُ)
 فى الجمعة الأولى وغيره (بِائْتِي عَشَرَ) تلزمهم إصالة (بِائْتِي) من أول
 الخطبة (لِسَلَامِهَا) هذا حاصل ما ارتضاه وهو المول عليه (بِإِمَامٍ مُقِيمٍ)
 ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدد ومسافر القصر لا يصح لإماما
 ومن على كفر سخ بصح وفيما بينهما خلاف وانظر عجب فإنه انحط كلامه على
 الصلحة^(١) وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون المسكن فى
 الفرسخ يؤيد إطلاق الصلحة وإن كان بعضهم اعتبر المسكن (إِلَّا الْخَلِيفَةَ)
 ومثله نأثبه فى الحسك والصلوة (يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ) فى ولايته (وَلَا تَعْبُ عَلَيْهِ
 وَغَيْرَهَا أَنْفُسُهُ عَلَيْهِمْ وَبِكَوْنِهِ الْخَطَابِ إِلَّا أَعْذَرِ) فبستهخاف (وَوَجَبَ
 أَنْتَظَارُهُ لِعُذْرِ قَرْبِ) قدر أوقاتى رابعة مع التوسط (حَتَّى الْأَصَحِّ وَبِخُطْبَتَيْنِ
 قَبْلَ الصَّلَاةِ) وشرط الخطبة أن تكون فى المسجد كصلوة الإمام مما تسميه
 الْعَرَبُ خُطْبَةً (ولو كان كل الجماعة أعاجم (تَحْضُرُهَا الْجَمَاعَةُ) السابقة
 (وَأَسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ) المعتمد سنية استقبال ذاته للصف الأول وغيره
 (وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا) شرطاً وسنيتة (تَرَدُّدٌ وَلَزِمَتْ الْمُكَافَأَةُ الْحُرَّ
 الذَّكَرَ بِلَا عُذْرِ) وإن سقط بها الظهور عن غيره وليس من الواجب المخير فإن
 الأمرين فيه سيمان وهنا الواجب الأول الظاهر (الْمُخَوَّطَنَ وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ

يَكْفَرُ سَخِرَ) ثلاثة أميال وثلاث وظاهره أن العبارة بالسكن وظاهر فرع المسافر
الآتى اعتبار الشخص وهو الأقوى (مِنَ الْمَنَارِ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد
(كَأَنَّ أَذْرَكَ الْمُسَافِرُ) من وطنه وإلا لم تلزمه (النَّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ ضَلَى الظُّمُرُ)
لا الجملة (نَمُ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عُدْرُهُ لَا بِالْإِفَامَةِ إِلَّا تَبَعًا) للمتوطنين
فلا تنعقد به (وَنَدَبَ) أى تأكد^(١) (تَحْسِينُ هَيْئَةٍ) كإزالة ظفر وعانة
(وَجَبِلُ ثِيَابٍ) ، وهو هنا البياض (وَتَطْيِبُ وَمَنْحَى وَهَجِيرُ) أى رواح فى
الهجرة لا تكبر (وَالْإِفَامَةُ أَهْلُ السُّوقِ مُطْلَقًا) ولو لم تلزمهم (لِوَانَتِهَا وَسَلَامُ
خَطِيبِ لِيُخْرِجَهُ لَأَصْعُودِهِ وَجُلُوسُهُ) بالرفع (أَوْ لَا وَبَيْنَهُمَا) ولأنه تمدد الثانية
(وَتَقْصِيرُهَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ) وأصل الجهر واجب حتى إن
إسرارها كالعدم (وَأَسْتِخْلَافُهُ لِمُذَرِّ حَاضِرَتِهَا وَفِرَاءَةٍ فِيهِمَا وَخَنَمُ الثَّانِيَةِ
يَتَغَيَّرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكُرُوا اللَّهَ يَذْكُرْكُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى كَقَوْسٍ)
عَرَبِيٌّ^(٢) وهو طويل يسير الاعوجاج (وَفِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ) فى الركعة الأولى (وَهَذَا
لِمَسْبُوقٍ) يقضيها (وَعَلَّ أَنْتَاكَ) فى الثانية (وَأَجَارَ) الإمام (فى الثَّانِيَةِ)
أَيْضًا (سَبَّحَ وَالْمُنَافِقُونَ^(٣)) وَحُضُورُ مُكَاتِبٍ وَصَحْبِي وَعَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ أَذِنَ
سَيِّدُهَا) والإذن مندوب ولعج :

مَنْ يَخْضُرُ الْجُمُعَةَ مِنْ ذَى الْعَذْرِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ فَأَذِرَ
وَمَا عَلَى أُنْتَى وَلَا أَهْلِ السَّفَرِ وَالْعَبْدِ فَمَنْهَا وَإِنْ لَهَا حَاضِرٌ

وقد نازع (ر) وبن فى عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن.

(١) أول التدب بالتأكد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائما وإنما يتأكد يوم الجمعة .

(٢) أو سيف حقيق أما ما يفعله خطباء مصر من التوكؤ على سيف من الخشب فهو عبث
لا يليق إلا بالأطفال .

(٣) لورودها فى الحديث .

كان هو مقتضى بحث القرافي للشهور في إجزائها على الظاهر (وَأَخَّرَ الظَّاهِرَ) استعجاباً (رَاجِعَ زَوَالِ عُدْرِهِ وَإِلَّا فَهُوَ التَّعْجِيلُ وَذِيْرُ التَّمْذُورِ إِنْ صَلَّى الظَّاهِرَ مُذْرِكاً لِرَكْعَتِهِ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظَّاهِرُ إِلَّا ذُو عُدْرٍ) لا يمكن الحضور منه كسفر ومثله الرق لا خوف من ظالم وسمو (وَأَسْتَوْذِنَ إِمَامًا) ندباً (وَوَجَبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم القاد على النقل (وَسُنَّ غَسْلُ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَوَ أَمَّ تَنَزُّمُهُ) ولا غرابة فإن الوضوء لها واجب وفيها سنن وإن ندبت هي يعني إن أراد هذا المندوب سن له كذا ووجب عليه كذا فادفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا) بنير المسجد (لَا كُلَّ خَفٍّ) وإصلاح ثياب ولا يضر نقض الوضوء وفي طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر^(١) (وَجَازَ تَخَطُّ قَبْلِ جُلُوسِ الْخُطْبَةِ) ويكره أغير فرجة وحرم بعده وجاز بعد الخطبة مطلقاً (وَاخْتِيَارًا فِيهَا) أي حال الخطبة (وَكَلَامٌ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالإقامة وحرم بالإحرام وفي بن تبعاً للمواقوح آخر الأذان جواز الكلام بعد الإقامة وكرهته بعد الإحرام (وَخُرُوجُ كَعْبِدِثٍ بِلَا إِذْنٍ) من الإمام هذا محط الجواز وأصل الخروج واجب (وَإِقْبَالَ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا) والأولى تركه ويُمنع الكثير والجمهور (كَتْمًا مَيْنَ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَعْمَدِ عَاطِسٍ سِرًّا) وقيل هذا سنة (وَنَهَى خُطْبَيبَ وَأَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ) من مُحَاطِبِهِ كل ذلك جائز (وَكُرِّهَ تَرْكُ طَهْرِهِ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد (وَتَرَكَ الْعَمَلَ يَوْمَهَا) تعظيماً له أما راحة فخائر ولو ظائفهم مطلوب (وَبَيَّعُ كَعْبِدِ بِسُوقٍ وَفَتَمًا) للمسبق في إقامته (وَتَنَقَّلُ إِمَامٌ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٌ عِنْدَ الْأَذَانِ).

(١) استظهر العدوى عدم البطلان قال : لأن له أن يصلي فيه .

إِنْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ رَأَى أَمْرًا أَكِيدًا وَكَذَا أَذَانَ غَيْرَهَا (وَضُورُ شَأْنِهِ) عَلَى
حَاسِبٍ فِي الْجَمَاعَةِ (وَسَقَرٌ بَعْدَ الْفَجْرِ) مَنْ لَا يَدْرِكُ جَمْعَ أَمَامَهُ (وَجَازَ قَبْلَهُ
وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ) إِلَّا لَاضْرُورَةٍ (كَكَلَامٍ فِي خُطْبَتِهِ بِقِيَامِهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَتَغَيَّرَ
سَامِعٌ) فِي الرِّحَابِ وَالطَّرِيقِ تَرَدَّدَ (إِلَّا أَنْ يَلْمُوهُ^(١) عَلَى الْخُفْيَارِ) كَأَنْ مَدَحَ
مَنْ لَا يُمْدَحُ أَوْ ذَمَّ مَنْ لَا يُذَمُّ (وَكَسْلَامٍ وَرَدَّهُ وَنَهَى لِأَخِي وَحَضِيذٍ أَوْ إِشَارَةٍ
إِلَيْهِ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ) أَيْ الْإِمَامَ مُتَعَدًّا (وَلَمَّا لَدَاخِلِ^(٢)) وَلِلْمُرَادِ
النَّفْلِ كَمَا سَبَقَ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) لِلْمَجْدِ وَأَحْرَمَ غَيْرَ عَامِدِ
(وَفُسِّخَ بَيْنَهُمْ وَإِجَارَةٌ وَتَوَلِيَةٌ وَتَرْكَةٌ وَإِنَاءَةٌ وَشَفْعَةٌ بِأَذَانِهِ ثَانٍ) وَالْخَطِيبُ
عَلَى الْمَنْبَرِ (فَإِنْ فَاتَ فَالْفَيْمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لِلتَّفَقُّعِ عَلَيْهِ وَإِنْ
كَانَ هَذَا مُخْتَلَفًا فِيهِ (لَا نِكَاحٌ وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ^(٣)) وَإِنْ حَرَمَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ
(وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَالْجَمَاعَةُ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ تَمَرُّضٌ
وَلِإِشْرَافٍ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ) كَصَدِّقٍ وَلَوْ لَمْ يُخَشِ ضِيَاعَهُ (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ
حَبْسٍ) بِالرَّفْعِ بِمَعْنَى خَوْفِهِ (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُتَعَسِّرٌ)
لِيُثْبِتَ عَمَرَهُ (وَعُرْيٌ) الْأَلِيقُ بِالْحَافِظَةِ عَلَى الْعَرَضِ أَنْ لَا يَجِدَ لِبَاسَ مِثْلِهِ أَنْظَرَ
حَشٍ (وَرَجَاءٌ عَفْوٍ قَوْدٍ وَآكُلٌ ثَوْمٌ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بَلِيلٌ) فِي الْجَمَاعَةِ
(لَا عُرْسٌ) وَلِيْمَةٌ أَوْ مَكْثٌ عِنْدَ زَوْجَةٍ (أَوْ عَمَى) يُمْكِنُ مَعَهُ الْحُضُورُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ
قَائِدٌ (أَوْ شُهُودٌ عَيْنِدِ) فَلَا يَكْفِي عَنْهُمَا (وَلَمَّا أُذِنَ الْإِمَامُ) فِي التَّخَلُّفِ * (فَصَلَ
رُخْصَ) اسْتَفْنَانًا^(٤) (لِقِتَالٍ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ رَيْبُضَ قَسَمِهِمْ) فِي الْوَقْتِ

(١) وَمَنْ الْفَرَمَا اسْتَحْدَثَ مِنَ الدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ وَالْأَمْرَاءِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ .

(٢) لَكِنْ وَرَدَ الْأَمْرُ لِلدَّخَالِ بِصَلَاةِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَمَا أَجَابَ بِهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ هَذَا
الْأَمْرَ لَيْسَ بِسَلِيمٍ فَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ هُنَا أَرْجَحُ .

(٣) لَعَدَمُ الْعَوِضِ أَوْ لِأَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْعِبَادَاتِ قُلْ فِي شَرْحِ الْجَمْعِ : وَالظَّاهِرُ الْخَاطِئُ الْخَامِ

بِالنِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالصَّدَقَةِ ، وَهَبَةِ الثَّوَابِ كَالْبَيْعِ .

(٤) هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ فِي الْمَذْهَبِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ يُونُسَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَنُودِيَّةٌ

كانتيم (وإن وجاء القبلة) ولا يقال لا قسم والدنو أمائمهم (أو على دوائهم
قسمين وعلمهم) خشية التخلیط (وصلى بإذن وإقامة الأولى في الثنائية
ركعة ولا فرق كمتنين منهم قام ساكتاً أو داعياً أو قارئاً في الثنائية وفي
قيامه بغيرها تردد) للمعتد بقوم غير قارئ (وأتمت الأولى وانصرفت ثم
حلى بالثانية ما بقي وسلم فأتوا لأنفسهم) ولو قد تمت إحداها إماماً بطلت عايمهم
لأعليه قيل: ولا ترد الأولى السلام على الإمام (ولو صلوا) في غير الجمعة ولا بد
فيها مع كل من اثني عشر سمعت الخطبة (بإمامين أو بنص فذا جاز وإن لم
يمكن أخرها لآخر الاختياري) أصل النص لآخر الوقت من غير قيد
الاختياري انظر حش (وصلوا إماماً) حسب الإمكان (كان ذهمم عدو
بها وحل للصورة مني وركض وطعن وعدم توجه وكلام وإمسالك
مطبخ وإن امنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا إعادة كسواد ظن عدوا
فظم نفيه وإن سمى مع الأولى سجدة بعد إكمالها وإلا) بأن كان
المخاطب بالسجود الثانية ولو حصل مع الأولى (سجدة القبلي معه والبعدي
بعد الفضا) وإن صلى في ثنائية أو رباعية بكل ركعة بطلت الأولى
مطلقاً (والثالثة في الرباعية) المفارقة في غير محلها (كمتريها على الأرجح)
ضعيف كما قال (وصحح خلافه) • فصل سن^(١) لعيد ركعتان إمامور
الجمعة (إيجاباً) من حل النافلة للزوال) ولا بفعلها الحاج بل وظيفته
الوقوف بالمسح الحرام ولا يجمع لها أهل مني لثلاث يكون ذريعة لفعل
الحاج (ولا يفادى الصلاة جامعة)^(٢) بل تكره على أنها من سنة اليوم

(١) عينا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وقيل سنة كفاية

(٢) في الجمع وشرحه: وجاز إعلام بك صلاة جامعة فإن اعتقد طلب خصوصها كرهت
وهو محل النهي في الأصل اهـ يعني هنا.

(وَأَفْتَحَ بِسَمْعٍ تَسْكِيْرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ) وَلَا يَتَّبِعُ إِمَامَهُ خَالَفَ ذَلِكَ (مُؤَالَى إِلَّا بِتَسْكِيْرِ الْمُؤَنَّمِ) فَيَنْتَقِرُ (بِلَا قَوْلٍ) مِنْ تَسْبِيْحٍ أَوْ نَحْوِهِ (وَتَحَرَّاهُ مُؤَنَّمٌ لَمْ يَسْمَعْ وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ لَمْ يَرْكِعْ) يَنْحَن (وَجَدَّ بَمَدِّهِ) لِأَنَّهُ بَعِيدُ الْقِرَاءَةِ فَتُسَكُونُ الَّتِي قَبْلَ التَّكْبِيْرِ زَائِدَةٌ (وَالْإِلَّا) بِأَنْ رَكِعَ (تَمَادَى وَسَجَدَ غَيْرُ الْمُؤَنَّمِ قَبْلَهُ) فَإِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ سَنَةً وَوَاحِدَةٌ (وَمُدْرِكُ الْقِرَاءَةِ بُكْبَرُ) وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ (فَمُدْرِكُ الثَّانِيَةِ يُكَبِّرُ خَمْسًا) غَيْرَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ قَضَى (سَبْعًا بِالْقِيَامِ) نَظَرُوا هُنَا لِأَنَّ سَنَةَ الْعِيدِ اجْتِمَاعُ سَبْعٍ فِي إِحْدَى رَكَعَتَيْهِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ تَسْكِيْرِ وَالْعَلَاةُ مَحَلُّ لَزِيَاةِ التَّكْبِيْرِ وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ رَكْعَةٍ يَقُومُ بِلَا تَسْكِيْرِ (وَلِنْ فَاتَتْ) الثَّانِيَةَ (قَضَى الْأَوَّلَى بِسِتٍ وَعَلٍ) بِنَضِيهِ (بِقِيْرِ) تَسْكِيْرِ (الْقِيَامِ) وَإِنْ كَانَ مُدْرِكُ دُونَ الرُّكْعَةِ يَقُومُ بِتَسْكِيْرِ قَالَ فِي تَوْضِيْحِهِ لِأَنَّهُ إِذَا قَامَ كَبْرًا لَعِيدٍ فَلَمْ تَفْتَحْ صَلَاةَ بِلَا تَسْكِيْرِ أَوْ بِهِ عَلَى الْقَاعِدَةِ فَيَكْبِرُ سَبْعًا (تَأْوِيلَانِ) وَالثَّانِيَةُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا بِخَمْسٍ غَيْرِ الْقِيَامِ وَسَكَتَ عَلَى مُدْرِكِ الْأَوَّلَى لَوْضُوحِهِ سَمَاءً غَيْرَ الْإِحْرَامِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ فِي أَيِّهِمَا هُوَ كَبْرٌ سَبْعًا فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا الثَّانِيَةَ قَضَى سَبْعًا وَلَا تَضُرُّ الزِّيَادَةُ (وَتُدْبَرُ إِحْيَاكَةً لِيَمَانَتِهِ وَغُسْلٌ وَبَمَدُّ الصُّبْحِ) وَأَوَّلُهُ مِنَ السُّدُسِ الْآخِرِ (وَتَطْيِيبٌ) لَعِيْرِ النِّسَاءِ (وَتَزْيُنٌ وَإِنْ أَعْيَرَ مُصَلِّيًا) لِأَنَّهُ يَوْمٌ سُرُورٌ عَنِ الطَّرَازِ وَلَا يَنْفَكِرُ فِيهِ لَعِبُ الصِّبْيَانِ وَالضَّرْبُ بِالْأَفُوفِ وَنَحْوِهِ (وَمَشَى فِي ذَهَابِهِ وَفِطْرٌ قَبْلَهُ فِي الْفِطْرِ وَتَأْخِيْرُهُ فِي النَّحْرِ وَخُرُوجٌ بَمَدِّ الشَّمْسِ) لِمَنْ يَدْرِكُ (وَتَكْبِيْرٌ فِيهِ حِينَئِذٍ لَا قَبْلَهُ وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَأَنَّهُ يَكْبِرُ إِذَا خَرَجَ وَلَوْ قَبْلَ الشَّمْسِ (وَجَهْرًا بِهِ) أَى التَّكْبِيْرِ (وَعَلٍ) مِنْتَهَى التَّكْبِيْرِ (لِمَجِيهِ الْإِمَامِ أَوْ لِقِيَامِهِ لِلصَّلَاةِ تَأْوِيلَانِ وَتَحَرُّهُ) أَى الْإِمَامِ وَإِنْ فَعَلَ غَيْرَهُ فَصَوَابٌ (أَضْحَيْتُهُ بِالْمُعَلَّى وَإِنَاءَهُمَا) أَى صَلَاةَ الْعِيدِ (بِهِ) بِمَعْنَى الصَّحْرَاءِ (إِلَّا بِمَكَّةَ) لِمَشَاعِدَةِ الْبَيْتِ (وَرَنَعُ يَدْبُرُ فِي أَوَّلِهِ نَاطِقٌ)

كسائر الصلوات (وقراءتها بكسبفتح والشمس وخُطبتان كالجُمعة وسماهما) مندوب لكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى رَأْتِه حرام وقيل مكروه (واستفتها له وبعد يَتَمُّها وأعيدتا إن قُدِمَتَا) إن قرب (واستفتها حُ يَتَكَبِّرُ وَتَحَلَّلُمَا بِرِ بِلَا حَدِّ وَإِقَامَةُ مَنْ لَمْ يُوَافِقْ بِهَا) أى الجمعة (أو فائتته) العيد خالصة مع الإمام (وتكبيره إِنْ رَخَسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً) وزاد ابن يثير ظهر الرابع في جش (وسجودها) أى الفريضة عطف على مدخول إثر (التي مَدَى مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ لَا تَأْفِلُ وَمُقَضِّيَةٌ فِيهَا) أى أيام التشريق (مُطْلَقًا) ولو كان أصلها من أيام التشريق (وَكَبِيرٌ نَاسِيَةٌ إِنْ قُرِبَ وَالْمُؤَنَّثُ إِنْ نَزَّكَهُ إِمَامُهُ وَأَفْظُهُ) مندوب زائد (وَمَوْ اللَّهِ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرِ تَيْنٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هُنَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ السُّجْدُ فَحَسَنٌ) والأول أحسن (وَكِرَهُ تَمَثُّلُ بِمُصَلِّي قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا لَا يَسْجُدُ فِيهِمَا) (فصل ١٠ سنَّ) لما مور الصلاة (وَأَنْ رَاعَى وَدِيَّ وَمُسَافِرٌ لَمْ يَجِدْ سَبْرَهُ) لهم (لِكُسُوفِ الشَّمْسِ رَكْعَتَانِ سِرًّا زِيَادَةً قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ) في الجوع^(١) استفتانا (وَرَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ) مبتدأ (لِخُسُوفِ شَمْسٍ كَالنَّوْافِلِ) صفة وحكما فإن الراجح الندب ويحصل أصله بركعتين ثم لاحد حتى تنجلي أو يغيب لا قبل مغرب وبعد فجر (جَمْرًا بِلَا جَمْعٍ وَنُدْبٌ بِالسَّجْدِ) راجع لفعل الكسوف اثلا تنجلي قبل وصول المصلي^(٢) (وقراءة البقرة ثُمَّ مَوَالِيَهَا فِي الْقِيَامَاتِ) ندبا إن لم يضر بالمأمومين ويسرع في انهاء حتى تقصر عن آل عمران أو ينظر لجموع الركعة (وَوَعِظُ بَعْدَهَا وَرَكْعٌ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجْدٌ كَالرُّكُوعِ) التشبيه للقرب (وَوَقْتُهَا كَالْعِيدِ وَتَذَرُكَ الرُّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ) الثاني (وَلَا تُكْرَرُ) في يوم إلا أن تنجلي ثم تكسف قبل الزوال (وَأِنْ تَجَلَّتْ

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة إذ هما الزائدان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان .

(٢) إذ المفروض أن المصلي خارج البلد بخلاف المسجد .

فِي أَثْنَائِهَا قَوِيَّ إِنْتَامِهَا كَالنَّوَافِلِ (أَوْ عَلَى هَيْئَتِهَا (قَوْلَانِ) بِمَدِّ رَكْعَةٍ وَقَبْلَهَا
نَمَّ كَالنَّوَافِلِ وَقِطْعًا) وَقُدِّمَ فَرَضٌ خِيفَ قَوَائِمُهُ (هَذَا بِدَيْهِ) ثُمَّ كَسُوفٌ
ثُمَّ عِيدٌ (وَإِنْ كَانَ الْعِيدُ آكَدَ خَوْفِ الْفَوَاتِ بِالْإِنْجِلَاءِ) وَأَحْرَجَ الْاسْتِسْقَاءُ
إِلْيَوْمٍ آخَرَ (عَنِ الْعِيدِ وَيَفْعَلُ بِمَدِّ الْكُسُوفِ (فُفْصَلٌ) سُنَّ الْاسْتِسْقَاءُ
لِلزَّرْعِ أَوْ شُرْبِ بِنَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بَسَفِيئَةٍ رَكَعَتَانِ (بَيَانُ الْاسْتِسْقَاءِ
(جَهْرًا وَكُرَّرَ إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضَحَى مُشَاةً بِبِذْلَةٍ وَتَخَشَعُ مَشَايِخُ
وَمُتَجَالَّةٌ وَصِبْيَةٌ لَا مَنَ لَا يَفْعَلُ مِنْهُمْ وَهَيْئَةً وَحَائِضٌ وَلَا يُنْمَعُ ذِيٌّ) وَلَا
مِنْ أُمُورٍ دِينِهِ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرِ عَلَيْنَا (وَانْفَرَدَ) مَكَانًا (لَا يَوْمٌ) بِمَعْنَى مُطَاقِ
الزَّمَنِ خَوْفُ فَتْنَةِ ضَعِيفِ الْإِسْلَامِ لِمُوافَقَةِ قَدَرٍ (ثُمَّ خَطَبَ كَالْعِيدِ) فِي الْحَكَمِ
وَكُونِهَا ثَلَاثَتَيْنِ (وَبَدَّلَ التَّكْبِيرَ بِالْاسْتِسْقَاءِ وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّلَاثَةِ
مُسْتَقْبِلًا ثُمَّ حَوْلَ رِذَاءَهُ بِمِيقِنِهِ بِسَارِهِ بِلَا تَفْكِيسٍ وَكَذَا الرِّجَالُ
فَقَطُّ قُمُودًا وَنَدَبَ خُطْبَةً بِالْأَرْضِ (تَوَاضَعًا) (وَصِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ قَبْلَهُ
وَصَدَقَةٌ وَلَا يَأْمُرُ بِهَا إِلَّا مَأْمُومٌ) (لِمَعْتَمِدٍ بِأَمْرِ بِالصَّدَقَةِ (بَلْ بِتَوْبَةٍ وَرَدَّ تَعَمُّدُ
وَجَازَ تَنْقُلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا) (اخْتَارَ) الْاِخْتِي (إِنْفَامَهُ غَيْرَ الْمُحْتَاجِ إِمْتِحَانِ)
لأنه تَعَاوَنَ عَلَى الْإِثْمِ (قَالَ) الْمَازَرِي (وَفِيهِ نَظَرٌ) إِذْ لَمْ يَنْقُلْ عَنْ
السَّلَفِ وَإِنَّمَا يَدْعُوهُ (فُفْصَلٌ) فِي وَجُوبِ غَسَلِ الْمَيِّتِ بِطَهْرٍ
وَلَوْ بِزَمْزَمَ (فَإِنْ الرَّاجِحُ طَهْرُ مَيِّتِهِ (١) (وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) فَيَجِبُ
الْقِيَامُ (كَدَفْنِهِ وَكَفْنِهِ وَسُنَنِتْهَا خِلَافٌ) أَرْجَحَهُ الْوَجْهُ (٢)
(وَتَلَاوَمًا) أَى الصَّلَاةِ مَعَ الْفَسْلِ أَوْ بَدَلَهُ مِنَ التَّيْمِمِ (وَغَسَلَ كَاجْنَابَتِهِ)
إِلَّا أَنَّهُ يَكْرُرُ كَمَا بَأْتَى (تَعَبُّدًا بِلَا نِيَّةٍ) لِأَنَّهُ فِي الْغَيْرِ وَلِذَا صَحَّ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ

(١) وهو الذي يقتضيه الدليل العقلي والنقلي .

(٢) كفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

كما باني (وَقَدْ مَزَّ الزَّوْجَانِ) وفي (١) لحدّها وتربة عصبتها مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى تربيته كما
 في ح وعج (إِنْ صَحَّ النَّسْكَاحُ إِلَّا أَنْ يَهْوَتْ فَاسِدُهُ) استثناء من المفهوم
 (بِالْقَضَاءِ) متملق بقدم (وَإِنْ رَقِيقًا أَوْ ذَنًّا سَيِّدُهُ) في التفسير (أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ
 أَوْ بِأَحَدِهَا عَنِيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ) أى الأفضل (فِيْهِ إِنْ
 تَزَوَّجَ أُخْتَهَا) ونحوها (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعِيَّةٌ وَكَتَابِيَّةٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ
 مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْنِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبِيحِ الْفُسْلِ مِنَ الْجَائِدِينَ) فيمنع
 هنا الظهار والابلاء لافي زوجة ولا كحيض (ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْ يَأْتِي ثُمَّ أَجْنَبِي ثُمَّ
 مَرَأَةٌ مُحْرَمٌ وَهَلْ تَسْتُرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يُتِمُّ أَمْرَ فَقِيهِ كَقَدَمِ
 الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيمِهِ وَصُبُّ عَلَى بَجْرُوحِ أَمْسَكْنَ مَا لَا كَمَجْدُورِ
 إِنْ لَمْ يُخَفْ تَزَلُّمُهُ) وهذا مأخوذ مما قبله (وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَةٍ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ
 وَأَنْفَ شَعْرُهَا وَلَا يُضْفَرُ) لعل أراد أنه ليس حتماً وإلا فقد ورد (ثُمَّ مُحْرَمٌ
 فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يُمَتُّ لِكَوَعِيْنِهَا وَسُتْرٍ مِنْ سُرْنِدٍ لِرُكْبَتَيْهِ وَإِنْ زَوْجًا)
 مباغلة في الطلب وإن كان ما قبلها واجباً وما بعدها مندوباً (وَرُكْبَتَاهُمَا النَّيَّةُ
 وَأَرْبَعُ تَسْكِيْرَاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ) بل يسلم للمأموم ورجح بعض انتظار
 السامع (وَالْإِدْعَاءُ وَدَعَاءُ بَعْدَ الرَّائِمَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ
 أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ فَعَلَى الْقَبْرِ) ورجح ر عدم الاعادة كما في حش (وَتَسْلِيمَةُ
 خَفِيْفَةٍ وَتَسْمَعُ الْإِمَامُ مِنْ يَلِيْدِهِ وَصَبْرُ الْمَسْبُوقِ لِلتَّسْكِيْرِ) حيث فرغ منه
 للمأمومون لأن كل تسكيرة كركمة فلا تقضى في صلب الإمام فإن كبر ألقاها
 (وَدَعَاءُ إِنْ تَرَكْتَ وَإِلَّا وَآلِي) هذا وجيه وإن قرر شيخنا الموالاة مطلقاً تبعاً
 لـ لكن نن وجهه مالمص فانظره (وَكَفَّنَ بِمَلْبُوسِهِ لِجُمُعَةٍ) ومشاهد الخبير

(١) أى في غسلها وفي لحدّها . فهو معطوف على يحذف دل عليه السياق . وقوله :
 وتربة مبتدأ ومقدمة خبر ، وعمل تقديم تربة عصبتها إذا دعوا لذلك .

وقضى به عند تنازع الورثة (وَقَدْ كَمَوْنَا الدِّينَ عَلَى دَيْنٍ) وهو المتفق بالذمة .
 أما المتفق بالعين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب .
 (غَيْرِ الْمُرْتَهِنِ وَلَوْ مُرِقَ) فيجدد غيره (ثُمَّ إِنْ وُجِدَ) الأول (وَقَدْ
 هُوَ وَرِثَ إِنْ قُتِلَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّبْعِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ
 بِقَرَابَةِ أَوْ رِقَ لِأَزْوَاجِهِ وَالْهَقِيرُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا قَتَلَ الْمُسْلِمِينَ
 وَتُدْبَ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ)
 وترك اليسار تفاؤلا بأنه من أهل اليمن (وَتَجَنَّبَ حَائِضٍ وَجُنُبَ لَهْ) وكل
 ما نكحها الملازمة (وَتَلَقَّيْنَهُ^(١) الشَّهَادَةَ وَتَغْيِيضُهُ وَشَدَّ لَحْيَيْهِ إِذَا قُضِيَ
 وَتَأْيِينَ مَفَاصِلِهِ بِرِفْقٍ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعَ ثَقِيلًا عَلَى
 بَطْنِهِ) لئلا ينفخ (وَأَمْرَاعَ تَجَنَّبَهُ إِلَّا الْفَرْقَ) ونحوه خوف الحياة
 (وَقَدْ نَدَبَ لِلْفَسْلِ سِدْرٌ) ونحوه (وَتَجَرَّ يَدُهُ) وتغيبه صلى الله عليه وسلم
 في ثوبه زيادة احترام^(٢) (وَوَضَعَهُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَإِبْتَارُهُ كَالْكَفَنِ إِسْمِهِ)
 راجع للفصل (وَلَمْ يَمْدْ كَالْوَضُوءِ لِنَجَاسَةٍ) أو وطئ (وَعُسَيَاتٌ وَعَصْرٌ بَطْنُهُ
 بِرِفْقٍ وَصَبُّ لَمَّا فِي غَسْلٍ مَخْرَجِيهِ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِنْصَافُ) مباشرة العورة
 (إِنْ اضْطَرَّ) وفي ابن استحسن عدم للمباشرة (وَتَوَضُّعُهُ وَتَعْمُدُ أَسْنَانُهُ وَأَنْفُهُ
 بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَةُ رَأْسِهِ) أصدره (بِرِفْقٍ إِمْتَصَافُهُ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِهِ بَيْنَ وَكَافُورٍ
 فِي الْأَخِيرَةِ وَاشْتَفَ وَاغْتَسَلَ غَائِلِهِ) للظفافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يبعد
 عنه (وَبَيَاضُ السَّكَنِ وَتَجْمِيرُهُ) بالبخور (وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ

(١) ولا يقال له قل لأنه قديقول للفتنات مثلا : لافياء به الظن . قاله في المجموع وشرحه

(٢) وذلك لأنهم قالوا لا يدري هل تجرد رسول الله كأنه فعل بموتانا أم نفسه وعليه ثيابه .
 فأثنى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو . اغسلوا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وعليه ثيابه ، ففعلوا ، وتولى غسله علي والعباس وابناء الفضل وفهم ومولايه
 أسامة وشقران .

وَالزَّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْفَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي
ثَلَاثٍ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ (وَرَجَحَ وَيَتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الْمَرَاةِ) أَوْ سِتْرُ
عَوْرَتِهِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافَ وَثَرُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى
الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيصُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذَابُهُ فِيهَا (مَا أَغْفَ عَدُوْلُهُ عَنِ التَّنْفِيلِ مِنَ
العَذَابِ) وَأَزْرَهُ وَلِفَاقَتَيْنِ وَالسَّبْعُ الْمَرَّاتِ (بِزِيَادَةِ لِفَاقَتَيْنِ وَالْحَارِ بِدَلِّ الْإِمَامَةِ
(وَحُطُّوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَاقَةٍ وَحَلَّى قُطْنٍ يُلْصَقُ بِمَنَافِيذِهِ وَالْكَانُورُ فَيْدٌ) يَنْبَغِي
أَنَّهُ أَفْضَلُ الْحُطُوطِ بِحِفْظِ الْحَسَدِ (وَفِي مَسَاجِدِهِ) مَوَاضِعُ السُّجُودِ عَظْفٌ عَلَى
بِعْنَافَتِهِ (وَحَوَاسِيهِ وَمَرَاقِدُهُ) كِبَابُهُ (وَإِنْ) كَانَ لِلْمَيِّتِ (حُرْمًا وَمُعْنَدَةً)
لَا تَقْطَاعُ التَّكْلِيفِ (وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا وَإِلَّا فَبِحَاثِلٍ (وَمَنْ شِئَ مُشْتَبِعٌ
وَلِإِمْرَأَتِهِ) مَعَ السَّكِينَةِ (وَتَقَدُّمُهُ) وَتَأَخُّرُ رَاكِبٍ وَسَتْرُهَا بِقُبَّةٍ (خِيَمَةٍ
مِثْلًا) وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ بِأُذَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءُ بِحَمْدِهِ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَلِإِمْرَأَتِهِ دُعَاءُ وَرَفْعُ صَغِيرٍ عَلَى أَكْفٍ وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ
وَمَنْسُكِي الْمَرَّاتِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ (إِلَّا بِالْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ) (وَرَفْعُ قَبْرِ
كَبِيرٍ مُسَمَّنًا وَتَوَثُّاتٌ أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطَاحُ) ضَعِيفٌ (وَحُفُوٌ قَرِيبٌ
فِيهِ ثَلَاثًا وَهَيْئَةُ طَعَامٍ لِأَهْلِهِ) (وَتَعَزُّبُهُ وَعَدَمُ عَمَقِهِ وَالْإِحْدُ وَضَجُّهُ فَيْدٌ
عَلَى أَيْمَنِ مُقْبِلًا وَتُدُورُكَ إِنْ خُوفٌ بِالْخَضْرَاءِ) قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الدَّفْنِ
(كَتَمَنِيكَسٍ رِجْلَيْنِ وَكَتَمَنِيكَسِ الْفُسْلِ وَدَفْنٍ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ
لَمْ يُنْخَبِ التَّغْيِيرُ وَسَدُّهُ بِأَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ) مِنْ طَلِينٍ كَوُجُوهُ الْخَلِيلِ
(ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسَنُّ الثَّرَابِ أَوَّلَى) مِنَ التَّنَابُوتِ يَدْفَنُ بِهِ (وَجَارَ غُسْلُ

(١) فَيَكُونُ عَنْ يَسَارِهِ جِهَةُ النَّبْرِ الشَّرِيفِ .

(٢) وَهُوَ الْحَوْلُ بِهِ عِنْدَنَا فِي الْمَقَرِّ لَوْرُودِهِ فِي الشَّيْءِ أَمَّا مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ مِصْرَ مِنْ
إِقَامَةِ الْمَاءِ فَبِدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى مَفَاسِدَ مِنْهَا تَحْمِيلُ أَهْلِ الْمَيِّتِ مَصَارِفَ الْمَاءِ وَفِيهِ يَكُونُ
وَفِي الْوَرْتَةِ يَتَامَى قَدْ نَظَّمَ الْمَقْسَدَ .

أَمْرًا لِبْنِ كَسْبِمٍ) وَثَمَانٍ (وَرَجُلٍ كَرِضِيْعَةٍ) سِتْنَيْنِ وَكَالشَّهْرَيْنِ (وَالْمَاءِ
 الْمُسَخَّنُ وَعَدَمُ الدَّلَكِ) أَوْ الْغَسْلِ (لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى) وَبَصُلَى عَلَيْهِمْ
 (وَتَسْكُفَيْنِ بِمَلْبُوسٍ أَوْ مَزْعَفَرٍ أَوْ مَوْرَسٍ وَحُلٍّ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ وَبَدَلٍ بَائٍ
 نَاجِيَةٍ وَالْمُعَيَّنُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجٌ مُتَجَالَّةٌ أَوْ إِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الْفِتْنَةُ
 فِي كَأْبٍ) وَأَمٍّ (وَزَوْجٍ وَابْنٍ) وَبَنَتٍ وَابْنِ ابْنٍ (وَأَخٍ) وَعَمٍّ (وَسَبْقُهَا)
 لِلْقَبْرِ وَلَا يَنْبَغِي لِلصَّلَاةِ (وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَنَقْلٌ) لَا يُوْذِيهَا
 (وَلَوْ مِنْ بَدْوٍ) لَعَلَّ وَجْهَ الْمُبَالِغَةِ مِظَنَّةَ الْبَعْدِ (وَبُكَاءٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ
 بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ وَقَوْلٍ قَبِيحٍ وَجَمْعُ أَمْوَآتٍ بِقَبْرِ اضْرُورَةٍ) وَإِنْ أَجَانِبَ
 وَكَرِهَ لِنَبَرِهَا وَإِنْ مُحَارَمٍ (وَوَلَّى الْقَبِيلَةَ الْأَفْضَلَ أَوْ بِصَلَاةٍ) عَظْفٌ عَلَى قَبْرِ بَلِّهِ
 أَرْجَى لِلْبِرَّةِ (بَلَى الْإِمَامَ رَجُلٌ فَطِفْلٌ فَعَبْدٌ فَخَصِيٌّ فَخُنْثَى كَذَلِكَ) مَعْنَاهُ
 فِي الْعَبْدِ رَجُلٌ فَطِفْلٌ وَفِيهَا بَعْدُ كَبِيرٌ الْحَرُ فَصَغِيرٌ فَفَقَسَى^(١) الرَّقِيقُ وَالْمُجْجُوبُ
 أَرْبَعٌ قَبْلَ الْخُنْثَى وَالْأُنْثَى أَرْبَعٌ فَتِلْكَ عَشْرُونَ (وَفِي الْأَصْنَافِ) الْوَاحِدُ (أَيْضًا)
 الصَّفُّ) يُقَرَّبُ أَفْضَلُهُ لِلْإِمَامِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْأَصْنَافِ لِحُجَّةِ الْقَبِيلَةِ أَوْ مِنْ بَلَى الْأَوَّلِ
 مِنَ الْيَمِينِ وَمَنْ يَلِيهِ عَنِ الْيَسَارِ وَهَكَذَا أَوْ يَكُلُّ السَّكْلَ عَنِ الْيَسَارِ فَإِنْ اسْتَوَوْا
 فَالْقَرْعَةُ مَالِمٌ يَتَرَاضِ الْأَوْلِيَاءُ (وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ يَلَا حَدَّ) وَالْأَحْسَنُ أَيْلَةُ الْجَمْعَةِ
 وَبُودُهَا (وَكُرِّهَ) وَلَوْ لِلْمَرِيضِ لِمَوْتِ كَذَلِكَ (حَاقُ شَمْرِهِ وَقَلَمُ ظَفَرِهِ وَهُوَ
 بِدْعَةٌ وَضَمٌّ مَعَهُ إِنْ فُعِلَ وَلَا تُنْكَأُ قُرُوحُهُ وَيُؤْخَذُ) يَزَالُ (عَفْوُهَا) الْخَارِجُ
 مِنْهَا (وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ) وَاسْتَحَبَّ ابْنُ حَبِيبٍ وَبَعْضُهُمْ يَسُوفِي بِنِ وَصُولِ
 الْقِرَاءَةِ لِمَيِّتٍ وَأَنَّهَا عِنْدَ الْقَبْرِ أَحْسَنُ مَزِيَّةٍ وَأَنَّ الْعَزَّازَ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ رَأَى بَعْدَ
 الْمَوْتِ فَقِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ فِيمَا كُنْتَ تَتَفَكَّرُ مِنْ وَصُولِ مَا يَهْدِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

(١) حَقَّهُ فَفَقَسَى الرَّقِيقُ بِالرَّفْعِ وَلَمَّا مَعْمُولٌ لَفْعَلٌ مَحْذُوفٌ أَيْ فَاعْتَبِرَ قَسَمِي الرَّقِيقِ هـ
 مؤلفه. كَذَا بِهَامِشِ الْأَصْلِ •

للموتى ؟ فقال هيهات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن ^(١) (كَتَجَمِيرِ الدَّارِ) من ربح الموت (وَبَعْدَهُ وَعَلَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحٌ خَلْفَهَا) لا مفهوم للظرف وقيل بالحُرمة (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَانصِرَافٌ عَنْهَا بِإِلَّا صَلَاةٍ أَوْ بِإِلَّا إِذْنٍ) قبل الدفن (إِنْ لَمْ يُطَوَّلُوا وَخَلَّهَا بِإِلَّا وَضُوءٌ) بل مطلق التشييع لعدم الصلاة (وَإِذْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فَيَدُ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة (وَتَكَرَّرُهَا) إِلَّا جَمَاعَةً بَعْدَ فِذْ (وَتَغْسِيلُ جُنُبٍ) مضاف للفاعل (كَسَاطِ) تشبيه من حيث مطلق الإضافة فإنه مفعول (وَتَحْذِيقُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ) فعيب ويجوز وقبور المساكين أفضل (لَا حَائِضٍ) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه (وَصَلَاةٌ فَاضِلٍ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ مَظْهَرٍ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامُ عَلَى مَنْ حَدَّهُ الْقَتْلُ يَقُودُ أَوْ حَدَّ) لا إزمات بجلد (وَإِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدَّدُ) لعدم شهرته والراجع كالأول (وَتَسْكِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَجْسٌ وَكَأَخْضَرٍ) من المصبوغ بغير طيب وَمُعَصَّرٌ أَمْكَنُ غَيْرُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِيُسْكَدَ وَإِنْ مِيراً وَتَسْكِينٌ نَعَشٍ لِصَغِيرٍ (وَفَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ) وَإِنْ يَبْخُورُ (وَنِدَاءٌ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بَابِهِ لَا يَكْحَاقُ بِصَوْتٍ خَفِيَ وَقِيَامٌ لَهَا وَتَطْيِينٌ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبَقَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ وَإِنْ بُوْهِىَ بِهِ) أَوْ آوَى أَهْلَ الْفَسَادِ أَوْ ضَيْقُ الْحَبْسِ (حَرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِإِلَّا نَفْسٌ وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرِكٌ فَقَطْ) وَتَغْسِلُ بَقِيَةَ الشَّهْدَاءِ (وَلَوْ بِبِلْدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يُفَاقِلْ) أَوْ رَجَعَ عَلَيْهِ سَيْفُهُ أَوْ تَرَدَّى (وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَخْسَنِ) لا نقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والصيام والصدقة والاستغفار الى الميت فقراءة القرآن كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة للميت . وكذلك في كتابي الرد المحكم للمتين على كتاب القول المبين .

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أَنْفَذْتَ مَقَاتِلُهُ) ضعيف والمعتمد أن منغوذ المقاتل لا يغسل
 كذا في عب وفي بن ترجيح ما للمصنف (إِلَّا الْمَمُورَ وَدُفِنَ بِذِبَابِهِ إِنْ سَتَرَتْهُ
 وَإِلَّا زِيدَ خُفٌّ وَقَلَمَسُوتَرٌ وَمِنْطَقَةٌ قَلَمَتْهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قُلْ فَصْنُهُ
 لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ وَلَا دُونَ الْجُلِّ) الثلثان بالغاء الرأس (وَلَا تَحْكُومُ بِكُفْرِهِ
 وَإِنْ صَغِيرًا أَرْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَابِقَ الْإِسْلَامِ) حيث كان كتابيا لا يجبر عليه
 على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَتَفَرَّ مِنْ أَبِيهِ) ليس
 شرطا (وَأِنْ اخْتَلَطُوا غَسَّلُوا وَكَفَّنُوا وَمُبَرِّزُ الْمُسْلِمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ
 وَلَا سِفْطَ كَمْ يَسْتَهْلِكُ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطِسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ كَمْ تَحَقَّقَ
 الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَفُتْ بِخِرْقَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُعَالَى عَلَى قَبْرِهَ إِلَّا أَنْ يُدْفَنَ
 بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٌ وَلَا تُسَكَّرُ) مكرر (١) (وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَصِيٌّ رُحِي
 خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا تَرْمُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصَبَةِ) ولا دخل
 للزوجة هنا والسيد بالعتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ
 الْمَرْأَةُ وَصَلَّى الذَّسَاءَ دَفَنَةً وَصَحَّحَ تَرْتِيبُهُنَّ) ضعيف (وَلَقَبْرُهُ حُبْسٌ
 لَا يُنْشَى عَلَيْهِ) حيث مُمٌ وللطريق دونه والجلوس المنهى للحاجة (وَلَا يُنْبَشُ
 مَا دَامَ بِهِ) وإلا نبش للدفن لا غيره إلا للضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يَشْخُ
 رَبُّ كَغَنٍ غُصْبُهُ) ولم يتلف قيمته (أَوْ قَبْرٍ يَمْلِكُهُ أَوْ نُشِيَّ مَمَهُ مَالٌ وَإِنْ
 كَانَ يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ) محترز بملكه (بُقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ
 رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبُقِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنَ لَا عَنْ
 جَنِينَ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى الْقَبْرِ إِنْ رَحِيَ) واللذهب الأول لخطر وعدم تحقق
 السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَأِنْ قُدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ حِلَّةٍ فُدِلَ) وهو بيد

(١) لأنه تقدم قريبا قوله في المكروهات وتكرارها.

لا تنفاه للقوة الدافعة (والنفس عديم جواز اكليه المضطر وصحح اكليه) ضيف
(ودفعت مشركه حملت من مسلم بمقبرتهم ولا يستقبل به قبائنا ولا
قبائهم) محله بعد قوله إلا أن يضع فليؤاره (وروي ميت البحر به مكفنا) ولا ينقل
(إن لم يرج البر قبل تغيرهم) وعلى من أمكنه دفنه (١) (ولا يعذب ببكاء لم
يوص به) ولا تنفذ وصيته بتركه (٢) (ولا يترك مسلم لوليئه السكافر
معلوم) ولا يفصل مسلم أباً كافراً ولا يذله غيره إلا أن يضيع
فليؤاره) ولا خصوصية للأب بذلك (والصلاة أحب من النفل إذا قام بها
الغير إن كان كجاري) وصديق قريب (أو صاحباً) (٣) باب تجب زكاة
نصاب النعم بمالك وحول كمالاً) فلا زكاة في مال العبد ندم كمال ملكه ولا
قبل مجيء الساعي لندم كمال الحول (وإن مملوفاً وعاملة) وقيد السوم في
الحديث نظر للغائب فقط (ونجاجاً) على حول أصله (لا) متولداً (منها) أي
النعم (ومن الوحشي) ولو بوسائط (وضمت الفائدة له) أي النصاب (وإن
قبل حوايه بيوم) أو لحظة (لا لأقل) من نصاب بل يستقبل بالجموع
الإبل في كل خمس ضائفة) ذات سنة (إن لم يسكن جُل غنم البلدي
الدهر وإن خالفته) غنم الزكي (والأصح إجزاه بعير) عن الواحدة (إلى
خمس وعشرين فبنت نخاض فإن لم تكن له سائمة فأبْن لبون وفي
سِتْ وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة وإحدى وستين جذعة وست
وسبعين بنتاً لبون وإحدى وتسعين حقناً ومائة وإحدى وعشرين إلى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفنه مبتدأ مؤخر أي ودفنه واجب على من أمكنه

اه مؤلفه. كذا بهامش الأصل.

(٢) في المجموع: ولا يعذب بيكي لا ينفذ ايضاً بتركه اه وهو البكاء الذي لا يصاح معه

ولا اعظم.

(٣) يعني أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام

بالصلاة على الميت غيره.

تَسْعَ وَعِشْرِينَ حِقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ لِلسَّاعِي وَتَعَيْنَ أَحَدُهَا
مُنْقَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ
خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَبِذْتُ الْمُخَاضِ الْمُوفِيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ تَفَاوُتُ مَا بَعْدَهَا مِنْ
الْأَسْنَانِ سَنَةً سَنَةً بَيْنَ كُلِّ سَنَيْنِ (الْبَقَرُ فِي ثَلَاثِينَ تَبَعِيمٌ ذُو سَلْتَيْنِ) بِأَن دَخَلَ
فِي الثَّانِيَةِ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ ذَاتُ ثَلَاثٍ (وَمِائَةٌ وَعِشْرُونَ) يَخِيرُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ وَثَلَاثِ
مُسْنَتِ (كَمَا نَتَى الْإِبِلِ) فِي أَرْبَعِ حَقَائِقِ أَوْ خَمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ (الْغَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ
شَاةً جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَعَزَا وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاةَانِ وَفِي
مِائَتَيْنِ وَشَاةٌ ثَلَاثُ شِيَامٍ وَفِي أَرْبَعِ مِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَازِمٌ الْوَسْطُ
وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنَّ بَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْعِيبَةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضَمَّ
يُخْتِ لِمِ رَابٍ وَجَامُوسٌ لِبَقَرٍ وَضَانٌ لِمَعَزٍ وَخَيْرُ السَّاعِي إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ
وَتَسَاوَى وَلَا فَيْنَ الْأَكْثَرِ وَثَنَتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَى أَوْ الْأَقْلُ نَصَابٌ
خَيْرٌ وَقَصْرٌ (الْوَقَصُ مَا لَمْ يَوْجِبِ الثَّانِيَةَ وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ وَسَكُونُهَا وَبِالْصَادِ
وَالسَّيْنِ) وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَى فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّانِيَةِ وَإِلَّا
فَكَذَلِكَ (الثَّنْتَانِ مِنَ الْأَكْثَرِ وَالْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَقْلِ بِالْشَّرْطَيْنِ) (وَأَعْتَبِرْ فِي الرَّابِعَةِ
فَإِنَّ كَثْرَ كُلِّ مِائَةٍ عَلَى حِدَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ) (وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ
بَرَةً مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ يَفْضُلُ عَشْرَةٌ مَعَ الْعِشْرِينَ (وَمَنْ هَرَبَ بِالْمَدْلِ مِائَةً أَخَذَ
بِزَكَاتِهَا) هَذَا إِذَا أَبْدَلَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ بِلٍ (وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ) بِقَرِيبِ كَشْمَرٍ
(فَلَى الْإِرْجَجِ وَبَعَى فِي رَاجِعَةٍ يَعْيبُ أَوْ فُلَسٍ) وَأَوَّلَى فُسَادٍ (لِمُدْلٍ مِائَةً
تَجَارَةً وَإِنْ دُونَ نَصَابٍ بَعِينَ) فَيَزَكِيهَا الْحَوْلُ لِنَازِلِ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ فَحَى (أَوْ
نَوْعِهَا) لِحَوْلِهَا (وَلَوْ لَاسْتَمْلَكَ) فَأَخَذَهَا بِدَلَالٍ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بِهِ بَيْنَةُ فَيَسْتَقْبَلُ
(نِصَابَ فَنِيَتِهِ) مَفْهُومٌ تِجَارَةٌ فَيَبْنِي أَيْضًا عَلَى حَوْلِ الْأَصْلِ إِذَا أَبْدَلَهُ بَيْنَ أَوْ
نَوْعِهَا (لَا مُخَالَفَ لَهَا) كَمَا بَلَّ عَنْ بَقَرٍ فَيَسْتَقْبَلُ (أَوْ رَاجِعَةٍ بِإِقَالَةٍ أَوْ) أَبْدَلُ

(عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ) فَيَسْتَقْبَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَعْمَ إِنْ أَبْدَلَ الْمَاشِيَةَ بِعَيْنٍ اعْتَبَرَ الثَّمَنَ عَلَى حَاسِبِ (وَحُلُطَاءُ الْمَاشِيَةِ) لَا غَيْرَهَا فَالْمَبْرَةُ بِمَلِكٍ كُلِّ (كَمَا لِكَ فِيهِمَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَسِرٍّ وَصِنْفٍ إِنْ نُوبِتَ) وَتَكْفِي السَّكِيَةِ (وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ) هَذَا شَرْطٌ فِي مَطَاقِ الزَّكَاةِ فَكَأَنَّهُ خَشِيَ تَغْلِيْبَ أَحَدِهِمَا حَيْثُ كَانَا كَالِكِ (مَلِكٍ نِصَابًا) وَلَوْ خَالَطَ بِيَعْضِهِ فَقَطْ عَلَى الرَّاجِحِ كَمَا يَأْتِي فِي ذِي الثَّمَانِينَ (بِحَوْلٍ) أَيْ لَا يَدُ مِنْ حَوْلِ الْمَلِكِ وَلَوْ كَانَتْ الْخُلَاطَةُ أَثْنَاءَهُ حَيْثُ اتَّفَقَ حَوْلُهَا (وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ) كَالْجَارَةِ (فِي الْأَكْثَرِ) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ (مِنْ مَرَّاحٍ) مَوْضِعُ اجْتِمَاعِهَا نَهَارًا (وَمَاءٍ وَمَبِيتٍ وَرَاعٍ بِإِذْنِهَا) دَعَتْ حَاجَةَ لِتَعَاوُنِ أَوْلَا مَتَى حَصَلَ (وَفَحْلٍ) وَإِنَّمَا يَكُونُ لَمَّا اتَّحَدَ الصَّنْفُ وَالشَّرْطُ اتِّحَادُ النُّوعِ لِيَمْتَلِ الضَّمُّ (بِرَفْقٍ) بَأَن يَكُونُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى الشَّرْكَ لَا الْفَرَارِ (وَرَجَعَ الْمَأْخُذُ مِنْهُ شَرِيكَهُ بِنِسْبَةِ عَدَدِ يَهْمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصَّ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ) مَتَعَاقِبَ رَاجِعِ كَتَبَ أَوَّلِ السَّاعِي الْأَخَذَ مِنْ نِصَابِ لَهْمَا (نَشْبِيهِ فِي التَّرَاجُعِ كَالْوَكَاَنِ لِكُلِّ عَشْرِينَ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا) (أَوْ لِأَحَدٍ هَاوِزٍ أَدَا لِيَخْلُطَ) كَأَنَّهُ لَوَاحِدٌ وَلِلثَانِي أَحَدٌ وَعَشْرُونَ فَأَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمَا شَاتِينَ تَأُولًا فِيُثْبِتُ التَّرَاجُعَ (لَا غَضَبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهْمَا نِصَابٌ) فَيَصِدُّهُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ (وَذَوْنَمَا يَنْ خَاطَ بِنِصْفَيْهِمَا ذَوَى ثَمَانِينَ) لِكُلِّ أَرْبَعُونَ (أَوْ بِنِصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ أَوْ أَحَدٍ^(١) عَلَيْهِ شَاةٌ وَهَلَى غَيْرُهُ نِصْفٌ بِالْقِيَمَةِ) كَمَا قَالَ أَوَّلًا وَلَا حَظَّ تَعَدُّدِهِ بِالْإِعْتِبَارِ وَحَذَفَ جَوَابَ الثَّانِيَةِ لِقِيَاسِهِ عَلَيْهِ ثَلَاثَانَ وَعَلَى غَيْرِهِ ثَانٍ (وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ بِجَدْبٍ) خِلَافًا لِالشَّهْبِ (طُلُوعِ الْثَرِيَّا

(١) بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ : لَكِنِ الْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَا يَنْظَرُ فِيهِ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ فَالْأَوَّلُ مَا فِي الْجُمُوعِ وَنَصَهُ : وَخَلِيطُ الْخَلِيطِ خَلِيطٌ فَذَوَى خَمْسَةِ عَشْرٍ بَعِيرًا خَالَطَ بَعْضُهَا صَاحِبَ خَمْسَةٍ وَبَعْضُهَا صَاحِبَ عَشْرَةٍ عَلَى الْكُلِّ بِنْتِ غَنَاسٍ أَوْ عَلَى مِقَابِلِ الْمَشْهُورِ نَحْبُ خَمْسِ شِيَاهٍ إِذْ يَرَى أَنَّ خَلِيطَ الْخَلِيطِ لَيْسَ بِخَلِيطٍ .

بِالْفَجْرِ (لأنه أول الضيف فتجتمع الماشية للنساء (وهو) أى مجيء الساعى
 (شرط وجوب إن كان وبلغ) أى أمكن بلوغه والصواب عدم زيادة وعد
 وأخذ إذ الوجوب لا يتوقف عليهما وإلا لاستقبل الوارث بعد المجيء قبلهما
 (وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ إن أوصى بها) قبله بل فى رتبة مطلق
 الوصية بمال كما يأتى آخر الكتاب (ولا تجزئ) قبله (كمرور بها ناقصة
 ثم رجع وقد كملت) تشبيهه فى الاستقبال فإن تخلف وأخرجت أجزاء
 على المختار) والخلاف حيث تخلف لمذر (وإلا) تخرج كما هو المطلوب (عمل
 على الزائد والنقص للماضى) أى يعمل فيه على ما وجدته الآن زاد عما تخلف
 عنه أو نقص (بتبدية العام الأول إلا أن ينقص الأخذ النصاب
 أو الصنة) المأخوذ (فيتمتد) المناسب إبدال الاستثناء بالتفريع فإن هذا ثمرة
 تبتدئ الأول فكانه استثنى من محذوف أى وما بعد الأول مثله إلا أن ينقص
 (كخلفه عن أقل فكمّل تشبيهه فى تبتدئ الأول من وقت الكمال (وصدق)
 فى تعيين وقت الكمال لكن يعمل منه على ما وجد (لا إن نقصت هارباً) فلا
 يصدق بل يعامل على ما فر به ولو جاء ثانياً إلا لبينة وأما عام القدرة فعلى ما وجد
 كذا فى عب وفى بن اعتبار تبتدئ العام الأول حتى فى عام الاطلاع (وإن زادت
 له) أى الهارب (فلكل ما فيه بتبدية العام الأول وهل يصدق) فى تعيين
 وقت الزيادة وهو المتمد (قولان وإن سئل فنقصت عما أخبر به (أو زادت
 فالوجود إن لم يصدق أو صدق ونقصت وفى الزيد رد) والمتمد اعتبار
 ما وجد مطلقاً وبحسب ما ذبح (وأخذ الخوارج بالماضى إلا أن يزعموا
 الأداء) فيصدقون (إلا أن يخرجوا لمنعم) وفى خمسة أوسق فأكثر وإن
 بأرض خراجية) وأسط أبو حنيفة زكاتها (ألف وستمائة رطل مائة ونما نية

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا) (بأن لا رطل) (كُلُّ خَمْصُونَ وَخُمْسًا حَبَّةٌ مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ) يعني وسطه وتقريبها بمصر أربعة أراذب وويبة (مِنْ حَبِّ) القطنى السبعة الحصى والفول واللوبيا والتدس والقرمس والجلبان والبسيلة وذوات الزيتون الأربع الزيتون والسمسم والقرطم والفجل الأحمر^(١) والقمح والشعير والسلت والعلس والأرز والذرة والدخن (وَتَمْرٍ) وزبيب (فَقَطٌ) ولا زكاة في غير العشرين (مُنَقًى) مما يخزن به (مُقَدَّرُ الْجَنَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفْ) بالفعل (نِصْفُ عَشْرِهِ كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ) إن أمكن معرفته (وَتَمْنٍ غَيْرِ ذِي الزَّيْتِ) كزيتون مصر ويجرى في بقية الزيتية والقيمة إن أكل كلثن (وَمَا لَا يَجِفْ) كعنب مصر ورطبها يخرج من ثمنه أيضاً والعبرة في النصاب بالحب ، أما الذى يجف فن حبه (وَقَوْلٍ أَخْضَرَ) أفاد (ر) والحاشية التخيير فيه والحب بين الثمن والحب ولو كان شأنه الجفاف على المعتمد وقوى بن تدين الحب (إِنْ سُقِيَ بِاللَّهِ) شرط فى (نِصْفُ عَشْرِهِ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّئُ لَهُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ سُقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُكْمِهِمَا) يقسم بنسبة السقيين وبزكى كل قسم بمكة (وَعَلَّ يَغْلُبُ إِلَّا كَثُرَ) مدة^(٢) على الأرجح وهو الثلثان (خِلَافٌ) أظهره التغليب (وَنُصِّمُ الْقَطَانِي كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ وَسَاتٍ) تشبيه فتضم الثلاثة لبعضها (وَأَنْ يَبْلُذَّانِ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (فَيُضْمُّ الْوَسْطُ لَهَا) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان فى الوسط مع الأول نصاب (لَا أَوَّلُ الثَّلَاثِ) بأن كان النصاب فى الوسط مع الثالث فقط فلا زكاة فى الأول بضم شىء مما سبق (لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ

(١) ولا زكاة فى الأبنس كما فى شرح المجموع .

(٢) وهو قول ابن عرفة . وقال الباجى : الأكثر سقيا واستفادهم فى الشرح الكبير لأن الشارع ناط العشر ونصفه بالسقي بالآلة وغيرها . قال إلا أن بعضهم رجح الأول ؟ معنى قول ابن عرفة ، ولا وجه له . اهـ

وَأَرْزِي وَهِيَ أَجْنَسٌ) مع بعضها (وَالسَّمِيمُ وَبِزْرُ النَّجْلِ وَالْقُرْطُمُ) الأحسن
أن هنا حذف خبر دل عليه ما قبله أى أجناس وقوله (كالزيتون) تشبيه في
انفراد الجنسية فلا تضم ذوات الزيوت (لا السكتان) خرج من مقام الزكاة
أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السهم وما بعده أى مثله في وجوب الزكاة
والسكتان مخرج من ذلك (وَحُسِبَ قِشْرُ الْأَرْزِ وَالْعَلَسِ) الذي يخزن به (وَمَا
نَصَدَّقَ بِهِ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه (أَوْ اسْتَأْجَرَ) به (قَتَا)
حال لا مفهوم له (لا أَكُلُ دَابَّةً فِي دَرَسِمِهَا) تسترقه ولا ما يترك لمعوم اللقط^(١)
نعم ما يلقطه الحصاد (وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاقِ الْحَبِّ) وإن لم يبيس (وَطَيِّبِ التَّمْرِ
فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نِصَابٌ) وبمدهما تركى على ملك الميت
كأن كان عليه دين (وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِسِ بَعْدَهَا) ويتحرى القدر إن اتهم
المشتري (إِلَّا أَنْ يُعَدِّمَ فَعَلَى الْمَشْتَرِي) ويرجع على البائع بنفقتها وحصلتها من
الثمن (وَالْمُفَقَّةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنُ بِحُزْءٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ بِسَكِيلٍ فَعَلَى
الْمَيِّتِ) فيهما ، الباب للزكاة وهى على الميت بعد الغائب كتبلة بكبل وإلا ففى
الوصية إن بلغت نصاباً (وَإِنَّمَا يُخَرِّصُ التَّمْرُ وَالْعِنَبُ) فقط (إِذَا حَلَّ بَيْنَهُمَا)
ولا يكفي هنا بعض الحائظ (وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا) للدار على الحاجة لأكلهما
رطبين (نَخْلَةً نَخْلَةً) لأنه أضيظ (بِاسْتِقَاطٍ نَقْصِهَا) بالجفاف (لَأَسْقَاطِهَا)
لهواء أو طير وإن اعتبر بمداكأى فى الجائحة (وَكَفَى الْوَاحِدُ) المعدل العارف
(وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَأَلَّا عَرَفُوا) بأن تساوا فى المعرفة (فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ)
نسبة للمجموع فالثلاثة من كل الثلث (وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ) فى
الأسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو حلال لللاقطه ، كما قاله أبو الحسن . أما ما يلقطه الحصاد فيحسب .

تَخْرِيبِ عَارِفٍ) جَذَمَا (فَالَا حَبَّ الْإِخْرَاجُ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) من النَّدْبِ أَوْ
 «أَوْ جُوبٍ» وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنْ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ
 بِحَسَبِهِ (كَالْتَمَرِ نَوْمًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَلَا فَمِنْ أَوْ سَطَمًا) وَالزَّبِيبِ كَالْتَمَرِ (وَفِي مَائَتَيْ
 دِرْهَمٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ) الدِّينَارُ
 بِمِشْرٍ وَسَبْقُ لَهُ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالدِّينَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ (رُبْعُ
 الْعِشْرِ وَإِنْ لِيُفْلِلَ أَوْ مَجْنُونٍ) وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ (أَوْ نَقَصَتْ أَوْ
 بِرَدِّ دَاقَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ) فِي الثَّلَاثِ (كَكَامِلَةٍ وَلَا حُسْبٍ الْخَالِصِ)
 فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأُولَى وَالرَّدِيَّةُ كَالْعَرُوضِ (إِنْ تَمَّ أَلِمَاكُ) كَمَا
 سَبَقَ أَوَّلُ الْبَابِ (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ) لَأَنَّهُ (وَتَمَدَّدَتْ بِتَمَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ)
 بَعْدَ قَبْضِهَا وَيَمْتَدُّ بِالنَّقْصِ بِقَبْذِيَةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنَ عَاشِرٍ أَنْ يَرْكَبَهَا
 لِكُلِّ عَامٍ وَقْتُ الْوُجُوبِ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَّجِرٌ فِيهَا بِأَجْرٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بِلِ الْمَدَارِ
 عَلَى أَنْ جَمِيعَ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَفْصُولَةٌ) بَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَبِزَكَاةِ
 الْغَاصِبِ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَاشِيَةُ فَزَكَاتُهُمَا مِنْهَا
 كَمَا وَجِبَتْ (وَمَدْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَحَلِّهَا (وَضَائِعَةٌ) بِإِلَادَةِ
 كُلِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَدْفُوعَةٌ عَلَى أَنْ الرِّبْحُ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ)
 لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَةٌ هُوَ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا
 زَكَاتَ فِي عَيْنِ فَقَطْ) وَسَبْقَ لِمَرِثِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ (وَرِثَتْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا
 لَمْ تُنَوَّقْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بِمَدَّ حَوْلَ بَعْدَ قَسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا) الْمَدَارُ عَلَى
 الْقَبْضِ كَمَا فِي ر (وَلَا مَوْصِيٌّ بِتَفْرِيقِهَا^(١)) وَسَبْقَ وَصِيَّةُ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ

(١) فِي شَرْحِ الْجُمُوعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاتَ فِيهَا تَجَمُّدٌ عِنْدَ النَّظَرِ لِلْمُسْتَحْقِّينَ وَلِجُرْدِ مَصَالِحِ
 الْوَقْفِ يَزَكِي كَمَا ذَكَرَهُ حَشٍ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافَ فِي نَحْوِ مَا بِالْكُفَّةِ هَلْ يَزَكِيهِ الْإِمَامُ
 قُوفٌ أَوْ لَا لِعَدَمِ الْمَلِكِ أَمْ لَا.

فيزكيها من صار له نصاب من المعينين (ولأ مال رقيق) وإن بشائبة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفي (وسيكته وصياغة وجودة) فلا تعتبر قيمة ذلك (وحتى وإن تكسرت إن لم يهشم) فإن تهشم زكاه ولو نوى إصلاحه (وأن ينفو عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة وللمعتد الزكاة كنية العدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراء) وإن حرم عليه استعماله فيكره له النساء كافي روفى بن عن ابن عرفة نقييد سقوطها بالمباح لحابسه وقواه فانظره (إلا بخبراً أو معداً إباحة أو صدق) فيزكى كل ذلك (أو منوياً به التجارة) وإن رضع بخبره وزكى الزنة (بعد نزعه) (إن نزع بلا ضرر ولا تحريم) والجواهر على حكم العرض (وضم الربح لأصله^(١)) ولو قبل الحول بيوم أو ربح فائدة ولا يعول على ما في الخرشى (كغلة مكترى للتجارة) فحول ما يقبض من كرائته حول ما دفع فيه (وأن ربح دين لا يعوض له عنده) فيزكيه اليوم الساف (والمفتق) عطف على لأصله (بعد حوله مع أصله) (أى أصل الربح وقت الشراء) ظرف لمنفق أى وقت تفرره والأوضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سلعة ثم أنفق خمسة فاذا باع السلعة بخمسة عشر كلها بالخمسة وزكى على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو) تجددت عن (غير موزكى كسمن عرض (مفتنى ونظم ناقصته وإن) طرا النقص لها (بعد تمام لتأنية أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بعد حوله كاملاً فنكلى حوله) وبزكى كل على حوله نظراً لتماه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النقص

(١) هذا شروع في الكلام على تمام العين وهو ثلاثة : ربح وفائدة وغلة . أشار إلى الأول بقوله كغلة مكترى وإلى الثانى بقوله : واستقبل بفائدة ، وإلى الثالث بقوله : وبالمستجد ومن سلع التجارة .

تفسخ الحول الأول وجاء الضم (كالكاملة أو لا) المستمر كلها (وإن نقصنا
فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله يربح
فملى حولهما ونقص ربحهما) على عددهما وتختص صاحبة الربح به (وبعد
شهر) من حول الأولى (فمنه) الأولى (والثانية على حولها وعند حول
الثانية أو شك فيه لأيهما فمنه) أى فالجميع من حول الثانية كما أنه إذا شك
في أصل الربح أضيف للثانية (كبعده) أى بعد حول الثانية فينتقل الجميع لذلك
البعد (وإن حال حولهما) وزاها لتمامها بالثانية كما سبق (فأنفقها ثم حال
حول الثانية ناقصة فلا زكاة) لعدم المتم (وبالمستجد) عطف على بقية
وهذه غلة (من سلع التجارة بلا بيع) لاسع (كغلة عبد) للتجارة (وكتابة
وثمرة مشترى إلا المؤبرة) المعتمد ولو مؤبرة كافي رحيث لم تسكن تبعاً
للأصل (والصوف الثام) وإن اكثرى وزرع للتجارة زكى (ثم الزرع
لحول الأصل) وهل يشترط كون البذر لها) فيستقبل وإن كان من قوته
(تردد لا إن لم يكن أحدهما) السكر أو الزرع (للتجارة) فيستقبل (وإن
وجبت زكاة في عينها) أى الزرعة لكونها نصاباً مما يزكى (زكى ثم
زكى الثمن ليحول التزكية وإنما يزكى دين إن كان أصله عينا يديه
أو عرض تجارة) احتكراً بأبدليل قوله لسنة ويدوكيله كيمده (وقبض عينا وإن
يهية) وقبضه الموهوب له والزكاة منه إن نوى الواهب ذلك والمدين إبراء لازكاة
به (أو إحالة) فيزكاه الخيل بمجرد ما عنده كما يزكاه الخال إذا قبضه
والمدين كل عام إذا كان عنده ما يوفى فيلغز بال يزكاه ثلاثة (كامل بقتله
ولو تلف المم) بفتح الفاء وكسرها أو ما كما سيقول (أو بفائدتهم
ملك) معلوم^(١) (وحوز) كما سيمثل (أو معلن على القول)

(١) يعنى أن قوله جمعاً ملك معلوم لا حاجة لذكره ولذا حذفه في الجبوع وقال في شرحه:

لأن الفائدة لا تحقق بدون ملك . اهـ

للمازرى (لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ) مبالغة على المتمد (إِنْ كَانَ عَنْ كَيْفِيَّةٍ أَوْ أَرْضٍ) استقبل بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأذخات السكاف الخلع والهر . وهذا مفهوم أصله عين (لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقَنِيَّةِ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلِّ) حيث فر ، وهذا ضعيف والمتمد الاستقبال أيضاً (وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُقَادِرَ قَوْلَانِ) المتمد الإستقبال أيضاً (وَحَوْلُ الْمُتَمِّ) بالفتح (مِنْ التَّمَامِ إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) فيبقى كل على حوله كالفوائد (ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قُلَّ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَارًا فَآخَرَ فَأَشْرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بِأَعْمًا بِعِشْرِينَ فَإِنْ بِأَعْمًا مَعًا) (أَوْ لِحَدَاثَا بَعْدَ شِرَاءِ الْآخَرَى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ) للمتمد كما في (ر) وغيره أنه لا يزكى أربعين إلا إذا اشتراها معا (وَالْأَى) زكى (أَحَدًا وَعِشْرِينَ) العشرون الأولى والدنيار الثانى (وَضُمَّ لِاخْتِلَاطِ أَحْوَالِهِ آخِرُ لِأَوَّلٍ) فاشك في وقته قدمه للأول (عَكْسُ الْفَوَائِدِ وَالِاقْتِضَاءِ لِمُسْلِهِ مُطْلَقًا) بقيت أولا كما سبق وَالْفَائِدَةُ لِمَتَأَخَّرَ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَضَى خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ) بعد أن أنفق الخمسة (وَأَنْفَقَهَا) أى العشرة (بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَضَى عَشْرَةَ زَكَّى الْعِشْرَتَيْنِ) والخمسة (الْأُولَى إِذَا اقْتَضَى خَمْسَةَ) إذ لا يكمل المتقدم إلا باقتضاء (وَلِأَنَّمَا يُزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ) أما نصاب الماشية والحَرْث فعلى حكمهما السابق (مُلْكٌ بِمَعَاوِضَةٍ) مالية وإلا استقبل بثمنه كوروث ومن أَرْضَ (بِذِيَّةٍ تَجَرٍّ) الباء للملاسة وما قبلها للسببية (أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجُوحِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ قَنِيَّةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ مَعَاوِضَةٍ كَمَا أَصْلُهُ) فيه قلب والمعنى وكان أصله كهو فى ملكه بمعاوضة (أَوْ) كان أصله (عَيْنًا) وَإِنْ قُلَّ وَبِيعَ بَعَيْنٍ وَإِنْ لَا سَهْلَ لَكَ كَالْدَيْنِ) فيزكاه لسنة حيث باع بنصاب ولو فى مَرَاتٍ وَأَنْفَقَ الْأَوَّلَ ثُمَّ زَكَّى مَا بَاعَ بِهِ وَإِنْ قُلَّ (إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ

وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ مَدِيرًا (زَكَّى عَيْنُهُ وَدَبَنَهُ) بِالْمَدَدِ (وَالْقَدْرُ الْخَالِ الْمَرْجُوعُ)
وَالْأَمْرُ أَنَّ كَانَ عَرْضًا أَوْ مَوْجَلًا (قَوْمَهُ) فَيَقُومُ الْعَيْنُ الْمَوْجَلُ بِعَرْضِ نَمِّ هُوَ
بَعْدَ حَالٍ (وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ تَقْوِيهِ يَوْمَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ (كَسَلَمَةٍ) كُلِّ
عَامٍ وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنَهُ أَوْ حَالَ حَوْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَلَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْتَقْدِرُ دَيْنُ ثَمَنِهِ
زَكَاةَ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْقَدَمَاتِ أَهْ بِنِ (وَلَوْ بَارَتْ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَمٍ شَرَعِي
(لَا لِمَنْ أَمَّ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا) فَإِنَّمَا يَرْكَبُهُمَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَنَةِ (وَتَوَلَّى وَلَتْ)
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ (وَهُوَ ضَعِيفٌ) وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطُهُ مِنْهُ
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَالِكِ أَرْجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا يَفِيدُهُ رِ
وِبِنِ (ثُمَّ زِيَادَتُهُ) عَلَى مَا قَوْمٌ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ (مُلْفَأَةٌ بِخِلَافِ حَتَّى التَّحَرُّيِ)
لَتَمِينِ اخْطَاطًا فِيهِ (وَالْقَمَحُ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ (وَالْمَرْتَجِعُ مِنْ مُقَاسٍ) بَعْدَ
بَيْعِهِ لَهُ (وَالْمُسْكَاةُ بِمَعْجَزٍ كَثِيرٍ) فِي التَّقْوِيمِ خَبَرَ عَنِ الْقَمَحِ وَمَا بَعْدَهُ (وَانْقَلَبَ
الْمُدَارُ لِلِاحْتِكَارِ وَهُمَا لِلْقَنِيَةِ بِالْقَنِيَةِ) رَاجِعٌ لِلْفَرْعَيْنِ (لَا الْعَكْسُ) فِيهِمَا
لَأَنَّ الْقَنِيَةَ أَصْلُ الْعَرُوضِ وَالِاحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالْقَنِيَةُ تَنْقَلِبُ الْأَصْلَ لِأَنَّهُ لَا
يَعْمَلُ (وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا) قَبْلَ الْقَنِيَةِ (لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَتُهُ وَاحْتِكَارُهُ
وَنَسَاوِيًا أَوْ احْتِكَارًا أَكْثَرُ فَكُلُّهُ عَلَى حُكْمِهِ وَالْأَمْرُ أَنَّ أَدَارَةَ الْكَثَرِ
فَالْجَمْعُ لِلِإِدَارَةِ وَلَا تُقَوِّمُ الْأَوَانِي وَبَقَرِ الْحَرْثِ وَعَيْنُهَا عَلَى حُكْمِهَا (وَفِي
تَقْوِيمِ الْكَافِرِ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْحَتَكُ فَيَسْتَقْبِلُ (لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ
اسْتِقْبَالِهِ بِالْثَمَنِ قَوْلَانِ وَالْقَرِاضُ الْحَاضِرُ بِزَكَاةٍ رَبَّةٍ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ
بِهَا أَجْزَأَتْ وَظَاهَرُ الْمَصْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ لِلنَّفْضِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقَلَ (ر) عَنْ
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهُ الْعَصْبُ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاصِلَةِ مِنْزَلَةُ سَنَةِ الْحُضُورِ وَيَجْرِي عَلَى مَا يَأْتِي
(إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ مَا بَعْدَهُ أَقْلٌ لِأَنَّ الْقَرْضَ بِمَجْرَدِ الْقَرِاضِ لَا الْجَمْعِ

فلا يعتبر ما للخرشي وغيره هنا (مِنْ غَيْرِهِ) أو منه وتحسب على ربه كما أفاده
 الناصر على ما في باب وغيره فالحق تزعمه جعلها كالنفقة والخسر عليهما (وصبر
 أى جاز له الصبر) (إِنْ غَابَ) بحيث لا يعلم (فَرُكْنِي لِسِنَةِ الْفَضْلِ) يعنى
 الحضور (مَا فِيهَا وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا) لأنه لم يصل إليه بل يزكى ما في سنة
 الفصل لما مضى بعد إسقاط ما نقصته الزكاة فان نقص النصاب سقطت (وَإِنْ
 نَقَصَ) ما قبلها (فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِيهَا وَانْقَصَ وَأُزِيدَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ
 كَمَا عَمِلَ مِنْ سَقُوطِ مَا زَادَ) (وَإِنْ احْتَسَرَ أَوْ اكْمَلُ فَكَالْدَيْنِ) إلا أن يدير
 لربه الأكثر فالجميع للإدارة (وَعُبِّلَتْ زَكَاةُ مَا شِئِيَ الْفِرَاضِ مُطْلَقًا) حضر
 أو غاب (وَحُسِبَتْ كُلِّي رَبَّةٍ) من رأس للمال (وَهَلْ) زكاة فطر (عبيده
 كَذَا لِكَ أَوْ تُلْفَى كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلَانِ) اعترض بأنها تحسب قطعاً (وَزُكْنِي
 رِبْحُ الْكَامِلِ) بعد المفاصلة لسنته (وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ يَدِيهِ حَوْلًا وَكَانَا) أى
 العامل وربه (حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبِّهِ) يعنى رأس ماله (بِرَبِّهِ
 نِصَابٌ) بل ولو بالضم لما عنده (وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا) فإذا اشترى من يعق
 عليه عتق عليه شهر (أَوْ أَجِيرًا) فلذا لا يشترط في زكاة ربحه كونه نصيباً
 وشهر أيضاً (خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَا شِئِيَ وَمَعْدِنٍ بَدَيْنِ أَوْ فَقْدِ
 أَوْ أَمْرٍ وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ) أو زاد (إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَهْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ)
 منقطع (بِخِلَافِ الْعَيْنِ) ومنه قيمة العرض وحقق أن سقوطها بالفقد والأمر
 معناه لا تخرج الآن فإذا حضر ربه زكى الجميع ما مضى ورد على من قال بالزكاة
 لسنة واحدة أو الاستقبال (وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةُ أَوْ مُؤَجَّلًا) ويذهب عدده (أَوْ
 كَمَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا) ولو لم يحكم بها (أَوْ وَلَدٌ إِنْ حُسِمَ بِهَا وَهَلْ
 إِنْ تَقَدَّمَ يُسْرٌ) للولد (تَأْوِيلَانِ) راجع لمفهوم الشرط أى فإن لم يحكم بها لم
 تسقط الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط فقبل خلاف ووفق بحمل

«الأول على ما إذا تقدم يسر فعلى أن المصريح به التوفيق حقه»^(١) وهل إن تقدم يسر
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن^(٢) لم بزيادة واو المبالغة وعلى كل فهو مرتبط
بإبن القاسم (أو وإلّا يدّ بحكمكم إن تسلف) ما نفق (لا بدّ من كذارة أو هذى)
وقل بن أنهما كالزكاة فانظره (إلا أن يسكون عنده معشر) هو الحارث يزكى
العشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زكّى) مفهومه موافقة (أو
معدن أو قيمة كتابة أو رقة مدبر أو خدمة معتق لأجل أو تخدم
أو رقبته إمن مرجعها) بعد الخدمة (له أو عدد دين حل أو قيمة
موجوب أو عرض حل حوله) راجع لخصوص العرض كافي (ر) قال بن عن
ابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين
(إن ربيع) شرط فيما يحول في الدين (وقوم وقت الوجوب على مفلس) الجار
معلق ببيع وقوله وقت ينافيه بيع وقوم على الظاهر فإن العبرة في كونه يباع على
المفلس أولاً بوقت الوجوب (لا آبق وإن رجب) لأنه لا يباع (أو دين لم
يخرج وإن وهب الدين أو ما يجعل فيه ولم يحل حوله أو مرّ كلف وجب
نفسه يستين ديناراً) قبضها وأدخلت الكاف أقل أو أكثر (ثلاث سنين حول
مفاعل مر) فلا زكاة بل يستقبل في الثلاثة إن الملك إنما تم بعد الاستقبال
(ومدين مائة له مائة محرمة) الحول (ومائة رجبية بزكّى الأولى)
ويجمل الثانية في الدين (وزكيت عين وفقت للسلف) منها كل عام على ملك
الواقف فتضم له إن نقصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت تعد قبضها لواحد
كغيرها وهو على حكم الدين (كعبات) كأن يوقف حائطه (وحبوان أو
نسله على مساجد أو غير معيّنين كعبدتهم إن تولى المالك نفقته ولا إن
حصل لكل نصيب) هذا التفصيل ضعيف والمعتمد زكاة لجملة على مالك الواقف

(١) هذا يفيد أن نسخة الشارح من المتن هكذا : وهل إن لم يتقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم الخ

مطلقاً (وفي الخلق ولد فلان بالأمميين أو غيرهم قولان) إنما يحتاج لهذا على الضيف (وإنما يزكى معدن عين) لا كجواهر ونحاس (وحكمه للإمام ولو بأرض معين إلا تملوكة لمصالح فله) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (وضم بقيته عرفه) ولو ذهباً مع فضة (وإن تراخى العمل لا معدن) في أمكنة (ولا عرق لا آخر وفي ضم فائدة حال حولها) للمعدن وهو المتمدن (وتملك الجوب بإخراجه) فيجب ما أذهب قبل التصفية (أو تصفيته ردّد وجاز دفعه) لمن يأخذ منه (بأجرة غير نقد) وإلا كان فضلاً أو صراً أما كراء ومن يخرج لربه فائز بالنقد (وكل أن المخرج للمدفع له) ولو بجائناً ولا يخلو عن تكرار (واعتبر ملك كل) حيث تعدد المستحق (وفي بجزء كالأراض قولان وفي نذرته) لا تحتاج لكبير عمل (الغسل) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالأرض (وهو دفن جاهل وإن شك) لأنه الشأن (أو أقل أو عرضاً أو وجدته عهداً أو كافر إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط) فلا تعتبر نفقة السفر والاعتماد اعتبارها كافي (والحاشية (فالزكاة) على تأويل اللخمي، وتأويل ابن يونس الخمس مطلقاً كما في بن وتدل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة (وكرة حفر قبره) أي الجاهل (والطلب فيه وبأقبحه للملك الأرض وأوجبنا أولاً) تكن مملوكة كالموت والفيافي (فأواجده وإلا دفن المصالحين فأنهم) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (إلا أن يجد ربه دار بها) بل ولو كان الواجد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن اللواز لكن المصصر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كما في بن تبعاله (فله ودفن مسلم أو ذمي لقطعة وما أظله) بفتح الفاء (البخر كمتبر) وجوهر مما لم يتقدم عليه ملك (فلو واجده بلا تخميس) فإن تقدم عليه ملك فالله صوم لقطعة وغيره بخمس

وفي بن عن المدونة أن ما لذي ينظر فيه الإمام وليس لقطة وفي ح وكبرت -
خلاف إذا فات شيئها فأخذه غيره هل لربه ويعزم مؤنته أو لأخذه أو إن أعرض
عنه ربه بالمرّة فانظروا .

(فَصْلٌ وَمَصْرُفُهَا فَقِيرٌ) يملك دون عامه (وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَخْوَجُ)
لا يملك شيئاً (وَصُدُقُهَا لِأَلِيبَةِ إِنْ أَسْلَمَ) كل (وَتَحَرَّرَ وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَلِيلٍ
أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ) لا حاجة له كما في ر لأنه مفهم ومها (وَمَقْدَرٌ بِنُوقَةٍ لَهَا شَيْءٌ
لَا الْمُطْلَبِ) بالنفي على المذهب فإن لم يعطوا من بيت المال أخذوا بالفقر (كَحَسَبِ
حَلَّى عَدِيمٍ) تشبيه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء (وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ) أي
عتيق الهاشميين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا (وَقَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ)
لو تمكنه (وَمَالِكٌ نِصَابٍ) لا يكفيه عامه (وَدَفْعُ أَكْثَرِ مِنْهُ وَكِفَايَةً سَفْتَةٍ)
لا أزيد بالفقر (وَفِي جَوَازٍ دَفْعُهَا لِمَدِينٍ ثُمَّ أَخَذَهَا) ولو فوراً بلا مواطاة
(تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُفَرَّقٌ) لاراع وسيأتي (حُرٌّ عَدْلٌ) غير فاسق (عَالِمٌ
بِحُسْنِهَا غَيْرُ هَاشِمِيٍّ وَكَافِرٌ) يفتي عنه العدل ، والحرية وعدم الهاشمية شرطان
في الأخذ وما بقي في المنصب أيضاً (وَأِنْ غَنِيًّا) معلوم وإلا رجع للفقير (وَبُدِي
بِهِ) لأنها أجرته (وَأَخَذَ الْفَقِيرُ وَصَفِيَّهُ) إلا أن يزيل الفقر غيره وكذا
الأوصاف (وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا) بل من بيت المال وكذا حارس
الزكاة (وَمُؤَنَّفٌ كَافِرٌ لِيُسَلِّمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ^(١)) وفي (ر) ترجيح خلافه (وَرَقِيقٌ
مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِعَيْنٍ) أو هاشمياً كما في عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه
بن تبعاً لا بن عبد السلام (يَعْتَقُ مِنْهَا) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفي عبده
للقديم خلاف في (ر) (لَا عَقْدُ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَا وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو في شرطه لنفسه

(١) بناء على أن المقصود إقاعده من الخلود في النار . وهذا مستمر إلى نزول عيسى عليه
السلام . وقيل إن المقصود إعاقته لتكثير سواد المسلمين . وهذا سقط بنقش الإسلام اليوم وهو
الذي رجحه ركا هنا وفي شرح المجموع

(وَإِنْ اشْتَرَطَهُ) أى المتفق مستأنف (لَهُ) بأن قال حر عني (أَوْفَكَ أَسِيرًا
لَمْ يُجْزِهِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شأنًا وَلَنْ لَمْ
يحبس بالفعل كدين ولده على الأقوى وهو حق الأدنى فخرج نحو الهدى والسكفارة
(لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ
أَعْطَى مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على المفلس (وَيُجَاهِدُ) وآلته
وَلَوْ غَنِيًّا معلوم مما سبق (كَجَاسُوسٍ) ولو كافرًا (لَا سُورَ وَمَرْكَبٍ) ولو
لِلْجِهَادِ وتبع المص تشهير ابن بشير وقد رجح مقابله كافي بن ولو لسكعالم إلا فقر^(١)
وقبل يأخذ مطلقًا بالأولى مما فى الآية (وَعَرِيبٌ مُحْتَاجٌ لِمَا يَوْصُلُهُ فِي غَيْرِ
مَمْصِيَةٍ) لا كما بقى لم يقب^(٢) (وَلَمْ يَجِدْ مُسْلِمًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِلَدِهِ) بأن لم يجد
إسلامًا أو وجد وهو فقير وإلا تسلف (وَصَدَّقَ وَإِنْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَعَارٌ
وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للغمى قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهًا كافي بن
عن المواق (وَتُدَبُّ بِإِنَارٍ الْمُضْطَرُّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ) إلا مراعاة خلاف
(وَالِاسْتِغْنَاءُ بِهِ) لأنه أخاص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الرياء (وَكُرِهَ لَهُ حِينَئِذٍ
تَخْصِيصُ قَرِيْبِهِ) ويأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُنْتَعِ إِعْطَاهُ زَوْجَةً زَوْجًا
أَوْ يُكْرَهُ) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجزى عكسه ككل من تجب نفقته
(وَجَازَ إِمْرَاجُ ذَهَبٍ عَنْ وَرَقٍ وَعَكْسُهُ) وكره إخراج الفلوس (بِعَرَفٍ
وَقْتِهِ مُطْلَقًا) ولو خالف تحريره دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن العرف
يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غيره مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جادل
شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) حالية ولو زائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعنى أن العالم والمتقى والقاضى لا يأخذون منها إلا أن يمنعوا حقهم فيأخذوا بالفقر وعن
الغمى وابن رشد يأخذون مطلقًا
(٢) الصواب : كما قال لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً

أنه معترض كافى بن و (ر) على اللص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربالم يقل
 به القابسي القائل باعتبار السكة (لا صياغة فيه) أى النوع فلا تخرج قيمتها
 (وفي غيره تردّد) بأن أخرج عن ذهب مصوغ فضة (لا كسر مسكوك) (عطف
 على فاعل جاز ولولا زكاة لأنه إفساد) (إلا إسبك) كحلى (ووجب نيتهم
 وتفرقتهم بموضع الوجوب) مكان الساعى إن وجد إلا فالمالك (أو قرينة)
 دون مسافة القصر (إلا لعدم فأكثرها له) وإن نقلت كلها صبح وإن منع
 (بأجرة من الفنى وإلا) يكن فى (بيعت واشترى مثلهما) أو فرق الثمن
 بحسب المصلحة (كعدم مستحقى وقدم) (للقول) (ليصل عند الحول وإن
 قدم معشراً) زكاة قبل طيبه (أو ديناً أو عرضاً) (لحسكر) (قبل القبض أو
 نقلت لدوسهم) فى بن اعترضه اللواق بأن المذهب الإجزاء نقله عن ابن رشد
 والكافى انظره (أو دفعت باجتهاد لغير مستحقى وتعدّر ردّها إلا الإمام)
 لأن اجتهاده ماض (أو طاع بدفعها لاجار فى صرفها أو بقيمة) (شهر فى
 توضيحه إجزاء العين من غيرها) (لم تجز) جواب ان فى السبع (لا إن أكثره
 أو نقلت لغيرهم) (وإن منع) (أو قدّمت بكشهر فى عين وماشية فإن ضاع
 للقدم فعن الباقي وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت
 كمرز لها) بعد الحول (فضاعت لأن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول)
 كشيء فتلفت (أو أدخل عشرة) البيت مثلاً (مفرطاً لا محصفاً) (لعدم من يأخذه
 من الزرع) (وإلا) يعلم قصده (فتردّد) فى تصديقه فى دعوى التحصين
 (وأخذت من تركه الميت) على ما يأتى فى الوصايا (وكرها) (وتكفى نية
 السكر بالسكر) (وإن يقتال وأدب ودفعت للإمام العدل وإن عينا وإن
 غر عبد بحرية) (وأخذ من الزكاة) (فجناية) فى رقبته (على الأَرْجَحِ

وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَامَعَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجٌ) شرط في الغائب
(وَلَا ضَرُورَةَ) فيهما .

(فَصَلُّ يَجِبُ بِالسُّنَّةِ^(١) صَاعٌ أَوْ جُزْءُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضَّلَ
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَلِنْ يَدَسَّافٍ) يرجو وفاءه وظاهر المصنف
كظاهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ
بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند
أحدهما (مِنْ أَغْلَبِ الْفُوتِ) في بن المعتبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَشَّرٍ) الذي هنا خصوص
ثمانية القمح والشعير والسات والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقْطِ)
لبن خاثر أخرج زبدته (غَيْرِ عَسَسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُفْتَكَّتَ غَيْرُهُ)
ي غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كافي روالاً ظهر بتقدير نحو
اللحم بشبع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُمُونُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع
الفقر (أَوْ زَوْجِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَلِنْ لَابٍ) فقير (وَحَادِمَةٍ) أى
جهة القرابة والزوجة برق^(٢) لا ثناً (أَوْ رِقٍّ وَلَوْ مُسْكَنْتًا وَآبَقًا رُجِيَّ أَوْ مَبِيْعًا
بِمُوَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فلى مالسه (إِلَّا) أَنْ يُولَ (لِحُرِّيَّةٍ) بعد
الخدمة (فَعَلَى مُخْدَمِهِ) بفتح الدال أو لشخص فعليه (وَالْمُشْتَرَكُ وَالْمُبْعَصُ
بِقَدْرِ الْمِلْكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ) في بعضه الحر (وَالْمُشْتَرَى فَاسِداً عَلَى
مُشْتَرِيهِ) وأولى المبيع (وَنُدِبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَهِنْ
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنَ وَغَرَبَ لَيْلَةِ الْقَمَحِ إِلَّا الْغَلَّتْ) بزيادة على الثالث فيجب (وَدَفْعُهَا
رِزْقًا وَآلٍ فَقَرٍ وَرِقٍّ يَوْمَهُ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَالْإِمَامُ الْعَدْلُ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها فعمل أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في
وجوبها اه شرح المجموع
(٢) أى خادمها برق لا بأجرة

بِإِدَاةٍ) مَخْلُطَةً بِهَا (وإِخْرَاجُ الْمَسَاكِينِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ
لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٍ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَدْوَنُ) مِنْ قُوَّتِ الْبَلَدِ (لَا لِشَحْرِ)
أَوْ كَمَرِ نَفْسٍ أَوْ عَادَةٍ عَلَى الْمَعْتَمِدِ بَلْ لِمَعْجَزِ (وإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِسَكَالِيَوْمَيْنِ)
مَذْهَبُهَا خُصُوصُ الْيَوْمَيْنِ^(١) (وَهَلْ مُطْلَقًا) وَهُوَ لِلْمَعْتَمِدِ (أَوْ لِمُفَرَّقٍ تَأْوِيلَانِ
وَلَا تَسْتَطِيعُ بَعْضُهُ زَمَنُهَا) وَهُوَ مُوسِرٌ (وَلَا تَمَّا تُدْفَعُ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ^(٢))
وَأَوَّلَى مَسْكِينٍ .

(بَابُ) (يُثْبِتُ رَمَهَانُ بِسَكَالٍ شَعْبَانُ) وَلَوْ تَوَالَى قَبْلَهُ أَشْهُرٌ كَامِلَةٌ (أَوْ)
بِرُؤْيَا عَدَلَيْنِ وَلَوْ يَصْحَوْرُ بِمَصْرِ) خِلَافًا لِسَعْدُونَ (فَإِنْ لَمْ يَرْبَعْدَ ثَلَاثِينَ
صَحْوًا كُذِّبًا) خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ وَلَا يَكْفِي رُؤْيَا الْوَالِدَيْنِ (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ
قِيلَ بِهِمَا عَنْهُمْ) لِلْعَوَّلِ عَلَيْهِ أَنْ الْوَاحِدَ إِنْ نَقَلَ رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ أَوِ الثَّبُوتِ عِنْدَ
الْحَاكِمِ كَفَى ، نَعَمْ النُّقْلُ عَنْ رُؤْيَا الْعَدَلَيْنِ لَا يَدْفَعُ فِيهِ مِنْ عَدَلَيْنِ (لَا بِمُفَرَّدٍ إِلَّا
كَأَهْلِهِ) وَمَنْ فِي عَائِلَتِهِ إِذَا لَمْ يَمْتَنُوا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَفَى (وَمَنْ لَا عِتْقَاءَ
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَكَفَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رَفَعَ رُؤْيَاهُ) وَجَوَابًا (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا)
لَمْ يَكُنْ نَدْبًا لِيَفْتَحَ بَابَ الشَّهَادَةِ (وَإِنْ أَفْطَرُوا) الْعَدْلَ وَالْمَرْجُوَّ وَغَيْرَهُمَا (فَالْقَضَاءُ
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) وَلِلْمَعْتَمِدِ الْكُفَّارَةُ (لَا بِمَنْجَمٍ) وَلَوْ نَعِمَ
فِي الْقَلْبِ صَدَقَهُ (وَلَا يُفْطَرُ مُفَرَّدٌ بِشَوَالٍ) بِغَيْرِ النِّيَّةِ وَلَا يَغْبِرُ بِهَا (وَلَوْ أَوْنِ
الظُّهُورَ إِلَّا بِمُجِيحٍ) كَمَرَضٍ (وَفِي تَلْفِيْقٍ شَاهِدٌ أَوْ لَهُ لِآخِرِ آخِرُهُ) بَدَلِ
تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَيَجِبُ قِضَاءُ الْأَوَّلِ (وَلَزُومُهُ بِحُكْمِ الْمُخَافَةِ) شَاهِدٌ
تَرَدَّدٌ) وَلِلْمَعْتَمِدِ عَدَمُ التَّلْفِيْقِ (وَرُؤْيَاهُ نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمَّا نَكْ
وَلَا كَرَّرَ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غَيَّمَتْ وَلَمْ يَرْصُدْ بِحُجَّتِهِ يَوْمَ الشَّكِّ وَصِيحَ عَادَةً

(١) وَالصَّنْفُ تَعْنِي ابْنَ الْجَلَابِ

(٢) أَيْ وَلَا تَدْفَعُ لِبَقِيَةِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَدْفَعُ لَهُمْ .

وَأَطْوَعًا) بغير عادة (وَقَضَاءٌ وَكَفَّارَةٌ وَلِنَذْرٍ صَادَفَ) أَوْ عَيْنَ لَامٍ مِنْ حَيْثُ
الِاحْتِيَاظِ (لَا احْتِيَاظًا) فِيهِ كَرِهَ شَدِيدًا وَقِيلَ يَحْرُمُ ^(١) (وَنُدِبَ إِمْسَاكُهُ لِيَتَحَقَّقَ
لَا لِنَزْكِ كَرِيَّةٍ شَاهِدَيْنِ) زِيَادَةً عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحَقُّقُ (أَوْ زَوَالِ عَذْرِهُ بِبَاحِ
لَهُ الْفِطْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كَحَيْضٍ وَسَفَرِهِ وَصَحْبِي فَلَا يَنْدُبُ الْإِمْسَاكَ بَعْدَهَا
نَعَمْ إِنْ بَلَغَ الْأَصْبَى صَائِمًا أَمَّ وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْمَلَمِ النَّسْيَانِ فَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي الْمَفْهُومِ
تَفْصِيلٍ فَإِنَّ الْجُنُونَ وَالْمَغْنَى لَا إِمْسَاكَ عَلَيْهِمْ بَلْ وَالْمَنْطُوقُ فَإِنَّ الْمُسْكِرَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْإِمْسَاكُ (كَمُضْطَرٍّ) جُلُوعٌ أَوْ عَطَشٌ (فَلِذَا كَادَ مِنْهُ وَطْءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) إِذَا
لَا إِمْسَاكَ عَلَى كُلِّ (وَكَفَّ إِسْكَانُهُ وَتَعَجَّلَ فِطْرُهُ) بِمَا لَا يُؤْخِرُ الصَّلَاةَ (وَتَأْخِيرُ
سُجُودِهِ) وَهُوَ مَنْدُوبٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كُلٌّ عِنْدَ الْمَغْرَبِ وَأَوَّلُ وَقْتِهِ مِنَ النِّصْفِ
الثَّانِي مِنَ اللَّيْلِ (وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ) لِأَنَّ الْقُرْآنَ جَمَلَهُ خَيْرًا وَفِي الْبَرِّ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ ^(٢)
إِذَا شَقِيَ (وَأَنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) دَفَعَ تَوَمُّهُ الْوُجُوبَ (وَصَوْمٌ يَوْمٌ
عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحْجُجْ) وَأَمَّا إِنْ حَجَّ فَلَيْتَهُوَ بِالْفِطْرِ (وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) بِمَعْنَى التَّمَعُّقِ
قَبْلَ الْعِيدِ وَهُوَ عَاطِفٌ كُلِّ (وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَالْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ) ^(٣)
وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَعَجُّلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لَا زَمَ
صَرَحَ بِهِ لِلشَّيْبِيِّ (كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصَوْمٍ تَمْتَمُ) ^(٤)
وَفَدْيَةٌ قَبْلَ قَضَاءِ رَمَضَانَ (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخِرُ شَعْبَانَ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْقَضَاءِ
(وَفَدْيَةٌ لِمَرَمٍ وَعَطَشٍ) لَا يُمْكِنُ الصَّوْمُ مَعَ جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا آخِرُ إِلَيْهِ وَلَا فَدْيَةٌ

(١) والدليل يؤيده فينبغي أن يكون معتمدا

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من البر الصيام في السفر» رواه الشيخان
من جابر. وسبب وروده يفيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح
(٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث لا شهر رجب فلم يرد في صومه
ولا صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا يخلو أن تكون موضوعة أو شديدة
الضعف.

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ رُكُوعٍ شَهْرٍ وَكُفْرُهُ كَوْنُهَا الْبَيْضُ^(١)) (الثالث عشر وتالياها لبياض الفم فراراً من التجديد (كَسْتَتْهُ مِنْ شَوَالٍ) إن أظهر هامقتهى به أو اعتقد أنها من سنن رمضان كالنفل البعدي في الصلاة (وَذَوْقُ مِائِحٍ وَعَيْلِكَ) كالبيان (ثُمَّ يَمْجُجُهُ وَمُدَاوَاهُ حَفَرٍ زَمَنَهُ) بالأسنان (إِلَّا لِخَوْفٍ ضَرَرٍ وَنَذْرٍ يَوْمٍ مَكْرَرٍ) لأنه يستعمل (وَمُقَدَّمَةُ جِمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفِي كَرٍّ إِنْ عَلِمَتِ السَّلَامَةُ وَإِلَّا حَرُمَتْ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ) إلا أن يعلم العطب فتحرم مطلقاً (وَتَطَوُّعٌ) صوم (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قِضَاءٍ وَمَنْ لَا يُمْسِكُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرُهَا) من شوال (كَأَسِيرٍ كَمَلِ الشُّهُورِ وَإِنْ التَّبَسَّطَ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ وَإِلَّا تَحَيَّرَ) حيث استوى العام فإن دار في شهر احتاط (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدْرِ) قضاء (لَا قَبْلَهُ) ولا يكون قضاء عن سابق لأنه لم ينو (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) للمول عليه الأجزاء (وَفِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدُّدٌ) والصحيح الإجزاء (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا) ولو نفلاً (بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ) ليلاً (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ) كفاذر كل اثنين (وَرُؤْيَا) (إِلَّا كَتَبْنَا فِيهِمَا) وهو ضعيف (لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَرْضٍ أَوْ سَفَرٍ) ونوا استمراراً ثم تسكني نية بعد الوجوب وما يقطعها تبين الفطر وعده (وَبِنَقَادٍ وَوَجِبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً) (وَالْمَسَاكُ) (مَعَ الْقِضَاءِ إِنْ شَكَّتْ) هل طهرت قبله (وَرِعْلٍ) وإن جُنَّ وَلَوْ سَبِينَ كَثِيرَةً (أَوْ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ) (أَوْ أَغْمَى يَوْمًا أَوْ جُلُهُ) مطلقاً (أَوْ أَقْلَهُ) (أَوْ نِصْفَهُ) (وَلَمْ يَسَلِّ أَوْ لُهُ) بما يصحح النية (فَالْقِضَاءُ لَا إِنْ سَلَّمَ) أوله (وَلَوْ) (أَغْمَى) (نِصْفَهُ) (وَبِتَرَكِ الْجِمَاعِ) (بِوَجِبِ الْفَسْلِ) (وَالْخُرَاجُ مَعَهُ) وَمَذْمُومٌ وَفِي عَوَالِمِ الْمُتَحَلِّلِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْخِيَارِ لِمَعْدَتِهِ بِحَقْنَةٍ بِمَا تَعَرَّضَ أَوْ

(١) هذا عجيب جداً فإن الحديث رغب في صيام أيام البيض بالتجديد . وكذلك رغب في صوم سنة من شوال . وما يذكره أهل المذهب من العلل في كراهتها لا ينهض فلا يعتد به .

أَوْ حَلَقٍ) عطف على المدة لكن بشرط أن يكون الواصل له ما ناعى على ما لب
 والبساطى وغيرهما وفي بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنفٍ وأذنٍ
 وعَيْنٍ^(١)) إلا أن يستعمل لئلا فلا يضر وإن وصل نهاراً (وبُخُورٍ) يضر بالخلق
 (وقىء) هذا في ازدراده وما سبق في إخراجهِ (وبَلْغَمٍ) إن أمكن طَرَحُهُ
 مُطْلَقاً) من الصدر أو من الرأس والمعتمد لاشئ في البلغم ولو وصل طرف اللسان
 كالرَبْقِ (أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ أَوْ سِوَاكِ) في الفرض (وَأَنفَى فِي الْقَرْضِ
 مُطْلَقاً) بأي مفطر كان ويجب الإمساك في رمضان والنذر للمعين ويستحسن في
 غيرهما (وإن بَصَبٍ فِي حَائِظِهِ نَائِماً كَمُجَامِيعٍ نَائِماً) ويكفر عنهما على الراجح
 كما في بن (وَكَأُكْبِهِ شَاكِرًا فِي الْفَجْرِ) أو الغروب (أَوْ طَرَأُ شَكٍّ) ولم يثبت
 الصواب (وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلُهُ) أي الفجر وكذا الغروب (اِقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ
 وَإِلَّا احْتَاطَ إِلَّا الْمُعِينِ) استثناء من القضاء (لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ)
 المعتمد قضاء النامى^(٢) كالسكره وفاقاً لح وخلافاً لما في الحرثي (وفي النفل
 بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ) لا إن تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت النية فإن أبطله قضاء
 (ولو بَطْلَاقٍ بَتٍ إِلَّا لَوْجُهُ) خشية الزناد إن طلقت أوعتت فيجوز ولا قضاء
 (كَوَالِدٍ) شفقة لا دامة الصوم (وَشَيْخٍ) وسيد (وإن لَمْ يَخْلِفًا وَكَفَرًا) إن
 تَعَمَّدَ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ) كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم
 الحرمة (فِي رَمَضَانَ فَقَطَّ جَاعًا) مفعول تعمد (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَارًا) وهو المفطر
 بالنية أي رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضر نية أن يفطر بشئ فلم يفعل
 كما في ر وغيره (أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِقَمَرٍ فَقَطَّ) يحزره ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يستعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو صائم كما ورد بأسانيد ضعيفة.

وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء . ثم ورد النهي عن الاكتهال للصائم لكنه ضعيف أيضاً
 لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يتم دليل صحيح على بطلانها :

(٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن النامى .

(وَأَنْ بَاسِطِيكَ بِجَوْزَاءِ) ولو غلبة حيث تعدد الاستيائك نهراً (أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ
بَادِئَةً فَكُفْرٌ أَوْ نَظَرٌ) ولا تشترط الادمية في المباشرة (إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ عَادَتَهُ
عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الانطاف على الصحيح (وَإِنْ أُمْنَى بِتَعَمُّدٍ نَظَرٌ
فَقَتًا وَبِلَانٍ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (إِطْعَامُ سِتِّينَ
مِسْكِينًا إِكْلًا مُدًّا وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ^(١)، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ
كَالظَّهَارِ) راجع للصيام والعتق (وَ) كفر (عَنْ أَمَةٍ وَطَيْئَةٍ) وطوعها لإكراه
إِلَّا أَنْ تَطْلُبَ وَلَوْ بِالْحَالِ كَثْرَتِ (أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ كَرِهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ) عنهم
(وَلَا يُعْتِقُ عَنْ أَمَةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ
الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل وبمعتبر ممن اشترت به وإن
أكراه العبد زوجته بخفاية فَإِنْ أَخَذَتْهُ فَسَخَ النِّسَاحَ وَلَهَا أَنْ تَكْفُرَ بِعَتَقِهِ (وَفِي
تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ) للدار على انزالها
(تَأْذِينَ بِلَانٍ وَفِي تَكْفِيرِ مُسْكِرِهِ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) الراجح لا كفارة
على القاهرة لا نشار ذلك ولا على المقهور للاكراه في الجملة فَإِنْ أَكْرَهَ امْرَأَةً كَفَرَ
عنها إِلَّا أَنْ يَطْوَعَ وَاطْئَهَا فَعَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ عَلَى نَحْوِ الْأَكْلِ يَكْفُرُ فِي بَنٍ عَنْ ابْنِ
عَرَفَةَ لَا كَفَّارَةَ عَلَى مَكْرَهٍ عَلَى أَكْلِ أَوْ شَرَبِ أَوْ امْرَأَةٍ عَلَى طَوءٍ (لَا إِنْ أَفْطَرَ
نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بِعَذِّ الْفَجْرِ أَوْ نَسَجَرَ
قُرْبَهُ) جدًا (أَوْ قَدِمَ كَيْلًا أَوْ مُسَا فَرِدُونَ النَّصْرَ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا
فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لإلزام الحكم أو شكوا (بِخِلَافِ بَعِيدِ الْقَاوِيلِ)
في كفر (كَرَاهٍ) رمضان (وَلَمْ يُقْبَلْ) كما سبق (أَوْ إِحْمَى ثُمَّ حُمٌّ) وأولى
إِنْ لَمْ يَحْمِ (أَوْ إِحْيِضَ ثُمَّ حَصَلَ) إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِينَ أَنْ حَصَلَ قَبْلَ فَعَارَهَا فَلَا كَفَّارَةَ
كُنْ أَفْطَرَ آخِرَ يَوْمٍ، فَإِذَا هُوَ الْعِيدُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (أَوْ حِجَامَةٍ) الراجح أنها من

(١) أى متتابعين بدليل قوله كالظهار .

التأويل القريب^(١) (أَوْ غَيْبَةٍ وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ يَجُوزُ جِهًا) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها السكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل (وَلَا قَضَاءُ فِي غَائِبٍ قَدْ وَدَّ بَابٍ) وَبَعُوْضٍ (غُبَارٍ طَرَبِيٍّ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ إِصَاعِيهِ) الضمير لما ذكر وكذا تنص السكتان ولا يفتقر تحلل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومداداة حفر الانحلاف ضرر وفيه أيضاً إباحة فطر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وَحَقْنَةُ مِنْ لَحَائِلٍ) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإحليل (وَدُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَنِيٍّ مُسْتَسْكِحَةٍ) أَوْ مَذْيٍ) كذلك (وَنَزَعٍ مَا كُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعَ الْفَجْرِ) بناء على أن النزاع ليس وطناً كما أن إخراج المانع من الحلق ليس بإبصاله (وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ^(٢)) ولو بعد الزوال (وَمَضْمَضَةٌ لِبَطْشٍ وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ وَصَوْمٌ دَهْرٌ) يوم (جُمُعَةٍ قَطُّ) وأولى لو ضم له غيره (وَفَطَرٌ يَسْفَرُ قَصْرٌ شَرَعَ فِيهِ) بأن وصل محل القصر (قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أى الصوم (فِيهِ وَإِلَّا قَضَى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (وَلَوْ تَطَوُّعًا) والرخصة قاصرة على رمضان (وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْفَرُ) ولو تناول لأنه لما شدد شددنا عليه (كَفِّطَرِهِ بِمَدِّ دُخُولِهِ) أحرى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضراً أو أفطر قبل العزم لا بعد المشروع أو قبله وبعد العزم متأولاً وسافر من يومه (وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجَبَ إِنْ

(١) لو ردد حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والنسائي من حديث رافع بن خديج وله طرق . وقال به أحمد وإسحاق وغيرهما فحكموا بفطر الحاجم والمحجوم ووجب القضاء عليهما .

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخولف الوارد في الصحيح ومال مذهبه القطب سيدي علي وفا المالكي الشافلي في كتاب مفتاح الخزان الملبه كما أن العز بن عبد السلام الشافعي مال إلى مذهب المالكية هنا .

خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَحَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَسِّكْنَهَا اسْتِنْجَارًا أَوْ
 غَيْرُهُ (خَافَتْكَ عَلَى وَلَدَيْهِمَا) فَإِنْ حَصَلَ لَهَا جَهْدٌ بِدُونِ خَوْفٍ عَلَى الْوَلَدِ
 جَازَ كَمَا فِي بَنٍ وَنُطِعَ الْمُرْضِعُ فَقَطْ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالْمُرْضِعِ (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ
 مِمَّنْ هَلَّ مَالُ الْأَبِ) وَهُوَ الرَّاجِعُ وَيَتَّفِقُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُلْزَمُهَا رِضَاعُهُ (أَوْ مَالُهَا
 تَأْوِيلَانِ وَالْفَضَاءُ بِالْمَدِّ بَرَزَ مِنْ أَبِيهِ صَوْمُهُ غَيْرَ رَمَضَانَ) وَنَذَرُ مَعِينِ
 (وَتَمَامُهُ) أَى الْيَوْمِ (إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ) أَوْ سَقوطه (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ
 الْقَضَاءِ) زِيَادَةُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَوْ تَسْلُسُلُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ طَوْعًا (خِلَافُ) فِي الْعَمْدِ
 (وَأَدَّبَ الْمَفْطَرُ عَمْدًا) فِي غَيْرِ النَّفْلِ كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَأْتِيًا وَإِطْعَامًا مُدَّةً
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَفْطَرٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْتَكِينٍ وَلَا
 بَعْدَهُ بِالزَّائِدِ) مِنْ كِفَارَةِ وَاحِدَةٍ (إِنْ أُمْسَكَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ انْتَصَلَ
 عَرَضُهُ) بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ آخِرُ شَعْبَانَ ، وَمِثْلُ الْمَرَضِ الْحَبِضِ وَالسَّفَرِ وَالْإِكْرَاهِ
 لِلنَّسِيَانِ (مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ) وَلَا يَجْزَى قَبْلَ وَجُوبِهَا (وَمَنْذُورُهُ وَالْأَكْثَرُ
 إِنْ احْتَمَلَهُ لَفْظُهُ بِلَا نِيَّةٍ كَشَهْرِ قَتْلَانَيْنِ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ) فَهُوَ (وَابْتِدَاءُ
 سَنَةٍ) وَلَا يُلْزَمُ فَوْرَ لَمْ يَنْوِ (وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي) نَذَرِ (سَنَةٍ) إِلَّا أَنْ
 يُسَمِّيَهَا (وَلَوْ بِالذِّمَةِ) (أَوْ يَقُولُ هَذِهِ وَيَنْوِي بِأَقْبَحِهَا فَهُوَ) كَمَا عَتَبَرُ (وَلَا يُلْزَمُ
 الْقَضَاءُ) لِمَا لَا يَصِحُّ وَفِي رَابِعِ النُّعْرِ خِلَافُ (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَقَرٍ) فَيَقْضَى
 (وَصَدِيقَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمٍ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ) وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَصَامُ
 لِحَيْضٍ أَوْ تَعِينٍ بِنَذَرٍ أَوْ رَمَضَانَ (وَالْأَلَّ) بَأَن قَدِمَ لَيْلَةً شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ (فَلَا) فَإِنْ
 قَدِمَ نَهَارًا يَصِحُّ صَوْمُهُ صَامَ مَائِلَةً إِنْ أَبَدَهُ بِخِلَافِ لَيْلَةٍ كَعِيدِ كَذَا لِيَجْزَى وَعَبَّ وَفِي
 بَنٍ تَقْوِيَةٌ مَا فِي الْخُرُشِيِّ مِنْ صَوْمِ الْمَائِلِ كُلِّ أُسْبُوعٍ فِي الْعِيدِ أَيْضًا (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) كَالْفَوَائِتِ ، وَقِيلَ آخَرُهَا فَإِنَّهُ هُوَ أَوْ قَضَاؤُهُ وَعَلَى
 الْأَوَّلِ إِنْ أَبَدَهُ صَامَ الْهَرِ (وَرَأْسُ النُّعْرِ لِنَازِرِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَا) نَظَرًا لَذَاتِ

المبادة وإن كرهه (لأسا بقية) فيحرم (إلا المتمتع) ونحوه (لا تتابع سنة أو شهر أو أيام) لم ينوها (وإن نوى رمضان في سفره) وأولى الحضر (غيره) أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما (وفي الكفارة خلاف وقيل بنصرف له في التشريك) وليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع ولا فرض اتسع وقته (بلا إذن) .

﴿ باب الاعتكاف ﴾

(نا فلة) مندوب وقيل سنة (وصحته لمسلم ثم يتر) ولو غير بالغ (بمطلق صوم) ولو نذراً) فيصح في رمضان لالنية (ومسجد) غيره مسجد البيوت (إلا لمن فرضه الجمعة وتجب به) أى فى الاعتكاف (فالتجاءع مما أصبح فيه الجمعة وإلا خرج وبطل كمرض أبوبندر) أو أحدهما (لا جنازتهما معاً) وأما إن كان أحدهما حياً فيخرج لثلا يعق الحى وكله ما لم تتعين (وكشها دقة وإن وجبت ولتؤكد بالمسجد) بأن يأنيه الحاكم (أو تنقل عنه وكردقة) فى الحرمى ويسقط بالإسلام ونوقش بأن فى الجواهر ابتداءه (وكبطل صومه) هذا فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وكسكره ليلاً وفى إلتحاق الكبار به تأويلان وبعدم وطى وقبله شهوة ولمس ومباشرة وإن احتاض ناسية حال خروجها) وإن أذن لعمره أو امرأة فى نذر فلا منع (إلا أن يريد تعجيل المهر (كغيره) وهو التطوع (إن دخلاً وأتمت ما سبق منه أو) مبيت (عدة) أو إحرام (إلا أن تحرم) استثناء منقطع (وإن بعدة موت فينفذ) الإحرام وتخرج له (وببطل) مبيت العدة (وإن منع عبده نذراً) بغير إذنه (فمكينة إن عتق ولا يمنع مكاتب يسيره) الذى لا يشغله عن النجوم (وإن يوم إن نذر ليلة) كعكسه (لابعض يوم) فلا يزمنه إلا

أن ينوي مجرد الجوار (وتتأبعمه في مطلقه) بخلاف نذر الصوم (ومثوبه حين
دخوله) فيجب بالشروع (كـمطلق الجوار) يعني أن الجوار المطلق يجري
على أحكام الاعتكاف السابقة (لا النهار فقط فيها للفظ) أى فلا يلزم بالنية
والشروع بل بلفظ النذر (ولا يلزم فيه حينئذ صوم وفي يومه دخوله
تأويلان) المعتمد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية
الفطر (وإن كان ساحل) نذر (لنذر صوم به مطلقاً) فرضاً كن نذر أن يصوم
رمضان باسمك ندية أو فلا لأنه رباط (والمتأجل الثلاثة فقط إما ذرعه كوف
بها وإلاً) بأن نذر عكوفاً بغيرها (فيموضعه) يفعله كبقية القرب لأن الواحد
لا تشد إلا لها^(١) (وكرهه أكله خارج المسجد) بين يديه وإلا بطل (واعتكافه
غير مكفي) مهماته (ودخوله منزله) الذى فيه حريمه (وإن لمّا طهر
واشتغاله يعلم وكتابتة وإن مضجعا إن كثر) وهذا من ماصدقات قوله (وفعل
غير ذكر وصلاة وتلاوة) ومثل الغمر بقوله (كعبادة وجذارة ولو لاصقت
وصمود لتأذين بمنار أو سطح وترتبه الإمامة) المعتمد الجواز فقد اعتكف
صلى الله عليه وسلم وهو الإمام (وأخراجه إحد كومة إن لم يلد به) فإن قصد
بالإعتكاف الماطلة أخرجه الحاكم وبطل (وإذا قرأه قرأ أن وسلامه على من
يقربه ونطيقه وأن ينكح وينكح) فلا يس كالحرم (بمجلسه وأخذ
إذا أخرج لـكغسل جمعة ظفر أو شار بأوانتظار غسل ثوبه وتجهيفه ونذب
إعداد ثوب) آخر ربما محتاجه (ومكنه ليلة العيد) حتى يغدو منه للمصلى
(ودخوله قبل الغروب وصح لمن دخل قبل الفجر) هذا على أن أقله يوم
أما على الراجح السابق من أنه يوم وليلة فلا بد من الدخول مع الغروب

(١) أى لأجل الصلاة والاعتكاف فالمصير في الحديث إضافي كما تبين فلا يمنع شد الرحلة
لزارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك . فزعم ابن تيمية حرمة شد الرجل لزارة قبر
الرسول وغيره استناداً إلى الحديث المشار إليه زعم شاذ لا يعول عليه .

(وَافْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَبِأَخِيرِ الْمَسْجِدِ) بِمُذَاكَ عَنْ النَّاسِ (وَبِرَمَضانَ
وَبِالعَشْرِ الْأَخِيرِ لِلَّيْلَةِ الْاَنْذَرِ الْاَلْبَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضانَ
خِلَافَ وَانْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَا بَعَثَ
مَكَابَتِي) فَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى نَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ
وَجَمَلَ بَعْضُهُمُ الْعَدَّ بِالْمَاضِي (وَبَيَّ بَرَّ وَالْإِغَاءُ أَوْ جُنُونٌ كَأَنَّ مُنْعَمَ مِنْ
الصَّوْمِ إِمْرَاضٍ أَوْ حَيْضٍ) وَبَقِيَ الْاَنْذَرُ لِلطَّلُقِ وَالْمَعِينِ مِنْ رَمَضانَ وَلَوْ حَصَلَ
الْعَذَرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْاِثْنَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضانَ مَعَ مَا سَبَقَ
لَهُمُ الْغَامِ يَقْضَى مَطْلَقًا (أَوْ عِيْدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ) أَيْ
الْبَنَاءُ (بَطْلًا إِلَّا لَيْلَةَ الْيَمِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سُدُّوْطَ الْاَنْضَاءِ لَمْ يُفِذْهُ)
لِتَقَرُّهُ شَرْعًا .

﴿ بَابُ ﴾

فَرِيضَ الْحُجِّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةِ مَرَّةً وَفِي فَوْرِ بَيْتِهِ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (وَتَرَاخِيهِ
لِيَخَوْفِ الْفَوَاتِ خِلَافَ وَصِيَّتِهِمَا بِاسْلَامٍ) نَقَطَ (فَيَحْرُمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ
وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ) بِتَنَازُعِهِ بِحَرَمٍ وَجُرْدٌ (وَمَطْبَقِي لَا مَعْنَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظِرُ لِفَاقَتِهِ
(وَالْمُسَيِّرُ) عَظَفَ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ) بِالْبَيْتِ وَالْحَلِاقِ (وَلَا
تَحْضَاءُ بِخِلَافِ التَّهْنِ) وَاللَّارَةِ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا
كَطَوَافٍ) وَسَمِيَ (لَا كَتَلْبِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْصَرْتُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمَطْبَقِ
وَالْمَبِيزِ (الْمَوَاقِفِ) عَلَى مَا بَأَنِي (وَزِيَادَةُ النِّفْقَةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحُجُورِ وَكَذَلِكَ فِي
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيْعَةٌ) عَلَيْهِ بِتَرْكِهِ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَيِّدٍ)
بِالْإِحْرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْنِفْقَةِ (وَنَدِيَّةٍ بِلَا ضَرُورَةٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (وَشَرَطُ
وُجُوبِهِ كَوُفُوعِهِ فَرَضًا حُرِيَّةً وَتَسْكَلِيْفٌ وَقْتُ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ نَفْلٍ) بَأَن

نحو الفرض أو طلق (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ^(١)) بِإِمْكَانِ الْوُضُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ
عَقَلَتْ وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَا خَذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ) وهو ما لا يحذف
(لَا يَنْسَكُ) للأخذ ثانياً (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صَنْعَةٍ
تَقُومُ بِهِ وَقَدَرَتْ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى بِقَائِدٍ وَإِلَّا اعْتَبِرَ) في الإسقاط (الْمَعْجُوزُ
عَنْهُ مِنْهُمْ) أي الزاد والراحلة فالنفي راجع للصنعة والقدرة (وَأَنْ يَمَنَّ وَلَدَرِي
أَوْ مَا يَبَاعُ عَلَى الْمُفْلَسِ) غيره (أَوْ بِافْتِقَارِهِ) بعدد الباء هذا الملبسة والأولى
الاسمية فلذا أعادها (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدِينُ)
لا يمكنه وفؤه (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) المعتمد الوجوب حيث اعتاد ذلك
وأعطى (وَاعْتَبِرْ مَا يُرَدُّ بِهِ) حيث يعيى (إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرْقِ إِلَّا
أَنْ يَغْلِبَ عَطِيَّةٌ أَوْ يُضَيِّعُ رُكْنُ صَلَاةٍ اكْمَيْدٍ) دَوْخَةٍ (وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ
إِلَّا فِي بَعِيدِ مَشْيٍ) بحسب دالها (وَرُكُوبٍ بِحُجْرٍ إِلَّا أَنْ تُخَصَّ بِسَكَنِ)
في السفينة بسترها (وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ) يكفيها (أَوْ زَوْجٍ كَرُفَةٍ أُمِنَتْ بِفَرْضِ
مَوْفٍ إِلَّا كَتِفًاوُ يَنْسَاءُ أَوْ رَجَالٍ أَوْ) لا يكتفى إلا (بِالْمَجْمُوعِ تَرَدُّدُ)
وَصَحَّحَ بِالْحَرَامِ وَعَمَى^(٢) وَفَضَلَ حَيْجٌ عَلَى غَزْوٍ وَإِلَّا يَخُوفُ وَرُكُوبٌ وَمُقْتَبٌ
بِرَجُلٍ صَغِيرٍ لِسَنَةِ (وَتَطَوُّعٌ وَلَيْهِ) أي الميت المأخوذ من السياق (عَفَهُ بِغَيْرِهِ)
أي غير الحج (كَصَدَقَةٍ وَدَعَاوٍ) فضل (إِدَارَةٌ ضَمَانٍ) بحسب فيه بأجرة معلومة
(عَلَى بِلَاغٍ) على وهو الجمالة أو مالى إعطاء ما ينفقه (فَأَمَّا صَوْنُهُ) في الحاج

(١) تردد زروق : هل يجب بالمطوعة والطيران . فإن وقع أجزاء طعاماً ، قلت : الظاهر أنه لا يجب بهما لأن الأحكام منوطة بما اعتيد بين الناس . والمطوعة والطيران خارجان للعادة فلا يتأط بهما حكم .

(٢) أخذنا بالقاعدة الأصولية . الواحد بالشخص له جثمانان لا تلازم بينهما كالصلاة في المكان المنصوب والوضوء في آنية الذهب والذهب يسكن مروق . الخ جزئياتها السكينة .
وقبها بين العلماء خلاف محله كتب الأصول .

(كَتَمِيرِهِ) فِي الْإِجَارَةِ وَمَا يَأْتِي فِي الْإِجَارَةِ (وَتَمَيَّزَتْ) الْمَضْمُونَةُ عَلَى الْوَصْفِ
 (فِي الْإِطْلَاقِ) مِنَ الْمَيْتِ (كَدَيْقَاتِ التَّمَيَّزِ) يَتَعَيَّنُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ
 (وَلَهُ) أَيْ أَجِيرُ الْمَضْمُونَةِ (بِالْحِسَابِ) فَمَا سَارِصُ مَوْبَةٍ وَسَمُولَةٍ (إِنْ مَاتَ وَلَوْ
 بِمَكَّةَ) خِلَافَ الْقَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ بِجَمِيعِ الْأَجَرَةِ (أَوْ ضِدَّهُ) وَلَهُ الْبَتَاءُ لِقَائِلِهِ فِي
 غَيْرِ الْمَعِينِ (وَاسْتَوْجَرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ) إِلَّا الْإِحْرَامَ فَيَبْتَدَأُ مِنَ الْيَقَاتِ (وَلَا يَجُوزُ
 اشْتِرَاطُ كَهْدْنِي تَمَتُّعَ عَلَيْهِ) فِي صِلَابِ إِجَارَةِ الضَّامِنِ وَهُوَ كَلَامٌ مُوجِبٌ لِأَنَّهُ إِنْ
 اشْتَرَطَهُ الْمُسْتَأْجِرُ فَيَبِيعَ بِمَجْهُولٍ أَوْ الْأَجِيرُ فَاجَارَةَ بِمَجْهُولٍ إِلَّا أَنْ يُضَيِّطَ (وَصَحَّحَ) إِنْ
 لَمْ يُعَيِّنِ الْعَامَ) بَأَن سَكَتَ (وَتَمَيَّزَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ) يَفُوزُ الْأَجِيرُ
 فَلَا تَسْكَارَ (وَصَحَّحَ) عَلَى الْجَمْعِ لَمْ يَحْجْ عَلَى مَا فُهِمَ وَجَحَى إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَتَنَى
 وَقَدْ فُهِمَ الرُّكُوبُ فَلَا يَجْزِيهِ (وَالْبَلَاغُ) لِعِطَائِهِ مَا يُنْفِقُهُ بَدَأَ وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ وَفِي
 هَذِي) عَطْفٌ عَلَى بَدَأِ السَّكَنِ هَذَا إِذَا مَعطَى انْتِهَاءَ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ (وَفِي دِي) لَمْ
 يَتَمَمَّذُ مُوجِبُهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَمَرَّ إِنْ قَرَعَ) قَبْلَ الْإِحْرَامِ
 أَوْ بَعْدَهُ (أَوْ أَخْرَمَ وَمَرَضَ) وَعَكْسُهُ حَتَّى قَاتَ يَرْجِعُ وَلَهُ النِّفَقَةُ بِمَحَلِّ الرِّضِ
 ذَهَابًا وَإِيَابًا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أَيْ الْإِحْرَامَ (رَجَعَ وَإِلَّا) بَأَن ضَاعَتْ
 بَعْدَهُ (فَنَفَقَتُهُ عَلَى آجِرِهِ) وَيَتِمُّ لَتَفْرِيطُهُ بِمَدُولِهِ عَنِ الضَّامِنِ (إِلَّا أَنْ يُوصِي)
 الْمَيْتَ (بِالْبَلَاغِ) فِيهِ رِيقِيَّةٌ تُلْثِمُهُ وَلَوْ قُسِمَ وَأَجْزَأُ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ
 كَدَهْجِيلِ الدِّينِ (أَوْ تَرَكَ الزَّيَّارَةَ) لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْعَمْرَةَ (وَرَجَعَ
 يَقْسِطُهَا أَوْ حَالَفَ لِأَفْرَادًا لِغَيْرِهِ) مِنْ قِرَانٍ أَوْ تَمَتُّعٍ انْتَفَعَنَهُ الْأَفْرَادُ فِي الْجَلَّةِ
 (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَلَمَّيْتُ وَإِلَّا) فَلَا كَتَمَتُّعٍ بِقِرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ هُجَا) أَيْ
 أَبْدَلَهُمَا (بِأَفْرَادٍ) فَلَا يَجْزِي كُلَّ ذَلِكَ وَالْفَسْخُ وَعَدَمُهُ شَيْءٌ آخِرُ يَأْتِي (أَوْ)
 خَالَفَ (مِمَّا قَاتَا شَرْطًا) فَلَا يَجْزِي أَيْضًا (وَسُيِّحَتْ) حَيْثُ قِيلَ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ
 (إِنْ عَيَّنَ الْعَامُ أَوْ عُدِمَ) أَيْ عَدَمُ الْأَجِيرِ أَوْ الْحُجَّ بِأَن لَمْ يَأْتِ بِهِ وَفِي نَسْخَةٍ بِالْوَاوِ

وفي أخرى وغرم أى المال عند الفسخ (كغيره) أى غير المدين (وَقَرَنَ) عن
تمتع أو أفراد الميت (وَأَعَادَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كافراد الميت
(أَوْ صَرَافَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنَفَّسَ عَنْهُ إِنْ اِعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي الْمَعِينِ) بناء على أنه
يرجع فى غير محلله ((أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ الْمَعِينَاتُ فَيُحْرِمَ عَنْ الْمَعِينِ فَيُجْزَى بِهِ))
تخريجاً من القول بذلك فى غير المعين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْجَعٌ) وقد (استقنا بقر
صحيح فى فرضٍ وإلا كره) فى حش للمول عليه الفساد فى الفرض مطلقاً
صحيحاً أولاً (كبداهة مستطير به عن غيره) على التراخى وإلا حرم (وإجارة
نفسه) فى كل طاعة واستغنوا تلميم الأطفال وما سبق فى الأذان ومعلوم لواقف
إعانة لا أجرة (وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ حُجَجٌ
إِنْ وَسَّعَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَامِنَهُ وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ) ما لم يسع وما بقى (كوجوده
بأقل أو تطوع غير) ولم يعين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل
حجة (فَيَحُجُّ تَأْوِيلَانِ وَدُفِيعَ الْمُسَمَّى وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرِهِ لِمَعِينٍ لَا بَرِثَ)
لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فَهُمْ مُعَاطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فلا أجرة (وإن
عَيْنَ غَيْرِ وَارِثٍ) وإلا لم يزد (وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدًا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ
ثَلَاثُهَا ثُمَّ تَرُبُّصٌ ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يعج صر دراهمه (فَقَطَّ غَيْرُ عَقْدٍ
وَصِيَّةٍ) شرط فى مطلق أجبر الضرورة (وَإِنْ مَرَأَةٌ وَلَمْ يَضَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ
لَهَا مِجْتَهِدًا) وانتزعت منهما إن بقيت ولو حبا وإن غر العبد فجناية
(وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِيَ مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَلَوْ سَمَاهُ إِلَّا أَنْ
يَمْنَعَ) غير ماسماه (فَمِيرَاثٌ وَارِثُهُ الْخُلُجُ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يُعْرِفَ)
أو يشترط أو يكون منهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَتَامَهُ فَيَنْ يَأْخُذُهُ
فِي حَبَّةٍ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ حُجٍّ عَنْهُ^(١) وَلَهُ أَجْرُ الْمُتَقَةِ وَالْعَاهِ) عطف

(١) لكن الأحاديث تقتضى سقوط الفرض وإجزاءه وأخذها الجهور لا أن ينبى =

على أجر أى وله الدعاء الذى يدعو له (وَرَكْعَتُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحلل وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل فجر الفجر (وَكُرِّهَ قَبْلَهُ كَمَا كَانَ فِي
رَأْسِغَرٍ تَرَدُّدٌ) والمعتمد إلحاقها بالجمعة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَالْعُمْرَةُ
أَبَدًا إِلَّا بِمُحْرِمٍ بِحَجٍّ لَيْتَحَالِهِ) يعنى الفراغ من جميع النسك بجميع الرمي أو
مضى زمنه (وَكُرِّهَ بَعْدَهَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ) ولا يصح عمل إلا بعده
(وَمَكَانُهُ لَهُ) أى الميقات (لِلْمَقَامِ مَسْكَةٌ وَنُدِبَ بِالنَّسْجِدِ كَخُرُوجِ ذِي الْقَعْدَةِ)
سعة الوقت (لِمَقَاتِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحِلُّ وَالْجُمُعَةُ أَنَّهُ أَوْلَى ثُمَّ التَّنْمِيمُ) (وَفِي
(ر) سواء (وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ
بَعْدَهُ) أى الماروج (وَأَهْدَى) يعنى افتدى (إِنْ حَاقَ) مع تقدّم العمرة وإن
وطئ قضى (وَالْأَيُّ) يكن مقبلاً (فَلَهُمَا ذُو الْخُلَيْفَةِ وَالْجُمُعَةُ وَيَكْمَلُمْ وَقَرْنُ
أَتِ عَرَقٍ) لبلادهم ومن مريهم من غيره من كما سيقول (وَمَسْكَنٌ دُونَهَا
وَحَيْثُ تَحَاضَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّ وَلَوْ بِبَحْرٍ) قيده سند بالقائم^(١) لا عيذاب
لغلبة ردّ الريح به (إِلَّا كَمَضْرِيٍّ) وشامى (يَمُرُّ بِذِي الْخُلَيْفَةِ فَمَوْأُولَى)
لا واجب لأن ميقاته أمامه (وَمَنْ لَحِظَ رُجْبَى رَفَعَهُ) لتحرم بعد صلاة
فتمجبلها مع الحبض أولى (كَإِحْرَامِهِ أَوَّلَهُ) أى الميقات إلا ذا الخليفة فسجدها
(وَلِإِزَالَةِ شَعَثِهِ) إلا الرأس فتلبيده أفضل (وَتَرَكَ اللَّفْظَ بِهِ) أى الإحرام
(وَالْمَكَارِ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يَرُدْ مَسْكَةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام
ولو لم يقصد نسكا وهو المعتمد وفاقاً لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان
(كَمَبْلَةٍ) ومعنى عن لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَا دَمَ وَإِنْ أُحْرِمَ)

= لمرض ثم يبرأ بعد ذلك فهل يلزمه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوساً منه وعليه الأكثر أو

لا يلزمه لأنه استتاب بوجه صحيح وهو قول أحمد .

(١) وهو بحر السوس . قال فى شرح المجبوع : ورجح قول سند . قلت : اعتمده ح رو

بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصَّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ قَتَا وَيْلَانِ) حيث أحرم بعد
 وكان غير مخاطب والمعتد لادم (وَمُرُّ يَدَيْهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كمة قصره بن تيماً
 لعل على دون الميقات (أَوْ عَادَ لَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكنى
 أو لم يرفضها ولم ينب كثره (فَكَذَلِكَ) لإحرام عليه (وَالْأَمْرُ) بأن اتفق
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) أثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ
 سُكَا) تقدم ضمف اشتراطه (وَالْأَمْرُ جَعَلَ) ليحرم من الميقات (وَأِنْ شَارَفَهَا)
 أو دخلها (وَلَا دَمَ وَلَوْ عَلِمَ) وجوب الإحرام (مَالَهُ يَخْفَ فَوْتًا فَالَهُمْ كَرَاهِيَةٌ
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ) وأولى إن لم يرجع (وَلَوْ أَفْسَدَ) إحرامه لوجوب إتمامه (لَا قَاتَ)
 وتحلل (وَأَمَّا بِمَقْدَرِ النِّيَّةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَفُظُهُ وَلَا دَمَ) لتلك المخالفة (وَأِنْ
 يَجَاعُ) فيمنعه قد فاسداً ويتمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلٍ) كالنبلية (أَوْ
 فَعْلٍ) كالنوجه (تَعَلَّقًا بِهِ) والمعتد أن الإحرام يتم بمجرد النية (بَيْنَ أَوْ أَيْهَمَ
 وَصَرَفَهُ لِحَاجَةٍ) فقط (وَالْقِيَامُ مِنْ إِقْرَانٍ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (فَقِرَانٌ) عمله (وَنَوَى)
 الآن (الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطُّ) إن كان بحيث يصح إردافه لا بعد ركوع كما
 يأتي فعمرة (كَشَكِّهِ أَفْرَدًا أَوْ تَمَتُّعًا) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول
 على الشك في الثلاثة (وَلَمَّا عُمُرَةٌ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَبَّتَيْنِ أَوْ عُمُرَتَيْنِ
 وَرَفَضَهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كِيَاخِرَامِ زَيْدٍ تَرَدَّدَ) المعتد للصحة (١)

فإن لم يعلم بكياهاهه السابق (وَنُذِبَ لِأَفْرَادٍ ثُمَّ قِرَانٍ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهُمَا)
 وجوباً إن ترتبا في النية (أَوْ يُزِدُفُهُ بِطَوَائِفِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلنا الحج وأنم
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْعَى) بعده لأنه صار نقلاً بل بعد الإفاضة
 (وَتَنْذَرُجُ وَكِرَةٍ) الإرداف (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أي قبل تمامه (لَا بَعْدَهُ) فلا

(١) وهو الراجع كما في شرح المجموع . لأن علماً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل باهلال
 كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى
 الأشعري أيضاً والحديثان في الصحيحين .

يَصِحُّ (رَصَحَ) الْحَجَّ (بَعْدَ سَعْيٍ) وَلَا يَكُونُ قَارِنًا (وَحَرُمَ الْحَلْقُ وَأَهْدَى
لِقَاخِرِهِ) عَنِ الْعِمْرَةِ وَجُوبًا (وَلَوْ فَعَلَهُ) بَلْ يَزِيدُ الْقُدِيَّةُ إِنْ فَعَلَهُ (ثُمَّ تَمَتَّعَ
بِأَنْ يُحْجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ بَقِرَانٍ) وَعَلَيْهِ دِمَانٌ (وَشَرَطُ دَمِيمٍ أَعْدَمُ لِإِقَامَةِ عَمَلَةٍ
أَوْ ذِي طَوًى) مِمَّا دُونَ الْقَصْرِ (وَقَدْ فَعِلِمَا وَإِنْ يَنْقَطِعَ رِجْلَاهَا) وَلَمْ يَكُنْ
أَصْلُهُ مِنْهَا (وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ) ثُمَّ دَخَلَ بِعِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَيَسْقُطُ الدَّمُ (إِلَّا
إِنْ انْقَطَعَ بِفَرْجِهَا) وَأَصْلُهُ مِنْهَا (أَوْ قَدِمَ بِهَا بِتَوَيُّ الْإِقَامَةِ وَتُدْبُ الدَّمُ
لِذِي أَهْلَيْنِ) أَحَدُهَا بِمَكَّةَ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِيهَا أَكْثَرَ قِيَمَتَيْهِ)
تَأْوِيلَانِ (وَالْمُعْتَمِدُ عَدَمُ اعْتِبَارِ ذَلِكَ (وَحُجَّ مِنْ عَامِهِ) فِي التَّمَتُّعِ وَبِإِحْرَامِهِ
فِي الْقِرَانِ (وَلِلْمُعْتَمِدِ عَدَمُ عَوْدِهِ لِتَلِيدِهِ أَوْ مِنْهُ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا بِأَقْلٍ)
وَيَكْفِي الْإِفْرَاقُ رَجُوعَهُ لِنَحْوِ مَعْمَرٍ (وَفَعْلٌ بِمَعْنَى رُكْنَيْهَا) وَلَوْ بِبَعْضِ سَعْيٍ
لَا الْحَلْقُ (فِي دَفْعِهِ) أَى الْحَجِّ (وَفِي شَرَطٍ كَوْنِهَا عَنْ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ)
وَالرَّاجِحُ لَا يَشْتَرُطُ (وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَحِبُّ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ) وَيَقْرَرُ عَلَى الْمَيْتِ بِالْعَقِيَّةِ
كَمَا بَاتَى (وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ) يَعْنِي تَقْلِيدَهُ وَإِسْعَارَهُ (ثُمَّ الطَّوَّافُ لَمَّا سَبَقَا
بِالطَّهْرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَبَطَلَ بِحَدَثٍ بَنَاءً) يَعْنِي لَا بِنَاءَ مَعَهُ فَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ رُكْعَتِهِ
أَعَادَهُ فَإِنْ تَبَاعَدَ عَنْ مَكَّةَ أَعَادَهَا وَبَعَثَ بِهَدْيٍ (وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ بَسَارِهِ)
وَلَا يَصِحُّ الْقَهْقَرَى (وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِ وَانِ) الْبِنَاءُ بِالْحُدُودِ فِي
جِدَارِ الْبَيْتِ (وَسَمْتُهُ أَذْرُعٌ مِنَ الْحَجَرِ) بَلْ عَنْ جَمِيعِهِ فِي الْأَرْحِ وَهُوَ الْمَسْدِيرُ
جِهَةُ الشَّامِ (وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ) لِيُخْرِجَ عَنِ الشَّاذِرِ وَانِ (دَاخِلَ الْمَسْجِدِ)
لَا سَطْحَهُ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ عِنْدُنَا لِلْعَمَلِ (وَوَلَاءٌ وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحِجَازَيْنِ) فَإِنْ
تَعَيَّنَتْ بَنَى (أَوْ نَفَقَةً) أَوْ رَفَضَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ وَإِنْ لَمْ يَرْتَضِ أَصْلَ الشُّكِّ (أَوْ
نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَّغَ سَعْيَهُ) وَطَالَ وَإِلَّا بَنَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَعْيُ اعْتِبَارِ الْعَاوِلِ بِمَدِّ
الرُّكْعَتَيْنِ (وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ) لِلْقَامَةِ (وَتُدْبُ كَمَالُ الشُّوْطِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاتَ

ركعة (وَبَنَىٰ إِنْ رَعَفَ) كالصلاة ولا يضر هنا الكلام والاستدبار (أَوْعَامَ
بِمَجْسٍ) راجع ابتداءه (وَأَعَادَ رَكْعَتَيْهِ) إن صلاهما بنجاسة (بِالْقُرْبِ)
بالعرف (وَبَنَىٰ) عَلَى الْأَقْلَ إِنْ شَكَّ) في عدده (وَجَازَ بِسَنَائِفِ) يفي
القديمه وبنائها الاروام عقوداً (لِزَحَاةٍ وَإِلَّا) يكن لزحمة بل لكحر (أَعَادَ)
ولو تطوعاً (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إِنْ تَبَاعَدَ مِنْ مَكَّةَ (وَلَا دَمَ) رَجَحَ الدَّمُ (وَوَجَبَ)
الطواف للتدوم (كَالسَّيِّ) بعده (قَبْلَ عَرَفَةَ) فيفوت بالوقوف ولزم الدَّمُ
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ) بحج أفاقيا أو مكيا والعمرة يكفى طوافها (وَأَمَّ بِرَاهِقِ)
بحيث يخشى منه فوات الوقوف (وَأَمَّ يُرَدِّفُ) الحج على العمرة (بِحَرَمِ) لم
يكتف بالأول لثلاث يتوهم أن أصل الإحرام بالحل (وَالْأَلَّ) تستوف الشروط (سَأَى
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) يسم بعد الإفاضة (قَدَّمَ) ولما كان هذا صادقا بعدم السعي
أصلاً قال (إِنْ قَدَّمَ) السعي بعد التطوع (وَأَمَّ بَعْدَهُ) بعد الإفاضة (سَمَّ السَّيِّ
سَمْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى) ولو ابتدأ بالاروة أنى
ذلك الشوط (وَصَحْبَتُهُ بَقَدَّمَ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ) لاراد ما يشمل الوجوب
يعنى أن يكون الإفاضة أو التدوم لا أنه ينوى فريضة التطوع (وَالْأَلَّ) بأن
كان بعد التطوع (قَدَّمَ وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِرْ حَطَّ طَوَافٌ عُمَرَةٌ حَرَمًا) وانقضى
الحج (وَكَذَا إِنْ وَقَعَ غَيْرُهُ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ لَهُ حَكْمُهُ) (وَلَمَّا أُحْرِمَ) من
حط طواف عمرته (بَعْدَ سَمْعِهِ بِحِجِّ فَقَارٍ) لأنه تبين إردافه أثناءها (كَطَوَافِ
الْقُدُومِ) تشبيهه في الرجوع لفساده لكن حلالا كما سيقول (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ)
واقترصر) فإن أعاده بعد الإفاضة كفى (وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ
فيجزى عنه في غير العمد وكذا يجرى القيد في طواف العمرة (وَلَا دَمَ) على من
تطوع (حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَيِّدٍ وَكُرْهِ الْعَائِبِ) راجع لما بعد الكف (وَأَعَادَ)
وَالْأَلَّ كَثُرَ إِنْ وَطِئَ) الأولى حذف الأكثر فإنهم يقولون بعدمها مطلقاً هم

خارج المذهب (وَلَا حَاجَ حُضُورِ جُزْءِ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تجبر بالهدم
 (سَاعَةً لَيْلَةً النَّحْرُ) وبعد الزوال واجب ويكفى عند غير نافي الركن (وَلَوْ مَرَّ
 بِإِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ بِإِغْنَاءِ قَبْلِ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَاءَ الْجَمِّ) أى
 كل الموسم (بِمَا شَرَّ فَقَطْ) فوقوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع المناسك
 لا بمضمهم ولا بغير العاشر (لَا الْجَاهِلُ) بعرفة فلا يجوز به إن مرو لو نوى (كَتَبُنَ
 هُرَّةً) واد بين العدين تشبيهه في عدم الإحزاء (وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرْوِ) لعدم
 الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ قَاتَ) الراجح تقديم الحج حيث خشي
 فواته (وَالسَّنَةُ غَسْلُ مُتَّصِلٍ) بالإحرام كالجمعة (وَلَا دَمَ) لتركه (وَنُدِبَ
 لِمَبَاقَاهُ) بِأَلَمَدَيْنِ لِحُكْمَيْهِ (وإن لم يتصل لفعله عليه الصلاة السلام) وَلِدُخُولِ
 غَيْرِ حَائِضٍ مَسَكَةً بِطَوَى وَلِلْوُقُوفِ (فاغتسلات الحج ثلاثة ولا بد من ذلك
 في جميعها على التحقيق^(١) نعم بخففه بعد الإحرام) (وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ)
 في حين المندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجبا (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْعَارُهُ)
 على التفصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوب (ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ مُجْزِئٌ)
 فى أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَأْبُوحُ إِذَا مَتْنَى وَتَلْبِيَةُ) السنة
 مقارنتها وأما أصلها بلا فصل كثير فواجب (وَجُدَّتْ) ندبا (لِتَغْيِيرِ حَالِ
 وَخَلْفِ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَسَكَةٍ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافَ) وَإِنْ تَرَكْتَ أَوْ لَهْ قَدَمٌ إِنْ
 طَالَ وَتَوَشَّطَ) ندبا (فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث المداومة (وَعَاوَدَهَا)
 وجوبا فى الجملة فإن لم يدها أصلا قدم (بَعْدَ سَعْيٍ) وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ
 مُصَلًّى قَرَفَةً) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَسَكَةً يُكْبِّى بِالْمَسْجِدِ) لأنه منه يحرم كما
 سبق (وَمُعْتَمِرُ الْمَيْمَاتِ) ابتداء (وَفَائِتِ الْحَجِّ) منه فصرفه لعمره (بِأَجْبِ

(١) لكن فى المرشد المدين لابن عاشر وشرحه لميارة : أن اغتسلات الحج بعد غسل
 الإحرام لا ذلك فيها .

لِلْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنْ الْجَمْعِ أَنَّ التَّنْعِيمَ لِلْبَيْتِ وَ) للطلوب (لِلْعَوَافِ
الْمَشْنُوعِ) وجوباً كالسعي (وَلَا فِدَمَ لِقَادِرِ أَمْ يَعِدُهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرِ بَقْمِ)
استئناناً (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكرامته (قَوْلَانِ وَلِإِزْحَامِ أَمْسٍ يَبْدُ
ثُمَّ عَوْدٍ وَوَضْعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) التحقيق أن التكبير في جميع الأحوال
(وَاللَّهُ عَالِمُ بِالْأَحَادِثِ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من التقدوم أو ركن العمرة
(وَلَوْ مَرَّ بِضَا وَصِيْبًا حِمْلًا) فَرَمَلَ بهما (وَلِإِزْحَامِ الطَّائِفَةِ وَ) السنة (لِلْمَشْنُوعِ
تَقْبِيلُ الْحَجَرِ) بمدركتي الطواف (وَرُقِيَّتُهُ) أى الرجل (مَلِيحًا) الصفا والمروة
(كَمَرَأَةٍ إِنْ خَلَا) للوضع من زحمة الرجال (وَأَسْرَاعُ) في ذهابه المروءة وفي بن
مطلقاً (بَيْنَ) اللَّيْلَيْنِ (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب هلى ، والثانى قبالة
رباط العباس (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءُ وَفِي سُنَّةِ رَكْعَتَيْ الطَّوْافِ أَوْ وَجُوبِهِمَا
تَرَدُّدٌ) رجح الوجوب في الواجب (وَنُدْبًا كَالْإِحْرَامِ) أى ركعتيه أى قراءة
ذلك (بِالسَّكَاوَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أى ندب إيقاع ركعتي الطواف
خاف مقام إبراهيم حجر وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءُ
بِأَلِّهِ لَمْ يَزَمْ) بين الركن والمقام (وَأَسْتِثْنَاهُ الْحَجَرِ) تقبيلاً (وَالنَّجَافِ) لمساً (بَعْدَ الْأَوَّلِ)
وفي الأول سنة فيهما (وَأَقْتَصَارُ عَلَى تَذْيِيقَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامِ)
وعلى آله وهى لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك (وَدُخُولُهُ مَسَكَةً نَهَارًا) فَإِنْ دَخَلَ لَيْلًا بَاتَ بِذِي طَوًى (وَالْبَيْتِ)
عطف على مكة فيندب دخوله (وَمِنْ كَدَّاهُ) بفتح الكاف ممدوداً مهملاً الدال
يعرف الآن بباب الملى (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ) يعرف بباب السلام
(وَحُرُوجُهُ مِنْ كُدًى) بالغم والقهر باب شبكة (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْافِ بَعْدَ
الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنَفُّسِهِ) هذا محط الندب (وَبِالْمَسْجِدِ) لإلزام لقوله سابقاً وبالمقام
(وَرَمَلُ مُحْرِمٍ مِنْ كَالْتَنْعِيمِ) أو الجعرانة بمحج في قدومه (أَوْ بِالْإِفَاضَةِ

المراهق) إضاق وقته عن القدوم ، وكذا كل تارك القدوم (لا) رمل في (نَطَوُّعٍ
وَوَدَّاعٍ وَكَثْرَةِ شُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ وَنَقْلُهُ) ووزيته من أنه لما شرب له (١) معه
ويتناول الغير (و) نذب (لِلسَّعْيِ مُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمكن الاستقبال
(و) نذب (خُطْبَةُ) رجح سنيهما (بَعْدَ ظُهُرِ السَّابِعِ بِسَكَّةٍ وَاحِدَةٍ)
خلافًا لمن رجح جلوسه وسطها انظر (ر) (يُخْبِرُ بِالْمَنَاسِكِ) إلى خطبة عرفة ،
أعنى قوله (وَحُرُوجُهُ لِمَعْنَى) يوم التروية الثامن (قَدَرُ مَا يُذْرِكُ بِهَا الظُّمَرُ)
في مختاره ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَّانُهُ بِهَا وَسَيَرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الظُّلُوعِ
وَنَزُولِهِ بِبَمْرَةٍ) منها (وَحُطْبَتَاكَ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيهما يخبر
بالمناسك الآتية (ثُمَّ أُذِنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّمَرَيْنِ) استثنائًا لكل صلاة أذان
(إِثْرَ الزَّوَالِ) معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدَعَاؤُ وَتَضَرُّعُ
لِلغُرُوبِ وَوُقُوفُهُ بِوُضُوءٍ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ فَيَأْمُ إِلَّا لِمَعْبٍ) له أولدايته
(وَصَلَاتُهُ بِمُزْدَلِفَةِ الْعِشَاءِ بَيْنِ) النذب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَّانُهُ
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ قَدَّمَ) فالنزول واجب بقدر حط الرجال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَنَى وَعَرَفَةَ) تشبيهه في التصرف لغير أهل
المحل للسنة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَلِنْ عَجَزَ) عن وصول
للمزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أي محل (إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ) يني وقف
(وَلَا فَكُلُّ لَوْفَتِهِ ، وَإِنْ قَدَّمَ عَلَيْهِ أَعَادَهَا) استحبابًا حيث لم يعجز
عن المزدلفة وإن كان الغصير للشفق فإعادة العشاء واجبة (وَأَرْجَاهُ) من
مزدلفة (بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالشَّمْعِ الْحَرَامِ) بين جبل للمزدلفة

(١) لحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحافظ الديلماني في جزءه

له على هذا الحديث

موقزح من الحرم والراجح أن شميرة الوقوف به سنة (بِسَكَبَرٍ وَيَذْعُو لِلْإِسْفَارِ
وَأَسْتَقْبَالِهِ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ) أى بعد دخول الإسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ
وَأَسْرَاعِ بَيْطَانِ مُحْمَرٍ) قدر رمية الحجر بين المزدلفة ومنى حشر فيه أصحاب
الغيل (وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وَصُولِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس
كما باتى (وَأَنْ رَأَى كِبَاؤَ) نذب (الْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ
بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والعقد عليهن حرام (وَصَيْدُ وَكُرْهِ الطَّيِّبُ وَتَسْكِينُهُ مَعَ كُلِّ
حَصَاةٍ وَتَمَّاعٍ بَعْثًا وَلَقَطْمًا) والعقبة من المزدلفة (وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ
بَشْرَاءَ مِثْلًا لَهُ) أى لقرب الزوال (أَيَحْلِقُ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الحلق
والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ يَنْوِرُ إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ
وَالْقَصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةٌ لِلرَّأْسِ) أى طريقتها ويحرم
تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جداً (تَأْخُذُ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ
أَصْلِهِ) ندبا (ثُمَّ يُفَيْضُ) والأفضل فى ثوبى إحرامه (وَحَلَّ بِهِ) إِنْ كَانَ سَمَى
وقد رمى العقبة أو فات وقتها (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَّى أَوْ وَطَى قَبْلَهُ) أى الحلق
وبعد الإفاضة (فَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا نهي فيه إذ ذاك (كَتَاخِيرِ الْخَلْقِ)
تشبيهه فى الدم (لِيَلْمَدَهُ) أو طويلا بخروج أيام الرمي من إلا أن يحلق بمكة (أو
الإفاضة للمحرم) أو السحى كلا أو بعضاً بعد غروب آخر الحاجرة (وَرَمَى كُلِّ
حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ) ولا يتعدد الدم إلا أن يخرج الأول قبل الثاني (وَأَنْ
لِلصَّغِيرِ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ) فالدم بتأخير ولها (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولولم يؤخر
نائبه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَبَسْتَنْيِبٍ) لدفع الإنم (فِيَةِ جَرَرَى أَوْ وَقْتَ
الرَّمْيِ وَكَبَرٍ) إذ ذاك ودعا (وَأَعَادَ) المأجز ما فعله النائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ
الْفَوَاتِ بِالْفُرُوبِ مِنَ الرَّاسِعِ) ومثله المنفى (وَقَضَاهُ كُلَّ الْيَمِّ) لغروب
الرابع (وَاللَّيْلِ قَضَاءً) لسابقه (وَحَلَّ مُطِيقَ وَرَمَى وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ)

أى لا يجرئه ذلك (وتقدّم الخلق أو الإفاضة على الرمي) عطف على ما فيه
الدم كما سبق (لأن خالف في غير) من الترتيب المذكور السابق (وهذا لم يثبت
بمعنى فوق العقبة) في حش أن نفس الجرة في معنى (ثلاثاً) ولأن ترك جُلّ ليس له
قدّم أو ليلتين إن تعجل ولو بات بمسكة أو مسكياً قبل الغروب من
الثاني (ظرف لتعجل بمعنى جاوز معنى) فيسقط عنه رمي الثالث ورخص
إراع الإبل (بعد العقبة أن ينصرف ويأتى الثالث) من أيام النحر (فيرمى
للأيامين) الثاني والثالث وسقط عنه بيات الليلتين ثم تعجل أو أخر وسقاة الركب
يرمون عند مجيئهم بالماء (وتقدّم الضمعة) عطف على المارخص فيه (في الرد
للزداغة) إنما يوافق الذهب يجعل اللام بمعنى من بعد الواجب (وترك
التخصيب) أى تمصيب الراجع الآتى (غير مقتضى به ورعى كل يوم
الثلاث وختم بالعقبة) كما يؤخذ من قوله الآتى وبرتبهن (من الزوال لغروب
وصحته بجحر كحصى الخذف) بسكون المعجمة ، أوله مهمل أو معجم الرمي
بالأصابع (ورمى) إما أنه جعل المشروط مطلق الإيصال أو أن محط الاشتراط
قوله الآتى على الجرة للمعلق به (وإن بمقتضى) وكره وأعيد بطاهر (على الجرة
وإن أصابت غيرها) قبلها (إن ذهبت بقوة لادونها وإن أطارت غيرها لها)
فلا يجزى (ولا طين ومعدن) وأجزأ الرخام (وفى أجزاء ما وقف) بكشف
(بالبناء) وهو للمعتمد (تردد وبتريئين) الكبرى ثم الوسطى (وأعاد
ما حفر) يومه ندباً (بعد) فعل (للنسيئة وما بعدها) وجوبا (في يومها)
فقط (فإن تذكر في الثالث الأولى من الأول لم يعد الثاني) وتندب ثمانية
فإن رمى بخمس خمس اعتدب بالخمسة الأولى وإن لم يدر موضع حصاة
اعتدب بست من الأولى (لأن القاعدة الاحتياط) وأجزأ عنه وعن صفة
ولو حصاة حصاة) والمداران يفرد كل برعى (ورميه العقبة أول يوم)

فَيَدْخُلُ وَقْتَهَا بِالْفَجْرِ (طُلُوعِ الشَّمْسِ) وَقْتُ الْفَضِيلَةِ لِزَوَالِ (وَلَا) بِكُنِ الْأَوَّلِ
يَوْمِ (إِنْ زَوَالَ) وَهُوَ أَوُّ الْوَقْتِ (قَبْلَ الظُّهْرِ) نَدْبًا (وَوُقُوفِهِ إِنْ زَالَ) وَلَيْنِ
قَدَرِ إِمْرَاعِ الْبَقَرَةِ وَتِيَامُ رُءُ فِي الثَّانِيَةِ (فَتَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ) وَتَحْصِيْبُ
الرَّاجِعِ) نَزُولُهُ بِالْحَصْبِ حَيْثُ مَقْبَرَةُ كِدَاءِ (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) مِنْ ظَهْرِ
الرَّابِعِ (وَتَطَوَّافُ الْوَدَّاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالِ الْجُحْدَةِ لَا كَالْتَّنْعِيمِ) بِمَقَرِّبِ (وَأِنْ
حَصِيرًا وَتَأْدَى بِالْإِفَاضَةِ وَالْعُمَرَةِ) عَلَى قِيَاسِ التَّحِيَةِ بِالْفَرْضِ (وَلَا يَرْجِعُ)
عَنْ كَالِيَتِ (الْفَهْقَرَى) لَعْدَمِ ثَبُوتِهِ (وَيَبْطَلُ) بِمَعْنَى طَلَبِهِ بِغَيْرِهِ (بِإِثَامَةٍ بَعْضِ
يَوْمٍ لَا يَشْغُلُ خَفً) كَسَاعَةِ (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخْفُ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ
وَحَدِيسَ الْكَرِيِّ وَالْوَلِيِّ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدَرُهُ وَقَيَّدَ إِنْ أَمِنَ وَالرَّقْعَةُ فِي
كَيَوْمَيْنِ) وَالْأَسْمَلُ تَقْلِيدُ نَحْوِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي صَحَّةِ طَوَافِهَا (وَكُرِّهَ رَمَى بِمَرْمِي
بِهِ كَأَنَّ يُقَالُ لِلْإِفَاضَةِ طَوَافُ الرِّبَاةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ) وَعَلَى آله لَأَنَّ تَابِعَ السَّاطَانَ إِذَا حَضَرَ خَادِمًا لَا يَقُولُ أُزُورُ^(١)
(وَرُقِي الْبَيْتِ) أَيْ دَخُولُهُ (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَلَى مِنْبَرِهِ عَلَيْهِ) الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَقَلَى آله (بِنَعْلٍ) طَاهِرٍ وَحَرَمٍ وَضَعِ الْمَصْحَفَ عَلَيْهِ^(٢) كَافِي عِبِ (بِخِلَافِ
الطَّوَّافِ) بِهِ (وَالْحَجَّارِ) لَعْدَمِ الْجُزْمِ بِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَكَرِهَهُ أَشْهَبُ (وَأِنْ
خَصَّدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ كَالصَّلَاةِ
وَقِيلَ يَجْزِيهِمَا وَقِيلَ عَنِ الْعَصِيِّ أَنْظَرِ بَيْنَ (وَأَجْزَأُ السَّعَى عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا)
لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ

(فَصَلَّ حَرَمَ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ تُبْسُ قَفَّازٍ) بِتَافٍ قَفَاءٍ وَزَايَ بَوَازٍ

(١) لِأَنَّ لَزَامَ فَضْلًا عَلَى الْمَزُورِ بِزِيَارَتِهِ . وَالْفَضْلُ هُنَا لِلزُّورِ فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ تَبَرَكْنَا

بِقَبْرِهِ أَوْ تَشْرِفْنَا بِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَفِيدُ التَّعْظِيمَ الْحَقَّ .

(٢) أَيْ النُّعْلُ الطَّاهِرُ لِشِدَّةِ حَرَمَةِ الْقُرْآنِ وَمِثْلُ النُّعْلِ الْخَفِّ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ

رمان بابس في اليدين (وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرَهُ) خشية فتنة بل في بن ولولم نخش
 (بِلَا غَرَزٍ) بكلمة (وَرَبَطَ وَلَا فِدْيَةَ) وَبِ الرِّجْلِ مُحِيطٌ بِمَضْرُوبِهِ وَإِنْ
 يَنْسَجِ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَعَاثِمٍ وَقَبَاءَ) بالفتح تسميه العامة قفطان (وَأِنْ لَمْ
 يَدْخُلْ كَمَا) حيث أدخل المنكب (وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا
 كُطَيْبٍ وَلَا فِدْيَةَ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلَا عَذْرٍ) وإن حرم حينئذ (وَإِنْ زَامَ) ولو لم يزل
 بلا عقد (وَأَسْتَنْفَارٍ) بمئة فتلته وفاء لف إزاره بين نخذه (لِمَعْلٍ فَقَطُّ) ارجع
 لها (وَجَازَ خَفٌ فَطِيحٌ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لِفَقْدِهِ نَعْلٍ أَوْ غُلُوهُ فَأَحِشَاءُ) زائد
 على الثلث (وَأَتَقَاءُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ بِيَدِهِ) فإن ألصقها طويلا افتدى وفي بن من
 ابن عاشر لا فدية في اليد بحال لأنها لا تعد ساترا (أَوْ مَطَرٍ بِمُرْتَفِعِهِ) كتب
 وأولى يد (وَتَقْلِيمُ ظُنْفَرٍ أَنْكَسَرَ) بقدر الضرورة (وَأَنْدَالٌ بِمَيْصِهِ وَفِي
 كَرَمِهِ) ارتداء (السراويل) لفتح الهيئة ولولغير محرم (رِوَابِتَانِ وَتَقْلِيلُ بِنْيَاءِ
 وَخَبَاءِ) خيمة ونحوها (وَتَحَارَةِ) محل (لَا فِيهَا) حيث لم تكن مقببة كالصق
 (كَثُوبٍ بِمَعْنَى فِقَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافَ وَحَلٍّ) على رأسه (إِحْجَاجُهُ
 وَفَقْرُهُ بِلَا تَجَرٍّ) زائد على اللماش (وَلِإِدَالِ ثَوْبِهِ) ولو كراهة قل (أَوْ بَيْعُهُ
 بِخِلَافِ غَسْلِهِ) فلا يجوز حيث لم يتحقق نفي التمل (إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ فَقَطُّ
 وَبَطُّ جُرْحِهِ وَحَكُّ مَا خَفِيَ) من جسده (بِرِاقٍ) وإلا كره وما براه بحكه
 ما شاء (وَفَصْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ) فيفتدى (وَشُدُّ مِنْطَقَةٍ) بلا عقد (لِنَفَقَتِهِ عَلَى
 جِلْدِهِ) لا فوق الإزار (وَالْإِصْفَاءُ نَفَقَةُ غَيْرِهِ) بالتبع (وَلَا فِدْيَةَ كَمَا صَبَّ
 جُرْحُهُ أَوْ رَأْسُهُ أَوْ لَصِقَ خِرْقَةٌ كَدِرْتُمْ) بغلى على كجرح (أَوْ لَهُمَا عَلَى
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأُذُنَيْهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدُغَيْهِ أَوْ تَرَكَّ ذِي نَفَقَةٍ) بدفراغ
 نفقته (ذَهَبَ أَوْ) ترك (رَدَّهَا لَهُ) يعني عما قبله (وَ) جاز (لِمَرَأَةٍ خَزَّ
 وَحَلَّى وَكَرِهَ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِمَعْصِدِهِ أَوْ فَخْذِهِ وَكَبُّ رَأْسِهِ عَلَى وَسَادَةٍ) يعني

أَنْ يَنَامَ عَلَى وَجْهِهِ وَلَيْسَ خَاصًّا بِالْحَرَمِ ^(١) (وَهُ مُضْبُوعٌ لِمُقْتَدَمِيهِ) (حَيْثُ أَشْبَهَ
 لِلطَّيِّبِ وَفِي الْمَصْفُورِ الشَّدِيدِ فِدْيَةٌ (وَشَمُّ كَرْنِجَانٍ) (وَرَدُّ وَيَاسَمِينٍ وَجَازٍ
 اسْتِصْحَابُهُ وَمَكْتُ بِمَكَانِهِ وَفِي كِرَاهَةِ مَسِّهِ وَجَوَازِهِ خِلَافٌ) (وَمَكْتُ بِمَكَانِهِ
 بِهِ طَيِّبٌ) (كَالْمَسْكِ وَالْعَطَرِيَّاتِ) (وَاسْتِصْحَابُهُ) (وَأَوَّلَى بِسُكْرِهِ شِمِّهِ وَأَمَّا مَسَّهُ
 فِحَرَامٌ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ (وَحِجَامَةٌ بِأَلَا مُذَرٍّ وَعَمَسُ رَأْسِهِ) (بِالْمَاءِ ثَلَاثًا يَقْتُلُ دَوَابَّ
 (وَتَجَنُّبُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ) (ثَلَاثِينَ مَرَّةً) (وَلَيْسَ أَمْرًا قَبْلًا) (بِهِمَا
 لَغَيْرِ زَوْجِهِمَا) (مُطْلَقًا) (وَلَوْ فِي غَيْرِ الْأَحْرَامِ) (وَالْحَرَمِ) (عَلَيْهِمَا) (أَيُّ الرَّجُلِ
 وَالْمَرْأَةِ) (دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَعَاءَ) (بِالشَّعْرِ) (وَأَيَّانَةُ خُفَّرٍ أَوْ شَعْرٍ
 أَوْ وَسَخٍ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزِيلِهِ) (أَيُّ الْوَسَخِ) (وَكَذَا يَجُوزُ إزَالَةُ مَا تَحْتَ الْأَخْفَارِ
 (وَأَسَاقُطِ شَعْرٍ لَوْ ضَوْءٌ) (أَوْ غَسَلَ) (أَوْ رُكُوبُ وَدَهْنُ الْجَسَدِ) (كَتَفٍ وَرِجْلٍ
 بِطَيِّبٍ) (فِيهِ الْفِدْيَةُ وَلَوْ لَعَلَةً وَإِنْ نَفَتِ الْإِثْمُ) (أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَكَلْمًا) (وَالْمَوْضُوعُ أَنَّهُ
 مَطْيَبٌ (قَوْلَانِ) (فِي الْفِدْيَةِ لَغَيْرِ الْكَفِّ وَالرَّجُلِ فَيُغْتَفَرَانِ) (اخْتَصُرْتُ) (لِلدَّوْنَةِ
 (عَلَيْهِمَا) (وَتَطْيِيبُ بِسُكُورٍ) (يَعْنِي يَحْرُمُ اسْتِمَالُ الطَّيِّبِ عَلَى مَا سَبَقَ) (وَإِنْ
 ذَهَبُ رِيحُهُ) (وَلَا فِدْيَةَ) (أَوْ لِيَضْرُورَةٍ كُجَلٍ) (هَذَا فِي الْفِدْيَةِ وَلَا حَرَمَةَ) (وَلَوْ
 فِي طَهَامٍ أَوْ لَمْ يَمْلُقْ) (بِيَدِهِ وَقَدَمِهِ) (إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوعًا) (ذَهَبُ
 جَرَمِهِ) (أَوْ بَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) (إِلَّا أَنْ يَبْقَى جَرَمُهُ، فَيَفْتَدِي وَلَوْ نَزَعَهُ فَوْرًا
 (وَمُصْبِيًا مِنْ أَلَةِ رِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ) (إِلَّا أَنْ يَتْرَاخِيَ فِي نَزَعِهِ فَيَفْتَدِي وَلَوْ يَسِيرًا) (أَوْ
 خُلُوفًا كَثِيمَةً وَخَيْرٌ فِي نَزَعِ يَسِيرِهِ وَلَا) (بِأَنْ كَثُرَ) (افْتَدَى إِنْ تَرَاخَى)
 وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا نَصَّ بِالْفِدْيَةِ وَإِنَّمَا هُوَ الْأَمْرُ بِنَزَعِ الْكَثِيرِ) (كَتَفُ طَيِّبَةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النهي عن ذلك في غير الإحرام ، رواه أبو داود والنسائي من حديث طهفة .
 وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الشريد عن أبيه . ولفظ حديث طهفة أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وجده نائماً على وجهه فقال « هذه ضجعة ينفضها الله »

نَائِمًا (تشبيهه في الفدية إن تراخى في نزعها بعد انتباهه) (وَلَا تُحَاقُّ أَيَّامَ الْحَجِّ،
وَيُقَامُ الْعَطَّارُونَ فِيهَا) أى أيام الحج (مِنَ الْمَسَمَى) استحسانًا (وَانْتَدَى
الْمُلْقَى) طيبًا أو ثوبًا (الْحِلُّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ) أى الحرم بأن لم يتراخ
في النزع (بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْتَدِرِ الْمُحْرِمُ كَأَن حَلَّقَ) الحل
(رَأْسَهُ) أى الحرم تشبيهه فيما سبق (وَرَجَعَ بِالْأَقْلَى) من النسك والإطعام
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَكَلَى الْمُحْرِمِ الْمُلقَى) طيبًا مسه على محرم (فِدَتَانِ عَلَى
الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَاقَّ حِلُّ مُحْرِمًا بِلَا نَذْرٍ فَكَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَعَلَمَيْهِ) كالتوضيح
للتشبيه السابق فإنها تلزمه هنا بالإذن (وإن حَاقَّ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلَّةٍ أَطْعَمَ وَهَلَّ
حَنْفَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ) فإن تحقق قتل دواب فبحسبه (وفي الظفر الواحد
لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَنْفَةً) بيدٍ ولها أو أكثر فدية (كشمرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ أَوْ
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فإن زاد على اثني عشر فدية (وَطَرَحَهَا كَحَلْقِ مُحْرِمٍ
لِحْثِهِ مَوْضِعَ الْحِجَابَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفْيُ الْقَمَلِ وَتَقْرِيدُ بَيْرِهِ) إزاله
قراده التشبيه في الحنفية (لا كطرح علقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ) فالغو لأن ذلك يعيش في
الأرض (وَالْفِدْيَةُ فِيهَا يَتَرَفُّهُ) يفتنم (بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَوْ يَذِي) شعثًا يكره (كَتَخَصُّ
الشَّارِبِ أَوْ ظَفَرٍ وَقَتْلُ قَمَلٍ كَثْرًا) كما سبق (وَحَضْبُ يَكْفِيْنَاءَ وَإِنْ رُقْعَةً
إِنْ كَبُرَتْ) كدرهم بنى لا إن حشى به شق رجل (وَتُجَرِّدُ حَمَامٍ عَلَى
الْمُخْتَارِ) المعتمد لا فدية فيه ولو عرق وصب الماء الحار وذلك إلا إذا أتى الوسخ
وَاتَّجَدَّتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ) لرفض أو فساد أو طاف بظن الطهارة لا مجرد
جهل (أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِفَوْرٍ أَوْ نَوَى) عند الأول (التكرار أَوْ قَدَمَ
التَّوْبِ عَلَى السَّرَاوِيلِ) ونحو ذلك مما لا يزيد تقع الثاني على الأول زيادة
معتبرة (وَتَشْرُطُهَا فِي الثَّيِّبِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ)
ولم يدم كالיום (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) المعتمد أنها لا توجب فدية بمجرد ما
ينتفع عرفًا أو بطول (وَكَمْ يَأْتِي إِنْ قَمَلًا) موجبها (لِلْمُذْرِ) خافه (وَهِيَ نُسْكٌ

يَشَاقُ فَأَعْلَى أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِسَكَلٍ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ صِيَامُ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَتَوَافُكُ مَنَى وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَّ
بِالذَّبْحِ الْهَذِي فَكَحَسْبُكُمْ هِيَ الْآتِي (وَلَا يَجْزِيهِ غَدَاةٌ وَعَشَاءٌ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ
مُدَّيْنِ) (و) حَرَمٌ بِالْإِحْرَامِ (الْجَمْعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَفْسَدُ مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطْبِقَةٍ
أَوْ هَوِيٍّ فَرَجٍ أَوْ مَعْلَفٍ كَثِيفٍ كَذَا لَعَبَّ وَخَصَّهُ بِنِجَاسٍ بِمَوْجِبِ الْغَسْلِ (كَاسْتِدْعَاءُ
مَعْنَى وَإِنْ يَنْظُرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرِطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَسَادِ
(قَبْلُ أَوْ قُوفٍ مُطْلَقًا) فَلَمْ يَشَيْءًا غَيْرَ الْإِحْرَامِ كَالسَّعْيِ أَوْ لَا (أَوْ بَعْدَهُ إِنْ وَقَعَ
قَبْلَ إِمَافَاضِهِ وَعَقْبَتِهِ) لِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا تَحْلُلٌ كَمَا سَبَقَ (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لِأَنَّهُ
فَوَاتُ زَمَنِ الْعَقْبَةِ كَفَعْلِهِمَا (وَالْأَيُّ) بِأَنَّهُ حَصَلَ بَعْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَحَاقْ
كَالسَّابِقِ (نَهْذِي) كَمَا نَزَالَ ابْتِدَاءُ وَإِمْدَانُهُ وَقَبْلَتُهُ عَلَى فَمٍ وَإِلَّا فَكَالْمَلَامَةِ
يَهْدِي إِنْ كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعُهُ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّمِيرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ
سَمْعِي فِي عَمْرِيهِ) قَبْلَ حَلْفِهَا (وَلَا فَسَدَتْ وَوَجَبَ إِنْتِمَاءُ الْمُفْسِدِ^(١)) مِنْ عَمْرٍ
أَوْ حِجٍّ أَدْرَكَ وَقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسَادِ كَمَا فِي عِبِّ إِنْ فَانَ غَلَبَ حُكْمُ الْفَوَاتِ وَتَحْلُلٌ
كَمَا يَأْتِي (وَالْأَيُّ) بَتَمِّهِ (نَهْوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أُحْرِمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنَ الْأَوَّلِ
بِالْفَسَادِ فَالْإِحْرَامُ الثَّانِي لَعَوِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَمَلُهَا إِتِمَامُ الْمَفْسَدِ (وَأَمَّ يَقَعُ قَضَاؤُهُ
إِلَّا فِي) مَرَّةٍ (ثَالِثَةٍ وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ) انْفِاقًا (وَأِنْ تَطَوُّعًا) لَوْجُوبُهُ الْمَذْرُوعِ
(وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَسَاوَلَ (وَنَحْرُ هَذِي) لِلْفَسَادِ (فِي النَّضَاءِ وَاتَّجَدَ)
لِلْهَذِي (وَإِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (الْإِسَاءُ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَدْرِهِ وَفِدْبَتِهِ)
فِي تَعْدَدَانِ بِتَعْدَدِ سَبَبِهِمَا (وَأَجْزَأُ) هَذِي الْفَسَادِ (إِنْ عَجَّلَ) قَبْلَ النَّضَاءِ

(١) لَابْنُ عَرَفَةَ فَمَا يَجِبُ لِتَامِهِ وَمَا يَجِبُ بَيْنَهُمَا :

صَلَاةٌ وَسُجُودٌ ثُمَّ حِجٌّ وَعَمْرَةٌ طَوَافٌ عَكُوفٌ وَاتِّمَامُ تَحْتَا
وَفِي غَيْرِ ذَا كَالْوُقُوفِ وَالطَّيْرِ خَيْلٌ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَطْعَمْ وَمَنْ شَاءَ فَمَا

(وَاللَّائِيَةُ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنَا نِثْمٌ فَأَتَهُ وَقَصَى) هذيان الفساد والفوات والقران الثاني، وكذا إن لم يفتسه للقران الأول (وَعُمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ) الوطء (قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ) أو السعي لياتي بطواف وسعي بلا خال وهذا من تمتة قوله سابقاً وإلا فهدى في مبحث الجماع فخته التقديم هناك (وَلِإِحْجَاجِ مَكْرَهَتِهِ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهِمَا أَنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمُقَدَّمِ) في الفدية وكفارة الصوم (وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ) لثلاث أبعاد (مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَجَدُّلِهِ وَلَا يُرَاعَى زَوْنُ إِحْرَامِهِ) فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شُرِعَ) أراد مطلق للسكان حتى احتاج للشرط (فَإِنْ تَعَدَّاهُ قَدَمٌ وَأُجْزَأُ تَمَتُّعٌ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَسْكَهُ لَا قِرَانٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمَتُّعٌ وَعَسْكَهُمَا) حاصله لا يجزى القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (وَلَمْ يَثْبُتْ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ) كذا (وَكُرِّهَ حَمْلُهَا) أي المرأة (لِلْمَحْمُولِ وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتْ السَّلَامُ) لترقى عليها (وَرُؤْيَا ذِرَاعَيْهَا) وهذا في غير المحرم (لَا شَعْرَهَا وَالْفَتْوَى فِي أُمُورِهِنَّ) فيجوزان مع أمن التفكر (وَحَرُمَ بِهِ) أي بالاحرام بحج أو عمره (وَبِالْإِحْرَامِ مِنَ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّقْوِيمِ) عليهما وهو خارج (وَمِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ) بفتح الليم مخففا وضمهم امشدا مفتوح القاف مكان (وَمِنْ عَرَفَةَ سَعَةً وَمِنْ جُدَّةَ) بغيم الجيم (عَشْرَةٌ لِأَخِي الْحَدِيثِيَّةِ) فهي داخلة بخلاف الغايات السابقة (وَيَقِفُ سَائِلُ الْحِلِّ دُونَهُ) لارتفاعه (تَعَرَّضُ بَرِّي) فاعل حرم (وَلِنْ تَأَنَسَّ أَوْ لَمْ يُوْ كَلْ أَوْ طَائِرَ مَا) ما يلزم للماء (وَجُزْأُهُ) داخل في التعرض له (وَيَبْيَضُهُ) ولا يحل به فإن فعل فلا جزاء بخلاف البيض (وَلْيُرْسِلَهُ بِيَدِهِ أَوْ رُفْقَتِهِ وَزَالَ مِنْكَ عَنْهُ) فلا يأخذه بمد من أخذه (لَا بِبَيْتِهِ) لعدم انتقاله معه (وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ) أي من البيت وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَحْدُّ مِنْكَ) بشرائه

حال الإحرام مثلاً تفريع على حرمة التعرض أما إثارته أو رده عليه بعيب مثلاً فعلى قوله سابقاً وليس له الخ (وَلَا يَسْتَوِدِعُهُ) فَإِنْ قَبْلَهُ حال الإحرام رده لربه فإن لم يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه وحلال أرسله وضمنه له حيث لم يجد من يحفظه (وَرُدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَلَا بُنَى) هذا إن قبله قبل الإحرام للضرورة (وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ) انتهى عنه سابقاً فيرسله وفساده فيجربى على حكم الودع (قَوْلَانِ) فإن كان البائع محرماً فسد اتفاقاً (إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعُرْبَ) ونحوها الرتيلا والرنبور مثلاً (مُطْلَقاً) ولو صغرت (وَعُرَاباً وَحِدَةً) بوزن عنبة (وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ) في الحرمة ولا جزاء ويحمل الاستثناء على الإيذاء، فإن قصد الذكاة فبئس (وَعَادِي سَبْعٍ كَذِئْبٍ إِنْ كَبُرَ) بكسر الباء في السن وفي الجسم، والمعنى بالضم (كَطَيْرٍ خَيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ بَحْرَمٍ) لثلاث يكتر فيه وكره للمحرم (كَأَنَّ هَمَّ الْجَرَادُ وَاجْتَمَعَدَ) في التحرز منه (وَالْأَفْقِيمَةُ وَفِي الْوَاحِدَةِ) إلى عشرة (حَفْنَةٌ وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَدُّودٍ) ونمل وذباب ولو كثر (وَالْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْمَصْ) بجاعة (وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكْرَرٍ) بتكرره كما سبق (كَسَمٍّ مَرَّةً بِالْحَرَمِ) تشبيهه في الجزاء (وَكَلْبٍ تَعَيَّنَ) الحرم طريقه ولو أرسل من بعد (أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ) فانطلق وربه محرم أو في الحرم (أَوْ أُرْسِلَ يَقْرُبُهُ) ولو لم يتعين طريقه (فَقَتَلَ خَارِجَهُ) بعد الدخول فيه (وَطَارِدَهُ مِنْ حَرَمٍ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتى (وَرَنَى مِنْهُ أَوْ لَهُ) كما يعلم من مرور السهم السابق (وَتَعَرَّضَ لِلتَّلَفِ) كسنتف ريشه وجرحه (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ) راجع لهما (وَلَوْ بِنَقْصٍ) مبالغة في المفهوم من عدم الضمان عند تحقق الحياة (وَكُرَّرَ إِنْ أُخْرِجَ لَشَكٍّ ثُمَّ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ) حيث مات بعد الإخراج (كَسَكْلٍ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ) تشبيهه في التعدد فلى كل

جزاء (وَبِإِذَا سَأَلَ لِسَبْعٍ) فذهب الكلب بصيد أو تبين أن ما ظن سمعاً صيد
(أَوْ نُصِبَ شَرَكٌ لَهُ) أى لا يسمع فإذا الصيد (وَبِإِذَا قَتَلَ غُلَامٌ) عبيد (أَوْ رِبَاةً أَوْ
فَتَنًا أَوْ قَتَلَ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ تَسَبَّبَ السَّيِّدُ فِيهِ) أى فى الصيد (أَوْ لَا)
تأويلان المعتمد لا يشترط تسببه (وَبِإِذَا بَعِيَ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَعِيهِ قَتَاتٍ وَالْأَظْهَرُ
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن المعتمد الأول (كَهَسْطَاطِهِ) تشبيهه فى عدم الجزاء إن
تعلق بالحيلة فقات (وَبِإِذَا بَعِيَ لِمَاءٍ) لا لاصطياد (وَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمٍ أَوْ حِلٍّ)
فلا جزاء فى ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيهِ) أى الحل (كَلَى فَرَعٍ أَصْلُهُ) فى
الحريم (لأن الأصل منفصل من الصيد بخلاف شعر الرأس (أَوْ) رميه (بِحِلٍّ
وَتَحَامَلَ قَتَاتٍ بِهِ) الضمير للحريم (إِنْ أُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفَذْ كَلَى
الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ) أى سَلَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم وإنما
الجزاء على القاتل (وَلَا) بأن قتله حلالاً (فَعَلَيْهِ) أى للمالك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ
الْأَقْلُ) إن لم يصم كما سبق (و) إن أمسك (لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهمما
(شَرِيكَانِ) على كل جزاء (وما صادَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم (أَوْ صَيْدَ لَهُ)
أى للمحرم بنفسك لا من فى الحرم (مَيْتَةً) فالمعنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو
بيّذه فيما له ولايته (كَتَبَيْضِهِ) أى بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواه أو فعل ذلك
لأجله فهو فى حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أى ما كان لأجل تحريم (الجزء) إن علم
وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِي أَكْلِهِمْ) أى الميتة مد أن يفتق جزؤها
عليه أو غيره فلو أكل محرمون عالمون مما فعل المحرم معانته مدعاهم كالشركة (وَجَازَ)
للمحرم (مَصِيدُهُ حِلٌّ لِحِلِّهِ وَإِنْ سَيَّحَرِمَ) كل منهما بعد التذكية (وَذَبَحَهُ) أى ساكن
الحريم (بِحَرَمٍ مَصِيدُهُ حِلٌّ وَلَيْسَ الْإِقْوَزُ وَالِدُ جَاغٍ بِصَيْدِهِ بِخِلَافِ الْحِلْمِ) ولو
بيعتها (وَحَرَّمَ بِهِ) أى بالحرم (فَطَاعُ مَا يَنْبَغُ بِتَفْهِيمِهِ) فأولى نقل أجزاء الأرض
(إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالحنفاء للنار (وَالسَّنَا) للدواء وكذا الأراك والدعوى

والأوراق لاوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا بُسْتَانَتْ) تشبيهه في الجواز (وَأِنْ لَمْ يُعَاجِجْ) بأن اتفق نباته بنفسه نظراً للجنس كالعكس (وَلَا جَزَاءَ) في الشجر (كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ) فيحرم ولا يجازى (بَيْنَ الْحِرَارِ) الحررة أرض سوداء (وَشَجَرِهَا) عطف على صيد (بَرِّ يَدَا فِي بَرِّ يَدٍ) في بمعنى مع أى بر يده من كل جهة من طرف السور على البيوت القديمة ولا تدخل المدينة في حريم الشجر بل الصيد (وَالْجَزَاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَتَاهَيْنِ بِذَلِكَ) أى بيان الجزاء والعادلة تسنلزم الحرية والبلوغ والحكم باللفظ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ أَوْ إِطْعَامُ بَقِيَّةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَفِ بِمَحَلِّهِ) بِنزاعه إطعام وقيما (وَلَا فِقْرُهُ بِهِ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدِّ لَيْسَكَيْنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى سِعْرُهُ) راجع لقوله ولا يجزى الإطعام بغيره (فَقَاوِيلَانِ) يثقل الجمع بين هل والفاء والراجع عدم الإجزاء مطلقاً (أَوْ لِكُلِّ مُدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلِ لِكَمْرِهِ) ثم شرع بفصل المثل السابق التحذير فيه لا أنه استثناء من التحذير خلافاً لمعجم ومن تبعه كما في رفقاً (فَالنَّعَامَةُ بِدَنَةِ وَالْفِيلُ) مجازى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرُهُ وَالضَّبُعُ وَالشَّمْلَبُ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةُ وَالْحَرَمُ وَيَمَامُهُمَا بِلَا حُكْمٍ) فإن عجز صام عشرة أيام ولا مدخل للإطعام في الحمام (وَاللَّحْلُ) أى حماما (وَضَبٌّ وَأُرْنَبٌ وَرُبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْفَيْمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالْمَرِيضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ) لأن الجزاء للحم ولا بد للجمع أن يجزى ضحية (وَقَوْمٌ لِرَبِّهَا بِذَلِكَ) الإشارة لما ذكر من الصفات (مَمَّهَا) ليس ضرورياً (وَاجْتَهَدَا وَإِنْ رَوَى فِيهِ) شئ من الساف (فِيهِ) أى فجا روى فلا يقلدان ولا يخرجان بالاجتهاد عن جملة ما روى وهذه عبارة الإمام لأن زمنه زمن اجتهاد ولا يقول كل ما في الخبر شئ هنا وغيره من اعتبار الصفات مع مناقضة لما سبق انظار (وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ) عن أحد الأنواع (إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَقَاوِيلَانِ) والراجع إطلاق الجواز (وَأِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدَأَ

حتى يحصل الاتفاق منهما أو غيرها (وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَتَقْصِرَ إِنْ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْجَبَيْنِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ دِيَّةٍ أَلَامٌ) ويتمدد بتمدده (وَلَوْ تَحَرَّكَ) يسيراً (وَدِيَّتُهُمَا إِنْ اسْتَهْمَلَ) ويندرج غير السهل في موت أمه كالغرة وغير الفدية والصَّيْدِ مُرْتَبٌ هَدْيٌ وَنَدِبٌ لِمَنْ يَلُفُّ بَقَرَةً فَلَمْ يَبْقَ لَهَا إِلَّا الْفَأْخِرُ (ثُمَّ) إِنْ عَجَزَ وَجِبَ (صَوْمٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ أَبَامَ مَنِ بَنَاصٍ يَحْتَجُّ إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن لم تتقدم وجب التأخير عنها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنًى) بهي فرغ من الرمي (وَأَمَّ تُجْزِي) السبعة (إِنْ قَدَّمَتْ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها ثلاثه على الرجوع (كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ) تشبيهه في هدم الأجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسْلِمًا) في حكم اليسار (لِمَالٍ) اللام بمعنى مع (بِبَلَدِهِ وَنَدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ) أى للهدي (بَعْدَ يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول وورده بن (وَوُقُوفُهُ بِهِ التَّوَاتُفُ وَالْمَحَرُّ بِمَنًى) واجب غير شرط فيجزى بمكة وقيل يندب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُوَ) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفة (بِأَيَّامِهَا) يعنى أيام النحر الثلاثة (وَالْأَيَّامُ) بأن اختلف شيء مما تقدم (فَمَسَكَةٌ) لا يجزى غيرها (وَأَجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ) بالجملة لا بد في كل هدى من الجمع بين الحل والحرم (كَأَنَّ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا أَوْ نُحِرَ) بحل نحره (وَفِي الْعُمْرَةِ بِمَسَكَةٍ بَعْدَ سَهْمَيْهَا ثُمَّ حَلَّقَ وَإِنْ أُرْدِفَ) الحج ما بها (إِخْوَفُ فَوَاتٍ أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها خافت فوات الحج أيضاً أو لا شيء (أَجْزَأُ التَّطَوُّعُ لِقِرَانِهِ كَأَنَّ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فيجزى عن التمتع مطلقاً على المذهب (وَنُؤُوتٌ أَيْضاً) أى إذا سبقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَنْدُوبُ بِمَسَكَةٍ لِلنَّحْرِ (الْمَرْوَةُ وَكُرِّهَ نَحْرُ قَبْرِهِ) بل يباح (كَأَنَّ ضَحِيَّةً) ولا ينوب كافر (وَأِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ رَمَى الْعَقَبَةَ) أوقات يومها

« (وَمِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْبُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ
وُجُوبِهِ) يعنى تعيينه فهو بمنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ بِعَيْبِهِ وَلَوْ
سَلِمَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله وإلا تصدق
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرَشُهُ) أى المنزل معيها الذى
لا يجزى (وَتَمَنَّهُ) إن استحق (فِي هَذِي إِنْ بَاغَ وَلَا تَصَدَّقَ بِهِ) فى التنوع
كما قررنا ومثله النذر المعين (وَفِي الْفَرَضِ) المضمون (بِسْتَعِينُ بِهِ غَيْرِ) . وأما
أرش ما لا يمنع الإجزاء فلا صدقة مطلقاً (وَسُنْ إِشْمَارُ سَنَمَيْهَا مِنَ الْأَيْسَرِ)
مائلاً عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَمَّيًّا وَتَقْلِيدُ وَنَذِيرَ تَمَلَّانِ بِنَبَاتِ الْأَرْضِ
لِقُدْرَتِهِ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ ضَاقَ) (وَتَحْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنام
(إِنْ أَمَّ تَرْتَفِعَ) أثمانها (وَقُلَّدَتِ الْبَقَرُ فَقَطُ) راحع لتلدت أى لا تشعر
(إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ) لأنه لا يؤلمها لا التَّمْ وَأَمَّ يُؤَكِّلُ مِنْ نَذَرِ مَسَاكِينِ
غَيْرِ مُطْلَقاً) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز
بالأكل منها مطلقاً (فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْفَرِيبِ) وَكَرِهَ لِلْجَمْعِ وَاسْتَنْتَى مِنْ
عَكْسِ الْجَمِيعِ قوله (إِلَّا نَذَرًا لَمْ يُعَيْنَ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْمَحَلِّ) وبأكل
قبله لأن عليه بدلها وإنما يقال الحل فى الفدية إذا نوى بها الهدى كما سبق
(وَهَذِي تَطَوُّعٌ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتَأْتِي قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيُخَالِي لِلنَّاسِ)
عطف على المستثنى (كَرَسُولِهِ) مشبه بربه فيما سبق (وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن بربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَخَذِ نَتْنٍ) لغره يستحق
وأخذ (كَمَا ذَلِيلُهُ مِنْ مَمْنُوعٍ) تشبيهه فى الضمان (بَذَلَهُ) معمول ضمن أى
هديا لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذَرِ مَسَاكِينِ عَيْنَ فَقَدَرُوا أَكْلَهُ خِلَافُ)
وفى الأمر قدره قطعاً (وَالْخِطَامُ وَالْجِلَالُ كَالْأَحْمَرِ) المساكين (وَلَمَنْ سُرِقَ
بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَأُ لَا قَبْلَهُ) كَانَ دَفْعُهُ الْمَسَاكِينَ وَلَمْ يَذْكُوه (وَحِلُّ الْوَلَدِ)

بعد تعيينها وجوباً وقبله مستحب (عَلَى غَيْرِ ثَمٍّ عَلَيْهَا وَإِلَّا) يمكن (فَإِنْ أَمَّ
يُمْكِنُ تَرْكُهُ لِيَشْتَدَّ فَكَالْتَطَوُّعِ) إذا عطل قبل محله (وَلَا يَشْرُبُ مِنَ الْآبِنِ
وَأِنْ فَضَلَ) ويكره حينئذ (وَغَيْرُ مَنْ أَنْشَرَ بِشْرُ بَدَنِ الْأُمِّ أَوْ الْوَلَدِ مُوجِبٌ
فَعَلِهِ وَتُدْبَعُ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِلا عَذْرٍ فَلَا يَلْزَمُ التَّزَوُّلُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَتَحْرُمُهَا
قَائِمَةٌ) مقيدة (أَوْ مَقُولَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مُقَادًّا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ
إِنْ غَاطَّ) فإن تمتد ضمنه ولم يجز عن واحد (وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَذِي) فليس
كالضحايا (وَإِنْ وَجِدَ بَعْدَ تَحْرِ بَدَلِهِ مُحَرَّرٌ إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَهُ مُحَرَّرٌ إِنْ قُلِّدَا
وَإِلَّا يَبِيعُ وَاحِدٌ) لم يقد .

(فَضْلٌ وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحَقُّ) أما بحق فيتخلص
بدفعه حسب الإمكان (يَحْجَرُ أَوْ عُمُرَةٌ) من جميع المفاسك (فَلَهُ التَّحَالُّ إِنْ
أَمَّ يَعْلَمُ بِهِ) لأنه مع علمه داخل على لإدامة الإحرام (وَأَيْسَرُ مِنْ ذَوَالِهِ قَبْلَ
فَوْتِهِ) وإلا انتظر الزوال (وَلَا دَمَ) عند ابن القاسم وأوجه أشبه ^(١)
(يَنْجَرُ هَذِي) إن كان (وَحَلْفِهِ) والباء للملازمة لأن الذبية تسكنى على المتمد
(وَلَا دَمَ إِنْ أُخِرَتْ) أى الحائى (وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقٌ مُخِيفَةٌ) لم يكتف بتعليق
الحج بالاستطاعة لثلاث يتوهم التشديد بعد التلبس بالفعل وكأنَّ لِسَفَادِ الْإِخَافَةِ
لِلطَّرِيقِ مَجَازٌ (وَكُرِّهَ لِمَبْقَاةِ إِحْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَةً) هذا فيمن يتحال به مرة
وهو المتمكن من البيت كما يأتى (أَوْ دَخَلَهَا) لم يكتف بالمقارنة لأنه قيل
بوجوب التحال إذا دخل (وَلَا يَتَحَالَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقَتُهُ) أى الحج بأن استمر
محرمًا إلى أن تمكن من العام الثانى (وَإِلَّا) بأن تحلل به مرة فى أشهره (فَتَأْتِيهَا
يَمْنَعِي وَهُوَ مُمْتَنِعٌ) وأولها ليس بمتنع نظراً إلى أصل الإحرام بمحج وثانيها
التحال لغو (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَرَضُ) لأنه التحال قبله (وَلَمْ يَنْسُدْ بِوَطْئِهِ

(١) لقوله تعالى (فإن أحمرتم فما استيسر من الهدى) .

إِنْ لَمْ يَنْقُزِ الْبَقَاءُ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجري على حكم الفساد (وإن وقف وحصر عن البيت فحججه ثم) بمعنى أدركه (وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِقَاضَةِ وَعَلَيْهِ لَارْفَنٌ وَمَبِيتٌ مِّنْهُ) نزول (مُزْدَلِفَةَ هَذَيْنِ) واحداً (كَتَسْيَانِ الْجَبْعِ) أو تعمده كما سبق (وإن حصر عن الإقاضة أو فاته الوقوف) إظهار المراد في محل الاضمار قال تعالى فإذا أفضتم من عرفات (يَغْيِرُ) أى بفهم الحصر السابق (كَمَرَضٍ أَوْ خَطَا عَدَدٍ أَوْ حَبَسَ بِحَقِّ) لا مفهوم له ولا يخفى ما فى تبديره رحمه الله تعالى ورحمنا به ولا يعول على ما فى الخرشى ونحوه هنا^(١) (لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفِعْلِ عُمْرَةٍ إِلَّا) نجد بد (إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ) وسعيه بعده بل يعيد همالا لعمرة (وَحَبَسَ هَذِيئَهُ مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاة بموضعه (وَلَمْ يُجْزَ عَنْ قَوَاتٍ) لأنه لم ينو به حين عينه (وَخَرَجَ لِجِلٍّ) لأجل عمرة التحلل (إِنْ أَحْرَمَ) بالتحلل منه (بِحَرَمٍ أَوْ أَرْدَفَ) به (وَأَخْرَجَ دَمَ الْقَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأُجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ) فى عام القوات (وإن أفسد ثم قات أو بالعكس وإن) وقع الفساد (بِعُمْرَةٍ التَّحْلُلِ تَحَلَّلَ) أى استمر على حكم تحلله تغليباً لحكم القوات على قضاء الفساد (وَقَضَاهُ) أى الفائت (دُونَهَا) فإنها ليست عمرة حقيقة (وَعَلَيْهِ هَذَيْنِ) للقوات والفساد حيث كان مفرداً (لَا دَمَ قِرَانٍ وَمُتَعَةٍ لِلْفَائِتِ) بل للقضاء منهما (وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ) بل يستأنف تحللاً على ما سبق (وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ إِحْصَايَرٍ إِنْ كَفَرَ) لأنه مذلة للإسلام وقيل يجوز للضرورة لأن الدل بتعطيل الحج أشد^(٢) (وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ) بالحرم (مُطْلَقاً) بدا به الحاصر وهو محل اتفاق أولاً (وَلَا تَرَدُّ

(١) وما فى الخرشى هو أنه يحل بالنية فى أى موضع إذا حبس ظلاماً ١٠ هـ

(٢) وهو الذى اختاره فى المجموع ، وهبارة مع شرحه : وجاز دفع مال الحاصر ولو كافرأ على الأظهر كما مال إليه عج وهبنا وثاقا لابن عرفة لأن ذل منه الحج أشد من ذل دفعه المال ١٠ هـ

وَالْوَلِيُّ مَنْعٌ سَفِيهِهِ كَزَوْجِهِ (فِي تَطَوُّعِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ كَالْعَبْدِ) إِذَا اسْتَقْبَلَ كُلَّ (وَأَنْتُمْ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ) لِلْمَنْعِ أَوْ التَّحَلُّلِ (وَلَهُ مُبَاثَرَتُهَا) (بُنْيَةُ الْإِحْلَالِ) (كَفَرِيضَةٍ قَبْلَ الْعِيَقَاتِ) (نَشْبِيهِ فِي الْمَنْعِ) (وَالْأَيُّ) (بَأَنْ أَذِنَ) (فَلَا) (كَلَامَ لَهُ) (إِنْ دَخَلَ) (الْمَأْذُونُ فَمَا أَذِنَ فِيهِ) (وَلَا مُشْتَرَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ) (أَيُّ إِحْرَامِ الْعَبْدِ) (رَدُّهُ) (مَا لَمْ يَقْرُبَ إِحْلَالَهُ) (لَا تَحْلِيلَهُ وَإِنْ أَذِنَ فَافْسَدَ) (أَوْ قَاتَ) (لَمْ يَكُزِمُهُ) (إِذْنُ لِقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ) (وَمَا كُزِمَ عَنْ خَطَاٍ أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ سَبَدٌ فِي الْإِخْرَاجِ) (أَخْرَجَ) (وَالْأَيُّ صَامَ) (بِلَا مَنَعٍ) (وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ) (الصَّوْمِ أَيْضًا) (إِنْ أَضَرَ بِهِ فِي عَمَلِهِ) .

﴿ بَابُ ﴾

(الَّذِي كَافُ قُطْعٌ مُعَيَّنٌ بِنَا كَيْحٍ) (رُؤُوسَةُ كِتَابِيَّةٍ) (تَمَامَ الْحُقُومِ وَالْوَدَجِينَ مِنْ الْمَقْدَمِ) (بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ) (وَلَا يَضُرُّهُ الْقُرْبُ أَوْ عَدَمُ الْقَتْلِ) (وَفِي النَّحْرِ طَعْنٌ بِلَيْلَةٍ وَشَمْرٌ أَيْضًا) (الْكِتَابُ) (بِنِصْفِ الْحُقُومِ وَالْوَدَجِينَ) (وَالْمَقْدَمِ الْأَوَّلِ) (وَإِنْ سَامِرِيًّا) (مِنَ الْيَهُودِ لَا صَابِئِيًّا) (بَعْدَهُ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ) (أَوْ نَجُوسِيًّا) (تَقْصَرُ وَذَبْحٌ) (مِنْهَا) (لِغَفْسِهِ مُسْتَحْلَةٌ) (وَإِنْ أَكَلَ الْعِيْقَةَ إِنْ لَمْ يَغْبِ) (شَرَطُ فِي الْمُبَالِغِ عَلَيْهِ فَلَا يَدُ مِنْ حُضُورٍ) (يَعْرِفُ الذَّكَاءَ أَوْ يَصْفِيهَا) (لَا صَبِيٍّ) (أَرْتَدَّ) (فَانْهِيَ عَنْهُ) (وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ) (وَذَبْحٌ) (لِعَمَلِهِ) (مَعْتَقِدًا تَحْلِيلَهُ أَوْ الْقُرْبَ لَهُ) (فَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَكَلَتْ) (وَلَوْ بَعْدَ اسْمِ غَيْرِهِ) (فَانْهِيَ عَنْهُ) (لَا يَغْلِبُ اللَّهُ غَالِبٌ) (أَوْ غَيْرِ حِلٍّ لَهُ) (إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا) (كَذَى الظُّفْرِ) (مَقْهُومٌ) (مُسْتَحْلَةٌ) (وَالْأَيُّ) (بَأَنْ أَخْبَرُوا بِالْحُرْمَةِ عَلَيْهِمْ) (كَالطَّرِيقَةِ) (فَاسِدَةِ الرُّتَةِ) (كُرْهِ) (لِأَنَّ الْأَوَّلَ) (لَهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ) (وَإِنْ نَسَخَ بِشَرْعِنَا) (كَجَزَائِرَتِهِ) (يُدْعَى الْمُسْلِمِينَ) (نَشْبِيهِ فِي السَّكَارَةِ)

خافه لا ينصحهم (وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ إِيَّاهُ) راجع لهما (وَشِرَاؤُهُ بَيْعُهُ) ولو بدون جزارة (وَتَسْلُفِهِ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَوْ بَيْعِهِ بِهِ) أى بالنن (لَا أَخْذَهُ قَضَاءً) كالجزية (وَشَحْمِهِ) ذبح (يَهُودِيٍّ وَذَرْبِهِ لِصَلِيبٍ أَوْ عَيْسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لما فقط فإن جعلها آلهة لم يؤكل على ما سبق فى الصنم فالنصير فى السكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولِ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاءِ خُنْفَى وَخَصْبِيٍّ وَفَاسِقٍ) لا امرأة (وَفِي ذَنْبِ كِتَابِيٍّ) ملكا (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرْحُ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابيٍّ (مُمَيِّزٍ وَخَشِيًّا حَوَانٍ) كان (تَأَنُّسٍ) ثم توحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُسْرٍ لَا نَعَمَ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوفٍ) ولو كان المتردى وحشيا حتى ينحر أو يذبح ولا يؤكل بالقر لأنه حينئذ ليس صيدا (بِسِلَاحٍ مُّحَدِّثٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق ورصاص لا طين (وَحَيَوَانٍ عُلْمٍ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليم بأن يطعم إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (إِلَّا سَأَلَ مِنْ يَدِهِ) وفى حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظُهُورٍ تَرَكٍّ) كثير من الجارح (وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معينا فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحدا لا بعينه فما علمت أوليته (أَوْ أَكَلَ) السكاب منه (أَوْ لَمْ يَرِ) المصيد محصورا (بِفَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ) شجر متلف (أَوْ لَمْ يَظُنَّ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمُبَاحِ) هو مع مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظفنه ظبيا فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّمَهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَلَيْهِ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبَيِّحُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَاهٍ) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضُرِبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كُتِبَ بِجُوعِيٍّ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ بِنَفْسِهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ) ولم تتحقق الإباحة (أَوْ أُغْرِيَ فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيده (أَوْ تَرَخَّى فِي

اتَّبَاعِهِ) فَمَاتَ (إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) وَلَوْ أَمْرَعُ (أَوْ حَمَلَ آلَاةَ
مَعَ غَيْرِ أَوْ بِخُرْجِهِ) بَلْ يَضَعُهَا بِمِثِّ يَسْمَلٍ تَنَاوَلَهَا كَبَحْرَازِمِهِ فَإِنْ ظَنَّ سَبَقَ
الْحَامِلُ فَتُخْلَفُ عَذْرُ (أَوْ بَاتَ) لِلدَّارِ عَلَى الطَّوْلِ لَيْلًا لِنُتُورَانِ الْهُوَامِ (أَوْ صَدَمَ
أَوْ عَضَّ بِلَا جَرَحٍ) وَيَكْفَى إِلَّا دِمَاءُ بِلَاشِقٍ جِلْدَ (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) وَلَمْ
يَكُنْ مُحْصُورًا وَلَمْ يَرِ (أَوْ أُرْسِلَ) كَلْبًا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسْكَ أَوَّلٍ وَقَتْلَ) الثَّانِي.
(أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَلَمْ يَرْ) فَلَا يُوَكَّلُ لَا حِمَالُ أَنَّهُ غَيْرُ مَا اضْطَرَبَ عَلَيْهِ.
(إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ الْمُضْطَرِبَ) عَلَيْهِ (وَعِزُّهُ فَتَأْوِيْلَانِ وَوَجَبَ نِيَّتُهَا) أَيْ قَصْدُ
التَّذَكِّيَّةِ وَإِنْ مِنْ كَافِرٍ وَإِنَّمَا يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ فِي نِيَّةِ التَّقَرُّبِ (وَأَسْمِيَّةٌ إِنْ ذَكَرَ).
وَقَدَرِ (وَنَحْرُ لِبَلٍ) وَفِيلٌ وَزُرَافَةٌ (وَذَبْحُ غَيْرِهِ) وَلَوْ نَعَامَةً (إِنْ قَدَّرَ وَجَازَ
لِلضَّرُورَةِ إِلَّا الْبَقَرَةَ) وَنَحْوَهَا كَحِمْرِ الْوَحْشِ (فَيُتَذَبُّ الذَّبْحُ) فَلَا اسْتِفْهَاءَ مِنْ
وَجُوبِ ذَبْحِ غَيْرِ الْإِبِلِ (كَأَجْدِيدٍ وَإِحْدَادِهِ) أَشْبَهَهُ فِي الذَّبْحِ (وَقِيَامِ لِبَلٍ
وَضَجْعِ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ) لِأَنَّهُ أَعُوْنٌ عَلَى ذَبْحِهِ بِالْيَمِينِ (وَتَوَجُّهُهُ) الْقِبْلَةَ
(وَلِبَاضَاحُ الْمَحَلِّ) مِنْ كُصُوفٍ (وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٍ أُنْفِذَ مَقْتَلُهُ وَفِي
جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انْفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مِنْهُمْ مَا خِلَافُ)
وَلِلْعَمْدِ إِطْلَاقُ الْجَوَازِ مَعَ الْكَرَاهَةِ ^(١) (وَحَرْمُ اضْطِيَادِ مَا كُوِلَ لَا بَيْنِيَّ
الَّذِي كَانَتْ) ^(٢) وَالتَّعْلِيمُ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ لَغَيْرِ مَقْتَضٍ شَرْعِيٍّ وَاسْتِخْفَافٌ بِهِضَمِّ لَعِبِ
الصَّبِيَّانِ الْبَسِيرِ وَنَحْوِهِ ^(٣) (إِلَّا بِكَخْنَزِيرٍ فَيَجُوزُ) لِقَتْلِهِ لَا تَعْذِيبِهِ وَأَدْخَالَ
السَّكَافَ الْفَوَاسِقَ الْخَمْسَ وَنَحْوَهَا وَلَوْ حَذَفَ الْبَاءُ كَانَ أَحْسَنَ (كَذَلِكَ كَاتِرٌ مَا لَا

(١) لَكِنِ الْحَدِيثُ اسْتَفْنَى عَمَّا يَذْبَحُ بِهِ السِّنُّ وَالظُّفَرُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ الذَّبْحُ بِهِمَا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) لَنَهَى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ .

(٣) فَقَدْ كَانَ أَوْلَادُ الصَّبَاةِ يَتَخَذُونَ الْعِلْبُورَ فِي الْأَقْفَاسِ . وَحَدِيثُ « يَا أَبَا عَمِيرٍ مَا نَعْلُ .
النَّيِّرُ » صَحِيحٌ مَعْرُوفٌ .

يُؤْكَلُ إِنْ أُيسَ مِنْهُ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسميلا عليه بخلاف
الآدمي لشرفه فإن ترك دابته فعلمًا غيرُهُ أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج
ثوبًا من كعْبَتِهِ فله الأجرة حتى لو رماه ثانياً ضمن (وَكَرِهَ ذَبْحُ بِدَوْرِ حُمْرَةٍ)
لأنه مذنب بمشاهدة بعضهم (وَسَلَخَ أَوْ قَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحِّحِ اللَّهُمَّ
مِنْكَ وَإِلَيْكَ) الكراهة إن رآه من مؤكِّدات التسمية (وَتَعَمَّدَ لِإِبَانَةِ رَأْسِ
وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ نَصَدَّهُ أَوَّلًا) أكله ضئيف (وَدُونَ
نِصْفِ أَبِيْن) من الصيد ولم ينفذ مقتله (مَبْتَةً) أما النصف فلا بد معه من
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجملة ما أبين قبل التذكية لا يוכל (إِلَّا
الرُّأْسَ) فإن بها مقتلاً (وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ) بمجرد ولو تأخر رؤية (وَإِنْ
تَنَازَعَ فَادِرُونَ) في الدفاع له (فَيَبَيِّنُهُمْ) قطعاً للنزاع (وَإِنْ نَذَّ) قبل التماس
(وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ) ولحق بالوحوش فصاده آخر (فَلِلثَّانِي لَا أَنْ تَأَسَّ وَلَمْ
يَتَوَحَّشْ) للثاني أجرته (وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ فَصَدَّهَا) الطارد قيل
لأنه مأمور له والمدار على قوله (وَلَوْ لَا هُمَا لَمْ يَقْعُ بِحَسَبِ فِعَالِهِمَا) في الطارد
بِوَالنَّصْبِ (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ) الطارد قياس القيل السابق التعويل
على الإيأس (فَارَبَّهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ) منه (بِغَيْرِهَا فَلَهُ) أي الطارد (كَالدَّارِ
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا) مالك ذاتها أو مصالح الوقف (وَضَمِنَ) الصيد
(مَا رَأَى أَمْ كُنْتَهُ ذَكَائِهِ وَتَرَكَ) حتى مات غير منفوذ المنازل ولو كتاباً
(كَتَرَكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَكِ) تشبيهه في الضمان (مِنْ نَفْسٍ) فيضمن
حديتها بل قيل يقتل إن قصده الهلاك (أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ) متعلق بتخليص
(أَوْ بِشَمَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيْقَةٍ) لا يمكن الحق بدونها (أَوْ نَقْطِيعِهَا)
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل (وَفِي قَتْلِ شَاهِدَيْ حَقٍّ تَرُدُّ
وَالْأَرْجَحُ ضَمَانُهُ أَيْضًا وَلَوْ قَتَلَ وَاحِدًا قَطَعَ) وَتَرَكَ مُوَاسَاةً وَجَبَتْ بِخِيْطٍ لِجَانِبَةٍ)

إِلَّا أَنْ يُنْفِذَ الْأَوَّلُ الْمُقَاتِلَ فَالضَّيَّانَ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الشَّامِي (أَوْ نُضِلَّ طَعَامَهُ أَوْ ثَرَابَهُ) عما يحفظ حياته وعياله (لِمُضْطَرِّهِ وَنُعْمِدِ وَخُشِبَ فَيَقَعُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الإنذار. (وَلَهُ الثَّمَنُ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكَلَ الْمَذْكُورَ وَإِنْ أُبْسَ مِنْ حَيَاتِهِ) كالمنفعة بأكل (لِيَحْرُكُ قُوَى مُطْلَقًا) ولو صريضا (وَسَيَلِ دَمٌ) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْفُودَةُ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالترددية من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَنْفُودَةُ الْمُقَاتِلِ) وإلا عملت فيها الزكاة (بِقَطْعِ أَنْخَاعِ) مخ العنق، والظهر بيان له التاتل (وَنَثَرِ دِمَاحٍ أَوْ حُشْوَةٍ) للبطان (وَفَرَى وَدَجٍ وَتَقَبِ مُصْرَافٍ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهَا أَكَلُ مَادُقٍ عُنُقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْفَخْهَا) ذلك الفعل (وَذَكَاءُ الْجَنِينِ) ويطهقه وعاءه (بِذَكَاءِ أُمِّهِ^(١) إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قُدِّرَ ولو ناقص عضو (بِشَعْرِ) جسده إلا للارض (وَأِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شكاً (ذُكِّيَ) وجوباً (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَمُوتَ) فيوكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل الذكوية (وَذُكِّيَ الْمَرْتَأَى) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ) وإلا طرح (وَأَفْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ) من كل ما لادم له (لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ تُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحِ) وإلقاء بماء.

(بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامُ طَاهِرٍ وَابَحْرِي وَإِنْ مَيِّتًا) أو على صورة الآدمي وفي وضوئه التميز (وَطَيَّرَ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الجرمة فيه وفي فار النجاسة^(٢) (وَلَوْ جَلَالَةً وَدَا يَحْلَبُ وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ أَمْ يَفْتَرِسُ) وإلا كره كاسياني.

(١) لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفي بعض طرقه « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه » وفي الحديث كلام ليس هذا موضع بسطه

(٢) وهو المعتد.

(كَبِيرُ بُوْعٍ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة
(وَحُلْدٍ) مثلث الخاء تفتح لأمه وتسكن هو الفارغان أكل النجاسة كره (وَوَبْرٍ)
بفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن العينين لا ذنب له دون
المر وفوق اليربوع (وَأَرْنَبٍ وَقَفْذٍ) بالهمزة ذو شرك (وَصَرَبُوبٍ)^(١)
قريب من خلقة الشاة ذو شوك أيضاً (وَحَيَّةٍ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها
(وَحَشَاشُ أَرْضٍ) وسبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَعَصِيرٌ وَقَفَّاعٌ)
من نحو القمح (وَسُورِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سَكْرِهِ) راجع للسكل (وَالضَّرُورَةُ)
مَا يَسُدُّ) ويشبع بل يتزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَسْرٍ
إِلَّا لِنُصَّةٍ) وأما العطش فيزيده (وَقَدَّمَ الْمَيْتَ عَلَى خِزِيرٍ وَصَيِّدٍ
لِمُجْرِمٍ) قبل موته بدليل قوله (لَا لَحْمِهِ) فيقدم (وطعام غير) عطف على
مدخول لا (إِنْ لَمْ يَخْفِ الْقَطْعَ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الإذار كالزكاة (وَالْمُحَرَّمُ
النَّجَسُ وَخِزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرَسٌ)^(٢) وَحَارٌّ وَلَوْ وَخَشِيَّادَجَنٍّ وَالْمَكْرُوهُ سَبْعٌ^(٣)
وَضَبْعٌ وَتَمَلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِنْ وَخَشِيَّاءُ وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخِزِيرٌ
للمذهب بإباحتهما (وَتَمَرَاتُ خَلِيطَيْنِ) عند خشية الإسكار (وَتَبَذُّ بِكَلْبَاءِ)
أى قرع كذلك وأدخلت الكاف المقيراً بالزنت والحفتم المظلي ونقيير جذع
النخل كما في الحديث^(٤) (وَفِي كُرْمِ الْفَرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ) وقبل

(١) هو المسمى بالغرب «درب».

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية واجاب عنه أهل المذهب بما

فيه مناقشة.

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل ذى ناب من السباع ومثلب من الطائر وهو مخصص لعموم
الآية التي استدلت بها أهل المذهب على أنها لنتى الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم
في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الضبع صيد.

(٤) للحديث روايات ولفظ إحداها «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ فِدَ عَبْدِ
الْقَيْسِ أَنَّهُمْ كَمْ مَا يَقْبِذُ فِي الدَّبَاءِ وَالتَّقِيرِ وَالْحَفْتِ وَانَزَفَتْ» هذه إحدى روايات الصحاحين
عن ابن عباس.

بإباحة القرد وعله الطين الضرر^(١).

﴿ بَابٌ ﴾

(سُنَّ إِجْرٍ غَيْرِ حَاجٍ بِمَعْنَى) أو غيرها وإنما نُظِرَ لأنَّ الشَّانَ كَوْنُ الْحَاجِّ
بِمَعْنَى أَيَّامِهَا (صَحِيحَةٌ لَا تُجْزِئُ) في عامه (وَلَمَّا بَقِيََا بِجَذَعِ ضَاوِرٍ) دخل في
الثانية دخولا ما (وَقَتْنِي مَعَزٍ وَبَقَرٍ وَلِإِلٍ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ) على الترتيب
ولا بد أن يدخل المعز الثانية دخولا بينا كشمير (بِالْأَشْرَكِ إِلَّا فِي الْأَجْرِ) والملك
لواحد (وَلَمَّا أَكْثَرَيْنِ سَبْعَةٍ) فنسقط السنة عن الجمع (لَمَّا سَكَنَ مَعَهُ)
في عب وغيره أن هذا شرط في نفقة التطوع فإن وجبت نفقته عليه لم يشترط
سكناه معه ولم يرتضه البناني (وَقَرُبَ لَهُ) كزوجة وسرية (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ
تَبَرَّعًا) وإنما يحتاج للشرط إذا دخل للضحى معهم (وَلَمَّا جَاءَ) خانت بلا
قرن (وَمُقَعَدَةً) عن الحركة (لِشَحْمٍ وَمَسْكُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدْحَى) بأن لم
يبر فلا يجزئ (كَبِينٍ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَبَشْمٍ) نخمة (وَجُنُوزٍ) نند
إلهام^(٢) (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَبَيْنَ مَسَاطِ عَلَى الْجَمِيعِ (وَفَائِثِ جُرْدٍ) خالقة أو
طريانا (غَيْرِ خِصْيَةٍ) لأن الخضاء يطيب اللحم (وَصَمَمَاءَ) صَمِيرَةٌ أذن (جِدَا
وَذِي أُمٍ وَخَشِيذٍ) أو أب على الراجح (وَبَنَاءٍ) بِالْأَذْنِ (وَبَسْكَاءَ) لَا تَصِحُّ
ولا يضر ذلك مدة حمل الناقة (وَبَنَاءٍ) منقنة النفس (وَبَا بِسَةِ ضَرْعٍ) عديمة
اللبن (وَمَشْفُوقَةٍ أذن) فوق الثلث (وَمَسْكُورَةٍ سِنٍ) فوق واحدة (إِغْيِرِ)
(إِنْفَاكٍ أَوْ كِبَرٍ وَذَاهِبَةٍ ثُلُثُ ذَنْبٍ) بليّة وفي غيره يبول على اتشويه
(لَا أَدْنَى) فلا يضر الذهاب منها إلا فرق الثلث لأنها مجرد جلد (مِنْ ذَنْبٍ

(١) أما الأحاديث الواردة في النهي عن أكل الطين نهى ياطلة ، وقد جمعها ابن منسده

في جزء صغير وقفت عليه .

(٢) إد لا عمل لها .

«الإمام لآخر الثالث وهل هو العباسي»^(١) أو إمام الصلاة قولان (وأحدهما
يكفي وإن أبزر العباسي ضحيته فهو (ولا يرأى قدره) (أى الذبح (في غير)
اليوم (الأول وأعاد سابقه) (على صور الإحرام والسلام السابقة في المأموم^(٢)
(إلا المتحرى أقرب إمام) لسكونه لا إمام له تلزمه جمعة كافر والحاشية
معتزضا على ما في الحرشي وغيره من أن الأقرب من على كثر ثلاثة أميال (كأن
لم يبرزها وتوأنى بلا عذر قدره وبه انتظار لازوال) بحيث يذكما قبله
(والتمار) من الفجر^(٣) (شرط ونذب إبرازها) (المهلى (وجيد) حسن
الصورة (وسالم) مما لا يمنع الإجزاء (وغير خرقاء) في أذنهما (وشرفاء)
مشقوقة الأذن (ومقابلة) مقطوعة الأذن من إمام (ومدبرة) من خلف
(وسمين وذكر وأقرن وأبيض ونحل إن لم يكن الخصى أتمن وضان
مطلقا) ولو أشى (ثم تعز ثم هل بقرو وهو الأظهر^(٤) أو بل خلاف وترك
خلق وقلمه امضح عشر ذى الحجة) (حتى يضحى كالمهدي^(٥) (و) ندب
(ضحية) (أى فضلت (على صدقة وعتق) ولو فوق قيمتها لأنها سنة وهما
مندوبان (وذبحهما بيده) للسنة والتواضع حسب الإمكان (و) ندب (لإوارث
إنفاذها) وتباع قبل الذبح للدين (وجمع أكل وصدقة وإعطاء) (بني اهداء
(بلا حد) بثلت ولا غيره (والأيوم الأول وفي أفضلية أول الثالث على

- (١) ليس العباسي شرطاً بخصوصه وإنما عبر به المصنف لأن الخليفة كان في زمنه عباسياً ،
مفهومه لبيان الواقع لا للاحتراز . نعم يشترط في الإمام أن يكون قرشياً .
(٢) فإن تبين ابتداءه قبله أو معه لم تجز ولو ختم بعده وإن تبين ابتداءه بعده وختم
بعده أجزأت ، ومعه قولان وقيله لم تجز اهـ من شرح عليش على المجموع .
(٣) على قول مالك . وقال ابن الماجشون : النهار من طلوع الشمس .
(٤) اقتصر على ذكر البقر في المجموع وقال في شرحه : فلم يبق إلا التأخير اهـ
(٥) بل لروود الحديث بذلك وانفله « إذا رأيتم هلال ذى الحجة وأراد أحدكم أن يضحى
خليفة عن نفسه وأطعمه » رواه السنة إلا البخارى .

آخر الثاني تردّد ودّ بئح ولد خراج قبل الذبح وبعده جزء لا وكره جزؤهم
 قبله (أى الذبح وبعده جزء) (إن لم يذبت) أو قريب منه (للذبح ولم
 ينزله حين أخذها وبعده) أى الصوف مكروه الجز (وشرب لبن وإطعام
 كافر) لأنه ليس من أهل القرب (وهل إن بعث له أو ولو في عياله تردّد
 والتغالي فيهما) خوف المباهاة (وفعلها عن ميت) عيب إلا للتشريك ولم يرتضه
 البناني (كمتيرة) ذبيحة برجب من فعل الجاهلية (وإبداؤها يدون وإن
 اختلط قبل الذبح) إلا لقرعة (وجاز أخذ العوض إن اختلطت بعده)
 أى الذبح (على الأحسن) فإنه ليس مبايعة (وصح إنابة) مصدر أناب وهو
 وارد بمعنى استناب كما فى البناني ولا يعمل على ما للخرشي (يلفظ إن أسلم
 الثائب وإلا فشا لحم) (ولو لم يصل) وإن كره الفاسق (أو نوى عن نفسه)
 فننصرف لربها (أو بإداة كقريب) عطف على نظير وأدخلت الكاف الصداقة
 (وإلا فتردّد) مع أحدهما فإن انتفيا لم يجز قطعاً (لا إن غاط) فظننا ضحيته
 (فلا تجزى عن أحدهما) ولربها تضمينه (وممنع البيع) وإن ذبح قبل
 الإمام (فى يوم النحر) أو تعيبت حالة الذبح أو قبله أو ذبح معيها جهلاً
 بعيبه أو حكمه (والإجارة) بها ولها جائزة (والبذل) بعد الذبح (إلا لم تصدق
 عليه) ومهدى (وفسيخت) قبل الفوت (وتصدق بالعوض فى الفوت إن
 لم يتول غير بلا إذن وصرف فيما لا يكره) فالتصدق على ذلك الغير وقوله
 صرف مصدر عطف على مدخول الباء (كأرش عيب لا يمنع الإجزاء)
 تشبيه فى وجوب التصديق على إثبات لا (وإنما تجب بالنذر) رجحوا أنها
 لا تجب به (والذبح فلا تجزى إن تعيبت قبله وصنع بها ماشاء كتبسبها
 حتى فات الوقت إلا أن هذا آثم) الظاهر حمله على الكراهة الشديدة (١)

(وَلَا وَارِثِ الْقَسَمِ) بالفرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تعيين حق (لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ) في دين) لأنه من اليسير الذي يترك (وَنَذِيبَ ذَنْبٍ وَاحِدَةٍ تُجْزَى ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوَلَادَةِ نَهَارًا وَالْغَيْ يَوْمَهَا) إِنَّ سُبُقَ الْفَجْرِ وَالْتَصَدُّقُ بِزَنَةِ شَعْرَةٍ (نَقْدًا) وَجَازَ كَمَرُ عَظْمِهَا (تَكْذِيبًا لِلْجَاهِلِيَّةِ) وَكُرَّةَ عَمَلِهَا وَلِيَمَّةً (لِلنَّاسِ) وَلَطِخَهُ بِدَمِهَا وَخِثَانَهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر .

﴿ باب ﴾

(الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ) عادة فوالله لاحلت الجبل هذيان وأولى لاجعت بين ضدين والحلف على الواجب الشرعي يمين (بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ^(١)) أَوْ صِفَتِهِ كِبَالَهُ وَهَذَا اللَّهُ) وفي العجمية خلاف (وَأَيْمُ اللَّهِ) أى بركته الذاتية (وَحَقُّ اللَّهِ) أى ما يستحقه من الحكالات الذاتية (وَالْعَزِيزُ وَعَظَمَتِهِ وَجَلَالُهُ وَلِرَادَتِهِ وَكَفَالَتِهِ) أى التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنِ وَالْمُصْحَفِ) أو بعض يختص به^(٢) عرفاً (وَأِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَثِقْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لَأَفْعَلَنَّ دِينَ لَا يَسْبِقُنِي لِسَانِي) يعنى اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية اللغو أما التفات اللسان فيمذر به (وَكِعْزَةِ اللَّهِ) قدرته وعظمته (وَأَمَانَتِهِ) تكليفه بكلامه (وَعَهْدِهِ) به (وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقَ) بشيء من ذلك كالتعلق الحادث في وعهدنا إلى إبراهيم أو ما عهد به (وَكَاخِلِفُ وَأُقْسِمُ وَأَشْهَدُ مِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد في الأمان للقسمة (وَأَعْزِمُ مِنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَعَاهِدُ اللَّهِ قَوْلَانِ) أرجحهما ليس يميناً (لَا بِلَاكَ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَا ذَاكَ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ

(١) قال في شرح المجموع : ومنه قول عامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله إلا أن ينوى بالأول غيره اه أى غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثة كما في حاشية عlish
(٢) كالمس وأمر

وَالَّذِي وَالْكُفْبَةِ) والراجح الكراهة حيث لم يَكْذِبُهُ وحرّم بما لم يعظمه الشرع^(١) (وَكَانَ خَلْقٍ وَالْأَمَانَةِ) من الصفات الغماية (أَوْ هُوَ هُوْدِيٌّ) وليس ردة (وَعَمُوسٍ) فلا كفارة له في الماضيات إلا غمس الانتم (بَأَنْ شَكَ أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقِي) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسَتْ غَفِيرًا اللَّهُ) أى يتوب (وَأِنْ قَصَدَ بِكَالْمُزَى) مما عبد من دون الله (التَعْظِيمَ فَسَكَّرَ وَلَا لَفَوْ عَلَى مَا بَعَثَهُ فُظْهَرَ نَفْيُهُ) وتسكفر في للمستقبلات (وَلَمْ يُفِدْ فِي غَيْرِ اللَّهِ) اللغو (كَأَلَا سَتِثْنَاءَ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ) تشبيه في أنه لا يفيد في غير الله (إِنْ قَصَدَ كَيْلًا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَفَادَ بِكَالِ) وبقية أدوات الاستثناء (في الجميع) أى جميع الصبغ أو الحلوف عليها (إِنْ اتَّصَلَ إِلَّا لِعَارِضٍ وَنَوَى الاستثناء) لا مجرد اعتياد اللسان (وقصد) حل اليمين لا مجرد التبرك واغفر تكرار القصد لجمع الشروط (وَنَاطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرًّا بِحَرَكََةِ اللِّسَانِ) ولا يشترط إسماع نفسه (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) قبل تمام الحلف فلا يشترط نطق وعزل الاستثناء يكفي عقب اليمين (كَالْوَجْهَةِ) أى لإخراجها (في الحلالِ عَلَى حَرَامٍ) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عتقاً (وَهِيَ الْمُحَاشَاةُ) عندما (وَفِي النَّذْرِ الْمُبْتَهَمِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ) عقلت أولاً (وَالْمُنْمَقِدَةِ عَلَى يَمِينٍ) (بَأَنْ فَعَلْتُ وَلَا فَعَلْتُ أَوْ حِنْثٌ بِلَا فَعَلْتُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ يُوَجَّهْ) وإلا فعلى بر فيه لا يمنع من أمته وزوجته حتى يضيق الأجل (لِطَعَامٍ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ) نبوي (وَنُدِبَ بِغَيْرِ الْمَدِينَةِ زِبَادَةً ثَانِيَةً أَوْ نَهْضَةً) لتفاعة المدينة وقلة قوتها (أَوْ رِطْلَانٍ خُبْرًا بِأَدَمٍ) مذاباً (أَشْبَعَهُمْ)

(١) في المجموع وشرحه : وحرّم حلف بغير الله فإن توقف عليه الحق فتحدث الناس بأقضية بحسب ما يحدّثون من الفجور إلا أن يعظم شرعاً كولى فيسكروه وإن قصد بكالعزى مما عبد من دون الله التعظيم فكفر اه
(٢) في المجموع : والبر ما الحنت فيها بالفعل ، والحنث ضدها اه أى ما الحنت فيها بالترك

مرتين لا طائفتين (أَوْ كَسَوْتَهُمُ الرُّجُلُ قُوبٌ وَالْمَرْأَةُ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَأَوْ غَيْرَ
وَسَطِ أَهْلِهِ) بخلاف الإطعام (وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهِمَا) ويعتبر شبهه إن استغنى
بالطعام على خلاف فيه (أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ) بعد المعجز عن الثلاثة
(صَوْمٌ ثَلَاثَةٌ) مندوبة التتابع وتعين المرق (وَلَا تُجْزَى بِهِ مُلْفَقَةٌ) من جنسين
بخلاف تملك خمسة أمداداً وإشباع خمسة مرتين (وَمُسْكِرٌ لِمُسْكِينٍ وَنَافِصٌ
كَعِشْرِينَ لِكُلِّ نِصْفٍ إِلَّا أَنْ يُسَكَّلَ وَهَلْ لِمَنْ بَقِيَ تَاوِيلَانِ) والأرجح
لا يشترط (وَلَهُ نَزْعُهُ) حيث بقي (إِنْ بَيَّنَّ) أنه كفارة جاهلا (بِالْفُرْعَةِ
وَجَازَ) إعطاؤهم (لِثَانِيَةٍ إِنْ أُخْرِجَ) الأولى قبل وجوب الثانية (وَالْأَكْرَةُ
وَإِنْ كَيْمِينَ وَظِهَارٍ وَأُجْزَأَتْ قَبْلَ حِنْثِهِ) في غير الحنث الأوّل وغير مالم
يعين من صدقة وعتق وطلاق لم يبلغ الغاية (وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُسْكِرْ بِهِ)
فلا يحنث إن لم يخلف على الإكراه والإكراه الشرعى طوع (وَفِي عَلَى أَشَدِّ
مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتٌّ مَنْ يَمْلِكُ وَعِتْمُهُ وَصَدَقَةٌ بِمِلْثَيْهِ وَمَشْيٌ بِحَجٍّ
وَكِفَّارَةٌ وَزَيْدٌ) على ما سبق (فِي الْأَيْمَانِ تُنْزَمُنِي صَوْمٌ سَنَةً إِنْ اِهْتَمِدَ
حَلْفٌ بِهِ) أى بالصوم قال المص ويذنبى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً
(وَفِي لَزُومٍ شَهْرَ زَيْ ظِهَارٍ) ولولم يكن متزوجاً (تَرَدُّدٌ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ
فِي غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأُمَةِ) عطف على غير مالم يقصد العتق (لَعَنُوا وَتَسَكَّرَتْ)
الكفارة (إِنْ قَصَدَ تَسَكَّرَ الْحِنْثُ) بكفارة كل فعلة (أَوْ كَانَ) التكرار
(الْعُرْفُ كَدَمٍ تَرَكِ الْوَيْثُ) نكلاً تركه مرة عليه كفارة (أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ)
ولو بمرة (أَوْ قَالَ) والله (لَا) باع من فلان مثلاً فقال آخر وأنا فقال والله
(وَلَا) أنت فكل كفارة إن باع منهما (أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ
بِالْقُرْآنِ وَاللَّصِيفِ وَالْكِتَابِ) للذهب عدم التمدد في هذه (أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ
بِمَجْمَعٍ) ككلى كفارات أو أيمان فلا يلتفت لنية (أَوْ بِكَلْمَا أَوْ

مَهْمَا لَا مَتَى مَا) فلا تعدد إلا بالنية (وَوَاقِهْ ثُمَّ وَاللَّهِ وَلَوْ قَصَدَهُ) أى تأسيس اليمين لتداخل الأسباب المتحدة ولم ينو كفارات فأولى أن إن لاحظ التأكيذ فى الطلاق يتعدد إلا لنية تأكيذ احتياطافى المصمة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَلَا كَلِمَةٍ غَدَاً وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدَاً) وفى العكس تتمدد فى غدا (وَحَصَصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ) ^(١) العام (وَقَيَّدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل إرادتها وعدمها على السواء عرفاً (فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَلَّاقٍ) ولو فى القضاء (كَلِمَةٍ) نية (كَوْنِهَا مَعَهُ) حلفه لزوجه لا يَقْرُجُ حَيَاتَهَا كَأَنْ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ) فى الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب وتشبيه بالمساوية فى القبول (كَسَمْنِ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمْنًا) ظاهره أنه لا يشترط نية لإخراج غيره وهو فى روار تضاه شيئاً وقيل يشترط واقتصر عليه الخرشى (أَوْ لَا أَكَلِمُهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَبْتُ كِتَابَهُ فِي لَا يَبْدِيهِ وَلَا يَضْرِبُهُ) وقال نويت المباشرة (إِلَّا لِمُرَأَتِي) أى رفع للفوضى استثناء من قوله كان خالفت الخ (وَبَيِّنَةٍ) بأنه حلف وحنث وهو ينكر الحنث مستنداً لنية المذكورة (أَوْ إِقْرَارٍ) بالحلف والفعل فلا تنفعه النية المذكورة عند الفاضى (فِي طَلَّاقٍ وَعِتْقٍ) معين (فَقَطُّ أَوْ اسْتَحْلِفَ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على المستثنى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالهبة بنية الحلف (لَا إِرَادَةَ مَيْتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَلَّاقٍ وَحُرَّةٍ) راجع الميئة (أَوْ حَرَامٍ) ينفى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية فى شدة البعد (وَأِنْ يَمْتَوَى ثُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطِ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى فى قوة النية والتعاقب (ثُمَّ هُرِفَ قَوْلِي) لا فعلى وفى راعتباره (ثُمَّ مَقْصِدُ لَعْنِي ثُمَّ تَرَعِي) الراجح

(١) وقفت على عدة رسائل لعلمائنا الفارفة فى شرح عبارة المصنف : وخصص نية الحالف وقيدت ، وفى تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَنَثَ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَهُ نِيَّةً وَلَا بِسَاطٍ بِفَوْتٍ مَا حَافَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَا نَسِعَ شَرْعِيًّا) مُطلقاً (أَوْ مَرَقَةً) هو عادى حيث تأخروا لأجل أو بادر (لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي كَيْدِ بَحْتِهِ) هو على حيث تقدم أو أجل أو بادر (وَيَمَزُمُهُ عَلَى ضِدِّهِ) فى الحنث للطلاق ووفر أنه خلاف ظاهر المدونة (وَبِالنَّسِيَانِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالنَّضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَبِسَوِيْقٍ أَوْ كَبْرِ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كاهو للوضوع (لَا مَاءَ) ولوزمزم وإن قام بالنية مقام الطعام لَا نَسْخَرُهُ فِي لَا أَتَمَتَّى وَذَوَاتِي لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَبُجُودٌ أَكْثَرُ فِي كَيْسٍ مَعَى غَيْرِهِ) إلا بالله فإنه اغو (لِمَتَسَلَّفٍ لَا أَقْلٌ) للباساط (وَبَدَوَامٍ وَكُوبِهِ وَلُبْسِهِ فِي لَا أَرْكَبُ وَالْبَسُ لَا فِي كَدْحُولٍ) إلا أن يحلف حاله ويستمر (وَبِدَابَّةٍ عَبْدِهِ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقق النية (وَيَجْمَعُ الْأَسْوَاطُ) بعدد الحلوف عليه فلا يكفى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَذًا وَبَلَحْمِ الْحَوْتِ وَبَيْضِهِ يَوْعَسَلِ الرُّطْبِ فِي مُطْلَقِهِ) خلاف عرفنا (١) الآن وكذا قوله (وَبِكَمَكٍ سَوْخَسَكِنَانٍ) يحشى سكرأ (وَهَرِيَسَةٍ وَلِطَرِيَةٍ) هى الشربة أو الرشته (فِي خُبْرٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضَانٍ وَمَمَزٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيكَةٍ وَدَجَاجَةٍ فِي غَمٍّ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا بِأَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ وَبَسْمَنِ اسْتُهُمَكِ فِي سَوِيْقٍ وَبَزْغَفَرَانٍ فِي طَعَامٍ لَا بِكَخَلٍ طَبِيخٍ) اعتمد بعض الأشياخ الحنث (وَبِاسْتِغْنَاءِ لَهَا فِي لَا قَبْلَتُكَ) قبلت فيه (أَوْ قَبْلَتُنِي) لا يشترط فى هذا استرخاء (وَبِقَرَارٍ غَيْرِيٍّ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتَنِي إِلَّا بِحَتَّى وَلَوْ لَمْ يُفَرِّطْ وَإِنْ أَحَالَهُ) فإنها ليست قبضا حسيا نعم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّحْمِ فِي الْأَحْمَرِ) لتولده منه (لَا أَلْعَكْسُ وَبِقَرَعٍ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَهَذَا الطَّامِعِ)

(١) ولذا قال فى المجموع : ولا حنث فى زماننا بمصر بلحم الحوت وبيضه وعسل الرطب

فى مطلقها ولا بنحو كمك فى خبز ولا بممز فى غم

أَوِ الْإِبْنِ فَيَحْنُثُ بِالْقُرْوِ وَالْجَبَنِ (أَوْ هَذَا الطَّلَعُ) رَجَعُوا أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِالْفُرُوعِ إِلَّا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ مَنْ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ (لَا الطَّلَعُ وَطَلَعًا) نَلَا يَحْنُثُ بِالتَّوَلُّدِ إِذَا حَذَفَ مِنْ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ وَاسْتَفْنَى مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (لَا نَبِيذَ زَبِيبٍ وَمَرْقَةَ أَخِيهِ أَوْ شَحْمِهِ وَخُبْزَ قَمْحٍ وَعَصِيرَ عِنَبٍ وَبِمَا أَتَبَتِ الْحِنْطَةُ) فِي حَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ لَهُ حِنْطَةً (إِنْ نَوَى الْمَنَ) أَى قِطْعَةً حِينَئِذٍ يَحْنُثُ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ جِهَتِهِ (لَا لِرَادَائِهِ) فَنَبَتْ جِيدًا (وَسُوءَ صَنْعَةٍ طَعَامٍ) فَحَسَنَ وَهَذَا مِنَ الْبَسَاطِ (وَبِالْحَمَامِ فِي فِي الْبَيْتِ) هَذَا وَمَا بَعْدَهُ لَا يَوَافِقُ ^(١) عَرَفْنَا (أَوْ دَارِ جَارِهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ الْحَقِّ الْجَوَارِ (أَوْ بَيْتِ شَعْرٍ) فِي مُطْلَقِهِ (كَحَبْسٍ أَوْ كَرَةٍ عَلَيْهِ بِحَقِّ) فِي ^(٢) الْحُلُوفِ عَلَيْهِ لِمَا سَبَقَ أَنْ الْإِكْرَامَ الشَّرْعِي طَوْعَ (لَا بِمَسْجِدٍ) فِي لَا أَجْتَمِعُ مَعَهُ لِأَنَّهُ مَخْرُجٌ حَكْمًا (وَبِدُخُولِهِ عَلَيْهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (مَقِيمًا فِي بَيْتِ يَمْلِكُهُ) وَلَوْ مَنْعَهُ لَا إِنْ دَفِنَ بِهِ (لَا بِدُخُولِ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَفُتِ الْمُجْتَمَعَةُ وَبِتَكْفِيهِ فِي لَا نَفْعَهُ حَيَاتُهُ) لِأَنَّهُ مُؤَنِّ التَّجْمِيزِ مِنْ تَوَابِعِ الْحَيَاةِ (وَبِأَكْلِ مِنْ تَرْكِيهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (قَبْلَ قَسَمِهَا) غَيْرُ ضَرُورِي فَإِنَّهُ لَا قَسَمَ إِلَّا بَعْدَ الدِّينِ وَالْوَصِيَّةِ (فِي لَا أَكُنْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى) بِهِ دَغِيرَةً مِنْ (أَوْ كَانَ مَدِينًا وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَلَ) وَلَوْ لَمْ يُقْرَأْ (أَوْ رَسُولٍ) بَنَاحٍ (فِي لَا كَلِمَةٍ وَلَمْ يَنْوُ فِي الْكِتَابِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ) وَنَوَى فِي الرُّسُولِ مُطَاقًا (وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَا قِرَاءَتِهِ بِقَلْبِهِ) فِي لَا قِرَاءَ (أَوْ قِرَاءَةً أَحَدٍ عَلَيْهِ) أَى الْحُلُوفِ عَلَيْهِ (بِالْإِذْنِ) مِنَ الْخَالِفِ وَقَدْ رَجَعَ عَنْ إِسْرَافِ الْكِتَابِ (وَلَا بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ) رَدًّا (بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابَةٍ أَلْحُلُوفِ عَلَيْهِ) وَكَلَامًا (وَلَوْ

(١) وفي المجموع : ولا حنث في زمننا بالحمام وبيت الشعر في البيت ولا باجتماع بمسجد في لا يجتمع معه ولا ببيت الجار في بيته اه ومثل الحمام القهوة والفندق كما في شرحه .
(٢) متعلق بحبس أى في المكان المحلوف عليه .

قَرَأَ) الحالف وأنصت (حَلَّى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَبِسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعَقِّدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ) وليس لغواً فإن اللغو حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ) على ما سبق (وَيَفْتَحُ عَلَيْهِ) في قراءة (وَبِلَا عِلْمٍ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي وَبَعْدَ عِلْمِهِ) أى إعلامه (فِي لَا عِلْمَهُ وَإِنْ رَسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْثَانِ فِي حَلْفِهِ لَا وَلَّ فِي نَظَرِهِ) في المصالح بخلاف ما يخص الأول لذاته (وَيَمْرُؤُونَ فِي لَا ثُوبَ لِي وَبِالْهَيْبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارَهُ وَبِالْمَكْسِ وَنَوَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْبَةٍ وَبِقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا) إلا أن يخاف على نفسه (فِي لَا سَاكِنَتْ) ببقائه ليلاً (فِي لَا نَتَقِلْنَ) فشددوا هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحنث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا يَخْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكِنَهُ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَبَ جِدَارًا) وَلَوْ جَرَّ بِدَاهِنِهِ الدَّارَ وَبِالزَّيَارَةِ إِنْ قَصَدَ بِحَلْفِهِ لَا سَاكِنَهُ (الْمَنْتَحَى لَا لِدُخُولِ عِيَالٍ) ونزاعهم (إِنْ لَمْ يُكْثِرْهَا) أى الزيارة (فَهَارَا أَوْ بَدَتْ) عطف على مدخول لم فعدم الحنث إذا انتفيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة (الْقَصْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَا سَافِرِينَ وَمَسَكْتَ نِصْفَ شَهْرٍ وَنَدِبَ كَمَالَهُ كَمَا نَتَقِلْنَ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ بِإِقْبَاءِ رَحْلِهِ) راجع لقوله وبقاء ولو ليلاً في لا ساكنت خفه وصله به (لَا بِكَيْسَمَاكَ وَهَلْ إِنْ نَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أولاً نية له (تَرَدُّدٍ) أظهره عدم الحنث مطلقاً (وَبِاسْتِحْقَاقِي بَعْضِهِ) أى الدين الذى حلف ليوفيه (أَوْ عَيْنِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ وَبِدَيْعٍ فَاسِدٍ) بالدين (فَاتَ قَبْلَهُ) أى قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَفِ) قيمة اللبيع بالدين ولا كمل عليها (كَأَنَّ كَمْ يَفَتْ حَلَّى الْمُخْتَارِ) تشبيهه في الحنث حيث لا وفاء (وَبِهِبَّتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنْهُ) بإعلامه (وَإِنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةٍ بَيِّنَةٍ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذِهِ) ولم يراعوا هنا البساط (لَا إِنْ

جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَأِنْ لَمْ يَدْفَعْ فَقَوْلَانِ وَبَعْدَ قَضَاءِ فِي
غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ) إِلَّا لِقَرِينَةِ إِمْرَادَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
كَالتَّبَسُّرِ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلَ (بِخِلَافٍ لَا كَلْتَهُ)
غَيْرَ الْأَنْ كُلِّ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الِاسْتِعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاءَهُ
بِهِ عَرْضًا) وَلَوْ غَبَا لِحَصَّةِ الْبَيْعِ (وَرَّ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءِ وَكَيْلِ
تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مُقَوَّضٍ وَهَلْ نُمَّ وَكَيْلِ ضَيْعَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتْبَةِ الْحَاكِمِ
(أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمٌ (وَعَلَيْهِ) إِلَّا كَثُرَتْ تَأْوِيلَانِ وَبَرَى فِي
الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يُحَقِّقْ جَوْرُهُ وَلَا بَرَّ (وَلَا يَبْرَأُ) كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بِشَهَادَتِهِمْ
إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا (وَلَهُ) يَوْمٌ وَكَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ
وَأَلَّى رَمَضَانَ أَوْ لَاسْتَهْلَالَ شَعْبَانَ) ابْنُ عَرَفَةَ^(١) فِي الْإِلَامِ يَوْمَ وَابِلَةٍ مِنْ مَدْخُولِهَا
(وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ لِضَيْقِهِ) فَبَسَاطَ
وَلَا وَضَعَهُ عَلَى فَرْجِهِ (بَلَا لَفٍ) وَبَدْخُولِهِ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلَهُ إِنْ
لَمْ يَسْكُرْهُ ضَيْقُهُ وَبَقِيَاكُمْ) اسْتِعْلَاءُ (عَلَى ظَهْرِهِ) أَيْ الْبَيْتِ الَّذِي حَافَ لَا يَدْخُلُهُ
(وَيَسْكُرْتَنِي فِي لَا أَدْخُلُ لِفُلَانٍ وَيَأْكُلُ مِنْ وَلَهٍ) لِلْحَافِ وَكَذَا عِبْدَهُ
(دَفَعَ لَهُ مُحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)
وَالْمُوهُوبُ يَسِيرُ لَهُ رَدُّهُ (وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلَامَهُ إِلَّا يَأْمُ أَوْ الشُّهُورِ) حَمَلًا
لِأَلْ عَلَى الِاسْتِغْفَارِ احْتِيَاظًا (وَتَلَاثَةٌ) لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ فِي الشُّهُورِ^(٢) (فِي
كَأَيَّامٍ) وَسَنِينَ بِلَا أَلٍ (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَا هَجْرَانَهُ)
لِأَنَّهُ الْمَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ
(قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ مَوْمَ لِقَوْتِهِ (وَلَا تُطِيلَنَّ هَجْرَانَهُ) بِحَسَبِ الْحَالِ قَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التعبير باللام يخالف التعبير بالي على المعتمد خلافا
للمعنى في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والمسألة بأدلتها مبسطة في كتب الأصول

يكون شهرراً واحتاط محمدٌ بسنة (وسنة في حين وزمان وعصر
ودهر) فإن عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخ أو يغير نسائه في
لأزواج) فإن كان لإغاطة زوجته فلا بد أن يغيط مثلها (ويضمن الزوج
في لا أنكمل) بمال (إن لم يشترط عدم العزم وبه) أي الضمان
(لو كيل في لا أضمن له إن كان من ناحيته) كصديقه (وهل إن علم)
بأنه من ناحيته (تأويلان) فإن علم بالتوكيل حدث قطعاً (وبقوله ما ظننته
قاله لغيري لمخير) به (في ليسرته وبأذهي الآن) مثلاً (أثر لا كلمتك
حتى تفعل) وأيس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر لا أكلمك حتى تبدأني
وبالإنفاذ في لا ترك من حقه (الذي باع به شيئاً إن لم تب) قيمة المبيع
بالتن ولا كمل عليها (لا أن آخر الثمن على المختار) وإنما التأجيل له حصه
من الثمن حال العقد (ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجدته مكانه في أخذته)
لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وكذا إن لم يتبين شيء والموضع اعتقد
أخذها فإن تبين أخذ غيرها فعلى حكم اللغو (ويتركهم أعالماً في لا خرجت إلا
بإذني) فلا يكفي العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حلف لا يأذن لغيره
(فزادت بلا علم) فإن علم حدث فالعلم في الحدث إذن احتياطاً (وبعودي لها
بعد يملك آخر في لا سكت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو
مادامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقرة (ولا إن خرجت وصارت
طريقاً إن لم يامر به) أي التخريب معاملة بنقيض قصده (وفي لا باع منه
أو له) مسمراً (بالتوكيل إن كان من ناحيته) على ما سبق (وإن قال
حين البيع أنا حلفت) على فلان فأخشي أن يسكون له (فقال هو لي ثم صح
أنه ابتاع له) حث (وآزم البيع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع بيننا
(وأجزأ تأخير الوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) بما

ليس حقاً يورث (وَتَأْخِيرُ وَصِيَّ بِالْمَنْظَرِ وَلَا دَيْنَ وَتَأْخِيرُ غَيْرِهِ إِنْ أَحَاطَ
وَأَبْرَأَ) لليت (وَفِي بَرٍّ فِي لَأَطَائِمُهَا فَوَطِئْتُمْ حَائِضًا) ونحوه من كل ممنوع
(وَفِي لَعْنًا كُلِّئِهَا فَخَطَفْتُمْهَا هَرَّةً فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحال (أو
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للثلاث (إِلَّا أَنْ تَتَوَانَى وَفِيهَا الْجَنُتُ بِأَحَدِهِمَا
فِي لَا كَسَوْنُهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكِالٌ) وأجاب للمص بأنه في القضاء
بطلاق أو عتق معين .

(بَابُ)

(النَّذْرُ الزَّامُ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ غَضَبَانِ) خلافاً لمن يقول بكفارة يمين
وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْذُولِي أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ (فَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ) بِخِلَافِ إِنْ
شَاءَ فَلَنْ فِيمَشِيدَتِهِ وَإِنَّمَا بَارَزُ بِهِ مَا نُدِبَ كِلَاهُ عَلَى أَوْ عَلَى ضَحِيَّةٍ (على
ما سبق فيها) وَنُدِبَ الْمُطْلَقُ وَكِرَّةُ الْمُسْكِرُ (وَلَمْ يَزَمْ كَسَلُ خَيْسِ الْمَشْنَةِ
(وَفِي كُرْمِ الْمُعَلَّقِ) كَبَانَ شَفَى اللَّهُ مَرِيضَى (تَرَدَّدُ وَلَزَمَ التَّبَدُّلُ يُبْذَرُهَا
قَلْبَانِ عَجَزَ فَبَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شِيَاوٍ لَا غَيْرُ) فلا هدى بالصوم هنا (وصيكم بتغير)
وفي الصلاة خلاف وفي الاعتكاف شيء من هذا (وَمُتْلُهُ حِينَ يَمِينُهُ إِلَّا أَنْ
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي كَسْبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرَّبَّاطُ بِمَحَلِّ خَيْفٍ)
وأدخلت السكاف مالى للفقراء (وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سمى
الثالث منه (إِلَّا لِتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَأَلْجَمِيعُ وَكَرَّرَ) بإخراج
ثالث ما بقى (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثانى (وَالْأَوَّلُ فَقَوْلَانِ وَمَا سَمَى)
من نصف أو غيره (وَلَمَّا مُعَيَّنَا أَنَّى عَلَى الْجَمِيعِ) كَأَلْفِ دِينَارٍ أَوْ هَذَا الْعَبْدِ
وَلَا يَمْلِكُ غَيْرَ ذَلِكَ (وَبَعَثُ قَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلِّهِ) أى محل ما ذكر لاجتهاد
(وَلَمَّا لَمْ يَصِلْ رِبْعَ وَعَوْضَ كَهْدَى وَلَوْ مَعِيَّ عَلَى الْأَمَحِّ) فإنه لم يجب

عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إذا بيع الإبدال بالآفضل) كابل عن
 شاة بخلاف السلاح فإنما يحل فى مثله (وإن كان) الجمول هدبا (كثوب
 بيع وكثرة بعثته وأهدى به) فيها (وهل اختلف هل يؤممه) كفى العتبية
 وموضع من المدونة (أولا) يبيعه كفى موضع آخر منها (أولا) اختلف لأنه إنما
 أراد بيعه (ندبا) فلا ينافى جواز التقويم (أو التقويم إن كان بيعين) لأنه
 ليس على سبيل الصدقة حتى يسكون عودا فيها والبيع فى النذر (تأويلات فإن
 عجز) الثمن عن هدى أعلى (عوض الأذننى ثم لخرنة السكبة يصرف
 فيها إن احتاجت وإلا تصدق به وأعظم مالك) رضى الله عنه (أن يشرك
 معهم) حيث قاموا بشاؤها (غيرهم لا لها ولا به منه عليه) الصلاة و
 (السلام) والمشي لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج منها (للحل) وأتى
 بمكة كمكة أو التبت أو جزئه لا غير^(١) مما انفصل عنه (إن لم ينو
 مسكاً من حيث نوى) بيان لحل المشى (وإلا) يندو شيئاً فن حيث (حاف
 أو مثله إن حث به) لا مفهوم للشرط (وتعين محل اعتيد) للحالين
 ولو مع غيرهم (وركب فى المنهل) موضع النزول لاحتطاب أو يستقى (أو
 لاحتاج) فى غير طريق التوجه يذنى لها فإذا رجع لأصل الطريق نزل
 (كطريق قربنى اعتيدت) إلا أن يعتاد الحالفون غيرها فلا يعدل لعادة
 غيرهم (وركب) بحر اضطر له لا اعتيدت لغير الحالفين (على الأرجح) ويعنى
 (لتمام الإفاضة وسعيها) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (ورجع وأهدى إن
 ركب كثيراً بحسب مسانته) والصعوبة والسهولة (أو التمايز والإفاضة
 فحوا الميسرى) فاعل رجع (فأبلا فيمشى ما ركب فى منى المؤمنين وإلا)
 بيعين (فله المخالفة إن ظن) قيد فى الرجوع (أو لا حين خروجه) القذرة

(١) قيل : هذا التركيب لمن ، والصواب : لا . لقول الشاعر :
 جواباً به تنجو اعتمد فوربتنا لمن عمل أسأفت لا غير تسأل

وَالْأَيُّ بَظَن (مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطْ) مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ حَيْثُ
ظَن الْقُدْرَةَ حَالِ الْيَمِينِ وَإِلَّا فَلَاهْدَى (كَأَنَّ قُلَّ وَلَوْ فَادِرًا) تَشْبِيهِ فِي الْهَدَى فَقَطْ
(كَانَ لِفَاضَةٍ فَقَطْ) تَشْبِيهِ فِي طَلَبِ الْهَدَى لَكِنْ نَدْبًا كَمَا بَاتَى وَمَا قَبْلَهُ وَجُوبًا
(وَكَمَا عَيْنَ) فِيهِدَى لِرُكُوبِهِ وَلَا يَرْجِعُ (وَلَيْتَقَضِيهِ) حَيْثُ فُوتَهُ هَلْ نَفْسُهُ (أَوْ
لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْمَشَى فِي رَجُوعِهِ فِيهِدَى فَقَطْ (وَكَمَا فِي بَقِيَّةِ) مُحْتَزَمًا وَالْعَرَى
(وَكَأَنَّ فَرَقَهُ) بِاقَامَةِ زَائِدَةٍ عَلَى الْمَعْتَادِ (وَلَوْ بِلَا عُدْرٍ) فَيَجْزِيهِ مَعَ الْهَدَى
(وَفِي لَزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشَى عَقْبَةٍ وَرُكُوبِ أُخْرَى) بِعَنَى تَنْصِيفِ الْمَشَى وَيَتَنَقَّى
عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَضْهَبْ مَنَازِلَ الرُّكُوبِ (تَأَوَّيْلَانِ) أَظْهَرَهُمَا إِلَّا كَتَفَاءَ بِمَشَى أَمَا كُنْ
الرُّكُوبِ (وَالْهَدَى) فَيَأْتِي سَبْقُ (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ) رَاكِبًا (فَنَدْبٌ
(وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعِ) فِي الْقَابِلِ لِأَنَّ الْهَدَى تَقَرَّرَ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمُّهُ
وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْإِيقَاتِ) بِعَنَى مَحَلِّ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ لِسُرْيَانِ الْفَسَادِ إِلَيْهِ
وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لِلْفَسَادِ وَتَبَعِيضِ الْمَشَى (وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي
قَضَائِهِ) حَيْثُ كَانَ لَا زَمَةَ الْمَشَى أَمَا الْحَجُّ فَيَمَشِي مِنْكَ الْقَضَاءُ (وَإِنْ حَجَّ تَأَوَّيًّا
نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفَرَّدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذَرْ حُجًّا) بَانَ
نَذْرٌ مُطْلَقٌ نَسَكَ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (تَأَوَّيْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الْإِطْلَاقَ (وَحَلَّى
النَّضْرُورَةَ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَخُجُّ مِنْ مَسَكَةٍ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَلُ الْإِحْرَامِ) مِمَّا
قَيَّدَ بِهِ (فِي أَنَا مُجْرِمٌ وَأَحْرَمٌ إِنْ قَيَّدَ بِيَوْمٍ كَذَا كَالْعُمُرَةِ مُطْلَقًا) بِكُسْرِ
الْلَامِ أَمَا الْمَقِيدُ فَكَمَا سَبَقَ (إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صُحْبَةَ لَا الْحَجَّ وَالْمَشَى فَلِأَشْهُرٍ
إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهِرِ وَلَا يَزُومُ) نَبْءُ (فِي مَالِي فِي
السَّكَنِ أَوْ بَابِهَا أَوْ كُلُّ مَا كُنْتُ سَبِيهِ) حَلْفٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ لَمْ يَمُرَّ بِهِ
(أَوْ هَدَى) أَوْ بَدَنَةً (لِقَبْرِ مَسَكَةٍ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يُرْ ذِيَانِ مَلَكَةٍ أَوْ هُوَ
نَحْرُ فَلَانٍ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدَى أَوْ يَتَوَهَّأُ أَوْ يَنْذُرُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)
بِعَنَى قِصَّةِ الذَّبِيحِ ^(١) (وَالْأَحَبُّ حِينَئِذٍ كَنَذَرَ الْهَدَى بِدَنَةٍ ثُمَّ بَقَرَةٍ كَنَذَرَ

(١) وهو اسماعيل على الصحيح المؤيد بالأدلة المتقدمة .

الجماعة) أشبهه في الالغاء ويندب الهدى (أو تحل فلان لمن نوى التمتع) بحمله على عفته (والأركب وحج به بلا هدي) فإن نوى إحجاجه لم يلزمه الحج معه (ولما على المسير والذهاب والركوب لمسكة) لأن السنة إنما وردت بالمشي (ومطلق مشي) بلا قيد مكة (ومشي لمسجد) غير الثلاثة (وإن لا عت كاف) وفعل ما نذر بموضعه (إلا لقريب جد أفقولا إن تحتملهم ما ومشي للمدينة أو إلباء) مدينة بيت المقدس (إن لم ينو صلاة بمسجد بينهما أو بينهما) فيركب وهل وإن كان ببعضهم أو إلا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل أفضل ثم مسكة .

(باب)

الجماد في أهم جهة كل سنة وإن خاف محاربا) وينبغي أن يراعى هنا قاعدة أخف الضررين (كزياراة الكعبة) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا قدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فرض كما ية ولو مع وال جابر) إلا أن لا يوفى اليهود (على كل حر ذكركم مكلف قادر، كالقيام بموسم الشرع) بحيث يحفظ (والفتوى ودفع الضرر عن المسلمين والقضاء والشهادة والإمامة) العظمى ويتعين كل على من لم يصاح غيره (والأمر بالمعروف^(١) والنهي عن المنكر) في نظام العالم لا قصر النياب (ورد السلام وتجهيز الميت وفك أسير وتعين بفتح العدو وإن على امرأة وعلى من يقر بهم إن عجزوا ويتعين الإمام) ولو لكعب (وسقط بمرض وصبي وجنون وعوى وعرج وأنوثة وعجز عن محتاج له وورق ودين حل) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن لإفادته ولم يعتقد حله من مدرك قوى اهـ يشير بهذا إلى بعض المسائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرم فلا يصح الانكار على حنفى يشرب النبيذ مثلا .

يتخلص من وفائه (كوالدين في فرض كفاية ببحر أو خطر^(١)) لا مفهوم
لها حيث يقوم به الغير وإلا فعله ولو بهما (لا جدل) وإن وجب برء (والسكائر
كغيره في غيره) أي الجهاد (ودعوا للإسلام ثم جزية) إن أبوه (بمحل
يؤمن وإلا قوتلوا وقتلوا إلا المرأة إلا في مقاتلتها) بسلاح أو قتلها أحداً
فقتل فيها ولو بعد القتال (والصبي والمعتوه كشيخ فإن وزم وأغنى ورايب
مُعزَل بدين أو وصومعة بلا رأى وترك لهم الكفاية فقط واستغفر قائمهم
كمن أم تبلفه دعوة وإن حيزوا فقيمهم) في المنعم على من قتلهم (والرايب
والرايبة حران) ولا دية فيهما خلافاً للمنفى الخرشى (يقطع ماله) عنهم وعليهم
وآله وبنار وإن لم يسكن غيرها ولم يسكن فيهم مسلم) وإلا لم يروا بها
(وإن يسفن) إلا أن يشتد الخوف (وبالحصن بغير تحريق وتغريق مع
ذرية) ونساء وأولى مسلم ولا راعي الذرية في السفن لليلة (وإن تفرسوا بذرية
تتركوا إلا يخوفونهم بمسلم أم يقصد الترس) وقوتلوا والفرق أن الشأن الاحتياط
في التباعد عن المسلم (إن لم يخف حلى أكثر المسلمين) باحترام الترس
(وحرّم نبلهم) الذي في النوادر عن مالك الكراهة فمالم المص على التحريم
(واستعانة بمشرك) أي طلب ذلك (إلا لخدمة وإرسال مصحف لهم)
ولا بأس بنحو الآية والحديث لدعايتهم (وسفر به لأرضهم كآلة) ولو أمة
أو ذمية تحت مسلم (إلا في جيش آمن) راحع المرأة لأنها تنفيه على نفسها بخلاف
المصحف (وفرار) من الكفار (إن بلغ المسلمون النصف) وإلا جاز (و)
الحال أنهم (لم يبلغوا اثني عشر ألفاً^(٢)) إلا تحرقاً (خدعاً وتحبذاً) من

(١) بكسر الطاء صفة للخطر : أي أو بر خطر

(٢) فإن بلغوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم تختلف كلمتهم أقوله صلى الله عليه وآله وسلم «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة» رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم .

غير الأمير بتقوى (إن خيف) وإلا أن تختلف كلمة للمسلمين أو بفرد عدوهم بعدد
أوسلح (والمثله) حرام بعد القدرة إلا أن يملوا (وتخل رأس لبلد أو وال
وخيانة أسير انتمين طائما ولو على نفسه) وللمكره القرار بما أمكن (والقول
وأدب إن ظهر عليه وجاز أخذ محتاج نعلأ وحزاماً) لم يرتفع (ولارة
وطاماً وإن نعلأ وملفاً كغوب وسلاح ودابة ليرد) بعد الحاجة (ورد الفضل
إن كثر فإن تعذر نعدق به ومضت المبالدة بينهم) أى المحتاجين ولا
يراعى باب الربا إذ ليس ببيع حقيقة (ويبلد لهم إقامة الحد) ولا يؤخر
(وتخرىب وقطع نخل وحرق إن أنكى) العدو (أو لم ترج) للمسلمين
(والظاهر أنه) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الإنكاء (مندوب ككسبه)
وهو الإبقاء مع الرجاء وأنكى فإن أنكى ولم يرج وجب الإتلاف أو رضى ولم
يفك منع (ووطئ أسير أمة وزوجة) له (سليماً) من وطئهم (وذبح حيوان
وهرقته وأجهز عليه) كما سبق فى الإتلاف (وفى النخل إن كثرت)
وإلا كره إتلافها (ولم يقصد غسلها) وإلا جاز (روابتان) يجوز الإتلاف
وكراهته (وحرق) الحيوان للمرقب (إن أكلو النخلة كمتاع عجز عن
تخله وجمل الديوان) للمجاهدين (وجمل من فاء لمن يخرج عنه إن
كانا بديوان) ومصر كلها ديوان واحد مثلاً (ورفع صوت مرابط بالتكبير)
لأنه شعاره (وكره التطريز وقتل عين وإن أمن) إذ التامين لا يبيع
التجسس (والمسلم كالزندق) يقتل ولو تاب حداً (وقبول الإمام هديتهم
وهي له إن كانت من بعض) غير الطاغية (لكفرابة وفى) لبیت المال
(إن كانت من الطاغية) ملكهم (إن لم يدخل بلدهم) فغنيمة للجيش
(وجاز قتال نوب) أى حبش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع لتوهم استمرار
(م ١١ — الكليل)

العمل بحديث تركوا الحبش ما تركوكم ويروى تركوا الترك^(١) فلذا قال (وَتُرِكَ
وَاحْتِجَاجٌ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ أَنْ وَبَعَثُ كِتَابٌ فِيهِ كَالآيَةِ) مع أمن الإهانة (وَأَقْدَامُ
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) إن أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ أَمَّ يَسْكُنُ لِبُظْهَرِ شَجَاعَةٍ)
بل لله (عَلَى الْأَظْهَرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخَرٍ وَوَجَبَ إِنْ رَجَى حَيَاةَ
أَوْ طَوْلَهَا) ولو مع (كَالنَّظَرِ فِي الْأَشْرَى) تشبيهه في الوجوب (بِقَتْلِ أَوْ مَنْ
أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جِزْيَةٍ) فيغرم قيمتهم للعبث من الخمس وبيت المال (أَوْ اسْتِرْقَاقِي)
في الغنمية وأول التنوع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْنَعُهُ) أي استرقاق الأم (حَمْلُ
بِمُسْلِمٍ وَرُقَى) الولد أيضاً (إِنْ حَمَلَتْ بِكَفَرٍ) لأبيه فإن شك فإن كان بين
الإسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم يقع أمه هنا (و) وجب (الوفاء بما فُتِحَ
لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ) فإن اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارَزِ مَعَ قَوْنِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فإن خيف
قتل المسلم منع (وَأِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ) وبغير إذنه قتل للدين (وَأَمِنْ
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِمِثْلِهَا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَوْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأُجْبِرَ عَلَى حُكْمِهِ مَنْ تَزَلَّوْا
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصَاحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ كِتَابَهُ بَيْنَ
غَيْرِهِ أَقْلِيًّا) يعني عدداً أكثر فله النظر (وَإِلَّا) يكن أقلباً (فَهَلْ يَحُوزُ)
تأنيته ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْصَى) ولا يجوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) يذنب
أنه من الإيمان ويأتي محترمه في قوله لاذمياً (مَبْرَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقًا أَوْ امْرَأَةً)
يذنب أن الواو للعال إذ ما قبل اللبابة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَتَخَارَجًا عَلَى
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأنيته اتفاقاً (لَا ذِمِّيًّا وَخَائِفًا مِنْهُمْ نَأْوِي بِلَانٍ وَسَنَقَطُ الْقَتْلُ

(١) لفظ الحديث « دعو الحبشة ما ودعوكم واركوا الترك ما تركوكم » رواه أبو داود
والنسائي من حديث رجل من الصحابة والطبراني عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً « تركوا
الترك ما تركوكم » فإن أول من سلب أمي ما حولهم الله بنو قنطوراء « وفي الحديث كلام كثير
بل قيل بوضعه أسكن رجح السخاوي أنه ليس بموضوع .

وَلَوْ بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِمُحَنِّوْنَ (بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُنْهِيَةً إِنْ لَمْ يَضُرَّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِواءُ الْمَصْلَحَةِ (وَلِنْ ظَنُّهُ) أَيْ الْأَمَانُ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهَى) الْإِمَامُ (النَّاسَ عَنْهُ) أَيْ الْأَمَانُ (فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبُ اتِّبَاعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ) أَيْ اعْتَقَهُ الْحَرْبِيُّ جَهْلًا أَنَّ الْمُؤْمِنَ مُسْلِمٌ (لَا لِمُضَاهَاةٍ) بَأَن عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بَأَن أَمَانَهُ ماضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْضَى) جَوَابٌ مَقْبُولٌ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَجَلَّةٍ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ) وَبَارِضُنَا خِلَافَ (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلِي بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنْتُمْ لَا تَعْرِضُونَ إِيَّاجِرٍ أَوْ بَيْنْتُمْ مَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِمَا مِنْهُ وَإِنْ قَامَتْ قَرِيبَةٌ فَعَلَيْكُمْ) وَلَمْ يَرُدَّ بِرِيحِهِ (بَلْ لَوْ اخْتَارَ أَقْبَلَ الْوَصُولَ) (فَعَلَى أَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ) وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلِوَارِثِهِ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَبَعْدُودٍ سَرِيعًا (وَلِإِقَانِهِ) حَقُّهُ وَلَا سِرَّهُ (إِنْ أَمِيرٌ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا) بَأَن دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أُرْسِلَ) مَا لَهُ (مَعَ دِيْنِهِ) إِنْ قُتِلَ ظُلْمًا (لِوَارِثِهِ كَوْدِ بَعْتِهِ وَهَلْ) تَرْسُلَ (وَلِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَيْ غَنِيْمَةٍ كَمَا هِيَ مِثْلُ (قَوْلَانِ وَكَرَّةٍ لِقَبْرِ الْمَالِكِ اشْتَرَاهُ سِلْعَةً وَفَاتَتْ بِهِ وَبِهِ بَيْتُهُمْ لَهَا) وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيْدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى تَزْعُمِهِم بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَّكَ) الْحَرْبِيُّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) وَالْإِنْفِطَةِ (وَالْخُبْسِ) الْحَقِيقُ وَأَمَّا الْمَعَارُ وَمَارِضِيهِ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرَضٍ فَلِي حَالِهِ (وَقَدِ بَتَّ أُمُّ الْوَلَدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَتْبَعُ سَيِّدَهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيِّدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَتَقَتْ (وَعَتَقَ الْمَدْبَرُ مِنْ ثُلَاثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ بَعْدِهِ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يُتَّبَعُونَ) أَيْ جَمِيعٌ مِنْ سَبْقِ (بَشِيَّةٍ) لِمَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارٌ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَ الْمَدْبَرُ لِيْنِ فَقَالَ ادْفَعْ قِيَمَةَ مَارِقٍ وَأَخْذَهُ بِلِ حَقٍّ مِنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْغُرْمَاءِ أَيْضًا (وَحَدُّ زَانٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٌ

إِنْ حَبِزَ الْمُتَمَنِّمُ (وَوُفِّتِ الْأَرْضُ) غَهْ لِلْوَاتِ (كِهْمَرِ وَالشَّامِ
وَالْعِرَاقِ) بِمَا فَتَحَ عَنُوه كَسَكَّةَ عِنْدَ نَافِلَا يُؤْخَذُ لِبَيوتِهَا إِذْ ذَاكَ كِرَاهُ (وَحُسَّ غَيْرُهَا
إِنْ أُوجِفَ عَلَيْهِ) وَإِلَا فَنِيءُ (فَتَخَرَّجُهَا) أَى أَرْضِ الزَّرَاعَةِ لِلْمَوْقُوفَةِ (وَالْحُسُّ
وَالْجُزْبَةُ لِأَلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ) الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ كَالْقَنَاطِرِ وَالْدِيُونِ
(وَبُدِيءُ عَنِ فِيهِمْ الْمَالُ وَنُقِلَ لِلْأَخْوَجِ الْأَكْثَرِ وَنُقِلَ) أَعْطَى الْإِمَامُ
(مِنْهُ) أَى الْخُمْسِ (السَّلْبِ لِمَصْلَحَةِ) وَكَانَ السَّلْبُ تَنْفِيلاً بِاعْتِبَارِ أَصْلِ السَّهْمِ
(وَلَمْ يَجْزُ إِنْ لَمْ يَنْقَضِ الْقِتَالُ مِنْ قَتَلِ قَتِيلًا فَلَمْ يَسْلِبْهُ) أَيْلًا يَفْسُدُ نِيَّتُهُمْ
وَبُورْدُهُمُ لِلْمَالِكِ (وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ الْمَتَمِّ وَلِلْمُسْلِمِ قَطْرًا) لِأَذَى
وَلَوْ قَاتَلَ إِلَّا أَنْ يَجْزِيَهُ لَهُ الْإِمَامُ (سَلْبٌ اعْتِيدَ لِأَسْوَارٍ وَصَلِيبٍ وَعَيْنٍ) فَإِنَّهَا
لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ الْمَعْتَادِ (وَوَابَةٌ) عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَ النَّفْيِ حَيْثُ أَعْدَاهَا لِرُكُوبِهِ
(وَأِنْ لَمْ يَسْمَعْ) مِبَالِغَةً فِي قَوْلِهِ وَلِلْمُسْلِمِ مَتَى سَمِعَ بِمَعْزِ الْجَيْشِ (أَوْ تَعَدَّدَ)
السَّلْبِ (إِنْ لَمْ يَقُلْ قَتِيلًا) صَوَابُهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ قَاتِلًا إِذِ التَّهْمِينِ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ
(وَلَا فَاأَوَّلُ) وَنِصْفُ كُلِّ مَعَ جِهَلِهِ وَلِلْمَعِيَةِ عَلَى الْأَطْهَرِ (وَلَمْ يَكُنْ لِكُرَاهٍ
إِنْ لَمْ تُقَاتَلْ) بِمَا يَبِيحُ قِتَالَهَا فَيُؤْخَذُ سَابِغًا (كَالْإِمَامِ) تَشْبِيهِهُ فِي أَخْذِ السَّلْبِ
(إِنْ لَمْ يَقُلْ) مَنْ قَتَلَ (مِنْكُمْ) أَوْ يُخَصُّ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَغْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَغْلٍ
حَيْثُ شَمَلَهَا عَرَفًا وَكَذَا الْإِنَانُ وَالْحِمَارُ وَالنَّاقَةُ وَالْجَلَّ (لَا إِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ غِلَامَةٍ)
غَيْرَ مُعَدَّةٍ لِلْقِتَالِ (وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ حِزْرًا مُسْلِمًا عَاقِلًا بِالسَّيْفِ حَاضِرًا) وَكَتَفِي بِتَذْكِيرِ
الْأَوْصَافِ عَنِ الذِّكْرِ (كَتَاجِيرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجَا بِنِيَّةِ غَزْوٍ)
وَلَوْ تَابَعَهُ لِحَرْفَةٍ (لَا ضِدَّهُمْ) الضَّمِيرُ لِلْحَرِّ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّبِيَّ
فَفِيهِ إِنْ أُجِيزَ وَقَاتَلَ خِلَافًا) أَرْجَعَهُ عَدَمُ الْإِسْهَامِ (وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ)
الضَّمِيرُ لِمَنْ لَا يَسْهَمُ لَهُ وَالرِّضْخُ عَطَاءٌ قَلِيلٌ (كَمِيتٌ قَبْلَ الْفَقَاءِ وَأَنْعَى وَأَعْرَجَ
وَأَشْلَ) تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ الْإِسْهَامِ (وَمُتَخَافٌ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِالْجَيْشِ

أَوْ أَمِيرَهُ (وَضَالٍ يَبْتَذِنًا) رَجَحَ الإِسْهَامَ لَهُ (وَأَنْ يَرِيحَ بِخِلَافٍ بَلَدِهِمْ ،
 وَمَرِيضٍ شَهِدَ) الْقِتَالِ (كَفَرَسٍ رَهِيصٍ) الرَّهْصُ مَرَضٌ فِي حَافِرِهِ (أَوْ) لَمْ
 يَشْهَدْ الْقِتَالَ حَالًا مَرَضُهُ بَلْ انْعَزَلَ عَنِ الصِّفِّ لِسُكْنِهِ (مَرِيضٌ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ
 عَلَى الْغَنِيمَةِ) فَهُوَ عَاطِفٌ عَلَى شَهِدٍ (وَلَا فَقُولَانِ وَلِلْفَرَسِ مِثْلًا فَارِسُهُ وَإِنْ
 بِسَفِينَةٍ أَوْ بِرُذُونَا) ثَقِيلُ الْأَعْضَاءِ (وَهَجِينَا) رَدَى الْأَمِّ (وَمَنْفِرٌ يَقْدَرُ
 بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٌ رُحِي) الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَالًا عَاطِفٌ عَلَى الْفَرَسِ خَاصًا
 أَوْ عَلَى مَا قَبْلَهُ ^(١) وَكَتَبَ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ (وَتُحْبَسُ) وَسَمَاءٌ لِلْفَازِي عَلَيْهِ كَالْمَعَارِ
 فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (وَمَقْصُوبٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وَعَلَى الرَّا كَبِ
 الْأَجْرَةِ (وَمِنْهُ لِرَبِّهِ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ غَيْرُهُ (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يُنْتَفَعُ
 بِهِ وَتَعْلٍ وَبَعِيرٌ وَتَانٍ) وَيُرْوَى وَأَتَانٍ (وَالْمُشْتَرَكُ الْمَعْمَلُ) الْإِسْهَامُ بِقَدْرِ
 الْقِتَالِ (وَدَفَعَ أَجْرَ شَرِيكِهِ) بِحِسْبِهِ (وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٌ) فَمَا آتَى بِهِ
 غَنِيمَةً (وَلَا) يَسْتَنْدُ (فَلَهُ كَمَا تَلَصَّصَ وَخَمْسَ مُسْلِمٍ) دَفَعَ الْخُمْسَ لِبَيْتِ الْمَالِ
 (وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصَحِّ لَا ذِيٍّ وَمَنْ عَمِلَ مَرْجَبًا أَوْ سَهْمًا) وَخُمْسٌ إِنْ صَالَحَهُ
 فَقَطْ (وَالشَّأْنُ الْقَسْمُ يَبْتَذِنُهُ) فَهُوَ أَوْلَى مَعَ الْإِمْكَانِ (وَهَلْ يَبْتَاعُ أَيْقِسِمَ)
 أَوْ يَقْسِمُ الْأَعْيَانَ (قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صَنْفٍ) حَيْثُ فَسَمِ الْقِدَوَاتِ (لَمْ
 أُمْسِكَنَّ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُعَيَّنٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْقَسْمِ
 (نَجَانًا وَخَافَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَجُلَّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَلَا يَبِيعَ لَهُ وَلَمْ يُبْخَضْ
 قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلٍ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ أَمَّ بَتَعَيْنٍ) صَاحِبُهُ فِي قِسْمِهِ (بِخِلَافِ
 الْأَقْطَعَةِ وَبَيْعَتِ) عِنْدَ التَّعَيْنِ (خِدْمَةُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) يَقْسِمُ نَحْمَهَا
 (وَكِتَابُهُ) فَإِنْ عَجَزَ رِقَ لِمُشْتَرِيهِ (لَا أُمَّ وَلَدٍ) فَيَنْجِزُ عَقْدَهَا (وَلَهُ) أَيْ لِلْمَعْنِ

(١) لعل الصواب ؛ أو على ما بعده ، وهو مدخول الغالبة في قوله وإن بسفينة الخ .

(بَعْدَهُ) (أَي الْقِسْمِ) (أَخَذَهُ بِشَمَتِهِ وَبِالْأَوَّلِ إِنْ تَعَدَّدَ وَأُخِيرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ)
 سِيدَهَا إِذَا بَيَّغَتْ لَجْهَ حَالِهَا (عَلَى الثَّمَنِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ
 هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَا لَا مُعْتَقَ لِأَجَلٍ وَمُدَبَّرٍ) وَتَرْجِيهِمَا (لِحَالِهِمَا وَتَرْكُهُمَا
 مُسْلَمًا يَخْدُمُهُمَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) مِنْ خِدْمَتِهِ (فَحُرٌّ
 إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ) عَمَّا يَبِيعُ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَسْلِمَ السَّيِّدُ تَقَاضٍ
 لَا تَمْلِكُ (كَسَلُ أَوْ ذِي عِيٍّ قُسِمَا وَلَمْ يُعْذَرَ فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرِ) وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْهُ
 (وَأِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ) مِنْهُمْ حَمْلَهُ الثَّلَاثُ (رُقِيَ بِأَقْبِهِ) لِأَخْذِهِ (وَلَا خِيَارَ
 لِلْوَارِثِ) بَعْدَ تَسْلِيمِ الْوَرِثِ (بِخِلَافِ الْجُعْلَانِيَّةِ وَإِنْ أَدَّى الْمُسْكَاتِبُ ثَمَنَهُ
 فَعَلَى حَالِهِ) مَعَ سَيِّدِهِ الْأَصْلِيِّ (وَلَا فَوْنٌ أَسْلَمَ أَوْ فُتِيَ وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ
 عَلِمَ بِمِلْكٍ مُعَيَّنٍ تَرَكَّ تَصَرُّفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ) بِمَعْتَقٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ (مَعَهُ
 كَالْمُشْتَرَى مِنْ حَرَبِيٍّ) تَشْبِيهِ فِي مَطْلَقِ الْمَضَى وَالْأَقْبَلِ بِبَيْعِ كَافٍ هَذَا مَا قَبْلَهُ
 (بِاسْتِيلَادٍ وَفِي الْمَوْجَلِ تَرُدُّ) الرَّاجِعِ الْمَضَى (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ
 وَإِلَّا فَنَوْلَانِ) أَرْجَحُ مَا عَدِمَ الْإِمْضَاءُ (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوْ ذِمِّي أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ
 تَجَانًا وَبِعَوْضٍ بِهِ إِنْ لَمْ يُبْعَ فَيَمُضِي وَإِلَّا لِكُلِّ الثَّمَنِ) فِيمَا إِذَا وَهَبَ تَجَانًا
 (أَوْ الزَّائِدُ) فِي أَخْذِهِ بِعَوْضٍ (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدِي مِنْ رِصٍّ) وَنَحْوِهِ
 (أَخْذُهُ بِالْفِدَاءِ) الَّذِي لَا يَخْلُصُ بِدُونِهِ حَيْثُ نَوَى التَّخْلِصَ ، وَالْأَفْأَسْتُ حَقَاقُ
 وَرُجُوعُهُ عَلَى الْبَائِعِ (وَإِنْ أَسْلَمَ لِمَا وَضَعَ مُدَبَّرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ
 هَلْ يُبْعَ إِنْ عَتَقَ بِالثَّمَنِ) كُلُّهُ وَمَا اسْتَوْفِيَ كَالْغَلَّةِ (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بِنَاءً عَلَى
 أَنْ تَسْلِمَ تَقَاضٍ (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرَبِيِّ يَسْلَمُ حُرٌّ إِنْ فَرَّ) وَالْفَرَارُ بِحَرِّ غَيْرِ
 الْمُسْلِمِ أَيْضًا (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غَنِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ اسْلَامِ سَيِّدِهِ) وَلَوْ بَعْدَ وَأُولَى
 لَوْ لَمْ يَخْرُجْ (أَوْ بِمَجَرَّدِ اسْلَامِهِ) لَيْسَ حَرَابُهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ بِمَقْبُولِ (وَهَذَا الْحَالُ)

لأنهم (النكاح) فيحل وطئها بعد الاستبراء (إلا أن تُسبى وتُسلم بعده) في الاستبراء أو يمتق فيمتر عايمها ترغيباً في الإسلام (وولده) أى من أسلم وحمل به قبل الإسلام (وماله فلا) يعنى غنيمة (مطلقاً لا ولد صغير إكتابية سبيته أو مسلمة) من وطئهم (وهل كيار المسلمة فلا) (مطلقاً) أو إن هأأأأأأأأ (وكبار الذمية غنيمة قطعاً) (وولد الأمة لما ليكم)

(فصل عقد الجزية إذن الإمام لكافر صح سبأؤه) لا معاها (مكاف) لاصي ومجنون (مر قادر) ولو على بعضها (مخاط) لاراهب واستغنى بتد كبير الأوصاف عن اشتراط تحقق الذكورية (لم يعتقه مسلم ببلادنا) ببلادنا في (سكنى غير مكة والمدينة) وسائر الحجاز (والبن ولهم الاجتيار) والإقامة لحاجة بلا سكنى (مال للمعوى) (١) أربعة دنانير أو أربعون إدرهما في سنة) فإن لم يكونوا أهل عين فعلى ما يرى الإمام (والظاهر أخرها ونقص الفقير بوسعه لا يزداد) على الفنى (وللصحنى ما شرط وإن أطبق فمكلاً ولوال الظاهر إن بذل) القدر (الأول حرم قتاله) رجح خلافه عب ورده بن (مع الإهانة عند أخذها) الله بسم (وسقطتا) أى الجزيتان (بالإسلام كارتزاق المسلمين) التى كان رتبها عمر (وإضافة المجنار ثلاثاً لظلم) لأن (والعنوى) بعد الجزية (حر وإن مات أو أسلم فالأرض) التى تواف (فقط المسلمين) ينظر فيها الإمام وماله لوارثه فإن لم يكن فلبيت المال (والحكم) فى الصانع إن أجملت (الجزية على الأرض والرقاب) فلمهم أرضهم والوصية بمأولهم وورثوها) ومن لا وارث له لأهل صاحبه كما يأتى فى الفرض ولا يزداد فى الجزية بزيادتهم ولا ينقص بخصائهم وهم حملاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وإن

(١) نسبة للمعوى ومى الغلبة وذلك بأن يكون من البلاد التى فتحت عنوة لا صلحا ودينار الجزية بمشرة دراهم وأما النكاح والدية والسرقة فاثنا عشر كما فى شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرُّقَابِ) كل رقبة بكذا أو أجملت على الأرض نحو وعلى جميع الأرض
كذا أو سكت عنها (فَهِيَ) أى الأرض (لَمْ يَلَمْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ
فَلِلْمُسْلِمِينَ) والمال كالأرض (وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثَّلَاثِ) حيث كان للمسلمين والا
فلمهم الوصية بالجميع (وَأِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أى الأرض (أَوْ عَلَيْهِمَا) الأرض
والرقاب (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) لأنها لهم كائنه (وَحَرَاجُهَا عَلَى الْبَائِصِ) لأخذه الثمن
من المشتري (وَالْعَفْوَى إِحْدَاثُ كُنَيْسَةٍ إِنْ شُرِطَ) لهم (وَلَا فَلَ كَرَّمُ
الْمُنْتَدِمِ) المعتمد منع جميع ذلك ولو شرط إلا لفسدة أعظم وفي بن تبعاً لترجيح
العمل بالشرط في الإحداث^(١) والرم فانظره (وَالصَّاحِبِيُّ الْإِحْدَاثُ وَبَيْعُ
عَرَضَتِهَا) بل بيع الكنيسة نفسها (أَوْ حَائِطٍ لَا يَبْلُغُ الْإِسْلَامَ) فلا يمكن
الصالحى من أحداث كنيسة بها (الْأَلْفُ مَسْدَةٍ أَغْلَمَ وَمُنِيعَ رُكُوبِ الْخَيْلِ
وَالْبُقَالِ وَالشُّرُوجِ وَجَادَةِ الطَّرِيقِ) وسطها (وَأَلْزَمَ بِلَبْسٍ يُبَيِّزُهُ وَعِزُّرَ
الْعَرَكِ الزُّنَّارِ) بضم الزى يشد في الوسط (وظهور السكر ومُتَقَدِّرِهِ وَبَسْطِ
إِسَانِهِ وَأَرِيقَتِ الْخَمْرِ) حيث أظهرها (وَكُفِيرَ النَّاقُوسِ) خشبة يضربون
عليها لصلاتهم وكذا يجوز كسر أوانى الحجر خلافاً لما فى الخروشي (وَيَلْتَقِضُ)
عهده (بِقِتَالٍ وَمَنْعٍ جَزِيَةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَغَضَبٍ خُرْقٍ مُسْلَمَةٍ) لا إن
طاعت (وَعُزُورِهَا) في الفكاح بأنه مسلم (وَتَطْلُعُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)
لإعلام العدو (وَسَبِّ نَبِيِّ) أو ملك (بِمَا لَمْ يَسْكُرْ بِهِ قَالُوا) تبرى لأن
معه ما كفر به نحو تقوله (كَلَيْسَ نَبِيٍّ أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ
قُرْآنٌ أَوْ تَقُولُهُ أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مُسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي
الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكَلَابُ) وقعت هذه العبارة من

(١) لأنه قول ابن القاسم في المدونة كما في ح و ق

من نصراني في عهد الإمام^(١) حش نص عياض على حواز حرق الساب خيلاً وميتاً (وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرّة والمتطاع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَأِنْ خَرَجَ لِذَارِ الْحَرْبِ وَأَخِذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يُبْطَلَمْ وَإِلَّا فَلَا كُفَّارَ بِهِ) حيث لم يظهرها (وَأِنْ ارْتَدَّ تَحَاوَرُوا فَكَالْمُرْدَيْنِ) لا الحربيين (وَلِلْإِمَامِ الْمُهَادَنَةُ) على ترك القتال (إِلَّا صَلَاحَةً إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بَقَاءَ مُسْلِمٍ) عندهم مما يبدل الإسلام (وَأِنْ يَمَالِ) منهم مبالغة في المفهوم كما أن الاستثناء بعد منه ومنه شرط فاسد (إِلَّا إِخْوَفَ وَلَا حَدَّ) لدتها ولا يطيل (وَنُذِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْعَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ يَرَدُّ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يلزم من الرد البقاء لجواز الفداء أو الفرار (وَأِنْ رَسُوْلًا إِنْ كَانَ ذِكْرًا) ولا ترد المؤمنات (وَنُذِيَ بِالْفِيءِ ثُمَّ يَمَالِ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو استغرقه (ثُمَّ يَمَالِ وَ) إذا فدى أحد لا تنفاه ما ذكر (رَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلِي وَفِيْمَةِ غَيْرِهِ عَلَى التَّلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخِلَاصُ بِدُونِهِ إِلَّا تَحَرَّمَ أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عاياه (إِنْ عَرَفَهُ) الفادي (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غنى (وَقُدِّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الغرماء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَمَعُوا) أي العدو (قَدَرَهُمْ) أي الأسرى وإلا فبحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنِ) للسال (فِي يَدِهِ وَبَارَ بِالْأَمْرِ الْمَقَانِلَةِ وَبِالْخُمْزِ وَالْخَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستفتون الإمام مالكا فيه فقال أرى أن يضرب عنقه فقال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ويحرق بالنار فقال أنه لحقيق بذلك . قال ابن القاسم فسكتبتها ونفذت الصحيفة وفعل به ذلك .

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُسْلِمٍ) المناسب حذف على إلا أن يشتربه (وَفِي التَّخْلِيلِ وَآلَةِ
الْحَرْبِ قَوْلَانِ) .

﴿ بَاب ﴾

(الْمُسَابَقَةُ يَجْعَلُ فِي التَّخْلِيلِ وَالْإِبِلِ وَيَبِينُهُمَا^(١)) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ
وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْعَايَةُ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّأْيُ وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا (كَيْفِيَّتُهَا
(مِنْ خَزَقٍ) بِمَجْمَعَتَيْنِ الَّتِي يَنْقَبُ (أَوْ غَيْرُهُ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَنْ حَضَرَ) أَوْ وَايِهِ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَيْ الْجُمُوعُ (السَّابِقُ) مِنْهَا (وَلَوْ بِمُحَلَّلٍ) ثَلَاثٌ لَمْ يَخْرُجْ
(بِمُسْكِنٍ سَبَقَهُ وَلَا بِشَرْطِ تَعْيِينِ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ وَآلُهُ مَا شَاءَ وَلَا مَتَرَفَةً
الْجَرْمِيِّ وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يُحْمَلْ صَبِيٌّ) أَيْ يَكْرَهُ سَبَاقَهُ (وَلَا اسْتِوَاهُ الْجُمْلِ أَوْ
مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيهِمَا) مَسَافَةٌ أَوْ عَدَدًا (وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ
أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجَدَ أَوْ نَزَعَ سَوَاطِلُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا) وَهَلْ
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَذْنِي الْإِلَاحُ لَشَرْطِ أَوْ عَادَةِ (بِخِلَافِ
تَضْيِيعِ السَّوْطِ وَحَرَنِ الدَّرَسِ وَجَازَ نَجْمًا عَدَاهُ^(٢)) أَيْ مَا سَبَقَ (نَجْمَانَا
وَالْإِفْتِخَارُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ وَالرَّجْزُ وَالْقَسِيمَةُ وَالصِّيَاحُ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ
لَا حَدِيثُ الرَّأْيِ) أَيْ لَقَطُهُ (وَلَزِمَ الْعَقْدُ) عَلَى الْجُمْلِ (كَالْإِجَارَةِ)^(٣)

(١) أَيْ خَيْلٍ مِنْ جَانِبٍ وَإِبِلٍ مِنْ جَانِبٍ

(٢) كَالْمُسَابَقَةِ بِالسَّفَنِ وَالْحَمَامِ وَالْجَرْمِيِّ بِالْأَقْدَامِ وَرَى الْمَجَارَةَ وَالْمَصَارِعَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ

مُسْتَعْدَثَاتِ الْعَصْرِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْجُمْلِ .

(٣) فِي الْجُمُوعِ ؛ وَصَلَ . إِذَا تَجَرَّ ذِي لِقَالِمٍ أَخَذَ مِنْهُ عَشْرُ ثَمَنِهِ ، وَتَكَرَّرَ وَلَوْ بِعَامٍ
وَاحِدٍ . وَعَلَى تِجَارِ الْمُرَبِّينَ مَا شَرَطَهُ الْإِمَامُ فَإِنْ أَطْلَقَ فَمَشَرُ مَا تَدَمَّوْا بِهِ وَلَوْ لَمْ يَبِيعُوا أَوْ بَاعُوا
بِأَقَالِيمٍ وَأَسْقَطَ مِنْ طَعَامِ لِّلْعَرَمِينَ نِصْفَ الْعَشْرِ اهْ وَهَذَا الْفَصْلُ أَهْمَلُهُ الْمَصْنَفُ .

﴿ بَاب ﴾

(خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضُّحَى) المتمد لم يجب عليه^(١) (وَالْأَضْحَى) الضحية حيث لم يكن حاجاً (وَالتَّجْدُ وَأَوْنَرٌ بِخَضِرٍ وَالسَّوَاكِ) لكل صلاة (وَتَحْيِيرُ نِسَائِهِ فَيْدٍ) أو الدنيا (وَطَلَّاقٌ مَرَّغُوبَتِهِ) ولم يقع في زنب ولا غيرها (وَإِجَابَةُ الْمُحَلَّى) ولا تبطل (وَالْمُشَاوَرَةُ) في غير الشرائع (وَقَضَاءُ دَيْنِ الْمَيْتِ الْمُسِيرِ) بماله الخاص به صلى الله عليه وسلم (وَإِنْهَاتٍ) إدامة (عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةُ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ) على الضعف (وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ) ولو لم يفد (وَحُرْمَةُ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَكَلَى إِلِهِ) المتمد جواز المندوبة لآله (وَأَكْلُ كَدُّومِهِ أَوْ مُتَّكِنًا) متربماً (وَإِمْسَاكُ كَارِهَتِهِ وَتَبَدُّلِ أَرْوَاجِهِ) نسخ هذا بآية ترجى من تشاء منهن (وَنِسْكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأَمَةِ وَمَدْخُولَتِهِ لغيره وَنَزْعُ لَأَمَتِهِ) آله الحرب إذا لبسها (حَتَّى يُقَاتَلَ) أوبحكم الله بينه وبين عدوه (وَالْمَنِّ) الإعطاء (لَيْسَتْ كَثِيرٌ) عوضه (وَخَائِفَةُ الْأَعْيُنِ) إظهار خلاف ما يبطن إلا لمصلحة حرب ونحوه (وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ) مخاصمه (وَفِعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ) كخديته بعده (وَنِدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ) بيوته (وَبِإِسْمِهِ)^(٢) مجرداً عن تعظيم (وَإِبَاحَةُ الْوِصَالِ) في الصيام (وَدُخُولِ مَسْكَةٍ بِلَا إِحْرَامٍ وَبِقِتَالٍ وَصَفَى الْمُغْنَمِ) ما اختار قبل القسم (وَالْخُمُسِ) لعله عطف على المضاف إليه فإن اختصاصه بخمس الخمس (وَبُزُوجُ مَنْ نَفْسِهِ

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأضحي والسواك والتهجد والوتر حديثها ضعيف أيضاً ويلزم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي الفجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لشقيقتنا الحافظ أبي الفيض كتاب « تشنيف الأذان » بأدلة استحباب البيادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والإقامة والأذان ، فريد في بابها ينبغى لحجب الجنبات النبوى اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَبَلَغَ الْهَيْبَةَ وَزَانِدَ عَلَى أَرْبَعٍ وَيَلَا مَهْرَ وَوَلَّى وَشُهُودٍ وَبِأَحْرَامٍ
وَيَلَا قَسَمٍ (يَبْنِيهِمْ) وَتَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَتَحْكُمُ لَهُ (للمرعى على ما يأتى
فى إحياء الموات) وَلَا يُورَثُ (ويرث على الرجوع .

﴿ بَاب ﴾

(نَدِبَ لِمُحْتَاجٍ) لشهوة لا يخشى معها الزنى (ذَى أَهْبَةٍ) قدرة على تعلقات
المرأة (نِسْكَاحٌ بِسَكْرٍ وَنَظَرٌ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا فَقَطَّ بِعِلْمٍ) وكما استغفهاها (وَحَلَّ
لَهَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَلِكِ) التام (وَتَمْتَعُ بِغَيْرِ) إيلاج (دُبُرٍ وَخُطْبَةٍ)
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله (بِخُطْبَةٍ) بالسكسر التماس الزواج
(وَعَقْدٍ) بالجر (وَتَقْلِيْلُهَا وَإِعْلَانُهُ) أى للنسكاح (وَتَهْنِئَتُهُ) والدعاء له وإشهاد
عَدَلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِهِ (محط النذب مقارنة العقد) (وَفُسِيخٌ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَا) بكولية ودف وشاهد واحد (وَلَوْ عِلْمٌ) حرمة ذلك (وَحَرَمٌ
خُطْبَةٍ رَأَى كَيْفَهُ لَغَيْرِ فَاسِقٍ) كجهول وإن ذمياً ، وكذا الفاسق والثانى فاسق
(وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِيخٌ إِنْ لَمْ يَبْنِ) ولو لم يقيم الأول (وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ
مُعْتَدَّةٍ) من غيره (وَمُواْعَدَتُهَا كَوَالِيَّتُهَا) الجبر (كَسْتَنْبِرُ أَقْرَبَ مِنْ زَيْنٍ) أو غيره
(وَتَأْبُدُ تَحْرِيمُهَا) غير رجعية ^(١) (بِوَطْءٍ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ) انكحاح (وَلَوْ بَعْدَهَا)
أى العدة حيث العقد فيها (وَبِمُقَدَّمَتِهِ) أى النكاح (فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ) أو شبهة
على نكاح أو شبهته (كَعَكْسِهِ) طريان النكاح على الملك يتأبد بذلك (لَا بِعَقْدٍ
أَوْ بِزَيْنٍ أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْحَرَمِ) بضم أوله كفى
حج فلا يؤبد شيء من ذلك (وَجَازَ تَعْرِيفُ كَيْفِيكِ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ) ولا
يرجع به إن لم يتزوجها قيل إلا بسببها (وَتَقْوِضُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ) رجاء

(١) أما الرجعية فلا يتأبد بتحريمها لأنها زوجة فسكانه زنى بزوجة الغير وذلك لا يحرمها
عليه مؤبداً . كما رجعه أبو الحسن فى شرح المدونة وبهرام فى الشامل :

البركة (وَذِكْرُ الْمَسْكُورِ) نصحا لمريد الزواج (وَكُرَّةَ عِدَّةٍ مِنْ أَحَدِيهَما ،
وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بَعْدَهَا وَنَدَبَ فِرَاقَهَا وَعَرْضُ
رَاكِدَةٍ إِنْغِيرَ عِلْمِيَةٍ) بعد البناء ، وقبله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصَدَاقُ)
بأن لا يدخلها على عدمه (وَحَلُّ وَصِيَّةٍ بِأَنْسَكْحَتْ وَزَوَّجَتْ وَبِصَدَاقِ
وَهَبَتْ) ويدونه بدرجة في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَفْتَضِي الْبَيْعَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ)
لارهنت وأجرت وأعرت (كُوبَتْ) ونصقت وملكت وأبحت من كل مفيد
التعليك اللازم لاحبت وأعرت وأوصيت والظهر بخذوف أى كذلك (تَرُدُّ) ^(١)
رُجِحَ عدم الانعقاد ، شيخنا وينظر مزبة وهبت حيث جزم بكفايته مع الظهر وأطاق
التردد في غيره ، فليس إلا التقليد ^(٢) . قال وقوله الآتي وفسخ إن وهبت نفسها قبله
فقصده فيه هبة الذات ، وهنا قصد بعنوان الهبة النكاح والواهب في الحائز الولي
غيرها نفسها بالرفع نائب فاعل خلافا لما في الخرشي (وَكَيْفِيَّتُ) من الزوج
(وَبَزَوْجِي فِيهِ فَعَلُ) فلا يشترط الترتيب (وَلَزِمَ) بمجرد ذلك (وَأِنْ لَمْ يَرْضَ)
أحدهما ولا يلتبس هذا بعدم انعقاد البيع في حكم ، فقال بمائة فقال أخذتها مع
حالف البائع فإن وزان هذا يعنى فيفعل وينعقد ووزان ذلك هنا كم صداقها ولا ينمقد
ولا يمين لأن المدار في البيع على مفيد الرضى كما تعقب به بعض المحققين على الخرشي
(وَجَبَرْنَا لَكَ أَمَةً وَعَبْدًا بِإِلَاضْرَارٍ) والضرر بموجب الخيار (لَا عَكْسُهُ)
أى لا يجبر المملوك مالهكه أن يزوجه ولو تضرر بدمه (وَلَا مَالِكُ بِنْفِزٍ وَلَهُ
الْوَلَايَةُ) بلا جبر (وَالرَّدُّ) إن لم يأذن (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتَى بِشَائِبَةٍ) والراجع كما
في الحاشية جبر أم الولد بكرهه (وَمُسْكَاتِبٌ بِخِلَافٍ مُدْبِرٌ وَمُعْتَقٌ لِأَجَلٍ) فجبرها

(١) قال بالانعقاد ابن القصار وعبد الوهاب وابن العربي وبدمه ابن رشد

(٢) صدق فيما قال فإنه لا فرق بين تلك الألفاظ إلا أن لفظ وهبت مذكور في الدونة
دون غيره فحمد المقلدة عليه وترددوا في غيره مع أن المعنى واحد . وهذا بعض مساوئ التقليد .

(إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر
 (ثُمَّ أَبُوجَبَرُ لِلْمَجْنُونَةِ) ولولها ولد ولو حذف الواو ومدخولها^(١) الحسن (وَالْبَيْكُرُ
 وَلَوْ عَانِسًا) مسنة (إِلَّا لِسَخَصِيٍّ) مما يوجب الخيار (كَلَى الْأَصْحَ وَالْتَيْبِ
 لِمَنْ صَفَرَتْ أَوْ بَعَارِضٍ أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّوْنَا تَأْوِيلَانِ) أرجعهما
 إطلاق الجبر (لَا بِقَاسِدٍ) فلا يجبرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبَيْكُرًا رَشَدَتْ) عطف
 على مدخول النفي (أَوْ أَقَامَتْ بَيْتَهَا سَفَنَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأَنْكَرَتْ)
 الوطاء نص على المتوهم وإشارة إلى أنه دون السنة إما يجبر مع الإنكار (وَجَبَرُ
 وَصَبِيٍّ) بمهر المثل (أَمْرُهُ أَبُوبِهِ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق
 (وَلَا فِخْلَافٍ) أرجعه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضاعاً (وَهُوَ فِي التَّيْبِ)
 التي لا تجبر (وَلَيْتَ) ويقدم في السفينة (وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي)
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قِيلَ يَقْرُبُ مَوْتِهِ) بالعرف (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبَرَ فَالْبَاقِ)
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بِتَيْمَةٍ خِيفَ فُسَادُهَا وَبَلَغَتْ عَشْرًا وَشُرُورَ الْفَاضِي وَإِلَّا
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتفاء أولها وعول للتأخر عن على
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو مالها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنٌ) ولو من زنى في غير
 مجبرة (فَابْنُهُ فَأَبٌ فَأَخٌ فَابْنُهُ فَجَدُّ فَعَمٌّ فَابْنُهُ وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ كَلَى الْأَصْحَ
 وَالْمُخْتَارِ فَمَوْتِي) أعلى (نَمْ هَلِ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ أَوْلَا) ولاية (وَصَحَّ
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا شَفِقُ) فيه عرفاً
 وهو الأظهر (تَرَدَّدَ وَظَاهِرُهَا شَرْطُ الدَّعَاءِ) فعليه لا ولاية لكافل على
 شريفة (فَجَاكِمٌ فَوَلَايَةٌ عَامَّةٌ مُسْلِمٌ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)
 وجود (خَاصٍّ لَمْ يُجْبَرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتى (كَتَرِبَقَةٍ دَخَلَ وَطَالَ)
 كثر ثلاث سنين أو ولد بن غير توهمين (وَأِنْ قُرْبٌ) مفهوم طال (فَلِلْأَقْرَبِ
 أَوْ الْخَالِكِ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول : ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب معطوف على قوله : المالك ، فاعل جبر

تَحْتَمِيهِ) أى الرد (إِنْ طَالَ قَبْلُهُ) أى الدخول ورجح (تَأْوِيلَانِ وَبِأَبَدَ
 حَمَّ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ) الأقرب (وَلَمْ يَجْزُ) ابتداء (كَأَحَدِ الْمُعْتَقَتَيْنِ)
 تشبيهه فى المضى من أحد المتساويين وإن لم يجز استقلاله ابتداء (وَرَضَى الْإِسْكَرَ
 حَمَّتْ) ولو فى الزوج والصداق (كَتَفَوِيضَهَا) أى المرأة ولو ثيباً لولها العقد
 يكفى فيه الصمت (وَتُدَبَّ إِعْلَامُهَا بِهِ) أى بأن الصمت رضى (وَلَا يَقْبَلُ
 دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لبلد الجيد (وَأِنْ
 مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تُزَوَّجْ لَأِنْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ)
 لأن الأظهر أنه على فقد أبيها (وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ) بالنطق فى الزوج والصداق
 (كَبُكْرٍ رَشَدَتْ) وللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عُضِلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ
 زُوِّجَتْ بِعَرَضٍ) غير معتاد امهاره (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذى (عَيْبٍ)
 بخيرها (أَوْ بِتَيْمَنَةٍ) المتمد كما فى الحاشية خلافاً لبلد جبرها وفافاً للخمى على
 ما سبق (أَوْ أَفْتِنَتْ عَلَيْهِمَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّ أَنْ قُرْبَ رِضَاهَا) فى يومه
 وفى بن ثلاثة أيام (بِالْبَلَدِ) ولم ترد قبله (وَلَمْ يَقْرَأْ) الولى (بِهِ) أى الافتيات
 (حَالَ الْعَقْدِ) ولم يفت على الزوج أيضاً (وَأِنْ أُجَازَ مُجْبَرٌ فِي) عقد (ابْنِ
 وَأَخِي وَجَدَرٍ) مثلاً (فَوُضَّ لَهُ أُمُورُهُ) ولو بالمعادة وثبت التفويض
 (بِدَيْفَةٍ) لا بمجرد قول الجبر (جَازَ) أما إن أذن له فى الإنسكاح لم يحتج
 لأجازة (وَهَلْ إِنْ قُرْبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِّخَ
 تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتَدَأَهُ) أى الجبر (فِي) غيبته (كَكْثَرٍ) من الأيام
 ذهاباً (وَزَوَّجَ الْحَاكِمَ فِي كَافِرٍ يَقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مَعْرِ) نظراً لما كان تسكلم
 ابن القاسم وقيل للديفة مكان الإمام (وَتَوَوَّاتُ أَيْضاً بِالْإِسْتِطَاكِنِ) والأقوى
 الأول (كَتَيْبَةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودونها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد
 (وَأِنْ أَمِيرٌ أَوْ قُدَّ فَالْأَبْعَدُ كَذِي رِقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَمَةٍ) جنون (وَأُنُوتَةٍ)

بمعنى لا ولاية لمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت (لا فسقٍ وَسَلَبَ الْكَمَالِ
وَوَكَلَتْ مَالِ السَّكَةِ) مع الجبر (وَوَصِيَّةٌ) مع الجبر وعدمه على ما سبق
(وَمُعْتَقَةٌ) لا أم (وَإِنْ أُجْنِبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْصَى) تشبيهه في التوكيل (وَمُكَاتَّبٌ
فِي أُمَّتِهِ) لا بنته إذا (طَلَبَ فَضْلًا) في المهر (وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنْعَ إِخْرَامٍ)
بذلك (مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ) الولي والزوجين ولو توكيلا (كَكُفْرٍ) يمنع الولي
(الْمُسْلِمَةَ) وإن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (وَعَسْكَسِهِ) فإن الذبح
كفروا بعضهم أولياء بعض ، ما لنا من ولايتهم من شيء (إِلَّا لِأُمَّةٍ) كافرة
فيزوجها العبد كافر (وَمُعْتَقَةٌ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجُزْبَةِ) بأن أعقبتها وهو مسلم
يبلد الإسلام وإلا زوجها أهل دينها (وَزَوْجُ الْكَافِرِ) وليته الكافرة
(الْمُسْلِمِ) وأولى لكافر (وَإِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ) على وليته الكافرة (إِسْكَافِرٍ
تُرِكَ) وقد ظلم نفسه خلا السابقةين ولمسلم فسح أبداً (وَعَقَدَ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْيِ
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ) وللمراد رأى لا ينفى السفه (وَصَحَّ تَوَكُّيلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ) ولو
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً (لَا وَلِيَ) المرأة فلا يוכל (إِلَّا كَهْوٌ وَعَلَانِيَةٌ)
أي الولي (الإِجَابَةُ لِسُكْفُوهِ وَكُفُوْهَا أُولَى) من كفوه (فَيَا مَرْءُ الْحَاكِمِ ثُمَّ)
إن لم يزوج (زَوْجَ الْحَاكِمِ) أو أنهى لمن بلى العاضل إن كان (وَلَا أَيْفَضُلُ
أَبٌ بِكَرّاً بِرَدِّ مُتَّكِرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ) الْعَصْلُ (وَإِنْ وَكَّلْتَهُ يَمْنُ أَحَبُّ
عَيْنٍ وَإِلَّا فَلَهَا الْإِجَازَةُ) والرد (وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَسْكَسُ) بأن وكل الرجل
فلا خيار له لأن بيده الطلاق (وَلَا بِنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ) من كل ولي تباح له
(إِنْ عَيْنٌ) أنه يتزوجها بكذا (تَزْوِيحُهَا مِنْ نَفْسِهِ بِتَزْوِجِكَ بِكَذَا وَتَرْضَى
وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ) بمجرد ذلك (وَإِنْ أَنْكَرَتْ أَمْعَدَ مُدَّقَ التَّوَكُّلِ إِنْ
ادَّعَاهُ الزَّوْجُ) وكذا إن ادعت العزل قبله إلا أن يطول بين التوكيل والنكاح
كسنة أشهر فتصدق (وَإِنْ تَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمُتَسَاوُونَ فَاِئْتَمَدَّ أَوْ الزَّوْجُ
نَظَرَ الْحَاكِمِ) فإن استووا من كل جهة عقدوا مآءً وإن عينت زوجاً فهو (وَإِنْ

تَذِنَتْ لِوَلِيِّيْنِ) في زوجين على البذل مثلاً (فَمَقْدَا) كل على واحد أو نهيت
أو اشترك الإسم أو إفتاناً ولم تميز (فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْ الثَّانِي بِهَا عِلْمٌ)
خفيفوز بها (وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ) أي تفويضها للذي عقد له لقضاء عمر
ومعاوية^(١) من غير تكبير (إِنْ لَمْ تَكُنْ) حال التلذذ (فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ مِنْ
الْأَوَّلِ) وإلا تأبذ تحريراً وفسخ (وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ) قبل العدة (حَتَّى الْأَظْهَرِ
وَفُسِخَ) عقدهما (بِلَا طَلَاقٍ إِنْ عَقِدَ بِيْزْمَنِ أَوْ) عقد الثاني كذلك (لِهَيْدَةٍ
بِعِلْمِهِ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ (أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ) فيفسخ بطلاق
(أَوْ جِهْلَ الزَّمَنِ) ولم يفز أحدهما (وَإِنْ مَاتَ وَجْهْلَ الْأَحَقِّ فِي الْإِثْرِ
مَقُولَانِ) رجح عدمه والثاني اشتراكهما في نصيب زوج فإن عقدا في زمن ولو
وهما فلا إرث اتفاقاً (وَعَلَى الْإِثْرِ فَالْصَّدَاقُ) على كل (وَلَا فَرَاغُهُ) على
الإرث لو كان (وَإِنْ مَاتَ الزَّجْلَانِ فَلَا إِرْثَ) لهما (وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدَلِيَّةٌ
مُتَقَاتِصَتَيْنِ مُلْمَأَةً) في النكاح (وَلَوْ صَدَقَتْهَا الْمَرْأَةُ وَفُسِخَ مُوصًى) أي
أوصى الزوج بكنتمه وهو نكاح السر (وَإِنْ يَكْتُمُ شُهُودٌ) فقط (مِنْ امْرَأَةٍ
تَأْوِي مَنَزِلٍ أَوْ أَبَائِهِ) إلا لخوف ضرر (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَطْلُ) بما يشوبه
وبالدخول المسمى (وَعُوقِبَا وَالشُّهُودُ وَقَبِلَ الدَّخُولُ وَجُوباً عَلَى أَنْ لَا تَأْنِيَهُ إِلَّا
نَهَاراً) ونحوه من كل مناقض العقد ويعض بالدخول على مهر المثل لأن الشرط
يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط (أَوْ يَخْيَارُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ) استثنوا
خيار المجلس^(٢) (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِسَكْدَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ

(١) لما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن سمرة مرفوعاً : أيما امرأة زوجها وليان
فهي للاول منهما ، حسنه الترمذي وصححه غيره وفيه كلام ؛ وظاهر الحديث الإطلاق في حال
تلذذ الثلثي وغيره ؛ إلا أن يدعى تقييده

(٢) فيجزز اشتراطه في النكاح اتفاقاً لو على المتمدولين كمن لشرطه في البيع يفسده
لأن النكاح مبني على المسكرمة فيسامح فيه

مفهومه أو لوى (وَمَا فَسَدَ لِيَصْدَاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَانَ لَا يَقْسِمُ لَهَا) أو تحديد نفقة أو حيل بها كل ذلك يفسخ قبل لا بعد (أَوْ يُؤْثِرَ عَلَيْهَا وَالْغَى) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَانَتْ سَكَّاحَ لِأَجَلٍ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَا أَنْزَوْتُكَ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَّاقٌ إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كَمُحْرَمٍ وَشِفَارٍ وَالتَّحْرِيمُ بِمَقْدَرِهِ) كالأمهات (وَوَطْئِهِ) كالبنات والمراد التلذذ كالصحيح (وَفِيهِ الْإِزْثُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ) والخيار (قَوَانِسُكَاحِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ) عطف على محرم وشفار وعطفه بن على نكاح المريض (لَا اتَّفَقَ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَّاقَ وَلَا إِزْثَ كَخَامِسَةٍ وَحَرَّمَ وَطْئُهُ قَطُّ) إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ (وَمَا فَسَخَ بَعْدَهُ فَأَلْسَمَى وَإِلَّا) يَكُنْ مَسْمَى صَبِيحَ (فَصَـدَاقُ الْمَثَلِ وَسَقَطَ) للمهر (بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا) كقوله للتلاعنين والمتراضعين (كَطَلَّاقِهِ) أى الزوج فيلزم فى المختلف فيه لا اتفاق على فسادِهِ (وَأَمَّا ضُحْلُ الْمَتَلَذُّ بِهِ) بالنظر فالمراد بالدخول هنا الوطء (وَلَوْ لِي صَغِيرٍ فَسَخَ عَقْدِهِ) بلا إذنه (فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ) من وطئه (وَلِنْ زَوْجٍ يَشْتُرُوطٍ أَوْ) زوج نفسه عليها (أُجِيزَتْ وَبَلَغَ وَكَرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) ولا نمود الشروط إِنْ عادت بخلاف البالغ مابق من العصمة الأولى شئ (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ يُحْمَلُ بِهِمَا) فَإِنْ رَضِيَتْ بِإِسْقَاطِ الشَّرْطِ وَلَوْ بِحُجُورَةٍ فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَلِلْمَوْضُوعِ قَبْلَ الدِّخُولِ فَإِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَ وَبَعْدَهُ عَالِمًا لَزِمَتْ وَغَيْرِ عَالَمٍ وَصَدَقَ بِبَيْعِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ الْعَقْدَ وَهُوَ كَبِيرٌ) بِبَيْعِنِ فَتَلْزَمُ الشَّرْطُ (وَلَا يَسْتَدِرُّ نِكَاحَ عَقْدِهِ) وَلَوْ كَتَابًا (بِطَلْقِهِ قَطُّ) وَلَمَّا زَادَ وَهِيَ (بَآئِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أى بِبَيْعِ التَّزْوِيجِ قِيلَ وَبَيْعُهُ وَقِيلَ يَفْرَمُ إِرْشُهُ لِلشَّرْطِ حَيْثُ رَضِيَهُ (أَوْ بِمَتَقَةٍ) عطف على بيعه (وَلَمَّا رُبِعُ دِينَارٍ) فى مال العبد (إِنْ دَخَلَ

وَأَنْبَسَعَ عَبْدٌ وَمُسْكَاتَبٌ (بِمَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَبْقُرَا) المعتمد لا اتباع
إلا مع غرور (إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ) ويكون في المسكاتب إن عجز
(وَلَهُ الْإِجَازَةُ) بعد الامتناع (إِنْ قَرُبَ) زمن توفقه كاليومين (وَأَمْ يُرَدُّ)
بالتوقف (الْفَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ) بل جزم بمجرد السكراهية والغضب فلبس
هذا مقابل الرد السابق فإن مقابله الإجازة ابتداء ولا يشترط فيها شيء (وَلَوْلِيٌّ
سَفِيهٌ فَسَخَّ عَقْدَهُ) بالمصلحة (وَلَوْ مَاتَ) إذ قد يكون الصداق فوق الإرث
(وَأَمَّيْنٌ) الفسخ شرعاً (لِوَلِيِّهِ) وانقطع كلام الولي ولا ترثه وقد يرثها
فيلغزها^(١) لعدم الموانع المعلومة (وَلِلسُّكَاتِبِ وَمَأْذُونٍ تَسَرَّى) من مالهما (وَأِنْ
بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةٍ) زوجة (العبد في غير خراج) عمل (وَكَسْبٍ) نجر (إِلَّا
لِعُرْفٍ كَالْمَهْرِ) تشبيه تام (وَلَا يَضْمَنُهُ) أى ما ذكر من المهر والنفقة (سَيِّدٌ
بِإِذْنِ النَّزْوِيجِ) بل ولو جبر (وَجَبَّزَ أَبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ) به (يُجْنُونَ أَحْتَاجُ)
للزواج (وَصَفِيهًا) لمصلحة (وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ) الأقوى عدم جبره للزوم طلاقه
(وَصَدَاقُهُمْ) المجنون ومن معه (إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أُبْسِرُوا
بَعْدُ وَلَوْ شُرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا) بأن أبسروا أو كان الزوج لهم غير الأب (فَعَلَيْهِمْ
إِلَّا لِيَشْرُطَ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ) عقد على السكوت (فَسِخَ وَلَا مَهْرٌ
وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَإِلَّا أَرِمَ التَّامَّ كُلُّ) أو مطلقاً ورجع (تَرُدُّ) فإن دخل فعلى
الزوج مهر المثل وحلف إن زاد للمسمى (وَحَافَ) ابن (رَشِيدٌ وَأُجْنَبِيٌّ
وَأَمْرَأَةٌ أَنْسَكِرُوا) وقد عقد لهم (الرَّضَى وَالْأَمْرُ حُضُورًا) لا مفهوم له أقوله
(إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجَرَّدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا) بالدرف (أَرِمَ) ولا يمكن
إن رجع إلا بعقد جديد ويلزمه نصف الصداق نعم إن رجع لبينة أو نكحل
(وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ) مثلاً (زَوْجَ غَيْرِهِ وَضَامِنٍ لَا يَنْتَقِيهِ النِّصْفُ بِالْعَلَاقِ

(١) فيقال : نكاح فيه الإرث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فاعل رجع (والجَمْعُ بِالْفَسَادِ) لأنه وهب على معنى لم يتم (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الأب ومن معه على الزوج (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَكُونُ بَعْدَ الْعَقْدِ) في غير صريح التحمل فلا رجوع معه مطلقاً (ولها الامتناعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يُفَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَفْوِضًا (وَتَأْخُذُ الْحَالُ وَلَهُ التَّرْكَ) مجاناً قبل الدخول حيث لا يرجع عليه (وَبَطَلَ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) لإحالة من الثالث (لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ) لأنه ليس بوارث وإن آل للبنت (وَالْكَفَاءَةُ الَّذِينَ) أى المقاربة فى الديانة (وَالْحَالُ) السلامة من عيب خيار (ولها وللولي) إذا انفكا (تَرَكَهَا وَلَيْسَ لَوَلِيِّ رَضِيَ) لغير كفو (فَطَلَقَ امْتِنَاعُ بِالْأَحَادِثِ) حيث رضيت (وَاللَّامُ التَّكْلُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُؤْمِرَةِ لِمَرْغُوبٍ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَرُوِيَتْ بِالنَّفِيِّ ابْنُ الْقَاسِمِ) على النفي (إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهْلٍ وَفَاقٍ) بحمل الإنبات على الضرر البين أوفى ابتداء الأمر لا بعد الوقوع أو لمهر ليس مهر مثلها أو النفي على مقابل ذلك أو خلاف وعليه سحنون قال ويقول ابن القاسم أقول وحمل الضرر على ضرر البدن (نَاوِرٌ بِلَانٍ وَالْمَوْلَى) العتيق (وغير الشريف والأقل جأها كفو وفي المبدئ نأو بِلَانٍ وَحَرَّمَ أَصُولُهُ وَفُصُولُهُ وَلَوْ خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ) زنى (وَزَوَّجَتْهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ) وإن سفات (وأول فصل) فقط (مِنْ كُلِّ أَصْلٍ) غير الأول (وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ) بالعمد (وَبَتَّةٌ لَذَّذِهِ) وإن بعد موتها وَلَوْ بِنَظَرٍ) لغير الوجه والكفين (فُصُولُهَا كَأَمْلَاكِ) تشبيه فى أنه يحرم بالتلذذ أصولاً وفصولاً والاعتماد أن وطئ الصبي لا يحرم (وَحَرَّمَ الْعَقْدُ وَإِنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَوَظْنُهُ) كما سبق (إِنْ دَرَأَ أَخْذُ وَفِي الزَّوْجِ خِلَافٌ) أرجعه عدم التحريم (وَمِنْ حَاوَلَ تَلْذُّذَ زَوْجَتِهِ قَالَتْ بَابْنَتِهَا) أو أمها (كَتَرَدُّدٌ) أرجعه التحريم كوطئ الشبهة (وَمِنْ قَالَ الْأَبُ نَسَكَّحَتْهُمَا أَوْ وَظِنْتُ الْأُمَّةَ عِنْدَ قَصْدِ الْإِنِّ ذَلِكَ) وأنكر الإبن (نَدِبٌ

التَّزْوُجُ فِي وَجُوبِهِ إِنْ فَشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ (فِي عَصْمَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ زَوْجَةٌ
 (وَلِلْعَبْدِ الرَّابِعَةِ) خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهُ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَرْهِنَا (أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ
 قُدِّرَتْ أُبَيَّةٌ ذَكَرًا حَرَمٌ)^(١) وَطَهْمَا الْأُخْرَى فَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّأَةِ وَعَمَّتِهَا لِأَنَّكَ
 إِذَا قُدِّرَتْ لِلْمَالِكَةِ رَجُلًا جَازَ لَهُ وَطَى أُمَّتَهُ وَبَنَتُ زَوْجَهَا أَوْ أُمُّهُ فَإِنْ تَقْدِيرُ
 ذَكَورَتِهَا يَزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ فَيَكُونَانِ بَنَتٌ وَأُمٌّ أَجْنَبِيٌّ فَيَجُوزُ النِّسْكَاحُ وَإِنْ حَرَّمَ
 بِالْعَكْسِ لَكِنْ لِلصِّبْنِ أُنَى بِالْمُسْكِرَةِ الشَّامَةِ فَلَا يَدُ مِنَ الْحَرَمَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ
 (كَوَطْئُهُمَا بِالْمَلِكِ) تَشْبِيهُهُ فِي الْحَرَمَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْاثْنَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ (وَفُسِّخَ
 نِسْكَاحُ ثَانِيَةٍ) مِنْهُمَا (صَدَّقَتْ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ (وَإِلَّا حَلَفَ) أَنَّهَا ثَانِيَةٌ (الْمَهْرُ)
 أَيْ يَسْقُطُ عَنْهُ نِصْفُ مَهْرِهَا (بِإِلَّا طَلَاقٍ) مُتَعَلِّقٌ بِفُسْخِ (كَأْتَمَ) وَابْنَتِهَا بِعَقْدٍ
 وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا (وَدَرَى) الْحُدَّ لِلْجَمْعِ وَالْمَهْرُ بِالْمُسَيْسِ (وَلَا يُارِثُ
 وَإِنْ تَرَ تَبْنَا) فَكَذَلِكَ حَيْثُ دَخَلَ بِهِمَا (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ) بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ
 الْأُمُّ) وَأَوَّلَى الْبَنَتِ وَالْمَوْضُوعُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ (وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ السَّابِقَةَ فَلَا يُرِثُ
 وَإِسْكَالُ نِصْفٍ صَدَاقِهَا) قَبْلَ الدَّخُولِ (كَأَنَّ لَمْ نَعْلَمْ الْخَامِسَةَ) فَلْيُمِرَّ
 بَيْنَهُنَّ وَالْمَهْرُ بِالْمُسَيْسِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَكَمُ الدَّعَاوَى فَلَوْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ فَلَهَا صَدَاقُهَا
 وَالْأَرْبَعُ الْبَاقِيَّةُ ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ وَنِصْفٌ لِأَنَّ الْمَوْتَ تَكْمُلُ لَهَا ثَلَاثُ أَصْدَقَةٍ غَيْرِ
 مَعِينَةٍ وَوَاحِدَةٌ غَيْرُ مَعِينَةٍ يَدْعَى الْوَارِثُ أَنَّهَا خَامِسَةٌ فَلَا شَيْءَ لَهَا وَيَدْعَى أَنْ الْخَامِسَةَ
 مِنْ دَخْلِهَا فَتَكْمُلُ لِصَاحِبَتِهَا فَيَتَسَمَّى بَيْنَهُنَّ وَلِكُلِّ سَبْعَةٍ أَرْبَعُونَ صَدَاقُهَا وَتَسَمَّى
 (وَحَلَّتِ الْأُخْتُ) وَنَحْوُهَا (بَيِّنُونَهُ السَّابِقَةَ أَوْ زَوَالَ مِلْكِ) يُبَيِّحُ الْوَطَى
 (بِمَتْنٍ وَإِنْ مُؤَجَّلًا) أَوْ مَبْضًا (أَوْ كِتَابَةً) لَا تَنْدِيرُ (أَوْ لِمَنْ نَسَكَحَ يُجِلُّ
 الْمُبْتَوَةَ) بِمَعْنَى صَحِيحًا لِأَزْمَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ (أَوْ أَمْرٍ أَوْ إِبَاقٍ إِيَّاسِ) وَإِنْ

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصَّخِيحَيْنِ وَلَفْظُهُ « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّأَةِ وَعَمَّتِهَا
 وَلَا بَيْنَ الرَّأَةِ وَخَالَتِهَا »

طلاق به انتظار أفعى ما يمكن في العدة (أو يبيع دلس فيه) لأن المشتري التماسك (لا فاسد لم يفت وحيض وعدة شبهة وردة وإحرام وظهار واستبراء) ومواضة لأنها لا تدخل في ملك المشتري إلا بالدم (وخيار) (لا لحلاله) (وعدة ثلاث) (لا سنة لدور امراضها) (وإخداام سنة وهبة لمن يعقصرها منه وإن يبيع) (قبل مفوت الاعتصار) (بخلاف صدقة عليته) (الضمير لمن يعقصر منه) (إن حيزت) (ورجع عدم كفايتها كما في (ر) وحش للقدرة على انتزاعها بالبيع) (وإخداام سنين) أربعة فأكثر (ووقف إن وطئها ما يحرم) (إحداها) (فإن أبقى الثانية استبرأها) (كأولى إن وطئها من الإيقاف غير مختار) (وإن عقد فاشترى) (أختها) (فأولى) (زوجة والثانية للخدمة) (فإن وطئ) (الثانية) (أو عقد بعد تلذذه بأختها) (مثلا بملك) (فكأول) (وقف ليحرم) (و) حرمت الممتونة حتى يولج بالبع قدر الحشفة بلا منع. (لا بدبر أو كحيش ولا نكرة فيه) (والعبرة بالسابق منها والافرار) (بانتشار) (بلا حائل) (في نكاح لا زيم) (ولا يكفي هو الفرج) (وعلم خلوة) (ولو بامرأتين عطف على انتشار) (وزوجة فقط) (ولو مع جنونه) (ولو خصيئاً) (متطوع الاثنين) (كزويج) (غير مشبهة) (لفسانه) (ليمين) (على الزواج فيحلم) (وإن لم يبر كما سبق) (لا فاسد) (إن لم يثبت بعده) (أى الدخول فتحل) (بوطئ ثمان وفي) (تحايل) (الأول) بناء على أن النزاع كوطئ ثمان (تردد كمحلل) تمثيل للفساد ويفسخ مطلقاً (وإن مع نية لمسأ كها مع الأعجاب ونية المطلق ونيتها أغو وقيل دوى طارئة التزويج كحاضرة أميت إن بعد) (الزمن بما يمكن فيه موت الشهود واندراس العلم) (وفي غيرها) (أى غير للأمانة مع الطول) (قولان) (و) (حرم) (ملكه) (أو ولده) (وإن سفل مطلقاً) (ونسخ) (وإن طرأ بلا طلاق كزارة فزوجه) (ولو بدفع مال ليعتق عنها) (للقدير ملكها) (لا إن رد سيد شرأه من ثم

بِإِذْنِ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابَةُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيِّدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ)
لَهَا (الْفَسْخُ) ويرد معاملة بنقيض القصد (كَهَيْتِمَا لِعَبْدٍ) زَوْجَهَا (لِيَمْتَنَزِعَهَا
مِنْهُ) فلم يقبل فإن لم يقصد الانتراع فسخ وإن لم يقبلها (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرَ الْعَبْدِ
هَلَى الْمَهْرَةِ وَمَلَكَ أَبٌ جَارِيَةً ابْنَهُ بِتَلْذُذِهِ بِالْقِيَمَةِ) يوم الوطء والمراد الولد
ولو أنى وإن سفل وتباع إن لم تحمل وللابن النسل بها حيث كان مأموناً إن
أعدم الأب (وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا) إِنْ وَطِئَاهَا وَعَقَقَتْ هَلَى مُوَلِّدَهَا وَلِعَبْدٍ زَوْجُ
بِائِنَةٍ سَيِّدِهِ بِثَقَلٍ (كُرْمٍ) وَمَلَكَ غَيْرَهُ كَجُرٍّ لَا يُؤْلَدُ لَهُ (تشبيهه في جواز
خساح ملك الغير) (وَكَاْمَةِ الْجَدِّ) من كل من يمتق ولدها على السيد (وَالْأُ
فَإِنْ خَافَ زَيْنَى وَعَدِمَ مَا يَبْزَوْجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُغَالِيَةٍ) جداً فلا تلزمه وتعتبر
القدرة بما يباع على المفلس (وَلَوْ كِتَابِيَّةً أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةً) لا تملكه (وَلِعَبْدٍ بِلَا
شِرْكٍ وَمُسْكَاتٍ وَغَدِينٍ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ) وفي بقية أطرافها تردد والراجح
منع الخلوة (كَخَصِيٍّ) مَقْطُوعِ الذِّكْرِ (وَعَدِيٍّ) غير جميل (إِزْوَاجٍ وَرُؤْيَى
جَوَازِهِ) أى النظر (وَأِنْ لَمْ يَسْكُنِ) الْخَصِيَّ (لَهَا) أى الزوجين (وَخُيِّرَتْ
الْحُرَّةُ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلَقَةٍ) وهى (بِائِنَةٍ) حيث وجدته متزوج أمة لم
تتعلمها قبل العقد (كَتَزْوِيجِ أَمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٍ) وقد رضىت الأولى (أَوْ
عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ فَأَلْفَتْ أَكْثَرَ وَلَا تُبَوِّأُ أَمَةً) منزلاً غير بيت سيدها فإنها
تخدمه وإن كانت نفقتها على الزوج (بِلَا شَرْطٍ أَوْ عُرْفٍ وَلِلَّسَّيِّدِ السُّقْرُ بِمَنْ
لَمْ تُبَوِّأْ) لا من بوءت إلا لشرط أو عرف (وَأَنْ يَصَّعَ مِنْ صِدَاقِهَا) إِنْ لَمْ
يَمْنَعْهُ دَيْنُهَا) بِإِذْنِهِ أَوْ دَيْنِهِ (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قبل البناء (وَمِنْهُمَا حَتَّى يَقْبِضَهُ
وَأَخْذَهُ) وَإِنْ قَتَلَهَا) إِذَا لَا يَتَّهَمُ عَلَى قَصْدِ تَكْمِيلِهِ (أَوْ بَاعَهَا بِمَسْكَانٍ بَعِيدٍ
إِلَّا أَظَالِمَ وَفِيهَا) أَيْضًا (بَلْزَمُهُ تَجْمِيزُهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ وَعَلَيْهِ
غَالًا كَثْرُ أَوَّلُ) وهو أخذه (لَمْ تُبَوِّأْ) فيسكنها نظام بيت سيدها

(أَوْ جَهْرَ هَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بِيَعْمَهَا قَبْلَ
الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِسِ) ولا منع المشتري لأن
الصداق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاقُ بِالزَّوْجِ إِذَا أُعْتِقَ
عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلمى فأبنت فإن النكاح إنما يمكن
وقد تم العتق (وَ) سقط (صَدَاقُهَا) ببيعها لزوجها قبل البناء (وَهَلْ وَلَوْ
يَبْتَاعُ سُلْطَانٌ لِفُلَسٍ) سيدها خلافاً لما في الأصمعة (أَوْ لَا) يسقط بالبيع للفلس
(وَأَكْبَنُ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ) فلا يفتى اتباع السيد به كدبر
طراً بعد الفلاس وهو معنى السقوط الذي في المدونة فبينهما وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ)
الصداق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا هِيَ) يتبعها في العتق لا البيع إلا لشرطه
(وَبَطَلَ فِي الْأَمَةِ) بغير الشروط. (إِنْ جَعَلَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرة
غير سيدها (بِخِلَافِ الْخَمْسِ وَالْمَرْأَةِ وَمَحْرَمِهَا) فيفسد الكل (وَأَزَوْجَهَا)
أى الأمة (الْمَزُولُ) بالامناء خارج الفرج (إِنْ أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له
حيث أمكن الحل لحقه في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أَذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل
ولا إسقاط الحل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حُرَّةٍ
(إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرْهِهِ وَتَأْكُذِّبُ دَارَ الْحَرْبِ وَأَوْ يَهُودِيَّةٌ تَنَعَّرَتْ
وَبِالْمَسْكُوسِ وَأَمَتُهُمْ) أى الكتبا بين (بِالْمَلِكِ وَقُرَّرَ عَلَيْهِمَا) الضمير لحررة
الكتباية (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمُ فَاسِدَةٌ) لكن صححها الإسلام ترغيباً (وَعَلَى
الْأَمَةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ) الإسلام كاف فيهما (وَلَمْ يَبْعُدْ)
بين إسلاميهما (كَالشَّهْرِ) مثال لعدم البعد (وَهَلْ إِنْ غَفَلَ) وإلا فرق بينهما
حيث لم تسلم (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ) لأن المانع من جهتها وهو تأخير
إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا) دليل على أنه بعد البناء ويأتى مفهمه
(وَلَوْ طَلَقَهَا وَلَا نَفَقَةَ) ، قبل إسلامه (عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَ) إن أسلمت

(قَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْنَتْ مَسْكَانَهَا أَوْ أَسْلَمًا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا أَنْ حُرِّمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ) التي نكحها فيها (وَالْأَجَلِ) في نكاح مقعة (وَتَمَادَيْتَ لَهُ) فإن أرادا التهادى أبداً أَوْراً (وَأَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا) ولم يبينها عن نفسه (وَعَقَدَ إِنْ أَبَانَهَا بِبِلَا مُحْلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير (بِلَا طَلَاقٍ لَا رِدْوَةٍ) إخراج من قوله بلا طلاق (فَبِأَيِّ نَفْسٍ وَلَوْ لِلدِّينِ زَوْجَتِهِ وَفِي لُزُومِ الثَّلَاثِ لِلدَّخْلِ طَلَقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ تَصَحُّحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْمَلًا) فلا يحتاج للحلل (أَوْ لَا) يازمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ كَخَمْرِ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ) راجع للفساد (وَدَخَلَ) راجع لها (وَالْأَيُّ) تحته في الفاسد ثلاث صور وفي الإسقاط واحدة: (فَكَمَا التَّفْوِضُ بَعْضُ) المثل بالفرض أو الدخول والإفراق (وَهَلْ) للمضى (إِنْ اسْتَحْلَوْهُ) أى ما ذكر في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كثيرات (أَرْبَعًا) لا يزيد (وَلَمْ أَوْ آخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَلِإِحْدَى أُخْتَيْنِ) وكل من يحرم جمعهما (مُطْلَقًا) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٍّ أَوْ ابْنَتِهَا لَمْ يَمْسُهَا وَإِنْ مَسَّهَا حُرْمَتًا وَإِحْدَاهُمَا تَعَيَّنَتْ) إن أراد الإبقاء (وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ ابْنَةُ مَنْ فَارَقَهَا) النهى كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر التحريم ويحتمل أن النهى تحريم حيث مس (وَإِخْتَارَ) أى عدُّ مختاراً لمن خضعها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَرِ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْءٍ وَ) اختار (الغَيْرَ إِنْ فَسَخَ نِكَاحَهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في الجمع على فسادها (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة. وبكامل الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَتَزَوَّجَنَّ) بمن نلذذ غير عالم بحال من اختيار (وَلَا شَيْءٍ لِغَيْرِهِنَّ) غير المختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيَّتْ) تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لغيرها فإن مات ولم يختَر فلذلك راجع

صدقاتها أو طلق قبل البناء فثممه لأن لواحدة صداقا أو نصفه دائرا (وعاينه) الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أربع صدقات إن مات وآم يختار) يقسم على الكل ولمن دخل بها حال الكفر بقية صداقها أما الدخول بعد الإسلام فاختار فيقسم بين غير الدخول به عدد باقي الأربعة (ولا إرث إن تخلف أربع كتايبات) لا مجوسيات أو أقل فالإرث لمن أسلم بالسواء لأن معزاد الكثير لا يصبر غالباً عما أمكنه (عني الإسلام) لجواز اختيارهن (أو التبتست المطلقة من مسلمة وكتايبية) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعي (لا إن طلق إحدى زوجتيه) إخراج من عدم الإرث (وجهمت ودخل بإحداهما ولم تنقض العدة فللمدخول بها الصداق وثلاثة أرباع الميراث) لأن الأخرى تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (والغيرها رُبْعُهُ وثلاثة أرباع الصداق) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعياً أنها المطلقة فإن انقضت العدة أو كان بائناً تساويا في الإرث كأن لم يدخل بواحدة ولا بكل ثلاثة أرباع صداقها لأن لها صداقا ونصفاً ، وإن دخل بها فلا بكل صداقها والميراث بينهما ، وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها ولم تنقض العدة فلتأني لم تطلق الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق وربع الميراث فإن انقضت أو كان بائناً فالإرث كله لغير المطلقة ، وإن جهلا فالإرث بينهما ولاكل صداق غير ثمن لأن الوارث ينازع في نصف صداق فانالاطلاق من لم يدخل بها فلها صداق وثلاثة أرباع فتدبر (وهل يمتنع مرض أحدهما المخوف وإن أذن الوارث) وهو الأرجح (أو إن لم يحتج) للخدمة (خلاف والمرية بالمدخول) أو الموت (المسمى وكل المرية من ثلثه الأقل منه) أي المسمى (ومن صداق المثل) وإنما يعتبر الثالث إذا مات ولم يفسخ قبله سقط المثل ولا شيء قبل الدخول (وعجل الفسخ) متى اطعم (الأن يصح المرية

مِنْهُمْ وَمُنِيعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ حَتَّى الْأَصَحِّ (لاحتمال الإسلام والعتق) (وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ) ضعیف.

﴿فَصَلِّ﴾ (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أَوْ يَتَلَذَّذْ) نفى للأحد الدائر^(١) (وَحَافٍ عَلَى نَفْسِهِ) الضمير لما ذكر وترد في دعوى التحقيق (بِرَّصٍ وَعَذْبَةٍ) ضبط بفتح الدين وكسرها وبالموحدة والثنائية تحتيتين التقوط عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرش قولان (وَجُذَامٌ لَا يَجْدَامُ الْأَبِ) (وَأِنْ كَانَ عَيْبًا فِي الْبَيْعِ لَتَنَقَّلَهُ لِأَنَّ النِّكَاحَ مَبْنَى عَلَى الْمَكَارَمَةِ) (وَبِخَصَائِهِ) قطع الذكر أو الأنثيين حيث لا إنزال (وَجَبْمٌ) قطع السكل (وَعَنْتِدٌ) صغر الذكر وكذا نخنه الفاحش (وَأَعْتِرَاضٌ) عدم انتصابه (وَقِرْنَاهَا) عظم يبرز في الفرج كقرن الشاة (وَرَقِيمٌ) انسداد الحبل (وَبَخْرَاهَا) نتن الفرج (وَعَفْلَاهَا) يبرز في الفرج كالأدرة وقيل رغوة فيه حال الجماع (وَأِفْضَاسُهَا) اختلاط المسالك (قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَفَقَطْ) لا له لأن بيده الطلاق (الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْبَيِّنِ) الحق ولو قل (وَالْبَرَّصُ الْمُضِرُّ اخْتِلَافٌ ثَلَاثِينَ بَعْدَهُ) أى بعد العقد ولو بعد الدخول بطول (لَا يَكَاعَتِرُ أَضَاحَ) وجب واردة فلا خيار بل مصيبة نزلت بها (وَبِجَنُوبِهَا) (وَأِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ) الراجع قصره على المرأة أيضاً (وَأَجْلَافِهِ) أى فى الجنون (وَفِي بَرَّصٍ وَجُذَامٍ رُجِي بُرُؤُهَا سَنَةً وَبَعِيرُهَا) كتب الإفرنج المسمى بالمبارك (إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ بِوَصْفِ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ) أو غيره بمحضرتها (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أى كتب الموثق (الصَّحَّةُ تَرَدُّدٌ) مثاره أن شأن الموثقين كتابة الصحيحة بلا شرط (لَا يَخْلُفُ الظَّنُّ كَالْفَرَعِ وَالسَّوَادِ مِنْ بَيْصٍ وَنَتْنُ الْقَمَرِ وَالثِّيُوبَةُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَذْرَاءُ وَفِي بَكْرٍ تَرَدُّدٌ) هل يشمل ما يذب من غير نكاح ونحوه (وَالْإِلَّا تَرْوُجَ الْحُرُّ

(١) ونفيه لا يتحقق إلا باتفاء الجسيم ، فانتفاء المذكورات شرط في ثبوت الخيار .

الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ) فيخيران (بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ
النَّصْرَانِيَّةِ) فلا خيار (إِلَّا أَنْ يَغُرَّاءَ وَأَجَلَ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرِضَ) أثناءها (وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا وَالْغُلَامُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا)
هذا المص ورد (وَصُدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوَطْئُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَتْ
وَلَا بُقِيَّتْ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ طَلَقَهَا وَلَا قَوْلُ الْخَاكِمِ أَوْ بِأَمْرُهَا بِدُونِ
يَحْكُمُ بِدُونِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرَّضَى) للعقد (بِلا أَجَلٍ
ثَانٍ) (وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أى السنة (كَدُخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْزُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا) أى السنة للأيأس وعدمه لاحتمال أن ترضى
(قَوْلَانِ وَأَجَلَتْ الرَّقَّاءَ) وغيرها (لِلدَّوَاءِ بِالاجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
خِلَافَةً) للتعسر بخلاف الطارىء (وَحُسْنٌ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْجَبِّ وَمَحْوٍ
وَصُدَّقَ فِي الْاعْتِرَاضِ) بيمين (كَالْمَرْأَةِ فِي دَأْسِهَا) القائم بالفرج (أَوْ
وُجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بِكَارَتِهَا) حيث شرطت (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ
كَانَتْ سَقِيمَةً) ليدفع عن نفسه غرم الصداق راجع للمسائل الثلاث (وَلَا يَنْظَرُهَا
النِّسَاءُ) في فرجها جبراً فلا ينافي قوله (وَأَنْ أُنَى بِأَمْرَائَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبُلَتُهُ
وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِبَيْتِهَا بِلا وَطْئٍ وَكَسَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّدِّ عَلَى الْأَصْح) حيث
شروط البكارة للغرر وما سبق من التردد حيث لم يعلم (وَمَعَ الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ
فَلَا صَدَاقَ كَفَرُورٍ بِحُرِّيَّةٍ وَبَعْدَهُ فَسَخَ) رد (عَيْنِهِ الْمُسَمَّى وَمَعَهَا رَجَعَ
بِحَمِيمِهِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَغِبْ) عليه أسرها (كَابْنٍ وَأَخٍ) إِلَّا بِإِذْنِ الْحَجَرِ فَعَلَيْهِ
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ لِأَقِيمَةِ الْوَلَدِ) فلا يرجع بها إن غر بحرية (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)
للمعنى على التخيير (إِنْ زَوَّجَهَا بِمَحْضُورٍهَا كَاتَمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهِمَا إِنْ أَخَذَهُ
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) ويترك في الرجوع عليها ربع دينار كما قال (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ
الْعَمَ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ كَلَّمَ فَكَالْقَرِيبِ) قبله (وَحَلَفَتْ) الزوج (إِنْ

أَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ غَرُّهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ كَاتِبَاهُ) تشبيهه في تحليفه ولا ترد اليمين وتعتب قوله (كَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس بالخمس فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ كَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشيء لزوج (وَكَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْعَقْدَ إِلَّا أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا لِأَنْ لَمْ يَقُولْهُ) لأنه غرور قولى والزوج مفرد (وَوَلَدُ الْمُعْزُورِ الْحُرُّ فَقَطْ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلَيْهِ) للأمة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْمِثْلِ) حيث غرتهى أوسيدها (وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحَكْمِ إِلَّا كَجَدَّةٍ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه نخلق على الحرية ولم يعتق بالملك (وَكَلَى الْغَرَّ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فية بهما عتقاً (وَالْمُدَبَّرَةُ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما علم أنها يوم الحكم (وَالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ دِيْنَتِهِ إِنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غَرُّنِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر قيمتها ولا يخفى حسن من ^(١) الثانية (إِنْ أَلْقَتْهُ مَبْتَأًا) وهى حية وإلا فدبته وقيمتها (كَجَرُّهِ) بغرم الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدَمِهِ تُؤْخَذُ) القيمة (مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنْ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يعنى قيمة نفسه (وَوُفِّتْ قِيَمَةُ وَلَدِ الْمُسْكَاتِبَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القيمة (لِلْأَبِ وَقَبْلَ خَوْنِ الزَّوْجِ أَنَّهُ غَرٌّ) الحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (نُتِمَ أَطْلَاحُ عَلَى مُوجِبِ خِيَارٍ فَكَانَ دَمٌ وَلِلْوَلِيِّ كَتَمُ الْعَمَى وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ كَتَمُ الْخُلَا) الفعش (وَالْأَصْحَحُ مَنَعُ الْأَجْزَمِ مِنْ وَطْئِهِ لِمَانِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ الْمَوَلَى) العتيق (الْمُنْتَسِبِ) للعرب (لَا الْعَرَبِيُّ إِلَّا الْقُرَشِيُّ تَبَزُّوجُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتدرد من انتسب لأهل منه مطلقاً .

(فَصْلٌ . وَلَيْسَ كَدَلٍ عَقْدُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ) ولو بشأبة لالحر ولا لمن

(١). إذ لولاها لقرىء غرته بصيغة الماضى ، وهو غير مراد هنا ، فتأمل

صارت ذات شائبة (بِطَلْقَةٍ) وعى (بِائْتِنَةٍ أَوْ ائْتِنَتَيْنِ) المعتمد لا يلزمه إلا واحدة (وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقِ إِنْ قَبَضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا) لثلاث تبع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وَبَعْدَهُ) أى البناء (لها) المهر (كَالْوَرَضِيَّتِ وَهِيَ مَعْوَضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتَقِهَا لَهَا) ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ^(١)) راجع لقوله وبمده لها (وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِنْهُ أَنَّهَا تَارَضِيَّتٌ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ) حيث أجمعت هذه للمدة (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْسِكْنَهُ) راجع لقوله ولمن كل عتقها (وَلَوْ جَهِلَتْ الْحُكْمُ) من التخيير أو إسقاط التمسكين أو نسيب (لَا الْعِتْقُ) فتمدر بجمله لا نسيانه (وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقِ الْإِثْلِ) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أَوْ يُدِينَهَا) عطف على نُسْقِطُهُ فلا توقع ثانية (لَا بِرَجْعِيٍّ) فلها ثانية بآنية (أَوْ عِتْقَ قَبْلِ الْاِخْتِيَارِ) عطف على ما قبل النفي فيسقط خيارها (إِلَّا لِتَأْخِيرٍ لِحَيْضٍ) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنعها عتقه بحيضها (وَأِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا) بعتقه (وَدُخُولِهَا) لا مفهوم له (فَأَتَتْ بِدُخُولِ الثَّانِي) كذات الوليين (وَلَهَا إِنْ أَوْ قَفَسَهَا تَأْخِيرٌ تَنْظَرُ فِيهِ) بالاجتهاد .

(فصل الصَّدَاقِ كَالْثَمَنِ) في الجملة أى طاهر منتفع به الخ (كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ لَا هُوَ) والفرق عدم الضرر في الأول بدخوله على الأحسن ويقال في الثاني على الأدون ، فكأنها ترجو الزواج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للعبيد (وَصَمَانُهُ وَتَلْفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيبُهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْبَيْعِ) في الجملة ولأفاسه حقائق العين يفسخ العين ، وهنا قيمته واستحقاق الأكثر يوجب الرد هناك وهنالك الرجوع بعوضه والتفاف سبب النفي فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالنكاح (وَلَمْ يَوْجَعْ بِقُلَّةٍ خَلَّ فَإِذَا هِيَ خَرَّتْ فَنَشَلُهُ) وعكسه

(١) كأن يقول لها : أنت حرة على أنى آخذ صداقك

لزم إن رضياه بخلاف منكوحة العدة يثبت عدمها فيلزم جبراً لاتحاد الدين (وجاز
 بِشَوْرَةٍ أَوْ عَدَّةٍ مِنْ كَإِبْلِ أَوْ رَفِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلٍ وَلَهَا الْوَسْطُ حَالاً) في
 الثلاث (وفي شرط ذكر جنس الرفيق قولان والإثبات منه إن أطلق)
 حسب العرف (ولا عهدة) ثلاث أو سنة ولو اعتيدت فإن اشترطت بخلاف
 (وإلى الدخول إن علم أو لا يسر إن كان مملوكاً وكلّ هبة العبد إفلان
 أو يفتق أباهما عنها أو عن نفسه) فكانها ملكته ثم أعطته له وملكها فرضى
 فلا يستلزم عتقاً يمنع الإعطاء (ووجب تسليمه) أي للهر (إن تعين وإلا) بأن
 كان مضموناً (فلها منع أنفسهم وإن معيبة من الدخول والوطء بعده
 والسفر إلى تسليم ما حلّ بعد الوطء إلا أن يستحق ولو لم يفرها) به (على
 الأظهر ومن يادر) بدفع مافي جهته (أجبر له الآخر إن بلغ الزوج وأمكن
 وطنها ونهمل سنة إن اشترطت لتفربة) عن البلد (أو صغير وإلا) بأن
 اشترطت لغير ذلك (بطل) الشرط (لا أكثر) من سنة فيبطل الشرط من
 أصله أيضاً (و) تمهل (المريض والصغير المائتتين للجماع وقدر ما يهيج
 مثلها أمرها) وكذلك هو ولا نفقة فيهما (إلا أن يخلف ليذخرن الآية) فلا
 يحث ولو بالله أو لم يماطل (لا) تمهل (لحيض) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة
 والركبة (وإن لم يجده) أي للهر (أجل لإنبات عشرين) حيث لم تصدقه
 ولا يئنه ولا شأنه ذلك (ثلاثة أسابيع) تدريجاً استحساناً (نم تلوّم بالنظار
 وعمل بسنة وشهر) حسب النظر (وفي التلوّم لمن لا يرجى) يسره بعد
 عمره (وصحح وعديم تأويلان) ثم طلق عاينه ووجب نفقه) لأن الموضوع
 قبل الدخول وبعده لإفساخ لغير النفقة (لا في عيب) كما تقدم (وتقرر بوطن
 وإن حرّم) كعبر أو لم ينفق وفي مجرد البكارة الارش وتندرج فإن ماتت
 منه فالدية (وموت واحد) إلا أن تقتله (وإقامة سنة) بعد الخلوة (وصدقت

في خلوة الاختداء) الدخول أنوطها (وإن بما نزع شرعي) كعبض وصوم
(وفي نفيه وإن سفيمة وأمة) وصغيرة ولا كلام للولي (والزائر منهما) لأن
الرجل لا ينشط في بيت غيره ، نعم في خلاء^(١) (وإن أقر يد فقط) ونفته
(أخذ) منه (إن كانت سفيمة وهل إن أدام الإقرار الرشيدة كذلك)
لاحتمال وطها نائمة (أو إن كذبت نفسها) له (تأويلان وفسد) حيث لم
ينم (إن نقص عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم خائصة أو مفوم بهما وأتمه
إن دخل ولا فسخ) هو ثمرة الفساد السابق (أو بما لا يملك كخمر وحر
أو إسقاطه أو كقصاص) وقراءة (أو آبي) ويعني عمر للمثل به الدخول في
الكل (أو دار فلان) لاحتمال أن لا يبيعهما (أو تسمى ربتها أو بفضه لأجل مجهول
كمرت أو فراق وأولى كله (أو لم يقيّد الأجل) بشيء أصلا (أو زاد على خمسين
سنة) بل الخمسون كثير (أو مائة بعيد كخراسان من الأندلس وجاز كعصر
من المدينة لا بشرط الدخول قبله إلا القرب جدا وضمنته) أي الفاسد
(بعد القبض إن فات أو بمقصوب علمه لا أخذها) فوضه (أو باجتماعه
مع بيع) ونحوه من بقية : حص مشق (كدار دفعها هو) على أن يزوجهما
ويأخذ منها مائة (أو أبوها) فيقبض المهر (وجاز) دفع الدار (من الأب
في) نكاح (التفويض ويجمع اسمائين تسمى لهما أو لإحداهما وهل وإن
نشرط تزوج الأخرى) مطلقا (أو إن تسمى صداق المشل قولان)^(٢)
ومحط الشرطية المثلية حيث سمي والتفويض فبهما جائز قطعاً (ولا يوجب^(٣)
تجههما) بصداق (والأكثر على التأويل بالمنع والفسخ قبله وصداق

(١) يعني ينشط في المكان الحالي كما ينشط في بيته

(٢) صوابه : تردد لأنها للتأخيرين الأول لابن سمون والثاني لغيره وهو الغني

كما يقتضيه ظاهر عز وابن عرفة كذا في بن

(٣) أي ابن القاسم كما في شرحي اللواق والسهروردی

«الْمَثَلِ بَعْدَهُ لَا الْكَرَاهَةَ» وعليه يفيض المسمى على مثليهما (أَوْ تَضَمَّنَ إِثْبَاتَهُ
رَفَعَهُ) عطف على نَقَصَ من قوله وفسدان نقص الخ (كَدَفَعَ الْعَبْدُ فِي صَدَاقِهِ
وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ) ويفسخ (أَوْ يَدَارِ مَضْمُونَةً) إلا موصوفة بملكه (أَوْ
بِأَنفِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأُلْفَانِ) لاغر مع القدرة على رفعه بالتفتيش هل له زوجة
الآن (مُخْلَافَ أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ زَوَّجَ عَائِمَهَا فَأُلْفَانِ وَلَا
يُزِمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَنْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَافَ) هو عمدة عدم لزوم التمرط
(كَانَ أَخْرَجَتْكَ مِنْ بَلَدِكَ فَلَا أَلْفَ) تشبيهه بعدم اللزوم (أَوْ أَسْفَلَتْ
أَلْفًا قَبْلَ الْمُقْدِرِ عَلَى ذَلِكَ) لو حذف القبلية لكان قوله (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ
بَعْدَ الْمُقْدِرِ) استثناء متصلا كما أفاده البنانى (بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ) فإن سئلته فحسبه
اللزوم اليمين ويفتقر اليمين بالله^(١) كما فى الحاشية (أَوْ كَزَوْجِي أَخْتُكَ بِمَائَةٍ
يَعْنِي أَنْ أَزَوَّجَكَ أُخْتِي بِمَائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّعَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَنُسِخَ
فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ) منهما (وَعَلَى حُرْبَةٍ وَلَدَ الْأُمَّةُ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْدِ
عِوَانَةٌ وَخَيْرٌ أَوْ مَائَةٌ وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْتَى) الحلال
(وَصَدَاقِ الْمَثَلِ وَلَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ) الحلال وغيره (وَقُدِّرَ) مهر للمثل
(بِأَلْفًا جَبِلَ الْمَعْلُومُ إِنْ كَانَتْ فَيْدٌ) وأبغى غيره (وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا نِجْمًا إِذَا سَمِيَ
لِلْإِحْدَاثِ وَدَخَلَ بِالْمَسْتَى لَهَا بِصَدَاقِ الْمَثَلِ وَفِي مَنَعِهِ بِمَنَافِعٍ أَوْ تَعْلِيمِهَا
فَقَرَأْنَا أَوْ إِخْجَاجِهَا وَبَرَجِعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفَسْخِ) غايه^(٢) ورجع فى توضيحه
الحرمه مع الصلحه^(٣) (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمَلَاةِ فَيْدٌ وَالْأَجَلُ قَوْلَانِ وَهَذَا أَمْرُهُ

(١) لسهولة كفارتها فيكثر عنها إن خالف ويلزمه الألف

(٢) أى إلى فسخ الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده

(٣) وهو الرجوع كما فى شرح الدردير . وفى المجموع ورجع منه بالتأني كتعليمها قرأنا
تأوى قراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أى قبل وبعد الفسخ ولا يرى وجهاً للمنع بعد ورود
الحديث بجعل المنافع صدقا كحديث الولهبة نفسها وغيره . والمقصود لا تثبت إلا بالليل
(م. ١٣٣ - أكليل)

بِأَلْفٍ عَيْنًا) أى الزوجة^(١) (أَوْ لَا فَرْوَجَهُ بِالْفَتَنِ) مثلاً (فَإِنْ دَخَلَ فَعَلَى
 الزَّوْجِ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديه
 (بِإِفْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) بثبت (فَتَحْلَلُهُ) أنه أسره بألفين (إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ) أنه
 ما أسره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيلِ الزَّوْجِ لَهُ
 إِنْ نَكَلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ) كما قال ابن اللواز وهو الأقوى
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضَى أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ لَزِمَ الْوَكِيلُ
 الْأَلْفَ) الثانية للمنة وزيادة النفقة عادة (وَلِسْكَلٍ) من الزوجين (تَحْلِفُ الْآخَرِ
 فِيهَا) أى حال (يُفِيدُ إِفْرَارَهُ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ)
 فلا يحلف من قامت له ويمينها ما رضيت إلا بألفين ويمينه ما أسره إلا بألف (وَلَا
 تُرَدُّ) اليمين من أحدهما على الآخر (إِنْ اتَّهَمَهُ) بل الغرم لجرد النكول وترد في
 دعوى التحقيق على قاعدة للشهور (وَرُجِّحَ بِدَاءَةِ حَلَفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ
 إِلَّا بِالْفِ) على التخيير في قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ
 بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِالْفَتَنِ) وحلفه سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو
 محط الترجيح (وَلَا) (تَقُمُ لَهَا كَمَا أَنَّهَا لَمْ تَقُمُ لَهُ) فسكاً لا اختلاف في الصداق
 تبدأ الزوجة ثم هو ضعيف والمتمم بداءة الزوج أيضاً (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالْتَّعَدَّى
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِعِلْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علماً وجهلاً (فَالْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بِعِلْمِهَا فَقَطْ
 فَأَلْفٌ وَبِالْعَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذِنَةٍ غَيْرِ مُجَبَّزَةٍ بِدُونِ
 صَدَاقِ الْمَثَلِ وَعُمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ، وَحَلَفْتُهُ أَنْ ادَّعَتْ
 الرُّجُوعَ عَنْهُ) المعلن (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِنْ لَمَّا لَمْ يَأْخُذْ لَهُ) وَإِنْ تَزَوَّجَ
 بِثَلَاثِ عَشْرَةَ نَقْدًا، وَعَشْرَةَ إِلَى أَجْلِ، وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةِ سَعَلَاتِ

(١) بأن قال الزوج لوكيله زوجنى فلانة بألف . أولم يعينها بأن قال له زوجنى امرأة بألف .

بمخلاف البيع خالة^(١) (وَقَدْهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُنْتَقِضٌ لِقَبْضِهِ وَجَازٌ نِكَاحٌ
لِلتَّفَوُّضِ وَالتَّحْكِيمِ عَقْدٌ بِإِذَا ذَكَرَ مَهْرٌ بِإِذَا وَهَبَتْ وَأَسْبَحَ لَنْ وَهَبَتْ
نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيْ) ضعیف (وَأَسْتَحَقَّتْهُ
بِالْوُطْئِ لَا بِمَوْتِهِ) ولم ورثت عكس من دخل بها للريض (وَطَّلَاقٌ إِلَّا
أَنْ يَفْرِضَ وَتَرَضَى وَلَا تُصَدِّقُ فِيمَا) أى الرضى (بَعْدَهَا) أى الموت والطلاق
لألا ببينة أنها رضيت قبل (وَلَمَّا طَلَبَ التَّقْدِيرَ وَأَزَمَهَا فِيمَا وَتَحْكِيمِ الرَّجُلِ)
هو الزوج (إِنْ فَرَضَ لِلْمِثْلِ وَلَا يَلْزِمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَعَلَّ
تَحْكِيمَهَا أَوْ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)
الغیر (الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقَلُّ لَزِمَهُ فَقَطُّ وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ) لزمها (أَوْ لَا بَدْرَيْنِ
رَضَى الزَّوْجُ وَالْمَحْكَمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتُ وَ) جاز (الرَّضَى يَدُونُهُ)
أى مهر المثل (لِلْمَرْشَدَةِ وَالْأَبِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَوْ صَ قَبْلَهُ) إذا ظهرت
المصاحبة (لَا الْمَهْمَلَةِ) وما يأتى من إجازة تصرف السفينة غير المحجور بحمول على
الذكر (وَأِنْ فَرَضَ) للمفوض (فِي مَرَضِهِ فَوَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ) وللوضوع قبل
البناء (وَفِي الذَّمِّ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ) أقواهما تسمى التسمية لهما (وَرَدَّتْ زَانِدًا)
المسمى فى المرض على (الْمِثْلِ لَنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) للمسمى (لَنْ صَحَّ) من مرضه
(لَا إِنْ أَبْرَأَتْ) للمفوضة من الصداق (قَبْلَ الْفَرَاضِ) فلا يلزمها لأنها
أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ وَجُوبِهِ) ينبى عطفه
على ما قبل النفي^(٢) فإن الراجع لزومه كان فعل كذا فأمرها بيدها فأسقطت ذلك
عنه (وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا يَرْغَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبٍ)
مفاخر (وَمَالٍ وَبَلَدٍ وَأَخْتِ شَقِيقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لِأَبٍ
لَا الْأُمِّ وَالْعَمَّةِ) للأُم فإنهما من غير قومها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر
مهر المثل (فِي) الوطئ (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوُطْئِ) وانحَدَّ

لَمْ يَزُجْ إِنْ انْتَحَدَتْ الشُّبْهَةُ) نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زوجانه وكل مرة
 بظنها أخرى (كأعاطٍ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ) والعائلة زانية لا مهر لها (وإلا) بأن
 ظنها زوجته ثم أمته (تَمَدَّدَ) للمهر بتعدد الوطآت بإتزال أو طول فصل عُرُفا
 (كَأَزَّيْنِي بَهَا) أى بِغَيْرِ الْعَالِمَةِ (أَوْ بِالْمَكْرَهَةِ) تشبيهه في المهر عَلَى ما سبق
 (وَجَازَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بَهَا فِي عِشْرَةٍ وَكُسُوفَةٍ وَنَحْوِهَا) تأكيداً لمقتضى
 العقد (وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَطَأَ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ سُرْبَةٍ لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهُمَا عَلَى
 الْأَصَحِّ لَا فِي أُمِّ وَلَدٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَنْتَرَى) عند سحنون للعرف وعند ابن
 القاسم يلزم ورجح (وَلَهَا الْخِيَارُ بَبَعْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَكُلَ شَيْئاً
 مِنْهَا) نظير ومن يفعل ذلك ^(١) يلقى أثاماً ورجح الناصر أنها لا تقوم إلا بالجموع
 (وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْمَقْدَرِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كَغِنَةِ آجٍ وَغَلَّةٍ وَنُقْصَانِهِ أُمُّهَا وَعَالِيَتُهَا)
 ورجح (أَوْ لَا خِلَافَ وَعَالِيَتُهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْوُجُوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَئِذٍ) الهبة
 والمعتق (وَنِصْفُ الشَّعْنِ) بلا محاباة (فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْعِتْقُ إِلَّا أَنْ يُرَدَّهُ
 الزَّوْجُ إِسْرَافاً يَوْمَ الْعِتْقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفُ بِلا قَضَاءٍ وَتَشْطَرٍ
 وَمَزِيدٍ بَعْدَ الْمَقْدَرِ وَهَدِيَّةً اشْتَرِطَتْ لَهَا أَوْ لَوَائِيَهَا) أو غيرها (قَبْلَهُ) أى قبل
 تمام المقد (وَلَهَا أَخْذُهُ) أى ما اشترط لغيرها (مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِّ)
 متملئ بشطر (وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ) أى ثبت هلاكه (بِدَيْنَةٍ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يُغَابُ
 عَلَيْهِ مِنْهُمَا) قبل الدخول (وَلَا) بأن غيب ماله ولا يبيته (فَمَنْ الَّذِي يَبْدِيهِ)
 ضمانه وسبق الضمان أول الفصل (وَتَعَيَّنَ) للتشطير (ما اشترطته مِنَ الزَّوْجِ)

(١) أى واحداً من الثلاثة المذكورة في قوله تعالى (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ)
 الآية، والناصر اللغوي يخالف في ذلك ويروى الاجتماع شرطاً وظاهر اللفظ يساعده، ومحل هذا
 في الشروط المعروفة بالواو كأن شرط ألا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا يخرجها من بلد هائم
 قال فان فعلت ذلك فأصم يبدى فاعتمد هنا ما ذكره اللغوي. أما لو كانت معطوفة بأو فالخيار
 لها ببعضها اتفاقاً

ولو غير جهاز (وعلى مطلقاً وعائمه إلا كثر أو إن تصدت النخبة) بنزوجه بالشراء منه (تأويلان وما اشترته من جهازها) عادة (وإن من غيره) (الضمير للصدّاق أو الزوج) (وسقط للزبد فقط) (وأما أصل الصدّاق فيتكمل (بالموت) من الزوج كالمهبة قبل الحوز (وفي تشطّر هديته بعد العقد وقبل البناء أو لا شيء له وإن لم تنق) ورجح لأن الطلاق باختياره (إلا أن يفسخ قبل البناء) (فهره على الفراق (فياً أخذ القائم منها) ولو نفه (لا إن فسخ بعده) (لنفه بالبناء (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء بما يهذى عرفاً) ورجح (قولان) وعلى القضاء بباطل إذا لم يقبض بموت أو طلاق وإلا فكالصدّاق (وتصحّ القضاء بالولاية) (ضميف (دون أجره لانشطه) نعم يتم في جميع الباب الشرط والعرف (وترجع عليه) أي من طاق قبل البناء (ينصف نفقة الثمرة والمبني) (وهو إن نفق (وفي أجره تعليم صنعة) شرعية رفعة (قولان) لا المعلوم (وكلّ الولي) (للمال لتفريطه بعدم الشرط (أو الرشيدة مونة الحمل لبند البناء) مثلاً (المشترط إلا لشرط) أو عرف (ولزمها التجهيز على العادة بما قبضته إن سبق القبض) بالرفع (البناء ونصّي له إن دعاها لقبض ما حل) لتجهيزه لالتحاق غرض لها بالإبراء (إلا أن يسمى شيئاً فيأزم) استثناء من قوله على العادة (ولا تنفق منه) ونقض ديناً إلا المحدثاً (وكالدينار) من كثير لف ونشر مرتب وهذا يتفرع على لزوم التجهيز (ولو طوب بصدّقها لموتها فطالبتهم بإبراز جهازها) وكان في كل زيادة (لم يأنهم) زيادة الجهاز (على المتول) لأنه كان لأجل بنهم ويمط عنه ما زيد في الصدّاق لذلك (ولاً بيهاً بين رقيق ساقه الزوج لهم للتجهيز) متعلق ببيع لا يساق وإلا لوجب وبقية الحيوان كالرقيق وإذا لم يبيع فعلى الزوج النطاء والوطاء (وفي) جواز (بيعه الأصل) المقار الذي لم يسق للتجهيز

(قَوْلَانِ وَقَبْلَ دَعْوَى الْأَبِ فَقَطْ) لا غيره إلا أن يعرف أصل المتاع
 (فِي إِعَارَتِهِ لَهَا) ما يزيد على جهاز صداقها (فِي السَّنَةِ) واعترض قوله (بِهِمَيْنِ)
 بأنه عند من لا يقيسد بالسنة (وَأِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ) عن السنة
 (وَلَمْ يُشْهَدْ) قبلها (فَإِنْ صَدَّقَتْهُ) بعد السنة (فَفِي ثُلُثَيْهَا) إن كانت رشيدة
 ويرد الزوج ما زاد (وَاخْتَصَّتْ) من بين ورثة أبيها (بِهِ) أى الجهاز من ماله
 (إِنْ أُوْرِدَ بَيْتُهُمْ أَوْ أُشْهِدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا
 وَلَمْ وَهَبَتْ) رشيدة (لَهُ الصَّدَاقُ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ انْتِدَاءِ) إنما يحتاج
 له فى الأول (جُبَيْرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) من ماله (وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ فَأَلْمَوْهُوْبُ
 كَالْعَدَمِ) فيكفى البعض حيث وفى أقله (إِلَّا أَنْ سَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْمَشْرِقَةِ
 كَعَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفُصِّلَ) فليس كالعدم وأولى فى الرجوع إن تعدد الطلاق
 (وَأِنْ أُعْطِيَتْهُ سَفِيهَةٌ مَا يَنْبَغِي كَحُجْمِهَا بِهِ نَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ وَمِثْلُهُ)
 حيث وفى مهر المثل (وَأِنْ وَهَبَتْهُ) رشيدة (لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا)
 الزوج بنصفه كما سبق (وَلَمْ تَرْجِعْ عَلَيْهِ) أى الأجنبية (إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ
 الْمَوْهُوْبَ صَدَاقٌ) أو يعلم وارتضى بن ظاهر النص من عدم التقييد بحمل
 ثمنها الهبة لأنها طلقت خلافا لما فى الحرشى (وَأِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أَجْبَرَتْ هِيَ
 وَالْمُطَلَّقُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَبَقِيَّتُهُمَا (إِنْ أُيْسِرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ) إلا أن يعلم أنه
 صداق فلا يجبر الزوج ولو رضى الزوج باتِّباع الميسرة لم تجبر (وَأِنْ خَالَفَتْهُ
 عَلَى كَمْبَدٍ) من العروض (أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي فَلَا نِصْفَ أَمَّا)
 قبل البناء لأن المخالعة ترك جميع مالها وزادت عشرة عند ابن النائم وقصرها
 أشهب على العصمة والمهر كدَيْنٍ واستحسنه الأحنفى فى تبصرته لكن شهرى
 الأول انظر ح (وَلَوْ قَبَضَتْهُ رَدَّتْهُ) وقال اصْبَغُ فى كتاب ابن حبيب تفوز
 بما قبضت (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقِي) فلها

نصف الجميع وتسقط منه الفداء فإن كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه
 ثأو قالت خالعتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما بقي) بعد الإسقاط
 من الجميع ففي المثال لها عشرة (وتَقَرَّرَ بِأَلْوِطَّةٍ) وإنما الكلام السابق قبل
 البناء كما علمت (وَبَرَجِعُ إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِعَقْدِهِ عَلَيْهَا) قبل البناء
 وأولى إن لم يعلم علمت أولاً وفي عجز تقييد الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء
 لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفيهة (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ ثَأُو وَيَلَانَ
 وَإِنْ عِلْمَ الْوَلِيِّ) (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَعْتَقِ عَلَيْهَا وَفِي مِثْقَلِ عَمِيدٍ)
 فيعزم قيمته ورقه للزوج ولها نصف القيمة (قَوْلَانِ) وإن جنى العبد في يده
 ثأى الزوج قبل البناء (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قبل الطلاق (وَأِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَا نَبِيَّ لَهُ
 إِلَّا أَنْ تَحَابِي قَوْلُهُ) إن طلق (دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرِكَةِ فِيهِ) وفي
 البيع يرجع عليها بالحباية ولا يشارك لأن للمعاوضة المأية أشد كأن فات هنا
 (وَأِنْ فَدَتْهُ بِأَرْضِهِمْ فَأَقْلَ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ
 فَسْكَ الْحَابَاةِ) في التلميم السابقة له للمشاركة (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى
 عَمِيدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أخذ منها في الفسخ أو التفويض قبل التسمية (وَجَازَ عَفْوُ أَبِي
 الْمُبَكَّرِ نَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كالأية (ابْنُ الْقَاسِمِ
 وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَعَلَّ وَفَاقَ ثَأُو وَيَلَانَ وَقَبَضَهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيٌّ) على المال وهو
 مقدم (وَصُدَّقَا) في التلف فلا يخرمه الزوج ثانيا (وَأَوْلَمُ نَقْمُ بَيْتَةٍ) على تبييضه كما
 في (ر) خلافا لمن جعلها على التلف اغتراراً بظاهر النص في المبالغة على التصديق
 (وَحَلَفَا) ولو أباً حق الزوج أو سيذاً بواها (وَرَجِعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ
 أَبْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لأن من ذكر كوكيلها (وَأَمَّا يُبْرَثُ) أي الولي (شِرَاهُ
 جِهَازٍ تَشْهَدُ بَيْتُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ لِحَضَارِهِ بَيْتَ الْبِنَاءِ) ولولم تسكن فيه (أَوْ
 تَوَجَّهَ إِلَيْهِ) بعد تقويمه ولولم نصحبه له (وَلَا) يكن مجبر ولا وصي (فَالْمَرْأَةُ

الرشيدة وإلا فالحكم (وإن قبضه) ولى وليس له قبضه بلا إذنها (اتبعتهُ أَوْ
 الزَّوْجَ) لتسليمه ويحتمل رفع الزوج (وَلَوْ قَالَ الْأَبُ بَعْدَ الْإِشْمَاقِ بِالْقَبْضِ
 لَمْ أَقْبِضْهُ) وإنما وثقت به لم ينفعه و (حَلَفَ الزَّوْجُ فِي الْقَرَبِ) كالتسوية
 أيام (تصحح أُلْ بجمل أيام بدلا لا مضافا إليه ويعزم الأب ثابت
 (فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بيئته ولو بالجماع بالدف
 والدخان وإلا) توجد بيئته (فَلَا يَمِينُ وَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى شَاهِدًا وَحَدَّثَتْ مَمَّةٌ
 وَوَرَّتْ) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات
 (وَأَمَرَ الزَّوْجُ) وجوبا (بِاعْتِزَالِهَا لِشَاهِدٍ كَانَ زَعَمَ) من أقام شاهدا على
 زوجيتها (قُرْبَهُ) بما لا يضر انتظاره (فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا يَمِينُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ
 وَأُمِرَتْ) الخلية من زوج (بِانتِظَارِهِ لِبَيْئَةِ قَرِيبَةٍ) ثم إن لم يأت بها (لَمْ
 تَسْمَعْ بَيْئَتَهُ) بعد (إِنْ عَجَزَهُ قَاضٍ) بعد العلوم (مُدْعَى حُجَّتِهِ وَظَاهِرُهَا
 الْقَبُولُ) ضعيف (إِنْ أَقْرَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَجْزِ) ليس هذا من ظاهر المدونة
 (وَلَيْسَ لِيَذَى ثَلَاثٍ) والرابعة متنازع فيها (تَزْوِيجُ خَامِسَةٍ إِلَّا بَعْدَ طَلَاقِهَا)
 أى الرابعة أو غيرها بائنا (وَلَيْسَ لِمَنْكَارِ الزَّوْجِ طَلَاقًا) إذا ثبت الفكاك
 حيث لم يردّه (وَلَوْ ادَّعَاهَا رَجُلَانِ فَأَنْكَرْتَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا) أو صدقتهما
 (وَأَقَامَ كُلُّ الْبَيْئَةِ فِسْخًا كَالْوَلِيِّينَ) ولا ينظر لدخول فإن علم الأول فله
 (وَفِي التَّوْزِيَةِ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الطَّارِئِينَ) قيده عجز وغيره بالإقرار في
 الصحة ورده (ر) بما في الجواهر: احتضر فقال لى زوجة بمكة فقدمت وصدقته
 ورثت كمكسه، قال بن وامله حيث بعدت التهمة بغية المقر به فيفصل في المرض
 (وَالْإِقْرَارُ بِوَارِثٍ) غير ولد كأم لم يعرف (وَلَيْسَ ثَمَّ وَارِثٌ ثَابِتٌ) فهو
 أحق قيد في الثانية فقط كما في (ر) وغيره خلافا للخزنى (خِلَافٌ) حيث لم
 يطل الإقرار (بِخِلَافِ الطَّارِئِينَ) فيتنق على إقرارها^(١) (وَالْإِقْرَارُ أَبْوَى غَيْرِ

الْبَائِغِينَ) إِذْ لَا يُنْهَمَانِ لِقَدَرْتَهُمَا عَلَى الْإِنْشَاءِ الْآزَنِ (وَقَوْلُهُ^(١)) تَزَوَّجْتُكَ فَقَالَتْ
بَلَى أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ حَامَتْنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتِ مِنِّي أَوْ أَنَا مِنْكَ مُظَاهَرٌ
أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلَّقْتَنِي (كُلُّهُ لِمَقَرَّرِ بِالزَّوْجِيَّةِ) (لَا إِنْ لَمْ يُجِبْ
أَوْ أَنْتِ عَلَى كَظَاهَرِ أُمِّي) لِأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي الْأُجْنَبِيَّةِ بِخِلَافِ مَظَاهِرِ عَرَّةٍ (أَوْ أَفَرَّ
فَأَنْسَكْرَتْ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْسَكَرَ) لِعَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا زَمَنًا (وَفِي قَدَرِ الْمَهْرِ أَوْ
صِفَتِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَالِفًا وَفُسِيخٌ وَالرُّجُوعُ الْأَشْبَهُ وَالْإِنْسَاخُ الذِّسْكَاحُ بِتَامٍ
الْمُخَالَفِ وَغَيْرُهُ) كِتَابِيَّةُ الزَّوْجَةِ بِالْبَيِّنِ لَأَنَّهَا بِالْفِعْلِ (كَالْبَيْعِ) (لِلْعَمَلِ عَلَيْهِ
فِي الْجِنْسِ عَدَمُ النَّظَرِ لَشَبْهِهِ فِي الْقَدَرِ وَالصِّفَةِ، الرَّاجِحُ اعْتِبَارُ الشَّبْهِ فَإِنْ أَشْبَهَا
أَوَّلُهَا بِشَبْهِهَا حَالِفًا وَفُسِيخٌ وَنَسْكَوْلُهَا كَحُلْفَتِهَا وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِ (إِلَّا بَعْدَ
بِنَاءِ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِهَا) نَوْقُشُ بَأْنِ النَّصِّ فِي الْبِنَاءِ وَقِيَاسُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ
دُونَ الطَّلَاقِ بِجَمَاعٍ تَسْكَيلِ الْمَهْرِ وَلَسْكَنٌ فِي نَقْلِ بْنِ الطَّلَاقِ أَيْضًا (نَقَوْلُهُ بَيِّنِينَ)
لِأَنَّهُ كَالْفَوَاتِ (وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صَدَقَ فَلَا مَهْرَ إِنْ طَلَّقَ
(فِي الْقَدَرِ وَالصِّفَةِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ لَوْ، إِلَّا أَنْ تَفَرَّدَ بِشَبْهِهِ (وَرَدَّ الْمَثَلُ) أَيِ مَهْرٍ
لِلْمَثَلِ (فِي) الْإِخْتِلَافِ فِي (جِنْسِهِ مَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ فَوَقَّ قِيَمَتَهُ مَا ادَّعَتْ) وَلَا
تَزَادُ (أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ) فَلَا تَنْقُصُ (وَتَبَيَّنَ الذِّسْكَاحُ) فِيمَا بَعْدَ إِلَّا (وَلَا كَلَامَ
لِسَفِيهِةٍ) بَلِ السَّكَّالَمُ لَوْلَى الْحُجُورِ مُطْلَقًا (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي
هَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقُدِّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكُلَّفَتْ بَيِّنَاتُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) لِيَنْكَلِ
الْصَّدَاقُ (وَأِنْ قَالَ أَصْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُحْيِ حَالِفًا وَعَمَّقَ الْأَبُ) كَحُلْفَتِهِ أَوْ
نَسْكَوْلُهَا (وَأِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَقْفًا وَوَلَاؤُهَا لَهَا) الْأَبُ بِإِقْرَارِهِ وَالْأُمُّ بِحُلْفَتِهَا
وَتَبَيَّنَ الذِّسْكَاحُ، وَبَرَجَعَ عَلَيْهَا بِنَصْفِ قِيَمَةِ الْأُمِّ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ

(١) يَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفَ خَبَرِهِ وَتَقْدِيرَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ: كُلُّهُ لِمَقَرَّرِ بِالزَّوْجِيَّةِ.

وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمِلُ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الطَّارِئِينَ

القول له يمين كما سبق في التنازع في الصفقة (وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ فَقَبِلَ الْبِنَاءُ
قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ يَمِينٍ فِيهِمَا) وتسليمها رهناً كالبناء (عَبْدُ الْوَهَّابِ^(١))
إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ بِكِتَابٍ وَإِسْمَاعِيلُ^(٢) بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا)
وعياض بأن يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقايد الثلاثة معتبرة
(وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ) الشائع فيه واختص كل بما في حوزة الخاص (فَلَمَرَأَةٌ الْمُعْتَادُ
لِلنِّسَاءِ فَطَطَّ يَمِينٍ وَإِلَّا) بأن اعتيد لها أوله (فَلَهُ يَمِينٌ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ
يَلْبُتَ أَنْ السَّكْتَانِ لَهُ فَشَرَّ يَكُنِ) بحسب ما لها (وَأِنْ تَسَجَّتْ كَلَفَتْ يَكُنَ
أَنْ الْغَزْلَ لَهَا) لأن صنعتها المسج وما سبق حيث صنعتها الغزل (وَأِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ
بَيْتَةً عَلَى شِرَاءِ مَا لَهَا حَلَفَ) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وَقَضَى لَهُ بِهِ
كَالْمُسْكَنِ فِي حَالِهَا) وعدمه لكون المادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تَأْ وَبِلَانِ)
(فَصَلِّ) (الْوَلِيْمَةُ مَفْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ) مندوب ثان (يَوْمًا) ويكره
تكرارها فلا تجب الإجابة إلا للجماعة أخرى (تَجِبُ لِجَابَةِ مَنْ عِيْنٌ) ولو في
ضمن محصورين (وَأِنْ صَامًا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ) لَوْجِهِ (وَمُنْكَرٌ
كَفَرُشٍ حَرِيرٍ وَصُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ) لحيوان بظل ولم ينقص من الأعضاء
الظاهرة (لَا مَعَ لَمِبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصْحِ وَكَثْرَةِ زِحَامٍ)
راجع لما قبل النفي (وَأَغْلَاقُ بَابٍ دُونَهُ) ولو للشاورة لا لخوف طفلي (وَفِي
وُجُوبِ أَكْلِ الْمَغْطَرِ تَرَدُّدٌ) الأرجح الندب (وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ)
نحرماً (إِلَّا بِإِذْنٍ وَكِرَةٍ تَنْتَزِعُ الْوُزْرَ وَالشُّكْرَ لَا الْفِرْكَالُ) الطار فيجوز
(وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي السَّكْبَرِ) كبير مجلد من وجهين (وَالزَّهْرُ) أعواد تنشى
(فَالِثُهَا يَجُوزُ فِي السَّكْبَرِ) ويكره في الزهر والأول جوازها والثاني
كرهها (ابْنُ كِسْفَانَةَ وَتَجُوزُ الزُّمَارَةُ وَالْبُوقُ) النفير

(١) هو ابن نصر البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القاضي صاحب الأحكام وغيره

(فصل) إِنَّمَا يَجِبُ الْفَسْمُ لِازْوَجَاتِ (لا للملوكات (في المبيت) وأما
 الإلتاف فبحسب كل (وَإِنْ امْتَنَعَ الْوَطِيُّ شَرْعًا) لأن جل القصد الأنس
 (أَوْ طَبَقًا كَمُحَرِّمَةٍ) بذلك (وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا وَرَتْقًا) يمكن تصحيحه مثلاً
 للطابع بأن المراد طبيعة الحل وخلقه تمنع من الوطى * (لَا فِي الْوَطِيِّ) بل هو
 بسجته (إِلَّا لِإِضْرَارٍ) فيمنع الضرر والاستثناء منقطع قالوا إذا شكت فته
 ففي كل أربع ليال مرة لأن له زوج أربع أو كثرته فما لا يضرها كالأجير
 (كَكَفِّهِ لَتَتَوَفَّرَ لَدُنَّهِ لِأُخْرَى) تشبيه في المنع (وَكَلَى وَلِيَّ الْمَجْنُونِ) لا الصغير
 (إِيَّاهُ وَكَلَى الْمَرْبِضِ) الطواف (إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ وَفَاتَ
 إِنْ ظَلَمَ فِيهِ) فلا يقضى الأخرى قدر ما ظلم وأولى ما فات لمذر (كَخِدْمَةٍ
 مُعْتَقٍ بَعْضُهُ) أو مشترك (يَأْبَى) نفوت على من أبق في زمنه (وَتُدَبُّ الْإِنْدَادُ
 فِي الْفَسْمِ) بالليل (لَأَنَّهُ مَحَلُّ الْأَنْسِ) وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ) ويموز ترك
 البيات عند الكل إلا لضرر (وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ) والذمية كالمسلمة والمسلمة كالبارعة
 (وَقُضِيَ لِلْبَيْتِ) إن طرت على غيرها (إِبْشَعُ وَلِلثِيْبِ بِثَلَاثٍ وَلَا قَضَاءُ)
 لمن بعدهما في ذلك (وَلَا يُجَابُ) الثيب (إِبْشَعُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي
 يَوْمِهَا إِلَّا إِحَاجَةً) ولو أمكن الاستئابة على الأشبه (وَجَازَ الْأَثَرُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا
 بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَأَعْطَاهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَاءِ يَوْمِهَا مِنْهَا) كله من باب إسقاط
 الحقوق الأوسع من البيع وعمل به كالوظائف (وَوَطِيُّ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا) في
 يومها (وَالسَّلَامُ) والكلام (بِالْبَابِ وَالْبَيَاتِ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أُغْلِقَتْ بَابُهَا
 دُونَهُ وَلَمْ يَفْدِرْ بَيْتٌ بِمُحَرِّمَةٍ) وله حينئذ الاستمتاع بضررها خلافا لما في
 الخرشى (وَرِضَاكُنَّ جَمْعُهُمَا بِسَرَّائِنِ) بل ومنزل ويجبرن على المنزلين (مِنْ
 حَارٍ وَاسْتِدْعَاوَهُنَّ لِحَلِّهِ وَالزَّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَآيِلَةٌ لَا إِنْ لَمْ يَرْضِيَا) إلا

لضرورة كسفر (وَدُخُولِ حَمَامٍ بِهِمَا) لحرمتين على بعض عطف على المنفى (وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلاَ وَطَىءَ وَفِي مَنْعَرٍ) جمع (الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ) لقلة غيرهن (قَوْلَانِ^(١)) وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَهُمَا مِنْ ضَرَّةٍ فَلَهُ الْمَنْعُ) لاحتمال غرض في الواهبة (لَا هَا) أى الوهوبة (وَتَخْتَصُّ بِخِلَافٍ) الهبة (مِنْهُ) فلا يخص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (وَلَهَا الرُّجُوعُ) مطلقاً لشدة الغيرة (وَإِنْ سَافَرَ اخْتَارَ - إِلَّا فِي الْحُجِّ وَالْعَزْوِ قِيَمُوعُ) لارغبة في القرية (وَتَوَوَّأَتْ بِالْإِخْتِيَارِ مُطَاقَةً وَوَعَظًا مَنْ نَشَرَتْ) ولا نفقة لها حيث عجز عن رَدِّهَا (نَمَّ هَجَرَهَا) في اللزج (نَمَّ ضَرَبَهَا) غير مبرح (إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَتَعَدُّبِهِ زَجَرُهُ الْخَالِكُ) إن لم ترد التطبيق (وَسَكَنَتْهَا) عند الإشكال (بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَسْكُنْ بَيْنَهُمْ) وإلا أمرهم بالفقد (وَإِنْ أَشْكَلَ) أى استمر الإشكال (بَعَثَ حَسَكَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا مِنْ أَهْلِيهِمَا إِنْ أُمِّكُنَ) للآية (وَنَدِبَ كَوْنَهُمَا جَارَيْنِ) لأن الجار أعرف (وَبَاطَلَ حُسْكَهُ غَيْرَ الْمَدْلِ وَسَفِيهِ وَأَمْرَاقٍ وَغَيْرِ قَعِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَانَهُمَا) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْخَالِكُ وَلَوْ كَانَا مِنْ جِهَتَيْهِمَا) بدون بعث الخالك (لَا أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ قَعًا وَتَنَازُمُ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدْرِ وَلَهَا التَّطْلُوقُ بِالضَّرَرِ وَلَوْ لَمْ تَشْهَدْ الْبَيْتَةَ بِتَسْكُرِّهِ وَعَلَمِيَّهَا الْإِصْلَاحُ فَإِنْ تَعَذَّرَ فَإِنْ أَسَاءَ الزَّوْجُ طَلَقًا بِلاَ خُلْعٍ وَبِالْعَكْسِ انْتَمَتَاهُ عَلَيْهَا أَوْ خَالَعَا لَهُ بِنَظَرٍ هَا) وَإِنْ أَسَاءَا) واسويا أو أشكل (فَهَلْ يَتَعَيَّنُ التَّطْلُوقُ بِلاَ خُلْعٍ أَوْ أَلَهُمَا أَنْ يُخَالَعَا بِالنَّظَرِ) لأن غالب الخبث من النساء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأَتَمَّا الْخَالِكُ) كما هو قاعدة نوابه ليجتاط بالقضايا علماً كافياً (فَأَخْبَرَاهُ وَنَفَذَ حُسْكَهُمَا وَلِلزَّوْجَيْنِ إِفَاتَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى الصَّفَةِ وَفِي التَّوَلِيَيْنِ وَالْخَالِكِ تَرَدُّدٌ) في الجواز ومضى (وَأَمُّهُمَا إِنْ أَقَامَاهَا الْإِفْلَاحُ مَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الْكَشْفَ

وَيُغَيِّرُ مَا عَلَى الْحُكْمِ) فلا رجوع ابن يونس إلا لإصلاح (وَإِنْ طَلَقًا وَاحِدَةً
فِي الْمَالِ فَإِنْ لَمْ تَذَرِ مَهْ فَلَا طَلَاقٌ .

(فصل) جَازَ الْخُلْعُ وَهُوَ الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ بِحَاكِمٍ (وَبِلَا حَاكِمٍ
وَبِعَوَضٍ مِنْ غَيْرِهَا إِنْ تَأَمَّلَ) باذل العوض زوجة أو غيرها للتبرع (لَا مِنْ
صَغِيرَةٍ وَسَفِيهِةٍ وَذِي رِقٍ) يفتزع ماله بلا إذن ووقف خلع للمكاتبة البسيطة
(وَرَدَّ الْمَالَ وَبَانَ) إن لم يقل إن صححت براءتك (وَجَازَ مِنَ الْأَبِ عَنِ الْجَبْرِ
بِخِلَافِ الْوَصِيِّ) غير الجبر بلا إذنها (وَفِي خُلْعِ الْأَبِ عَنِ السَّفِيهِةِ) من مالها
بلا إذنها (خِلَافٌ وَبِالْمَرْزُوقِ كَجَدِّينَ وَغَيْرِ مَوْصُوفٍ) كعبد (وَلَهُ الْوَسْطُ)
وإن أنفك الحمل فلا شيء له لدخوله على الغير (وَنَقْطَةُ خَلٍّ إِنْ كَانَ وَبِاسْتِطَاعَةٍ
حُضًّا نَتِهَا) له (وَمَعَ الْبَيْعِ وَرَدَّتْ) لنفسها (إِسْكَابًا بَاقِي الْعَيْدِ) من كل مانع
البيع (مَعَهُ) أى مع رد الثمن للزوج (نِصْفُهُ) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا
أن يميّنا غير النصف فيعصبه (وَعُجِّلَ لِلْوَجَلِ بِمَجْمُوعٍ وَلَوْ وَكَلَتْ أَبْصَا
بِقِيَمَتِهِ) وبرده جهل الأجل فلا يمكن التتويم (وَرُدَّتْ دَرَاهِمُ وَدِيَّةٌ إِلَّا
الْمُشْرَاطَ) عدم الرد (وَ) رُدُّهُ (فِيمَهُ كَعَيْدٍ) معين (اسْتَحَقَّ) رُدُّهُ أَيْ أَبْطَلَ
(الْحُرَامَ كَخَيْرٍ وَمَقْصُوبٍ وَإِنْ بَعْضًا وَلَا شَيْءَ لَهُ) حبث عليم علمت أولا
(كَمَا خَيْرَهَا دَيْنًا عَلَيْهِ) فيرد لأجله لأنه سلف ج. نفعا وبانت (وَخَرُوجَهَا
مِنْ مَسْكَنِهَا) زمن العدة (وَتَعْجِيلُهَا مَالًا يَجِبُ قَبُولُهُ) كالعروض من
بيع لأنه : حُطَّ الضَّمانُ وَأُزِيدَكَ (وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ وَجَبَ) لصورة التعجيل
(أَوْ لَا) وهو الأظهر (تَارِيلَانِ وَبَانَ) وَلَوْ بِلَا عَوَضٍ (عَالِيَهُ) أى على
لفظ الخلع واجرى مجراه (أَوْ عَلَى الرَّجْعَةِ) مع العوض أو لفظ الخلع فلا يفيد
شرطها (كَمَا عَطَاءُ مَالٍ فِي الْعِدَّةِ عَلَى نَفِيهَا) أى الرجعة فبين ثنائيا على الأرجح
(كَبَيْعِهَا أَوْ نَزْوِجِهَا) تشبيهه في البيعونة وبفسكل (وَالْخَنَارُ نَفَى الْأَرْوَمِ
غِيَمًا) ضعيف (وَطَلَاقٍ حُسْكَيمٍ بِهِ) أى أنشأ الحاكم (إِلَّا لِلْبِلَادِ وَعُسْمَرِ

بِنَفَقَةٍ (فرجى) (لا إِنْ شُرِطَ نَفَى الرَّجْعَةِ بِلَا عَوْضٍ) فلا تدين (أو طلقَ
وَأَعْطَى أَوْ صَالِحَ وَأَعْطَى) البعض المصالح عليه (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا) أَنْ يَقْصِدَ
الْخُلْعَ تَأْوِيلَانِ وَوَجِبَهُ زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَبًا أَوْ سَيِّدًا
أَوْ غَيْرُهَا) بنظر المصلحة (لَا أَبُ سَفِيهٍ وَسَيِّدٌ بَالِغٌ وَنَفَذَ خُلْعُ الرَّبِضِ)
ونحوه وإن لم يحز ابتداء (وَوَرَّثَتْهُ دُونَهَا كَخَيْرَةٍ وَتَمَسَّكَ فِيهِ) أى للرِبع
وأوقعته بائنًا (وَمَوْلَى مِنْهَا) بعد العدة (وَمُلاَعَنَةٍ أَوْ أَحْنَثَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ
أَوْ عَتَقَتْ) بعد طلاقها فيه (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرَّثَتْ أَرْوَاجًا) طلقوها بمرض
وَلَا إِنْ فِي عِصْمَةٍ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ) إرثها (بِعِدَّةٍ بَيِّنَةٍ) عادة (وَلَوْ صَحَّ) بعد طلاقها
رجعياً (ثُمَّ مَرِضَ مُطْلَقُهَا لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ) ولا عدة للثاني ولو
راجعها بعد صحته ورثته إن مات من مرضه (وَالْإِفْرَارُ) والشهادة (بِهِ فِيهِ كِإِنْشَائِهِ
وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِفْرَارِ) ويعتبر تاريخ البينة (وَلَوْ شَهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ) طلاقه فكالطَّلَاقِ
فِي الْمَرَضِ) في الإرث لكن العدة وفاة (وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ
وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ فَرَّقَ وَلَا حَدَّ) كرجوع المقر بالزنى ولا حمال المظن (وَلَوْ أَبَاتَهَا
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ حَيْثُ فِيهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ) لأنه أدخلها في إرث مستمر
والأول كان يقطعها الصحة فليتنامل (وَلَمْ يَحْزُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ وَهَلْ يُرَدُّ أَوْ الْجَاوِزُ
لِإِثْنِهِ يَوْمَ مَوْتِهَا) وعليه الأكثر (وَوَقَفَ لِأَيِّهِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ نَقَصَ وَكَبَلَهُ
عَنْ مَسَاءِهِ لَمْ يَنْزِمَ) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة (أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا حَلْفَ
أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمَثَلِ) حيث دعا إلى صالح أو مال فإن قال الصالح فاطلب بيمين
أو ما أخالك به فالنيل بلا يمين ولا يعول على ما في الخبر نفي انظر حش (وَإِنْ زَادَ
وَكَيْلَهَا فَعَلَيْهِ الزَّيَادَةُ وَرُدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ تَمَاجِ عَلَى الضَّرَرِ) عاين ولا يمين
(وَبَيَمِينِهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ أَمْرَ آتَيْنِ) على معاينة الضرر (وَلَا يَصْرُهَا الْمَسْتَقَاطُ الْبَيِّنَةُ
الْمُسْتَرْعَاةُ عَلَى الْأَصَحِّ) ولا يلزمها استرعاء بيعة على أنها على حقها في الضرر
بل المدار على ثبوته على الصواب كما في ح وغيره (وَبَكُونَهَا بَائِنًا) قبله

(لَا رَجْعِيَّةَ أَوْ يَكُونُ بِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَاقٍ) عطف على ما قبل النفي (أَوْ لِعَيْمِيهِ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعَتْكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن للعاق يقع مع للعاق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلَزِمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدِيهَا) أى من سئلته (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ) ١٠ ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطًا) الذى عليه العمل لزوم ذلك لها إذ خولت عليه (كَبَوْتِهِ) أى الولد تشبيهه فى السقوط فلا يرجع بباقي نفقته (وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لِبَنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَعَلَيْهَا) من تركتها فى الأول وإن مجزت فى الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أبسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجرة تحصيما (إِلَّا لِشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنَيْنٍ) حل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأُجْبِرَا عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ) المعتمد على الزوج ولو لم يظهر (وَكَفَّتِ الْمَعَاوَةُ) مفهمته عرفاً (وَإِنْ عُنُقٌ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصْ بِالْجَلِيسِ إِلَّا لِقَرَبَةٍ) ما لم يطل بحيث بُرِى عرفاً أن الزوج لم يردده (وَلَزِمَ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْغَالِبُ) من دزاهم أو دنانير (وَ) لزم (الْبَيْدُونَةُ إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيتُنِي أَلْفًا فَارْقَنِي أَوْ أَفَارِقْ إِنْ فِيهِمَ الْإِلْتِزَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحها، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال، أما إن علق صيغة إنشاء نحو إِنْ أُعْطِيتُنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فبالإعطاء لزمه ولا يقال إِنْ فهِمَ إلخ ولا يعول على ما فى الخرشى ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقْتَنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً) مذهب المدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْعَكْسِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه عيب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَبْنَى بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقْتَنِي نِصْفَ طَلَقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشُّهُرِ فَعَعَلَ) فيكحل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِأَنْفِ غَدَا فَعَبِلَتْ فِي الْخَلَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غد نجز وإن خصصت هي غدا لم يلزمها العوض إلا بالطلاق فيه وهو بائن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْمَرْوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرْوِيٌّ) لأن العبارة بذات الثوب أما غير المعين فيرجع لبدله كما سبق وهراته وصره بلدان بخراسان (أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مُتَمَوِّلٌ أَوْ لَا) كالتراب (حَتَّى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الغرر (لَا إِنْ خَالَصَتْهُ بِمَا لاشِبْهَةً لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَكَافِيهِ) يعني دون خلع للثل (فِي إِنْ أُعْطِيَ نِثْيَ مَا خَالَصَتْ بِهِ) كما سبق (أَوْ خَطَقَتْكَ ثَلَاثًا بِأَنْفٍ فَعَبِلَتْ وَاحِدَةً بَالْتِلْثُ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بألف فواحدة بها لزم (وَمِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَرًا أَوْ جِنْسًا حَقَّقَتْ وَبَانَتْ) فإن نسكت حلف فإن نكل بانت مجاناً في الأول وله ما قالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) يمين على النقل (إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْمَدَدِ) للطلاق (كَدَعْوَاهُ مَوْتٌ عَيْدٍ أَوْ عَيْبَةٍ قَبْلَهُ) أي الخلع فيرجع عليها بفهر الآبق (وَإِنْ ثَبَّتَ مَوْنُهُ بَعْدَهُ فَلَا عُهْدَةَ) عليها .

(فصل في طلاق الشبهة^(١) الذي أباحته) (وَاحِدَةً) لا أزيد ولا جزء (يَطْهَرُ أَمْ يَمَسُّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا فَيَذَعِي وَكُرْهٍ فِي غَيْرِ الْخِيضِ) وفي بن حرمة الثلاث (وَلَمْ يُجْزِ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ) لسببه تشبيهه في عدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنْسَحٍ فِيهِ) كالنفاس (وَرَقَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجِيزَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةٍ الدَّمِ لِمَا) أي زمن (يُصَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ) فقد طلقها في طهر غير تام (حَتَّى الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ) ضعيف (لَا خَيْرَ الْمِدَّةِ) فلا يفتني الجبر إلا بالبحر وجهها

(١) وإن كان خلاف الأولى بل من أشد أفراد خلاف الأولى وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أي أقرب له لأبغض فان الحلال لا يبغض بالفعل بل قد يقرب إذا خالف الأولى ا هشرح المجموع

(وَإِنْ أُنِيَ هُدَدٌ) بالسجن (نَمْ سُجِنَ) نَمْ هدد بالضرب (نَمْ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ) فإن ارتجع (وَأَمَّا أَنْ يَجْعَلَ الْخَلَايِمُ وَجَازَ الْوُطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) وتكفي نية الحاكم (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُنْسِكَمَا حَتَّى تَطْهَرُ) هذا واجب (نَمْ تَحْيِضُ) هذا مندوب (نَمْ تَطْهَرُ) واجب أيضاً (وَفِي) كون (مَنْعُهُ فِي الْخَلِصِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْخَلِيلِ) لأن عدتها بالوضع على كل حال (وَعَبْرَ الدَّخُولِ بِهَا) إذ لا عدة عليها (فِيهِ) أى الحبض (أَوْ لِيَكُونَ تَعَبُّدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ) ولو كان للتطويل (لِغَطِّ حَقِّهَا) وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافَ وَصْدَقَتْ أَنَّهَا سَاحِضٌ وَرُجِّحَ إِذَا خَالَ خِرْفَتُهُ وَيَنْظُرُهَا النِّسَاءُ) لكن المشهور الأول (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ) أنه طلقها في الطهر (وَعَجَّلَ فَنَسَخَ الْفَاسِدَ فِي الْخَلِصِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمَوْلَى) إذا لم يبق (وَأَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا لِلْمَوْلَى فُسْخُهُ أَوْ لِعَمْرِهِ بِالنَّفَقَةِ) فينظر الطاهر بذلك (كَالْعَانِ وَتُجْزِئُ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ) كأفبعه وأكله (وَفِي طَلَاقِي ثَلَاثًا لِلشُّنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً) المتمد الثلاث مطلقاً (كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً دَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ) فواحدة في كل ذلك (وِثْلَاثٌ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلشُّنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) للدخول بها وغيرها .

(أَصْلُهُ) وَرُكْنُهُ أَمْلٌ وَقَصْدٌ وَجَلٌّ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُسْكِنِ) نعم الفضولي والوكيل لا يشترط فيه ذلك لأن العبرة بإجازة الزوج (وَلَوْ سَكَرَ حَرَامًا) وبحلال كالجنون (وَعَلَّ بِأَنْ مَيَّرَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المتمد كما يلزمه الجنایات والحدود والإقرارات والعهود^(١) (يَرُدُّ وَطَّلَاقُ الْفُضُولِيِّ

(١) في المجموع وشرحه : وإن سكر حراماً كجنائته وحدوده ثلثاً يتناكر الناس ويحذرون بخلاف إقراراته وعهوده ثلثاً يسلط الناس على أموال العكاري

كَبِيمَةٍ) في احتياجه لأجازة والأحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلٌ) لأن البرقة
 في الصريح قصد اللفظ هزله جد كالرجمة والنكاح والعنق (لَا إِنْ سَبَقَ إِسَاءَتُهُ
 فِي الْفَتْوَى) كالقضاء إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ (أَوْ لَقِّنَ بِلَا فُهُمٍ) عطف
 عَلَى الْمُنْفَى (أَوْ هَذَى لِرَضٍ أَوْ قَالَ لِيَنْ ائْتُمَهَا طَالِقٌ بِطَالِقٍ وَفُجِّلَ مِنْهُ
 فِي طَارِقِ الْقِفَاتِ إِسَائِهِ) اللام في الفتوى أو القريفة ولا يغزر حذف حرف
 النداء للدليل (أَوْ قَالَ بِأَحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَلَعَتْهَا فَلَمَذَتْهُ) في الفتوى
 وَطَلَعَتْهَا مَعَ الْبَيْتَةِ) عند القاضي عملاً بالقصد والخطاب (أَوْ أُكْرِهَ وَلَوْ
 بِكَتْفَيْهِمْ جُزْءُ الْعَبْدِ) لعنق بعضه وحلف أن لا يعاوض على بعضه والمعتمد
 الحنف في هذا لأن الإكراه الشرعي كالطوع (أَوْ فِي فِعْلٍ) حاف عليه (إِلَّا أَنْ
 يَتْرَكَ التَّوْبَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) المعتمد ولو^(١) (بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ
 أَوْ سِجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَنْعٍ لِيَذِي مَرْوَةً بَعْلًا) ولو قتل (أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ مَالَهُ)
 ومنه الخاف للامشاع (وَهَلْ إِنْ كَثُرَ) بحسبه وهو الظاهر (تَرَدُّدٌ لَا) قتل (أَجْنَبِيٍّ
 وَأَمْرًا بِالْخُلْفِ) وإن حنث (لَيْسَ لَمْ وَكَذَلِكَ الْعِتْقُ وَالنِّسْكَاحُ وَالْإِمْرَارُ وَالْبَيْنُ وَنَحْوُهُ)
 من الالتزامات لا يلزم بالإكراه (وَأَمَّا السُّكْرُ) ظاهراً (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ)
 (وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ) كسب الصحابة بغير القذف ومن احتاتف
 في نبوته أو ملكيته وغيرهم بمطلق مؤلم^(٢) (كَامْرَأَةٍ لَا يَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا)
 من الموت (إِلَّا لِيَنْ يَزِيَّهَا) تشبيهه في الجواز^(٣) (وَصَبْرُهُ) أى من ذكر على
 القتل (أَنْجَلُ لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ) عضواً (وَأَنْ يَزِيَّ) بمكرهه أو ذات وأطى
 فلا يجوز ذلك ولو بالقتل (وَفِي لَزُومِ طَاعَةِ أُكْرَهَ عَلَيْهِمَا) بالبين (قَوْلَانِ) أقواهما

(١) أى ولو ترك التوبة فلا يلزمه كما في المجموع . وقول المصنف بخوف متعلق بأكره
 أو بغيره فتقديره . والاكراه الذى لا حث معه يكون بخوف (٢) وغيرهم مبتدأ ومطلق مؤلم خبر
 (٣) أما الولد إذا لم يجد من يطعمه إلا بآتيائه فلا يمكن من نفسه ولو مات بالجوع . لأن
 اللواط لا يجوز بحال من الأحوال لا لضرورة ولا لإكراه بالقتل ولا لغير ذلك . وهذا إجماع
 من جميع المذاهب .

عدم اللزوم (كإجازته كالطلاق طائفاً) تشبيهه في الخلاف (والأحسن للفضي
 وحمله ما ملك قبله وإن تعليقاً كقوله لأجنبية هي طالق عند خطبتها)
 فسياق البساط دل على أن المعنى إن أخذتها (أو إن دخلت ونوى بعد نكاحها
 وتطلق عقبه وعليه النصف إلا بعد ثلاث) قبل أن تزوج غيره وقد قال كذا
 تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (على الأصوب) لفساد النكاح (ولو دخل
 قاله سمى فقط) لأن الوطء من ثمرات العقد (كواطء بعد جنسه ولم يعلم)
 فلا مهر عليه لو طئه غير ما تزوجها به وقيد عدم العلم فيها قبل المكاف أيضاً ويقعدن
 على العالم إلا أن تطوع (كأن أبقى كثيراً بذكر جنس وبلد أو زمان
 يبلغه عمره ظاهراً ويبقى ما ينفع به عادة تشبيهه في اللزوم) لا فيمن تحته
 من بلد حلف لا يزوج منها (إلا إذا) أبانها (وتزوجها وله نكاحها) أي
 المرأة التي علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من اليقين (ونكاح
 الإمام في كل حرة) وخشى العنت (ولزم في المضربة فيمن أبوها كذلك
 والطائفة إن تخلقت بخلقين وفي مضرب يلزم في عملها) الإقليم (إن نوى
 وإلا فلم يحل لزوم الجمعة وله) أي من حلف لا يزوج بمصر (المواعدة
 بها لا إن عم النساء أو أبقى قليلاً ككل امرأة أتزوجها إلا تفويضاً أو
 من قرينة) وهي (صغيرة أو حتى أنظرها فعمى) فلا نية عليه فيما ذكر (أو
 الأنكار بعد كل ثيب وبالعكس) فيلزم فيما قدمه (أو خشي في المؤجل
 العنت وتعذر التمسري) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بإلغاء التعاقب^(١) (أو
 آخر امرأة) إذ لا تملك إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وصوب
 وقوفه عن الأولى حتى ينكح ثانية ثم كذلك) لكن الأول أصوب
 (وهو في الموقوفة كالمولى واختاره) أي الوقف الأخير (إلا الأولى) فإن
 اليقين لا يتناولها عرفاً (وإن قال إن لم أتزوج من المدينة فهي طالق

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نُجْزَ طَلَّاقُهَا) بناء على أن المعنى كل امرأة تزوجتها من غيرها طالق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا) نظراً لصيغة التعليق (واعتُبرَ في ولايته عَلَيْهِ عَالِ الشُّفُوءِ فَلَوْ فَعَلَتْ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ حَالِ بَيْنُونَتِهَا لَمْ يَلْزَمْ) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَّهَا فَعَمَلَتْهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُطْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل اليمين بالخلع^(١) (كالظاهر) تشبيهه في عوده في العصمة (لا لمخلوف لها فقيماً وغيرها) ضعيف والمعتمد اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم المخلوف عليها لا تختص (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّاقُهَا الْأَجْنِبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّهُ قَصَدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمُخْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْدَةً) فعليه لو جاء مستفتياً لصدق (تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنَهَا تَحْتَهُ) كما سبق في اليمين (وَلَوْ عَاقَى عَبْدٌ الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَعَمَّتْ وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (وَأَثْمَتَيْنِ بَقِيَّتَ وَاحِدَةً) وواحدة أو مطلقاً بقى اثنان (كَكَالَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ مَتَّقَ) تشبيهه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَمَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِأَيِّهِ) مثلاً (عَلَى مَوْنِهِ لَمْ يَنْفُذْ) لأنه بإرثها لا يجد الطلاق محلاً (وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنْتِ طَائِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطْلَقَةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا يَزِمُ لَا مُنْطَلِقَةً) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتَدَى) فهو طليقة فإن عطفها بالغاء كأنت طالق فاعتدى لم تلزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما نحو ثم فلا ينوى لعدم السببية فتدبر (وَصُدِّقَ فِي نَفْسِهِ إِنْ دَلَّ الدِّسَاطُ عَلَى الْعَدِّ) لظهور قرائنه بخلاف مجرد النية خلفها فلا تعرف العهرح

(١) بناء على أنه فسخ وهو قول ضعيف عندنا

عن معناه وإن قدمت في المحلوف عليه كالسب (أو) على غير المد كان (كانت
مؤنثة وقأت أظلمني وإن لم تسأله فتأويلان والثلاث في بنة وحملك
على غاربك) ولا ينوي دخل أولا وقيد القرافي بما إذا عرف بذلك وكذا بقية
الصيغ (أو واحدة بائنة) إن دخل (أو نواها بخليت سبيك أو ادخلي)
وأخرجى أو اشترى مثلا والضمير للواحدة البائنة فإن لم يدخل فواحدة إلا لنية
أكثر (والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها) في من استواء
للدخول بها وغيرها إن كان طلافه خلعا في التنويه (في كالميتة والدم ووهبتك
ورددت لك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إلي من أهل حرام أو حلية أو
بائنة أو أنا وحاف عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون
الثلاث (ودين في نفيه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث)
في المدخول بها (في لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء) استفتاء
من الأولى (وثلاث إلا أن ينوي أقل مطمعا) دخل أولا (في خليت
سبيك) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (وواحدة في فارقتك) إلا لنية
أكثر (ونوى فيه وفي عده في ادعي وانصر في أولم أنز وحبك أو قال
له رجل أنك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو ممتقة أو الحقي بأهلك أو
لست لي بأمرأة إلا أن يملق في الأخير) فثلاث (وإن قال لا نكاح
بيني وبينك أو لا ولك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه
إن كان عتبا وإلا فبانت وهل تحرم) وينوي في غير المدخول بها (بوجهي
من وجهك حرام أو على وجهك حرام) بتخفيف على (أو ما أعيش فيه
حرام لا شيء عليه) حيث لم ينو الزوجة (كقوله لها يا حرام أو الحلال
حرام أو حرام على أو جميع ما أم لك حرام ولم يرد إدخالها) أشبهه
في الثاني (قولان) راجع لما قبل السكاف (وإن قال سائبة متى أو عتيقة أو

لَيْسَ بِبَيِّنَةٍ وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ نَكَحَ نَوَى فِي
عَدِّهِ) بمعنى يقال له لزمك الطلاق ولا محالة فإذا أن تعترف بشيء وإلا فالثلاث
(وَعُوقِبَ) لتأنيده في شأن العصمة (وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدَدِ) في ريب في النفي
العدد (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرَاءَةٌ أَوْ خَلِيعَةٌ
أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْدُ لَوْ فَرَّجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْتِقْبَالِ
الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أو صوت ساذج أو بكزمار (لَزِمَ) لا إِنْ قَصَدَ التَّمْلِظَ
بِالطَّلَاقِ فَلَفْظُ هَذَا) أى نحو اسقى للماء (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يُنَجِّزَ الثَّلَاثَ
فَقَالَ أَنْتَ طَائِقٌ وَسَكَّتَ) فواحدة (وَسَفَعَهُ قَائِلٌ يَا أُمِّي وَيَا أُخْتِي) وغير ذلك
من المحارم لزوجه واختلف بالسكرامة والتحریم (وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةَ)
يعرف أو قرائن ولا يكفي القصد (وَبِمَجْرَدِ إِسْرَائِلِهِ مَعَ رَسُولٍ) وإن لم يَبْتَاعْ
(وَبِالْكِتَابَةِ عَازِمًا) حين الكتب أو الإخراج وعدم الغيبة محمول على العزم
(أَوْ لَا) بأن كتب مستشيراً وأخرجه كذلك (إِنْ وَصَلَ) فِي لُزُومِهِ بِكَلَامِهِ
النَّفْسِيِّ خِلَافُ) الراجع عدمه (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِعَطْفٍ يَوَافٍ أَوْ نَمَّ فَثَلَاثٌ
إِنْ دَخَلَ) لا مفهوم له إِنْ نَسَى (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دخل أو لا (وَلَا
عَطْفٍ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ) إذ لا يرتد مع التراخي
على البائن (إِلَّا لِنِيقَةٍ تَأْكِيدٍ فِيهِمَا) للدخول بها وغيرها (فِي غَيْرِ مُعَاتِقٍ
بِمُعَدَّدٍ) فإنه يبطل التأكيذ (وَلَوْ طَلَّقَ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَائِقٌ
فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) ولا الإنشاء (فَقَبِي لُزُومِ طَلْقَةٍ) وهو الأظهر حملا على
الإخبار (أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ) في الرجعية عند القاضى (وَنِصْفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ)
عطف على المضاف إليه (أَوْ نِصْفِي طَلْقَةٍ أَوْ نِصْفِ وَثُلْثِ طَلْقَةٍ) بإضافتهما
لها (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إلا أن يجرى العرف بالتعدد على أن في معنى مع أو
بعد (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتُ وَكَرَّرَ) ولم يفو التكرار (أَوْ طَائِقِي أَبَدًا طَلْقَةً) وقبل

بِالثَلَاثِ فِي الْآخِرِ (وَثَلَاثَتَانِ فِي رُبْعٍ طَلَقَةٍ وَنِصْفِ طَلَقَةٍ) لَتَعْدَدِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ
 ﴿وَرَادَّةٌ فِي اثْنَتَيْنِ﴾ وَرَبَّمَا كَانَ عِنْدَ عَامَةِ مِصْرَ ثَلَاثًا (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا
 نِصْفَهُ) بِإِنْفَاءِ وَاحِدَةٍ وَنِصْفٍ، فَإِنْ قَالَ إِلَّا نِصْفَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَ حَمَلٍ لِلإِظْهَارِ
 عَلَى الْوَاحِدَةِ (وَأَنْتِ طَاقٌ إِنْ تَزَوَّجْتُكِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ هَذِهِ
 الْقَرَبَةِ فَهِيَ طَاقٌ) لِأَنَّ جَمْعَ الْعُمُومِ غَيْرُ جَمْعِ الْخُصُوصِ وَفِي الْعَكْسِ خِلَافٌ
 ﴿وَفَلَاثٌ فِي﴾ أَنْتِ طَاقِ الطَّلَاقِ (إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلِمًا
 حِضَّتِ) وَهُوَ مِتَّوَقِعٌ مِنْهَا (أَوْ كَلِمًا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَقْتُكِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ
 طَلَاقِي فَأَنْتِ طَاقٌ وَطَلَقَهَا وَاحِدَةً) لِأَنَّ فَاعِلَ السَّبَبِ فَاعِلُ الْمَسَبِّبِ (وَإِنْ
 طَلَقْتُكِ فَأَنْتِ طَاقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) بِإِنْفَاءِ الْقَبْلِيَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَاقٌ أَمْسِ
 (وَطَلَقَةٍ فِي أَرْبَعٍ قَالَ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُنْ طَلَقَةً) فَأَكْثَرُ (مَا لَمْ يَزِدْ الْعَدَدُ عَلَى
 الثَّلَاثَةِ) فَاتَّعَنَّا إِلَى تِسْعٍ فَثَلَاثَ (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) فِي ثَلَاثَ (طَلَقْنَا ثَلَاثًا
 ثَلَاثًا) وَهَلْ خِلَافٌ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَدْنِيَّةِ وَالشَّرِيكِ فَارْجَحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ
 ﴿وَإِنْ قَالَ أَنْتِ شَرِيكَةٌ مُطَلَقَةٌ ثَلَاثًا وَلِثَالِثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكَتُهُمَا طَلَقْتَ
 الثَّلَاثِيَّةَ (اثْنَتَيْنِ) إِذَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَنِصْفُ (وَالطَّرْقَانِ ثَلَاثًا) لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ لَهَا مِنْ
 الْأُولَى وَاحِدَةٌ وَنِصْفُ وَمِنْ الثَّانِيَةِ وَاحِدَةٌ وَمَقْضَى مَا لَسَحْنُونَ الثَّلَاثَ فِي كُلِّ
 (وَأَدَّبَ الْمُجَزَّى كَطَلَقِي جُزْءَهُ وَإِنْ كِيدَ وَلَزِمَ بِشَعْرُكِ طَاقٌ أَوْ كَلَامُكِ
 عَلَى الْأَحْسَنِ) كَسَكَلٍ مَا يَتَلَذَّذُ بِهِ كَعَقْلِ لَا عِلْمَ (لَا بِسُعَالٍ وَبُصْقٍ) بِخِلَافِ الرِّبْقِ
 خِلَافَهُ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ (وَدَمَعٌ) إِلَّا لِنِيَّةِ (وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ إِلَّا) وَنَحْوُهَا (إِنْ أَنْصَلَ)
 وَاعْتَغَرَّ نَحْوُ السُّعَالِ (وَلَمْ يَسْتَعْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طَاقٌ
 (ثَلَاثًا أَوْ الْبَيْتَةُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً) رَاجِعَانِ لَهَا (اثْنَتَانِ) بِإِنْفَاءِ لِلِاسْتِثْنَاءِ
 الْأَوَّلِ فِي الْأَوَّلَى قَالَهُ ابْنُ شَاسٍ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ وَاحِدَةٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُوَ
 مُطْلَقٌ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ بَقِيَ اثْنَانِ يُخْرَجَانِ مِنَ الْأَوَّلَى

(وَوَاحِدَةً وَائْتَنَتَيْنِ إِلَّا تَنْتَنِينَ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ فَوَاحِدَةً وَإِلَّا ثَلَاثًا) يشمل عدم النية احتياطاً (وَفِي الْفَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه حكمس إلا ثلاث (وَنُجِزَ إِنْ عَلِقَ بِمَا ضَرَفَ مُتَعَفِّعٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ تَرْعَاً) بمعنى بانتفائه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلاناً أمس لأجمعين بين حياته وموته لأنه في قوة قوله إن لم أجمع فانت طالق والمادى لأخرقن به الأرض والشرعى لأشتمنه (أَوْ جَائِزٍ كَلَوْ جِئْتَ قَضَيْتُكَ) حَقُّك وجعله جائزاً إما قبل الأجل أو بمعنى للأذن فيه وإن وجب ثم الراجح فيه عدم التنجيز (أَوْ مُتَعَفِّفٍ مُحَقِّقٍ وَيُشَبِّهُهُ بُلُوغُهُمْ عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْنٍ) لا بعده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءَ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا) لأنه لغو من الكلام إلا لقربنة صلابة مثلاً (أَوْ لَمْ يَزَلْ كَطَائِقِ أَمْسٍ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَانَ قُمْتُ) إلا أن يعين زمناً يقبل عادة (أَوْ غَالِبٍ كَانَ حِضَّتٍ) فيمن تخبض (أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَانَ صَلَافٍ أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا كَانَ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ الْأَوَزَةِ قَلْبَانِ) أو إن لم يكن (أَوْ فُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) إلا لفص أو إجماع (أَوْ إِنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ إِنْ لَمْ تَسْكُنِي وَجِئْتَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسْ فِيهِ) فيبحث في الثاني (وَإِخْتَارَهُ مَعَ الْمَزَلِ) ضيف (أَوْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ إِطْلَاعًا عَلَيْهِ كَانَ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشِيئَةِ عَلَى مُعَاتِي عَلَيْهِ) فكذلكم والدة بوجوده (بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي فِي الْمُعَاتِي عَلَيْهِ فَقَطْ) كدخول الدار فينبع (أَوْ كَانَ لَمْ تَطْرُقَ السَّمَاءُ غَدًا إِلَّا أَنْ يَعْمُ الرَّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ بِخِلَافٍ لِعَادَةٍ) في أمانة المطر (فَيُنْتَظَرُ وَعَلَّ يَنْتَظَرُ فِي الْبَرِّ) إن مطرت (وَعَلَيْهِ إِلَّا كَثُرَ

أَوْ يُنْجِزُ كَالْحِنْثِ تَأْوِيلَانِ (فالوضع قرب الزمن وعدم الإمارة (أَوْ
يُحَرِّمُ كَيْفَ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَالٍ يَعْلَمُ حَالًا وَمَالًا
وَدُبَّحَ إِنْ أُمِّ لَمْ يَكُنْ حَالًا وَادْعَاهُ) كرواية الملل (فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى النَّقِيبِ
كَفَّ كَانَهُمَا غُرَابًا أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِ يَقِينًا طَلَقَتْ) زوجة
من لم يدعه فإن ادعياه برّاء وإن حلف بزوجه طلقها (وَلَا يَحْتَمِلُ أَنْ عُلِمَ
بِمُسْتَقْبَلِ مُنْتَمِعٍ كَيْفَ لَمْ تَسْتُ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ) ومتنفي
ماسبق في إن لم يكن هذا الحجر حجرا الحنث هنا أيضاً وهما طرفان كما أفاده بن
وغيره وتكلفت عَج ومن وافقه الفرق بينهما بر جوع هذا لعارض بعيد (أَوْ لَمْ
تَعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعْتَقِ بِمَشِيئَتِهِ) من الآدميين فلا شيء ولو مات (أَوْ لَا يُشِيرُهُ
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ) ولو بلغه على ظاهر كلامهم (أَوْ طَلَقْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ) أو يحنون
إِنْ نَسَقَ وَسَبَقَ (أَوْ إِذَا مَاتُ أَوْ مَتَى أَوْ إِنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْيُهُ) عناداً فيلزم
كُنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ (أَوْ إِنْ وَلَدْتَ جَارِيَةً أَوْ إِذَا حَمَلْتَ إِلَّا أَنْ
يَطْلُهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ) اعتباراً بظهور الحمل فينجز كما سبق في إن ولدت
غلاماً (كَيْفَ حَمَلْتَ وَوَضَعْتَ) تشبيه تام فيحنث إن وطئ ولم يستبرأ وهي ممن
تحمل وينجز في ظاهرة الحمل نظراً للثاني (أَوْ مُحْتَمِلٌ غَيْرُ غَالِبٍ) لا شيء فيه الآن
(وَانْتَظَرِ إِنْ أَثْبَتَ كَيَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوَّلَهُ إِنْ قَدِمَ فِي نِصْفِهِ)
اعتراض بأنه إن علق على اليوم يحز وعلى نفس القدوم فالطلاق من حينه لا من
أول النهار (وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ مَنْ شَاءَ) في التوقف على المشيئة (بِخِلَافِ
إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي) فلا ينفع إلا إن رجعه للعاق عليه كما سبق (كَالنَّذْرِ وَالْعَتَقِ)
تشبيه تام في إعمال مشيئة الغير وإلغاء مشيئة نفسه (وَإِنْ نَفَى) مقابل أثبت
(وَلَمْ يُؤَجَّلْ) وإلا فعلى بر ما اتسع الأجل كما سبق في الإيمان (كَيْفَ لَمْ
يَقْدَمْ مُنْجِعٌ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أَحْبِبْهَا) وهي ممن تحمل وإلا تجز (أَوْ) إن لم

(أَطَامًا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كَبَانٍ لَمْ أَحُجَّ) مما له وقت معين (في هذا العام) فيه إن هذا حنث، ووجله لا يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلفه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبعده فلا فائدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ سَمَرٍ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (تَأْرِيْلَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التبعيض المأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ فَأَنْتِ طَائِقُ رَأْسِ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ أَوِ الْآنَ فَيُتَجَزَّزُ) في الرماص وغيره له أن يتخلص من هذا بالخالعة حتى يمضي الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ نَعَصَى زَمَنُهُ كَطَائِقِ الْيَوْمِ إِنْ كُنْتُ فَلَنَا غَدًا) وكله غدا رد به قول ابن عبد السلام يختار الخلوف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه في الثاني (وَأِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَائِقُ الْآنَ الْبَتَّةَ فَإِنْ عَجَّلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَّلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي الْبَرِّ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحَنْثِ) أى كنفسه فيمنع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيْلَاءِ وَيَقْلُومُ لَهُ) بالاجتهاد وهو المذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقْرَأَ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بيته (ثُمَّ حَلَفَ مَا فَعَلْتُ صُدَّقَ بِيَمِينٍ) في عدم الحنث لأنه كالطعن في البينة وإن ضمن المال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهادتها (بَعْدَ الْيَمِينِ فَيُتَجَزَّزُ وَلَا تُمَكِّنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزِيلُ إِلَّا كَرَمًا) بخوف لاوت (وَلَنْتَقِدَ مِنْهُ وَفِي جَوَازٍ قَلِيلًا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا) ولم يندفع إلا به كالأصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْفِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتُ تُحِبُّنِي أَوْ تَبْغِضُنِي) صيغتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي

الْحَنْثَ فَيَنْجِزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ أَمَّا وَبِالْأَيْمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا
يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَنْدِدَ وَمَوْ سَالِمُ الْخَطِيرِ (مَنْ
اسْتَفْكَاحَ الْوَسْوسَةِ) كَرُوْبَقَةٍ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ لِلْحُلُوفِ عَلَيْهِ
فِيؤْمَرُ (وَهَلْ يُجَبَّرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ) فِي الْمَطْلَقَةِ (أَهِنْدِي أَمْ غَيْرُهَا
أَوْ قَالَ إِحْدَاكُمَا طَائِقٌ) وَلَمْ يَمَيِّنْ (أَوْ أَنْتِ طَائِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَقْتِ) وَإِذَا كَانَ
حَرَةً يَخْتَارُ (وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ حَبِيرٌ) حَيْثُ نَوَاهُ ابْتِدَاءً (وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى
إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ) فَمُمَّا (وَإِنْ شَكَّ أَطَاقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا
لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَمُصَدِّقٍ إِنْ ذَكَرَ) فَيَرْجِعُ (فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ
تَزَوَّجَهَا وَطَلَقَهَا فَكَذَلِكَ) لَا تَحِلُّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَبَدًا كُلُّ ثَلَاثَةِ أَزْوَاجٍ دَوْرٌ
لِلأُولِ اثْنَانِ وَلِلثَانِي وَاحِدَةٌ وَلِلثَالِثِ ثَلَاثٌ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ (إِلَّا أَنْ يَدَّيْتُ)
فَيُؤْمَرُ بِعِدَّةٍ عَلَى عَصْمَةٍ مُتَيَقِّنَةٍ (وَإِنْ حَلَفَ صَانِعٌ طَعَامِهِ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ
تَدْخُلِيَ) مِثْلًا (فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلَ حُنَّتِ الْأَوَّلِ) عِنْدَ التَّنَازُعِ لِحَلْفِهِ عَلَى
مَا لَا يَمْلِكُ (وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِي إِنْ دَخَلْتُ لَمْ أَطَاقُ إِلَّا سَهْمًا) لِأَنَّهُ عَاقٍ
عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْظُرُ لِتَرْتِيبِ احْتِيَاظًا (وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِبِدْعَةٍ أَوْ
بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَزَيَّ الْحُجَّةِ) ظَرْفٌ لِلتَّعْلِيْقِ (أَوْ بِدُخُولِهِ
فِيهِمَا أَوْ بِسُكْلَامِهِ فِي الشُّوقِ وَالْتِسَاجِدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَقَهَا يَوْمًا بِعَصْرٍ وَبِوَمَا
بِمَكَّةَ) وَأَمَّا الْذَهَابُ وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي (ر) (لُعْتُ كَشَاهِدٍ
بِوَاحِدَةٍ وَآخَرُ بِأَزِيدٍ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَإِلَّا سُجِنَ حَتَّى يَخْرِفَ) فَإِنْ طَالَ
دِينُ (لَا يَفْتَلَمُنِ) كَوَاحِدٍ بِالْدُخُولِ وَآخَرُ بِالرُّكُوبِ وَقَدْ عَاقَ عَلَيْهِمَا (أَوْ بِفِعْلٍ
وَقَوْلٍ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُخُولِ وَآخَرُ بِالْدُخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاقٍ وَاحِدَةٍ
وَنِسَاءَهَا لَمْ تُقْبَلْ) لِإِبْطَالِ بَعْضِهَا (وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً) فَإِنْ نَسَكَلَ بِسِ

فإن طال دين (وإن شئد ثلاثة بيمين) مختلفة (ونكّل فالثلاث) للذهب
حبسه فإن طال دين

(فصل. إن فوضه) أى الطلاق (لها توكيلاً فلمه أنزل إلّا إيماني
حق) كتمليق بتزوج عليها (لا تخييراً أو تمليكاً وجبل بينهما) حبث
لا عزل (حتى تجيب ووقفت) فلا تمهل (وإن قال إلى سنة متى علم
فتمضي وإلا أسقطه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الطلاق كطلاقه
ورده كتمليقها طائفة) ولو جهلت الحكم لا الخيار وانول له إن الوطاء
طوع لا للمقدمات (ومضي يوم) بمعنى زمن (تخيرها وردّها بعد بئفوا نتمها)
ولو بقيت العصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط بالبينونة نعم الثمرة ينظر
لها بعد الرد (وهل نقل فمأشها ونحوه) كتمطية وجهها (طلاقاً أو لا تردّد)
حيث لا نية ولا عرف (وقبل تفسير قبلت أو قبلت أمرى أو ما ملكتني
برد أو طلاق أو بقاء) على النظر (وإن كرر مخيرة لم تدخل ومملكة مطانقاً)
وهل التفرقة لغوية أو عرفية تبدل وهو ما في بن عن القراني^(١) (إن زادتاً على
الواحدة ونواها) الأولى على ما نواه (وبادر وحلف إن دخل وإلا فعند
الإرتجاع ولم يكرّر أمرها بيدها إلّا أن ينوي التأكيد) ح لا فرق
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط
ولم يقل كلما شئت فكأنه اختلط على المص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فليست
(كذلكها هي) يحمل على التاميس وإنما يحتاج للذوق مع البينونة (ولم يشترط
في العقد وفي حله على الشرط إن أطلق) كاتب الوثيقة (قولان^(٢) وقبل
إرادة) الواحدة (بعد قوله لم أرد طلاقاً) للمنفى فيناكر (والأصح خلافه)

(١) هو شهاب الدين القراني صاحب شرح المحصول والفرق والذخيرة وغيرها وهو تلميذ
المر بن عبد السلام أما بدر الدين القراني صاحب شرح المختصر فتأخر وهو شيخ عجم
(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن المطار . فكان اللائق أن يقول تردد . كذا في
حاشية الدسوقي .

الملك الأول لابن القاسم) وَلَا نُكْرَهُ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطَاقٍ وَإِنْ
 قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُدَّتْ بِالْمَجَاسِ وَبَعْدَهُ (قَبْدَهُ وَغَيْرُهُ بِالْقَرَبِ وَفِي بَن
 عَنْ ابْنِ رَشْدٍ هَذَا الْحَكْمَ وَلَوْ مَضَى شَهْرَانِ فَانْظَرَهُ (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ أَرَمَ
 فِي التَّخْيِيرِ وَنَا كَرَّ فِي التَّمْلِيكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) أَوْ اثْنَتَيْنِ (بَطَلَتْ فِي
 التَّخْيِيرِ وَهَسَ يُخْمَلُ) قَوْلُهَا لِلذَّكَورِ (عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ
 الْبَيِّنَةِ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) مَنْ نَفَسَ ابْنُ رَشْدٍ فَالْحَلُّ لِلْفَعْلِ كَمَا فِي (ر)
 حَسُو أَلْهَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي) هَذَا عَيْنُ مَا سَبَقَ فَصَوَابُهُ اخْتَرَتْ الْعَلَّاقِ
 (أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ) لَدَمِ الْجُزْمِ بِالثَّلَاثِ (قَوْلًا لَا زِيَادَةَ وَخِصَافَةً فِي اخْتَارِي
 فِي وَاحِدَةٍ) فَأَبَتْ لِاحْتِمَالِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ (أَوْ فِي أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ طَائِقَةً وَاحِدَةً)
 حَقُّهُ زِيَادَةُ أَوْ تَقْيِمْ لِأَنَّهُ الْمَوْثُوقُ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ لَا رَادَةَ لِلدَّفْعَةِ الْوَاحِدَةِ وَإِنْ
 تَعَدَّدَ (لَا اخْتَارِي طَائِقَةً) فَأَوْقَعْتُ أَكْثَرَ فَلَا يُلْزِمُهُ وَلَا يَمُنُّ عَلَيْهِ (وَبَطَلَتْ) جَمِيعُ
 مَا يَبْدُهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) (إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيْقَتَيْنِ أَوْ فِي
 تَطْلِيْقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيْقَتَيْنِ فَلَا تَقْضِي إِلَّا بِوَاحِدَةٍ) لِأَنَّ مِنَ التَّبَعِيضِ (وَبَطَلَتْ)
 حَقُّهَا (فِي) التَّخْيِيرِ (الْمُطْلَقِ إِنْ قَضَتْ) لِلدَّخُولِ بِهَا (بِدُونِ الثَّلَاثِ) وَلَمْ
 يَرْضَ (كَطَلِّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولِ بِهَا (وَوُفِّقَتْ إِنْ اخْتَارَتْ
 بِدُخُولِهِ عَلَى صَرِّهَا وَرَجَعَ مَالُكَ إِلَى بَقَائِهَا) التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ (بِيَدِهَا فِي
 الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْقِفْ أَوْ تُوطَأْ) بَلْ يَكْفِي التَّمْلِكِينَ (كَهَتَّى شِئْتُ) انْفِاقًا
 (وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّوْطِ) مَتَى خَرَجَا عَنْهُ عَادَةً وَهُوَ الْمَذْهَبُ وَإِلَيْهِ رَجَعَ
 مَالُكَ ثَانِيًا (وَفِي جَعْلِهِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَهَتَّى) فَيَتَّفِقُ عَلَى الْإِقْتَاءِ (أَوْ
 كَالْمُطْلَقِ) فِي الْخِلَافِ السَّابِقِ (تَرَدَّدُ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبَلَّغَتْ) شَبَّ
 لَمْ يَقَعْ لَهُ تَشْبِيهُ فِي التَّرَدُّدِ إِلَّا هَذَا (وَزِنْ عَيْنَ أَمْرًا تَمَيَّنَ) هَذَا مُحْتَزٌّ لِلطَّاقِ
 وَلِلْمَرَادِ نَعِينَ حَتَّى تَوْزَفَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَرَوَّجِي أَوْ

بِالْعَكْسِ فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لِعَمَلِيَّتَيْهِمَا بِمُنْجَزٍ وَغَيْرِهِ
كَاطْلَاقٍ) ويلزم كل من تزوجتها مَقْوَضَةً لمدام الجزم بالضيق (وَلَوْ عَاقَبَهُمَا
بِمَعْيَبِهِ شَهْرًا فَقَدِمَ وَلَمْ نَعْلَمْ) يُحَرِّزُ^(١) هذا التشبيه الآتي (وَنَزَّوَجَتْ
فَكَالْوَلِيِّينَ وَبِمَحْضُورِهِ) أى شخص ما ولو حذف الضمير أو قال بأمر أحسن
(وَلَمْ نَعْلَمْ) وممكنته (فَهِيَ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبِرَ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ
إِنْ مَبِزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّفْوِضُ لغيرها وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكِيلُهُ)
على أن يخيرها أو يملكها أو لا نظراً للوكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ
النَّظَرُ وَصَارَ كَهَيْ) فى الوقف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ
غَائِبًا قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ نُمَكِّنَ
مِنْ نَفْسِهَا أَوْ يَغِيبَ حَاضِرٌ وَأَمَّ يُشْهِدُ بِبَقَائِهِ فَإِنْ أَشْهَدَ فَقَبِي بِبَقَائِهِ بِيَدِهِ
أَوْ يَنْتَقِلُ لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وَلِنْ مَلِكٌ رَجُلَيْنِ
فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَسْكُونَا رَسُولَيْنِ) يَسْتَقِلُّ كل بالقضاء وهو
الحمل عند ابن القاسم إذا عدت النية

(فَصْلٌ) (بِرَّ نَجِصٌ) على أحكام النكاح^(٢) (مَنْ يَنْسِكُخُ) فى الجملة (وَلِنْ
بِكَا حُرَامٍ) ومريض (وَعَدَمَ إِذْنِ سَيِّدٍ) وولى وغيره لا جنون أو سكر
(طَائِقًا غَيْرَ بَاطِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحَةٍ حَلٌّ وَطُئُهُ) لا أول فاسد يقرره ولا فى صوم
ولم يجب إمساكه (بِقَوْلٍ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَعْتُ) إذ يحتمل لها وعنهما
(وَأُمْسَكَتُ) يحتمل لى وعنهما (أَوْ نِيَّةٍ) بمعنى حدث النفس (عَلَى الْأَظْهَرِ)
عند ابن رشد وقواه حش (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ يَقُولُ)

(١) أى يحصل هذا ويبنى عنه التشبيه الآتى وهو قوله فكالوليين

(٢) أى فتعريف الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى التدب والكرامة الخ

صريح (وَلَوْ هَزَلًا) بأن لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا بقول مُحْتَمَلٍ بِإِلَانِيَةٍ
كَأَعَدْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ التَّحْرِيمَ) إذ يحتمل له وإغيره (وَلَا يَفْعَلُ دُونَهَا
كَوَطْءٌ وَلَا صَدَاقٌ) ولا حد ويلحق الولد مراعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء
رجمة ويستبرئها ويراجعها بغيره في عدة الأول (وَمِنْ اسْتَمَرَّ) عب هذا فوض
سؤال وكذا لو اكتفى بمرة (وَانْقَضَتْ لِحِقْمًا طَلَاقُهُ) بعد العدة (حَلَّى الْأَمْرَ)
كن طلق في مختلف فيه (وَلَا إِنْ لَمْ يُدْخِلْ دُخُولًا) بامرأتين (وَأِنْ أَصَادَكَ
حَلَّى الْوَطْءَ قَبْلَ الطَّلَاقِ وَأَخِذًا بِإِقْرَارِهَا) في العدة على ما ارتضاه (ر) ومن
وافقه ، بعض الحنفين هذا ظاهر إن أراد الرجعة فعنه أما إن راجعها بالقبل
فلا يتزوج أختها مثلاً ولا يتزوج غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بَعْدَهَا)
أى المدة ظرف الدعوة تشبيهه في المعاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادَيْتَ عَلَى
التَّصَدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ) ومن رجع سقط ما عليه (وَاللَّصَدَقَةُ الذَّفَقَةُ) أى
فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها إن تصدقه فلا تسكرار كما في بن (وَلَا تُطَلَّقُ
لِحِقْمًا فِي الْوَطْءِ) لأنه لم يقصد ضررها (وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِهَا عَلَيْهَا
بِرُبْعٍ دِيْقَارٍ وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطْ فِي زِيَارَةِ بَخْلَافِ الْبِنَاءِ) فيسكنى إقراره
وهناك طريقة قوية تشترط التصديق مطلقاً كما في حش وغيره (وَفِي إِطْلَاقِهَا
إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَدِّ قِيَاسًا عَلَى النَّسْكَاحِ) (أَوْ) تبطل (الآن فَقَطْ) فلا تنجز
(نَاوِيْلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيْبُ إِنْ دَخَلَتْ) الحلوفا عليها (فَقَدَارُ تَجْعَلُهَا
كَأَخِيَّتِهَا الْأُمَّةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا) بلفى (بِخِلَافِ ذَاتِ
الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ قَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين المسألتين
طريقة (وَصَحَّتْ رَجْعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) بنيتها بالوطء
(أَوْ تَصَرُّفِهِ) تصرف الأزواج (وَمَبْيَتهِ فِيهَا) أى العدة ظرف الإقرار
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِضْتُ نَائِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ عَمَّا يُكْذِبُهَا

أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ) فَإِنْ بَادَرَتْ صَدَقَتْ مَا امْكُنْ كَمَا بَأَنِي (وَلَوْ) ادْعَتْ انْقِضَاءَهَا عِنْدَ مِرَاجَعَتِهَا فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ (وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتْنَةٍ أَشْهُرٍ) مِنْ وَطْءِ الثَّانِي بِمَالِهِ بَالٍ (رُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ) حَبْثٌ لَمْ يَحْضُ مِنْ طَلَاقِهِ فَوْقَ أَقْصَى الْجَمَلِ (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تَأْيِيداً لِأَنَّهُمَا ذَاتُ زَوْجٍ وَنَسْخَةٌ لَوْ أَحْسَنَ مِنْ أَوْ كَافِيَ بْنِ عَنَّا ^(١) (وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْ سَهًا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ) وَلَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ (أَوْ وَطِئَ الْأُمَّةَ سَيِّدٌ فَكَانُوا أَيْمَانِينَ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْاِسْتِمْتَاعِ وَالْخُلُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا) وَفِي بَنِ خِلَافٍ فِي سَكْنَى الْأَعْرَبِ بَيْنَ الْمُتَاهِلِينَ فَانْظُرْهُ (وَصَدَّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ النُّزْهِ وَالْوَضْعِ بِلَا يَمِينٍ مَا أُمْسَكْنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هَلْ يُمْكِنُ لِمَنْ أَشْكَلَ (وَلَا يُفِيدُ) جَوَازَ الرَّجْعَةِ (تَسْكَذِيبُهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنَّهُمَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَانْقَطَعَ) لِلْمُعْتَمَدِ قَبُولُ هَذَا (وَلَا رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا) فَوَافَقَ دَعْوَاهَا الثَّانِيَةَ لِالدَّيْرَةِ بِالْأَوَّلَى (وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) ائْتِ (فَإِنْ) كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظَاهِرُهُ) أَيْ التَّأَخَّرَ حِمَاهُ (وَحَلَفَتْ فِي كَالسِتْنَةِ) مَقْهُومٌ بَعْدَ كَسَنَةٍ (لَا فِي كَالرَّبْعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) أَيْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ هَذِهِ النُّسخَةُ الصَّحِيحَةُ بِبُذْنِ عَلَى تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ فِي الْعِدَّةِ كَافِي بِنِ (وَنُدِبَ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نَفْسَهَا (لَهُ وَشَهَادَةُ السُّبْدِ) وَالْوَلَى (كَأَمَدٍ) لِمَنْعَةٍ (وَنُدِبَ) الْمُتَعَدُّ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَسْكَالٍ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَازِمٍ لَا فِي فُسْخٍ كِلِمَانٍ وَوَلَاكَ أَسَدٍ (لُؤْلُؤِينَ) الْآخِرَ نَعْمَ لِرِضَاعٍ لَارِدَةٍ (إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ) بِرِضَايَا اسْتِثْنَاءٍ مِنَ اسْكَوِيَةِ (أَوْ فَرَضَ) لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَخُتَّارَةً لِمَتَّقَهَا أَوْ لِعِيْنِهِ وَخَيْرَةً وَتَمْلِكَةً)

﴿ بَاب ﴾

(إِلَّا بِلَا يَمِينٍ مُسْلِمٍ مُسْكَلَفٍ يَتَصَوَّرُ وَفَاعُهُ وَإِنْ مَرِيضًا بِنَعْرِ وَطْءِ

(١) هو ابن غازي العثماني المكنى .

رُوحِيَّتِهِ وَإِنْ تَعْلِيْقًا) كَانَ تَزْوِجُهَا فَوَاقِلًا لَا أَطْلَاعًا (غَيْرِ الْمَرْضِعَةِ) لِلْفَسُودِ
 لِإِصْلَاحِ وَلَدِهَا أَوْ لَا قَصْدَ لَهُ (وَإِنْ رَجَعِيَّةً) فَإِنْ خَرَجْتَ الْمُدَّةُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَمَلِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمِثْقَلِهِ بِمُدَّةٍ) أَيْ بَدَلِ
 الْحَكْمِ (كَوَاللَّهِ لَا أَرَا جُمُكَ أَوْ لَا أَطْلُكَ حَتَّى تَسْأَلِيَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي) لِأَنَّ شَأْنَ
 النِّسَاءِ الْحَيَاءِ (أَوْ لَا أَتَقَى مَعَهَا أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهِ) كِتَابِيَّةٌ (أَوْ لَا أَطْلُكَ
 حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَسَكَّفْتُ) أَيْ كَانَ الْخُرُوجُ كَافَةً (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ
 إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ) أَيْ لِأَجْلِ الْوِطْءِ (أَوْ إِنْ لَمْ أَطْلُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)
 الْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوِطْءِ فِي هَذِهِ مَضَارِرَ لَا مَوَلٍ (أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ وَنَوَى
 بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فَإِنَّهُ لَمْ يَحْثُ بِمَا يَسِيءُ وَطْئًا وَهُوَ
 تَفْيِيبُ كُلِّ الْحَشْفَةِ كَمَا فِي بَنٍ وَهِيَ إِذَا ذَاكَ مَدْخُولٍ بِهَا (وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ
 إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ) لَا بَطَاطَا (وَهُوَ الْأَخْسَنُ أَوْ ضَرْبُ الْأَجَلِ) لِاحْتِمَالِ أَنْ
 تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (فَوَلَّانَ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ) أَيْ الْوِطْءَ (كَالظُّهَارِ)
 إِذَا قَالَ إِنْ وَطِئْتُكَ فَأَنْتِ كَظَاهِرٍ أَيْ لَا يُمْكِنُ مِنَ الْوِطْءِ وَيَضْرِبُ الْأَجَلَ لِاحْتِمَالِ
 أَنْ تَرْضَى بِالْمَقَامِ بِلَا وَطْءٍ (لَا كَافِرٍ) عَظْفٌ عَلَى مَسَلِ أَوَّلِ الْبَابِ (وَإِنْ أَسَلَمَ
 إِلَّا أَنْ يَتَّحَا كَمَا أَلَيْمًا وَلَا أَهْجُرَنَّهَا أَوْ لَا كَلِمَتُهَا) وَهُوَ يَسْمَاهُ وَهُوَ لِإِضْرَارِ
 (أَوْ لَا وَطِئْتُهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لِمَسْكَدٍ فِي الثَّنَائِي (وَاجْتِهَدَ) فِي التَّلَوُّمِ (وَطَلَّقَ
 فِي لَأَعَزَّلَنَّ أَوْ لَا أَبَيِّتَنَّ أَوْ تَرَكَ الْوِطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ مَرَمَدًا
 الْعِبَادَةَ بِلَا أَجَلٍ) مَعِينٌ (عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَبْزَمْهُ بِمِثْقَلِهِ حُكْمُ)
 كَتَمِيمِهَا (كَكُلِّ تَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرٌّ أَوْ خَصٌّ) فِي حَلْفِهِ بِالْعَبِيدِ (بَلَدًا)
 فَلَا يَكُونُ مَوْلِيًا (قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطْلُكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)
 لِأَنَّهُ يَطَّأُهَا بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (أَوْ مَرَّةً) لِأَنَّهُ لَيْسَ مَمْنُوعًا مِنَ الْوِطْءِ (حَتَّى
 يَطَّأَ وَتَبَقِيَ الْمُدَّةُ وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتُكَ فَقَلَى

صَوْمُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ) فِي أَثْنَائِهَا (صَامَ بِقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ)
الَّذِي يَطْلُبُ بِهِ (مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ
احْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقُولُ) لِلْعَمْدِ وَلَوْ قَائِدًا عَلَى كَوْنِهَا عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ (أَوْ
حَلَفَ عَلَى حِنْثٍ) فَنَعَ (فِى الرِّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الظَّاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ
مِنْ تَبَيَّنِ الضَّرَرُ) وَهُوَ يَوْمُ الْامْتِنَاعِ (وَعَلَيْهِ تَوَوَّأْتُ أَقُولُ) وَالْعَاجِزُ
مَمْدُورٌ إِلَّا أَنْ يَضَارَ (كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْئَةَ) مِنَ الظَّاهِرِ تَشْبِيهِ فِي دُخُولِ
الْإِبْلَاءِ عَلَى الرَّاجِحِ وَأَجَلِهِ مِنْ يَوْمِ الرِّفْعِ كَمَا حَقَّقَهُ (أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمُ بِوَجْهِ
جَائِزٍ) لَشَغْلِهِ (وَانْتَحَلَ الْإِبْلَاءُ بِزَوَالِ مَلِكٍ مَنْ حَلَفَ بِعَقْبِهِ إِلَّا أَنْ يَمُودَ
بِقَبْرِ إِرْثٍ) فَيَمُودُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ زَمَانًا فَاتٍ (كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْعَاقِبَةِ
فِي الْمَحْلُوفِ بِهَا) تَشْبِيهِ فِي الْعُودِ (لَا لَهَا) اللَّامُ بِمَعْنَى عَلَى فَالْحُلُوفِ عَلَيْهَا لَا بِتَقْيِيدِ
فِيهَا الْيَمِينَ بِالْعَصَةِ الْأُولَى كَمَا سَبَقَ فَهُوَ إِخْرَاجٌ مِنْ شَرْطِ الْقَصْرِ (وَبِمَنْجَبِلٍ)
مُقْتَضًى (الْحِنْثُ) فِي كَطْلَاقٍ (وَبِتَّكْفِيرٍ مَا يُكْفَرُ) كَيْمِينَ اللَّهُ تَعَالَى (وَإِلَّا)
يَحْصُلُ انْحِلَالٌ (فَلَهَا وَلَسِيَّدَهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْنُهَا) الْفَقْهُ وَلَوْ (لَمْ يُطَالَبْهُ بَعْدَ
الْأَجَلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَنْقِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِصَاضُ الْبِسْكَرِ إِنْ حَلَّ)
وَالْأَطْوَابُ بغيره (وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطَأُ بَيْنَ الْفَيْئَتَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ
يَتَوَيَّ الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطَأُ بِلَا تَلَوُّمٍ وَإِلَّا) بَأَن وَعَدَ (اخْتَبَرَ مَرَّةً
وَمَرَّةً) وَثَلَاثَةً (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ) إِلَّا أَنْ تَحَافَ بَعْدَ نَسْكَوهِ (وَإِلَّا) يَدْعُهُ
وَلَا وَعْدَ بِهِ (أَمَرَ بِالطَّلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَفَيْئَةُ الْمَرْبِضِ وَالْمَحْبُوسِ
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ) السَّابِقِ (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينُهُ مِمَّا تُكْفَرُ قَبْلَهُ كَطَّلَاقٍ
فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٌ لَمْ يَأْتِ) كَالْمَبْهُومِ (وَعَقْبُ غَيْرِ مُعَيَّنٍ
فَالْوَعْدُ) بِالْوُطْءِ (وَبُعِثَ لِلْغَائِبِ وَإِنْ يَشْهَرَيْنِ وَلَهَا الْعُودُ إِنْ رَضِيَتْ)

بعدم الوطء (وَتَسْمُ رَجْمَتُهُ إِنْ اِنْحَلَّ) في العدة (وَالْأَلْفَتْ وَإِنْ أَبَى الْفَيْئَةَ فِي إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَلَا تُخْرِى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا) للذهب مول منهما فيطلقان (وَفِيهَا فِيمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَطَأُ وَاسْتَشْنَى أَنَّهُ مُوَلٍ وَحِلَّتْ عَلَى مَا إِذَا رُفِيعَ وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام أى بينه وبين الله كما فى بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدَّقْهُ) فالقول قوله (وَفُرُقَ بِشِدَّةِ الْمَالِ) لما علمت من بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال إنه يؤل لها (وَبَأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ بِحَتْمِ غَيْرِ الْحُلِّ) كالترك

﴿بَابُ﴾

(أَشْبِيهُ الْمُسْلِمَ) لا الكافر ولو ترافع لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالقرب بخلاف الإيلاء (الْمُسْكَنُ مَنْ تَجَلَّ أَوْ جُزَّهَا بِظَهَرٍ مُحَرَّمٍ أَوْ جُزَّيْهِ ظَهَرًا وَتَوَقَّفَ) بصيغة الماضي فاعله الظاهر (إِنْ تَعَلَّقَ بِكَمَشِيئَتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ تَوْقِفْ) فتقضى أو يبطله الحاكم (وَبِمُحَقِّقٍ) كَأَبْلِ بِلَاغِهِ (تَنْجِزَ وَيَوْقِفَ) كهذا الشهر (تَأْبَدَ) حتى يكفر (أَوْ يَدَمَّ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْيَأْسِ) منه (أَوْ الْعَزِيمَةِ) على عدمه على قاعدة الحنفى كما فى بن خلافاً (لِ) ويمنع منها إذا امتنع من الزواج ويدخل الإيلاء (وَلَمْ يَصْحَ فِي الْمُتَلَقِّ تَقْدِيمُ كُفَّارَتِهِ قَبْلَ لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا ا كنفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى قبله (وَصَحَّ فِي رَجْمِيَّةٍ وَمُدَبَّرَةٍ وَمُحَرِّمَةٍ) ونحوها كحائض مالم يقيده بمدة المانع (وَبِجُورِيٍّ أَسْلَمَ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمَتْ) حيث يقر عليها (وَرَتْقَاءَ) وبقية اللعبيات (لَا مُكَاتَبَةَ لَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحَ) مالم ينو إن عجزت (وَقِي صِحَّتِهِ مِنْ كَمَجْبُوبٍ تَأْوِيلَانِ) مرجعان كما فى بن وحش (وَصَرِيحُهُ بِظَهَرٍ مُؤَبَّدٍ تَحْرِيمُهَا أَوْ عُضْوُهَا أَوْ ظَهَرِ ذَكَرٍ) صوابه نفيهما^(١) من الصريح (ولا

(١) بأن يقول : لا عضوها أو ظهر ذكر ، لأن هذين من الكتابة

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ)
 قضاء (تَأْوِيلَانِ) أَرَجَحُهُمَا لَا طَلَّاقَ فَيُخَصُّ مِنْ أَى كَلَامٍ (كَأَنَّ حَرَامَ
 كَظَاهِرِ أُمِّى أَوْ كَأُمِّى) تَشْبِيهِهُ فِي التَّأْوِيلَيْنِ مَعَ الْقِيَامِ عَلَى الْأَرْجَحِ (وَكَيْفَ بَيَّنَّتْهُ
 كَأُمِّى وَأَنْتِ أُمِّى إِلَّا لِقَصْدِ الْكَرَامَةِ) أَوْ لِكَرَامَةِ (وَكَظَاهِرِ أَجْنَبِيَّةٍ
 وَنَوَى فِيهَا فِي الطَّلَاقِ فَالْبَتَاتُ) وَيَنْوَى فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا (كَأَنَّ
 كَهْلَانَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ) تَشْبِيهِهُ فِي الْبَتَاتِ (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ) أَى الظَّاهِرَ (مُسْتَفْتٍ
 أَوْ كَابُنِي أَوْ غُلَامِي أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَمَهُ الْكِتَابُ) كُلُّ بَتَاتٍ إِنْ دَخَلَ
 (وَأَزْرَمَ بِأَى كَلَامٍ) بَلِ الصَّوْتُ السَّادِجُ (نَوَاهُ بِهِ لَا يَنْ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ
 أُمِّى أَوْ لَا أَعُوذُ لِمَسِّكَ حَتَّى أَمْسُ أُمِّى أَوْ لَا أَرَاكِ حَتَّى أَرَاكِ أُمِّى)
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَنْوَى ظَهَرًا أَوْ طَلَاقًا (وَتَمَدَّدَتِ الْكُفَّارَةُ إِنْ عَادَ) بَانَ
 وَطَى (ثُمَّ ظَاهَرَ) أَوْ بَعْدَ جُلِّ الْأُولَى (أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ
 مَنْ دَخَلَتْ أَوْ أَبْقَى كُنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُ كُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) فَوَاحِدَةٌ عِنْدَ
 الْأُولَى وَإِنَّمَا لَمْ يُلَاحِظْ التَّعْمِيمُ هُنَا لِانْتِفَاءِ الضَّمِّ بِالْكُفَّارَةِ (أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِسَائِهِ)
 وَلَمْ يَفْرُدْ كَلَامًا بِخَطَابِ (أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ) مَرَارًا (بِمُتَّحِدٍ) وَبِمُتَّعِدٍ تَعْدُدُ
 (إِلَّا أَنْ يَنْوَى كَفَّارَاتٍ فَتَلَزَمَتْهُ) فَمَا قَلْنَا فِيهِ بِالْإِتِّحَادِ (وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ
 وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ) لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ بِالْإِصَالَةِ (وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْاسْتِمْتَاعُ) حَتَّى
 تَكْمَلَ (وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ) وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفَعَهَا لِإِحْكَامِ وَجَازَ كَوْنُهَا مَعَهُ
 إِنْ أَمِنَ) وَرَوَيْتُهَا كَالْحَرَمِ (وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَنْتَجِزْ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ)
 فَلَا يَمُودُ بِمُودِهَا بِخِلَافِ الْمَنْجُزِ وَدُونَ الثَّلَاثِ (أَوْ تَأَخَّرَ كَأَنَّ طَائِقَ ثَلَاثًا
 وَأَنْتِ عَلَى كَظَاهِرِ أُمِّى كَقَوْلِهِ لَغَيْرِ مَدْخُولِ بِهَا) كِبَابَانَةُ الْمَدْخُولِ بِهَا (أَنْتِ
 طَائِقٌ وَأَنْتِ عَلَى كَظَاهِرِ أُمِّى) وَلَوْ نَسَقًا (لَا إِنْ تَقَدَّمَ أَوْ صَاحَبَ كَبَانَ
 تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَظَاهِرِ أُمِّى) فَإِنَّ عَافَ بِمَرْتَبِ غِلَافِ

انظر حش و بن (وإن عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَقَالَ هِيَ أُمِّي فَظَاهَرُ) إلا لقربة غيره (وَنَجِبُ بِالْمَوَدِّ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَنْتَحِمُ بِالْوَطْءِ وَهَلْ هُوَ الْمَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ نَأُوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَطَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلَاقِهَا وَمَوْتِهَا) بن حقه وهل تجب بالزم على الوطء أو به مع الإمساك أو تصح به فقط وتنتحم بالوطء فذهب إلى أن لم يطأ بموت أو طلاق نأويلات (وهل تُجْزَى إِنْ أُنْمِهَا) وقد طلقها أنماها أولا وهو الأقوى (نأويلان) فاستوط بالطلاق إذا لم تعد كما سر (وهي إعتاق رَقَبَةٍ لَا جَنَيْنَ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعِ خَبَرُهُ) وأجزأ أن تبين سلامته (مُؤَمَّنَةٍ فِي الْأَعْيَادِ) (١) المجوسى (نأويلان وفي الوتف) على الأصح من الأجزاء (حتى يُسَلِّمَ) أو يمكن منها لأنه يجبر (قولان سَلِيمَةٍ مِنْ قَطْعِ أَضْبُعٍ وَعَمَى وَبَكْمٍ وَجُنُونٍ وَإِنْ قُلَّ وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ وَقَطْعِ أَذْنَيْنِ وَصَكْمٍ وَهَرَمٍ) بخلاف الصغير لأنه مرجو (وعرج شديدتين وجذام وبرص وفلج) ودين يمنع التسكيب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فإن لم يمنع صنع به ماشاء (بلا شوب عوض لا مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ) لأن الشأن وضع البائع (مُحَرَّرَةٍ لَهُ لَا مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَمَوْحُورٌ عَنْ ظَهْرِ نَأُوِيلَانِ) (٢) سبهما هل قولنا ظهري يندما (والعتق) عطف على عوض (لا مُسْكَنْبٍ وَمُدَبَّرٍ وَنَحْوِهَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَبُجْزَى أَعُورٌ وَمَغْضُوبٌ) منه (ومرهُون وجان إن افتديا) إذ معلوم أنه لا يعمل أجزاء إذا أخذها كما حققه (ر) (ومرَضٍ وَعَرَجٍ خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَدَعٌ فِي أُذُنٍ وَعِتْقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (ورضيه) خاص

(١) المراد به من يجبر على الاسلام من مجوسى كبير وكتابي صغير لا يعقل دينه، وفي المجموع ولا يجزى كتابي بلغ وأجزأ الصغير على الأصح وفي المجوسى مطلقا خلاف ١ هـ
(٢) أظهرهما الأجزاء

بما بعدها (وَكُرِهَ الْخُصِيُّ وَنُدِبَ أَنْ بُصِّلَ وَبِصُومٍ) فسر بالمميز (ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا قَادِرٍ وَإِنْ يَمْلِكُ مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ اسْكَمَرَضٍ أَوْ مَنْصِبٍ) أودار سكنى (أَوْ يَمْلِكُ رَقَبَةً) فقط (ظَاهِرَ مِنْهَا) فيسكفر بها عنها وبزوجها إن شاء (صَوْمُ شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ) إن بدا منه (مَنْوِي التَّقَابُعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتُمَمَ الْأَوَّلِ) ثلاثين ولو ناقصاً (إِنْ انْكَسَرَ) أو مرض مثلاً (مِنْ الثَّلَاثِ وَلِلْسَيِّدِ الْمَنَعُ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ) بمعنى أو (خَرَّاجُهُ وَتَعْيُنُ لِيَذَى الرَّقِّ) بالنسبة للمتنق (وَلَمَنْ طَوَّابَ بِالْفَيْئَةِ) وإلا صبر لمضى المدة ليعتق (وَقَدْ أَلْزَمَ هِتَقُ مَنْ يَمْلِكُ لِمُعْسِرٍ سِتِّينَ وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى) وجوباً إن تجاوز ثلاثة أيام (إِلَّا أَنْ يَفْسِدَهُ وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ) والثلاثة ووجب في الأول (وَلَوْ تَسَكَّلَهُ الْمُعْسِرُ جَازَ) أى مضى (وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ الْمُظَاهَرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ يَمْنُ فِيهِمْ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا) ومثل الوطاء مقدمتان (كَبُطْلَانِ الْإِطْعَامِ) بذلك (وَيُفْطِرُ السَّفَرُ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهْجُهُ كَحَضِيضٍ) تشبه في عدم القطع في غير الظهار كالقتل (وَلَا كَرَامٍ وَظَنُّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنَسْيَانٍ) فلا يقطع التتابع وهو المعتمد (وَبِالْعِيدِ) عطف على ما يقطع التتابع (إِنْ تَعَمَّدَهُ لَا جَهْلَهُ) ذاتاً أو حكماً (وَهَلْ) عدم القطع عند الجهل (إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ) التحقيق لا بصوم العيد بل تاليها (وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ) في عدم القطع (عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَضْلِ الْقَضَاءِ) ولو نسياناً (وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ) في انقطاع ضديف (فَإِنْ لَمْ يَذَرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهْرَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا) لاحتمال أنهما من الثانية فلا ينتقل قبل كمالها (وَقَضَى شَهْرَيْنِ) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت بالشروع في الثانية (وَلِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ) لاحتمال أن كل يوم من واحدة على قطع التتابع ، وعلى المعتمد يومان وشهران مطلقاً

(لَمْ تَمْلِكْ سِتِينَ مَسْكِينًا أَوْ حُرَّارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ هُدًى وَثُلْثَانِ بُرَأَ وَإِنْ
 افْتَأْتُوا تَحْرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ) غيره (قَمِذْلُهُ) بالشع (وَلَا أَحَبُّ الْقَدَاءِ
 أَوْ الْقَشَاءِ) وأجزأ إن بلغ (كَغِدْبَةِ الْأَذَى وَعَلَّ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ
 قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّيَامِ أَوْ) ينتقل (إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا عَلَى أَنْ
 الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكُفَّارَةِ) فلا يكتفيه الشك والاعتماد لا بد من اليأس
 مطلقاً (وَأِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ) بكل الستين وينزع ما بقي
 إن بين بالقرعة (وَلَا مَبْدَ إِخْرَاجِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ
 يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَمَعَهُ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ
 لِلْوَاجِبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ التَّمْنَعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ (لشغله
 قال أحب انتظار زوال المنع) (أَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطْ) فينتظر إمكانه
 تَأْوِيلَاتٍ وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْيَمِينِ أَنْ يُطْعِمَ أَجْزَأُهُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ
 شيء) لعدم تمام ذلك (وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كُفَّارَتَيْنِ فِي) نصيب
 (مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ
 كَمَلٍ) ماءين أو الجميع (وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) فلا يصرف لحيته (وَلَوْ
 اعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ
 مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَقَتْ).

(بَابُ)

لَمَّا بُلَاغُ زَوْجٍ) ولو حكما كذا شبهة في حمل لا سيَّده (وَأِنْ فَسَدَ
 نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا لَا كُفْرًا) نعم إن رضوا بحكنا (إِنْ قَذَفَهَا بِزَوْجِي
 فِي نِكَاحِهِ) متملق بقذف والعدة في حكمه^(١) (وَلَا) بأن قذفها قبل النكاح

(١) ولو كانت العدة من طلاق بائن لأنها من تملقات الزوجية

أو بعد المدة (حَدُّ تَيْقَنَهُ أُنْعَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لزنى قيل مذهب المدونة
كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حده بمجرد القذف أو لعانه
خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وَأَنْتَعَى بِهِ) أى بلعان الروية
(مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَالْأَيَّ) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ
الِاسْتِبْرَاءَ) ويمضى منه أقل الحمل وإلا فالحامل محبوس (وَيَنْفَى حَمْلٍ وَإِنْ
مَاتَ) مبالغة في الحاجة للعان لنفى الحد (أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَأْمُ) مبالغة
في اتحاده (بِلِعَانٍ مُجَلِّ) قبل الوضع (كَالزَّنى وَالْوَلَدِ) تشبيهه في الاتحاد يقول
لرأيتما تزنى وما هذا الحمل منى (إِنْ لَمْ يَطَّأَهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) وبينهما مدة حمل
وإلا فن تمة الأول (أَوْ وَطَّئَهَا) وأنت به (لِمُدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقِلَّةِ)
بسته أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثانى والموضع أنه قطعه عن الوضع
الأول مدة حمل (أَوْ كَثُرَتْ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء
ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للعان
(إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسنة أيام (أَوْ هُوَ
صَحِيحٌ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مُجْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ) فينتفى بلا
لعان في ذلك كله (وَفِي حَدِّهِ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ
وَأَنْ لَا عَنَ إِرْؤِيَّةٍ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدَّمَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وأنت به لمدة حمل
منها (فَلِإِلَّاكَ فِي الْإِزَامِ بِهِ) ولا يفتنى أصلاً (وَعَدَمِهِ) أى عدم الإلزام بل له
أن ينفقه بلعان ثان (وَنَفْيِهِ) بالأول (أَقْوَالُ ابْنِ الْقَاسِمِ) وَيَلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ
يَوْمَهَا) كما سبق في قوله وإلا لحق (وَلَا يُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ
لِغَيْرِهِ وَإِنْ يَسْوَادَ وَلَا وَطْءَ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَلَا وَطْءَ بِغَيْرِ أَنْزَالٍ
إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبْلُ وَلَاعَنَ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقًا) ما لم تجاوز أقصاه في غير
عصمة فينتفى بلا لعان (وَفِي الرُّؤْيَةِ) بدعواها (فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ مِنْ بَائِنٍ وَحَدٌّ)

إِنْ أَدْعَى (بَعْدَهَا كَأَسْتَلْحَقَ الْوَلَدَ إِلَّا أَنْ تَزْنِي بَعْدَ الْإِمَانِ) لَزْوَالِ عِفَّتِهَا
(وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلَمَ بِحَدِّهِ) لَدَلِهِ بِغَوِّهِ (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفَهَا بِهِ وَوَرِثَ
لِلْمُسْتَلْحِقِ) بِالْكَسْرِ (لَلْيَيْتِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ أَوْ لَمْ يَسْكُنْ وَقَلَّ
الْمَالُ وَإِنْ وَطِئَ أَوْ آخَرَ بَعْدَ عَلَيْهِ بَوْضَعٍ أَوْ خُلِيَ بِهَا عُدْرًا مَقْتَنَعًا) الْإِمَانُ
(وَشَهِدَ بِاللَّهِ أَرْبَعًا لَرَأْيَتُهَا تَزْنِي أَوْ مَا هَذَا الْحَمْلُ مِنِّي وَوَصَلَ خَامِسَةً
بِإِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا) الْإِمَانُ
لِلْمُصَوِّرِ أَيْ وَصَلَ هَذَا بِالْأَرْبَعِ قَبْلَهُ (وَأَشَارَ الْآخِرُسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ
مَا رَأَى أَرْبَعًا أَوْ مَارَئِيَتْ أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهَا) أَيْ الرُّبُوبِيَّةُ وَالْحَمْلُ (وَفِي الْخَامِسَةِ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَوَجَبَ أَشْهَدُ وَالْإِمَانُ وَالْفُضْبُ)
بِمَوْضِعِهَا مَرَّطًا (وَبِأَشْرَفِ الْبَلَدِ) لِلْمَجْدِ (وَبِمَحْضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلَمُوا أَرْبَعَةً)
إِظْهَارًا لِلشَّهَادَةِ (وَنَذِبَ إِثْرَ صَلَاةٍ) وَالْأَفْضَلُ الْمَعْرُوفُ^(١) (وَتَخَوُّوهُمْ مَا وَخُصُّوْهُمْ
عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا مُوجِبَةُ الْعَذَابِ) لِأَنَّ بِهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ (وَفِي إِعَادَتِهَا
إِنْ بَدَأَتْ) وَهُوَ الرَّاجِعُ (خِلَافُ وَلَا عَنَتِ الذَّمِّيَّةُ بِكَذِبِهَا وَلَمْ تُجَبَّرْ
وَإِنْ أَبَتْ) الْإِمَانُ (أُذْبِتْ وَرُدَّتْ لِمِلَّتِهَا) فِي كَالْجِلْدِ (كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ
رَجُلٍ فِي إِحْفَافٍ) تَشْبِيهِ فِي أَدَبِ الزَّوْجِ وَلَا إِمَانُ وَإِنْ حَدَّ بِهِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ وَقِيلَ
الْمَعْرِضُ كَالْمَعْرِضِ هُنَا أَيْضًا وَحَمَلَ عَلَى الْوَاضِحِ انْظُرْ عَجْ (وَتَلَاَعْنَا إِنْ رَمَاهَا
بِفُضْبٍ أَوْ وَطِئَ شُبْهَةً وَأَنْكَرْتَهُ أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَنْتِ وَلَمْ يَظْهَرْ)
بِقَرِينَةٍ فَإِنْ لَمْ تَلَاَعَنَّ حَدَّثَ (وَتَقُولُ) عِنْدَ التَّصْدِيقِ (مَا زَنْيْتُ وَلَقَدْ غُلِمْتُ
وَالَا) يَأْنِ تَبَيَّنَ أَوْ ظَهَرَ (الْتَمَعَنَّ فَقَطَّ كَصَمِيرَةٍ تُوْطَأُ وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ
الْتَمَعَنَّ ثُمَّ الْتَمَعَنَّ وَحُدَّ الثَّلَاثَةُ لِإِنْ نَكَاتْ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِزَوْجِيَّةٍ - حَتَّى رُجِمَتْ)

(١) لحديث ورد في الشدید فی البین الکاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار كما ورد أيضا ولأن العصر هي الصلاة الوسطى على الصحيح

صراعاً لمن يجوز شهادة الزوج (وإن اشترى زوجته ثم ولدت لغيره فكأنما لم ينفقه الاستبراء بلا إيمان (ولا قل) فكأن زوجة وحكمه) المترتب عليه (رفع الحُدَّ أو الأدب في الأمة أو الذميمة أو إيجابه على المرأة إن أم لأعين وقائع نسبه وبلعازها نأيد حرمتها وإن ملكت) فلانوطاً بالملك (أو انفسح حتمها وتوعداً لغيره) مدان أباه (قبل كالمراة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كمن أقر بذف ورجح (وإن استلحق أحد التوامنين أحفاً وإن كان بينهما ماسة فبطنان إلا أنه) أى الامام (قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول) وبينهما ستة أشهر كما هو الموضوع (سئل النساء إن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم يحد) فلم يحل الستة فاصلاً ، والجواب أنها فاصل إذا لم يقان بالتأخر وحينئذ يحد لأن قوله لم أطأ نفى له وقد استلحقته

﴿ باب ﴾

(تعقد حرمة وإن كتابية أطاقت الوطء بخلوته بالغير غير محبوب أمكن شغلها منه) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفياً) أى الوطء (وأخذاً بإقرارهما) فلا رجعة له ولا حق لها في نفقة وتكبل صدق (لا بغيرها) أى الخلوة السابقة (إلا أن تقر) الزوجة (به) أى الوطء (ويظهر حمل ولم ينفقه بثلاثة أفراده أظهار) (وعدة (ذى الرق) ذكر باعتبار الشخص (قرآن والتجميع للاستبراء لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو اعتدته في كالسنة) نعم إن جاوز أقصى الحمل فسنة يضاء على ما أفاده الناصر والمحققون (أو أرضعت أو استحيضت وميزت ، ولا زوج استزاع ولد الموضع فراراً من أن ترضعه أو ليتزوج أحدها أو رابعة إذا لم يفر بالولد وإن لم تمسز أو تأخر بلا سبب أو مرضت ترضعت نسمة أشهر استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كعدة من لم تر الحيض والائيسة ولو برق)

فلا تنصيف في غير الأقرء (وَتَمَّ مِنْ الرَّابِعِ) ثلاثين (في الكسْرِ وَلَعَا
يَوْمُ الطَّلَاقِ) إن سبق بالنجر (وَأِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَتْ الثَّمَانِيَّةُ
وَالثَّلَاثَةُ) أو تمام سنة ببيضاء (ثُمَّ إِنْ احْتَجَبَتْ إِعْدَةُ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ إِنْ
وُطِئَتْ بَرْنَى أَوْ شُبُهَةً وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ) غير ظاهرة الحمل بل أطلق بعضهم
للمنع (وَلَا بِمَقْدُ) حيث فسح فسكاحه (أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ
وَلَا يُرْجَعُ لَهَا) في نفقته (قَدَرَهَا) أى العدة فاعل وجب (وَفِي إِمَضَاءِ الْوَلِيِّ
أَوْ فَسْخِهِ تَرَدُّدٌ) في عب الراجح وجوب الاستبراء من الوطاء السابق وفي ر
و بن وحش ترجيح عدمه (وَأَعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلَّ بِأَوَّلِ
الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ) إن طلقت بطهر (أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَّقَتْ بِكَحَيْضٍ) ونفاس
(وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُعْجَلَ) الزواج (بِرُؤُوبَتِهِ) أى الدم بل حتى بدوم
ما يعتد به ندباً فيوافق ابن القاسم أو وجوباً فيكون أشهب مخالفاً (تَأْوِيلَانِ
وَرُجِعَ فِي قَدَرِ الْحَيْضِ هُنَا) متملق رجوع (قَلْ هُوَ) عادة (يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ)
ذا بال (وَفِي إِنْ لَمَّا قُطِعَ ذَكَرُهُ أَوْ أُنْذِيَاهُ يُولَدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا
وَمَا تَرَاهُ الْيَاثِسَةُ) بكخمسين (هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ) ليس الجمع^(١) شرطاً
أو للدار في الوسط^(٢) على أهل المعرفة ولو رجالاً (بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ
أُمِكَنَّ حَيْضُهَا) فلا يسأل النساء (وَأَنْتَقَلَتْ الْأَقْرَاءُ وَالطَّاهِرُ كَالْمُبَادَةِ)
خمس عشرة يوماً (وَأِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا) أى العدة (يُولَدُ لِذِيهِ أَقْصَى أَمَدِ
الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفَقِيَهُ بِلَمَانٍ) أو يكون لسة أشهر من الثاني فله
(وَتَرَبَّصَتْ) أقصى الحمل (إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا خِلَافُ
وَفِيهَا لَوْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ إِخْمَسٍ) أشهر

(١) فتكنى واحدة إذا كانت ثقة لأن هذا خبر لا شهادة

(٢) وهو مقطوع الذكر أو الأنثيين

من الثاني (لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحُدَّتْ وَاسْتَشْكَاتُ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجاوزتها بشم . (وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلِّهِ) إن لحق بذى العدة ولو احتمالاً كالملاعنة وإلا انتظرت عدة غير الحامل (وَإِنْ دَمًا اجْتَمَعَ وَإِلَّا) تسكن المتوفى عنها حاملاً (فَكُلُّهُ مُطْلَقَةٌ إِنْ فَصَدَ) مجمعا عليه (كَالَّذِي يَتَّحَتُّ ذِيَّهِ وَإِلَّا) بأن كان صحيحاً أو مختلماً فيه (فَارْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجُوعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا) أو تأخر لرضاع (وَقَالَ النَّسَاءُ لَا رِبَّةَ بَيْهَا) من حمل (وَإِلَّا) بأن تأخر اغير رضاع كاستحاضة لم تميز أو ارتابت (انْتَظَرَتْهَا) أى الحيضة أو تمام تسعة أشهر فإن زادت الربة فأقصى الحمل فإن جزم به فحتى تضع (إِنْ دَخَلَ بِهَا) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غير اعتبار حيض ولا عدمه (وَتَنْصَعَتْ بِالرَّقِيِّ) وإن بشائبة شهرين وخمس ليال (وَإِنْ لَمْ تَحِضْ) لمرض أو رضاع (فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) واغير سبب تسعة على ما رجح (إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ فَتِسْعَةٌ) حيث لم تحض كما هو الموضوع فإن زادت الربة فسكما سبق (وَلَيْمَنْ وَضَعَتْ ^(١) غُسْلُ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ) وسبق أن الأحب نفيه حينئذ (وَلَا يَنْقُلُ الْعَتَقُ) أثناء عدة الأمة (لِعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتُ زَوْجٍ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ) عن الاستبراء لعدة الوفاة (وَإِنْ أَقْرَبَ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَارِهِ وَلَمْ يَرْتَمِهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتُهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ) أو عليه (وَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَفْنَقَتْ الْمُطْلَقَةُ) قبل علمها (وَيَقْرَأُ مَا تَسَلَّفَتْ بِخِلَافِ الْمَيُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثِ) فيردان ما أنفقاً للتركة (وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَامَتْ إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّرَاءِ) وإن لم ترتفع فيها لأقراء (أَوْ مُعْتَدَّةٌ مِنْ وَفَاةٍ

(١) إثر موت زوجها ، ويقضى لها بفسله ولو تزوجت ، لكن يكره بعد تزوجها

فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكْتَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطْ وَإِنْ صَفُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْعُودًا زَوْجَهَا) لأنه ميت حكمًا (أَنْزَلْنِ بِالْمَصْبُوغِ وَلَوْ أَذْكَنَ) ردى الحرة (إِنْ وَجِدَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ) مالم يرق بياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّجَرَّ فِيهِ وَأَنْزَلْنِ فَلَا تَنْتَهِطُ بِحِنَاءٍ أَوْ كَثْمٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الرِّبِّ وَالسُّدْرِ وَاسْتَحْدَادِهَا) فجاز كل ذلك (وَلَا تَدْخُلُ الْحِمَامُ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَسْكُتُ حِلُّ إِلَّا لِفِرْوَرةٍ وَإِنْ بِطَيْبٍ وَتَمَسَّحَهُ نَهَى كَرًا.

(فصل) وَلِزَوْجَةِ الْمُتَقَوِّدِ الرَّفْعُ لِلْقَاخِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ) السامعي يخرج عند اجتماع الماشية عليها (وَالْأَى) يوجد واحد من ذكر (فَلِجَمَاعَةٍ الْمُسْلِمِينَ فِيؤْجَلُ) بعد البحث (أَرْبَعَ شَهْرِينَ إِذَا دَامَتْ نَفَقَتُهَا) بأن كان له مال ولم تخش الزنا وإلا فإما تهجيل الطلاق (وَالْعَبْدُ نِصْفُهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ خَيْرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاءِ وَسَقَطَتْ بِهَا) أى المدة (النَّفَقَةُ) بخلاف الأجل (وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا) ولا فى الزواج بعدها (لِلْإِذْنِ) من الإمام (وَأَيُّسَ لَهَا الْبَقَاءُ) على عصمة المفقود (بَعْدَهَا) أى بعد الشروع فى العدة (وَقُدِّرَ طَلَاقٌ) يصح العقد عليها (بِتَحَقُّقِ بَدْخُولِ الثَّانِي) لأنه للنفوت لها كما يأتى (فَتَحِلُّ لِلْأَوَّلِ) بعصمة جديدة (إِنْ طَلَّقَهَا) قبل فقرة (اِثْنَتَيْنِ) وحلها الثانى (فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَسَكَتُوا لِيَيْنِ) لانفوت إلا بالندى الثانى غير عالم (وَوَرِثَتْ الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا) وفسخ الثانى وهذا فائدة كونها الأولى مع موته (وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّتِهِ) أى تبين ذلك (فَسَكَتَ غَيْرُهُ) يفسخ ويتأبد بالندى على ما سبق (وَأَمَّا إِنْ نَعِيَ لَهَا) فنزوجت ثم قدم (أَوْ قَالَ عَمْرَةَ طَلِاقٌ مُدْعِيًا غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ) الحاضرة ولم يصدق ونزوجت (ثُمَّ أَثْبَتَهُ) أى ما ادعاه (وَذُو ثَلَاثَةٍ وَكُلٌّ وَكَيْلَيْنِ) فزواجه وفسخنا واحداً ظننا أنها الغائبة

ونزوجت ثم ثبت أنها الرابعة (وَالْمُطَلَّقةُ لِعَدَمِ النِّفَاقَةِ ثُمَّ) بعد زواجها
 (ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْذُودِ تَنْزَوِّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ
 بِدَعْوَاهَا لِلْوُتْ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عِدَّتَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع الأخيرتين
 ثم تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ) أى ما فسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى
 الصَّحَّةِ فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ) جواب أما في جميع ما سبق (وَالضَّرْبُ^(١)
 لِوَاحِدَةٍ ضَرْبُ لِبَقِيَّتَيْنِ) حيث طابن الفراق (وَلِإِنْ أُبَيِّنَ) وطلبين استئناف
 أجل (وَبَقِيَّتِ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْذُودُ أَرْضِ الشَّرِّكَ
 لِلتَّمْذِيرِ^(٢)) والمبرة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ) واختار الشيخان (ابن
 أبى زيد والقاسمى) (ثَمَانِينَ وَحُسْبَمِ بَخْسٍ وَسَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره
 (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سِتِّهِ فَلَا قَوْلَ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى
 التَّمْذِيرِ) لتعذر التحقيق غالباً (وَحَلَفَ الْوَارِثُ) بتأ اعتماداً على ظنه طبق
 الشهود (حِينَئِذٍ) أى حين الشهادة حيث لم تدرخ البينة وكان الوارث من
 يعرف ذلك (وَلِإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى النِّطَوعِ) فيجوز عليه حكم الردة حتى
 يثبت الإكراه (وَاعْتَدَتْ) أى لزمها أحكام العدة من إحداد وغيره (فِي مَقْذُودِ
 الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّفَقَيْنِ) وتحسب العدة من يوم الانتهاء
 (وَهَلْ يُتْلَوُ مُؤَيَّجَتُهُ) قبل إلزامها بحكم العدة وهو الأقرب (تَفْصِيلُ إِنْ
 وَوَرِثَ مَالَهُ حِينَئِذٍ) أى حين الشروع في العدة (كَأَنَّهُ تَجَعَّ لِبَلَدِ الطَّاعُونَ)
 وهو مكروه^(٣) كالفرار (أَوْ فِي زَمَنِهِ وَفِي الْقَعْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ

(١) أى ضرب الأجل وتحديد

(٢) لأن دامت النفقة وإلا فلها الطلاق كما لو خشيها الزنا

(٣) لحديث « إذا سمعت بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا

منها » رواه البخارى ومسلم من أسامة بن زيد

بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمُعْتَدَةِ الْمُطْلَقَةِ أَوْ الْمَحْذُوسَةِ بِسَبَبِهِ (اسْتِثْرَاءُ
 (فِي حَيَاتِهِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى الِاعْتِمَادِ (السُّكْنَى وَالْمُتَوَقَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا)
 مُطَبِّقَةً كَمَا فِي بَن (وَالْمُسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقْدَ كِرَاءَةٍ لَا يَلَا نَقْدَ وَهَلْ مُطْلَقًا)
 وَهُوَ الِاعْتِمَادُ (أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ فَأَوْ يَلَانِ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا أَنْ
 يُسْكِنَهَا) مَعَهُ وَقَوْلُهُ (إِلَّا لِيَسْكُنَهَا) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ لِأَنَّ الِاعْتِمَادَ لَا فَرْقَ بَيْنَ
 أَنْ يَكْفُلَهَا أَوْ حَذَفَ اللَّامَ ^(١) أَوْ لَا (وَسَكَنتُ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ) عَلَيْهِ
 فِي مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْفِرَاقِ (وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا) قَبْلَهُ (وَاتَّهِمَ أَوْ كَانَتْ بِغَيْرِهِ
 وَإِنْ لِيَشْرُطَ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ) إِنْ لَمْ يَرْضَوْا بِرَجُوعِهَا (وَ)
 رَجَعَتْ (مَعَ ثَمَنٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ ضَرُورَةً فَتَاتَ أَوْ
 طَلَّقَ فِي كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) لَا إِنْ سَارَتْ كَثِيرًا أَوْ أَحْرَمَتْ (وَفِي) الْحَيْجِ
 الْقَطُوعِ أَوْ غَيْرِهِ (وَإِنْ خَرَجَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ ^(٢) وَالْخَارِجِ لِلرَّأْيِ
 (لِيَكْرَبَاطَ لَا لِمَقَامٍ ، إِنْ وَصَلَتْ وَالْأَحْسَنُ) الْأَقْوَى (وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ
 السِّتَةِ أَشْهُرٍ) بَلْ فِي النِّقْلِ سَنَةٌ وَسَطُهُ نَوْنٌ (وَلِلْخُتَارِ) عِنْدَ الْخَمْسِ (خِلَافُهُ
 وَفِي الْإِنْتِقَالِ) مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا لِمَقَامٍ (تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهَا أَوْ أَبْعَدِهَا أَوْ بِمَكَانِهَا)
 فِي الطَّرِيقِ (وَعَلَيْهِ السُّكْرَاءُ رَاجِعًا) حَيْثُ لَزِمَهَا الرُّجُوعُ (وَمَضَتْ لِلْحُرْمَةِ
 أَوْ الْمُعْتَكِفَةِ) وَلَا تَخْرُجُ لَطَرِيَانِ الْعِدَّةِ (أَوْ أَحْرَمَتْ) فِي الْعِدَّةِ لَا فِي الْإِعْتِكَافِ
 وَقَيْدُ بَأَنْ لَا يَفُوتَ (وَعَصَتْ) لَا اعْتَكَفَتْ (وَلَا سُكِنَى لِأَمَةٍ لَمْ تَبْوَأْ
 وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَاتِهَا كِبَدَوِيَّةٍ أَرْتَحَلَ أَهْلُهَا فَطَطَ) إِنْ أَرْتَحَلَ
 أَهْلَ الزَّوْجِ أَيْضًا فَمَهُمُ (أَوْ لِعِذْرٍ لَا يُمَسِّكُنَ لِلْمَقَامِ مَعَهُ يَمَسُّكُنَهَا ، كَسَقُوطِهِ

(١) فُقِيلَ لِيَكْفُلَهَا . كَمَا فِي نَسْخَةٍ . وَالْمُرَادُ يَكْفُلُهَا عَمَّا يَكْرَهُ . أَوْ يَكْفُلُهَا كَمَا هُنَا
 وَهُوَ الصَّوَابُ

(٢) لَكِنْ خَرَجَ فَعَلَ قَامِرٌ ، وَلَوْ قَالَ الْمَصْنَفُ خَرَجَتْ كَانَ أَصَوْبَ

أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوِّهِ) بِيَادِيهِ (وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ) وَهَكَذَا إِلَّا لِمَذْرُ
 (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النِّمَارِ) يَدْنَى قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الزُّرُوبِ وَلَا تَبَيَّنَ
 إِلَّا فِي بَيْتِهَا (لَا لِيُزَرَّرَ جِوَارِ إِحْضَارَةٍ وَرَفَعَتْ لِإِحْكَامٍ وَأَفْرَعَ لِمَنْ
 يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سَكْنَى لِمَنْ سَكَنَتْ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا)
 أَوْ عَالِيهِ أَجْرَةُ الْمَدَّةِ لَا نَقْطَاعَ لِلْمَكَارِمَةِ (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سَكَنَاهَا (إِنْ أَقَامَتْ
 بَيْعَهُ) وَلَوْ أَكْرَى لِلْوَضْعِ (كَتَفَقَعَتْ وَلَدَتْ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْغُرْمَاءِ يَبِيعُ الدَّارَ
 فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا) مَعَ الْبَيَانِ وَإِلَّا خَيْرٌ (فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ) بِالسَّكْنَى
 مَدَّةَ الرَّبِيبَةِ (وَالْمُسْتَرَى الْخِيَارُ وَلِلزَّوْجِ) الْبَيْعِ (فِي الْأَشْهُرِ) لِمَدَمُ ضَبَطَ غَيْرَهَا
 مِنْ حَمْلٍ وَأَفْرَاءِ (وَمَعَ تَوَقُّعِ الْخَيْضِ) وَالْفَرْضُ الْمَدَّةُ بِالْأَشْهُرِ لِمَصْرِ لَا جَدًّا
 وَكَبَرٍ غَيْرِ بَأْسٍ (قَوْلَانِ) فِي بَيْعِ الزَّوْجِ وَيُجُوزُ لِلْفَرْمَاءِ قِطْعًا (وَلَوْ بَاعَ إِنْ
 زَالَتْ الرَّبِيبَةُ فَسَدَ) الْبَيْعُ لِاجْتِهَادِ (وَأَبْدَأَتْ) لِلطَّلَاقِ (فِي الْمُنْهَدِمِ وَالْمُعَارِ
 وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِ لِمَدَّةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا) عِنْدَ الْإِبْدَالِ (فِي مَسْكَانَيْنِ أُجِيبَتْ
 وَأَمْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ) كَالْفَاضِي (لَا يَخْرُجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحُبْسِ)
 عَلَيْهِ (حَيَاتُهُ) لِأَنَّ سَكْنَى مَعْتَدَةٍ مِنْ تَوَابِعِ حَيَاتِهِ (بِخِلَافِ حُبْسٍ مَسْجِدٍ
 بِيَدِهِ) فَتَخْرُجُ (وَلَا تُؤْمَرُ وَلَدَتْ يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى) زَمَنُ الْإِسْتِبْرَاءِ (وَزِيدَ
 مَعَ الْمُتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالْمُرْتَدَّةِ) نَشْبِيهِ فِي السَّكْنَى وَنَفَقَةُ الْحَمْلِ (وَالْمُسْتَذْبِةُ
 إِنْ تَحَلَّتْ وَهَلْ نَفَقَةُ) لِلْمُسْتَذْبِةِ (ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ كُنَتْ تَحْمِلُ) وَإِلَّا فَسَلَى
 الْوَاطِئُ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قِيْلَ صَوَابُهُ الزَّوْجُ (قَوْلَانِ) أَقْوَاهَا
 الْأَوَّلُ وَالْفَرْضُ أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَدْخُلْ

(فَصْلٌ) (يَجِبُ الْإِسْتِبْرَاءُ بِحُصُولِ الْمَلَائِكَةِ إِنْ لَمْ تُؤَقَّنِ الْبَرَاءَةُ)
 وَغَلَبَةُ الظَّنِّ كَالْيَقِينِ (وَلَمْ يَكُنْ وَطْؤُهُ مُبَاحًا) وَسَيَأْتِي مُحْتَزُّ الْقِيُودِ (وَلَمْ
 تَعْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَافَتِ الْوَطْءُ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ بِسْكَرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَجَى أَوْ غُنَيْتَ أَوْ اشْتَرَيْتَ
 أَوْ انْتَزَعْتَ مِنْ عَهْدٍ (وَلَوْ مُنْزَوِّجَةً أَوْ طَلَّقْتَ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمَوْطُوَةِ إِنْ بَيَّعْتَ
 تَأْوِزُوجَتْ) بِعْنَى أَرِيدَ ذَلِكَ وَجِبَ اسْتِبْرَاطُهَا قَبْلَهُ (وَقَبِيلَ قَوْلِ سَيِّدِهَا) أَنَّهُ
 اسْتَبْرَأَ مَا فِي بَيْحِهَا وَطَافَهَا لِلزَّوْجِ لَا لِلْمَشْتَرِي (وَجَازَ لِلْمَشْتَرِي مِنْ مُدْعِيهِ) أَى
 الْإِسْتِبْرَاءِ (تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ) مُوَاضَعَةً قَبْلَ
 عَهْدِ الشَّرَاءِ أَوْ بَعْدَهُ (وَكَالْمَوْطُوَةِ بِاشْتِبَاهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَالْمَوْطُوَةِ إِنْ بَيَّعْتَ
 (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ) مُودَعَةً نَحْمُ اسْتِبْرَاطُهَا مِثْلًا بَلْ أَمْتُهُ غَيْرُ
 لِلْمَأْمُونَةِ كَذَلِكَ (أَوْ إِسْكَافًا) لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مَخْرُومٌ (أَوْ مَحْجُوبٌ
 مَوْكَاتِبَةً عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الْوَكِيلُ (مَعَ غَيْرِهِ) بِلَا إِذْنِ
 (وَبَعَثَ سَيِّدُهُ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعَتَقِ) عَطَفَ
 عَلَى بِحْصُولِ الْمَالِكِ (وَاسْتَأْنَفَتْ) فِي الْعَتَقِ (إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً عُلِمَ
 أَنَّهُ أَمٌّ بِقَدَمِ أُمِّ الْوَلَدِ فَقَطْ) إِخْلَاقًا لَهَا بِالزَّوْجَةِ (بِحَضْرَةِ) رَاجِعُ الْإِسْتِبْرَاءِ
 (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْضِيضَتْ وَلَمْ تُبَيِّزْ فَثَلَاثَةُ
 أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بِحَسِّ (فَتَسَعَةً) أَشْهُرٍ فَإِنْ زَالَتْ وَلَمْ تَأْتِ
 الْحَمْلَ عَلَى مَا سَبَقَ (كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَائِسَةِ) تَشْبِيهُهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَشْهُرَ (وَبِالْوَضْعِ
 كَالْعِدَّةِ) لَكِنْ لَا يَنْظَرُ هُنَا لِلْحَقُوقِ (وَحَرُمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ) إِلَّا بَيْنَهُ
 الْحَمْلَ مِنَ الْمُسْتَمْتَعِ كَمَا سَبَقَ (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوَطْءَ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ
 يَدِهِ كَمُودَعَةٍ) وَمَرْهُونَةٍ (وَمَجْبُوعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَكْسَجْ عَلَيْهِمَا
 سَيِّدُهُمَا) وَهَذَا مُحْتَزَمٌ لَمْ تَوْفَقْ بَرَاءَتُهَا (أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ
 جَعَلَ الْبِنَاءَ) مُحْتَزَمٌ لَمْ يَكُنْ وَطْئُهُ مَبَاحًا (فَإِنْ بَاعَ) الزَّوْجَ (الْمُسْتَبْرَأَةَ وَقَدْ دَخَلَ
 أَوْ أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ) لِلزَّوْجِ (الْمُسْكَاتِبُ قَبْلَ وَطْئِ الْمَالِكِ) رَاجِعُ الْكُلِّ
 (١٦ م — أَكْلِيلُ)

(لَمْ تَحِلَّ لِسَيِّدٍ) في غير العتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقُرْأَيْنِ عِدَّةٍ فَسَخِرَ
النِّكَاحَ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْضَةٍ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)
من العدة وكالولم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (في أول الحبض)
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم نعلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمْضِيَ حَيْضَةٌ
اسْتِبْرَاءً) على ما سبق فتأتلف (أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ) وتعقب بأن الأول
تقييد لابن المواز ، وإنما التاويلان في حمل السكثرة على الأيام أو الاندفاع
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبَ جَارِبَةً
ابْنَهُ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرئ الابن (ثُمَّ وَطِئَهَا) فيما كُتِبَ
ولا يستبرئ من وطئه الأول (وَتَوَوَّاتٍ عَلَى وَجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ
وَيُسْتَحْسَنُ) استبراء بائع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ يَخْيَارُ لَهُ وَتَوَوَّاتٍ
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعِدَّةُ ، أَوْ وَخَشَّ أَقْرَ الْبَائِغِ بِوَطْئِهَا
عِنْدَ^(١) مَنْ يُؤْمِنُ ، وَالشَّانُ الْفَسَادَ وَإِذَا رَضِيََا بِبَيْعِهَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا
الْإِنْفِقَالُ وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهِمَا وَهَلْ يُسَكَّنُ بِوَاحِدَةٍ قَالَ) المازري (يُخْرَجُ
عَلَى التَّرْجُمَانِ) لكن للمعتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مُوَاضَعَةٌ
فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَّةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ
إِنْ لَمْ يَغِبِ الْمُشْتَرِي وَفَسَدَ) يبيع للمواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد
الشرط (لَا تَطَوُّعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِبْقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمُصَرِّبَتُهُ) إن وقف
(مَنْ فُضِيَ لَهُ بِهِ^(٢)) .

(فَصْلٌ) (إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تِمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ انْتَهَمَ الْأَوَّلُ)

(١) ظرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : ونفقة المواضعة وضمانها على البائع والمشتري على المشتري ، والمردود
بببب أو إقالة أو فساد تستبرأ لنبيه المشتري ضمانه وبعده تتواضع اه

وَأَنْذَفَتْ كَتَرَوْجَ بَأْثَنَتُهُ ثُمَّ يُطْلَقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا وَلَوْ قَبْلَ
الْبِنَاءِ وَبَعْضُهُمْ رَجَحَ فِي هَذَا أَفْصَى الْأَجْلَيْنِ ^(١) أَنْظَرَ عِبْ وَبِنْ (وَكَمْ تُسْتَبْرَأُ
مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يُطْلَقُ وَكَمْ تُنَجِّعُ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَاقُ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ
يُفْهِمَ ضَرَرًا بِالتَّطَوُّيلِ فَتَنْبِي الْمُطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ) الْمُتَعَمِّدُ كَمَا عِنْدَ ابْنِ عَرَفَةَ
أَنَّهُ تَسْتَأْنَفُ وَائْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ (وَكَمْ مُتَعَدَّةٌ وَطَئَهَا الْمُطَاقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا
بِكَاثِبِيهِ إِلَّا مِنَ الْوَفَاةِ فَأَفْصَى الْأَجْلَيْنِ) مِنَ الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ (كَمْ تُسْتَبْرَأُ
مِنْ وَطْءٍ فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تَشْبِيهِهُ فِي أَفْصَى الْأَجْلَيْنِ (وَكَمْ تُسْتَبْرَأُ مُتَعَدَّةٌ
وَهَدَمَ وَضَعُ تَحْمِلِ الْحَقِّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرُهُ وَبِفَاسِدٍ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ)
إِلَّا مِنْ زَنَى فَقَرَأَ (لَا الْوَفَاةُ وَحَلَّى كُلِّ الْأَفْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَأَمْرًا تَبَيَّنَ
إِحْدَاهَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهَا مُطْلَقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ) عَنْهُمَا
(وَكَمْ تُسْتَبْرَأُ) الْأُولَى حَذَفَ الْوَاوَ لَيْسَ كَوْنُ تَشْبِيهِمَا (مُنْزَوِّجَةً مَاتَ السَّيِّدُ
وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَمْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ
أَوْ جِهْلٍ فَعِدَّةُ حُرَّةٍ) لَاحْتِمَالِ مَوْتِ السَّيِّدِ ابْتِدَاءً (وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ)
لَاحْتِمَالِ تَأْخُرِهِ (وَفِي الْأَقْلِ عِدَّةُ حُرَّةٍ) وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِذْ لَمْ تَعْمَلْ لِسَيِّدٍ (وَقَوْلُ
قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرُ قَوْلَانِ)

﴿ بَابٌ ﴾

(حُصُولُ بَيْنِ امْرَأَةٍ) أَوْ خَنَى مُشْكَلا (وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً) لَا تَطْبِقُ
الْوَطْءَ وَآبَسَ (يُوجُورُ) وَسَطُ الْقِمِّ (أَوْ سَمُوطٍ) مِنَ الْأَنْفِ وَلِدُودٌ مِنْ جَانِبِ
الشَّدَقِ (أَوْ حُقْفَةٍ تَسْكُونُ غِذَاءً) بِالْفِعْلِ فِي الْحَقْفَةِ وَيَكْفِي فِي غَيْرِهَا وَحُصُولُ
الْجُوفِ (أَوْ خُلَاطٍ) قَاوِلِي نَمْنَمَةٍ وَجِبْنَةٍ (لَا) إِنْ (غُلِبَ) بَعْدَهُ إِلَّا بَابَيْنِ أُخْرَى

(١) عِدَّةُ الْوَفَاةِ . وَتَعَامُ الْأَقْرَاءُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ . لَكِنْ ضَعَفَهُ بَيْنَ فَالْرَّاجِحُ إِطْلَاقُ الْمَصْنَفِ

في حرمان (ولا كماء أصغر وبهيمة واستحالة يد محرم) خير حصول (إن حصل في الحولين أو زيادة الشهرين إلا أن يستغني) بحيث لا يقوم به الابن (ولو فيهما ما حرّمه النسب) مفعول محرم (إلا أم أخيك أو أختك لأنهما نسبا أمك أو زوجة أبوك) (وأم ولد ولدك) لأنهما نسبا بنتك أو زوجة ابنك (وجدة ولدك) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وأخت ولدك) هي نسبا بنت أو ربيبة (وأم عمك وعمتك) نسبا جدتك أو حليمة جدك (وأم خالك وخالتك) كما قبلها (فقد لا يحرم من) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى (من الرضاع) قيد في المضافات المستثنيات (وقدر الطمّل خاصة) لا إخوانه (ولذا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا نقطاعه وإن بعد سنين واشترك مع القديم ولو بمحرام لا يلحق الولد به) وإن زنى (وحرمت) ذات الابن منه (عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لإسها زوجة ابنه كمريضه رضية) (مباينة) لأنها أم زوجته (أو مرتضعة) بالكسر (منها) أي من مباينته بغير لبنه وقد تالذ لأنها بنت زوجته (وإن أرضعت زوجها أحقار وإن الأخيرة وإن كان قد بنى) أو تالذ بها) أي ذات الابن (حرّم الجريح) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذ بها (وأدبت المتعمدة للانساد وفسخ نكاح المتصادقين عليه) ولو بعد الدخول (كقيام بدنة على إنزال أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكالمارة) ربع دينار (وإن ادّعاءه فأنكرت أخذ بإقراره) فيفرق بينهما وهذا مفهوم قوله بعد العقد (ولها النصف) لأنها أم على إسقاطه (وإن ادّعاءه وأنكر لم يندفع ولا تقدر على طلب المهر قبله) أي البناء ولتقد أو يطلق باختياره (وإقرار الأبوين) برضاع غير الرشيد (مقبول قبل النكاح) فإن وقع فسخ (لا بعده كقول أبي أحدهما) تشبيه تام (ولا يقبل منه

أَنَّهُ أَرَادَ الْاعْتِذَارَ) عَنْ الْفَكَاحِ (بِحِلَافٍ أَحَدُهُمَا أُمٌّ فَالْتَمِزُهُ) (نَدْبًا وَرَجَحَ
أَنَّهُمَا كَالْأَبِ) (وَبَشَبْتُ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) فِي الصُّورَتَيْنِ
وَلَا يَشْتَرِطُ فَشَوْفِي عِدْلَيْنِ وَلَا عِدْلَ وَامْرَأَتَيْنِ (وَهَلْ يُشْتَرِطُ الْعِدَالَةُ مَعَ الْفُشُو
تَرَدُّدٍ) أَرْجَعَهُ لَا يَشْتَرِطُ (وَيَرْجُلُنِي لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا وَنَدِبَ التَّمَنُّزُ
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ الْكَافِرِ مُعْتَبَرٌ وَالْغِيلَةُ وَطَهُ الْمَرْضِعِ^(١) وَتَجُوزُ).

﴿ بَابٌ ﴾

(بِحَبِّبِ لِمَمَكْنَنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلْوُطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا) شَرِطُ
فِي الْإِبْتِدَاءِ (قُوَّةٌ وَإِدَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ يَقْدِرُ وَشُمُوعٌ وَحَاكِلًا
وَالْبَلَدُ وَالسَّمَرُ وَإِنْ أَسْكُوْلَةٌ وَتُرَاذُ الْمَرْضِعِ مَا تَقْوَى بِهِ) فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ
رَقِيقًا فَعَلَى سَيِّدِهِ (إِلَّا الْمَرْيَضَةَ الْقَلِيلَةَ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى
الْأَصْوَبِ) كُلُّ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَقَرَّرِ لَهَا شَيْءٌ فَهُوَ مُطَاقًا (وَلَا يَلْزَمُ الْخُرِيرُ وَحُجْلُ
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (وَعَلَى اللَّذَنِيَّةِ لِقِنَاعَتِهَا فَيُفَرِّضُ الْمَاءُ) وَلَوْ لَفَسَلِ
مِنْ غَيْرِ وَطْئِهِ (وَالزَّيْتُ وَالْحَطْبُ وَاللَّيْنُ وَاللَّحْمُ الْمَرْءَةُ بَعْدَ الْمَرْءِ وَحَصِيرُ
وَسَرِيرٌ أَحْتَجِبُ لَهُ وَأَجْرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِيرُ بِتَرْكِهَا كَمَا كَحْلُ وَدُهْنُ
مُعْتَادَيْنِ وَحِنَاءٌ وَمَشْطٌ) بِفَتْحِ الْيَمِّ بِمَعْنَى مَا تَمَشَّطُ بِهِ مِنَ الدَّهْنِ مِثْلًا لَا الْآلَةَ
(وَالْإِخْدَامُ أَهْلُهُ) أَيْ أَهْلُ الْإِخْدَامِ (وَلِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ يَأْكُلُ مِنْ وَاحِدٍ
وَقُضِيَ لَهُمَا بِخَادِمَةٍ إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تَسْكُنُ أَهْلًا الْإِخْدَامِ
(فَمَلِكِيهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنَ عَجْنٍ وَكَغْسٍ وَفَرَشٍ) وَطَبْخٍ وَسَقَى (بِحِلَافٍ

(١) هذا تفسير مالك للحديث الذي رواه في الموطأ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم إفراس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » وقال بعض أهل اللغة : الغيلة أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل .

النسج والغزل) والطعن (لا مَكْحَلَّةً ودَوَاةً وَحِجَامَةً وثِيَابُ المَخْرَجِ
 وَلَهُ النَّمِشُ بِشَوْرَتِهَا وَلَا يَلْزُمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعده (وَلَهُ مَنَعُهَا
 مِنْ أَكْلِ كَالْتَوَمِ) ما لم يأكل وليس له منعه ويعتقها ما يوهن بدنها من الحرف
 (لَا أَبْوَيْهَا وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ) ومحارمها ونساء رحما (أَنْ يَدْخُلُوهَا وَخُنْتُ
 فِي الْأَبْوِينَ وَالْوَلَدِ) إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً
 وَلَوْ شَابَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يَحْنُثُ لِأَنْ تَعْمِيَ الْبَيْنَ أَبَدَ قَصْدِ الضَّرَرِ
 (وَقُضِيَ لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمَيْنَةٍ إِنْ
 أَهْمَهَا) بِإِسَادِهَا عَلَيْهِ (وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا
 الْوَضِيعَةَ) إِلَّا لضرر أو شرط (كَوْلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهِمَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا
 أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَعَهُ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ
 أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسْوَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عَادَةُ وَالْخَلْقُ لَهُ إِلَّا
 لِعَرَفِ (وُضِعَتْ بِالْقَبْضِ مُطْلَقًا) وَلَوْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى الضِّيَاعِ (كَنْفَقَةِ الْوَلَدِ
 إِلَّا لِبَيْتِنَةٍ عَلَى الضِّيَاعِ) فِي الْمُسْتَقْبَلَةِ (وَيُجُوزُ إعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا أَرَمَهُ) وَعَايِهِ
 وَلَهُ الْغُلُوُّ وَالرَّخْصُ إِلَّا لَلْإِزْمَامِ أَوْ مَسَاحَةِ (وَالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لَلضَّرَرِ) لَدَمِهِمَا
 (وَسَقَطَتْ بِالْأَكْلِ مَعَهُ وَلَهَا الْاِمْتِنَاعُ) مِنْهُ (أَوْ مَنَعَتْ الْوَطْءَ) عَطْفُ
 عَلَى مَعْنَى بِالْأَكْلِ أَيْ إِنْ أَكَلَتْ (أَوْ الْاِسْتِمْتَاعُ) فِي كَالرَّقَاءِ (أَوْ خَرَجَتْ
 بِلَا إِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمَا إِنْ لَمْ تَحِلَّ) شَرَطُ فِي السَّقُوطِ بِالْمَنْعِ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ
 بَانَتْ وَلَهَا) أَيْ الْبَائِنُ (نَفَقَةُ الْخَلْلِ وَالْكِسْوَةِ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْآخِرِ قِيمَةُ
 مَنَابِهَا وَاسْتَمَرَّ) مَسْكِنُ الْبَائِنِ (إِنْ مَاتَ) زَوْجُهَا وَالْأَجْرَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
 (لَا إِنْ مَاتَتْ) فَلَا شَيْءَ لَوَرِثَتِهَا (وَرُدَّتِ النِّفَقَةُ كَانْفِشَاشِ الْخَلْلِ) وَصَدَقَتْ
 فِي دَعْوَى الْوَلَادَةِ (لَا الْكِسْوَةُ بَعْدَ أَشْمُرٍ) وَاشْمُرِينَ تَرَدُّ (بِخِلَافِ مَوْتِ
 الْوَلَدِ فَيَجْعَلُ بِكِسْوَتِهِ وَإِنْ خَلَقَتْ وَأَنْ كَانَتْ) الْحَامِلُ (مُضْضِعَةً

فَلَهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زيادة على نفقة الحمل (وَلَا نَفَقَةُ يَدْعُوَاهَا بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَلَا نَفَقَةُ إِحْدَلٍ مُلَاعِنَةٍ) لما ذل ليس ابنه (وَأَمَّا) بل على السيد (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ) فسكاتها في عصمته (وَسَقَطَتْ) نفقة الزوجية (بِالْمُسْرِ لَا إِنْ حُبِسَتْ أَوْ حَبَسَتْهُ أَوْ حَبَّتْ الْفَرْصُ) ولو بلا إذنه (وَلَهَا نَفَقَةُ حَضَرٍ) لا تطوعاً إلا أن يأذن (وَإِنْ رَتْقَاءَ وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يُسْرِ فَلِمَا ضَى) زمن اليسار (فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَتَّفَقَتْ عَلَيْهِ) متعاقباً بأنفقت (غَيْرَ سَرَفٍ) وَلَنْ مُسِيرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجَنَبِيٍّ إِلَّا أَصْلَةً) راجع لما (وَعَلَى الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ الْمُنْفِقُ وَحَلَفَ) حيث لم يشهد (أَنَّهُ أَتَّفَقَ لِيَرْجِعَ) وَلَهَا الْفَسْخُ) بطلان (إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدٌ بِنَ لَا إِنْ عَلِمَتْ فَقَرُّهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنَ الشُّوَالِ إِلَّا أَنْ يَتْرُكَهُ ، أَوْ يَشْتَرِيهِ بِالْعَاقَاءِ وَانْقَطَعَ فِيمَا رُءُ الْخَلَاكُمُ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ أَوْ الطَّلَاقِ وَلَا إِلَّا) بأن ثبت عسره (تَلَوُّمٌ بِالْإِجْتِهَادِ وَزِيْدٌ إِنْ رَضِيَ أَوْ سُجِنَ ثُمَّ طُلِقَ) وَإِنْ غَائِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُمْنِكُ الْحَيَاةَ) دون الموت (لَا إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَوْتِ) كله (وَمَا يُوَارِي الْمَوْتَةَ) من أى شيء كان (وَإِنْ غَنِيَّةٌ وَلَهُ الرِّجْعَةُ) إِنْ وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ بَسَارًا يَقُومُ بِوَاجِبٍ مِنْهَا وَلَهَا النِّفَقَةُ فِيهَا) أى العدة حيث وجد بساراً (وَإِنْ لَمْ يَرْتَجِعْ وَطَلَبَهُ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ السُّتَقْبَلِ لِيَدْفَعَهَا لَهَا أَوْ يُعَيِّمَ لَهَا كَفِيلًا وَفَرَضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدَّ بَعْتَهُ وَدَّ بَنِيهِ وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمُسْكِرِ بَعْدَ حَافَمًا بِاسْتِحْقَاقِهَا) أى النفقة على الزوج (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيْعَتِ دَارَهُ بَعْدَ حُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيْتَةٌ بِالْحَوَازَةِ) حيث لم تخرج الأولى بالحدود (فَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُرِّقَ بِهِ هِيَ الَّتِي شُهِدَ بِمِلْكِهَا

لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرٍ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرْ حَالُ قُدُومِهِ (حَثْ جَمْلُ
حَالِ خُرُوجِهِ) وَفِي إِسْأَلِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمِ ذَلِكَ إِحْكَامُ
لَا لِعُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ كَالْخَاضِرِ وَخَافَ أَنْ يَقْبَضَتْهَا (مُتَمَدِّدًا عَلَى
ظَنِّهِ) لَا بُعْثْتُمْ (إِذَا لَا يَلْزَمُهَا مَجْرَدُ الْبُعْثِ) وَفِيهَا فَرَضُهُ فَقَوْلُهُ (إِنْ أَشْبَهَ)
أَشْبَهَتْ أَوْ لَا (وَالْأَيُّ) يَشْبَهُ (فَقَوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ) وَإِلَّا ابْتَدَأَ الْفَرَضُ وَفِي
حَلْفِ مُدْهِى الْأَشْبَهِ (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) (تَأْوِيلَانِ)

{فَصْلٌ} إِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ لَا رَقِيقَ رَقِيقِهِ (وَدَابَّتُهُ إِنْ لَمْ
يَسْكُنْ رَمَى وَلَا) يَنْفَقُ (بِيعَ كَتَسْكَلِيْفِهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ) مُتَكَرِّرًا
(وَيَجُوزُ مِنْ أَيْتِمَ مَا لَا يَصُرُّ بِنَتَاجِهَا وَبِالْفَرَاةِ عَلَى الْمُؤْسِرِ) وَلَوْ صَغِيرًا
(نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرَيْنِ وَأُثْبِتَا الْمَدَمَ) بِعَدْلَيْنِ (لَا بَيْنَيْنِ وَهَلِ الْإِنُّ
إِذَا طَوَّلِبَ بِالنَّفَقَةِ عَمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ (أَوْ الْعَدَمُ قَوْلَانِ
وَخَادِمِيهِمَا وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ وَإِعْفَافُهُ زَوْجَتَهُ وَاحِدَةً وَلَا تَعْدُدُ) النِّفَقَةُ
(إِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمًّا) وَأَعْفَتْهُ (عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجُ أُمِّهِ وَجَدَّ وَوَلَدُ
ابْنٍ وَلَا يُسْقَطُهَا تَزْوِيجُهَا) أَى الْأُمِّ وَكَذَا الْبِنْتُ (مِنْ قَبِيرٍ وَوَزَعَتْ عَلَى
الْأَوْلَادِ وَهَلْ عَلَى الرَّؤُوسِ أَوْ الْإِرْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (أَقْوَالُ
وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الْحَرُّ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا صَنْعَةً لَا ثِقَةً (حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا
قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ) وَلَا عِبْرَةً بِطَرَوِ الْعَجْزِ (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا)
أَوْ يُدْعَى (وَتُسْقَطُ) نَفَقَةُ الْقَرَابَةِ (عَنِ الْمُؤْسِرِ بِمُخَيَّرِ الزَّمَنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ)
حُكْمُ (أَوْ يُنْفَقُ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُ وَضْفٍ (وَاسْتَمَرَّتْ)
نَفَقَةُ الْبِنْتِ (إِنْ دَخَلَ زِمَةً ثُمَّ طَلَّقَ) كَذَلِكَ (لَا إِنْ عَادَتْ بِالْفَقَةِ) صَحِيحَةٌ
(أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ) بَعْدَ زَوَالِهَا (وَعَلَى السَّكَاتِيَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
الْأَبُ فِي السَّكَاتِيَةِ) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا عَنِ السَّكَاتِيَةِ)
فَإِنَّهَا تَسْقَطُ بِالْعُسْرِ (وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ إِرْضَاعُ وَلَدِهَا بِلَا

أَجْرٌ إِلَّا لِمَا قَدَرُوا كَالْبَاقِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ غَيْرَهَا) فإما الأجر (أو بَعْدَ
 الأب أو يموتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم
 وما في الخرشى هنا ضيف (وَأَسْتَأْجَرَتْ) من عليها الإرضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ
 لَهَا لَبَنٌ وَلَمْ يَأْنِ قِيلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يلزمها الإرضاع
 (أَجْرَةُ اللَّيْلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ عِنْدَهَا تَجَانًا عَلَى الْأَرْجَاحِ فِي التَّأْوِيلِ
 وَحَصَانَةِ الذِّكْرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ) بل لنفس الدخول (اللَّامُ وَلَوْ أُمَةٌ
 عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسرها مستط كالتزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدِي) منه أو غيره (وَالْأَبِ
 تَعَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَعَثُهُ الْمَكْتَبِ) مثلا (نُمُّ أُمُّ نُمٍّ جَدَّةُ الْأُمِّ) وإن
 هلت (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالسُّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَصَانَتُهَا) وكذا كل مستحق
 على الأرجح (نُمُّ الْخَالَةِ نُمٌّ خَالَتُهَا) ثم عمة الأم (نُمُّ جَدَّةِ الْأَبِ) أى من
 قِبَلِهِ (نُمُّ الْأَبِ نُمُّ الْأَخْتِ نُمُّ الْعَمَّةِ) ثم خالة الأب (نُمُّ هَلْ بِنْتُ
 الْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُمْ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالُ) رجع أولها
 (نُمُّ الْوَصِيِّ نُمُّ الْأَخِ نُمُّ الْجَدِّ نُمُّ ابْنِهِ نُمُّ الْعَمِّ نُمُّ ابْنِهِ لَا جَدَّةَ لِأُمِّ)
 على المعتمد (وَاخْتَارَ) اللّخْمِي (خِلَافَهُ نُمُّ لِلْوَلِيِّ الْأَعْلَى نُمُّ الْأَسْفَلِ) كمنع
 للصغير ^(١) (وَقُدِّمَ الشَّقِيقُ نُمُّ لِلْأُمِّ نُمُّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) المتصور فيه ذلك
 (وَالْمُدَّاءُ وَيُنِ) يقدم (بِالصَّيَانَةِ وَالشَّقَقَةِ وَشَرَطُ الْخَاضِنِ الْعَمَلُ وَالْكَفَاءَةُ
 لَا كَمُسْنَةِ وَحِرْزُ الْمَسْكَنِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا وَالْأَمَانَةُ وَأُثْبِتَهَا) للمعتمد
 حله عليها حتى يثبت خلافها (وَعَدَمُ كَجَدَامٍ مُخِيرٍ وَرُشْدُ) في المال ولو غير
 بالغ (لَا إِسْلَامٌ وَضُمَّتْ إِنْ خِيفَ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ بَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا
 وَلَدٌ كَرِهَ مَنْ يَحْضُنُ) ومحرميته للطيفة (وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ
 بِهَا) فبعضها الدخول (إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ) من بعدها به (وَيَسْكُنُ الْعَامُ
 أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَحْرَمًا وَلَمْ يَلَا حَصَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيَا) ولو على

(١) أى النجس ولاؤه للمحزون

المال (كأن العمَّ أو لا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ) للدخول بها (أولم تَرْضِعْهُ
الْمَرْضِعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضعة ومتعلق الفعل محذوف يفيد معنى
قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضعة له عند
أمه أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشرائح هنا من أن صوابه عند بدل
أمه فليُنظر (أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزًا
أَوْ كَانَ الْآبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي)
سقوط حضانة الوصيَّة (بِالزَّوْجِ) رَوَابِثَانِ وَأَنْ لَا يُسَافِرَ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدِهِ
حُرٍّ) فيأخذه (وَلِنْ رَضِيعًا) قبل غير أمه (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرٌ نُقْلَةً
لَا تَجَارِعَ) راجع لهما (وَحَلَفَ) أنه يريد النقلة (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهَُا بَرِيدَيْنِ)
وهو ضعيف ونصب بریدین على الظرفية نظير ستة قبله فتأمل (لِنْ سَافِرٍ لِأَمْنٍ
وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ وَلَوْ فِي سِرٍّ بِحُرٍّ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن
قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ) استثناء منه (لَا أَقْلَ) من ستة (ولا تعودُ
بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسْخِ الْفَاسِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعنى مطلق السقوط
(إِلَّا لِكَمْرَضٍ) أو سفر ثم زال بالقرب (أَوْ أَمُوتَ الْجَدَّةُ) للانتقل إليها
بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود لها وضعت (أَوْ لَتَأْتِيَهَا) أى الحاضنة (قَبْلَ
عَلَيْهِ) أى من بعدها بزواجها (وَالْحَاضِنَةُ قَبْضُ نَفَقَتِهِ) ولبس الأب أن يقول
يَأْتِي بِأَكْلٍ عِنْدِي وَيَعُودُ لِلْمَشَقَّةِ (وَالشُّكْنَى بِالْاجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ إِحَاضِنٍ
لِأَجْلَاهَا) أى الحضانة .

﴿ بَاب ﴾

(بِنَعْقِدِ الْبَيْعِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَإِنْ بِعُمَاطَةٍ) فلا يجوز التبدل في
الربويات بعد صدورهما منها إلا تماثلا (وَيَعْنِي قِيَمُوهُ بِعْتٍ) ولا يضر تقدم القبول
(وَبِابْتَعَتْ أَوْ بَعْتَتْ وَرَضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأى مفيد رضى (وَحَافٍ وَإِلَّا لَزِمَ

إِنْ قَالَ أَيْبُمُكُمَا بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِيهَا بِهِ) فرضى الآخر ثم قال الأول لم أرد
العقد والأمر كالمضارع على المعتمد (أَوْ تَسَوَّقِي بِهَا) لا مفهوم له على المعتمد
(فَقَالَ بِكُمْ فَقَالَ بِمَائَتَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا) ويعمل بالعرف والقرينة (وَشَرَطُ مَا قَدِمَهُ
تَمْيِيزٌ إِلَّا بِسُكْرٍ فَتَرَدَّدُ) (المول عليه انه قاده مع نوع التمييز ولا يلزم (وَلَوْ وَمِ
تَسْكَكِيفٌ لَا إِنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدُّ عَلَيْهِ بِالْإِثْمَانِ) حيث أجبر
على سلبه من أخذ مال ظلماً وعمل بالمضى (وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ) على البيع فيما
ظلم إذ ليس حراماً (وَمُنْعٌ بَيْعٍ مُسْلِمٍ وَمُضْجَفٌ وَصَغِيرٌ) وكبير مجوسى (السكافير
وَأَجْبَرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ) وقيل يفسخ العقد (بِعْتَقِي أَوْ هَبِيهِ وَلَوْ لَوْلَدِهَا الصَّغِيرِ
عَلَى الْأَرْجَحِ) أصل هذا في إسلام العبد لا في شراء المسلم (لَا بِكِتَابَةٍ)
حيث لم تبغ (وَرَهْنٌ) عطف على كتابة فلا يكفي بل يباع (وَأَتَى بِرَهْنٍ ثَقَةٍ
مثله في القيمة والضمان (إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ) هذا القيد لابن محرز (وَلَمْ
يُعَيَّنْ) العبد في الرهن هذا القيد لبعض القرويين (وَالْأَعْجَلُ) فيهما
(كَمَتَقِهِ) أى الرهن حيث كان الدين مما يعجل (وَجَازَ رَدُّهُ) أى للمسلم
(عَلَيْهِ) أى السكافير (بِعْتَبِ) ثم يخرج (وَفِي خِيَارٍ مُشْتَرِي مُسْلِمٍ يُهْمَلُ لَا نَقْضَاءَهُ
وَأُسْتَعْجَلُ السَّكَافِرُ) الخير (منهما) أى للمتعاقدين (كَبَيْتِهِ) إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ
خِيَابَةُ سَيِّدِهِ) تشبيهه في الاستعجال والقريب يعذر له (وَ) إِنْ أَسْلَمَ (فِي) خِيَارِ
(الْبَائِعِ) المسلم (يُمْنَعُ مِنَ الْإِمْضَاءِ) لا لكافر وفي بن ترجيح استحبابه فقط
(وَفِي جَوَازِ بَيْعِ) الكافر (مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ) لثلاثين خمس (تَرَدَّدُ وَهَلْ مَنَعُ
الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى دِينٍ مُشْتَرِيهِ أَوْ مُطْلَقٍ) وهو المعتمد (إِنْ لَمْ يَسْكُنْ
مَعَهُ أَبُوهُ) المعتمد ولو (تَأْوِيلَانِ وَجَبَرُهُ تَهْدِيدٌ وَصَرْبٌ وَلَهُ شِرَاءُ بِالْغَرِ
عَلَى دِينِهِ) الخاص (إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرِهِ عَلَى الْخُتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ
ثُمَّ بَأَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقاً ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشُرِطَ الْمَعْفُودِ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ) ولو بالقوة كقابل التطهير وَبَيْنَ (لا كَرْبَلِ) والضرورة فيه تبيح إسقاط الحق^(١) (وَزَيْتٌ تَنْجَسَ وَانْتِفَاعٌ لَا كُجْرَمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارانضاه (ر) أنه ليس إِلَّا مَنْ فِي السِّبَاقِ فَيَمْنَعُ مَطْلَقًا وَغَيْرَهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا (وَعَدَمُ نَخْيٍ) عن ثمنه (لا كَكَلْبٍ صَبِيءٍ) وحراسة على المشهور (وَجَازَهَرٌ وَسَبْعٌ لِلْجَلِيدِ) وكرهه إجماع أولها (وَحَائِلٌ مُقَرَّبٌ) بائعة ثلاثا يتوهم الحجر عليها ومبيعة ثلاثا يتوهم أنها آيلة للملاك (وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَأَبْنٍ وَلَا بِلْ أَغْمَاتٍ وَمَعْصُوبٍ) حيث لم يُقَرَّ مِنْ تَأْخِذِهِ الْأَحْكَامُ (إِلَّا مِنْ غَاصِيهِ) من بمعنى اللام (وَهَلْ إِنْ رُدَّ لِرَبِّهِ مُدَّةٌ تَرَدُّدٌ) الممول عليه جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر العزم على عدم الرد (وَلِلْفَصِيحِ نَقْضٌ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرَثَهُ) ويأخذ حصه نفسه بالشفعة إن كان شريكا وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التحال (وَوُفٍّ) بيع (مَرَهُوْنٌ عَلَى رَضَى مُرْتَهِنِهِ) على ما يأتي تفصيله في الرهن (وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عِلْمُ الْمُشْتَرِي) بالنعدي وسكوت الحاضر رضى وله الثمن في العام ويأتى تحقيقه في الحيازة إن شاء الله تعالى (وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رَضَى مُسْتَحَقٌّ وَأَوْحَلَفَ) البائع ما باع ملتزماً الأرض وإلا لزمه واليمين شهمة لا تُرَدُّ (إِنْ ادَّعَى) مستحقها (عَلَيْهِ الرِّضَى) بالإرش (بِالْبَيْعِ) الباء سببية (ثُمَّ الْمُسْتَحَقُّ رَدُّهُ) كالتوضيح لما سبق من الوقف على رضاه (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيِّدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ وَلَهُ أَخَذُ ثَمَنِهِ) مقابل الرد مقيد بقيده (وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ) حيث دفع الأرض (بِهِ أَوْ بِثَمَنِهِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَعَمَّدَهَا) أى الجناية ولم يبين البائع عيبه (وَرُدُّ الْبَيْعِ) لعبد (فِي) حلفه بحريته (لَا ضَرْبَتُهُ مَا يَجُوزُ)

(١) وهو أوسع من اليمين كما في شرح المجموع قلا عن الأشياخ . وفيه إشكاله
أظنه ثمة

كعشرة مثلاً وإلا عتق عليه (ورُدَّ لِمُدَّكَرٍ) حيث لم يعزم على الضد (وجازَ بَيْعُ عُمُودٍ عَلَيْهِ بِغَاءٍ لِلْبَائِعِ) أو غيره (إن انتفتِ الإضاعة) شرط في الجواز لا الصحة لحرمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تنافى غرض بالبيع فلا يس من الإضاعة للنهي عنها (وَأَمِنْ كَسْرُهُ) لعدم الغرر شرط في الصحة (ونَقَضَهُ الْبَائِعُ) ليدله المشتري (وَهَوَاءٌ) مقدار من الفراغ (فَوْقَ هَوَاءٍ) وَصِفَ الْبَيْعُ (لأن الأعلى يحب ضخامة الأسفل وهو خفته) (وَعَرَزُ جَذَعٍ) في حائطٍ وهو (مَضْمُونٌ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع العرز على المشتري كذى السفلى والعلو (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً فَإِجَارَةٌ تَنْفَسِيخٌ بِاسْمِهِ) وعند الجهل يحمل على البيع كما في بن (وَعَدَمُ حُرْمَةٍ) للملك عطف على شروط الملقود عليه (وَلَوْ لِبَعْضِهِ) كقفاي خل وخمر عِلْمٌ وإلا رجع بثمن الخمر ولو عمال وهل يرد أو رزق للمشتري تردد^(١) انظر بن (وَ) عدم (جَهْلٍ) بِمَشْمُونٍ أَوْ كَمَنْ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَعَبْدَيَّ رَجُلَيْنِ بَكْذَا) إلا لقساو أو توزيع (وَرِطْلٍ مِنْ شَاةٍ) قبل سلعها بتا إلا أن يشتريه البائع فوراً (وَتَرَابُ صَانِعٍ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على الخروج خلاف (لَا) تراب (مَعْدِنٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه خلفه الغرر (وشاة) بتامها (قَبْلَ سَاخِمَا) بلا وزن لأن القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَبْنٍ لَنْ يَكْتِيلَ وَقَتَ جُرْأَفَا لَا مَفْقُوسًا) لعدم إمكان الحزر (وَزَيْتٍ زَيْتُونٍ بوزنٍ) إن لم يَخْتَلِفْ صفته وإلا منع (إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ أَوْ كُرٌّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُمِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرِيدَ الْبَيْعُ) (لِلْهَم) (وَشَاةٍ وَاسْتِثْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ) يعني مادون الثمات (وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرَهَا) ولا بدلاً مطافاً لبيع طعام لحمها قبل قبضها (وَصُبْرَةٍ وَتَمْرَةٍ وَاسْتِثْنَاءُ قَدَرٍ اثْنَاثٍ)

كالشائع مطلقاً (وَ) استثناء (جِلْدِهِ وَسَاقِطٍ بِسَفَرٍ فَقَطْ) لخفائهما فيه (وَجُزْءُ مُطْلَقاً) ولو كثر محضر (وَتَوَلَّاهُ) أى للبيع (لِلْمُشْتَرَى وَأَمَّ يُجْزَى عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشرى كان في الأجرة ويحجر (وَحَيْثُ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيَمَتِهَا وَهِيَ أَغْدَلُ) لأنها مقومة ولا بد عن الربا (وَهَلِ التَّخْيِيرُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرَى) وهو للتمتع (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَفْتَيْتَنِي مِنْهُ مُعَيَّنٌ) أما الشائع فعليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما في ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا أَحْمَأُ وَ) جاز (جِرَافُ) وفي اشتراط مصادفته خلاف كما في حش (إِنْ رِبْنِي وَلَمْ يَسْكَتْ جِدًّا وَجَمْلًا وَحَزْرًا وَاسْتَوَتْ أَرْضُهُ) في ظنهما فإن ظهر خلافه خيرَ مَنْ عليه الغرر (وَلَمْ يَمُدَّ بِلَا مَشَقَّةٍ) أما السكبل والوزن فالشققة شأنهما (وَلَمْ يُقْصَدْ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِيلَ ثَمَنُهُ) أى ثمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ مِلَّةٌ ظَرَفٍ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَفَرُّعِهِ إِلَّا فِي كَسِيلَةٍ تَيْنِ وَقُرْبَةِ الْمَاءِ لَصِيرَ وَرْتُهُ كَالْمَسْكَبِ عَرَفًا وَعَصَافِيرَ حَيَّةٍ بِقَصَصٍ وَحَمَامٍ بُرْجٍ) حال المبيعان لتمدن الحزر (وَتِيَابٍ وَنَقْدٍ) لقصد الأفراد (إِنْ شُكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْقَائِلُ بِالْمَدَدِ) ولو مع الوزن (وَالْإِلَّا) بأن كان بمجرد الوزن (جَازَ فَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمَا) بعد العقد (يَعْلَمُ الْآخَرُ بِقَدْرِهِ خَيْرٌ وَإِنْ أَعْلَمَهُ أَوَّلًا) حال العقد بعلمه (فَسَدَ) المدخول على الخطار (كَالْمُعْتَمَةِ) يُفْسَدُ اشتراط غنائها ويغير بظاهوره (وَجِرَافٍ حَبٍّ مَعَ مَكِيلٍ مِنْهُ) عطف على المتنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٍ) خرجت بالسكيل عن الأصل أيضاً (وَجِرَافٍ أَرْضٍ مَعَ مَكِيلٍ لَامَعَ حَبٍّ) مكيل لجهتها على الأصل والتياب كالأرض (وَيُحْوِزُ جِرَافَانِ وَمَكِيلَانِ) مطلقاً (وَجِرَافٌ مَعَ عَرْضٍ) كمعد (وَجِرَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كميرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّعَدَ) ثمن (الْكَيْلِ وَالصِّقَّةُ وَلَا يُضَافُ لِجِرَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (بِرُؤْيَةٍ بَعْضِ الْمِثْلِي) لا المقوم
على المئتمه شيعنا إلا أن يتلف نحو شاش بالنشر ثم إن ظهر عيب فالمشتري التكلم
(وَالصُّوَانِ) كقشر اللوز (وَكَلَى الْبَرْنَا مِسْجَر) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما
أو كسرهما فتر العذل (وَمِنْ الْأَعْمَى) ولو أصلياً ويوصفه نحو اللون (وَبِرُؤْيَةٍ
لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَلَفَ مُدْعٍ لِبَيْعِ بَرْنَا مِسْجَر) أى فى صورته (أَنَّ مُوَافَقَتُهُ
لِلْمَسْكُوتِ) حصات حيث غاب المشتري على تصديق البائع كما فى بن (و)
مدع (عَدَمَ دَفْعِ رَدِيهِ) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً
أو وزناً بقا فيهما، كما فى حش لا تضاحهما وترد اليمين على المحقق ولا يلزم رب
الدين أن يقبل إلا ما اتفق النقاد على جودته كما لا يغير ذلك بعد المفاصلة إلا
ما اتفق على رداه فيه فإن قبض ليربها صدق (و) حلف مدع (بِقَاءِ الصَّفَةِ إِنْ
شُكَّ) فى البقاء أو ظن ومن جزم أهل المعرفة بقوله لا يحاف (و) جاز بيع
(غَائِبٍ وَلَوْ بِلَا وَصْفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ) راجع للمبالغ عليه (أَوْ عَلَى
يَوْمٍ) شيعنا يكفى غيبوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لإتلاف فتيحه (أَوْ
وَصْفِهِ غَيْرُ بَأْمِهِ) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر فخاله وصفه البائع (إِنْ
لَمْ يَبْعُدْ كَخَرَّ اسْمَانِ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تَمُكِّنْ رُؤْيَتُهُ بِلَا مَشَقَّةٍ) بأن غاب
على ما سبق (و) جاز (النَّفْدُ فِيهِ) تطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي
الْعَقَارِ وَضَيْئِهِ) أى العقار (الْمُشْتَرَى وَفِي غَيْرِهِ) أى العقار (إِنْ قُرِبَ
كَالْيَوْمَيْنِ) الكاف زائدة (وَضَيْئِهِ) أى غير العقار (بِاتِّحٍ) وقيل المشتري
انظر حش (إِلَّا لَشَرْطِ) بالضم على أحدهما فيعمل به (أَوْ مُنْكَرَعَةٍ) هل العقد
صادفه سالماً (وَقَبْضُهُ) أى الغائب والخروج للإتيان به (عَلَى الْمُشْتَرَى وَحَرْمٍ
فِي نَقْدٍ وَطَمَامٍ^(١) رَبًّا فَضْلٍ) مع اتحاد الجنس ورؤية الطامام كما يأتى (وَنِسَاءً)

(١) فى شرح تنقلا من بعض المشايخ: إن حد السلطان شعر فى غير الربوى =

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما (لَا دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ أَوْ غَيْرُهُُمَا بِمِثْلِهِمَا) وفي نسخة كدينارٍ أو درهمٍ وغيرهما بمثلها مثلاً ثانياً لأن غير النقود يعطى معه حكمه مع الشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل (وَمَوْخَرٌ وَلَوْ قَرِيْبًا) وفارق (أَوْ غَلَبَةً أَوْ عَقْدَ وَوَكَلٍ فِي الْقَبْضِ) إلا أن يقبض بحضرة الموكل (أَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا وَطَالَ) لا إن قرب من غير مفارقة كحل صرة وقرض من جانبه (أَوْ نَقْدَاهُمَا) ولو لم يطل كترضهما وهو الصرف على الذمة (أَوْ بِمَوَاعِدَةٍ) اكتفيا بها في العقد (أَوْ يَدَيْنِ إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مِنْ أَحَدِهِمَا) وهو صرف ما في الذمة (أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ) عن مجلس واضع اليد المصطرف (وَلَوْ سَكَّ مَا ذَكَرَ) كسُتَاجِرٍ وَعَارِيَةٍ) تشبيهه في المنع إن غاب (وَمَعَ ضُوبٍ إِنْ صَبَغَ) لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه (إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ فَيَضْمَنَ قِيَمَتَهُ فَكَالَّذِينَ) حصرها وجاز صرف غير المصوغ غائباً (وَ) حرم الصرف (بِتَصْدِيقٍ فِيهِ) ككِبَالَةٍ رِبَوِيَّتَيْنِ) على أحد القولين (وَمَقْرَضٍ) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي الربى وهذه العلة كما قيل في كل شيء وفي (ر) فرضه وما بعده في الطعام (وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ) المعتمد جواز التصديق فيه (وَمَوْجَلٍ قَبْلَ أَجَلِهِ) وَمَبِيعٌ وَصَرَفٌ) وكذا بقية عقود : حِصٍّ مُنْقَشٍّ ^(١) والجِمْ لِيَجْعَلَ لِلْإِجَارَةِ

== امتنعت مخالفته قال : ولم أره منقولاً ، قال في شرح المجموع : ولا يخفأك أن قاعدة اتباع السلطان في غير معصية تشملها اه لكن الحديث يقتضي أن التسميع مظلمة فيكون عرماً كما قال أكثر العلماء غير مالك كذا قيل ولنبعث فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي المسألة كلام ليس هنا موضع بطله

(١) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض ونسكاح وشركة وجعل ومفارسة ومساقاة وقراض اه فهذه العقود سوى البيع هي المرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها مع البيع بعضهم بقوله : عقود متعنا اثنين منها بمقدرة لكون معانيها معاً تنفرق فجعل وصرف والمساقاة شركة : نسكاح قراض ثم بيع محقق

قال في الشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمدها في الرهن جيب مشفق

والقاف للقرض والقراض والميم للمفارقة والمساقاة وأدخل في الجمل (إلا أن يسكون الجميع دينا^١ أو يجتمع^٢ فيه) بأن لا يستقل الصرف بدینار وفي المقام إجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفاً على الممنوع (وسلعة بدینار إلا درهمين) لأنه من فروع البيع والصرف (وإن تأجل الجميع أو السلعة أو أحد الدنانير بخلاف تأجيلهما) معاً لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز (أو تمجيل الجميع) فإن كانت الدراهم المستثناة ثلاثة فأكثر لم يجوز إلا بتعجيل الجميع وشبهه في الجواز قوله (كدرهمين دنانير بالمفارقة) مدخولاً عليها كلها اجتمع من الدراهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من ثمن (ولم يفضل) من الدراهم شيء (وفي فضل الدنانير كذلك) كمسألة سلعة بدینار إلا درهمين فيجوز أن تعجل الجميع أو السلعة (وفي أكثر كالبیع والصرف) غير هذا يعني يجوز أن تعجل الجميع (و) حرم معاودة (صائغ الزينة) من جنس المصوغ (والأجرة) والدخول على التأخير للصياغة نسبية (كزيتون وأجرته لمصيره) إلا أن بمصره بخصوصه (بخلاف تبر) وكل مالا يتعامل به عند الحاجة (بمطيه المسافر وأجرته دار الضرب) أو غيرها كما في الحاشية (ليأخذ زينة) مسكوكا فيجوز (والأظهر) عند ابن رشد (خلافه) لكن المعتمد الجواز ولولم يبلغ حل الميتة (وبخلاف درهمين نصف) من درهم (وفلوس) جدد نحاس جعلوها هنا كالعروض بخلاف الصرف (أو غيره) أفرد نظراً للجمع^(١) (في بيعه) ومثله الإجارة بعد العمل لیتحقق التمجیل (وسكاً واتحدت) بأن تعومل بهما (وهرف الوزن) بأن يتعامل بهذا درهما وهذا نصفاً (وانتقد الجميع كدينار إلا درهمين) لاجابة لهذا التشبيه (والأفلا وردت زيادة

(١) فمعنى قوله وفلوس، وجمع من فلوس اه. مؤلف

بَعْدَهُ) أى الصرف (لِعَيْبِهِ لَا لِعَيْبِهَا) لتبعيةها (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو المذهب
(أَوْ إِلَّا أَنْ يُوجِبَهَا) لتردد المصطرف وقوله نقصنى (أَوْ إِنْ عِيْنَتْ) عطف
على مطلقاً أو مجموع إلا ودخولها (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْخُفْرَةِ) أى
خضرة عقد الصرف ، ويلزم أنه بخضرة الاطلاع (بِنَقْصِ وَزْنٍ) أو عدد
(أَوْ بِكَرْهٍ صٍ بِالْخُفْرَةِ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول (أَوْ رَضِيَ بِاتِّمَامِهِ)
أى الصرف (أَوْ بِمَغْشُوشٍ مُطْلَقًا) عين أولاً (صَحَّ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أى الإتمام
(إِنْ لَمْ يُعَيِّنِ) المبيع (وَإِنْ طَالَ) أو فارق مفهوم الخضرة (نَقِصَ إِنْ قَامَ
بِهِ) بأن أخذ البديل (كَتَقْصِ الْمَدَدِ) وألحق به الآخرى نقص الوزن حيث
تعامل به (وَهَلْ مُعَيَّنَ مَا غُشَّ كَذَلِكَ) ينقص إن قام أو يجوز فيه البديل
(تَرَدُّدٌ وَحَيْثُ نَقِصَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَقَعْدَاهُ فَأَكْبَرَ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِكُلِّ دِينَارٍ) وهو المعتمد (تَرَدُّدٌ وَهَلْ يَنْفَسَخُ فِي السَّكَاكِ
أَعْلَاهَا أَوِ الْجَمِيعُ) وهو الأقوى (قَوْلَانِ وَشُرْطٌ لِلْبَدَلِ جِنْسِيَّةٌ وَتَمَجُّيلٌ
وَإِنْ اسْتَحَقَّ مُمَيَّنٌ) لا مفهوم له (سُكَّ بَعْدَ مُعَارَفَةٍ أَوْ طَوِيلٍ أَوْ مَصُوغٍ
مُطْلَقًا) ولو بالخضرة (نَقِصَ) الصرف (وَالْإِلَّا) بأن كان غير مصوغ بالخضرة
(صَحَّ وَهَلْ إِنْ تَرَاضِيَا) أو يجبر الآبى (تَرَدُّدٌ وَلِلْمُسْتَحَقِّ إِجَازَتُهُ) كبيع
الفضولى (إِنْ لَمْ يُخَيَّرِ الْمُصْطَرَفُ) بالتعدي وإلا فهو دخول على خيار ممتنع
(وَجَازَ بَيْعَ مُحَلٍّ وَإِنْ تَوَبَّأَ بِخُرُوجٍ مِنْهُ إِنْ سُبِكَ) هذا موضوع الشروط
والإلزام (بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ إِنْ أُبِيحَتْ وَتَمَرَّتْ) بأن عسر نزعهما (وَعُجِّلَ)
من الجانبين (مُطْلَقًا) ولو زاد على الثلث (وَبَصْنَفِهِ إِنْ كَانَتْ الثَّلَاثُ وَهَلْ
بِالْقِيَمَةِ) وهو الأرجح كما فى حش ويقيده بن (أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافَ) فإن لم
تنوفر الشروط ، فسكالبيع والصرف (وَلَمْ يَحُلَّ يَهْمَا لَمْ يَجْزُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا
إِنْ تَبِعَا الْجَوْهَرَ) بالثامية (وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ الْقَائِلِ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لغتي للمبادلة (المعدود) أى ما يتعامل بعدده (دُون سَبْعَةٍ بِأَوْزَنَ مِنْهَا بِسُدُسٍ سُدُسٍ) بين المتقابلين (وَالْأَجُودُ) جوهرية حال كونه (أُنْقَصَ) وزناً (أَوْ أَجُودُ سِكَّةً) أُنْقَصَ (مُتَمَتِّعٌ) مبادلتها لدوران الفضل من الجانبين فخرج عن قصد المعرف (وَالْأَيُّ) يَكُنْ أُنْقَصَ (جَازَ) لِمَحْضِ الْفَضْلِ (وَ) جازت (مُرَاطَلَةُ عَيْنٍ بِمِثْلِهِ بِصَنْجَةٍ أَوْ كِفَّتَيْنِ) متساووين كل فى واحدة (وَأَوَّلَهُمْ يُوزَنُ عَلَى الْأَرْجَحِ) لأن المدار على المائلة (وَمِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ) لِمَحْضِ الْفَضْلِ (لَا أَذْنَى وَأَجُودَ) بمتوسط لِدَوْرَانِهِ^(١) (وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَأْوِيلِ السِّكَّةِ وَالْحَيَاغَةِ كَالْجُودَةِ) بل الأكثر لِمَا ذُوها (وَ) جاز بيع (مَغْشُوشٍ بِمِثْلِهِ وَبِخَالِصٍ) على المذهب (وَالْأَخْطَرُ خِلَافُهُ) ضعيف (لَمَنْ يَسْكُرُهُ أَوْ لَا يَغِشُّ بِهِ وَكُرِهَ لِمَنْ لَا يُؤْمِنُ وَفُسِخَ يَمْنٌ يَغِشُّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ) بتمسدر رده (فَهَلْ يَمْلِكُهُ) أى الثمن (أَوْ يَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ أَوْ بِالزَّائِدِ) على بيعها (يَمْنٌ لَا يَغِشُّ) وهو الأرجح (أَقْوَالُ وَ) جاز (قَضَاءُ قَرْضٍ بِمِثْلِهِ أَوْ أَفْضَلُ صِفَةً) لِمَا لَمْ يَحْطُ أَوْ عَادَةً فَالْفَضْلُ رِبَا (وَمِنْ حَلِّ الْأَجَلِ بِأَقْلٍ صِفَةً وَقَدْ رَأَى) وَمُنْعَ مَنْ لَمْ يَحِلْ لِأَنَّهُ ضَعْفٌ وَتَجَلُّ (لَا زُبْدَ) فَمَا بِهِ التَّعَامُلُ (عَدَدًا أَوْ وَزَنًا) فَإِنْ تَعَوَّلَ بِهِمَا فَنَفَى حَشْ بِرَجْعِ الْغَاءِ الْعَدَدِ (إِلَّا كَرُجْحَانِ مِيزَانٍ) عَلَى أُخْرَى (أَوْ دَارَ فَضْلٍ مِنْ الْجَانِبَيْنِ) كَقَبِيلِ جِيدِ عَاطِفٍ عَلَى مَعْنَى اللَّغْفِ السَّابِقِ (وَمَنْ لِلْبَيْعِ مِنَ الْعَيْنِ^(٢)) كَذَلِكَ وَجَازَ بِأَكْثَرِ) وَلَوْ لَمْ يَحِلْ الْأَجَلُ لِأَنَّهُ حَقٌّ مِنْ هِيَ عَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُهُ حُطُّ الْفَجَانِ وَأَزِيدَكَ نَعَمْ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَشَرَطُ الْأَقْلُ فِي الطَّعَامِ أَنْ يُبْرِئَهُ مِنَ الْبَاقِي نَفِيًّا لِلتَّفَاضُلِ (وَدَارَ الْفَضْلِ) هُنَا لِمَحْضِ الذِّمَّةِ بِخِلَافِ الْمُرَاطَلَةِ (بِسِكَّةٍ وَضِيَاغَةٍ وَجُودَةٍ) الْوَائِلِ الْأَوَّلِ

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لثمن؛ وقوله كذلك أى كالقرض

بمعنى أو والثانية بمعنى مع (وَأَنْ بَطَلَتْ فَلُؤْسٌ فَأَلِئْتُ) على من هي في ذمته (أَوْ عُدِمَتْ فَأَلِئِمَةٌ) ببلد التعامل (وَقَدْ اجْتِمَاعُ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْمَدَمِ) للمعتمد يوم الحسبم (وَتَصَدَّقُ بِمَا غَشَّ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَسْكُونُ اشْتَرَى كَذَلِكَ) فلا يتصدق به (إِلَّا الْعَالَمَ لِيَبْدِيَهُ كَهْلَ الْخُمْرِ) جمع خمار (بِالنِّسَاءِ وَسَبَكَ ذَهَبٍ جَيِّدٍ وَرَدَى وَنَفَخَ الْأَحْمَرُ)

(فصل) علة طعام الربا اقتنيات وادخار وهل للغلبة العيش أو بلان المعتمد عدم اشتراطها (كحسب) بر (وشعير وسأت وهي جنس وعلس وأرز ودخن وذرة وهي أجناس وقطنية ومنها كرسنة) بسيلة (وهي أجناس ونمر وزبيب ولحم طائر وهو جنس ولو اختلقت مرقته) بازرار (كدواب الماء) تشبيه في اتحاد الجنس (وذوات الأربع) المباحة (ولان وحشية) وكره الفضل فيها مع المسكروه (والجراد وفي ربوبية خلاف) أرجعه الربوبية (وفي) اتحاد (جنسية الطبخ) بازرار (من جنسين) وبقائه على تعدد الجنس (قولان^(١) والرق والمظم) المتصل أو ما يؤكل (والجلد) قبل دبه (كهو) أي كاللحم كالنوى في الثمر (ويستشنى قشره بيض النعام) ويتجرى الداخل في بيعه بيض لأن قشره عرض كهوف الجلد ولا يجوز عرض وطعام بمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوي (وذى زبت كفجل) أحر (والزيتون أصناف) كأصولها (كالسؤول لا الخلول والأنذرة) فهي جنس (والأخبار ولو بعضها قطعية إلا السكك بازرار) فتنه (وبيض) جنس واحد أيضاً (وسكر وعسل ومطلق آبنو) من الطعام (حلبة) بضم الحاء فيحرم فيها النساء^(٢) (وهل إن اخضرت) لا اليابسة كما صرح به اصبح أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع بقاء الجنسين على حالهما

(٢) تنبيه : علة ربا النساء في الطعام كونه معلوماً لا على وجه التداوي . وعلة ربا الفضل فيه اقتيات وادخار كما سبق

كما أطلق ابن القاسم (تَرَدُّدٌ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز الفضل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضَاجِعُهُ) أى الطعام ربوى (كَبْلَانِجٍ وَبَصَلٍ وَثَرْمٍ وَتَابِلٍ) ويبنه بقوله (كَبْلَانِجٍ وَكَبْرَةٍ وَكَرْوِيًّا) كزكريا (وَأَبْيَسُونٍ وَشَارٍ) كسحاب (وَكُؤْنِينَ) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهِيَ) أى للملحاحات (أَجْنَأَسٌ لَا خَرْدَلٍ) الراجح ربويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخُضْرٍ وَدَوَاءٍ وَنِينَ) المعتمد أن التين ربوى (وَمَوْزٍ وَفَاكِهَةٍ) ومنها العناب وأما العنب فربوى (وَلَوْ اذْخِرَتْ بِقَطْرِ وَكَبْدَقٍ وَبَلَّحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يبالغ حد الراخ فليس طعاماً (وَمَاءٌ وَيَجُوزُ بِطَعَامٍ لِأَجَلٍ) والمفاضلة فيه ناجزاً كالأجل إن اختلف الجنس بالعدوبة والملوحة (وَالطَّنْجُنُ وَالْعَجْنُ وَالصَّاقُ إِلَّا التُّرْمُسُ) لمزيد السكفة وألحق به النول الحار كالدهس (وَالثَّنْبِيذُ لَا يَنْقُلُ بِخِلَافِ خَلِّهِ) أى الأصل فمنقول وإن كان مع النبيذ جنساً على الراجح فالأصل وانقل طرفان متباعداً والنبيذ وسط يؤخذ بينهما (وَطَبِخَ أَحْمَرٍ بِإِزَارٍ) ناقل ولو بلاح وبصل (وَشَيْءٌ وَتَجْفِيفُهُ بِهَا وَالْخَنَزِيرُ وَقَلْبِي قَمَحٍ وَسَوْبَقٍ وَشَمْنٍ) ينقل من لبن لا زبد به (وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قَدَّمَ بِتَمْرٍ وَحَلِيبٍ وَرُطْبٍ وَمَشْوَى وَقَدِيدٍ وَعَفْنٍ وَزُبْدٍ وَشَمْنٍ وَجَبْنٍ وَأَقِطٍ بِمِثْلِهِمَا) ونخيض ومضروب بمثلهما وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زبد أو شمن أو جبن من حليب ويشترط المائنة إلا في النخيض والمضروب مع زبد أو شمن أو جبن فإن كان الجبن لآمن حليب بل من نخيض أو مضروب امتنع بهما كما في ج لأنه رطب يباس كالأنط بهما واختلف في الجبن به (كَزَيْتُونٍ وَأَحْمَرٍ) بمثلهما (لَا رَطْبَهُمَا بِبِاسْمِهِمَا وَمَبْلُولٍ بِمِثْلِهِ وَآبَنِ) فيه شمن لا ابن الجمال (يَزُبْدُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ زُبْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تحريماً (فِي خُبْزِهِ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفى في القرض بالعدد عند عدم المشاحة (كَمَنْجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ، وَجَازَ قَمَحٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن المعيار هنا

الكيل (تَرَدُّدٌ وَاعْتَبِرَتْ الْمَائِلَةُ بِمِجَارِ الشَّرْعِ) فإذا كل شيئاً لم يوزن وبالعكس (وإلا) يرد عن الشرع شيء (فَبِالْمَادَةِ فَإِنْ عَسُرَ الْوَزْنُ) أو الكيل (جَازَ التَّحَرُّى إِنْ لَمْ يَقْدَرْ عَلَى تَحَرُّبِهِ لِكَثْرَتِهِ) صوابه يُتَعَذَّرُ أو زيادة^(١) (وَفَسَدَ مِنْهُ عَقْدُهُ إِلَّا لِلدَّلِيلِ كَحَيَوَانٍ) مطلقاً لما قبل الاستثناء (بِلَحْمٍ جَنْبِهِ إِنْ لَمْ يُطْبَخْ) ولو بغير إضرار (أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قُلْتُ فَلَا يَجُوزُ إِنْ) جبل الأولين أو الآخرين (فَمَا) بِطَمَامٍ لِأَجَلٍ كَخَصِيٍّ ضَانٍ (مِثَالٌ لِقَوْلِهِ قُلْتُ) (وَكَبَيْعُ الْفَرَرِ كَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُسْنِهِ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلِيَّتِكَ سِلْعَةً لَمْ يَذْكُرْهَا أَوْ ثَمَنَهَا بِالْإِزَامِ) راجع لجميع ما بعد الكاف والضرر لإزام غير الحاكم والسكوت كالإزام إلا في التولية فتصح وله الخيار وإنما يضر فيها لإزام الجاهل (وَكَمَلَامَةِ الثَّوْبِ أَوْ مُنَابَذَتِهِ فَيَلْزَمُ بِجَرْدِ ذَلِكَ كَانُوا يَفْعَلُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَهِيَ عَنْهَا الشَّارِعُ^(٢)) (وَكَبَيْعُ الْخَصَاءِ وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مُنْتَهَاهَا أَوْ يَلْزَمُ يَوْفُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلَا قَصْدٍ أَوْ بَعْدَ مَا يَقَعُ) الثمن (تَفْسِيرَاتٌ وَكَبَيْعٌ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يُنْتَجِجَ الْفَتَاجُ) مؤجل الثمن (وَهِيَ لِلضَّامِينَ وَالْمَلَاقِيحِ وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ) بالترتيب (وَكَبَيْعُهُ بِالْفَقَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعَ بِقِيمَةِ مَا انْفَقَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ مَرَفَاً عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَدَّ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ) فالقيمة يوم القبض (وَكَبَيْعُ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عَقُوقِ الْأُنْثَى) حملها (وَجَازَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ، فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَتْ) ونحاسبها (وَكَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ يَبْدِئُهَا بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةِ

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز التحرى لأن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الحصة والملازمة والمناذرة وحبل الجبل ؛ ونحو ذلك مما لا يتسم له هذا الموضع

نَقْدًا أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ) وبالعكس جاز لأنه يختار الأقل للأجل (أَوْ سِلْعَتَيْنِ
مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا) حال لازمة فلو حذفه
ما ضرر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامًا) عطف على مقدر أى
فيجوز في غير الطعام والاعتماد لافرق بين الطعام وغيره (وَأِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَخَلَّةٍ
مُمَرَّةٍ مِنْ نَخْلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ يَسْتَنْتِ خَسَامِنْ جِزَائِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود
(وَكَيْفَ يَبْعُ حَامِلٌ بِشَرْطِ الْحَمْلِ) لاستزادة الثمن وجزاءه تبرى في الظاهر أو الوخش
(وَإِذَا غَرَّرَ بِسَيْرٍ لِلْحَاجَةِ أَمْ يَقْصِدُ) كخشو الجبة وأساس الدار (وَكَمْ زَابَنَةٍ
تَجْهُولُ بِمَعْلُومٍ أَوْ تَجْهُولُ) عطف على جزئيات الفرر (مِنْ جِنْسِهِ) راجع لهما
(وَجَازٍ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جدًّا (فِي غَيْرِ بَوِيٍّ) لانتفاء المغالبة (وَتُحَاسُّ بِتَوَرٍّ)
لأنه منه في حيز الجواز ما لم يؤجل بما يمكن المنع فيه (لَا فُلُوسٍ) حيث جهل
عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجزاف (وَكَسَالِيءَ يَمْشِلُهُ) وهو الدين
بالدين من السكالة الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه وبينه بقوله
(فَسَخَّ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعَيَّنًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَغَائِبٍ وَمَوْاضِعَةٍ)
وذى مهلة وخيار وحق توفية (أَوْ مَنَافِعَ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجازت
الحاسبة بعد الاستيفاء كما في بن (وَبَيْعُهُ) أى ما في الذمة (بِذَيْنٍ) لامين يتأخر
أو منافعه (وَتَأْخِذُ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدين (وَمُنْشَعٍ
بَيْعٍ دَيْنٍ مَهْمَةٍ) بغير الدين للفرر باحتمال غريم آخر (وَعَائِبٍ وَلَوْ قُرُبَتْ
غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٍ إِلَّا أَنْ يَقِرَّ) وللشترى لا يضره المنع من اشتراء ما فيه خصومة
ولا يباع دين طعام البهيم قبل قبضه ولا ذهب بفضة ولا عكسه للصرف المؤخر
(وَبَيْعِ الْمُرَبَّانِ أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا حَلَّى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَعُدْ إِلَى
وَكَتَفَرِ بِي أُمِّ فَقَطٍ مِنْ وَلَدِهَا وَإِنْ بَقِيَتْ أَوْ بَيْعَ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ
الْآخِرِ) أو ولده (مَا لَمْ يُتَفَرَّ مُعْتَادًا وَصَدَقَتِ الْمَسِيدَةُ) من حيث حرمة

التفريق (وَلَا تَوَارِثُ) على ما يأتي في الاستحقاق (مَا لَمْ تَرْضَ وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ
يَجْمَعَا فِي مِلْكٍ وَهَلْ يَغْيِرُ عِيُوضُ كَذَلِكَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ (أَوْ يُسَكَّنِي
بِحَوِزٍ كَالْعِتْقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازَ بَيْنَهُمَا نِصْفُهُمَا) مثلا للمالك واحد (أَوْ أَحَدُهُمَا
لِلْعِتْقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ) وبالعكس وجوباً (وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ) لا ذمي (التَّفْرِيقُ
وَكُرَّةٌ لَنَا الْإِشْتِرَاءُ مِنْهُ) تحريماً وأجبر على الجمع (وَكَبَيْعٌ وَشَرْطٌ يُنَاقِضُ
لِلتَّقْصُودِ) كَانَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَوْ لَا يَطْأُهَا (إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْعِتْقِ)
لا تدبير وتأجيل (وَلَمْ يُجْبَرْ) للشترى على العتق (إِنْ أَبْهَمَ) البائع في الشرط
(كَالْمُخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ ويرد شرط الفقد فيهما للتردد
بين السلفية والتمنية (بِخِلَافِ الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعِتْقِ) فيجبر ولا يضر الفقد
(كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نفس (الشَّراءِ) فيلزم (أَوْ يُخْلُ بِالْثَمَنِ كَبَيْعٍ وَسَلْبٍ
وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ) الشرط (أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّذْيِيرِ كَشَرْطِ رَهْنٍ وَحِمْلٍ
وَأَجَلٍ) تشبيهه في الصحة (وَلَوْ غَابَ) مبالغة في صحة إسقاط شرط السلف
(وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ) لنظام الربا بالغيبة على السلف وفي (ر) أنه المشهور
(وَفِيهِ) أى شرط السلف (إِنْ فَاتَ) البيع (أَكْثَرُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ
أَسْلَفَ الْمُشْتَرِي) البائع (وَلَا فَالْعَكْسُ) معاملة بتقبض القصد في جر
السلف منفعة الربا (وَكُلُّهُ جَشْرٌ يَزِيدُ) على الثمن ولو دون القيمة (لِيُغَرَّ)
بأن لا يريد الشراء (وَمِنْ عَلَيْهِ) البائع وأقره (فَلَا مُشْتَرِي رَدُّهُ وَإِنْ
فَاتَ فَالْقِيَمَةُ) وله الإمضاء بالثمن (وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ لَيْسَ كَفَّ عَنْ الرُّبَاةِ)
الجائزة للشراء (لَا الْجَمِيعِ) والأكثر والقُدوة (وَكَبَيْعٌ حَاضِرٌ أَوْ مُدِيرٌ)
سلمة (وَلَوْ بَارَسَالَهُ لَهُ وَهَلْ لِقَرَوِي قَوْلَانِ) أظهرها الجواز (وَفُسِّخَ
وَأُدِّبَ) عالم الحكم (وَجَازَ وَكَتَلَقَى السَّاعَ) دون الستة أميال وقيل يومان
(أَوْ صَاحِبِهَا) كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بِصِفَةٍ (قَبْلَ قُدُومِهَا) (وَلَا يُفْسَخُ) عِيَاضُ
ويعرض على أهل السوق (وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كِسْفَةِ أُمِّيَالٍ أَخْذُ مُنْتَاجٍ إِلَيْهِ)

ألا للتجارة حيث كان بسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة التاني ولا أخذ
 ماشاء (وإنما يَنْقَلُ صَمَانُ الْفَاسِدِ بِالْفَيْضِ وَرَدُّ وَلَا غَلَّةً) للبايع نعم للموقوف
 عليه حيث لم يسقط حقه (فإن فأت مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْمَنْ (وَالْأَ)
 بأن اتفق على فسادهِ (صَمْنِ قِيَمَتَهُ حِينَئِذٍ) أي حين القبض (وَمِثْلُ الْمِثْلِيَّ)
 والفوات (بِتَغْيِيرِ سُوقٍ غَيْرِ مِثْلِيٍّ وَعَقَارٍ وَبَطُولِ زَمَانٍ حَيَوَانٍ وَفِيهِمَا شَهْرٌ)
 وهو المعول عليه (و) فيها أيضاً (شَهْرَانِ) بل وثلاثة ليست طولا (وَاخْتَارَ)
 اللامحى (أَنَّهُ خِلَافٌ وَقَالَ) للمازرى تلميذه (بَلْ فِي شَهَادَةٍ) أي مشاهدة
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وَيَنْقَلُ عَرْضٌ
 وَمِثْلِيٍّ لِمِثْلِيٍّ) مثلاً (بِسَكْلَةٍ وَبِالْوَطْءِ) من بالغ أو الانقضاء (أَوْ بِتَغْيِيرِ
 ذَاتٍ غَيْرِ الْمِثْلِيَّ) بل والمثلي (وَحُرُوجٍ عَنْ يَدٍ) بوقف أو بيع ونحو ذلك
 (وَتَعْلَقُ حَقٌّ كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) ولم يقدر على خلاصه (وَأَرْضٌ بِبَيْتٍ وَعَيْنٍ)
 وشأنهما عظم المؤونة في غير بئر الماشية كما في حش (وَعَرْسٍ) أو إزالته لا زرع
 وعليه كراء الأرض إن لم يفت إبانها (وَبِنَاءٌ عَظِيمِي الْمُثُونَةِ) كأن عما (وَقَانَتْ
 بِهِيَمَا جِهَةٌ هِيَ الرُّبْعُ) وغير الأكثر إن تميز وإلا أفات السكل كأن أحاط
 (فَقَطُّ لَا أَقْلُ وَلَهُ الْقِيَمَةُ قَائِمًا عَلَى الْمَقُولِ وَالْمُصَحِّحِ) والنسبة بالقيمة لا المساحة
 (وَفِي بَيْعِهِ) صحيحاً (قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا) في أي مبيع كان (تَاوِيْلَانِ)
 في إفادة الأول الفاسد أقواهما اعتبار الصحيح (لَا إِنْ قَصَدَ بِالْبَيْعِ) ونحوه (الْإِفَادَةُ)
 فيما مل بنقيض قصده إلا العتق فيمضى (وَأَرْتَفَعَ الْمُنِيَّتُ إِنْ عَادَ) المبيع لحاله
 ولم يحكم حاكم بالمضى (إِلَّا بِتَغْيِيرِ سُوقٍ) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه .
 ﴿فصل﴾ (وَمُنِعَ لِلْمُتَمَسِّ مَا كَثَرَ قَصْدُهُ كَبَيْعٍ وَسَافٍ) في شب وعب
 لا يحرم إلا بالتصريح وواقفهما حش وخالفهما بن ، وبثريده اعتباره في بعض
 الفروع الآتية وبالجملة يعول في كل فرع على نصه (وَسَلَفَ بِمَنْقَمَةٍ لَا) ما (قُلْ)

كُضْمَانٍ بِمُؤَلٍّ وَأُسْلَفِي وَأُسْلَفِي (فَلَا يَحْرُمَانِ إِلَّا بِالْمَعْرِيجِ) (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِحِشْسٍ تَمَنَّهُ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرْضٍ فَإِنَّمَا نَقْدًا أَوْ لِأَجَلٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرٍ يُمْتَنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا يُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ مُمْتَنَعٌ مَا تُعْجَلُ فِيهِ الْأَقْلُ) (على جميع الأكثر كأن يبيعها بعشرة ويشتريها بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كأن يشتريها بثلاثي عشرة خمسة نقدًا وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أو بعضه) (كأن يشتريها بثمانية أربعة نقدًا وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الرى بستة عن أربعة ويجوز الخمسة الباقية من تسع لسقوط أربعة النقد من أنفى عشر الباب (كَيْتَاوِي الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفَى الْمَقَاصَةِ) تشبيهه في المنع (الَّذِينَ بِالْذِّينِ وَالَّذِينَ) (أَي وَلْتَمِيلِ الْمَنعُ بِمَا ذَكَرَ) (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأُبْعَدِ) (وبقية المنوعات (إِذَا شَرَطَا هَا) لا انتفاء علة المنع (وَالرَّدَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ) بل يمتنع مطلقًا إلا إذا اشترى نقدًا بالجيد المسارى أو الأكثر لأن الحلول نفى الدين بالدين وعدم نقص الجيد نفى البدل إذ لا غرض لدافعه وتحمض الفضل من جانبه وإنما منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفى المقاصة ، وسبق أن نفى المقاصة بمنع الجائز (وَمُنْعَ بِيْذَهَبٍ وَفِضَّةٍ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ يُعْجَلَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمُتَأَخَّرِ جِدًّا) بثلاثين (وَيَسَكَّتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ كَثِيرَيْنِ لِلْأَجَلِ بِمُحَمَّدِيَّةٍ مَا بَاعَ بِبِزْيَدِيَّةٍ) (وهي أذن وجاز نقدًا) إن لم تنقص الحمدية كما سبق في الجودة والرداء (وإن اشترى بعرضٍ مُخَافٍ تَمَنَّهُ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل ، لأنه سلف بِنفع (جَارَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها للدين بالدين (وَالْمِثْلِي صِفَةً وَقَدْرًا) لو حذف صح فإنه يجري في الزيادة والنقص على تفصيل المين أيضًا (كَمِثْلِهِ)

للبيع أولاً في الحكم (فَيَمْتَنَعُ) الحل للواو إذ لا يظهر التفرع (بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ
أَوْ لِأَبَعَدَ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِهِ) لأنه سافط لأجله من الثمن.
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَعَامِيٍّ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَافٍ أَوْ لَا تَرُدُّ وَإِنْ بَاعَ
مُقَوِّمًا قَبْلَهُ كَغَيْرِهِ كَقَبْضِهَا) أي السائمة الأولى (كَشَهْرٍ) فيجوز كل
الصور (وَأِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ نَوْبَيْنِ) مثلاً (لِأَبَعَدَ مُطْلَقًا أَوْ أَقْلًا) نقداً (وَمِنْهُ
دُونَ الْأَجَلِ) (امْتَنَعَ) في الخمس لما في الأقل من بيع وسافط وغيره من سافط
بنفع (وَامْتَنَعَ) شراء البهض (بَغَيْرِ صِنْفٍ تَمَيُّزٍ) المين لأنه نقد وغيره بنقد
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةِ ثَمَمٍ اشْتَرَاهُ مَعَ سَائِمَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا
أَوْ لِأَبَعَدَ بِأَكْثَرِ) فقيه سلف بنفع أو بيع وسلف إن عجل الأكثر وحسوره
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسَائِمَةٍ) فاجتمع البيع والسلف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةٍ) فأكثر
(وَسَائِمَةٍ) إلا لأبعد (وَيُعْجَلُ وَأَقْلٌ لِأَبَعَدَ) في فرع اشتراه مع سلعة فيجوز
لثلاث الأجل أيضاً (و) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقْلٍ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ)
للأقل (قَوْلَانِ) أظهرهما المنع (كَتَمَسَكِينَ بِأَعْرِ مُمْتَلِكَةٍ أَقْلًا مِنْ)
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْأَجَلِ) لكن الأظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَأِنْ
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَثْوَابٍ ثُمَّ اشْتَرَدَ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مُنْعٍ مُطْلَقًا)
لسلف بزيادة (كَأَنَّ لَوْ اشْتَرَدَ عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجْلِهِمْ لِأَنَّ الْمُعْجَلَ
لِمَا فِي الذِّمَّةِ أَوْ الْمُؤَخَّرِ مُسَلَّفٌ) فامتنع ما قبل الاستثناء لأن الفرس مبيع
بالخمس الأخرى فغيره بيع وسلف (وَأِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةِ أَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَدَهُ
وَدَبَّارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلاً مُنْعٍ مُطْلَقًا) للبيع والسلف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ
لِلْأَجَلِ وَأِنْ زِيدَ غَيْرُهُ عَيْنٍ وَيَبْسَعُ يَنْقَدُ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد الدين
الحال (أَمْ يُقْبَضُ جَازٍ إِنْ مُجْجِلَ الزَّيْدُ) فإن قبض جاز مطلقاً على ما في
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مِنْ يُيُوعِرُ الْأَجَالَ فَقَطُّ) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَقُوتَ الثَّانِي) بعيب مفسد على مافي بن (فَيَفْسَخَانِ) وليس لأحد عند أحد شيء (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ خِلَافٌ) .

(فَصْلٌ) جاز^(١) لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِإِيْبِيَمَهَا بِشَمَنْ وَلَوْ بِمِوَجَلٍ بَعْضُهُ وَكَرْمٌ خُذْ بِمِائَةِ مَا (أَي سِلْعَةٍ بِشَمَانِينَ) وَالْكَرَاهَةُ لِمَنْ سَأَلَ سَلَفَ ثَمَانِينَ بِمِائَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعَيْنَةِ (أَوْ اشْتَرَاهَا وَيُؤَمِّى لِتَرْبِيحِهَا وَلَمْ يُفْسَخْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرِّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَى عَشَرَ لِأَجَلٍ وَلَزِمَتْ الْأَمْرَ إِنْ قَالَ لِي وَفِي الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بَيْنَهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ أَمْضَاكُهَا وَلَزُومُهُ الْإِنْفَا عَشَرَ قَوْلَانِ) لِلْمَشْهُورِ الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخُذْهَا بِأَثْنَى عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ الْمَأْمُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشَّرَاءِ (الْأَقْلُ مِنْ جُعَلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُعَلٍ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَازٌ بَغَيْرِهِ) أَيْ بَغَيْرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَنَقْدِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِي الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةِ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِأَثْنَى عَشَرَ لِأَجَلٍ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ يَنْفَعُ (فَتَلَزَمُ بِالْمُسَمَّى وَلَا تَعَجَلُ الْعَشْرَةُ وَإِنْ عَجَلْتُ أَخَذْتُ وَلَهُ جُعَلٌ مِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا فَاتَ وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يُفْسَخُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بَيْنَهَا (إِلَّا أَنْ يَقُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ) .

(فَصْلٌ) (إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلُسِ^(٢) عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ (كَشَهْرِ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير للحديث * إذا تبايعت بالعينة الخ وهو في سنن ابن ماجه .

(٢) ورد الحديث الصحيح بآيات خيار المجلس وأخذ به الشافعي ووافقه ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعمل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح .

فِي دَارٍ) أَدْخَلَتْ أَلْكَافِ سِتَّةَ أَيَّامٍ (وَلَا يَسْكُنُ) إِلَّا بِأَجَرٍ أَوْ بِسِرٍّ أَوَّلًا لِلْإِخْتِبَارِ
وَأَفْسَدَ شَرْطَ الْمُنْعَوِ (وَكَجُمُعَةٍ) وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ (فِي رَقِيقٍ وَاسْتَحْدَمَ) عَلَى
التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي السَّكْنِ (وَكَثَلَانَةً فِي دَابَّةٍ وَكَثْرَتُهُمْ رُلُّ كُوبِهِمَا) حَقَقَ
(ر) أَنَّهُ لِلْإِخْتِبَارِ بِالْمَوْحِدَةِ وَالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ (وَلَا بِأَسَ بَشَرٍ أَلْبَرِيدِ) فِي
الرَّكُوبِ خَارِجِ الْبَلَدِ وَقِيلَ بِالْعُمُومِ وَالْأَوَّلِ بِالزَّمَنِ (أَشْهَبُ وَالْبَرِيدُ فِي
كُوبِهِ خِلَافًا) أَوْ وَفَاقًا بِحَمْلِهِ عَلَى الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ (تَرَدَّدُ وَكَثَلَانَةً فِي تَوْبٍ)
وَكُلَّ الْعُرُوضِ وَنَحْوِ الْخَضِرِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْحَاجَةُ وَهِيَ السَّفِينَةُ ثَلَاثَةَ أَوْ كَالْعَقَارِ
نَظَرِ (وَصَحَّ) الْخِيَارِ (بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ) وَهُوَ الرَّاجِحُ لثَلَاثَةِ بَسْخِ دِينَ
الْثَمَنِ فِي مُؤَخَّرِ الْخِيَارِ (تَأْوِيلَانِ وَضَمَّتُهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي) لِإِنْقِلَابِهِ بَاطِلًا
بِالْخِيَارِ (وَفَسَدَ بِشَرَطٍ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ) عَلَى أَمَدِهِ بِكَثِيرٍ وَهُوَ
أَصْلُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ (أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) لِلْعَمْدِ قَوْلِ
الْمُخْتَصِمِ بِالصَّحَّةِ وَإِنْ حَرَّمَ مَا لَمْ يُطْعِمَ عَلَيْهِ (أَوْ لُبْسِ تَوْبٍ) عَلَى مَا سَبَقَ فِي
السَّكْنِ (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَبَلَزَمَ) لِلْبَيْعِ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ (بِإِنْقِصَائِهِ) أَيْ أَمَدَ الْخِيَارِ
(وَرُدُّهُ كَالْفَدْوِ) فَسَدَ أَيْضًا (بِشَرَطِ نَقْدِ كِفَائِهِ) عَلَى مَا سَبَقَ (وَعَهْدَةٍ
ثَلَاثِ) لِاسْتِدْرَاجِ أَدْوَانِهَا فَيُضْعَفُ التَّرَدُّدُ بَيْنَ السَّلَفِيَّةِ وَالْمُخْتَصِمِ (وَمُؤَاضَعَةٍ
(وَ) كَرَاهٍ (أَرْضِ لَمْ يُؤْمَنْ رِيحًا وَلَا جَارَةً لِجَرِّ زَرْعٍ) لِلْعَمْدِ فِي هَذَا عَدَمِ
النَّسْخِ بِتَأَنٍّ وَيُسْتَوْفَى بِذَمِّهِ فَلَا يَضُرُّ النِّقْدَ (وَأَجِيرٌ تَأَخَّرَ شَهْرًا) بَلْ
فَوْقَ نِصْفِهِ بِكَثِيرٍ (وَمُنْعَ) نَقْدَ مَا لَا يَعْرِفُ بِعَيْنِهِ (وَأَنْ بِلَا شَرَطٍ)
لِنَسْخِ الدِّينِ فِي مُؤَخَّرِ (فِي مُؤَاضَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكَرَاهِ ضَمْنٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) رَاجِعٌ لِلْكُلِّ (وَاسْتَبَدَّ بِأَرْبَعٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مَشُورَةٍ
غَيْرِهِ) حَشَّ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَشَاوَرَةِ الْإِتْبَاعَ ظَهَرَ شَاوِرُوهُنَ وَخَالَفُوهُنَ^(١)

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وروى ابن لال والديلي عن أنس مرئوعاً لا يفعلن =

(لَا خِيَارَهُ وَرِضَاهُ) لا مرضاه عن نفسه ومن ذلك في المعنى مافي الخرشى من
 للشورة المفيدة بان أمضى فلان أمضى وإن رده فلا استقلال (وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا
 عَلَى نَفْسِهِ فِي مُشْتَرٍ وَعَلَى نَفْسِهِ فِي الْخِيَارِ فَقَطْ وَعَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا)
 فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضيقة والمعول عليه ماصدر به (وَرَضَى مُشْتَرٍ
 كَاتِبٍ أَوْ زَوْجٍ وَلَوْ عَيْدًا أَوْ قَصَدَ تَلَذُّذًا أَوْ رَهَنَ أَوْ آجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنْعَةِ
 أَوْ نَسَقَ أَوْ جَنَى إِنْ تَمَمَّ أَوْ نَظَرَ الْفَرْجَ أَوْ عَرَّبَ دَابَّةً) قصدها في أسافلها
 (أَوْ وَدَّجَهَا) في أوداجها (لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً) في غير نظر الفرج (وَهُوَ)
 أى ماعد رضى من المشتري (رَدُّ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ) لأنها كالفلة له إلا
 أن يزيدها على أجل الخيار (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا
 بِدِيْنَةٍ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم بانقضائه (وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ فَإِنْ فَعَلَ
 فَقَالَ يُصَدَّقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بِيَمِينٍ أَوْ لَهَا نَقَضَهُ قَوْلَانِ) لا حاجة لهذا على
 مافي حش وغيره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالتسوق (وَانْتَقَلَ) الخيار
 (لِسَيِّدٍ مُكَاتِبٍ عَجَزَ وَلِفَرِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لِوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ
 يَأْخُذَ بِمَا لَهُ) عند رد الفريم (وَلِوَارِثٍ وَالْقِيَّاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ)
 وأبى البائع التبعيض (وَالْإِسْتِحْصَانُ أَخْذُ الْمُجْزِئِ الْجَمِيعِ) والمعول عليه الأول
 (وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ) والجديز هنا منزلة الراد لللمعة هفاك فالقياس
 ااجازة الجميع أو يجرى الاستحسان أو يجزم بالقياس فقط (تَأْوِيلَاتُ
 وَإِنْ جُنَّ) وعلم طوله أو فُقِدَ أو مات سرنداً (نَظَرَ السُّلْطَانُ) بالأصلح (وَنَظَرَ
 الْمُعَمَّى) عليه (إِنْ طَالَ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر (فُسِخَ وَالْيَمْلُكُ)

== أحدكم أسراً حتى يستشير فإن لم يجد من يستشيره فليستشر امرأة ثم ليحالفها فإن في خلافها
 البركة » وسنده ضعيف منقطع . وروى المصنف عن عمر قال « خالفوا النساء فإن في خلافهن
 البركة » وروى أيضاً عن معاوية قال : هودوا النساء : لا ، فإنها ضيقة إن أطعنها أهلكتك

لِلْبَائِعِ وَمَا يُوهَبُ لِلْعَبْدِ) مبتدأ (إِلَّا أَنْ يَسْتَنْتَى) للمشتري (مَالَهُ وَالْغَلَّةُ
 وَأُورِشَ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ) أى للبائع هذا هو الخيار (بِخِلَافِ الْوَلَدِ) فللمشتري
 كالصوف ولو لم يتم (وَالضَّمَانُ مِنْهُ وَحَلَفَ مُشْتَرِي) ما فرط وزاد المصنف وقد ضاع
 (إِلَّا أَنْ يَطْهَرَ كَذِبُهُ أَوْ يُدَابَّ عَلَيْهِ) فيضمن للمشتري (إِلَّا إِبْدَانَةً وَضَمِنَ
 الْمُسْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرُ) من الثمن أو القيمة (إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ)
 المشتري على الضياع (فَالثَّمَنُ كُخْيَارُهُ وَكُغْيَابُهُ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لِمُشْتَرِيهِ وَإِنْ
 جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَمْدًا) ولم يتلف (فَرَدُّ وَخَطَأٌ فَلِلْمُسْتَرِي خِيَارُ الْعَيْبِ)
 بيمينك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا) العمد
 والخطأ (وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدَ فَلِلْمُسْتَرِي الرَّدُّ أَوْ أَخْذُ الْجِنَايَةِ وَإِنْ تَلَفَتْ
 خَيْرٌ الْأَكْثَرُ) من الثمن والقيمة (وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ
 تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرِي وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يَتْلَفْهَا عَمْدًا فَهُوَ رِضَى) كما
 سبق مع رد البائع (وَخَطَأٌ فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ وَإِنْ أُنْتَفَمَا خَيْرُ الثَّمَنِ وَإِنْ
 خَيْرٌ غَيْرُهُ وَجَنَى عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَهُ) أى للمشتري (أَخْذُ الْجِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنِ)
 والذي ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد، ويدفع
 الأرض في الحالين (وَن تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ) فيهما (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ
 ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَأَدْعَى ضَيَاعَهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالثَّمَنِ فَقَطْ وَلَوْ سَأَلَ
 فِي إِقْبَاضِهِمَا) له كان على خيار أو لزوم (أَوْ ضَيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفُهُ وَلَهُ
 اخْتِيَارُ الْبَاقِي) حيث كان على خيار (كَمَا نِيلَ دِيْقَارًا فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيَخْتَارَ
 فَزَعَمَ) أو أثبت (تَلَفَ اثْنَيْنِ فَيَسْكُونُ شَرِيكًا) توضيح لفساد التشبيه في
 المشتري في الغمان، أما ليريهما فأمين لا يضمن (وَإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُمَا) أو
 يردهما فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فَسَكَلَاهُمَا مَبِيعٌ) مضمون على ما سبق
 وَأُورِ مَاهُ بِمُخِي الْمُدَّةِ وَهُمَا بِيَدِهِ وَفِي اللَّزُومِ لِأَحَدِهِمَا يَلْزَمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّهِ

إذا ادعى ضياع أحدهما أو دحضت المدة (وَفِي الْاِخْتِيَارِ) والخبار (لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) بمعنى المدة (وَرَدَّ بِمَدَمٍ مَشْرُوطٍ فِيهِ غَرَضٌ كَتَبْتُ لِمَعِينٍ) على الابدكار (فَيَجِدُهَا بِسُكْرٍ وَإِنْ بِمُدَادَةٍ) ولو أسندت لزعم الرقيق كيامن يشتري من تزعم أنها طباحة (لَا إِنْ انْتَقَى) الغرض كشرط أنه جاهل شيخنا ولا عبرة بقوله لا أستخدم عالمياً (وَبِمَا الْعَادَةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ كَمَوْرٍ وَقَطْعٍ) ولو أتملة (وَخِصَاءً وَاسْتِحْاضَةً وَزَفَعَ حَيْضَةً اسْتَبْرَأَ وَعَمَّرَ وَزِنَاً) ولو كرهاً (وَشُرْبٍ) وأكل حشيشة (وَبَحْرٍ) بفرج أو فم (وَزَعَرٍ) قلة شعر (وَزِيَادَةُ سِنٍ) مُشَوِّهٍ (وَطَفَرٍ) بعين (وَعُجْرٍ) تمعد بالجسد (وَبُجْرٍ) عظم بالبطن (وَوَالِدَيْنِ) أو وَلَدٍ) يمكن الابق لهما (لَا جَدَّ وَلَا أَخَ وَجَدَّ أَمِ أَبٍ وَجُنُونِهِ يَطْبَعُ لَا بِمَسِّ جَنٍّ) لأن هذا لا يسرى من الأصول (وَسُقُوطِ سِنَيْنِ وَفِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ) كالوخش من المقدم (وَشَيْبٍ يَهَا فَقَطْ وَلَوْ قَلٌّ وَجُمُودَتِهِ) أى الشعر بكانه على عود لأنه غش (وَصُهُوْبَتِهِ) حمرته (وَكُونِهِ وَلَدَ زِنَاً وَلَوْ وَخْشاً وَبَوْلٍ فِي فَرْشٍ فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ) عادة (إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّينَ وَالْأَخْلَافِ) البائع (إِنْ أَفْرَتِ) وبالت (عِنْدَ غَيْرِهِ) أنه حادث (وَنَحْنُ عَمْدٌ وَفُجُورُهُ أَمِيَّةٌ إِنْ اِسْتَمَرَّتْ) هذه الغصلة فيهما (وَهَلْ هُوَ الْفِعْلُ) ^(١) به وسخاها (أَوِ النَّشْبَةُ تَأْوِيلَانِ وَقَلْفٍ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) فأتى وقتها مع الإسلام (مَوْلَدٍ أَوْ طَوِيلِ الْإِقَامَةِ وَخَنٍ نَحْلُو بِهِمَا) لأنه مظنة سرقتها (كَتَبْتُ بِعَبْدٍ مَا اشْتَرَاهُ بِبَرَاءَةٍ) لا حتم عدمه فلا يمكن الرد على بائعه كملكه للتدليس (وَكَرِهَصٍ وَعَثَرٍ) في الحافار (وَحَرْنٍ وَعَدَمٍ حَمْلٍ مُتَأَدٍّ لَا ضَبْطَ) حيث لم تنقص اليمين (وَتِيُوبَةٍ إِلَّا فِيمَنْ لَا يُنْقَضُ مِثْلُهَا) أو لشرط (وَعَدَمٍ فُخْشٍ صِرَفٍ قُبُلٍ وَكُونِهَا زَلَاءً) قليلة لحم الإليتين لا جداً (وَكَيْلٌ لَمْ يَنْقُصْ وَتَهْمَةٌ

(١) هذا تأويل عبد الحق ورده أبو عمران .

بِمَرْقَةٍ) ونحوها (حُسِّنَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ) (لأن اشتهر بالعداء (وَمَا
لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَقْيِيرِ كَسُوسٍ) داخل (الْخَشَبِ وَالْجُوزِ وَهُوَ قِنَاءُ)
إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أرض فيه (وَرُدُّ الْبَيْضِ) المذر (وَعَيْبٍ قَلٍ بِدَارٍ
وَفِي قَدَرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعٍ جِدَارٍ لَمْ
يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَمَا) جهة الباب فيخير كبالخوف (أَوْ
يَقْطَعُ مَنْفَعَةً كَمَنْحِ بَثْرِ بِمَحَلِّ الْخَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلِدَةٌ) منلا (لَمْ
تَحْرُمُ) بمجرد قولها (وَلَكِنَّهُ عَيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ)
إِنْ بَاعَهَا (وَتَعْرِبَةُ الْخِيَوَانِ) توفير لبنه (كَالْشَّرْطِ) بكثرته (كَتَلَطِيخٍ
تَوْبٍ عَيْنٍ بِمَدَارٍ) فهو كاشتراط كتابته (فَيَرُدُّهُ) أى النعم المَعْرَى (بِصَاحٍ
مِنْ غَالِبِ الْقُوَى وَحَرُمَ رَدُّ اللَّبَنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب
بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلَيْهَا مُصْرَاةٌ أَوْ لَمْ تُصَرَّ وَظَنَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ)
فلارد له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللبن (وَاشْتُرِيَتْ وَفَتْ حِلَالِهَا
وَكَتَمَهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إِنْ رَدَّ (بِغَيْرِ عَيْبٍ الْقَصْرِ بِهْ)
فلا صاع عليه (حَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أى للعصاة (حَلَى
الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن المول عليه قول الأكثر بالانحداد ما لم يتعدد العقد
(وَإِنْ حُلِبَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِبَارُ بِالثَّلَاثَةِ فَهُوَ رِضَى) فلارد له
(وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أو دفاقاً بمحله على ما إذا لم يحصل
الاختبار بالثانية وهو الأحسن (تَأْوِيلَانِ وَمَنْعَ مِنْهُ) أى رد العيب (بِيعُ
حَاكِمِهِ وَوَارِثِهِ رَقِيْقًا فَقَطْ بَسِيْنٌ أَنَّهُ لَمْ يَرِثْ وَخَيْرٌ مُشْتَرِي ظَنَّهُ) أى البائع
(غَيْرُهَا) أى الحاكم والوارث (وَتَبْرَى غَيْرِهَا فَيَدُ) أى الرقيق (مِمَّا لَمْ يَقْلَمَ
إِنْ طَالَتْ إِفَامَتُهُ) بن: كسنة أشهر (وَمِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ
لَهُ وَلَمْ يُجْمِلْهُ وَرَوَّالَهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْعَوْدِ وَفِي رَوَّالِهِ يَمُوتُ الزَّوْجَةُ) أو الزوج

(وَلَا فِيمَا) بَانْتًا (وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَخْسَنُ) وانفق عليه إن لم يدخل (أَوْ
بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى) كالإجارة بعد علمه
(إِلَّا مَا لَا يَنْقُصُ كُسُكُنَى الدَّارِ وَخَلْفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُدْرَةٍ فِي كَلْيَوْمٍ)
واليومين (لَا كُسَافِرٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدُهَا لِخَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بِأَنِعُهُ
أَشْهَدَ) ندباً أنه لم يرض ورد على وكيل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ
الْقَاضِي فَتُلَوِّمُ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رُجِيَ قَوْدُهُ كَانَ لَمْ يُعْلَمَ مَوْضِعُهُ عَلَى
الْأَصَحِّ) والبعيد يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهِمَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوِّمِ
وَفِي حَمْلِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المتمدن (تَأْوِيلَانِ
حُمِّ) بعد التلوم (قَضَى) بالرد (إِنْ أُنْبِتَ عَهْدَةٌ مُؤَرَّخَةٌ) ليعلم قدم العيب
من حدوثه (وَصِحَّةُ الشَّرَاحِ إِنْ لَمْ يَخْلَفْ عَلَيْهِمَا) فيكفي اليمين (وَفَوْتُهُ)
عطف على فاعل منع (حَسًّا) أو حكماً (كَكَيْتَابَةٍ وَتَذْيِيرٍ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعَهَا
وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسَبَةُ) النقصية (وَوَقَفَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم
ولم يمكن رده (لِخِلَاصِهِ وَرُدُّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَقَوْدِهِ لَهُ بَعِيْبٌ أَوْ يَمْلِكُ
حُسْنًا نَفٍ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِمَارَةٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجَنَبِيٍّ مُطْلَقًا أَوْ لَهُ) أى للابائع
(بِمِثْلِ ثَمَنِهِ) مطلقاً^(١) أَوْ بِأَكْثَرٍ إِنْ دَلَّسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رُدُّ ثُمَّ رُدُّ
عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ (وَلَهُ بِأَقْلٍ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُهُ
الْقَدِيمَ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً
ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ
بِكَيْسَبِغٍ أَنْ يَرُدُّ وَيَشْرَكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح
لأنه لابن بونس والقدي لابن رشد يوم الحكم (وَجَبَرِيَّةٌ) أى بالزائد العيب
(الْحَادِثُ) بحسبه (وَفُرْقَ بَيْنَ مُدَلَّسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمعتاد لم يفتنع به

(١) دلس بانه الأول أم لا .

المشتري كتفصيل الثياب فلا شيء المدلس (كَمَا لَا كَرِهَ مِنَ التَّدْلِيسِ) بعينه
 كما بقاء أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره (وَأَخْذِهِ مِنْهُ) أى من
 المشتري (بِأَكْثَرِ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق (وَتَبَيَّرَ مِمَّا لَمْ
 يَعْلَمْ) فيجوز بخلاف ما علم والمتبى منه لا يكون إلا من مدلس (وَرَدُّ سَمَسَارٍ
 أَجْمَعًا) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد للمبيع بحكم
 وإلا فكلا لقالة يفوز به السمسار (وَرَدُّ مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رُدَّ بِعَيْبٍ) فأجرة
 التحلل على البائع إن دلس (وَالْإِلَّا رُدُّ إِنْ قُرْبَ وَإِلَّا فَاتٌ) ثم أتى بما موضعه
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فله أخذ القديم أغنى (كَمْ تَجَفَّ دَابَّةٌ وَسَمَنًا)
 الحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لاشيء عليه (وَعَمَى وَشَلَّ وَزَبَجٌ أَمِيَةٌ وَجَبَرٌ
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ) البائع استثناء من أخذ القديم (بِالْحَادِثِ أَوْ يَقِلُّ)
 الحادث والاستثناء في هذا منقطع (فَكَالْعَدَمِ) بما سلك ولا شيء له أو برد ومثل
 القليل بقوله (كَوَعَيْكَ وَرَمَدٌ وَصُدَاعٌ وَذَهَابٌ ظُفْرِ وَخَفِيفٌ حُمَّى وَوَطَاءٌ
 تَيْبٌ وَقَطْعٌ) تفصيل (مُتَعَادٍ وَالْمُخْرِجُ عَنْ الْمَقْصُودِ مُفَيْتٌ) للرد بالعيب
 القديم (فَالْأَرْضُ) فيه متمين (كَبِيرٌ صَغِيرٌ وَهَرَمٌ وَافْتِصَاضٌ بِسُكْرِ)
 بالافاق والغاء^(١) والتمتع أنه من المتوسط وقيدته بالاجبى بالرائعة (وَقَطْعٌ غَيْرُ
 مُتَعَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبٍ التَّدْلِيسِ) استثناء من تعيين الأرض في الفوات
 بخارجوع بجميع الثمن كما سبق (أَوْ بَسَاوِي زَمَنَهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ
 الْمُسْتَرِي وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ) الأخير (حَلَّى الْمُدْلَسُ إِنْ لَمْ يُمْسِكْ رُجُوعُهُ
 حَلَّى بَائِعِهِ) الثانى لغية مثلاً (بِجَمِيعِ الثَّمَنِ) الأول (فَإِنْ زَادَ) عن الثمن
 الأخير (فَالثَّانِي وَإِنْ نَقَصَ فَمُلْ يُسْكَمُهُ) الثانى بعد (قَوْلَانِ) وعلى عدم
 التكميل بكل الأرض إن نقص منه (وَلَمْ يُخْلَفْ مُشْتَرٍ ادَّعَيْتَ رُؤْيَتُهُ إِلَّا

(١) يقال اقتضها إذا أزال قضتها بكسر اقفاف وهى البكارة ، واقتضها بالغاء مثله .

بِدَعْوَى الْإِرَادَةِ) أو إقراره بالتقلب أو عدم غوض العيب وظهوره لكل
أحد برهان رؤيته وترد المين هنا (وَلَا الرِّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُحْبِرٍ) لم يكذب
البائع (وَلَا بَأْسُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ) عنده (لَا بِأَقْبَرِ بِالْقُرْبِ . وَهَلْ يَفْرُقُ بَيْنَ)
بيان (أَكْثَرَ الْعَيْبِ) أو نصفه (يَرْجِعُ بِالزَّائِدِ) على ما بين إذا هلك
(وَأَقْلَمُ بِالْجَمِيعِ) جميع الثمن وبيان الأقل كالعدم (أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ
هَلَاكِهِ فِيمَا بَيْنَهُ) فخرج بما كتبه (أَوْ لَا) بأن هلك فيما كنتم فبالجسيم
(أَقْوَالُ وَرَدَ بَعْضُ الْمَجِيعِ بِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سِلْعَةً)
لا بالشركة فيها (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) العيب (الْأَكْثَرُ أَوْ أَحَدُ مُزْدَوِجَيْنِ
أَوْ أَمَّا وَوَأَدَهَا) الأصل أو اعدام وولدها فلا يجوز التمسك بالبهض في ذلك
(وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ) من متعدد معين (اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ) وإن كان
دِرْهَمَانِ وَسِلْعَةً تُسَاوِي عَشْرَةَ بَنُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّاعَةُ وَفَاتِ الثُّوبُ فَلَمْ
تَقِمْ الثُّوبُ بِسِغَالِهِ وَرَدَّ الدَّرْهَمَيْنِ) تعقبه (ر) بأن المعتمد تقييد الفسخ
بعدم الفوات (وَ) جاز (رَدُّ) أو أنه بصيغة الماضي (أَحَدُ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى
أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي) نفي (الْعَيْبِ أَوْ قِدَمِهِ إِلَّا بِشِمَاكَةِ عَادَةٍ
لِلْمُشْتَرِي) أو نهوت عيب آخر (وَخَافَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَقِيلَ لِلتَّمَذُّرِ
وَعَبْرُ عُدُولِهِ وَإِنْ مُشْرِكَيْنِ) لا ككذبون قليل لا مفهوم للتعذر قيل إلا في
المشركين (وَيَتِمُّهُ بِعُتْبِهِ وَفِي ذِي التَّوْفِيَةِ وَأَفْضَلُهُ وَمَا هُوَ بِهِ بَيِّنًا فِي الظَّاهِرِ)
الذي قد يخفى (وَحَلَّى الْعِلْمُ فِي الْخَفِيِّ وَالْعَلَّةُ لَهُ) أى للمشتري (لِلْفَسْخِ وَلَمْ
تُرَدَّ بِخِلَافِ الْوَالِدِ وَثَمَرَةُ أُبْرَتْ) فان لم تؤبر فلا ترد حيث أزهت كالفساد
ولا نفوت في الشفعة والاستحقاق إلا باليس ولا في الفاس إلا بالجداذ (وَهُوَ فِي
نَمِّ كَشْفَعَةٍ وَاسْتِحْقَاقٍ وَتَقْلِيدٍ وَفَسَادٍ) تشبيهه في فوز المشتري بقله ما يؤخذ
منه (وَدَخَلَتْ) السلعة المعيبة (فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِالْإِبْضِ أَوْ

تَبَيَّنَتْ) موجب الرد (عِنْدَ حَاكِمِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ) حيث حضر البائع، ولا بد من الحكم على الغائب (وَلَمْ يَرُدَّ) البيع (بِقَاطِرٍ) جهل من مالكة بخلاف الوكيل والوصى (إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ) العام كجبر فاذا هو ياقوت وأولى إن لم يسم ولا يبين وأوْ خالف العادة وهل إلا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخَيَّرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ يَسْتَأْمِنُهُ) فيغره الآخر والتيدان مألها واحد معمول به (تَرَدُّدٌ وَرُدٌّ) الرقيق (فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَدَثٍ إِلَّا أَنْ يَبْيِيعَ بِبَرَاءَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السنة وهما بعد الخيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْشُ) كالمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَدْنِي مَالَهُ) خاص بما بعد الكاف فالهبة للمشتري (وَرُدٌّ) فِي عَهْدَةِ السَّنَةِ بِحُدَايِمٍ وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُنُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْفُرُ بِهِ أَنْ شَرِطَ أَوْ اعْتَقِدَا) شرط في الرد بالمهدتين (وَلِلْمُشْتَرِي إِسْفَاطُهُمَا) كالبائع قبل النقد (وَالْعَيْبُ الْمَحْتَمَلُ) حدوده (بَعْدُهَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ بِهِ) استظهر عجب وتابعوه أَنْ الإخراج من العادة ويعمل في الخراجات بالشرط، والظاهر إلا المأخوذ عن دين والموصى بشرائه للعتيق (أَوْ مُخَالَعٍ بِهِ أَوْ مُصَالِحٍ بِهِ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسَلِّمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ مُكَاتَبٍ) عن النجوم (أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كُفْلَسٍ) وسفيه للنفقة (أَوْ مُشْتَرِيٍّ لِلْعَتِيقِ أَوْ مَا أَخُوذَ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بمدين (أَوْ رُدٍّ بِعَيْبٍ) أو إقالة على الأظهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بشواب لعدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا زَوْجَهَا) وفي العكس العهدة (أَوْ مَوْصَى بِبَيْعِهِ مِنْ زَوْجِهِ أَوْ رَجْمٍ أَحَبَّ أَوْ بِشَرِّهِ لِلْعَتِيقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ لِلْبَيْعِ فَاسِيدًا) إذا رد (وَسَقَاةً بِكَيْلٍ) ولبلاد وتدبير (فِيهِمَا) أى زمن المهدتين (وَحِينَ بَاتَّعَ مَكِيلًا لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن ونقده

على المشتري ويكمل بالشرط أو العادة (بخلاف الإنالة والتولية والشركة
 على الازجيج فكأن فرض) بجامع أن لا غرامة على صانع المعروف (واستمر)
 ضمان البائع له (بمعياره ولو تولاه المشتري) إلا أن يكون للمعيار لا وعاء
 للمشتري غيره أو يأخذه من يد السكّيال ليفرغه وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو
 فرغت في إثناء للمشتري ثم ظهرت فيها قارة لم تعلم فلي للمشتري كما في ح (وقبض
 العنكر بالتخليّة وغيره بالعرف) كتسليم مقود الدابة (وضمن بالعقد)
 الصحيح اللازم على ماسبق (إلا المحبوسة للثمن أو الإشماد) على بقائه أو
 تسليمها (فكأنه من) في ضمان البائع (وإلا الغائب في القبض ولا للواضحة
 فيخرّ وجهاً) من حكم للواضحة (من) أجل رؤية (الحبيضة) أي الدم (وإلا
 الثمار) بالنسبة (للجانحة) فلا تضمن بالعقد بل بأمنها (وبئذ المشتري)
 بتسليم ما بيده (للتنازع والتلف وقت ضمان البائس بساوى يفسخ وخير
 للمشتري إن غيب) البائع بالمعجزة وادعى الملاك بين الفسخ للثمن والنسك
 بالمعوض مثلاً أو قيمة (أو عيب) بالمهمة لكن مع العمدة الأرض إن تمسك
 والخطأ كالنقص (أو استحق شائع وإن قل) دون الثالث إلا أن يراد للثقة
 أو ينقسم فيتمين النسك بما بقي (وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرم
 التمسك بالأقل) كما سبق وكرر لقوله (إلا المثالي) فيجوز التمسك بالباقي
 بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول صلعتي تحمل بعضها (ولا كلام أو احدى
 في قليل لا ينفك كقاع) أسفل الجارين مثلاً بتغير (وإن انفك للبائع الزام
 الربع بحصته) ويلزم للمشتري الباقي (لا أكثر) كالثالث فلمشتري رد
 الجميع أو التماسك به (وليس للمشتري الزامه) أي التسليم (بحصته) نعم
 بجميع الثمن (مطلقاً) قل أو كثر (ورجع للقيمة) ميزانا للراجع من الثمن
 وهذا من تعلقات ماسبق في استحقاق بعض المتعدد (لا للتسمية) إن سميا لكل

نوب (وصح) العقد (ولو سكتنا) عن اشتراط القيمة (لا إن شرطاً الرجوع لها) أى التسمية (ولأنلاف المشتري قبض والبائع والأجنبي يوجب الغرم) لمن الضمان منه (وكذلك إنلافه) حقه تعيبيه بفصل فيه كما سبق فهو من للمشتري قبض ولا يخبر كما فى بن خلافاً لما فى الخرشي (وإن أهلك بأشع صبرة على الكيل فالمثل تحرباً ليؤوفيه ولا خيار لك) يامشتري (أو أجنبي) فالقيمة إن جهلت المكيلة (ولا يكتفى بالتحرى لأن البائع يغلب عليه معرفة شئيه) (ثم اشترى البائع) من القيمة (مأبوفى فإن فضل) منها شيء (وللبائع) وإن نقص فكلاً مستحقاً للمشتري الرد بنقص الكثير وإلا تملك بما يخص الحاصل (وجاز البيع قبل القبض إلا مطلقاً طعام المعاوضة) وليس منه ما أخذ عن مستهلك بل يجوز بيعه قبل قبضه (ولو كرزق قاض) وجندى فى نظير عمل (أخذ بكيل) قيد فى منع الطعام ويجوز الجزاف قبل القبض كما سيقول (أو) كان جزافاً فى ضمان البائع (كلين شاق) من شياه كعشرة عرف وجه حلاها فيحرم بيعه قبل قبضه أما أخذه بكرة يحابها ويطعمها ففاسد وتراجعاً (ولم يقبض من نفسه) يعنى لا يكتفى ذلك كمن اشترى ودبعة عنده أو رهناً فلا يبيع حتى يستأنف كيلاً (إلا كوصية إيتيمية) يشتري لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وجاز بالمقد جزاف وكصدقة وبيع ما على مكاتب منه) أى له (وهل إن عجل العتق) أو لا بشرط وهو الأظهر (تأويلان وإقرضه) أى طعام للمعاوضة قبل قبضه (أو وفاؤه عن قرض) لا عكسه لأنه بالإحالة باعه قبل قبضه كما فى بن (وبينه لمة رضى) لغير المقرض أو له بغير طعام مع أجل السلم ولا بد أن يكون المقرض مشترياً لم يقبض (وإقالة من الجبيع) كالبيع مال يغب على ثمن لا يعرفه بعينه للبيع والسلف (وإن تغير سوق شيئك) مبالغة وخطاب للمشتري (لا بد نه كسبه

خَابَةٌ وَهَزَلَهَا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِثْلُ مِثْلَيْكَ)
عطف على معنى قوله لا بدنه فيمنع (إِلَّا الْعَيْنَ فَلَهُ) أى البائع (دَفْعُ مِثْلَيْهَا
وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَإِلْقَاؤُهُ بَيْعٌ إِلَّا فِي الطَّعَامِ) قبل قبضه كما سبق
(وَالشُّفَعَةُ) فانها فيها كالعدم (وَالْمُرَابَحَةُ) فلا يبنى على ثمن بيعها بل
ماقبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جراف (وَشَرَكَةٌ) فى الطعام قبل
قبضه (إِنْ لَمْ يَكُنْ) الشريك (حَتَّى أَنْ يَنْقَضَ عَنْكَ) ولا عبرة بترجيئه
الخرشى للتولية ولا ينقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد رده
بن (وَأَسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيهِمَا) أى التولية والشركة فى
الثنى ، ابن القاسم : وبشترط كونه عينا والحق به أشبه ما لا يختلف فيه
الأغراض واستحسنه الاخمسى (وَالْأَفْئِدَةُ كَسَفَرِهِ) فى الأحكام (وَصَيْنَ)
للمشرك اسم مفعول (الْمُشْتَرَى) بفتح الراء (المَعْبُودِ) ضمن المسلم
(طَعَامًا كَلْتَهُ) يَأْسُلُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ عِنْدَكَ (وَصَدَقَكَ) ولا بشرط هذا فى
الشركة فى النص نفيت (وَلَمْ أَشْرَكْهُ حِمْلًا وَإِنْ أُطْلِقَ) المناسب حذف
الواو (حَتَّى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثَ شَرِكَتِهِمَا فَلَهُ الثُّلُثُ) ليستوا إلا أن
يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَإِنْ
وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ يَمَّا اشْتَرَيْتَ جَازًا) مع الجهالة (إِنْ لَمْ تُدْرِكْهُ) ولو مع
السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ لَكُمْ عِلْمًا بِالْعَيْنِ فَسَكْرَةٌ) التولية
فَذَلِكَ لَهُ وَالْأَضْيَاقُ صَرَفٌ) لما سبق من منع مطلق التأخير فيه (ثُمَّ إِقَالَةٌ
طَعَامٍ ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ وَشَرَكَةٌ فِيهِ ثُمَّ إِقَالَةٌ عُرُوضٍ) كل ذلك فى السلم (وَفَسْخُ
الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ بَيْعُ الدَّيْنِ) للمول عليه أن الترتيب من حيث الخلاف ،
والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب لا بيت مثلا نعم قوله (ثُمَّ
ابْتِدَؤُهُ) كراش مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام .

(فصل) (وَجَزَ مُرَابَحَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافُهُ) (يعنى المساومة لا احتياجه لزبد علم والاستثيان جهالة والمزايدة صفات^(١)) (وَلَوْ عَلَى مُقَوِّمٍ) حقه : مضمون غير مبن (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشهب له خلاف (أو) محل الجواز (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي تَأْوِيلَانِ) ويتفق على النفع في مُعَيَّنٍ ليس عنده (وَحُسْبٍ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحٌ مَالُهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَصَبْغٍ وَطَرَزٍ وَقَصْرِ وَخِيَاطَةٍ وَكَغْدٍ) دق الثوب (وَقَتْلٍ وَتَطْرِيبَةٍ) وضمه في الندى ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (في الثمن كحُمُولَةٍ) أجرة حمل (وَشَدَرٍ وَطَيٍّ اعْتِيدَ أَجْرَتُهُمَا وَكَرَاءَ بَيْتٍ لِإِلْعَةِ) وحدها إذ لا يعمل بالتوظيف (وَالْإِلَاءُ) يعتادا أو لم يكن السكراء للسلعة (لَمْ يُحْسَبْ كَيْسَارٍ لَمْ يُعْتَدَ مَنْ بَيْنَ) ماخرج من يده يعنى وشرط الربح على (الجميع) فإنه حوِّمَ على اختصار كلام عياض كما في الحرشى وغيره والشرط راجع للجواز أول الفصل والإخراج الآتى منه (أَوْ فُسِّرَ الْمَوْثِقَةُ فَقَالَ هِيَ بِمِائَةِ أَصْلَمًا كَذَا) كتمانين (وَحَمَلَهَا كَذَا) يعنى وضرب الربح على ما يريح فقط وإلا فالتفسير هو البيان السابق فلا نحسن هذه المقابلة (أَوْ عَلَى الْمُرَابَحَةِ وَبَيْنَ كَرِبْجٍ الْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرُّبْحُ) فيعمل على ماسبق (وَزِيدَ عَشْرًا الْأَصْلُ) حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ) على ما دخلا عليه وإن يعرف (لَا) يجوز عقد المراجعة إن (أَبْهَمَ) ماخرج من يده (كقامت بكذا) (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدَّهَا وَطَيَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ) يلزم بحط ما يحط (أَوْ غِشٌّ) يخبر على ما يأتى (تَأْوِيلَانِ) وما فى الحرشى من تحتم الفسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجَبَ تَبْيِيْنُ مَا يَكْرَهُ) المشتري (كَمَا نَقَدَهُ وَعَقَدَهُ مُطْلَقًا) فى عين أو عرض والأجل (وإن بيع) ابتداء

(١) فى المجموع وشرحه . الأولى بيع المساومة لا فى المزايدة من الشحاء والاستثيان من الجهالة والمراجعة من الاحتياج لزيد علم اهـ

(حَتَّى التَّفْذِيلِ وَطَوِيلِ زَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصاً بالمراجعة بخلاف للذين قبله وللذين بعده (وَتَجَاوُزِ الزَّائِفِ) قبوله (وَهَبْتَهُ) من الثمن (اعْتِيدَتْ وَأَنهَآ لَيْسَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنَ التَّرَكَةِ وَوَلَادَتِهَا) عنده (وَأَن بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَتْ عَمْرَةً أَبْرَتْ وَصُوفِ نَمٍّ وَإِقَالَةٍ مُشْتَرِيهِ) كما سبق عند بيع الطعام قبل قبضه (إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيانها (وَالرُّكُوبِ وَاللَّبْسِ) للْمُتَعَمِّدِينَ (وَالتَّوْظِيفِ وَلَوْ) كان ماوظف عليه الثمن (مُتَّفِقًا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه الصفة فلا تختل قسمة للتوظيف (لَا غَلَّةَ رَبْعٍ) لا مفهوم للربع (كَتَسْكُمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيه في عدم وجوب البيان إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ) واشترى الباقي فيجب البيان لغلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ الْإِرْثُ أَوْ مُطْلَقًا) وهو الممتد (تَأْوِيلَانِ وَإِنْ غَلِطَ بِنَقْصٍ وَصُدِّقَ أَوْ أُثْبِتَ) وإن بحلف مع قربنة (رَدَّ) المشتري (أَوْ دَفَعَ مَا تَبَيَّنَ وَرَبِّحُهُ) مع القيام (وَأِنْ فَاتَ) بتغير ذات (خَيْرَ مُشْتَرِيهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبِّحِهِ وَفَيْتِهِ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلْطِ وَرَبِّحِهِ) لدخوله عليه (وَأِنْ كَذَبَ) يزيد (لَزِمَ الْمُشْتَرِي) البيع (إِنْ حَطَّهُ وَرَبِّحُهُ بِخِلَافِ الْفَيْشِ) فيخير المشتري ولا حط (وَأِنْ فَاتَتْ فِي الْفَيْشِ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةُ فِي السَّكْذِبِ خَيْرٌ) البائع (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبِّحِهِ أَوْ قِيَمَتِهَا مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى السَّكْذِبِ وَرَبِّحِهِ) لرضاه به (وَمُدَّاسُ الْمُرَابَحَةِ كَمُفْرِهَا) الأولى وعيب المراجعة كثيرها تدليسا وغيره على ما سبق .

(فَصْلٌ) (تَنَاوَلُ الْبَنَاءِ وَالشَّجَرِ الْأَرْضِ) كحريم الأغصان (وَتَنَاوَلَتْهُمَا) في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالْبَذَرَ) عطف على ما قبل لاختفه التقديم^(١) (وَمَدْفُونًا) عطف على المنفي بل لربه إن علم (كَلَوْ جُهِلَ) تشبيه في عدم التناول ويكون في بيت المال وسبق الركاك (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ

(١) بأن يقوله : وتناولتهما والبذر لا الزرع .

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمُعَقَّدِ) من الفواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخِلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز شرط الكل لا مال أحد عهدين ولا بد من نفي الغرر وأن ينفع بالأصل ولا يجوز اشتراط التعهد (وَأِنْ أُبْرَ النِّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِسَكِلَيْهِمَا السَّقَى مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ وَالْدَّارُ الثَّابِتَ كِبَابٍ وَرَفٍّ وَرَحَى مَبْنِيَّةٍ بِفَوْقَانِيَّتِهَا وَسَلَّمٌ شَمَرٌ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (وَالْعَبْدُ يُبَايِعُ مَهْنَتِهِ وَهَلْ يُؤْفَى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا) وبستره المشتري (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (أَوْ لَا) ويجب ما يواريه (كَمْ شَرْطٍ زَكَاةَ مَا لَمْ يَطْبُ) على البائع تشبيهه في إلغاء الشرط والمعول عليه فساد البيع في هذه (وَأَنْ لَا عُمْدَةً) استحقاق كالعيب في غير الرقيق وأما العمدتان فسبق جواز إسقاطهما (أَوْ لَا مُوَاضَعَةً أَوْ لَا جَانِحَةً) أبو الحسن يفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْثَمَنِ لِسَكْنًا فَلَا بَيْعَ) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أَوْ مَا لَأَعْرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَةً وَصَحَّ تَرَدُّدٌ) راجع لما قبل الكاف^(١) (وَصَحَّ بَيْعُ ثَمَرٍ وَنَحْوِهِ) من الزروع (بَدَأَ صَلَاحُهُ إِنْ أَمَّ يَسْتَتِرُ) هذا شرط في بيع الحب جزافاً (وَقَبْلَهُ) أي البدور (مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ أَوْ عَلَى قِطْعِهِ إِنْ نَفَعَ) هذا شرط في كل مبيع قبل دفع ثوم الترخيص لكن يفيد قوله (وَاضْطَرَّ لَهُ) فإنه لا اضطرار إلا لنفع (وَلَمْ يُتِمَّ لِأَعْلَانِهِ) في أكثر البلاد (لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وَبُدُوهُ فِي بَقْضِ حَانِطِ كَافٍ) ولو للحائط الجوار (فِي جَنْسِهِ إِنْ لَمْ يُبَسَّكِرْ لَا بَطْنٌ ثَانٍ بِأَوَّلٍ) ولا في الجبوب (وَهُوَ) أي الصلاح (الرُّهُؤُ) في النخل بحمرة أو صفرة (وَعُظْمُورُ الْخِلَاقَةِ) في الفواكه (وَالْتَهْيُؤُ لِلنَّضْجِ) كالوز مما يمالج بعد (وَفِي ذِي النَّوْرِ) كالورد (بَانْفِتَاحِهِ وَالتَّبْقُولِ) كالجزر والبصل (بِإِطْمَاعِهَا) التام (وَهَلْ

(١) وهو قوله : وهل يؤف بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا ، تردّد

هُوَ فِي الْبَطِيخِ (الْأَصْفَرِ) (الْأَصْفَرُ أَوْ التَّهْيُؤُ لِلتَّبِيخِ قَوْلَانِ وَلِلْمُشْتَرَى
بُطُونُ كَيْسَمِينَ) وَلَوْ لَمْ يَشْرُطْهَا (وَمَقْتَضَى) بِفَتْحِ هَا الْقَافِ (وَلَا يَجُوزُ
بِكَشْهَرٍ) لَمْ يَرَدْ (وَوَجَبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَّ كَالْمَوْزِ وَمَعْنَى بَيْعِ
حَبِّ أَفْرَكٍ قَبْلَ بَيْعِهِ) لَا عَلَى الْجَذِ (بِقَبْضِهِ وَرُخْصُ لِمُعَرِّ وَقَائِمٍ مَقَامُهُ)
كُورِثَ (وَلِإِنْ بَاشْتَرَاهُ) بَاقِيَ (الْتِمَرَةُ فَقَطْ) دُونَ الْأَصُولِ (اِشْتَرَاهُ تِمَرَةً
تَيْبَسُ كَلْمَوْزٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفِظَ بِالْعَرَبِيَّةِ) عَلَى أَى صِيغَةٍ لَا كَالْهَبَةِ (وَبَدَا
صَلَاحُهَا) وَيَكْفِي هَذَا فِي شُرَايَاهَا بَعِينَ أَوْ عَرْضِ (وَكَانَ يَخْرُصُهَا) مَسَاوِيهَا
ظُلْمًا (وَنَوِيهَا) وَلَا تَضُرُّ الْجُودَةَ وَالرَّدَاءَةَ كَمَا فِي حَشٍ وَعَبٍ (تُوقَى عِنْدَ الْجَلْدِ إِذَا
وَالْمَضَرُّ اشْتَرَا التَّمَجِيلَ عَلَى جَذِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الذِّمَّةِ) لَأَمِنْ حَائِطٌ مَعِينٌ (وَحَسَنَةٌ
أَوْ سُقٍ فَأَقْلٌ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعِينَ) أَوْ عَرْضِ (حَلَّى الْأَصْحَ)
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلَمَةً كَمَا فِي بَنٍ (إِلَّا لِمَنْ أَعْرَضَ عَرَابًا فِي حَوَائِطٍ) مِثْلًا (فَمِنْ
كُلِّ تَحْسَنَةٍ إِنْ كَانَ بِالْعَاطِ لَا يَلْفِظُ وَاحِدًا عَلَى الْأَرْجَحِ) حَيْثُ انْحَدَرَ
الْمَعْرَى (لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ الْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرِي بَعْضَهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ إِذَا
أَعْرَاهُ وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْكَافِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِي
الْحَائِطِ شَيْءٌ لِلْمَعْرُوفِ بِكَفَايَةِ الْمُؤْنَةِ (وَجَازَ لَكَ شِرَاؤُهُ) ثُمَّ (أَصْلٌ فِي حَائِطِكَ
يَخْرُصُهُ) بِشُرُوطِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْنُونَةِ هُنَا (إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ)
لَادْفَعِ الضَّرَرَ (وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ) الْمَعْرَى بِالْكَسْرِ (قَبْلَ الْخَوْزِ وَهَلْ
هُوَ خَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ تِمَرُهَا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا
وَسَقِيمُهَا) لَا عِلَاجَ لَهَا (حَلَّى لِمَعْرَى وَكُمَلَتْ) بِالضَّمِّ لِمَرَّةٍ نَصَابًا (يَخْلَافُ
الْوَاهِبِ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا مَقِي (وَتَوْضَعُ جَانِحَةُ النَّمَارِ كَالْمَوْزِ
وَالْمَقَانِي وَإِنْ بِيَعْتَ عَلَى الْجَذِّ وَمِنْ عَرِيَّتِهِ) إِذَا اشْتَرَاهَا (لَا مَهْرَ) وَصَوَّبُ
أَنْ فِيهِ الْجَانِحَةُ (إِنْ بَلَغَتْ ثَلَاثُ الْمَسْكِيَّةِ) كَمَدِ الْمَدُودِ وَوزن الموزون (وَلَوْ

مِنْ كَصِيحَاتِي وَرَبِّي) فيعتبر مكيلة الموضوع (وَبُتِّيتْ لِيَنْتَهِي طَبِهَا)
 أو لتعفن لا إن فرط في جذها (وَأَفْرَدَتْ) في الشراء (أَوْ أُلْحِقَ أَصْلَهَا
 لَا عَكْسَهُ أَوْ مَعَهُ وَنَظَرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ) مضموماً له أي
 ينسب للمجموع وتمعن قيمة ما بقي يوم الجائحة على أنه يؤخذ (فِي زَمَنِهِ)
 كالم (لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ) بالتقويم (عَلَى الْأَصَحِّ) بل يستأنى
 حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيلة (وَفِي اللَّزْهِمَةِ النَّاتِيَةِ لِلدَّارِ)
 بأن كانت ثلث كرائها (تَأْوِيلَانِ) وإنما تدخل بالشرط ولا جائحة لغير المزهية
 وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطالب في
 مدة الكراء وغير التابعة بتجاح قطعاً (وَهَلْ هِيَ مَالًا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَى
 وَجَيْشٌ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ) والأظهر كما في حش أنه جائحة إن لم تأخذه
 الأحكام كمن لا يرجى بصره (وَتَعْيِيهَا كَذَلِكَ) يوضع الثالث فأكثر بالقيمة
 (وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قُلْتَ كَالْبَقُولِ) وإن لم تكن من العطش
 (وَالزَّعْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرْطِ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه مرعى
 (وَوَرَقِ الثَّوْتِ) يأكله دود الحرير فإن مات فله الفسخ كمن اكرى حمام
 قرية فخربت أماعلف فافله فلم تأت ففي (ر) ينقل ^(١) (وَمُعْيَبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ
 وَلَا يَدُ فِي بَيْعِهِ مِنْ قُلْعِ شَيْءٍ يَرَى) وَلَزِمَ الْمُشْتَرَى بِأَقْبَاهَا وَإِنْ قُلَّ وَإِنْ اشْتَرَى
 أَجْنَسًا فَأَجْبَحَ بَعْضُهَا وَضَعَتْ) بميزان القيمة كما في حش (إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ)
 أي قيمة البعض (ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأَجْبَحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَكِيلَتِهِ وَإِنْ تَفَاوَتْ
 الثَّمَرَةُ فَلَا جَانِحَةَ) كما سبق (كَالْقَصَبِ الْخُلُو) أي الذي ظهرت حلواته مثال
 التماهى (وَيَأْبَسُ الْحَبُّ وَخَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ بَيْنَ سَفْيِ الْجَمِيعِ أَوْ
 تَرَكَهُ إِنْ أَجْبَحَ الثَّلَاثُ فَأَكْثَرُ) وشاع أو باع الثلثين (وَمُسْتَتْنِي كَيْلٍ مِنَ
 الثَّمَرَةِ تَجَاحُ بِمَا يَوْضَعُ) كالثلث (يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد الذهاب ووضع الذهاب على ماسبق والقول للبائع في نفي الجائحة والمشتري في قدرها .

(فَصْلٌ) (إِنْ اخْتَلَفَ اللَّقْبَاءُ بَعْدَ فِي جَنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ) كَذَهَبَ أَوْ فُضَّةً (حَالَفًا وَفُسِّخَ) وَلَا يَنْظُرُ لِشَبْهِ (وَرَدَّ مَعَ الْقَوَاتِ قِيَمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا وَفِي قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ) تَشْبِيهِ فِي جَمِيعِ مَاسَبِقِ (أَوْ قَدْرٍ أَجَلٍ) أَمَا فِي أَصْلِ الْأَجَلِ فَيَأْتِي فِي بَابِ الْإِقْرَارِ يَعْتَبَرُ الْعَرَفُ وَإِلَّا تَحَالَفَا وَفُسِّخَ وَمَعَ الْقَوَاتِ حَالَفٌ مَشْتَرٍ أَدْعَى مَشَبَهَا وَإِلَّا قَالِبَانِ (أَوْ رَهْنٍ) عَطَفَ عَلَى قَدْرٍ فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ مَطْلَقًا كَالاخْتِلَافِ فِي قَدْرِ الثَّنِ عَلَى الْمُعْمُولِ عَلَيْهِ (أَوْ حِمْلٍ حَالَفًا وَفُسِّخَ) مَعَ الْقِيَامِ (إِنْ حُكِمَ بِهِ) أَوْ تَرَاضِيًا (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَخَنَّا كُلِّهِمَا) تَشْبِيهِ فِي الْفُسْخِ (وَصُدِّقَ) فِي الْقَدْرِ وَمَا بَعْدَهُ (مُشْتَرٍ أَدْعَى الْأَشْبَةَ) أَشْبَهُ الْآخِرِ أَمْ لَا (وَحَالَفَ إِنْ فَاتَ) فَإِنْ انْفَرَدَ الْآخِرُ بِالشَّبْهِ فَقَوْلُهُ وَإِلَّا تَحَالَفَا وَفُسِّخَ (وَمِنْهُ) أَيْ مِنْ هَذَا التَّبْيِيلِ فِي تَبْدِيَةِ الْمَشْتَرَى (تَجَاهَلُ الثَّمَنُ) فَيَحْلِفُ كُلُّ لَا يَدِي (وَأِنْ مِنْ وَارِثٍ) قَامَ مَقَامَ مُورِنِهِ (وَبَدَأَ الْبَائِعُ) فِي غَيْرِ مَاسَبِقِ تَبْدِيَةِ الْمَشْتَرَى فِيهِ فَلَا يَخْلُو عَنْ تَشْتِيَتِ (وَحَالَفَ) كُلُّ (هَلَى نَفَى دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ) لاختلاف مبدئه وإن اتحد قدره (فَالْقَوْلُ لِمَنْ سَكِرَ التَّقْضَى) مَعَ الْقَوَاتِ كَالْمَشْتَرَى فِيمَا سَبَقَ (وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السَّلْعَةِ فَلَا أَصْلُ بَقَاؤُهَا إِلَّا لِعُرْفٍ كَالْعَهْدِ أَوْ يَقُولُ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ وَإِلَّا) بَيْنَ (فَلَا) يَصْدُقُ (إِنْ أَدْعَى دَفْعَهُ) أَيْ الثَّنِ (بَعْدَ الْأَخْذِ وَإِلَّا) بَانَ ادْعَاؤُهُ قَبْلَهُ (فَهَلْ يُقْبَلُ الدَّفْعُ) مَطْلَقًا (أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّأْنُ) وَهُوَ الْمُعْمُولُ عَلَيْهِ فَبِالْجُمْلَةِ لِلدَّارِ عَلَى الْعَرَفِ (أَوْ لَا أَقْوَالٌ وَإِشْهَادُ الْمَشْتَرَى بِالثَّمَنِ) فِي ذِمَّتِهِ (مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُثْمَنِهِ ، وَحَالَفَ بَانُهُ إِنْ بَادَرَ) بِدَعْوَى عَدَمِ الْقَبْضِ قَبْلَ كَالشَّهْرِ (كَإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ) ثُمَّ قَالَ كُنْتُ وَثَقْتُ

به فيحلفه إن بادر (و) إن تنازعا (في البت) قدم (مُدَّعِيهِ) إلا لعرف
 بالخيار فقط فإن تنازعا حلفا وفسخ (كمدعى الصحة إلا أن يغلب الفساد
 وهل إلا أن يختلف بهما الثمن) كإباق العبد (فكفذه تردد والمسلم
 إليه مع فوات العين بالزمن الطويل أو السعة كالمشتري بالعين فيقبل
 قوله إن ادعى مشيها ، وإن ادعى ما) أى قدراً (لا يشبهه فسلم وسط ،
 وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده ، وإلا فالبايع) مع الشبه
 فإن انفرد به المشتري فهو (وإن لم يشبه واحد تحالفا وفسخ كفسخ
 ما يقبض بمصر) بمعنى الإقليم لانساعه (وجاز بالفسطاط وقضى بسوقها)
 أى السعة (وإلا) بكن لها سوق (ففى أى مكان) من تلك البلد
 حيث لا عرف .

﴿ باب ﴾

(شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخيرهُ ثلاثاً ولو بشرط)
 إلا أن يكون السلم لـكـيـومـين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التجيل بالجلس
 أو قربه (وفي فساده بالزيادة إن لم تكثر جداً تردد) والممول عليه
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقاً فى النقد (وجاز بخيار لما يؤخر) له (إن
 لم يقبض) ولا يضر تطوعاً فيما عرف بعينه أو استرد (وبمنفعة معين) اكتفاء
 يقبض الأوائل وهل كذلك غير المعين أو يمنع مطلقاً خلاف (وبجزاف)
 بشروطه (وتأخير حيوان بلا شرط وهل الطعام والعرض كذلك إن
 كيل وأخضر أو كالعين) فى مطلق النعى فإنه هنا كراعه (تأويلان ورد
 زائف) بخلاف النحاس (وعجل وإلا فسد ما يقابل لا الجميع على
 الأحسن والتصديق فيه) أى السلم فيه جائز (كعامر من بيع) لا فرض

(ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الرَّبُّدُ لِلْمَرْوُوفِ أَوْ النَّقْصُ وَإِلَّا) يَكُنْ مَعْرُوفًا (فَلَا رُجُوعَ لَكَ) بِالنَّقْصِ وَظَاهِرُ رَدِّ الزِّيَادَةِ (إِلَّا بِتَصَدِيقِي) مِنْهُ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ (أَوْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَفَارِقْ) لِلْبَيْعِ مِنْ قَبْضِهِ لِكَيْلِهِ (وَحَلَفَ) حَيْثُ لَا رُجُوعَ فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ الْاسْتِنْنَاءِ (لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمِئْتُ) حَيْثُ بَاشَرَ السَّكِيلَ (أَوْ لَقَدْ بَاغَهُ) وَأَرْصَلَهُ (عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ) أَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَمْ يَكُلْ شَرْطُ فِي تَبَدُّلِهِ (وَإِلَّا حَلَفَتْ) عَلَى النَّقْصِ (وَرَجَعَتْ وَإِنْ أَسْلَمَتْ عَرَضًا فَهَلَّاكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ) أَيْ ضِمَانُهُ (إِنْ أَتَمَلَّ) أَيْ تَرَكَ عَلَى السَّكُوتِ (وَأَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِنَاعِ) بِأَنْ اسْتَنْفَيْتَ مَنَفَعَتَهُ أَوْ اسْتَأْجَرْتَهُ (وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوَثُّقِ) حَتَّى يَأْتِيَ بِمَحْمُولٍ مِثْلًا أَوْ اسْتَعْمَرْتَهُ (وَنُقِصَ السَّلْمُ وَحَلَفَ) الْمُسْلِمُ فَهُوَ التَّفَاتُ (وَإِلَّا خُبِّرَ الْآخَرُ) فِي اخْتِذِ الْعَوَاضِ فَلَا يَنْقُصُ السَّلْمُ (وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا) فَهَلَّاكَ (فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ) لِأَنَّهُ يَضْمَنُ مَا لَا يَغَابُ عَلَيْهِ (وَيُتَّبَعُ) السَّلْمُ إِلَيْهِ (الْجَانِي) كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ (وَأَنْ لَا يَسْكُرْنَا) أَيْ الْمُسْلِمُ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ (طَعَامَيْنِ وَلَا نَقْدَيْنِ) لِلذَّبْحَةِ وَالْفُلُوسِ كَالنَّقْدِ (وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ) مِنْ جَنْسِهِ لِأَنَّهُ سَلَفَ بِنَفْعِ (كَالْمَسْكِيِّ) لِأَنَّهُ ضِمَانٌ بِجَمَلٍ (إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمَنْفَعَةُ كَقَارِهِ الْحُمُرِ) جِيدُهَا (فِي الْأَفْرَاقِ بِيَدِ وَسَابِقِ الْخَلِيلِ) فِي غَيْرِهِ (لَا هِمْلَاجٍ) حَسَنُ السَّيْرِ (إِلَّا كَبِيرُ زَوْنٍ) جَانِي الْأَعْضَاءِ مَعَ الْمَهْلَجَةِ (وَجَمَلٌ كَثِيرُ الْخَمْلِ وَصُحَّحَ وَيَسْتَقِفُّ وَيَقْوَى الْبَقَرَةُ) عَلَى الْعَمَلِ (وَلَوْ أَتَيْتُ وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّانِ وَصُحَّحَ خِلَافُهُ وَكَصِغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ أَوْ صَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ) جَائِزٌ (إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمُرَابَنَةِ) بِأَنْ يَكْبُرَ الصَّغِيرُ أَوْ يَلِدَ الْكَبِيرُ الطَّوِيلُ الْأَجَلَ (وَتَوَدَّاتِ عَلَى خِلَافِهِ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْإِنْفِرَادِ (كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ) تَشْبِيهِهُ فِي الْمَنْعِ لِأَنَّهُ صَغِيرُهُمَا مَعَ كَبِيرِهِمَا جَنْسٌ وَاحِدٌ (وَكَجَذَعِ طَوِيلِ غُلَيْظِ) الْمَدَارِ عَلَى

الغناظ (في غيره) والخشب أجناس على الصحيح (وَكَسَيْفٌ قَاطِعٌ) جيد (في
سَيَفَيْنِ دُونَهُ وَكَالْجُنَسَيْنِ) مطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجائز لا من
حيث خصوص اتحاد الجنس (وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمَنَفَعَةُ كَرَقِيْقِ الْقُطْنِ وَالْكُفَّانِ
لَا جَلَّ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ مُجَلَّ أَحَدُهُمَا) للسلف بزيادة هذا قول سحنوني
(وَكَطِيرٌ عُلْمٌ) منفعة شرعية فيما لم يعلم (لَا) يختلف الحيوان (بِالْبَيْضِ) في
كدجاج (وَالذُّكُورَةِ وَالْأُنثَى وَلَوْ آدَمِيًّا وَغَزَلٍ وَطَبَخٍ إِنْ لَمْ يَبْذَخْ
الذَّهَابَ) هذا في الغزل، وأما الطبخ فنأقل على المول عليه مطلقاً (وَحِسَابٍ
وَكِتَابَةٍ) من غير بلوغ نهاية ولو اجتماعاً (وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ) ولو بلفظ
البيع إلا فيما يحرم فيه النساء (وَأَنْ يُؤْجَلَ بِمَعْلُومٍ زَائِدٌ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ) بل
اكتفى بأحد عشر يوماً (كَالْفَيْرُوزِ وَالْحَصَادِ وَالْدَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ وَاعْتِبَارِ
مَوَاقِتِ مُعْظَمِهِ) الضمير لما ذكر (إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ بِبَلَدٍ) أخرى استثناء من
قوله زائد على نصف شهر (كَيَوْمَيْنِ) فيجوز (إِنْ خَرَجَ حَيْثُئِذٍ) واشترط
ذلك (بِتَبَرٍّ أَوْ بِغَيْرِ رِيحٍ) يمكن إبعاله في أقل (وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلِ وَتَمَّ
الْمُسْكِرُ) ثلاثين (مِنْ الزَّائِعِ وَإِلَى رَبِيعِ حَلٍّ بِأَوَّلِهِ وَقَسَدَ فِيهِ عَلَى
الْمَقُولِ) والمعتمد وسطه كالعام (لَا فِي الْيَوْمِ) فلا يفسد ويعتبر الفجر (وَأَنْ
يُضْطَبَّ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ كَالْثَمَانِ وَقَيْسٍ بِخَيْطٍ وَالبَيْضِ أَوْ
يَحْمَلُ وَجُرْزَةٍ فِي كِتْفَيْهِ لَا يَفْدَانُهُ) لتفاوته (أَوْ بِتَحَوُّرِهِ) عطف على ما قبل
النفى (وَهَلْ) معناه (بِقَدَرٍ كَذَا) أي ما لو خن كان رطلا مثلاً (أَوْ بِأَنِّي يَدُ)
أي القدر (وَيَقُولُ كَذَبُهُ تَأْوِيلَانِ وَفَسَدَ بِمَجْهُولٍ وَإِنْ نَسَبَهُ) للعلوم كمل
هذا الظرف وهو أردب (أَلَيْسَ) المجهول والدار على العلوم (وَجَازَ بِذِرَاعِ رَجُلٍ
مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفْنَةٍ) لیسارة الفرر (وَفِي الْوَيْبَاتِ وَالْحَفْنَاتِ) غسر الزائدة
على الويبات (قَوْلَانِ وَأَنْ تُبَيِّنَ صِفَاتُهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّكْرِ

عَاهَةٌ كَالْفَوْنِ وَالْجَوْدَةِ وَالرَّذَاةِ وَبَيْنَهُمَا) بسكون اللام التوسط (وَالْأَوْنِ فِي
الْحَيَوَانِ وَالشُّوبِ وَالْعَسَلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الشَّمْرِ وَالْحَوْتِ وَالنَّاحِيَةِ) كُنْ بِحَرْفِ
كَذَا (وَالْقَدَرُ فِي الْبَرِّ وَجِدَّتُهُ) وقدمه (وَمِلَأُهُ) وضموره (إِنْ اخْتَلَفَ الشَّمْنُ
بِهِمَا) كما هو الموضوع (وَتَمْرَاءُ^(١)) أَوْ تَحْمُولُهُ بِبَلَدٍ هُما بِهِ وَلَوْ بِالْحُلِّ (لأن
المدار على الوجود فلا فرق بين ما يحمل وما ينبت) بِخِلَافِ مِصْرَ قَالَتْ تَحْمُولُهُ
وَالشَّامُ قَالَتُمُرَّاهُ) ولا يحتاج لبيان وهذا كان وقد وجدنا فيهما الآن (وَنُفْيَ
الْقَلْتُ) أى قضى بنفيه (وَفِي الْحَيَوَانِ) الأولى حذف هذا ويقدم بعد نظيره
السابق أول المبحث قوله (وَسِنُّهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمْنُ وَضِدِّيَهُمَا) لكن أمثال هذه
المباحث يتساهل فيها المعتبرون (وَفِي السِّنِّ وَمَا بَعْدَهُ) فِي اللَّحْمِ وَخَصِيصًا وَرَاعِيًا
وَمَعْلُوفًا مِنْ كَجَنْبٍ) إلا أن يختلف الأغراض (وَفِي الرَّقِيقِ) عطف على في
الحيوان السابق فاللون مساط ما به فالأحسن حذفه من قوله (وَالْقَدَرُ وَالْهَكَارَةُ
وَالْأَوْنُ قَالِ) للزري (وَكَاذِبٌ مَجْرَجٌ) فِي الْعَيْنِ (وَتَسْكَلْتُمْ أَلْوَجُهُ) مَعْنَى (وَفِي
الشُّوبِ وَالرَّزَةِ وَالصَّفَاقَةِ وَضِدِّيَهُمَا) وَفِي الزَّبْتِ الْمُعْصَرِ مِنْهُ وَمَا يُعْصَرُ وَحُلِّ
فِي الْجَبِيدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى الْغَائِبِ وَإِلَّا) يَكُنْ غَالِبَ (قَالُوا سَطُّ وَكَوْنُهُ دَيْنًا)
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عُمِينَ وَقُلْ) بل ولو
كثُرَ كما في حش (أَوْ) نَمْرَ (حَائِطٍ) ولو كبيراً كما في بن عن (ر) فلا يكون سلباً
لحقيقة بل بيع معين (وَشُرِطَانٌ مُمَيَّ سَلَمًا) تَسْلَمًا (لَا بَيْعًا) وَفِي (ر) التَّوْبِيلِ عَلَى
اشتراط هذه الشروط ولو صمياً بَيْعًا (إِذَا هَاؤُهُ) كما هو في بيع النمر (وَسِنُّهُ الْحَائِطِ)
لَقَدْرٍ لِلشَّتْرِ (وَكَيْفِيَّةٌ قَبْضِهِ) جملة أو كل يوم كذا إلا ما شاء (وَلَمَّا لَيْكِهِ)
لأن غنمه قد لا يقدر عليه (وَشُرُوعُهُ) وَإِنْ لِيَنْصِفَ شَمْرَ) لا أريد

(١) هي الحمراء والمحمولة هي البيضاء.

(وَأَخَذَهُ بُمَرًا أَوْ رُطْبًا لَا يَمَرُّ فَإِنْ شَرَطَ تَمَرُ الرُّطْبِ مَضَى يَقْبُضُهُ وَهَلْ
 الْمُرْهِي كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ) لبعد المزمى من التمر
 (تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بقوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر
 أن القرية عهد المأونة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةٍ مَا بَقِيَ وَقَالَ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 أَوْ الْمَسْكِيَّةِ) واتفق عليها إن لم تختلف أثمانه (تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الضَّغِيرَةُ
 كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وَجُوبِ تَعَجُّلِ النَقْدِ فِيهَا) لقربها من السلم
 الحقيقى (أَوْ تَخَافُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مَالَهُ) لتيسر التحصيل من أهل
 القرية (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِيَّانَ) من السلم الحقيقى (أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ
 مأونة صغيرة أو كبيرة (خِيَرِ الْمُشْتَرَى فِي الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فان غفل إليه
 تعين (وَلِنْ قَبَضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسَبَةِ) فيجوز مالم
 يكن مجرد سكوت من المشتري لثمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَسَالِ
 مُقَوِّمًا) خلافا لسحنون ولا يجوز استبدال البقية في الطعام لأن بيعه قبل قبضه
 (فَيَجُوزُ) السلم بشروطه (فِيمَا طَبَخَ وَالْأَوَّلُ وَالْعَنْبَرُ وَالْجَوْهَرُ وَالزُّجَاجُ
 وَالْجِصُّ وَالزَّرْنِيخُ وَفِي) (أَحْمَالِ الْخَطَبِ وَالْأَدَمِ) بفتحين الجلد (وَصُوفٍ
 بِالْوَزْنِ لَا بِالْحِزْرِ) لتفاوتها (وَالشُّيُوفُ وَتَوْرٍ) بالثناة الطشت (لِيُسْكَمَلَ)
 ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشَّرَاهُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ وَهُوَ يَبْعُ)
 ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَلِنْ تَمَّ يَدُّمُ فَمَوْ
 سَلَمٌ كَأَسْتَصْفَاجٍ سَيْفٍ أَوْ سَرَجٍ وَفَسَدَ بِتَعْيِينِ الْعَمُولِ مِنْهُ) لأن السلم في
 الذمة وفي نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومثله تجلبد السكتب من اجتماع البيع والإجارة
 فتجوز (وَلِنْ اشْتَرَى الْعَمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ) بفقد واحد (جَازَ لِمَنْ
 شَرَعَ) وإن لنصف شهر كافى حش (عَيْنَ عَامِلَةٍ أَمْ لَا لَا فِيمَا لَا يُمَسْكِنُ

وصفه صَكَتْ أَسْمَاءُ لِلْعَدِينِ وَالِدَارِ وَالْأَرْضِ عطف على مدخول في التعمين
بالوصف (وَالْجَزَافِ) بغير نحو كما في بن لما سبق (وَمَا لَا يُوجَدُ) كالكبريت
الأحر أو عند حلوله (وَحَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ تُخْرَجْ مِنْهُ السُّيُوفُ فِي سُيُوفٍ أَوْ
بِالْعَكْسِ) ليصارة الصنعة (وَكَذَانٍ غَلِيظَةٍ فِي رَفِيقَةٍ) وعكسه للتقارب (إِنْ
لَمْ يُغْزَلَا) فيجوز (وَتَوْبٍ لِيُكَمَّلَ) لأنه لا يغير إن لم يعجب بخلاف التور
فإن كثرة الغزل عند بائعه جاز (وَمَصْنُوعٌ قُدَّمَ لَا يَعُودُ) لا مفهوم لها (هَيْنَ
الصَّنْعَةِ كَالْفَزْلِ) تمثيل (بِخِلَافِ النَّسِجِ) فيجوز تقديم مصنوعه (إِلَّا نِيَابَ
الْخَزِّ) لأنها تُنْفَش لأصلها (وَأِنْ قُدَّمَ أَصْلُهُ) الضمير لغير الهين المأخوذ من
النسيج (اعْتَبَرَ الْأَجَلَ) فإن أمكن الصنع فيه منع (وَأِنْ عَادَ) غير المهين
لأصله (اعْتَبَرَ) الأجل (فِيهِمَا) تقديمه وتقديم أصله (وَالْمَصْنُوعَانِ يَعُودَانِ)
لا مفهوم له (يُنْظَرُ لِمَنْفَعَةٍ) فيجوز السلم بينهما مع تباعدهما (وَجَازَ قَبْلَ زَمَانِهِ)
أى السلم (قَبُولُ) ذى (صِفَتِهِ فَقَطْ) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما
الأدنى صفة أو قدراً ففيه ضج وتعجل وفي الأفضل حط الضمان وأزيدك والموضوع
في الحل بدليل قوله (كَقَبْلِ مُحَلِّهِ فِي الْعَرْضِ مُطْلَقًا وَفِي الطَّعَامِ إِنْ حَلَّ)
مذهب ابن القاسم تقييد العرض بالحلول أيضاً (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ كِرَاءَ) محله إلى محله
فيمتنع (وَلَزِمَ) قبول الصفة (بَعْدَهَا) أى الأجل والحل (كَقَضٍ) نيابة عن المسلم
(إِنْ غَابَ وَجَازَ بَعْدَهُمَا أَجُودُ وَأَرْدَأُ لَا أَقْلُ) مع الاختلاف في الجودة والرداءة
(إِلَّا) أَنْ يَأْخُذَ الْأَقْلُ (هَنْ مِثْلِهِ) قدراً (وَبُرْأً يَمَّا زَادَ وَلَا دَقِيقٌ عَنْ قَحْجٍ
وَعَكْسُهُ) مراعاة لمن يقول إنهما جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف
القرض بالتحري بينهما (وَ) جَازَ قَضَاءُ الْمُسْلِمِ فِيهِ (بِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ جَازَ بَيْنَهُ
قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيْنَهُ) أى المأخوذ (بِالْمُسْلِمِ) فِيهِ مُنَاجَزَةٌ وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ
رَأْسُ الْمَالِ لَا طَعَامٌ وَلَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَذَهَبٌ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرَقٌّ أَوْ عَكْسُهُ

محترزات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع اتحاد الجنس فهو خارج
عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يجعل للأخوذ لثلا يلزم فسخ الدين في
الدين (وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزَّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا) ويتمتع بها قبل الافتراق
(كَهَبْلِهِ) أي الأجل (إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمَهُ) ولم يشترط ذلك في صاب العقد
(وَغَزَلِي بِنَسْجِهِ) فزيده قبل الأجل ليزيده طولاً لأنه لا فرق بين
البيع والاجارة (لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصَفَّقَ) راجع لما بعد السكاف ولا فرق
بين الثلاثة فيما قبلها (وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ تَحَلٍّ) فلا يجب قبوله (وَلَوْ
خَفَّ تَحَلُّهُ) .

(فصل) (يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ) لذاته فلا ينافي صحة قرض
مكيال مجهول لأن منع سلمه لعارض والأولى حذف قوله (فَقَطُّ) لصحة القرض
جلد الأضحية والليته بعد الدبغ دون السلم (إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لَهُ مُسْتَقَرِّضٍ)
وتجوز لحرم كع صغر أو كبر مفتر (وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ عِنْدَهُ عُمُومَةُ الْبَيْعِ
الْعَاسِيَةِ فَالْقِيَمَةُ كِفَاسِيَدِهِ) أي البيع يوم القبض والغيبية فوت ويجوز ردها
قبل الوطء كما في حش وتسكون به أم ولد ولا حد كما في بن (وَحَرَّمَ هَدِيَّتُهُ)
إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهَا أَوْ يَحْدُثْ مُوجِبٌ) فهي لغير الدين (كَرَبِّ الْقِرَاضِ
وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَقْلِ الْمَالِ عَلَى الرَّجَحِ وَذِي الْجَاهِ) أما الأخذ بقدر الحركة
والعمل لجماله (١) (وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مُسَاحَةً أَوْ جَرٍّ مَنْفَعَةٍ كَشَرَطِ هَرْنٍ
بِسَالِمٍ وَدَقِيقٍ أَوْ كَمَكٍّ بَبَلَدٍ) أخرى (أَوْ خَبَزٍ فَرْنٍ بِعِلَّةٍ) بفتح الميم
واللام المشددة أجود من خبز الفرن يعرف بالمغرب والبوادي (أَوْ عَيْنٍ عَظْمٍ
تَحْلُمُهَا كَسَفْتَجَةٍ) بفتح الميملة والمثناة والجيم ثانيه فاء ساكنة السكتاب يرسل

(١) يشترط أن لا يدخل على جعل معين بل يقتنع بما يعطى كما في الميعار عن أبي عبد الله
النفري ، وانظر شرح المجموع .

بالدوفية لو قيل ببلد أخرى (إلا أن يعم الخوف) العارف للضرورة (وكمين
كربت إقامتها إلا أن يقوم دليل على أن القصد نفع الاقتراض فقط في
الجميع كمدان مستحصد حقت مؤنته عليه بمحصده وبدرسه وبذم
مكيلته) بهد اقتراضها (وملك) بالعقد (ولم يلزم رده إلا
بشرط أو عادة) لا فوراً (كأخذه بغير محله إلا الممن) والمدار
على الخفة.

(فصل) زاده بهرام التبيين الموافق له (تجوز المقاصة في ذبي
النمين مطلقاً) من بيع أو قرض (إن اتحداً قدرراً وصفة حلاً أو أحدهما
أم لا وإن اختلفا وصفة مع اتحاد النوع أو اختلافه فكذاك تجوز) إن
حلاً وإلا فلا كان اختلفاً زنة من بيع (الراجح أنه تشبيه تام فيجوز مع
حلولهما ومفهوم البيع لو قضى القرض بأزيد منع) والطعامان من قرض
كذاك (فنجوز إن اتحد أو حلاً لا إن اختلف القدر) (ومنعاً من بيع ولو
مستفيين ومن بيع وقرض تجوز إن اتفقا) قدرراً وصفة (وحلاً لا إن
لم يحل أو حل أحدهما وتجاوز في المرصين مطلقاً إن اتفقا جنساً وصفة
كإن اختلفا جنساً واتفقا أجلاً وإن اختلفا أجلاً) أيضاً^(١) (منعت إن
لم يحل أو أحدهما) أي لا حلول أصلاً (وإن اتحد جنساً والصفة
مستفكة أو مختلفة) الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق
الجواز عند اتفاقها (جازت إن اتفق الأجل) فاختلاف الصفة كاختلاف
الجنس (وإلا) يتفق الأجل (فلا) تجوز (مطلقاً) بل تمتنع إن كانا من بيع
كقرض إلا أن يكون الأجد أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع
إلا أن يكون الأجد أقرب من بيع لأنه مأخوذ عن القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أي مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة.

التعذر مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام النع^(١).

﴿باب﴾

(الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) بمعنى التمكين بالعقد وهذا في المشترط وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا يُبَاعُ أَوْ غَرَرًا) أى ذا غرر فيفتقر هنا (وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَثَبِيَّةٌ بِحَقِّ) معمول بذل (كَوَلِيٍّ) ويحمل على المصلحة في رهن الربيع بخلاف بيعه (وَمُسْكَاتِبٍ) أصاب وجهه الرهن ويصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَا دُونَ) ولا يحتاجان لإذن فيه بخلاف الضمان اشغافهم (وَأَبْقَى) تمثيل للمرهون فيوزع مدخول السكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف لإضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بحيازة فإن أبقي بعدها لم يضر إلا رجوعه للسيد مع علم للرهن وسكوته وسواء كان حال الرهنية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةً وَاسْتَوْفَى مِنْهَا أَوْ رَقَبَتَهُ إِنْ عَجَزَ وَخِدْمَتُهُ مُدْبِرٍ) ونحوه (وَلِإِنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتَهُ) على أن يباع في حياة السيد بدين بعد التدبير (وَهَلْ يَنْتَقِلُ) الرهن (لِخِدْمَتِهِ) كأن اعتقدنا فاذا هو مدبر (فَوَلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَظُهُورِ حُبْسِ دَارٍ) على الراجح تشبيهه في الخلاف هل ينتقل لمنفعتهما (وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ) رجع ولو قبل خلقه

(١) تنبيه - نظم ميارة صور المقاصة - ومائة وثمانية - في هذه الآيات :

دين المقاصة لعين ينقسم	ولطعام وأعرض قد علم
وكلها من بيم أو قرش ورد	أو من كليهما فذى تسع تمد
في كلها يحصل الاتفاق في	جنس وقدر صفة فلتقتنى
أو كلها مختلف فهي إذن	أربع حالات بتسع فاضربن
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب في أحوال آجال تؤم
حلا مما أو واحداً أو لا معا	جلتها (حق) كما قيل اسمها
تكمل تقييداً بنغازى اختصرا	أحكامها في جدول فليستظرا

خلافاً للخرشي (وَأَنْتَظِرَ) الهدور (لِيُبَاعَ وَحَاصٌّ مُرْتَبِعُهُ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ)
 بجميع دينه (فَإِذَا صَاحَتْ بَيْعَتُ فَإِنْ وَفَّى رَدَّ مَا أَخَذَ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا
 بَقِيَ) ورد الزائد للفرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترز من له
 البيع (وَجِلْدٌ مَيْتَةٌ) محترز ما يباع ولو دبغت (وَكَجَنَيْنِ) حيث اشترط في البيع
 لقوة الفرر (وَحَرٌّ وَإِنْ لِدِّيْهِ) عند مسلم (إِلَّا أَنْ تَخْلَلَ) فيبقى (وَلِإِنْ
 تَخَمَّرَ) العصير (أَهْرَاقَهُ) على المسلم (يَحَاكِمُ) إن خشي مخالفاً ويرد للذمي
 (وَصَحُّ مُشَاعٍ وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ) أي جميع مال الراهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا
 يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أي لا يجب (وَلَهُ) أي الشريك الذي لم يرهن (أَنْ يَقْسِمَ
 وَيَبْيِيعَ وَيُسَلِّمَ وَلَهُ) أي للراهن (اسْتِجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ وَبَقِيضُهُ الْمُرْتَهِنُ
 لَهُ وَلَوْ أَمْنًا) الراهن والمرتهن (شَرِيكًا فَرَهْنًا) ذلك الشريك أيضاً (حِصَّةُ
 لِلْمُرْتَهِنِ وَأَمْنًا) عليها (الرَّاهِنِ الْأَوَّلَ بَطَلَ حَوَظُهَا) لجولاف يد كل
 فإن رفعت اليد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَجَارُ وَالْمُسَاقِي وَحَوَظُهَا
 الْأَوَّلُ كَافٍ) ولو لغيرهما على أحد القولين (وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ) وجاز
 (إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ وَفَضَّلَتْهُ إِنْ عُلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ وَرَضِيَ) أن يكون
 حائزاً للثاني (وَلَا يَضُمُّهَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن عنده (كَتَرَكِ
 الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمُعْطَى دِينَكَارًا لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ)
 مثلاً (وَيَرُدُّ نِصْفَهُ) فا تلف عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلفه على ربه
 (فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أَمْسَكَنَ وَإِلَّا بِيْعَ وَقُضِيَ) كما كسه
 ولذا منع الأول لأنه بيع وسلف التمتعيل ما لم يتعد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أي
 للراهن عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِمَا
 أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ فَنِلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ) المستعير ضمان تعدي (إِنْ خَافَ) بأن رهنها
 في طامام وقد استعارها للدرام وتبقى (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح فيكون قول أشهب

برهن في قدر الدرهم من قيمة الطعام على ضمان الرهائن خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إِذَا أَقْرَ الْمُشْتَعِرُ لِمُعِيرِهِ) بالتعدي هذا هو الموضوع ومحط الحل قوله (وَحَافَ الْمُرْتَهِنُ) بأن ادعى لأذن المعير في الطعام (وَلَمْ يَخْلِفِ الْمُعِيرُ) رده فإن وافق أو حلف للمعير رجع للثاني (تَأْوِيلَانِ وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَن لَّا يُقْبَضَ) أو لا يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدها (وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظُنَّ فِيهِ الْإِزْوَمُ) للتبعية والمذهب نقله لما لزّم بالقوات ولو تطوعاً غير فاسد وما أحسن قول عيج

وَفَاسِدُ الرِّهْنِ فِيمَا صَحَّ أَوْ عَوَضٍ لِفَاسِدٍ فَاتَ فَانْقَلَبَ إِذَا اشْتَرَطَا
وإن يكن صحّ لا مافيه فهو إذن في موضعه مطلقاً إن فات فاغتبطا
(وَحَافَ الْمُخْطِئُ الرِّهَانُ) على جميع الدية (أَنَّهُ ظُنَّ إِزْوَمَ الدِّيَةِ) له (وَرَجَعَ) ولا يلزمه إلا ما يخصه (أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ) لأنه سلف
جر نفعاً كالإشهاد وإن صح كما في عيج والمطف على المبطلات وجاز إن حل
القديم على موسر ومفهوم قرض الجواز على مال (ح) ورده بن (وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ) بمعنى يختص به إن لم يرد حتى حصل المانع (وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ قَلْبِهِ) كالجنون والمرض المتصلين بالموت (قَبْلَ حَوَازِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ) وإنما
كفي الجدة في الهبة لخروجها عن الملك (وَبِإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ) فيسد بأن يطأ ولا
يشترط الاحبال انظر بن (أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ لِمَجَارَةٍ وَلَوْ أَمَّ يُسْكِنُ) وله أن
يسترده قبل فعل الرهن ما ذكر (وَتَوَلَّاهُ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِهِ) ليصح الحوز (أَوْ
فِي بَيْعٍ وَسَلَمٍ) للرهن (وَلَا حَافَ) أنه قصد لإحيائه بالتمن (وَبَقِيَ الثَّمَنُ
إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ) وقام وضماناً (كَتَوْنِهِ بِعَيْنَابَةٍ وَأَخَذَتْ قِيمَتَهُ)
فترهن كسل أرش نقص كافي بن (وَبِعَارِيَةٍ) للرهن (أُطْلِقَتْ وَهَلَى الرَّدُّ)
كان قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أَوْ رَجَعَ اخْتِيَاراً) بغير عارية (فَلَهُ اخْذُهُ

يُؤْمِنُ فِي الْآخِرِ إِنْ جَهِلَ مَثَلُهُ أَنْ ذَلِكَ مُبْطَلٌ (إِلَّا بِفَوْتِهِ بِكُمْتِي أَوْ حُبِّي
أَوْ تَذِيرٍ أَوْ قِيَامِ الْفُرْمَاءِ وَغَضَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا) ولو بعد كعتق
(وَأِنْ وَطِئَ غَضَبًا فَوَلَدُهُ حُرٌّ وَعَجَّلَ إِلَى الدِّينِ أَوْ قِيَمَتَهَا وَإِلَّا) بَأَن
اعسر (بُقِيَ) الرهن وهي إحدى ست تباع فيها أم الولد وأمة وطئها شريك
أو عامل قراض أو وارث المدين أو عالم بجنابها مع الاعسار أو مفاس^(١) وزيد
على الست استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بحر أمة المسكان تباع في النجوم
ويعتق الولد والمستحقة والغارة وأما حل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق^(٢)
(وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُسْكَانِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصْحَ)
بل وابنه الرشيد ومبعض على الأظهر (لَا تَحْجُورُهُ وَرَقِيقِهِ) عطف خاص
ولو مدبراً سررض سيده أو مؤجل بقريب (وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ
لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمِ) ولا يخرج عنهم (وَأِنْ سَلَّمَهُ) الأمين
(دُونَ إِذْنِهَا) على التوزيع (لِلْمُرْتَهِنِ ضَمِينَ قِيَمَتَهُ) للراهن ضمان عداة وتنع
المقاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالرائد وللراهن قبل الأجل تفريم

(١) قال ابن غازي : نظم بعض الأذكياء من لقيناه هذه الظواهر المذكورة في التوضيح

فقال :	تباع عند مالك أم الولد	للمدين في ست مسائل تمتد
وهي أن أحبل حال علمه	بما نفع الوطاء وحال عديمه	
مفلس موقوفة للسرما	وراهن مرهونة لفسرما	
أو ابن مديان إمام التركة	أو الشريك أمة للشركة	
أو عامل القراض مما حركه	أو سيد جانية مستهلكة	
في هذه الستة تحمل الأمه	حراً ولا يدوأ عنها ملامه	
والعكس جاء في محل فرد	وهو حمل حرة بميد	
في اليد يفشى ماله من معتقه	وما درى السبل حتى أعتقه	
والأم حرة وملاك السيد	يحمل ما في بطنها من ولد	

(٢) يشير إلى رد قوله في الآيات السابقة : والعكس جاء في محل فرد . الخ وبين ذلك
في شرح المجموع . زاد بعضهم صورة ثانية تحمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل وهبها
سيدها واستثنى حملها . ثم أعتقها الموهوب له . فتصير حرة حاملة برقيق لأن الحمل باق على
ملاك الواهب .

الرهن (وَالرَّاهِنُ ضَمِيمٌ أَوْ الثَّمَنُ) يعنى الدين للرهن ويرجع على الرهن (وَأَنْدَرَجَ صُوفٌ تَمَّ وَجَنِينَ) لا يبيض (وَفَرَحٌ نَخْلٌ لَا غَلَّةَ وَتَمَرَةٌ وَإِنْ وَجَدَتْ) أو يبدت (وَمَالُ عَبْدٍ) ويعمل بامشرط إلا إخراج الجنين (وَأَرْتَمَنَ إِنْ أَفْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بمصوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط (وَلَا فِي جُعْلٍ) والرهن من أخذ العوض ليستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس (لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق يديه الاستحالة (وَنَجْمٌ كِتَابَةٌ) للراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجَنِيٍّ) وصح من نفس المسكانب (وَجَازَ شَرْطُ مَنْفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ) وتكون جزءاً من الثمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد المقدف فمذيان وأما استيفاء الغلة من الدين فيعوز ويشترط انتفاء الجمل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمستأجر (قَرَدٌ) أربحه ضمان الرهان (وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ إِنْ شُرِطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَاءٌ) يمين (قَرَهْنٌ نِقَّةٌ وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَعِيَ لَا يَفِيدُ) فلا يستصحب في الماضي (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ) بمصوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس (وَهَلْ تَسْكُنِي بَيْتَهُ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ) السكاني (التَّحْوِيزُ) بأن تشاهد التسليم لاحتمال اختلاسه (تَأْوِيلَانِ وَفِيهِمَا دَلِيلُهُمَا وَمَعْنَى بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرِطَ مُرْتَمِعُهُ وَإِلَّا) يفرط (فَتَأْوِيلَانِ) في المشترط قبل الفوات وإذا مضى فالرهن والموضوع أن المشتري تسلمه وإلا فللمرتهن أخذه (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَاعَ بِأَقْلٍ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرْضًا) من بيع (وَلَا أجازَ تَعَجُّلاً) وحالف أنه أجاز ليتجمل وكذا يتجمل حيث لزمته الاجازة في مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهناً (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عِنْتُ لِلْوَسِيرِ وَكِتَابَتُهُ وَعُجْلٌ) ما يجمل وإلا فلهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُسِيرُ بَبَقِي

معتوقه رهناً (فإن) لم يوف بغيره و (تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ) والباقي للراهن وَمُنْعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونُ هُوَ مَمْنٌ (وكذا لو رهنه وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحْدَهُ مَرْتَنٌ وَطْئاً) فولده رقيق ويفرم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا بِإِذْنٍ) فيملكها ويؤدب^(١) (وَتُقَوِّمُ) عليه (بِلَا وَلَدٍ حَمَلَتْ) لتخلقه على الحرية (أَمْ بِلَا وَالِدَيْنِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ) وأولى بعده (إِنْ أَمَّ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَالْمَرْتَنِ بَعْدَهُ وَإِلَّا) بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان المرتهن في العقد قال أولاً (مَفْعَى) وإن لم يمز ابتداءً في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرتن فالصور ثمان عدم الرفع في ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ) إلا باتفاقهما أو لِأَوْثَقَ (وَلَيْسَ لَهُ) أى الآمن (إِلْيَاصًا بِهِ) أى يحفظ الرهن كالتقاضى بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والساكن والجبر^(٢) (وَبَاعَ الْحَاكِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالعائيب والميت مع يمين الاستظهار أن الحق في ذمته زيادة على البينة (وَرَجَعَ مَرْتَنُهُ لِنَفَقَتِهِ فِي الذِّمَّةِ) ولو زاد على قيمته بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والكلام في غير نحو الشجر كما يأنى (وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر المنفق (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ وَإِنْ قَالَ وَنَفَقَتْ فِي الرَّهْنِ) الناء لغير الصريح فهو راجع لما قبل إلا (نَأْوِيْلَانِ فِي افْتِقَارِ الرَّهْنِ لِلْفِظِ مُصْرَحٍ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم الافتقار (وَأَنْ أَنْفَقَ مَرْتَنٌ عَلَى الشَّجَرِ خَيْفَ عَلَيْهِ) وإلا فلا شيء له (بُدِي) منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له ففي ذمته ولو زادت على الرهن (وَتَوَوَّاتَ عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقاً) أى الاتفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الراهن والمرتن قال في المجموع : وإن أذن له الراهن في الوطء أدبه كل منهما اهـ

(٢) أى فلهؤلاء الثلاثة الإيصاء بمن يخلفهم وتنفيذ الرصية كما في عب والمجموع

(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَضَمَنَهُ) يوم
القبض (مُرْتَبِنَ إِنْ كَانَ يَبْدُوهُ) لا يبدأ أمين (بِمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ أَشْهَدْ بَيِّنَةً
بِكُحْرَفِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ) إلا في التطوع (أَوْ عَلِمَ بِاخْتِرَاقِ تَحْلِيلِهِ) المعتاد
له ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُخَرَّفًا) مثلاً (وَأَفْسَيْتَ بَعْدَهُ^(١) فِي الْعِلْمِ)
بن وبه العمل عهدنا وفي حش وغيره ضعفه (وَالْأَلَّ) مفهوم قوله إن كان الخ
(فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ نُفُوتُهُ إِلَّا أَنْ يُكْذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتًا
دَائِمَةً) بأن لم يعلم الرفقة مثلاً فيضمن (وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له
(أَنَّهُ تَلَفَ بَلَاءً دَلْسِيَةً) استظهاراً إذا لم تنهها البيعة (وَلَا يَعْلَمُ موضعه) إن ادعى
الضياع (وَأَشْتَمَرَ ضَمَانَهُ إِنْ قُبِضَ الدِّينُ أَوْ وَدِبَ) أشهب يرجع إن وهبه له
ففرمه وحلف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ رَبُّهُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ
فَيَقُولَ انْزُكْهُ عِنْدَكَ) فوديعه (وَلِنْ جَنَى الرَّهْنِ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) يبنى لم
تثبت إلا باعترافيه (لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ) ولو ببعض الدين بل يتي وعليه الارش
أو الثمن فان خلاص لخاف (وَالْأَلَّ) بأن أيسر للتحاكم (بُعَى) إِنْ فَدَاهُ وَلَا أُسْلِمَ
بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ) إلا أن تسبق الجفاية ولم يتحمل الارش فيجعل ما به جل
وإلا فوهن ولربها القيمة أو الثمن (وَلِنْ تَبَيَّنَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأُسْلِمَتْهُ) أما إن فداه
فواضح أنه رهن (فَإِنْ أُسْلِمَتْهُ مُرْتَبِنُهُ أَيْضًا فَلَيْلَهُ جَنَى عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ
بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَقَدْ آوَاهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يُرْهَنْ بِمَالِهِ وَلَمْ
يُبْعَ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَبِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) في
عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَلِإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَرَّ بَعْضُ الرِّهْنِ
فِيمَا بَقِيَ) للشيوخ واحتمال الكساد (كَاسْتَحْفَاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) المقتى بذلك هو الباجي . واستوجه فتواه في شرح المجموع .

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن الفسخ إن لم يقبضه أو غير (والقول لِمُدْعَى نَفَى الرهنية) وأنه ودبعة مثلاً (وهو كالأشاهد في قدر الدين لا العكس إلى قيمته ولو بيد أمين على الأصح ما لم يفت في ضمان الراهن) كله راجع لما قبل النفي (وحلف مرتبته وأخذته إن لم يفتسكه فإن زاد للرهن في دعواه على قيمة الرهن (حلف الراهن وإن نقص) الراهن وللوضوح زيادة الرهن (حلفاً) ويبدأ للرهن (وأخذته إن لم يفتسكه بقيته وإن اختلفا في قيمة تأليف توصفاه ثم قوم فإن اختلفا) في الصفة (فالقول للبرئتين فإن تجاهلاه فالرهن بما فيه^(١) واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن) وهو الأرجح (إن تألف أقوال وإن اختلفا في مقبوض فقال الراهن) يفت أنه (عن دين الرهن وزع بعد حافهما كالحالة) إذا تنازعا هل في للقبوض أو غيره فيوزع^(٢)

﴿ باب ﴾

(لغيره ممنع من أحاط الدين بماله من تبرعه) حاصل ماحققه (ر) ومن أن التبرع بمنع بمجرد الاحاطة ، أو قيام الغرماء وهو الفاس الأعم بمنع حتى من التصرف للمالي (وسفره) أى المدين مطلقاً (إن حل بغيريته) ولا مال له ولم يأت بحميل مال (ولإعطاء غيره) أى غير القائم (قبل أجله أو كل ما يبيده كإقراره لمتهم عليه على المختار والأصح لا يقبضه) حيث بقي ما يبادل عليه (ورهنه وفي كتابته) بالمثل (قولان وله التزوُّج) اللائق (وفي تزوجه أرباعاً ونطوعه بالحج تردّد) المذهب منع ما زاد على الواحدة والحج طائفاً^(٣) (وفاس

(١) أى فيها رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ .

(٢) للعلامة المرحوم الشيخ العاطمي الشراذى وردة الدهان في أحكام الرهن مطبوع بفاس ، والشيخ اسماعيل الحامدى رسالة في أحكام الحالة مطبوعة بمصر .

(٣) في المجموع وشرحه : ولا يحج الفرض لأنه معدوم أبه .

حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ أَمَّ يُنْهَلَمَ مَلَأَهُ) وكذا إن علم وبعدت غيبته كما قال ابن رشد
 كَثَلَانِ وَغَيْبَةُ مَالِهِ كَغَيْبَتِهِ (بَطْلَانِي) أَيْ الْغَرِيمِ (وَأَنْ أُنَى غَيْرُهُ) مِنَ الْغَرَمَاءِ
 فَلَيْسَ لِلدِّينِ تَغْلِيصُ نَفْسِهِ (دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَبْقَى بِالْمُؤَجَّلِ)
 وَفِي التَّغْلِيصِ بِالسَّوَادِ خِلَافٌ وَلِنَّمَا يَفَاسُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِمُجْمِلِ مَالٍ وَالَّذِي (فَمُنْجَعٌ
 مِنْ تَصَرُّفِ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ) فَيَجُوزُ (كَخُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ وَقِصَاصِهِ وَعَقْوِهِ
 وَعِثْقِهِ أَمْ وَلَدِهِ) حَيْثُ اسْتَوْلَدَهَا قَبْلَ الْحَجَرِ (وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قُلَّ) لِتَعْتَمِدَ وَلَوْ
 كَثُرَ (وَحَلَّ بِهِ) أَيْ بِالْفَلَسِ الْأَخْصِ وَهُوَ حَكْمُ الْحَاكِمِ (وَبِالْمَوْتِ مَا أُجِّلَ)
 عَلَيْهِ إِلَّا لَشَرَطٍ (وَأَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ) وَجِبِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَنَافِعَ نَعَمْ لَهُ فِي الْفَلَسِ
 أَخْذُ عَيْنِ شَيْئِهِ وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْشِيِّ وَحَيْثُ أَخْذُ مَا بَقِيَ رَدُّ مَنَابِهِ بِمَا قَبِضَ
 وَحَاصِصُ بَبْقِيَةِ مَا مَضَى (أَوْ قَدَّمَ الْغَائِبُ مَلِكِيًّا) فِي حَيْزِ الْمُبَالَاةِ فَلَا يَبْطُلُ الْحُلُولُ
 (وَأِنْ نَسَكَلَ لِلْفُلْسِ) وَلَهُ شَاهِدٌ بِحَقِّ (حَافٍ كَلِّ) مِنَ الْغَرَمَاءِ (كَمَوْ)
 عَلَى جَمِيعِ الْحَقِّ (وَأَخَذَ حَصَّتَهُ) مِنْهُ (وَأَوْ نَسَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ) وَتَرَدُّ
 يَمِينِ الْغَيْرِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَإِنْ نَسَكَلَ غَرِمَ لَهُ (وَقِيلَ لِإِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ) أَيْ بِمَجْلِسِ
 التَّغْلِيصِ (أَوْ قُرْبِهِ) لِمَنْ لَا يَتَمَمُّ عَلَيْهِ (إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ) الْأَوَّلُ (بِإِقْرَارِهِ
 لَا بِبَيِّنَةٍ) فَلَا يَزَاحِمُهُ الثَّانِي فِي الْمَالِ الْمَوْجُودِ (وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ) بِنِ وَلَوْ عُلِمَ تَقَدُّمُ
 مَعَامَلَتِهِ (وَقِيلَ تَعْيِينُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ) أَيْ
 مَا ذَكَرَ رَجَحَ بِنِ تَقْيِينِهِ بِالْقَرَبِ خِلَافَ مَا فِي الْخُرْشِيِّ (وَالْمَخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ
 الصَّانِعِ) إِذَا فُاسَ هَذَا شَيْءٌ فَلَانِ مَعَ يَمِينِ الْمَقْرَرِ (بِالْبَيِّنَةِ) بِأَصْلِ الْأَصْطِفَاعِ
 بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ وَلَوْ مَرِيضًا وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي عِبِّ الْخُرْشِيِّ (وَحُجْرٍ أَيْضًا إِنْ
 تَجَدَّدَ مَالٌ) لِأَنَّ الْحَجَرَ قَاصِرٌ عَلَى حَدِّ الْمَالِ الْأَوَّلِ وَلَقَدْ قَالَ (وَأَنْتَكَ وَلَوْ بِلَا
 حُكْمٍ) بِخِلَافِ السَّفِيهِ (وَلَوْ مَسَكَنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَافْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ
 فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلِينَ كَتَغْلِيصِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَالْكَرْثِ وَصِلَةٍ وَأَرْشٍ جِنْدَايَةٍ)

فيستون فيه (وَبَيْعَ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ) ندباً (بِالْخِيَارِ) للجسمكم للاستزادة
 (تَلَانًا) أَيْ بَاءً (وَلَوْ كَثَبًا) أَوْ تَوْبَنِي جُمُعَتِهِ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُمَا وَفِي بَيْعِ آلَةِ
 الصَّانِعِ رَدُّدُ) لعبد الحميد (وَأَوْجَرَ رَقِيقَهُ) الذي لا يباع (بِخِلَافِ
 مُسْتَوَلَدَتِهِ وَلَا بِلُزْمِ بَيْتِ كَسْبٍ وَتَسْلُفٍ وَاسْتِشْفَاجٍ) أَخَذَ شَفْعَةَ رِبْحٍ (وَعَفْوِ
 لِلدَّيَةِ وَانْتِزَاعِ مَالِ رَقِيقِهِ) الذي لا يباع (وَمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ وَعَجَّلَ بَيْعُ
 الْحَيَوَانِ وَاسْتَوْثِنِي بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ وَفُئِمَ بِبَيْتَةِ الدُّبُونِ) فَيَأْخُذُ كُلُّ مَنْ
 الحاضر بنسبة دينه للجموع الدبون (بِلَا بَيْتَةٍ حَضَرِيٍّ) بِخِلَافِ الْوَرِثَةِ
 (وَاسْتَوْثِنِي بِهِ إِنْ عُرِفَ بِالَّذِينَ فِي الْوُثِّ فَقَطْ) كَالنَّائِبِ الْبَعِيدِ (وَقَوْمِ
 تُخَافُ النِّقْدَ يَوْمَ الْحَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ بِمَا يَخْصُهُ وَمَغْنَى) مَا نَابَ مِنْ
 الْقِيَمَةِ (إِنْ رَخِصَ أَوْ غَلَا) بِاعْتِبَارِهِ الْفَرَاءَ وَيَحَاسِبُ الْمَدِينِ بِمَا آلَ (وَقَوْلُ
 يُشْتَرَى لَهُ) (فِي شَرْطٍ جَيِّدٍ أَذْنَاهُ أَوْ وَسَطُهُ) كَقِيَمِ الْمَفَاسِ (قَوْلَانِ وَجَازَ
 الثَّمَنُ إِلَّا لِمَانِعٍ كَالْإِفْتِصَاءِ) بِغَيْرِ الْجِنْسِ السَّابِقِ فِي الْعَمَلِ (وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ
 رِيَاءً أَنْفَقَتْ) عَلَى نَفْسِهَا مِنْ يَسَرِّهِ (وَبِعْدَ أَقِيمًا) ثُمَّ إِنْ طَافَتْهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ رَدَّتْ
 مَا زَادَ عَلَى حَصَاصِ النِّصْفِ (كَالْمَوْتِ) وَمَا سَبَقَ فِي الْمَفَاسِ (لَا بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ)
 وَالْأَبُونِ^(١) لَأَنَّهَا لِمَاعَانِ مِنْهَا (وَلِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَلِنْ قَبْلَ
 فَلَمْسِهِ) الْوَاوُ لِلْعَالِ وَالْأَحْسَنُ حَذْفُ وَإِنْ لَأَنَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْفَلَسِ رَجَعَ بِجَمِيعِ مَنَّهُ
 (رُجْعَ بِالْخِصَّةِ) عَلَى كُلِّ مِمَّا يَنْوِيهِ فِي الْخَاصَّةِ (كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ كَلَى
 مِثْلِهِ وَلِنْ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عِلْمٍ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ) الْفَرَاءَ (رَجَعَ عَلَيْهِ)
 مِنْ بَطَرٍ (وَلِنْ قَبِضَ الْوَارِثُ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِدُونِ الشُّوْرَةِ وَالْمَرْجِعُ عَلَيْهِ) (أَخَذَهُ لِي
 عَنْ مُعْذِرٍ بِمَا لَمْ يُجَازِزْ مَا قَبَضَهُ) وَقَوْلُهُ (ثُمَّ رَجَعَ) الْوَارِثُ (كَلَى الْفَرِجِ)

(١) وهذا على رواية ابن الفصام واقتصر عليها في المجموع ولا يصير تفصيل في المسألة وهو
 أن لها الخاصة بشروط . أن يحكم بها حاكم . وأن تقسلف تلك النفقة . وأن يكون اتفاقها
 حال يسره .

من نعمة فرع الاشتهار (وفيها) ايضاً (البدأة بالقريم وهل خلاف) بحمله
على التبيين (أو على التخيير تأويلان فإن قيل نصيب غائب عزّل)
بو كالة الحاكم (فمفهوم كمين ونف اغرمائه لا عرض) فيضمنه المفاس (وقيل
إلا أن يكون يكد ينف تأويلان) أرجعهما الاطلاق (وترك له فوائده)
والنقطة الواجبة عليه لظن أسرته وكسوتهم كل دسقا ممتدداً (١) ولو
ورث أباه بيع لا وهب له إن علم وأهيه أنه يفتق عليه وخير لثبوت
عسرته ولو مقعداً (إن جهل حاله ولم يستل الصبر له) أى لثبوت
(بحميل يوجبه فقره) أى الجميل (إن لم يأت به) على القاعدة (ولو
أنبت عدمه) في غيبته والأرجح براءته حينئذ كما اقتصر عليه في الغمان (أو
ظهر ملاه) عطف على جهل (إن نقّاس) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفي
بالوجه خلاف (وإن وهب بقضاه وسأل تأخير كاليوم) واليهين (أعطى
حجيلاً بالمال وإلا سجن كملوم اللاء) ولا يقبل منه حميل وفي بن قبوله
بالمال (وأجل لبيع عروضة إن أعطى حجيلاً بالمال وإلا سجن وفي خلافه
على عدم الناض) حيث جهل واستظهر (تردّد وإن علم بالناس لم
يؤخر وضرب) اللد (مره بعد مره وإن شهد بعسره أنه لا يعرف له
مال ظاهر ولا باطن خاف كذالك) يبقى لامال له لكان على البت (وزاد
وإن وجد ليقضين) لينفيه عن الحلف إن ادعى يسره في المستقبل (وأنظر)
إلى ميسرة (وحلف الطالب) لا يعلم عدمه (إن ادعى عليه علم عدم وإن
سأل) الطالب (تفقّش داره فقيه تردّد) ويجاب لتفتيش جيبه (وزجّحت

(١) في المجموع . ومن استمرقته التبعات في ماله لا يترك له إلا ما صدّق بوجعته وسفر
عورته وماله حيث تمسّر الرد — لأربابه — صدقة أو لنفع المسلمين . وكره معاملته
إن غلبت اه .

بَيِّنَةُ الْإِلَاحَةِ إِنْ بَيَّنَّتْ) ليس شرطاً كافى منع وغيره (وَأُخْرِجَ الْجَاهِلُونَ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ) فى نظر الحاكم (بِقَدْرِ الدِّينِ) قلة وكثرة (وَالشَّخْصِ) شرطاً وخسة (وَحُبْسِ الْمَسَاكِينِ بِغَدَائِمَةٍ) منفردة (أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ وَالسَّيِّدُ لِمُسْكَاةٍ) (١) بما لا يوفى الدين (وَالجُدُّ) لابن ابنه (وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ لَا عَكْسَهُ) إلا فى النفقة أو كانت على الابن دين ويجزى الأب على الوفاء بغير الحبس (كَلِيمَيْنِ) إثباتاً وغياباً (إِلَّا تَأْمُنَ قَلْبِي) بأن حقيق الأب الدعوى (وَالْمُتَمَكِّنُ بِهَا لِغَيْرِهِ حَقٌّ) كالتأليف بجهار البنت ويحذف الأب مع شاهده (وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ كَلَاخُوفَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا) من الرجال وإلا لم يحبس به الزوجة (وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا أَوْ حَادِثًا) موت مرض (بِخِلَافٍ) إقامة (زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ أَحَدُهُ) ولو قتلاً (أَوْ ذَهَابَ عَقْلُهُ لِعَوْدِهِ) بكفيل بالوجه (وَاسْتَحْسِنَ بِكَفِيلِهِ رَجُلُهُ أَوْ امْرَأَتُهُ أَبَوَيْهِ وَوَلَدَيْهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبَ جَدًّا لِيَسْلَمَ) والذي صوبه الناجى من عدم الخروج (لَا بُحْمَةً وَعَيْسِيَةً وَعَدُوًّا إِلَّا تَلَوِّفَ قَتْلِهِ أَوْ أَسْرِهِ) فيقتل حبسه (وَالْفَرِيمُ أَخْذُ عَيْنٍ شَيْئِهِ) المدفوع قبل التفتليس (أَحْكَازُ) حقه المحوز (عَنْهُ) وإلا أخذه ولو فى الموت (فِي الْفَأْسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ مَبْكُوكًا أَوْ آتِفًا وَارْتَمَى إِنْ لَمْ يَجِدْهُ) ومثل الفريم وارثه وموهوبه لا من اشترى منه (إِنْ لَمْ يَفْتَدِ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَا لَهُمْ وَأُمْسَكْنَ لَا بُحْمَ) إِنْ فليس الزوج بعد الدخول (وَبَعْضُهُ) إِنْ نالست الحاملة (وَقِصَاصُ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لِأَنَّ طُعْنَتِ الْخِنْفَةَ أَوْ خُطِئَ بِغَيْرِ مِثْلِ أَوْ تُنَمِّنُ زُبْدَهُ أَوْ فُصِّلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِحَ كَبْشُهُ أَوْ تَقَمَّرَ رُطْبُهُ كَأَحْبَرِ رَمَى وَتَحْوَرَّ) تشبيهه فى أنه لا يختص بما بيده فى أجرته حيث لم يشتد حوزة بخلاف مكترى دابة نعتت (وَذَى حَاتُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَاقِدٍ لِسُلْعَةٍ بِعَيْبٍ) فلا يختص بها فى الثمن (وَلِنْ أَخَذَتْ

عَنْ يَدَيْنِ وَهَلِ الْفَرَضُ كَذَلِكَ) لا يكون الفرض أحق بعين شئ (وَإِنْ لَمْ
يَقْبِضْهُ مُقْتَرَضُهُ) ورجح (أَوْ كَالْبَيْعِ) وفي من تصحبه (خِلَافٌ وَلَهُ) أى
للغيرم إذا وجد عين شئته مرهوناً (ذَلِكَ الرَّهْنُ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَائِهِ
إِلْطَائِيٍّ) له (نَقْضُ الْحَاصِّ إِنْ رُدَّتْ) سلمته للفاس (يَعْزِبُ) وبأخذها
(وَ) له (رَدُّهَا وَالْحَاصُّ) بشئها (يَعْزِبُ تَمَارِي) حدث عند الفاس
(أَوْ مِنْ مُشْتَرِيهِ) هو الفاس (أَوْ) من (أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ
أَخَذَهُ وَعَادَ لَهُ يَتَّقِيهِ) هذا هو المدار فالأولى ترك الأخذ وعده (وَإِلَّا) غد
(فَيَنْسَبِيهِ نَفْسُهُ) يخاصص إذا أخذه بخلاف ما قبله فلا شئ له إن أخذه
(وَرَدَّ بَعْضُ ثَمَنِ قُبُضٍ وَأَخَذَهَا) أى سلمته (وَأَخَذَ بَعْضُهُ وَحَاصٌّ بِالْفَائِثِ)
ولو وجه الصفقة ويرد ما ينوبه المأخوذ بما قبض (كَبَيْعِ أُمِّ وَلَدَتْ) نشيها في
الحاصة بقيمة الأم من مجموع قيمتها والولد أن لو كان يوم البيع على ما هو عليه
الآن وبأخذ الولد (وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدَ فَلَا حِصَّةَ) للفائت بل
يأخذ الباقي بجميع الثمن أو يخاصص والتسكن من الدية كالبيع (وَأَخَذَ) الفاس
(الثَّمَرَةَ) مجازاً إذا جذها كما سبق (وَالْقَائِلَةُ إِلَّا صَوفاً تَمَّ) ولو جذه إلا أن
يفيته فيخاصص بما ينوبه (أَوْ ثَمَرَةَ مُؤَرَّةٍ) اشتراطاً فإن جذها حاص بما
ينوبها (وَأَخَذَ لِلْكَرِيِّ دَابِقَهُ وَأَرْضَهُ) في الفاس على ما سبق (وَقُدِّمَ فِي
زَرْعِهِمْ فِي الْفَلَسِ) يستوفى منه الأجرة (ثُمَّ سَاقِيهِ) الأجير فيه (ثُمَّ مُرْتَهِنُهُ)
وهو المقدم في المرت أما المساقى فشرىك مطلقاً^(١) (وَالصَّائِنُ أَحَقُّ) في أجرته
(وَلَوْ يَمُوتُ بِمَا بِيَدِهِ وَإِلَّا) بأن أخرجه من يده (فَلَا) يكون أحق (إِنْ
لَمْ يَصْرِفْ لِحَصْفَتِهِ شَيْئاً إِلَّا النَّسْجَ فَسَكَازِلُ) رجع أن النسج كغيره
(بِشَارِكٍ بِقِيَمَتِهِ) ولو لم يزد في قيمة الثوب (وَالْمُسْكِرِيُّ) أحق (بِالْمُؤَيَّتَةِ)
ولو لم يقبضها (وَبَقِيرِهَا) إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدْرِجَتْ) عليه الجواب فيخصص

بما قبضه حالا (وَرَبُّهَا بِالْمَحْمُولِ) في كرائتها (وَأِنْ أَمَّ بِسَكْنٍ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ) ولو لم يطل كافي بن (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقَّ بِالسَّاعَةِ) في ثمنها (يَفْتَحُ) يابى أنه مصدر مجرور بباء موحدة (لِفَسَادِ الْهَيْمِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (الْفَقْدُ أَقْوَالُ) أرجحها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ) ولو في اللوت لفساد العقد (وَبِالسَّلْعَةِ إِنْ بَيِّعَتْ بِسَاعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ) للبيع بها (وَقَضَى) بِأَخِذِ الْمَدِينِ الْوَيْفَقَةَ) ويخصم عليها (أَوْ تَقْطَعُ بِهَا لَا) وثيقة (صَدَاقِ قَضَى) لأغراضها في الفكاك (وَلَرَبُّهَا رَدُّهَا) من المدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على تمام المدين (وَقَضَى) لِزَاهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ) وحلف إلا أن يدهي المدين نحو السرقة والسقوط بقرب (كَوَيْفَقَةٍ زَهْمٍ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيه في براءة المدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا) وإلا حتى حيث وعى .

(بَابُ) (١)

(الْمَجْنُونُ تَحْجُورٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالْعَيْتِ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لحجر النفس (بِثَمَانٍ عَشْرَةَ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْخَيْضِ أَوْ الْإِنْكَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَتْمِهِ تَمَالَى تَرَدُّدٌ) أرجحها كافي حش أنه علامة مطلقا (وَصَدَقَ) الصبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يُرَبِّ وَلَوْ لِي رَدُّ تَصَرُّفٍ مُبَيَّنٍ) بالمصاحبة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَتَّى بَعْدَ بُلُوغِهِ) فيرد اليدين التي صدرت في صباه بمتى أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) نفسه أولا (وَصَحْنٍ) الصبي ولو غير مميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَوْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويبه

(١) هذا باب في بيان سبب الحجر . وأسبابه سبعة . وهي فليس وجنون وصبا ورق وتبذير ومرض وسكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يحجر على زوجته فيما زاد على الثلث .

(وَصَحَّتْ وَهَيْبَتُهُ كَالسَّفِينَةِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ) أي بعد البلوغ غاية ل حجر المال (وَفَكَ وَصِيٌّ أَوْ مُقَدِّمٌ قَاضٍ) عطف على حفظ وهذا في اليتيم (إِلَّا كَدَّرَهُمْ لِعَيْنَيْهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَّاقَهُ) أي السفينة البالغ (وَأَسْتَلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفَرِهِ وَصِغَتِي مُسْتَوِلَاتِهِ) وتبعها ما لها كالنفاس (وَقِصَاصٍ وَنَفَرِهِ) مما لم يقرر فيه مال (وَأَفْرَارٍ يَعْقُوبُهُ) فلا كلام للولي في شيء من ذلك (وَنَصْرُهُ) أي السفينة وأما السفينة فعلى الرد قطعاً (قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَالِكٍ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيعه (لَا ابْنُ الْكَاسِمِ) وفي بن تقيته (وَمَلَيْهِمَا أَلَمْ يَكُنْ فِي نَصْرِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ) قبل فسكه (وَزَيْدٌ وَفِي الْأُتَى) على حفظ للال وفك الوصي أو المقدم (دُخُولُ زَوْجِهَا وَشَهَادَةُ الْهَدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يمتنع (عَلَى الْأَرْجَحِ، وَالْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَأَوْ لَمْ يُعْذَمْ رَشْدُهَا) فالمدار أن لا يعلم سفنها (وَفِي مُقَدِّمِ الْفَاضِي خِلَافٌ) أرجحه ليس له الترشيح مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عتساراً فهو الأسباب الآتية (وَأِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَّهُ وَإِنْ بَعْدَ وَعَلَى كَالْأَبِ أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَيُبَيِّنُ السَّبَبَ) من الآيات باثبات على مافى بن زادا على مافى انظر من تصديقه (خِلَافٌ) وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَوَابِ ثُمَّ حَاكَمَ وَبَاعَ بِثُبُوتِ بَيْعِهِ وَإِفْهَالِهِ) من كوصي (وَمِنْ كَيْفِهِ لَمَّا بَيْعَ وَأَنَّهُ) أي بيمه (الْأَوَّلَى وَحِيَاةُ الشُّهُودِ لَهُ) لثلا يقال المبيع غير عقاره (وَالْمَسْئُوقِ) إظهاره المشتري إظهاراً تاماً (وَعَدَمِ الْغَاوِزِ أَيْدٍ) على الثمن (وَالسَّادِرِ فِي الثَّمَنِ) وفي وجوب (تَصْرِيحِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ) في كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِنٍ كَجِدِّ) وأخ إلا لعرف فكلما يصاء والتقديم (وَعَمَلٍ بِإِمْنَاءِ الْيَسِيرِ) بنظر الحاضن (وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ) والأظهر اختلافه بالنسبة للأموال (وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُ النَّشْطِ) أي أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْفَصَاصِ) بالدية، (فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَمُوتُوا) بأقل منها إلا لمسر
(وَمَضَى مِثْقَهُ بِمَوْضٍ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ) فيهرم
القيمة (وَأِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدُّهُ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالطَّبْعِ لِلْعُقْبِ)
كملى الفقراء (وَأَمْرُ الْغَائِبِ) غير المفقود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَدَرِ
وَقِصَاصِ وَمَالَ يَتِيمِ الْقَضَاةِ) وأولى السلطان نفسه وبأى وأضى لِمَا حَكَمَ
عبرهم صواباً وأدب (وَأِنَّمَا يَبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليقيم (لِحَاجَةِ) كمنفعة أو دين
(أَوْ غِبْطَةٍ) زيادة الثمن على الثلث (أَوْ لِيَكُونَهُ مُوْظِعًا) بحكم (أَوْ حِصَّةً
أَوْ قِلَّةً غَلَّتِهِ فَيَتَبَدَّلُ) عقار (خِلَافَهُ) سالم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ
ذِمَّتَيْنِ أَوْ جِيرَانٍ سُوءِ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِّ بَكِهِ بَيْنَمَا وَلَا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَةِ
انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ انْخِرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ) يعمر به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْ لِي
وَحُجْرَةٍ عَلَى الرَّقِيقِ) ولولم ينزع ماله كالمبعض في يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ)
في التجارة ككتابة (وَلَوْ فِي نَوْعٍ) فيتصرف في غيره لأنه أقدره للناس
(فَكَوْكِيلٍ مُفَوَّضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَبُؤْخَرَ وَيُضَيَّفَ أَنْ اسْتَأْذَنَ) بذلك
في التجارة (وَيَأْخُذَ قِرَاصًا) وربحه للسيد (وَيُدْفَعُهُ وَتَتَصَرَّفُ فِي كَيْفَةٍ
وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَالْمَنْعُ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْقَبُولُ
بِلَا إِذْنِ وَالْحُجْرُ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ) ولا بد من الحاكم في حجر المأذون (وَأَخَذَ)
دِينَهُ (تَمَّا بِمِدِّهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتْهُ) ومن يمتق عليه، وما بنوب ولدها للسيد
(كَطَائِفَتِهِ وَهَلْ إِنْ مُنَحَّحَ لِلدِّينِ أَوْ مُطْلَقًا) واستظهار (تَأْوِيلَانِ لَا غَلَّتِهِ
وَرَقَبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ غَرِيمٌ فَسَكَنِيهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يَسْكُنُ
ذِمِّيٌّ مِنْ تَجَرٍّ فِي كَعْنٍ إِنْ انْتَجَرَ لِسَيِّدِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما للمضى
مع أهل دينه (وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلَانِجِ
وَوُحْيِ قَوْبَةٍ وَحَامِلِ سِتَّةٍ وَتَحْبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (لِقَطْعِهِ إِنْ خِيفَ

الْمَوْتُ وَحَاضِرُ صَفِّ الْقِتَالِ لَا كَجَرْبٍ وَمُاجِجٍ يَبْخَرُ وَلَوْ حَقَلَ الْأَمُولُ
إِلَّا مَنْ لَا يَحْسُنُ الْعَوْمَ بِغَيْرِ سَفِينَةٍ (فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُمَاوَضَةِ مَالِيَّتِهِ)
بِلا مَحَابَلَةٍ (وَوُفَيْتَ تَبَرُّمُهُ إِلَّا أَمَالَ مَأْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ فَمِنْ الثَّانِي
وَلَا مَفْصِي) حَيْثُ نَجَزَهُ (وَقَلَى الزَّوْجَةَ إِرْزُوجَهَا وَأَوْ عِبْدًا) وَلَا كَلَامَ لِسِيْدِهِ
(فِي تَبَرُّعٍ زَادَ بَقَى ثُلُثُهَا وَإِنْ يَكْفَالَةً) بِمَالٍ وَلَوْ لَهُ كَمَا بَاتَى وَلَهُ مِنْهُمَا مِنَ الْوَجْهِ
وَالطَّلَبِ مَطْلَقًا أَخْرُوجَ (وَفِي إِفْرَاضِهَا) دَيْنًا (قَوْلَانِ وَهُوَ) أَيْ نَصْرَفَ
الزَّوْجَةُ (جَاازٌ حَتَّى يُرَدَّ فَمَفْصِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ) الزَّوْجَ (حَتَّى تَأْتِيَتْ أَوْ مَاتَ
أَحَدُهُمَا كَمَتَقِي الْعَبْدِ) فَبِمَفْصِي تَبَرُّعِهِ (وَوَفَاءِ الدِّينِ) فَبِمَفْصِي نَصْرَفَ الْمَدِينِ
(وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرُّعَتْ بِزَائِدٍ) بِخِلَافِ وَرَثَةِ الدِّينِ (وَأَيْسَ أَمَّا تَبَرُّعُ
بَعْدَ الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَهْتَدَى) كَسِتَةِ أَشْهُرٍ فِي ثَلَاثِ الْبَاقِي

{ باب }

(الصَّاحِبُ^(١)) عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى بِهِ بَيْعٌ) إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرِطُ فِيهِ
شُرُوطُ الْبَيْعِ (أَوْ إِجَارَةٌ) إِنْ كَانَ مَنَاعٍ (وَقَلَى بَعْضُهُ هِبَةً) أَيْ إِبْرَاءً فَلَا
يَحْتَاجُ لِحُوزٍ (وَجَاازٌ عَنِ دَيْنٍ بِمَا يُبَاْعُ بِهِ) لَا بِمَوْخَرٍ أَوْ ضَعٍ وَنَجَلٍ أَوْ حَطِّ
الْقِيَامِ وَأَزِيدَكَ (وَعَنْ ذَهَبٍ يُوْرَقِي وَكَسْبِهِ إِنْ حَلَّ وَعُجِّلَ) لِلصَّالِحِ بِهِ
وَمَعْنَى حُلُولِهِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ تَأْخِيرُهُ وَإِلَّا نَصْرَفَ مَوْخَرٍ (كَمِائَةِ دِينَقَارٍ وَدِرْهَمٍ)
وَاحِدٍ (عَنْ مَائَتِيْهِمَا) لِأَنَّهُ أَبْرَأُ مِنْ بَقِيَّةِ الدَّرَاهِمِ (وَقَلَى الْإِنْفِدَاءِ مِنْ يَمِينٍ أَوْ
الْمُسْكُوتِ) كَالْإِقْرَارِ (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَاازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ) شَرْطٍ فِي
الْإِنْكَارِ فَقَطْ عَلَى الْمُتَمَدِّ لَا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ (وَعَظَاهِرُ الْحُكْمِ)

(١) ابنُ عَرَفَةَ . الصَّالِحُ انْتِقَالٌ عَنْ حَقِّ أَوْ دَعْوَى بَعُوضٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقَوْعَاهُ
وَهُوَ ثَلَاثَةٌ . بَيْعٌ . إِجَارَةٌ . هِبَةٌ .

لا إن أخره لأنه تهمه سلف جر نفعا بسقوط المدين واشترط ابن القاسم الأول فقط وأصبح ان لا يتفقا على فساد فيجوز ماسبق لا إن ادعى بدرام وطعام فأنكر أحدهما وصالح من الآخر برى (وَلَا يَحِلُّ لِلظَّالِمِ أَنْ يَقْرَعَ بَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ) في بن قصرها على المدلين لا شاهد وعين (لَمْ يَحْلُظْ لَهَا) وحاف على ذلك (أَوْ أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا) لبعده غيبتها والإعلان عند الحاكم (أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ بِمَدَّةٍ) وقد أشهد أو نسيها وحلف كالبينة (فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ) بالأشهاد (أَوْ يَقْرَأُ) المدعى عليه عطف على المعنى (مِرًّا فَقَطْ) فشهد على جده أنه صالح ليقر ظاهرا فله نقضه ولو أسقط البينة حيث استرعى بيته على أنه غير ملتزم إسقاطها (عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ عَلِمَ بِبَيِّنَةٍ وَلَمْ يُشْهِدْ) على أنه يقوم بها (أَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الصَّكِّ فَقِيلَ لَهُ حَقُّكَ ثَابِتٌ) به (وَأَتَى بِهِ فَصَالِحٌ ثُمَّ وَجَدَهُ) ولم يشهد على القيام به (وَ) جاز (عَنْ مَارِثٍ زَوْجَةٍ) مثلا (مِنْ عَرَضٍ وَوَرَقٍ وَذَهَبٍ يَذْهَبُ مِنَ التَّرَكَةِ قَدَرٌ مَوْزَنًا مِنْهُ) أى من الذهب الحاضر (فَأَقْلَبُ) وكذا بدرام (أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ) أو العروض ليجتمع البيع والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وَحَضَرَ) جميعها (وَأَقْرَأَ الْمَدِينُ) إن كان في التركة دين (وَحَضَرَ) تأخذه الأحكام (وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرْضٍ نُرْكَأُ يَذْهَبُ) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسها (كَبَيْعٍ وَصَرَفٍ) يجوز إن اجتماعا في دينار (وَلِإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ) والصالح بعين فلا تكرار (فَكَبَيْعُهُ) فيحرم إن كان الدين عيناً كطعام بيع (وَعَنْ دَمِ الْعَمَلِ) ثبت أولا (بِمَا قُلْتُ) وكثير لا غرر كغرر طلبة من شاة قبل ساقها (وَلِإِنْ دَانَ مِنْهُ) أى المدين (مِنْهُ) أى من صالح على جنايته عمداً (وَلِإِنْ رُدَّ حَقُّهُ) موالح به عن إنكار أو دم عمد (بِعَيْنٍ رُجِعَ بِقِيَمَتِهِ) وكذا الاستحقاق والأخذ بالشفعة (كَنِسْكَاحٍ) المقوم منه (وَخُلْعٍ) به وكان

جعل عوض كتابته أو قضاة أو عمرى وتأتى له هذه المسائل فى الاستحقاق.
 (وإن قتل جماعة أو قطعوا جاز صالح كل والعفو عنه) وأما تمدد المقتول
 فصالح القاتل عن واحد فقتل بآخر فلورثته رد الصلح لأنه إنما صالح ليحيى
 (وإن صالح مقطوع ثم نرى فمات الأولي لا له) الضمير للجاني (رده
 والقتل بقسامة) إلا أن صالح عنه وعما يؤول إليه وكان يقتص منه (كأخذهم
 الذببة فى الخطأ) تشبيهه فى القسامة بعد نفى الصلح (وإن وجب لمرضى
 على رجل جرح عمدا فصالح فى مرضه بأرضه أو غيره ثم مات من مرضه
 جاز ولزم) إذ له أن ينفى بجناحه (وهل مطلقاً أو إن صالح عليه) وهو
 مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لغير ماله الصلح لأن التحقيق
 أن للجرح مدخلا فى الموت (لا ما يؤول إليه) فلا يعضى (تأويلان وإن
 صالح أحد وليين فبلاخёр الدخول معه) ولا رجوع على الجاني وله عدم
 الدخول ونصيبه من دية عمد (وسقط القتل كدعواك) ياولى (صاحبه
 فأنكر) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صالح مقرر بخطا بماله
 لزمه وهل مطلقاً) إذ الراجع أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دفع
 تأويلان لا إن ثبت) الخطأ (وجعل لزمه) للعاقلة (وحالف ورد) ما صالح
 به إن زاد على حصته (إن طوّل به) أى بالصلح (مطلقاً) ولو تاف لأنه
 كالغلوب (أو طلبه ووجده وإن صالح أحد ولدين) مثلاً عن دين لمورثهم
 (وإن من إنكار فليصاحبه الدخول) وله أن لا يدخل فليس له
 فى الإنكار ولا بينة إلا البين (كحق لهم) أى الشخصين تشبيهه فى مطلق
 دخول أحدهما فيما قبضه الآخر (فى كتاب أو مطلق) بلا كتابة (إلا الطعام
 فقيه تردّد) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إلا أن يشخص) يخرج بشخصه
 ولو لحاضر (ويؤذر إليه) أى يرسل لشريكه لتقطع عذره (فى الخروج أو
 الوكاله فيمتنع) فلا دخول له وهنا استثنى فى المدونة الطعام فقبل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند
 الاعتذار والفهمان صحيحان لأن ما ذكره قسمة وهي بيع ولا يجوز في الطعام قبل
 قبضه (وإن لم يكن) عند المدين (غير المقتضى) مبالغة في عدم
 الدخول مع الاعتذار (أو يكون بكتابين) عطف على يشخص فلا دخول
 أيضاً (وفيما ليس لهما) أصله كأن يكون لكل سلعة باعها بثمان
 واحد (وكتب في كتاب قولان) أرجحهما الدخول (ولأرجح)
 تغير القابض على صاحبه (إن اختار ما على الغريم وإن ملك) أو ما بيده
 (وإن صالح) أحد متدخلين لكل خمسين (على عشرة من تحصيله)
 لما ثبت النون على إعرابه كحين (فلا آخر إسلامها) ويتبع الغريم بخمسين
 (أو أخذ خمسة من شريكه ورجع) على الغريم (بخمسة وأربعين
 أو بأخذ الآخر) من الغريم أيضاً (خمس وإن صالحه يؤخر عن
 حقه ملك لم يجز إلا بدراهم قدر قيمته فأقل أو ذهب كذلك) لئلا يلزم
 فسخ الدين في الدين (وهو مما يباع به) لأن كان المستهلك ربوياً صالح منه
 بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيه الصالح بالبيع (كعبد أبق) من عندك ولزمك
 قيمته فلا تصالح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وإن صالح
 يشفع عن موضحتي عمد وخطأ فالشفعة ينصف قيمة الشقص) للعمد
 (وبدئة الموضحة وهل كذلك إن اختلف الجرح) كنفس ويد فنصفان
 أو مثالثة وهو الأظهر فما ناب العمد فبالقيمة ومقابل الخطأ فبديته (تأويلان)

﴿ باب ﴾

(شروط الخوالة^(١) رضى المجيل والمحال فقط^(٢)) لا الجحال عليه وفي اشتراط

(١) الخوالة صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى أخرى تبدأ بها الأولى اه أقرب المسالك
 (٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فإن حدثت عداوة فالظاهر منعه أن يقضى بنفسه اه

حضوره وإقراره خلاف وحوالة الاذن لا يشترط فيها الشروط (وثبتت
 دَيْنَ لَزِمَ) فلا يحال على المسكاتب ويحمل سيده على مكانه (فإن أعلمه
 بعدمه) أى الحيل الحال بعدم الدين (وشرط البراءة صح) وكانت حالة
 لا بد من رضى الحال عليه حيث لم تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب
 (وهل إلا أن يُنَاسَ) الحال عليه (أو يموت) فيرجع الحال على الحيل
 (تأويلان) أرجحهما عدم الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وصيغتهما)
 مفهمهما ولو من غير مادتها على الراجح (وتحول الحال به وإن كتبته)
 ونحل بتجيز العتق (لا) يشترط حلول الحال (عليه وتساوى الدينين
 قدرًا وصفةً) وتحوّل على الأدنى (تردد) أرجحه المنع حيث لم يرجع
 بالباقي والعكس ممنوع قطعاً (وأن لا يسكونا طعاماً من يبيع) ولا يضر أحدهما
 (لا كشفه عن ذمّه الحال عليه) أملى أم معدوم (ويتحول حق الحال
 على الحال عليه وإن أناس أو جحد) بعد (إلا أن يعلم المحيل
 بإفلاسه) أو جحده (فقط) دون علم الحال (وخالف على نفيه إن ظن) بالبناء
 للمجهول لا خصوص المدعى به (العلم) بين تهمة لا ترد على الصواب (قلو
 أحوالاً بأيسر على مشتري بالثمن ثم رد بعيب أو استحق أم تنفسخ) الحوالة
 (واختير خلافه) وأنها تنفسخ وهو الصواب لكن اصطلاحه أنه لا يخفى من
 عند نفسه ، وإيس كذلك فيهما بل قول أشهب ورجحه ابن راشد بالآف^(١)
 (والقول للمحيل إن ادعى عليه) بعد قبول الحوالة ، فأعدم الحال عليه
 أو غاب (نفى الدين الحال عليه) اللام بمعنى عن متعلقة بنفى أو على متعلقة
 بدَيْن (لا في دعواه وكالة أو سافاً) لا حوالة وفي حش القول للمحيل أيضاً .

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى لبيا الفقى بلدًا نزيل تونس . أخذ عن
 القرافي وابن دقيق العيد وابن المنير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب
 الثاقب في شرح ابن الحاجب . عليه نهج القراح بعده كابن هارون وابن عبد السلام .

﴿ باب ﴾

(الضَّمُّ أَنْ شَذُلَ ذِمَّةُ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فَإِنْ ثَبَتَ عَقْدُ
لِإِجَارَةٍ قَبْلَهُ قَدِمَتْ (كَمْكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ إِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُمَا، وَزَوْجَتُهُ وَمَرْبُوعُ
بِشْلُكٍ) وَاعْتَفَرَ مَا خَفَ فَوْقَهُ كَالِدِينَارٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَبَرُّعًا مُحَضًّا (وَأَتْبَعَ ذُو الرِّقِّ
بِهِ إِنْ عَتَقَ) حَيْثُ لَمْ يَرُدِّهِ السَّيِّدُ (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ) بِأَزِيدٍ مِنْ مَالِهِ
(وَعَنِ اللَّيْتِ الْمُنْفَاسِ وَالضَّامِنِ) وَلَوْ تَدَاوَلَّ أَوْ اخْتَلَفَتْ الْأَنْوَاعُ (وَالْمَوْجَلُ
حَالًا) أَوْ لَدُنْ (إِنْ كَانَ كَانًا يُعْجَلُ) وَإِلَّا فَهُوَ حِطُّ الْغَمَانِ وَأَزِيدُكَ تَوْثَقًا
وَيَمْتَنِعُ لَا يَبْعُدُ وَيَجُوزُ لِلْأَجَلِ (وَعَكَسُهُ) يَضْمَنُ الْحَالُ عَلَى أَنْ يَوْجَلَ (إِنْ
أُبْسِرَ غَرِيمُهُ) الْآنَ لِأَنَّهُ كَابْتِدَاءٍ سَلَفَ بِضَامِنٍ (أَوْ لَمْ يُوَسِّرْ فِي الْأَجَلِ)
فَإِنْ كَانَ الْعَادَةُ إِيسَارَهُ أَتْنَاهُ كَانَ التَّأْخِيرُ فِي الْإِسَارِ سَلَفًا جَرَّ نَزْعَ ضِمَانِ الْأَسَارِ
خِلَافًا لِأَشْهَبِ (وَبِالْمُوسِرِ أَوِ الْمُعْسِرِ) بِهِ (لَا بِالْجَمْعِ) وَلَوْ بَعْضًا مِنْ كُلِّ
لَمَّا سَبَقَ (يَدَيْنِ) فِي شَبِّ بَطْلَانِ ضِمَانِ الدَّلَالَيْنِ لِبَعْضِهِمْ فِي الْأَسْوَاقِ لِأَنَّهُ
ضِمَانٌ فِي الْأَمَانَاتِ وَفِي عِبِّ صَحَّتِهِ إِذَا لَوَحِظَ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْعَوَضِ لِسُكْتِ فَرِيضَةٍ
وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ وَعَمِّهِ فِي الْقَرَاظِ وَنَحْوِهِ (لَا يَزِمُّهُ أَوْ آيِلُ) إِلَى الْقَرْوَمِ
(لَا كِتَابَةً) إِلَّا أَنْ يَعْجَلَ الْمُتَقَى أَوْ يَشْتَرِطَ تَعَجُّلَهُ أَوْ كَانَتْ نَجْمًا وَاحِدًا
(بَلْ كَجَعْلٍ وَدَائِنٍ فَلَانًا) وَأَنَا ضَامِنٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ هَذَا فَعَرُورُ قَوْلِي لَا يَلْزَمُ
بِهِ شَيْءٌ كَمَا فِي (ح) (وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ) إِنْ لَمْ يَبْعِنْ شَيْئًا (يُقَيِّدُ بِمَا
يُعَامَلُ بِهِ) مِثْلَهُ هُوَ الْمَذْهَبُ (تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمَمْلُوكَةِ بِخِلَافِ
إِحْلَافٍ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ) فَلَا رَجُوعَ لَهُ قَبْلَ الْخَلْفِ (إِنْ أُمِّكَتْ اسْتَفِيئَاؤُهُ
حِينَ ضَامِنِهِ) كَمَا هُوَ شَأْنُ الدِّينِ لَا كَعَدِّ (وَلِنْ جَهْلٍ أَوْ مَنْ لَهُ) كَنْ
أَخَذَ مَالَ مَوْرَثَةٍ وَتَحْمَلُ بِدِينِهِ فَيَلْزَمُ عَلَى الْأَقْوَى (وَيَغْيَرُ إِذْنَهُ) أَيْ الْمَضْمُونِ
(كَمَا دَانِيَهُ) أَيْ الدِّينَ عَنْهُ (رِفْقًا لَا عِنَتًا) لِيُخْرِجَ بِالْمَدِينِ (فَيُرَدُّ كَثِيرَاتُهُ)
عِنَتًا (وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ) وَإِلَا مَضَى وَوَكَّلَ مِنْ يَقْبِضُ (وَهُوَ الْأَخْلَافُ) اصطلاحه

الأرجح (تأويلان لا إن ادعى على غائب فضين ثم قدم) (أنكر أو قال
 ادع على منكر إن لم آنك به لقد فأنا ضامن ولم يأت به إن لم يثبت
 حقه) (للمدعى فيها) (ببينة وهل بإقراره تأويلان) أجمعهما الغاء لإقرار
 الممسر (كقول المدعى عليه أجزني اليوم فإن لم أو أنك) بألف بعد الواو
 على الأحسن (فألذي تدعي عليه على حق) فلا يلزمه إن لم يحى (ورجع) الضامن
 (بما أدى ولو مة ومأ) من جنس الدين فيرجع بمنزله أو ما اشتراه به غير محابة
 (إن ثبت الدفع) فإن لم يشهد على رب الدين وأنكر القبض فلا رجوع له
 على المضمون ولو دفع بحضرة فإن دفع من مال المضمون فعليه لأن المفرط في ترك
 الشهادة من له المال (وَجَازَ صَاحِبُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ لِلْغَرِيمِ عَلَى الْأَصَحِّ) إلا
 الدرهم من الدنانير ولو حالة وعن طعام السلم أجود منه أو أردأ (وَرَجَعَ بِالْأَقْلِ
 مِنْهُ) أى من الدين (أو قيمته) أى ما دفع (وإن برى الأصل) كارت
 رب الدين تركه للمدين (برى لا عكسه) كما إذا وهب لدين للحميل فيطلبه
 (وعجل) إن شاء ربه (يموت الضامن ورجع وارثه بعد أجله) فإن كان
 بالوجه وقف من التركة بقدر الدين كافى عيج (أو) موت (الغريم إن تركه)
 وإلا بقى (ولا يطالب إن حضر الغريم مؤمرا) تناله الأحكام غير ملد
 ولا بماطل ويمكن أن هذا معنى قوله (ولم يبعده إن كانه عليه) على أنه بالنون
 أى تسلطه وقيل الواو بمعنى أو وهو فى الغائب ويقرأ بالياء أوله مثلثة بعدها
 موحدة أى لإثبات مال الغريم والوفاء منه (والقول له فى ملائمه) وحلف إن
 ادعى عليه العلم ورجح تصديق رب الدين فى عدم الغريم حتى يثبت الحيل للملاء
 انظر ح وبن (وأفاد شرط أخذ أيهما شاء وتقديمه) أى الحيل (أو) لا يطالب
 إلا (إن مات) أحدهما (كشرط ذى الوجه أو رب الدين التصديق فى)
 شأن (الإضمار) نبرتا وعدما يمين أولا (وأطاب المستحق بتخليصه
 عند أجله) ولو بموت أو فليس الغريم وطالب الغريم بالدفع (لا بتسليم المال

إِلَيْهِ وَصَدَّقَهُ إِنْ افْتَضَاهُ لَا) إِنْ (أُرْسِلَ بِهِ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَبِغَرَمِ الْمَدِينِ إِلَّا أَنْ
يُوكَلَهُ رَبُّ الدِّينِ فَعَلَيْهِ (وَأَزَمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ) الْمَدِينِ (الْمُفْسِرُ أَوْ الْمُؤَشِّرُ إِنْ
سَبَّكَ) شَرْطُ فِي الثَّانِي (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَ الْأَجَلُ إِذَا الضَّمانُ ثَابِتٌ
(إِنْ حَالَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أَيْ لَمْ يَرْضَ بِتَأْخِيرِ الْمَوْسَرِ
(حَالَفَ) رَبُّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْهُ وَأَزَمَهُ) الضَّمانُ وَسَقَطَ التَّأْخِيرُ أَصْلًا كَمَا
فِي الظَّرْثِيِّ وَبَن رَدًّا عَلَى عِب (وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ) أَنَّهُ
أَخْرَجَ خُصُوصَ الْحَمِيلِ (وَبَطَلَ) الضَّمانُ (إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ فَسَدَتْ)
السَّكْفَالَةُ لِمَعْنَى فِيهَا (كَيْجَعْلَ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِّ يَدِهِ) بِأَنْ وَصَلَ الضَّمانُ أَمَا إِنْ
دَفَعَ رَبُّ الدِّينِ لِلْمَدِينِ فَخِزْرٌ إِلَّا قَبْلَ الْأَجَلِ لَشَبْهِهُ بِضَعٍ وَنَجَلٍ كَمَا فِي حَشِ
(وَإِنْ) كَانَ الْجَمْعُ (ضَمَّانَ مَضْمُونِهِ) لِلدِّينِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ)
مَعِينٍ وَإِلَّا فَهِيَ شَرَكَةٌ ذِمَّةٌ كَمَا يَأْتِي (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُ) سَلَامًا (كَقَرَضِهِمَا
عَلَى الْأَصْحَ) فَيَجُوزُ ضَمَانُ كُلِّ بَقْدَرٍ مَا يَضْمَنُهُ الْآخَرُ (وَإِنْ تَعَدَّدَ حَمَلَهُ) وَلَمْ
يَسْتَقِلْ أَحَدٌ بِالْحَقِّ (اتَّبَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ) مِنْ قِسْمَةِ الدِّينِ عَلَى عَدَدِهِ (إِلَّا
أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةً بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) فَيُؤْخَذُ الْمُتَقِيمُ عَنْ الْمُتَعَذِّرِ (كَثَرَتْ بَيْنَهُمْ)
الْمَدَارُ عَلَى اسْتِفْلالِ كُلِّ بِالضَّمانِ فَيَأْخُذُ مَنْ شَاءَ وَلَوْ تَبَسَّرَ غَيْرُهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ
يَقُولَ أَيْكُمُ شَيْءٌ أَخَذْتُ مِنْ حَقِّي (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ
بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقِي) بِدَلِّ مَفْعُولٍ مِنْ بَغِيرِ (ثُمَّ سَأَوَاهُ) فِيمَا عَلَى الْبَاقِي فَهَمُ حَمَلَهُ
غَرَمًا وَوَضَحَهُ بِقَوْلِهِ (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةَ إِسْتِثْنَاءَةٍ بِالْحَمَالَةِ) لِبَعْضِهِمْ (فَلَقِيَ)
رَبَّ الدِّينِ (أَحَدُهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مِائَةً أَصْلًا وَخَمْسَمِائَةً حَمَلَةً (ثُمَّ إِنْ
آتَى) هَذَا الْمُؤَدَّى (أَحَدُهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقِي مِنَ الْخَمْسَمِائَةِ
الزَّائِدَةِ عَلَى مَا آدَاهُ الْأَوَّلُ عَنْ نَفْسِهِ (ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ) مِائَةً عَلَى الْبَاقِيَيْنِ (فَإِنْ
آتَى أَحَدُهُمَا) وَقَدْ غَرَمَ ثَلَاثَةً مِنْهَا عَنْ نَفْسِهِ مِائَةً (ثَلَاثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ)
حَصَّةً مِنَ الْمِائَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ (وَبِخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ) مِائَةً فِي الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ

الباقية (فَإِنْ لَقِيَ الثَّلَاثُ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ) حصة من الخمسة والسبعين فإنها من الثلاثة (وَمِثْلُهَا) مشاركة في الخمسين (ثُمَّ) الرابع يرجع على الخامس (بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ) حصة من الخمسة والعشرين (وَبِسَبْعَةٍ تَوْرُبُعٍ) مشاركة في حصة السادس وقد وضعنا تسكيل العمل بمجدول في الشرح (وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوَّلًا) نفى قلنفي فيستووا في السكل (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ) راجع للأول المعتمد (تَأْوِيلَانِ) يوضح جمل أولًا ظرفًا منونًا أى قبل الجملة والثانى مطوى فان كانوا ثلاثة والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثانى مائة وخمسين بانفاقهما ظهرت ثمرة الخلاف فى الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثانى من لقيه أولاً ساواه فىأخذ منه خمسة وسبعين فإذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من الغرم نفياً أخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من اتى أولاً باثنى عشر ونصف أفاده بن عن المسنودى وهو حسن فتدبره (وَصَحَّ) الضمان (بِالْوَجْهِ تَوَلَّى وَجْهَ رَدُّهُ) أى ضمان الوجه (وَبَرَّيْءٌ) ضمان الوجه (بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ يَسْبَحُنِ) ولو لم يمكن تخليص الحق منه بأن منع منه لأنه كونه كافى بن رد على عب (أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ) الضامن (بِهِ) أى بالتسليم (إِنْ حَلَّ الْحَقُّ) فيهما (وَ) بتسليمه (بِغَيْرِ مَجْلَسِ الْحُكْمِ) إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ وَبِغَيْرِ بَدَلِهِ) أى الشرط على أحد قولين أو الضمان (إِنْ كَانَ بِهِ) أى بغير بلد الشرط (حَاكِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا) راجع لأصل التسليم (وَإِلَّا) يسلمه (أَعْرَضَ) بَعْدَ خَفِيفٍ تَلَوَّمٍ إِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ غَيْرِهِ كَالْيَوْمِ) واليومين ويتلوم فى الحاضر (أَيْضًا عَلَى الْأَظْهَرِ) وَلَا يَسْتَقْطُ الْغَرَمُ بِالْإِخْصَارِ إِنْ حُكِمَ لَا) بغير (إِنْ أَنْتَبَتْ) بعد الحكم (مُدْمَمَةٌ) أى المضمون قبل الحكم (أَوْ مَوْتَهُ) لأن الحكم لم يصادف محلاً (فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بَغَيْرِ بَدَلِهِ) ما قبل المبالغا هو ما بعدها فلذا

قيل الأول راجع لعدم والثاني للموت (وَرَجَعَ) الضامن (بِهِ) أى بما غرم قبله
ثبوت العدم أو الموت (وَ) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا في
حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِلْنَا بِطَالِبِهِ أَوْ اشْتَرَطْنَا نَفْسَ الْمَالِ أَوْ
قَالَ لَا أَضْمِنُ إِلَّا وَجْهَهُ) من جزئيات ما قبله (وَطَالِبُهُ يَمَّا يَفْقَوَى عَلَيْهِ)
حيث علم موضعه وقرب (وَحَلَفَ مَا قَصَرَ وَغَرِمَ إِنْ قَرِطَ أَوْ هَرَبَ) أولوى
مما قبله (وَعُوقِبَ) إن اتهم بتفريط ولم يغرم (وَهَلْ فِي مُطَاقِ أَنَا حَمِلْنَا أَوْ
زَعِيمٌ) نطلق الزعامة على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِينَ)
فعليل أى ملئزم قال تعالى ولما تآذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَقِيلَ)
حفيظ (وَهِنْدَى وَإِلَى وَشَبْهِهِ) كنى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ)
كأن على الثانية بمعنى فى (لَا إِنْ اخْتَلَفَا) فالقول للضامن أنه بضمن المال يمين
(وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) فى بن العمل بوجوبه (بِالدَّعْوَى
إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالسُّوقِ أَوْ قَفْهُ) أى المدعى عليه (الْفَاضِلُ
عِنْدَهُ) فان بدلت فهو قوله ولم يجب وكيل الخ .

﴿ بَاب ﴾

(الشَّرَكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ أَمَّا مَعَ أَنْفُسِهِمْ^(١)) محصاه تصرف كل
لنفسه ولصاحبه فى جميع المال (وَأَمَّا تَصِيحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ) غير
الحجور ولوعداً وكافراً لم يعمل بمصديقه فيصدق بما منها فإن شك ندب وبضمن
من انفرد بالتصرف فى شركة الحجور رأس ماله وإن غر العبد بحرية
فجان (وَأَزِمَّتْ بِمَا يَدُلُّ هُرْفًا) كالقول (كَاشْتَرَكْنَا) فيجوز تبرع أحدهما
بمعد بزائد عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا) ولم يخالف

(١) فى أقرب المسالك : الشركة عقد مالكى مابين فأكثر على التجر فيهما ممأ أو على

عمل بينهما بما يدل عرفاً اهـ

الوزن لا نهر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِهِمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبَعْرَضٍ) ولو طاماً (وَبَعْرَضَيْنِ) ولو أحدهما طعام (مُطْلَقاً) اتفقا أو اختلفا (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَخْضِرَ لَا فَاتَ إِنْ سَحَّتِ الشَّرِكَةُ) فإن فسدت فما بيع به فإن لم يعرف فالقيمة يوم البيع وإن حصل خلط الطعام فالمعتبر القيمة يومه (إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا) كجعل صرتيهما عند أحدهما شرط في اشتراكهما في الضمان المأخوذ من اللزوم كما يفيد قوله (وَلَا فَالْثَالِثُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِيعَ بِبَعْرَضَيْنِ فَبَيْنَهُمَا) إن شاء المشتري (وَعَلَى الْمُتَلَفِ) ماله (نِصْفُ الثَّمَنِ) إن كانت الشركة منصفة (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسَلَّمَ بِالْمُتَلَفِ فَلَهُ وَمَا يَهُ أَوْ مُطْلَقًا) ولو علم حيث أراد ذو التلف (إِلَّا أَنْ يَدَّعَى الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرَدُّدٌ) اصطلاحاً وأويلان وشرط الخلط فيما فيه حق توفية (وَلَوْ غَابَ نَدُّ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَلَمْ يَتَجَرَّ لِحُضُورِهِ) القيدان لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى اللفظ عدم اعتبارهما انظر ابن عرفة كذا في بن (لَا يَذْهَبُ) من طرف (وَبُورِقٍ) من آخر (وَلَا) (بِطَمَامَيْنِ) (١) وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ يَنْوَعُ فَمَقَاوَضَةً) وفي اشتراكنا قولان أظهرهما منان (وَلَا يَنْسُدُّهَا أَنْزَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ) يعمل فيه لنفسه حيث استويا في عمل الشركة (وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِبَارَةُ آلَةٍ وَدَفَعَ كِسْرَةً وَبُغْضًا) يرسل يشتري من بلد (وَيُقَارِضُ) وجزءه شركة وقيدتها اللفظ بانساع المال (وَبُودِعَ لِمُذَرٍّ وَلَا ضَيْنَ وَيُشَارِكُ فِي مَعِينٍ) بحيث لا تجول يد الثالث (وَيَقِيلُ وَيُؤْتَى) بالنظر (وَيَقْبَلُ لِلْعَيْبِ)

(١) قال في شرح المجموع : لعل ضعيفة أظهرها ما اقتصر عليه ابن الحاجب . بيع الطعام لتجر قبل قبضه من بيع الشركة والمخلط ليس قبضاً وفيه أنه موجود في طعام من أحدهما ه ومتأخرو المالكية تعودوا قبول الآراء غير المقتولة أو المائلة بمال غير مقبولة ولا حجة لهم إلا قولهم : الفقه مسلم ١١

الذى باعه أحدهما فرد (وإن أبى الآخر ويقرّ بدين) في مال الشركة قبل
التفريق كما سبق (لأن لا يثبتهم عليه) وإلا ففي ذمته (ويبيح بالدين
لا الشراء به) إلا بإذن (ككتابته وعتي على مال) من العبد تشبيه في
النفى ومن غيره كالبيع (وإذن لعبد في تجارة أو مؤازرة) مع ثلث مفهوم
قوله سابقاً وبشارك في مدين (واستبدّ أخذ قراض واستعير دابة بلا إذن
وإن للشركة) ينبغى أن الواو لحال (ومتجر يودعه بالرّبح) قبل هو
في الدابة رجوعه بمصة شريكه في السكراء وفي (ر) أن المصنف أجل فيوزع
والنقل ليس فيه الربح في الدابة (والخمس) هو في الدابة ضمانها إن حكم به
حنفي أو فيما يغاب عليه من كالدعة (إلا أن يعلم شريكاً) ويرضى (بتدبّر
بالتجر في الودعة) فسيان (وكّل وكيل فيرد على حاضر لم يقول) بيع... بسبب
(كالفائب) فيما سبق من قوله ثم قضى إن أثبت عمدة الخ (إن بعدت غيبته)
كالشركة أو يمين مع الخوف (وإلا انتظر والرّبح والخمس) والعمل (بقدر
المالكين وتفسد الشفوت والكل) إن عملاً قبل الفسخ (أجر عليه
للآخر) أراد به ما يشمل الربح فيترادان بحسب المالكين (وله التبرع والساف)
لغير بنيه كما يأتي (والهبة بعد العقد) وقبله غير الساف تفاوت (والقول
للمدعي الخلف والخمس) إلا لقرينه (أو لاخذ لا يثق له) أنه ليس للشركة
(ولمدعي النصف وحلاً عليه في تفاؤلهما) ينفى عنه عموم ما قبله
(والاشتراك) عطف على لأخذ معمول مدعي واللام مقوية (فيما بيده أحدهما
إلا لبيته) لمدعي الاختصاص به (على كبارته) وهبته له هذا إن قالت
نعم تأخر الإرث عن الشركة بل (وإن قالت لا فعملهم تقدمه لها) ولا
تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه (إن شهد بالمتفاوتة)
شرط في كون القول لمدعي الاشتراك (وأولم تشهد بالإقرار بها على الأصح

وَلَمُعْتَمِرٍ بَيِّنَةٌ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بِأَقِيمَةٍ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْإِخْذِ قَائِلًا خَوْفٍ
 دَعْوَى الرَّدِّ وَمَدْلُولُ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَصْدِ التَّوَثُقِ (أَوْ قَصْرَتِ الدُّعَا)
 لَا كَسَنَةٍ يَصِلُ فِيهَا الْمَالُ (كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ وَنَ الْمَقَاوِضَةِ إِلَّا أَنْ
 يَطُولَ كَسَنَتُهُ) بَلَا مَطَالِبَةٍ فَيَصْدُقُ الْمَدْفُوعُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ (إِلَّا
 بِبَيِّنَةٍ بِكَارِهِتِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبِلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) تَأْخِرُهُ كَمَا سَبَقَ
 (وَإِنْ أَقْرَبَ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا فَقَدْ سَبَقَ (فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ
 نَصِيْبِهِ) فَيَحْتَاجُ لِمُدَالَةٍ وَتَمْكِلَةِ النَّصَابِ (وَأَنْفَيْتِ نَفَقَتَهُمَا وَكَسَنَهُمَا وَإِنْ
 يَسْلَدُ بَيْنَ تَحْتَلِفِي السَّعْرِ كَعِيَا لِهَيْمَا إِنْ تَقَارَبَا وَإِلَّا حَسَبَا كَأَنْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا بِهِ)
 أَيْ بَعَاذَ كَرِّ مِنَ الْعِيَالِ وَالْإِنْفَاقِ كَأَنَّ بِنَ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لَعَلِّ (وَإِنْ اشْتَرَى)
 مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِبَةً لِنَفْسِهِ فَلِلْآخِرِ رَدُّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَتْبَعُهُ بِنَصْفِ
 الثَّمَنِ (إِلَّا لِلْوَطْءِ بِإِذْنِهِ) لِامْتِنَاعِهِ لِلْوَطْءِ فَلَا حَسَنَ نَسَخِهِ زِيَادَةً أَوْ قَبْلَ إِذْنِهِ
 فَيَتَمَعَّنُ الثَّمَنُ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِبَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِهِ وَحَمَلَتْ) وَهُوَ
 مُوسِرٌ (فَوُؤِمَتْ) وَلا حُدُودَ أُمِّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أَعْسَرَ (فَالْآخِرُ لِبَقَاؤِهَا)
 لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حَرٌّ (أَوْ مُنْأَوَاتُهَا) بِعَنْ تَقْوِيمِهَا وَتَبَاعٍ إِنْ أَعْمَرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ
 شَرَطًا نَفَى الْإِسْتِغْنَادَ) بِالتَّصَرُّفِ (فَعَيْنَانُ وَجَازٌ لِذِي طَيْرٍ) ذَكَرَ (وَذِي
 طَيْرَةٍ) أُنْثَى (أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ) وَطَيْرٌ كُلُّ عَلَى مِلْكِهِ وَضَمَانِهِ
 وَكَذَا إِذَا تَعَدَّدَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لَا إِنْ اسْتَقْلَ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا بِأَنْشَاءِ وَلَا نَحْوِ الدَّجَاجِ
 مِمَّا يَحْتَاجُ الْأُمَّ فَقَطْ وَلَوْ أَنْسَكَحَ الرَّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبِتَ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِمِثْلِ الْمَثَلِ
 وَالْأَوْلَادِ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بَيْضًا لِذِي طَيْرَةٍ فَالْفِرَاحُ لِرَبِّهَا وَلِلدَّاعِ
 مِثْلُ الْبَيْضِ كَمَنْ دَفَعَ بَزْرًا لِمَنْ يَزْرِعُهُ فِي أَرْضِهِ كَأَنَّ فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ (وَ) إِنْ قَالَ
 (اشْتَرَيْ لِي وَلَكَ فَوْكَالَةً وَجَازًا وَانْقَضَى عَنِّي إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَبِيعُهَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما نقد (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِبُهَا فَسَكَرَ الرَّهْنُ وَإِنْ
أُصْلِفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبْصِيرَةِ الْمُشْتَرِي) ووجهه لما سبق (وَأَجِيرَ)
من أبي الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِسَكْفَرٍ وَفَنَيْتِهِ)
وولية (وَعَبْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَسَكَّمْ) ولم ينذر بعدم انقضاء شركته وإن بقرينة (وَمِنْ
تُجَارِهِ) أى الشيء ولو بهز ذلك السوق ولولم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي
الزُّفَاقِ لَا كِبَيْتِهِ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجبر في الزقاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ^(١)
بِالْعَمَلِ إِنْ اتَّحَدَ وَتَلَازَمَ) كواحد ينسج والآخر يدور (وَتَسَاوَا بِفِيهِ أَوْ
تَفَارَ بِمَا) يعنى أخذ كل ما يساوى له أو يقاربه بالعرف (وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ وَإِنْ
بِمَكَانَيْنِ) تصرفا فيهما والنفاق واحد (وَفِي جَوَازٍ لِخُرَاجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِثْنَاءِ
مِنْ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كِرَاءٍ) من غيرهما
(تَأْوِيلَانِ كَطَبِيبَيْنِ) انحدا طبياً أو تلازما كواحد يخرج الفشاوة والآخر
يُكْجَلُهُمَا (اشْتَرَكَا فِي الدَّوَاءِ وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازْنِ) أو الكلابين (وَهَلْ وَإِنْ
افْتَرَقَا) في الملك أو الطلب أو لابد من الاجتماع فيهما (رُويَتْ عَنْهُمَا وَحَافِرَيْنِ
بِسُكْرِ كَارٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقْ وَارِثُهُ بَقِيَّتُهُ وَأَفْطَمُهُ الْإِمَامُ وَقُبِدَ بِمَا)
إذا (لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبناً لشب ضعف القيد (وَلَزِمَهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ
صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ) إلا أن يقبله بعد طول غيبته (وَمِنْ تَفَاصُلًا) بعد قبوله
(وَأَلْنِي مَرَضُ كَيَوْمَيْنِ وَقَبِيَّتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخصه من كراء
للثل وما أتى بينهما (وَفَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أى إلغاء السكندر (كَكثيرِ الآلهِ)
يتبرع به أحدهما في صلب العقد (وَهَلْ يَكْفِي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الغان كما
قال بن أن أصله في الصحيحة فخرت في بالكاف أى هل يانى من السكندر
يومانى أى وأما الفاسدة فلا يلغى فيها شيء اتفاقاً (تَرُدُّ دَوْ) فسدت (بِاشْتِرَاقِهِمَا)

فِي الدَّمِ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِمَا مَالٍ مَعِينًا تَضَامَنًا فِيهِ بِالسُّوْبَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ
 بَيْنَهُمَا وَكَبَيْعٍ وَجَنِيهِ مَالٌ خَائِلٌ يَجُزُّ مِنْ رِئْخِهِ) وَلِلْمَشْتَرِي الرَّدَّ إِنَّا قَاتَ
 قَالِ أَفَلْ مِنَ التَّمْرِ وَالْقِيَمَةِ وَالْوَجِيهِ جَعَلَ مِثْلَهُ (وَكَذِي رَحَى وَذِي يَنْتِ وَذِي دَابَّةٍ
 لِيَمْعَمُوا إِنَّا نَبْتَاسَاوُ الْكِرَاهِ وَنَسَاوُوا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَدُّوا الْأُ كَرِيَّةَ) بِحَسَبِ
 مَا لِكُلِّ (وَأِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) لَا مَعْنُومَ لَهُ (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَلَيْهِ
 كَأَوُّهَا وَقُضِيَ عَلَى شَرِيكِ) وَلَوْ وَقَعَ مَعَ مَالِكَ فَيَسْتَنْتِي مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ بِقَدَرِ
 التَّعْمِيرِ (فِي مَا لَا يَنْقَسِمُ) كَهَامِ (أَنْ يُعْمَرَ أَوْ بِكَبَيْعِ) لِمَنْ يَعْمُرُ (كَذِي سَقْلٍ
 إِنَّا وَهَى) تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْأَسْفَلِ (الْتَّمِيْقُ) الْأَهْلُ
 (وَالسَّقْفُ) لَا الْبَلَاطُ (وَكُنْسُ رِمَحَاضٍ) وَفِي السَّكْرِ خِلَافٌ وَعَمَلٌ بِالْعَرَفِ
 وَمُخْرَاجُ دَابَّةٍ مَاتَ عَلَى رَجُلٍ (لَا سَلْمٌ وَبَعْدَمُ زِيَادَةِ التَّمْلُؤِ إِلَّا الْخَفِيفُ
 وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ) لَا مَالًا يَقْضَى عَلَيْهِ بِهِ (وَالدَّابَّةُ لِلرَّاكِبِ) وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ
 عَلَى الظَّهْرِ عَلَى غَيْرِهِمَا وَالْجَنْبَانِ بَيْنَهُمَا كَالْمُعْتَلِقَيْنِ (لَا مُتَعَمَّقِي بِإِجَامٍ) إِلَّا الْقَرْبَنَةُ
 أَوْ عَرَفَ (وَأِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَبَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا أَنْفَقَ)
 وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلَعُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذِمَّتِهِمْ (وَالْإِذْنُ فِي دُخُولِ جَارِهِ
 لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ) كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ (وَبِقِسْمَتِهِ) أَيْ الْجِدَارِ
 بِالْقِرْعَةِ (إِنْ طَلَبْتَ) فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ الْمَغْرِبِ (لَا يَطْوِلُهُ عَرْضًا) الْأَحْسَنُ
 حَذَفَ قَوْلَهُ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيرُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ النَّخْنُ فَلَا يَتَسَمَّى إِلَّا تَرْضَايَا لَثَلَا يَخْرُجُ
 الْأَسْمُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَغْرُوزَةٍ تَقَاوَبَا. فَنَصَارَ لَهُ أَزَالَ
 غَيْرُهُ (وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لِقَبْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمٍ بِنَفْسِهِ) وَلَوْ نَدَرَ
 عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْتَرَا (وَسَهْدُ بِنَاءِ بَطْرِ بَوْرٍ وَلَوْ لَمْ يَغْفِرْ)
 أَوْ أَصْلُهَا مَالٌ اسْتَفْرَقَ مَدَّةَ الْخِيَازَةِ وَرَبُّهُ سَاكِنٌ (وَبِحُلُوسِ بَاعَةِ بِأَفْنِيَةِ الدَّوْرِ
 لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) وَلَا تَحِلُّ أَجْرَةٌ عَلَى مَا قَضَى بِهِ (وَالسَّائِقُ) الْمُبَاحُ (كَمُسْجِدِهِ)

وقضى من اشهر فيه بموضعه (وَسَدَّ كَوْرَهُ) بما هما (فَتَحَّتْ أُرِيدَ سَدَّ خَلْفَهَا) حيث اشرفت بغير سلام (وَيَمْتَنِعُ دُخَانُ كَحْمَامٍ وَرَائِعَةٍ كَدِّ بَاغٍ) حدث ذلك (وَأَنْذَرِ قِيلَ بَيْتٍ) بضر غباره كالنفوذ في الطريق ولو على باب (وَهُ خَيْرٌ بِجِدَارٍ) كدوث بئر أروحي (وَأَصْطَلَبَ أَوْ حَانُوتٌ قُبَالَةَ بَابٍ وَيَقْطَعُ مَا أَضَرَ مِنْ) (أَغْصَانِ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) ارجعهما قطع ماضر أيضا كان صعد عليها السراق بخلاف الخربة فيحترس جاراها (لَا مَانِسَ رَوْءَ أَوْ شَيْسٍ أَوْ يَمِجٍ إِلَّا لَا أَنْذَرِ) كالريح من طاحونة (وَعُمْلُو بِنَاءَهُ) إلا لذي وفي مساواته قولان ويجوز له شراء العالي (وَصَوْتٌ كَمَكْمَلٍ) وقصر مالم يشتد ويدم (وَبَابٌ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِيْنَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَسَكَلِمَلِكٌ لِجَدِيْعِهِمْ) لا بد من إذن من يمر تحته وقيل لا فرق بين النافذة وغيرها يجوز ما لا يضر ورجح (إِلَّا بِأَيَّ أَنْسَكَبَ) من مقابله أو أذن وللوضع غير النافذة (وَصُعُودٌ مَخْلَّةٌ وَأَنْذَرٌ بِطُكُوعِهِ وَنَذِيبٌ أَعَارَةُ جِدَارِهِ) لجاره (لِغَرَزِ خَشَبَةٍ أَوْ إِرْفَاقٍ بِمَاءٍ وَفَتْحُ بَابٍ وَلَهُ) إن أعار عرصته لبنا غيره مقيد بمدة (أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهِمَا مَنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ) أو لحكاية خلاف موضعها (وَفِي مَوْافَقَتِهِ وَخَالَفَتِهِ) بميل الثاني على الشراء بالثمن أو عدم الشراء أصلا (تَرَدُّدٌ) حقه تأويلان.

(فصل) (لِكُنْ فَسَخُ الْزَارَعَةِ إِنْ لَمْ يُبْذَرْ) فيلزم بقدر البذر كما في (ر) و كراء الأرض لازم (وَحَتَّ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعُوعٍ) وهو الطمام كمال الفعل أو مانعته^(١) كقطن لا كخشب مفرة (وَقَابَكَمَا مُسَاوٍ وَتَسَاوَبَا) مؤداهما واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إِلَّا لَتَبَرُّجَ بَعْدَ الْعَقْدِ) فلا يضر (وَحَلَطُ بَذَرٍ إِنْ كَانَ) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا) معا وهذا قول ، والثاني لا يشترط الخلط (فَإِنْ أَمْ يَنْبُتُ بَذَرُ أَحَدِهِمَا

(١) لورود النهي عن المخاربة وهي كراء الأرض بما تنبته .

وَعُلِمَ لَمْ يُحْتَسَبَ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ وَيُنْزَلُ نِصْفِ الثَّابِتِ) وما عمل شريكه
في البئر وكراء أرضه إذ الفرض فوات الإبان (وَلَا) بغير (فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ
بُذْرٍ الْآخِرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَانَ تَسَاوِيًا فِي الْجَمْعِ) العمل والبذر والأرض
(أَوْ قَابِلَ بَذْرٍ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قابل العمل (أَرْضُهُ
وَبَذْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ) لجموع البذر
لأن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلَا أَحَدُهُمَا
الْجَمْعُ إِلَّا الْعَمَلُ) وهي مسألة الخامس (إِنْ عَقَدَا بِمَقْظُورِ الشَّرِكَةِ لَا إِجَارَةَ
لِلْجِهَالَةِ (أَوْ أَطْفَافًا كَالْإِنْفَاءِ أَرْضٍ) لها بال (وَتَسَاوِيًا غَيْرَهَا) تشبيه في الفساد
للتفاوت (أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر للبذر (كُلِّي الْأَصْحَاحُ)
اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة الحسن (وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَسَكَّنَتْ عَمَلًا)
يعني وجوده منهما ولو لم يتساويا (فَبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادَا غَيْرُهُ)
من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَلَا) بأن انفرد أحدهما بالعمل
(فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ كَانَ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٍ) معه
فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ إِسْكَالٍ) فإن لم يكن للعامل غير العمل كان عقد
الخمس بغير الشراكة فله أجرته والمزاد بالعمل الحرث للجهالة غيره

(بَابُ)

(حِجَّةُ الْوَكَّالَةِ^(١)) بفتح الواو وكسرها (فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ مُقَدِّرٍ
وَفَسَّخٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ وَعَقُوبَةٍ) كقصاص (وَحَوَالَةٍ وَإِزَادَةٍ وَإِنْ جَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ)
المبرى والمبرى والوكيل وحج على ماسبق ووظيفة فيستحقه الله وهو الوكيل على
ما تراضيا حيث لم يخالف شرط واقف والفرع محل خلاف (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الوكالة نيابة في حق غير مشروطة بموته ولا أمانة أقر للمالك

وَأِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ) التوكيل وإن رضى بالتعدد جاز (لَا إِبْرَءَ قَاعَدَ خَصْمُهُ
كَثَلَاثٍ) بحال شيخنا الكاف زائدة إذ لا يضر ما دونها وما زاد أولوي
(إِلَّا لِعَدْرِ) كلفه لا خاصه إن آذاه (وَحَلَفَ فِي كَسْفَرٍ) ونذر اعتكاف جمل
أنه ما نوصل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفي (وَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ) أى شهد
بجاسة الوكيل ثلاثاً (عَزَلُهُ) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعلن عند الحاكم أو أشهد
بعزله ولم يفرط في إعلامه (وَلَا لَهُ عَزْلٌ نَسَبِهِ وَلَا الْإِقْرَارُ إِنْ لَمْ يَقُوضْ لَهُ
أَوْ يَجْمَلَ لَهُ وَإِخْصَامِهِ اضْطِرَّارُهُ لِنَيْهِ) أى إلى جمل الإقرار للوكيل (قَالَ)
لِلْمَازِي (وَأِنْ قَالَ أَقْرَعْنِي بِأَنْفٍ فَإِقْرَارٌ) وقيس عليه أبره إبراء (لَا فِي
كَيْدَيْنِ) محترز قابل النية (وَمَعْصِيَةٍ كَظَمَ أَرِ) بخلاف الطلاق ولو فى الحيض
مثلاً لأن النهي عارض (بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا لَا بِمَجَرَّدِ وَكَلْمَتِكَ حَتَّى يَقُوضَ)
بخلاف الوصية فتعمم للحاجة (فَيَمْضَى النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرَ النَّظَرِ) وهو
مالاً تنمية فيه كعتق (إِلَّا الطَّلَاقَ وَإِنْكَاحَ بِسُكْرٍ وَنَيْعٍ دَارِ سُكْنَاهُ
وَعَبْدِهِ) المرغوب فيه فلا يعضى ذلك إلا بنص خاص (أَوْ يُعَيِّنَ) للوكل عليه
مقابل يقوض (بِنَصٍّ أَوْ قَرَبَةٍ وَتَخَصُّصٍ) للوكل عليه (وَتَقْيِيدٍ بِالْعُرْفِ)
كدوابى والعرف أنها الحبر أو عمامة والعرف أنها بيضاء (فَلَا يَمْدُهُ) أى
ما خصه العرف (إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ
الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَجْبِيِّ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ) أى المشتري (مُوكَلَّهُ) أو كان مفوضاً
(وَطَوَائِبِ) الوكيل (يَتَمَنَّى وَمُتَمَنٍّ مَا لَمْ يُصْرِّحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَعْثِي فَلَانَ
إِتْبَاعِيَهُ لَا لِأَشْتَرَى مِنْكَ) ولو زاد له (وَبِالْمُدَّةِ مَا لَمْ يَمْلَمْ) أنه وكيل
كالسمسار (وَتَعَيَّنَ فِي الْمُطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا نَقْدُ يَدٍ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى التَّمَنُّ
وَلَا يَفِي بِاللَّائِقِ (فَتَرَدُّدٌ) محقه تأويلان (وَتَمَنُّ الْبَيْتِ وَالْأُيُنِ) والخبر في العمام
إذا قبضه الوكيل وإلا لزم بيعة قبل قبضه فانه بتعديده صار له وفى البيع له أن يرد ويلزم

الوكيل القيمة إذا فات (كفؤوس) باعها (إلا ما شأنه ذلك ليخفيته) كالمقول
 (كصرف ذهب) قبل الشراء به (بفضة) تشبيهه في الخيار (إلا أن يكون
 الشأن) أي المادة والمصلحة (وكمخالفتيه مشتري عين أو سوق أو زمان أو بيعه
 بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيرا) الأكثر أن القيد للثاني كما في بن
 (لا كد ينارين في أربعين) فالقليل نصف العشر (وصدق في دفعهما) من
 عنده (وإن سلم) السلعة لموكله (مأنه يطل) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة
 (وحيث خالف في اشتراء لزمه إن لم ير ضه موكله) وأما إن اشترى
 مالمره به لنفسه ففي ح خلاف صدر بأنه يقبل بيمينه إن اتهم (كذي عيب)
 اشتراه فيلزمه إن لم ير ضه موكله (إلا أن يقول) العيب (وهو فرصة أو)
 خالف (في بيع فيخير موكله) على ماسبق (ولو ربويا بمثل) بناء على
 أن الخيار الحسكي ليس كالشرطي فلا تلزم النسبة (إن لم يلزم الوكيل
 الزائد على الأحسن) قيد في التخيير (لأن زاد في بيع أو نقص في اشتراء
 أو اشتريها) عاقد على عينها (فاشترى في الذمة) حالا (ونقدتها وعسكسها
 أو شاء يدينار فاشترى به اثنتين) فيهما الصفة (لم ينسكن لأفرادها وإلا
 خير في الثمانية) بما ينوبها (أو أخذ في سلمك) بعد عقده (جويلا أو رهنا
 وضمنه قبل عليك به ورضاك وفي) ثمن (ذهب في) قوله بع (بدرام
 وعسكسيه) ولا تفاوت (قولان) في بن ترجيح الزوم (وحيث يفعله في
 لا أفعله إلا بنية) في الفتوى كما سبق (ومنع ذمي في بيع أو شراء
 أو تفاض) إلا باطلاع المسلم (وعدو على عدوه) ككافر على مسلم^(١)
 (والرضى بمخالفتيه في سلم إن دفع له الثمن) مما يعرف بيمينه قبل القبض

(١) في المجموع وشرحه : وكره توكل مسلم لدى لنوع الإذلال ولذا في ح لا يوكل الرجل
 أباه في تخليص حقه فان تحقق الإذلال حرم أو لم يتوصل الذي لحقه بغير ذلك جازاه

والحلول لفسخ الدين الواجب بالمخالفة في مؤخر وفي الطعام بيمه قبل قبضه
(وَبَيْعُهُ لِنَفْسِهِ) إلا برضى الموكل أو تنافى رغبات المشتري (وَتَحْجُورِهِ
بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور كمكاتب ومأذون (إِنْ لَمْ يُحَاجِبْ
وَاشْتَرَاؤُهُ مَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عَلِمَ) بالقرابة ولو لم يعلم
الحكم (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكََّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أبسر وإلا
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَالْأُ) بأن لم يعلم أو عينه (فَقَلَى أَمِيرِهِ) وشراء من
يعتق على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكُّلُهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) للموكل عليه (أَوْ
يَسْكُنُ) والمفوض التوكيل (فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بَعْدَ زِلِ الْأَوَّلِ) أو مونه بل
يعزل الأصل كوكيل بعد وكيل لأن قال وكل لك (وَفِي رِضَا) أى للموكل (إِنْ
تَعَدَّى بِهِ) أى بالنوكيل في السلم لأنه ماخالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ
وَرِضَاُهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بعينه (بِمُسْمَاةٍ) بدل من
سلم ويحمل على الزيادة فى الثمن لثلا يتكرر مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (بِذَيْنِ)
فيه تنوع الرضى حيث خالف المسمى أو كثر (إِنْ فَاتَ وَبِيعَ) لدين (فَإِنْ وَفَى بِالْقِيَمَةِ)
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةِ) فالأمر ظاهر (وَلَا غَرَمَ) الوكيل ما بقى (وَلَمْ سَأَلِ)
الوكيل (غَرَمَ التَّسْمِيَةِ) أو القيمة الآن (وَبَصِيرُ لِيَقْبِضَ) من المشتري (وَبَدَعَ
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة
(فَأَقُولُ) فإن كانت قيمته اثنى عشر لكونه خمسة عشر مثلاً وللمسمى عشرة
فقد فسخ الدرهمين فى خمسة (وَلِنْ أَمَرَ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع
ما قبلها (أَغْرَمَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْنِي بِالطَّعَامِ لِأَجَلِهِ) حتى يقبض
(فَبِيعَ وَغَرَمَ النِّقْصَ وَالْزِيَادَةَ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْبَضَ الدِّينَ وَلَمْ يَشْهَدْ)
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِطَعَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات
كما سبق وأعاد لقوله (وَأَدْعَى الْإِذْنَ فَنُوزِعَ) فالقول للموكل فى عدمه
(أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) به (فَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْتَّلَافِ) لأنه

كذبها (كالمدبان) أنكر المعاملة فشهدت بينة بالدين فقامت أخرى بالأداء وأما الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبت العفو والأصول من العفار ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ملكه فأثبتت شرائها منه فلا تسقط بالتكذيب (ولو قال غيّر الموضع قبضت وتلف برىء ولم يبرأ الغريم إلا ببينة) على دفعه وبرىء بقول الفوض (ولزم الموكّل كلّ غريم الشمن إلى أن يصل إربته) ولو تلف مراراً من الوكيل (إن لم يدفعه له) قبل العقد فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة (وصدق في الرد) الأحسن الدفع (كالدّوع) فيشترط ألا يتوق عليه عند قبضه ببينة (فلا يؤخّر للإشهاد) التحقيق أن له التأخير ليستط عن نفسه البين لكن في بن عن ابن عرفة أن هذا نص الغزالي لا أهل المذهب (ولأحد الوكيلين) للترتين (الاستبذاد) ويحتمل عطفه على للمنوع فيحمل على المعية كالوصيين مطلقاً (إلا لشروط) فيها (وإن يمت) باموكل (وباع فأولاً لا يقبض) من الثاني غير عالم كذات الوالين وفي الوكيلين الأول مطلقاً على ما في الخرشي (ولك) باموكل (قبض سلمه لك إن ثبت ببينة) وليس للمسلم إليه أن يقول أدفع لمن عاملني ولا يكون المسلم إليه شاهداً للموكل أن السلم له على أحد قولين كذا في الخرشي (والقول لك إن ادعى الإذن) لأن الأصل عدمه (أو صفة له إلا أن يشتري) بالتمن شيئاً (فزعمت أنك أمرته بغيره) وأشبهه (وحلف) واعترض حش ما في الخرشي من تقييد التمن بما لا يعرف بعينه (كقوله أمرت ببيعته بعشرة وقلت بأكثر وأشبهت) بناء التأييد والضمير للمرة: (وفات المبيع يزوال عينه أو لم يفت ولم تحلف) وحلف (وإن وكلمته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدّم بأخرى وقال هذه لك وأولوى ودبمة فإن لم يمسس وحلف أخذها إلا أن تقوت بكوليد) قال البدر

القرارى إنه مفوت أيضاً مع البيان المجرد عن البينة (أَوْ تَدْبِيرٍ) أو كتابة أو عتق (إِلَّا لِبَيِّنَةٍ) على أن الأولى وديعة فلا نفوت ويأخذ قيمة الولد إلا أن يبين مع البينة فرق (وَلَزِمَتْكَ الْآخَرَى وَلَمَّا أَمَرْتُهُ بِمَائَتِهِ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ فَإِنْ لَمْ تَفُتْ خَيْرَتِ فِي أَخْذِهَا بِمَا قَالَ وَإِلَّا) بَأَنْ قَاتَتْ (لَمْ يَلْزَمَكَ إِلَّا الْمِائَةُ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لَزَيْفٍ فَإِنْ عَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمَتْكَ وَهَلْ وَإِنْ قَبَضْتَ) السَّلْمَةَ (تَأْوِيلَانِ وَإِلَّا) يعرفها (فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفَتْ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لِمُدِّمٍ) أى عسر (الْمَأْمُورِ) فَإِنْ أَبْسَرَ لَمْ تَحْلَفْ (مَا دَفَعْتَ إِلَّا جِيَادًا فِي عِلْمِكَ) وأنت لا تعرفها من دراهمك (وَلَزِمَتْهُ تَأْوِيلَانِ) جواب هل (وَلِلَّا) يقبلها والموضوع أنه لم يعرفها (حَلَفَ كَذَلِكَ) ما دفع لإلجائها (وَحَلَفَتْ) بالنشيد (الْبَائِثُ) والمفعول محذوف أى الأمر أيضاً (وَفِي الْمُبْدَأِ) تَأْوِيلَانِ وَانْمَزَلَ يَمُوتُ مُوَكَّلُهُ (وَقَالَ— الْآخِصُ) (إِنْ عَلِمَ وَإِلَّا فِتَاوِيلَانِ وَفِي عَزْلِهِ يَعْزِلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ خِلَافٌ) حيث لم يفرط الموكل فى الإعلام (وَهَلْ لَا تَنْزِمُ أَوْ لَمَّا وَقَعَتْ بِأَجْرَةٍ) بَأَنْ عَيْنَ الْمُوَكَّلِ فِيهِ (أَوْ جُمْلَ فَسْخَمُهَا) تَنْزِمُ الْإِجَارَةَ كَلْجُمْلَ الْمُوَكَّلِ بِالشَّرْعِ (وَلِلَّا لَمْ تَنْزِمُ تَرَدُّدٌ).

(بَابُ) ^(١)

(يُؤَاخِذُ الْمُسْكَنُفُ بِلَا حَاجِرٍ) لامريض أقر بأنه تبرع فى صحته فهاطل إرثا وإن أجزى فطعية إلا أن يقول أنفذوه فوصية كافى ح (بِإِقْرَارِهِ لِأَهْلِ لَمْ يُسَكِّنْ بِهِ) ولورجع عن التكذيب لم يقد لإلأقرار ثان وإعنا يعتبر تكذيب الرشيد

(١) باب فى حكم الإقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقا على قائله بشرطه وهو أيضاً خبر كما لابن مرفة والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن الخبر إن كان حكمه فاصرا على قائله فالإقرار وإن لم يقصر فإن كان للخبر فيه نفع بالدعوى أو لم يكن فيه نفع فالشهادة اه أقرب للمالك مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة المثر والمقر له والمقر به والصيغة .

(وَأَمَّ بِتُهُمْ كَالْعَمْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كحد أو في المال من مكاتب وماذون (وَأُخْرَسَ
وَمَرِيضٌ إِنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ) ولو أنى وهذا شرط فيما بعد إلا بعد أما هو فيمكن
وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبعد والمراد قرب الإدلاء كالأم بالنسبة
للإخوة (لِأَمِّدَ أَوْ لِمَلْطَفٍ أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرِثْهُ) كحال لعلبة الخنو عليه من
الأبعد عادة (أَوْ لِمَجْهُولٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن
الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ عِلْمُ بَعْضُهُنَّهَا) لاحبه
وإقرارها له كمكسه (أَوْ جِهْلَ وَوَرِثَهُ ابْنٌ أَوْ بَنُونَ) خاص بحال الجهل
(إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيتهم (وَمَعَ الْإِنْثَاءِ) أى
جنسهن (وَالْعَصْبَةِ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من العصبية وأبعد من البنات (كَإِقْرَارِهِ
قَوْلَهُ انْثَاءً) - من أرلاد - ثمن المصوت مبد (أَوْ لَا شَرَّ) بل الخلاف في الإقرار
لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنْ مَنْ لَمْ يَقْرَأْ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأم أو
أخت وعم أقر معها لأخت تشبيه في القولين (لَا الْمَسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا
يصح قطعاً (كَأَخْرَجَنِي لِسَفَرٍ وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَازِمَ لِحَمْلٍ إِنْ
وُطِئَتْ وَوُضِعَ لِأَفْلِهِ) أى لأقل من مدته لئلا يوجد عند الإقرار (وَلَا)
بأن غاب واطئها (فَلَا كَثْرَةٍ) من يوم غيبته يستحق (وَسُوَّى بَيْنَ تَوَامِيهِ
إِلَّا بَيَّانَ الْفَضْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بَعَلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي
أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو كتابته ولو بأرض إن أشهد بها لا في الهواء
(وَلَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْتَهُ لِي أَوْ بَعْتَهُ أَوْ وَفَيْتَهُ) فيثبت وله
تحليف المقر له (أَفْرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَفْرَضْتَنِي أَوْ أَلَمْ تُفْرِضْنِي) فلم يكذبه كما
سبق (أَوْ سَاهَيْتَنِي أَوْ أَنْزَلْتَنِي أَوْ لَأَقْضِيَنَّكَ الْيَوْمَ) بالنفى أو الإثبات
(أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلٌ جَوَاباً لَلْأَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف
(أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ هَلَى أَوْ هَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مَنِ

أَيُّ ضَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا) لَأَن الْأَوَّلَ هَزُو (وَفِي حَتْمِي بِأَنِّي وَكَيْلِي
وَشَبِيهِهِ أَوْ أَيْزَنُ أَوْ خُذْ قَوْلَانِ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَأَتَيْنِ وَالْأَقْرَبُ كَمَا فِي شَرْحِ الْأَزْوَاجِ
(كَذَلِكَ عَلَى أَلْفٍ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ عَلَيَّ) أَوْ ظَنِّي نَشْبِيهِ فِي الْقَوْلَيْنِ لِأَشْكِي
أَوْ وَهْمِي (وَلَزِمَ لِي أَنْ نُؤَكِّدَ) شَرْطَ مَعْلُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ تَمَنٍّ خَيْرٍ) لِأَنَّ وَفْقَ
إِلَّا لَدَى فِقْمِيَّتِهَا (أَوْ عَيْنِي وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَذَلِكَ وَاهُ
الرَّبَّاءُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاةٌ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غَيْرُهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى
إِقْرَارِ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَمْ يَقْعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَّاءُ) فَتَنَفَعَهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا
بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعْقِيبُ الرَّافِعِ مَعَ التَّأْخِيرِ
(أَوْ أَفْرَزْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَأَنَّا بَرَزْنَا مِنْ عِلْمٍ تَقَدَّمَهُ) أَيْ الْبَرَسَامِ نَوْعٍ
مِنَ الْجُنُونِ (أَوْ أَفْرَأَ اعْتِدَارًا) كَأَن طَلَبَ مِنْهُ إِعَارَةَ دَابَّتِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ
يَقْرَضُ شُكْرًا) كَأَسْلَفَنِي جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى
الْأَرْجَحِ وَالْقَدَمِ بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ^(١) (وَقِيلَ أَجَلَ مِثْلِهِ) الضَّمِيرُ لِمَا أَفْرَبَهُ (فِي بَيْعٍ
لَا قَرْضٍ) لِأَنَّ أَصْلَهُ الْحُلُولُ (وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدِرْهَمٍ) فَلَا يَلْزَمُ أَنْ
تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْطُوفِ (وَكَخَاتَمٍ فَضَّهُ لِي نَسَقًا إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ)
أَظْهَرُهَا الْقَبُولَ (لَا يَجْذَعُ وَبَابٌ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ)
لِأَنَّهَا لَتَبْيِضُ (كَتَنَّى عَلَى الْأَحْسَنِ وَمَالَ نِصَابٌ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلشَّرْقَةِ
(وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَشَيْءٍ وَكَذَا وَشُجِنَ لَهُ) أَيْ لِلتَّفْسِيرِ (وَكَشَرِقَةٍ
وَنَيْفٍ) عَطَفَ عَلَى الْمَشَبِّهِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ) لَفْظُ شَيْءٍ (فِي كِمَا تَقَرَّبْتُ وَشَيْءٍ)
حَيْثُ يَسْتَعْمَلُ لِلتَّحْقِيقِ مَا قَبْلَهُ عَرَفْنَا نَحْوَ زَيْدٍ رَجُلٍ وَنِصْفٍ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا
دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عَدَدٍ تَمَيِّزُهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا
(أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدٌ عِشْرَ)
أَقَلُّ مَرْكَبٍ تَمَيِّزُهُ مَنْصُوبٌ وَالَّذِي قَالَهُ سَحْنُونُ تَفْسِيرُهُ جَمِيعُ ذَلِكَ وَهُوَ أَبْقَى

(١) كَانَ يَقُولُ : أَفْرَضْنِي فُلَانٌ كَذَا ثُمَّ ضَامِقِي حَتَّى قَضَيْتَهُ لِأَجْزَاءِ اللَّهِ خَيْرًا اهْ شَرْحُ أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ

بالعرف (وَبِضْمٍ أَوْ دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةٌ وَكَثِيرَةٌ أَوْ لَا كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ أَرْبَعَةٌ) وتحمل السكينة للنفقة على الخمسة (وَدِرْهَمُ الْمُتَعَارَفُ) ولو نكاحاً (وَلَا) يكن عرف (فَالشَّرْعِيُّ وَقَبِيلُ غَشَّةٍ وَنَقْصُهُ) ولو جمعهما (إِنْ وَصَلَ وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدِرْهَمٌ أَوْ نَحْتَهُ دِرْهَمٌ دِرْهَمَانِ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِينَارَانِ) وكذا إن حذف لا وإن نقص ما بعدها قيل إن وصل أو ساوى لزماً حملاً لما على مجرد العطف (وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٌ) حملاً للأول على التأكيده والثاني على السببية (وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا) لاحتمال المعية أو حذف العاطف في الأول (كَشَاهِدٍ فِي ذِكْرِ مِائَةٍ وَفِي آخَرِ مِائَةٍ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (وَمِائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد (وَمِائَتُهُ وَمِائَتَيْنِ أَلَا كَثُرَ) يحتمل الإقرار الجرد والاذكار ففيه ما سبق (وَجُلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثَّلَاثَانِ فَأَلَا كَثُرَ بِالْإِجْتِهَادِ) فيما زاد على الثلاثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرُونَ) لأن عرفنا المعية والبعدية (أَوْ مِائَةُ قَوْلَانِ) وقيل بعشرة وفي المقابلة والسببية (وَتَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ زَيْتٍ فِي جَرَّةٍ فِي أَرْوَمٍ ظَرَفِهِ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٌ فِي إِصْطَبْلٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي أَمْ يَلْزَمُ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَلْبَانٌ حَلَفَ فِي غَيْرِ) مقام (الدَّعْوَى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فَلَا نَّ غَيْرُ الْعَدْلِ) لا مفهوم له في الإقرار نعم المدل شاهد وإن حكم بعتبر حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ أَرْبَعَةٌ الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَعَصَبَتُهُ مِنْ فَلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ) وكذا إن حذف لا قال عيسى ويحلفان (وَلَاكَ أَحَدُ تَوْبَيْنِ عَيْنٍ) وحلف إن نوزع في تعيين الأدنى (وَلَا فَإِنْ عَيْنُ الْمُقَرِّ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لَا أَذْرِي حَلْفًا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَى كَأَنَّ لَاسْتِثْنَاءَهُ هُنَا كَثِيرُهُ) فيصح إن اتصل إلا لما روى ولم

يستفرك^(١) ولا يكفى هنا إسماع النفس (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالنَّيْتُ لِي) لسكان فيها
(وَبِعَبْرِ الْجِنْسِ كَأَنَّ إِلَّا عَهْدًا وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأُ فُلَانًا نَمَا لَهُ
قَبْلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرَأُهُ) هكذا على الإطلاق (بَرَى مُطْلَقًا وَمِنْ
الْقَذْفِ) ولو بلغ الإمام إن أراد سترًا (وَو) مال (السَّرِقَةِ) وقطعها حق لله
تعالى (فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بَصَكَ) وثيقة (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَنَّهُ) أى الصك
(بَعْدَهُ) أى بعد الإبراء (وَإِنْ أَبْرَأُهُ مِمَّا مَمَّهُ بَرَى مِنْ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينَ
إِلَّا لَعَرَفَ بِاسْتِعْمَالِ مَعَ فِي الذَّمِّ)^(٢).

﴿ بَابٌ ﴾

(إِنَّمَا يَسْتَحْلِقُ الْأَبُ نَجْهَوْلَ النَّسَبِ) لا كالجد والأُم ، ومن علم نسبه
مستلحقه قاذف ولا من ثبت أنه ابن زنا ويستثنى من الجهول اللقيط كإبائى (إِنْ
لَمْ يُكْذَبْهُ الْعَقْلُ لِصِغَرِهِ أَوْ الْمَادَّةُ) كاستحقاقه من ولد ببلد بعيد علم أنه لم
يدخله (وَأَنْ يَكُنْ رِقًا لَهُ كُذِّبَ بِهِ أَوْ وَوَلَى) للكذب لانهامه على قصد
الانزعاع من الرق والولاء (لَسِكْنُهُ يُلْحَقُ بِهِ) يحتمل أنه إشارة لطريق أخرى
وكذلك قوله (وَفِيهَا أَيْضًا يَصْدَقُ وَإِنْ أَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدِلْ عَلَى
كَذِبِهِ) بما مر من العقل والعادة ويحتمل حمل هذا على ما إذا سبق له ملك على
أمه أو عليه كما يأتى بخلاف الأول وقوله لكنه يلحق به على مجرد النسب بلانزع
وقد ذكر هنا صور أربع علم سبقي الملك وصدق الحائز لحق ونزع انتفيا أو ثبت
أحدهما لحق النسب ولا ينزع (وَإِنْ كَبِرَ أَوْ مَاتَ وَوَرَّثَهُ إِنْ وَرَّثَهُ ابْنُ)

(١) وإن تعدد الاستثناء فكل مما قبله على ما فيه من الخلاف

(٢) فى المجموع : ولا يرى عموما قاض ناظر الوقف ولا وصى لمحجوره ولا محجور قبل
سنة أشهر من رشده اهـ « تنبيه » لوجده شخص حق آخر ثم أبرأه صاحب الحق فهل تنفعه
البراءة فى الآخرة فلا يطالب عندائه به . أو لا تنفعه قولان حكاهما القرطبى فى شرح مسلم
أظهرهما الأول .

يعنى مطلق ولد كما سبق في الامان والشرط في الإرث من المستلحق بعد موته أو في مرضه (أو بآءه) عطف على كبر (وَنَقَضَ) البيع ولو تكرر ويمتق ورد بن مافى الخرشى من أن الولاء المشتري (وَرَجَعَ) المشتري (بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ خِدْمَةً) فرأس برأس (فَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيفَادَهَا بِسَاقٍ) على بيعها (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أى المدرنة أرجحها مرد البيع حيث لانهم (وَأِنْ بَاعَهَا فَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ) ولو ظاهرة الحمل على ما حققته (ر) لأن ولد الأمة ينفى بلا امان فاحتاج الاستلحاق مطلقاً (لِحَقِّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ اتَّهَمَ بِحَبْطِهِ أَوْ عَدِمَ ثَمَنٍ) منه لما رجع عليه فيفوز بها وبضيع الثمن ولا ينظر لقلة الثمن كما في حش (أَوْ وَجَاهَةٍ) لها عطف على محبة (وَرَدَّ ثَمَنَهَا) حيث لم يبق في ملك المشتري بأن أخذها البائع أو مانت أو اعتقت (وَلَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ) المستلحق (مُطْلَقًا) اتهم فيها أولاً ما لم يزد على أقصى الحمل من البيع أو بأتى لأفله من وطء المشتري (وَأِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمَلِكُ لغيرِهِ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَتَقَ كَشَاهِدٍ) بحرية (رُدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عتق عليه بالحكم (وَأِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ) كأخ واستلحق غير الأب مجاز بمعنى الإفراق (لَمْ يَرْتَهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَلَا فِخْلَافٌ) أرجحه الإرث من الطرفين حيث تصادقا ودخل هذا ابن ابني، وأما أبو هذا ولدى فيصح قطعاً بشروط الاستلحاق كهذا أعتق لأنه إقرار على النفس (وَحَصَّهُ) أى الخلاف (الْمُخْتَارُ) لاخصى فهو اسم فاعل (عَمَّا إِذَا لَمْ يَطُلِ الْإِفْرَاقُ) فيتوارثان قطعاً إرث ثابت النسب كما في بن (وَأِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يعلم (عَتَقَ الْأَصْغَرَ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، ولما عتق تبعاً لأم الولد (وَتُثْمَنَا الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصغر (وَتُثْمَنُ الْأَكْبَرُ) لأننا لمنا (٢٢ م - لمكليل)

يمتنق على احتمال أنه الولد (وإن افترقت أمماتهم فواحد) تنبئه أمه (بالقرعة) على الرؤوس ولا ينظر للقيم كما حققه (ر) (وإن ولدت زوجة رجل وأمّه آخر واختلطاً عيّنته القافة وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع ابنتها أخرى لا تدعى به واحدة) والممول عليه القافة أيضاً وأما قولهم القافة لا تدعى في الحرائر فمعناه إن تزوجت لمطلقة قبل حيضة فأبنت بولدها بالاول كافي (ر) (وإنما تعتمد القافة على أبي لم يضمن) بالجملة تعتمد الأجزاء قبل تميرها (وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب) بشهادتهما (وعدل يتعاضد معاً وبرث) الممول عليه ما نقص المقر بلا يمين كما يأتي (ولا نسب وإلا) يكن المقر عدلاً (فحصه المقر كالمال) تقسم على الانكار والإقرار وبأخذ المقر به ما نقصه الإقرار (وهذا أخى بل هذا فللأول نصف لثاني وأخير وللثاني نصف ما بقي) وهكذا (وإن ترك أمّاً وأخاً فأقرت بأخ) ولولأب مع شقيق فأسكر فإنه بالإقرار (فله منها الشدس) بمقتضى إقرارها (وإن أقر ميت قبل موته) بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أيضاً) من غيره (ونسبتهما الورثة واليمنة) الأولى الاقتصار على اليمنة (فإن أقر بذلك) القدي شهد به (الورثة فمن أحرار) لقوة الحال بالمتعين ابتداء بخلاف مسألة أحدهم السابقة فالإبهاهم فيها أصلي (ولهن ميراث بنت وإلا) يقر الورثة (لم يمتق شئ) لأن الشهادة بطل بعضها بنسيان المتعين فتبطل كلها على القاعدة (وإن استلحق ولداً ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه) بخلاف العكس (ووقف ماله فإن مات فلورثته وقضى به دينه) وإن قام غرماءه وهو حي أخذوه (ويلغز بها من وجوه^(١))

(١) فيقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس بالأب مانع . ويقال : مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه ، ويقال : مال يوقف لوارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه دين الشخص لا يأخذه هو اه شرح المجموع وحاشية أقرب المسالك

﴿ باب ﴾

(الإيداعُ توكيلٌ يحفظُ مَالٌ) فيحرم القبول لمن لا يحفظ له كمتفوق
الدمم ويضمن من رد له شيئاً لبیت المال كافي ح ويكفي الرضى به بالسكوت
ولا يتعين إلا لتخليص مستهلك ويجب الحفظ ولو أمر ربه بالإنلاف (تضمنُ
بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهِ) ولو خطأ كن أذن له في تقليب إماء فسط على غيره مثلاً
ضمن غير المُقْلَب (لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلَيْهَا وَمِخْلَطِهَا إِلَّا كَقَفْحٍ
بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمٍ بِدَنَانِيرٍ الْإِخْرَازِ) أو الرقيق باتحاد المالك (ثُمَّ إِنْ بَلَفَ
بَعْضُهُ فَبِذَلِكَ) بنسبة ما لكل (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِإِنْفَاعِهَا) كركوب
يخشى منه الهلاك لحصل (أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ) أو ردّها (إِلَّا أَنْ
تُرَدَّ سَالِمَةً) وفي النفع الأجرة إن اعتادها مثل ربه (وَحَرْمُ سَلَفٍ مُقَوَّمٍ
وَمُعَدِّمٍ وَكَرِهَةٍ) سلف الموصى (النَّقْدَ وَالْمِثْلِيَّ) عطف عام وحق حمل إذن جاز
أو علم عدمه حرم (كَالْتَجَارَةِ) المتعدي كإذن قول الناصر أنه تشبه تاجر (وَالرَّحُجُ
لَهُ) ولربها القيمة مع الفوات والخيار إن لم تفت ولا فرق بين بيعه بمرض أو
نقد كما في حش والوصى كالودع بخلاف نحو للبضع فإنه أريد للتنمية فلا يخص
بالربح (وَبَرِيءٌ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ) احتراز عن المقوم فلا بد من وصوله لربه
وأما لعدم فيبرئه الرد المالك الوديعة (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولَ إِنْ اخْتِجَتْ فَخُذْ)
فكالمسلف لا بد من الرد لربه (وَضَمِنَ) على ما سبق (أَلَا تَأْخُذُ قَطُّ أَوْ يَقْتُلُ
بِنَهْيٍ أَوْ بَوْضَعٍ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ) لأن في ذلك إغراء للتمدي (لَا إِنْ
زَادَ قَفْلاً أَوْ عَكْسَ) فوضع (فِي الْفَخَّارِ) في سرة لا كسر على الظاهر والقفل
والغلق على رب الوديعة (أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ بَكْمٍ أَخَذَ بِالْيَدِ) إلا أن يقصد
الإخفاء إذ اليد أحفظ (كَجَبِيدٍ) في الصدر لا الجنب (عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَسْتَأْنِسُهَا
فِي مَوْضِعٍ إِيدَاعِهَا) أو غيره (وَيُدْخُلُهَا الْجَمَامَ بِهَا) لغير ضرورة (وَيُحْرُوجُ

بِهَا يُظَاهَرُ فَضَاعَتُ) أَوْ دَفْعُ الْفِيزْرِ بِهَا غُلَاطًا (لَا إِنْ نَسَبَهَا فِي كُمَةٍ) سُرُوطَةٌ
 كَمَا أَمَرَ (فَوَقَعَتْ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمانَ وَبِإِدَاعِهَا وَإِنْ يَسْفَرُ) بِمَعْنَى فِي
 (لِغَيْرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اعْتِيْدًا بِذَلِكَ) وَمِثْلُهُمَا الْخَادِمُ (إِلَّا لَمَوْزَةٍ حَدَّثَتْ) فَتَرَدُّ
 إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِسْفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُودِعَ يَسْفَرُ) قَبْلَهُ (وَوَجَبَ
 الْإِشْمَادُ بِالْعَذْرِ وَبَرَىءُ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً) مِنْ مَمْنُوعٍ (وَعَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِنْ نَوَى
 الْإِلْيَابَ) وَإِلَّا نَدَبَ (وَبَيِّنْتُهُ بِهَا) بِإِلَّا إِذْنٍ (وَرِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمَنْتَنَ) جَمْعُ نَظَرًا
 لِمَعْنَى (وَإِنْ مِنْ الْوِلَادَةِ كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاَنْتَ مِنْ أَوْلَادَةٍ وَبِحَدِّهِ ثُمَّ فِي
 قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ) الْمَعْتَمِدُ عَلَيْهِ (وَبَيِّنَتُهُ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تَوْجَدْ)
 وَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَتَاهَا كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمَنُ
 (إِلَّا بِكَلِمَةِ شَرِّ سِنِينَ) فَيَحْمِلُ عَلَى الرَّدِّ (وَأَخَذَهَا إِنْ تَبَيَّنَتْ بِكِتَابَةٍ) مُتَعَلِّقٌ
 بِأَخْذِ (عَلَيْهَا أَنَّهُ أَنْ ذَلِكَ خَطُّهُ) فَاعِلٌ تَبَيَّنَتْ (أَوْ خَطُّ الْأَمِيَّتِ) وَأَوَّلَى
 بَيِّنَةٍ لَا أَمَارَةَ (وَسَعْيِهِ بِهَا) دَلَالَتُهُ (لِمُصَادِرٍ) ظَالِمٍ (وَعَمَوْتَ الْمُرْسَلِ مَعَهُ
 لِبَدِّ) بِمَعْنَى يَضْمَنُ الرِّسُولُ (إِنْ لَمْ يَصِلْ لِمَالِيهِ) أَيْ إِلَى الْبَلَدِ بِمَا يَسْكُنُ فِيهِ
 الْإِصْبَالُ وَتَحْلَفُ وَرَثَةُ الرِّسُولِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهَا حَيْثُ لَمْ يَضْمَنُ (وَبِكَلْبَيْسِ الثَّوْبِ
 وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ) أَعَادَهُ مَعَ تَقْدِيمِ الْإِنْتِفَاعِ لِقَوْلِهِ (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً
 إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أَيْ الْوَدِيعَةُ وَلَوْ لِقَنْيَةٍ كَمَا فِي حَشْوِ بْنِ (لِمَكَّةِ)
 مِثْلًا (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) مَجْجٌ وَكَذَا لَوْ تَقَعَتْ فَإِنْ تَلَفَتْ فَالْقِيَمَةُ (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا
 عَنْ أَسْوَأِ قِيَمِهَا) أَوْ طَالَ مِظَانَةُ الرِّخْصِ كَمَا فِي حَشْ (فَلَمَّا قِيَمَتْهَا يَوْمَ كِرَائِهِ
 وَلَا كِرَاءِ أَوْ أَخَذَهُ وَأَخَذَهَا وَبَدَعَهَا) لِأَحَدٍ (مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمْرَتُهُ بِهِ وَحَلَفَتْ
 وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرَىءُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ) اسْتِثْنَاءُ مِنَ الضَّمانِ (وَرَجَعَ)
 حَيْثُ ضَمِنَ (عَلَى الْقَابِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْتَقِ أَمْرُكَ فَالْرجوعُ أَنْ حَسَنَ الظَّنُّ
 بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرَىءُ رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَإِنْ بَيَّنَّتْ لِمَالِيهِ بِمَالٍ فَقَالَ

تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتُ فَأَلْزَمْتُ شَاهِدًا) وحالف حيث شهد له اإخالفته
الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف
ولم يتم لرسول بينة على الدفع (تَأْوِيلَانِ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت
الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا تصديق إلا
في رد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ) عطف على الوارث والرد
في هذا بمعنى الدفع (كَمَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ) أى الابداع
(مَقْصُودَةٌ) للتوثق خوف دعوى الرد (لَا بَدْعُوى التَّلْفِ أَوْ عَدَمِ الْعِلْمِ
بِالتَّلْفِ أَوْ الضِّيَاعِ وَحَلَفَ الْمُتَمِّمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفي الرد
مطلقا (وَلَمْ يُفِذْهُ شَرْطُ نَفْيِهَا) أى اليمين (فَإِنْ تَكَلَّلَ حَلَفَتْ) ولو في دعوى
الانهام هنا كما في حش تبعاً لر (وَلَا) ضمان (إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسَلِ إِلَيْهِ
بِلَا بَيِّنَةٍ) فأنكر (وَبَقُولِهِ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بِمَدَّةٍ مِنْهُ دَفْعَهَا كَقَوْلِهِ
بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا مُذَرٍّ لِأَنْ قَالَ لَا أَذْرِى مَتَى تَلَفَتْ) ولو منهما بلا
عذر (وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ) للتوثيق عليه (لَا إِنْ
قَالَ ضَاعَتْ مِنْ سَيِّئِينَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ حَصَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره
(كَأَلْفِرَاضٍ) تشبيهه في عدم الضمان فيما سبق (وَأَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ
ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا^(١)) رجح أن للمظلوم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة
الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أُجْرَةٌ حِفْظُهَا بِخِلَافِ تَحَلُّمِهَا) إلا
لشرط أو عادة فيهما (وَلِكُلِّ تَرَكُّمًا) بردها متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ

(١) الحديث « أَدَالَةُ إِلَى مَنْ اتَّخَذَ مِنْ خَانَكَ » حسنه الترمذى وصححه
غيره . ورجح الأخذ منها كما قال الشارح لقوله تعالى « فَمَنْ عَتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ عَنِ
مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ » وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خانك أى لا تأخذ
أكثر من حقه فتكون خائناً أما من أخذ حقه فليس بخائن . ولذا قال في المجموع « ولا
أخذ قدر ما ظلمت به أن أمنت ولو من غير الجنس اه »

سَفِيهَا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ) كما سبق في الحجر (وَلَا
بِإِذْنِ أَهْلِهِ وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْإِذْنِ عَاجِلًا) كما مر (وَبِذِمَّةٍ غَيْرِهِ إِنْ عَتَقَ
إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسَبَتْهُ تَحَالُفًا وَقَسِمَتْ
بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتغرمه لكل (وَلَا أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَ بِيَدِ
الْأَعْدَلِ) كالوصيين.

﴿بَابُ (١)﴾

(صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَفْنَعَةً بِلَا حَجَرٍ) عليه فيها (وَلَا مَسْتَعِيرًا)
مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كما استعير إن قبل له لا نمر (مِنْ
أَهْلِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ) بها معمول إعاره ومن بني اللام (عَيْنًا) معوله أيضًا
(لِمَفْنَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا) لحرمة خدمته له خصوصًا وبكره انتقال
العام كالغلياط (وَجَارِيَةٍ لِلْوَطَنِ) (٢) وَخِدْمَةٍ لِأَقْبَرِ نَحْرَمٍ) وفي بن تخفيف في
أمة الزوجة بحسب حال الناس (أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقُ عَلَيْهِ) لأن الخدمة فرع الملك
(وَهِيَ) أي الخدمة وهذه الحالة (لَهَا) كالعبد (وَالْأُطْعَمَةُ وَالنَّقُودُ قَرْضٌ)
لأن الانتفاع بها بذهاب عينها (بِمَا بَدَلُ وَجَازَ أَيْنِي بِغُلَامِكَ لِأَعْيُنِكَ)
بغلامي (إِجَارَةٌ) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على ما في بن
(وَضَمِنَ الْغَضِيبُ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة العبد لحيازته لها كافي بن
(إِلَّا لِجِدْنَةٍ وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْسِي) راجع لما قبل إلا (تَرَدُّدٌ لَا غَيْرُهُ
وَلَوْ بِشَرْطٍ) وتنقلب إجارة فاسدة كما في الخردى (وَحَلَفَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِلَا
سَبَبِهِ كَبُوسٍ) وفي الفار خلاف (أَنَّهُ مَا فَرَطَ وَبَرَى) في كسر كسيف

(١) الإعارة تمليك منفعة مؤقتة بلا عوض أو أقرب المالك
(٢) فإن وقعت كانت باطلة وإن وطئها فلا يحد للشبهة أو صاوى

وقدوم (إن شهد له أنه معه في اللقاء) ولولم يعلم الضرب (أو ضرب به
ضرب مثله) راجع لنحو القدوم (وفعل التأذون ومثله ودونه لا آخر)
كالجبر بدل التمع ولو أخف والزاجح أنه لا يخالف في المسافة ولا مثلاً إلا
بإذن كالإجارة (وإن زاد ما تعطب به) وعطبت (له قيمته) يوم التعدي
أو الأرض إن تعيت (أو كراؤه كريدف وانبع) الرديف (إن أعدم)
المعار (ولم يعلم بالإعارة) حقه بالتعدي فإن علم به فغير مانع (ولاً) بأن لم
تعطب أو زاد ما لا تعطب به (فسكراؤه وأزمت المقيدة بعمل أو أجل
لا نقضائه وإلاً فالتعاد وله الإخراج) قبل ذلك وهذا مقابل لمعوم ماسبق
والعمل عليه ماسبق كما في حش وغيره (في كيناه) وغرس (إن دفع ما أنفق
وفيها أيضاً قيمته وهل خلاف أو قيمته إن لم يشتريه أو إن طال أو اشتراه
بغبن كثير تأويلات وإن انقضت مدة البقاء أو الغرس فسكالتعصيب)
بؤس بالقلع أو بعلق قيمة للقلوع كما يأتي (وإن ادعاهما) أي العارية (الآخذ
والمالك الكراء) فالقول (له) أي للمالك (بيمين) إلاً أن يأنف مثله منه) أي
السكراء فيبدأ الآخذ بالخلف (كزائد المسافة) تشبيهه في أن القول لربها لم يعمله
(إن لم يزد وإلاً) بأن كان التنارع بعد أن أخذ في الزيادة (فلا مستعير في
نفي السكراء والضمائم وإن يرسل مخراف) راجع لما قبل إلا وما بعدها
فليس شاهداً هنا (كدعواه رد ما لم يضمن) تشبيهه في أن القول للمستعير
إلا لتوثق ببينة على الأرجح (وإن زعم أنه مرسل لاستعارة حلي وتلف)
ولم يثبت التلف (ضمة مرسله إن صدقه) على الإرسال واعتراض كلام المص
كما في ر وحش بأن العمل عليه ضمان الرسول عند عدم البينة (ولاً) حلف
وبرى ثم حلف الرسول وبرى وإن اعترف بالمداء) وأنه لم يرسل
(صين الحر) والمأذون (والعبد) غيره (في ذمته) إن عتق وإن قال أو صلتته

لهم) أى للذين أرسلوني (فعلكم وعلمهم النعمين) قبله (ومؤنة أخذها على المستعير كردها على الأظهر وفي علف الدابة) فتح الام (قولان) الأرجح على رسا .

{ باب }

(النصب أخذ مال قهراً تعدياً بلا حرجية) أراد بالمال الذات^(١) وإلا فقد (وأدب متميز) ولو لم يباغ (كمد عيره على صائح) من إذا كان على وجه الشتم لا التظلم (وفي حلف المجهول) إذا ادعى عليه النصب (قولان) ومعلوم العداء يحبس ويضرب . قال سحنون ويلزمه ما أقر به (وتحين بالأسقية) (ولاً) يميز (فتردّد) أرجعه الغمان ولا يجد التميز بسن (كلان مات) للفصوب فان الغمان هنا ولو سماوى (أو قتل عبد قصاصاً) في جنابته عند غاصبه (أو ركب) فيضمن السكران وهذا من التعدي (أو ذبح) ومفوت المقوم بوجوب الخيار بين أخذه وقيمه ولا أرش وخبرته تنفي ضرره (أو جحد وديمة) فيضمنها وإن بساوى (أو أكل بلا علم) وتعذر الناصب فان علم بالنصب فكالنصب (أو أكره غيره على التآف) وتعذر البائس (أو حفر يثراً تعدياً وقدّم عليه المردى) بل الغمان على المردى وحده (ولاً) لمؤمنين فبيان أو فتح قيد عبد لئلا يأتى (متعلق بقيد لا إن قيد تنكيلاً) (أو على غير عاقل إلا بمصاحبة ربه) قادراً على .. كنه (أو حرجاً) على غير حيوان (المثلى) ولو بملاذ بهلله وصبر لوجوده وللملاذ ولو صاحبه ومنع لمنه) أى من المصاحب في غير البلد (للتوثق) حتى يوفى ببذل النصب (ولا رد له) أى لا يلزمه رد بخصوصه لبلده لأن مثله يكفى

(١) ولذا زاد ابن عرفة في تعريفه : أخذ مال غير منفعة الخ . وفي المجموع : أخذ الذات .
فهو الخ .

(كَيْ جَازَتْهُ بَيْمَهُ مَعِيَا زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِيْظَنَّ بَقَائِهِ) تشبيهه فيما أفاده الكلام من أنه لا كلام لربه (كَمُفْرَةٍ صِيغَتْ وَطِينٍ لُبْنٍ وَقَمْحٍ طُحْنٍ وَبَذْرِ زُرْعٍ) وبعد المفوت يجوز تملكه من الغاصب (وَبَيْضٍ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطائر المنصوب (إِنْ حَضَنَ) وللمدار متى كان البيض والطائر للمنصوب منه فله الفراخ وإلا فتل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٍ نَحْمَرٍ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَحَلَّمَا) أى الحمرة (لِدَيْحَى وَتَمَعَيْنَ) الخلل (إِفْرِوْ وَإِنْ صَيَّعَ كَعَزَلٍ وَحَلَى وَغَيْرَ مِنْلَى) من باقى اللقومات (فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَصْبِهِ وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُدْبَغْ أَوْ كَلْبًا) بنظر العارفين فى ذلك أن لو بيع (وَلَوْ قَتَلَهُ تَعْدِيًا) مبالغه فى أن القيمة يوم الغصب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداء أى بسبب عدائه عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالغصب (وَخَيْرٌ) ربه (فِي) قتل (الْأَجْنَبِيِّ) فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الغاصب (تَبِعَ هُوَ الْجَانِي فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلًا) قَوْلُهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ) وذلك لأن الأجنب يضمن القيمة يوم تعديه وقد تكون أقل من القيمة يوم الغصب (وَلَهُ هَدْمُ بِنَاءٍ عَلَيْهِ) الضمير للمنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض ^(١) هنا (وَعَلَّةٌ مُتَعَلِّلَةٌ) لا إن لم يستعمل والفرس غصب الذات وإن غرم القيمة فاز بالمثله على الصواب (وَصَيْدٌ عَبْدٍ وَجَارِحٌ وَكَرَاهُ أَرْضٍ بُذِيَّتْ) فيما مضى (كَتَرَبَ نَحْوٍ) وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ) يعنى مالا قيمة له بعد نزعها وبدفع قيمة الممار كما احتاج له من الاحبا والسوارى وإلا أخذه الغاصب (وَصَيْدٌ شَبَكَةٍ) ورمح عطف على أرض فلو حذف صَيْدٌ حَسَنَ والفرس كالشبكة الصيد للغاصب وعليه السكراء بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْعَلَّةِ) ويرد زيادة العلة ولا شيء له إن

(١) لأنه سياتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بنائه فى أخذه ودفع قيمة نقضه الخ لا فى قوله : وكراه أرض بنيت ، حتى يعترض بأنه فى الكلام عليها من حيث السكراء .

نقصت (وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدٌ مَطَاءٌ فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم
والأحسن حذف الفاء (أَوْ بِأَلَّا كَثُرَ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى^(١)
(تَرَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَأَنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ) أى المقوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ
تَحِلِّهِ فَلَهُ أَضْمِيَّتُهُ) قيمته لأنها تعتبر يوم الغصب بحله على كل حال فلا تفاوت
بخلاف المثلّى فيختلف في الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْتِجْ لِتَكْبِيرِ تَحْلٍ)
ولما خسر (لَا إِنْ هُزِلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نَسِيَ عَبْدٌ ضَمَنَةً ثُمَّ عَادَ) لإخراج من
الضمان (أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشقّه
وفي المشى تردد انظر حش أو أحرق نحو الزُّنْ الجار (أَوْ ذَلَّ إِصْبًا) المفتى به
أن من ساطط ظالمًا يفرم عند تعذره (أَوْ أَعَادَ مَصُوعًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا،
فَقِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباحة على المعتمد (أَوْ غَضَبَ
مَنْفَعَةً فَتَقَدَّرَتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَا لَيْسَ لَهُ ضِيَاةٌ)
إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ الشُّوقُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا
شئ عليه من القيمة ويضمن السكراء (كَسَارِقٍ وَلَهُ فِي تَعَدِّي كَسْمًا جَرٍ)
ومستعبر (كَرَاهِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ) ولم يكسر (وَلَا خَيْرَ فَيْدٍ فِي قِيَمَتِهَا وَقَتَهُ
وَأَنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قُلَّ كَسْرُ نَهْدِهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِيٌّ خَيْرٌ فِيهِ) أى فى
المغصوب وقيمه وله معه الأرض فى الأخيرين من الجانى وإن أخذ القيمة من
الغاصب فأرشد الأجنبي للغاصب (كَغَصْبِهِ) تشبيهه فى النخبير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ
ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَةَ نَقْضِهِ بَعْدَ سَوَاطِ
كُلْفَةٍ أَمْ يَتَوَلَّاهَا) الغاصب بكخدمه ، وفى أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) فى المجموع وشرحه : قال الإمام وثبته ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدد به .
وليسى إلا أن تكون القيمة أكثر فيضمنها وهل قول عيسى مقابل لقول الإمامين ضعيف أو
مفيد لها خلاف اهـ

(وَمَنْعَةُ الْحَرْ وَالْمُضْع بِالْتَفْوِيتِ) بالاستعمال (كَحُرِّ بَاعِهِ) لا مفهوم للبيع
(وَتَعَذُّرُ رُجُوعِهِ) بضمن دية عمد فإن رجع رجع بها (وغيرهما بالنقوات)
ولو لم يستعمل والغرض التعدي على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وهل
يضمن شاكيه لمُغَرِّمٍ زائداً عَلَى قَدْرِ الرِّشْوَلِ) للعتاد (إن ظلم) وإلا لم
يضمن الزائد (أو الجميع) وإن لم يظلم لا يضمن أصلاً (أولاً) أصلاً ولو
ظلم وإنما يؤدب (أقول) العمل بثانيتها (وَمَدَّكَهُ) إن اشتراه ولو غاب) ومنع
أشبه نقد زائد على القيمة لتعدد السلفية (أو غريم قيمته) أو حكم بها قاض
كما في بن (إن لم يموت) بأن يُخْفِيهِ ويدعى التلف لربه أخذه (وَرَجَعَ عَلَيْهِ
بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا) بأن ظهر أزيد مما وصف (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ
وَحَلْفُ) إلا أن يفرد المالك بالشبه فإن لم يشبهها في القيمة فوسط (كَمُشْتَرِي مِنْهُ)
القول له في التلف وما معه (ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيرِ رُؤْيَا) فإن علم ضمن بالاستيلاء
كالغاصب (وَأَرَبَهُ إِمْرَأَةً بَيْعِهِ وَنَقَضَ عَقْدَ الشُّرَى وَلِإِجَازَتِهِ) بالزاي^(١)
أو الرأ (وَضَمِنَ مُشْتَرِي أَنْ يَعْلَمَ فِي عَمَلِهِ) يومه ورجع بثمنه (لا تَمَاطِي وَغَلَّةً)
فيفوز بها ولا يفرمها الغاصب (وَهَلِ اتَّخَطَأَ كَالْعَمَلِ) أو الحارِ (تَأْوِيلَانِ
وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَمَوْ وَإِلَّا) بهما (بُدِيَ بِالْفَاعِصِ وَرُجِعَ عَلَيْهِ
بِفَلَّةٍ مَوْهُوبِهِ) حيث ردت السلعة إذ لا يجمع بين الفلّة والقيمة كما سبق (فإن
أَغْسَرَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلُفَّقَ شَاهِدٌ بِالْقَصْبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْقَصْبِ
كشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِفَضْلِكَ) أي الغصب منك معاينة أو إقراراً (وَجُعِلَتْ
ذَا بَدِ) حائزاً فيهما حتى يتبين الأمر (لَا مَالِكَا) فلا يشتري منك ولا يشهد
لك بالملك بذلك (إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدٍ الْمَلِكِ) تملكه الغصب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو بالرفع معطوف على نقض . وإن كان بالرأ فهو بالجر معطوف
على قوله عتق المضاف إليه نقض .

(وَيَمِينِ الْقَضَاءِ) أنها باقية لم تنقل عنك (وإن ادّعت استكراها على غير
 لائقي بلا تعلّق حدث له) (أى لازنا إلا أن ترجع ولا حمل وأما التذف فلا
 يسقط بالتعلق إلا في الجهول ولا حد في الفاسق بوجه (والتعمدي^(١) جان على
 بعض غالباً) وقد يحرق الثوب كله أو يصبب المنفعة (فإن أفات للقضود
 كقطع ذنب دابة ذى هيئة أو أذنها أو طيلسانه وابن شافى هو المقصود
 وقلع عيني عبد أو يدينه فله أخذه ونقصه أو قيمته وإن لم يفته
 فنقصه كالبقر (تراد لفهمه (وبد عبد) غير صائم (أو عينه) ومتى
 عليه إن قوم ولا منع لصاحب) من التتويم والعنق (في الفاحش على
 الأزرع ورعا الثوب مطلقاً) ولو كانت الجنابة مغيبة واختار ربه أخذه ثم
 يفرم الأرض بعد الرفو (وفي أجره الطيب قولان) أرجحها وجوبها حيث
 لا أرض مقرر ثم يفرم الشين .

(فصل^(٢)) وإن زرع فاستحققت فإن لم ينتفع بالزرع أخذ بلا
 شيء وإلا) بأن انتفع به (فله قلمه إن لم يفت وقت ما تراد له وله
 أخذه بقيمة على المختار وإلا) بأن فات إبان الأرض (فكره سنة)
 وهذا راجع لجميع ما سبق^(٣) (كذى شبهة) تشبيهه في كراه سنة لكن قبل
 الإبان فإن فات فلا شيء عليه (أو جهل حاله) لأن الأصل عدم التعمدي
 (وفات) أرض استحق كراؤها للمعين (بحريها فيما بين مكبر ومكتر)

(١) هذا شروع في حكم التعمدي ، ابن عرفة : التعمدي هو التصرف في شيء بشيء إذن
 ربه دون قصد تملكه اه فالتعمدي مالا يكون معه تملك سواء حصلت جنابة على الكل أو البعض
 (٢) هذا الفصل لبيان الاستحقاق وهو : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبيله أو حرية بنير
 عوض ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام البينة ، وبدأ المصنف بمسألة الزرع
 لكونه قد روعها .

(٣) أى سواء انتفع بالزرع أم لم ينتفع به .

أى لا سبيل لفسخهم والله مستحق أخذها فإن أخذ شيئاً فعلى المكثري أجره المثل
فإن لم تحرث فلربها أخذها (وَالْمُسْتَحَقُّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز
ومستحق الأرض (أَخْذَهَا وَدَفَعُ كِرَاءِ الْخَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ) أى
للمكثري (أَعْطِ كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أَسْلِمَهَا بِلَا ثَمَنِ وَ) إن استحققت الأرض
(فِي) كراء (سِنِينَ يَفْسُخُ أَوْ يُمْضِي إِنْ عَرَفَ النَّسَبَةَ) أى نسبة ما بقي
للجميع لينتفى الجمل (وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْثَرِ لِلْمُعْتَدَةِ) فليس له أن لا يرضى
بعمدة مستحق الأرض (وَأَنْتَزَعَ) المستحق (إِنْ أَنْتَزَعَ الْأَوَّلُ وَأَمِنْ هُوَ
وَالْعَلَّةُ لِدَى الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصاص فعلى
المقضى له كما يأتى (كُورِثَ وَمَوْهُوبٌ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَمْلِكُوا) تشبيهه فى أن العلة
لهم (بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) ف يرجع (كَلَى وَارِثٍ) بالعلة (كُورِثَ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ
إِلَّا أَنْ يَنْتَفِيسَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محجوب به فيفوز بها (وَأِنْ غَرَسَ)
ذو الشبهة (أَوْ بَنَى قِيلَ لِلْمَالِكِ أَعْطِ قِيَمَتَهُ فَأَمَّا) ابن عرفة إلا أن يكون
من بناء الملوك فنقوضاً كذا فى بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفَعُ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ
أَبَى فَشَرَّ بِكَانٍ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ فَالْتَمِصْ) فإن كان الوقف
ربع بقيمته بقى فيه^(١) (وَصَحْنِ قِيَمَةَ) الأمة (الْمُسْتَحَقَّةَ وَوَلَدَهَا) وهو
لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلَ) من قيمة الولد وديته (إِنْ أَخَذَ دِينَ)
أو صلحاً أو عفان الخطأ وفى العمدة الغرم على الجانى لا إن اقتص (لَا صَدَاقَ

(١) قال الدردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يبيعون أوقاف المساجد أو غيرها والمشتري
منهم عالم بذلك ، ثم يجعلون لجهة الوقف دراهم قليلة يسمونها حكراً ويصمون استيلاء البغاة
على تلك الأوقاف خلوا وانتفاها ببيع وبورث ، ثم ينسبون جواز ذلك للمالكية وحاشا المالكية
أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبنى على سد القرائع وإبطال الخيل ، وسندهم فتوى وقت
من القامصر القفاني ليست من هذا القبيل . والمرسالة التى ألقها القفاوى فى جواز ذلك لا توافق
قواعد المذهب .

حرّة) اشتراها ظن رقها (أو غلّتها) وإن هدم مُكْتَرِ نَعْدِيًّا) أما باذن
المكترى فكهدمه هدر كالإصلاح (فَلِلْمُسْتَحِقِّ النِّقْضُ وَتِيَمَةُ الْمَهْذَمِ وَإِنْ
أَبْرَأَهُ) أى المكترى (مُكْرِيهِ) ذو الشبهة (كسارق عبْدُهُمُ اسْتَحِقُّ)
يضمن للمستحق ولو أبرأه المسروق منه ذو الشبهة (بِخِلَافِ مُسْتَحِقِّ مُدْعِي
حُرِّيَّةٍ) يخرج من قوله لاصداق حرّة أو غلّتها فيرجع على من استعمله (إِلَّا الْقَدِيلُ)
ونفقت كالفاصل (وَلَهُ) أى مستحق الأرض (هَدْمُ مَسْجِدٍ) فالنقض حبس^(١)
(وَإِنْ اسْتَحِقَّ بَعْضُ فَكَالْعَيْبِ) أولى من نسخة فسكالبيع فينقض بوجه
الصفقة ويتمسك في استحقاق غيره (وَرَجَعَ لِلتَّقْوِيمِ) لا للتسمية كعشرة كل
واحد باثنين كاسبق في الخيار (وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَٰبِدَيْنِ اسْتَحِقَّ أَفْضَاهُمَا بِحُرِّيَّةٍ)
اللام بمعنى على أو المقابل التماسك بجميع الثمن وهو من حزئيات ما قبله (كَأَنَّ
صَالِحَ عَنِ عَيْبٍ) في عبد مثلا (بِآخَرٍ) فكأنه اشتراها معا إذا استحق أحدهما
(وَمَنْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصَّاحِ) وهو الأقوى (أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ تَأْوِيلَانِ
وَإِنْ صَالِحٌ فَاسْتَحِقَّ مَا بِيَدِ مُدْعِيهِ) وهو المصالح به (رَجَعَ فِي مُتَرَيِّبٍ) وهو
المصالح منه (لَمْ يَفْتِ وَإِلَّا) بأن فأت بحوالة سوق فأولى (فَنِي عَوْضِهِ) من قيمة
أو مثل (كَإِنْكَارٍ) تشبيهه في الرجوع بالعوض لكن عوض المصالح به (حَتَّى
الْأَرْجَحَ لَا إِلَى الْخُصُومَةِ) وإن استحق (مَا بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَنِي الْإِنْكَارِ
يَرْجِعُ بِمَا دَفَعَ) إن لم يفت (وَالِإِلاَّ فَيَقِيَمَتِهِ) وفي الإفراز لا يرجعُ إليه
حِصَّةُ مِلْكٍ بِأَيْدِيهِ) روى بالتعليل والتشبيه^(٢) (لَا إِنْ قُلَ دَارُهُ) فلا يمد عالما
بالصفة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملابسة (وَفِي عَرَضٍ بِمَرَضٍ)
يرجع (مَا خَرَجَ مِنْهُ أَوْ قِيَمَتِهِ) حيث كان المستحق معيناً^(٣) (إِلَّا نِسْكَاحًا)

(١) يجمّل في وقف غيره

(٢) أى لعله، أو كمله

(٣) فإن كان مضموناً رجع بمثله

استثناء منقطع فلا يرجع بما خرج من بضع ونحوه بل بقيمة المستحق (وخلعاً
 وصلح غدير) عن إقرار أو إنكار (ومقاطعة به عن غدير) من غير ماله
 وإلا فلا رجوع إذ هو مجرد انتزاع (أو مكاتب) ولو من ماله (أو عمرى
 وإن أنفذت وصية مستحق بريق أم بضمن وصى وحاج إن عرف
 بالخربة) أو عين الحاج (وأخذ السيد ما يبيع ولم يفت بالثمن) ثم يرجع
 بالثمن على الهائم (كشهود بموئيد إن عذرت بيمينته) كأن راو مصروعاً
 في القتل تشبهه في جميع ما سبق (وإلا) يعرف بحرية ولم تعذر البيعة (فكأنه أصيب)
 فيهما للعالم أخذ المتصرف فيه مطلقاً وترد الزوجة ولو دخل بها آخر ولو
 عذرت البيعة (وما فات) مفهوم لم يفت فيهما (فالثمن كما لو دبره أو كبر
 صغيره) لا حوالة سوق .

{ باب }

(الشفعة أخذ شريك ولو ذميّاً باع المسلم) شريكه (لذمي كذميّين
 نكحاً كوا إيماناً أو تحبساً) بالسكسر (ليحبس) ما يأخذ ولن له المرجع الأخذ
 كالعمر بالسكسر (كسلطان) نيابة عن مرتد (لا يحبس عليه ولو ليحبس
 وجار) ومنه شريك غير الشائع (وإن ملك تطرفاً) بطريق المبيع (وناظر وقف
 وكراه) لاشفعة فيه (وفي ناظر الميراث قولان) أظهرهما أخذه لبيت المال (بمن
 تجدد مملكته اللازم) لا محجور بلا إذن (اختياراً) لا يارث (بمعاوضة) لا كهدية
 (ولو موسى ببيع غير المسلمين) أى لأجل التفرقة عليهم والأولى تأخير هذا من
 قوله عقاراً (على الأصح والمختار لا موسى له يدينع جزء عقاراً) معمول أخذ
 (ولو منقلاً به) بأن يباع بشقص آخر (إن انقسم وفيهما الإطلاق وعمل به)
 في الحمام والراجح الأول (بمثل الثمن ولو ديناً) في ذمة الهائم ويقضى ما فات

من أجله (أو قيمته) أى المقوم غير الدين كالكتابة (برهنية وضامنه) حال
 من الثمن أو متعلق بمنزل (وأجرة دلال وعقد شراء) كتابته (وفى التمسك
 تردد) رجح اعتبار المعتاد (أو قيمة الشئ فى كخلفه وصالح عمده)
 ونسكاح وعنى على الشئ واعتبر فى الخطأ الدية (وجزاف نقد) الراجح
 اعتبار قيمة الجزاف فىمكن أنه عطف على الشئ فلو اشترى ذى بكخمر فهل
 بقيمته أو بقيمة الشئ خلاف (وبما يخصه) أى الشئ (إن صاحب غيره
 ولزم المشتري الباقي) ولو قل فليس كالاستحقاق (وإلى أجله إن أيسر أو
 ضيمه ملي وإلا عجل) بأن يفترضه المفسر مثلاً (إلا أن يذسأوباً) الشئ
 والمشتري (عندما على المختار ولا تجوز إحالة البائع به) من قبل المشتري على
 الشئ قبل الحلول (كان أخذ من أجنبي مالا ليعأخذ) للأجنبي (وبربح)
 الزائد على الثمن تشبيهه فى المنع (ثم لا أخذ له) إن أراد لنفسه بعد (أو باع)
 المأخوذ بالشفعة (قبل أخذه بخلاف أخذ مال بعهده) أى الشراء (ليسقط)
 المشتري لجائز (كشجر) مثال للمعار (وبناء بأرض حبس) بالإضافة (أو
 معبر) ومسألة بناء الحبس إحدى المستحسنات الأربع التى تفرد بها مالك^(١)
 والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد وعين والرابعة فى أئمة الإبهام خمس من الأبل
 (وقدم المعبر) على الشئ فى أخذ البناء (بنقضه) أى قيمته منقوضاً (أو ثمنه)
 الذى بيع به (إن مضى ما يعار له) شرط فى اعتباره منقوضاً (ولاً فقائماً
 وكتمرة ومفتاة وباذنجان ولو مفردة) عن الأصول والأرض (إلا أن
 تيبس وخط حصتها) حيث فأت باليدس (إن أزهت أو أبرت)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشئ أستحسنه وما علمت أحداً قاله عبرى اه يعنى بمن سبقه
 ونظمها ح مم مسألة خامسة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار فى شفعة الأتقاض والثمار
 والجرح مثل المال فى الأحكام والحس فى أنسله الإبهام
 وفى وصاة الأم باليسير منها ولا دلى للصغير

يوم البيع واشترطها للمشتري (وَفِيهَا) أَيْضًا (أَخَذَهَا) بِالشَّفْعَةِ (مَا أَمْ تَبْشُرُ
أَوْ تُجَدِّدُ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وَهُوَ الْأَقْوَى فَلَا رَجْعَ لِاتِّصَالِ عَلَى الْبَيْسِ أَوْ
وَقَالَ قَالِقُوتٌ بِالْجَدِّ إِذَا لَمْ تَشْتَرِ مَفْرَدَةً (تَأْوِيلًا) وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا فَقَطُّ
بِأَنْ لَمْ تَوْبِرْ يَوْمَ الْبَيْعِ (أَخَذَتْ وَإِنْ أَبْرَتْ) بَعْدَ (وَرَجَعَ) لِلْمُشْتَرِي عَلَى الشَّفْعِ
(بِالْمُؤَوَّنَةِ) فِي مَجَالِهَا (وَكَبِيرٍ لَمْ تَقْسَمْ أَرْضُهَا) الَّتِي تُوْزَعُ عَلَيْهَا (وَلَا
فَلَا) شَفْعَةً (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ) وَغَيْرَهَا فِيهَا الشَّفْعَةُ وَلَوْ قَسَمَتْ وَالرَّاجِعُ
إِلَّا طَلَقَ الْأَوَّلَ (لَا عَرْضَ وَكِتَابَةً وَدَيْنَ) مُشْتَرِكِينَ وَلَا حَقَّ لِمَنْ هُمَا عَلَيْهِ إِذَا بَيَعَا
(وَعُلُوًّا عَلَى سُنْفِلٍ وَعَكْسِيهِ وَزَرْعٍ وَلَوْ بِأَرْضِيهِ) وَيَحْطُ مِنْبَاهُ (وَبَقُلْ)
كَمَنْدَبًا بِخِلَافِ الْمَقَامِ كَمَا سَبَقَ (وَعَرْضِيَّةٌ وَتَمْرَةٌ قِسْمٌ مَتَّبِعُهُ) أَيْ مَتَّبِعُ كُلِّ
مِنْهُمَا (وَحَيَوَانٍ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ) وَأَرْضُ زَرْعٍ (وَلَمَّا زَيْتٍ وَهَبِيَّةٍ) بِأَلَّا ثَوَابٍ
وَلَا لَفِيهِ بَعْدَهُ) وَيَكْفِي الْقَوْلُ حَيْثُ عَيْنُ الثَّوَابِ (وَحَيَاةٍ إِلَّا بَعْدَهُ ضِيئُهُ وَوَجَبَتْ
لِمُشْتَرِيهِ) أَيْ الْخِيَارِ (إِنْ بَاعَ نِصْفَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَقِيَ فَاغْنَى) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ
وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى انْتِقَادِ بَيْعِ الْخِيَارِ (وَيَبْعُ فَسَدَ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَبِالْقِيَمَةِ)
فِيمَا يَفُوتُ بِالْقِيَمَةِ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْقَوَاتُ (بِالْبَيْعِ صَحِّحٌ فَبِالْثَمَنِ فِيهِ وَتَمَازُجُ
فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَنْسَكُلَ أَحَدُهُمَا) فَيَأْخُذُ الْخَالَفُ (وَسَقَطَتْ إِنْ قَامَتْ)
وَلَا تَسْقُطُ بِمَجْرَدِ طَلَبِ الْقِسْمَةِ كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَغَيْرُهُ (أَوْ إِذَا تَرَى أَوْ سَاوَمَ)
مِنَ الْمُشْتَرِي (أَوْ سَاقَى) لَهُ (أَوْ اسْتَأْجَرَ) مِنْهُ (أَوْ يَبْعُ حِصَّتَهُ) وَبَعْضُهَا
بِحِسْبِهِ (أَوْ سَكَّتَ يَهْدِمُ أَوْ يَنْهَى) وَلَوْ لِلْمَصَالِحَةِ عَلَى الْأَقْوَى كَمَا فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ
(أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ حَضَرَ الْعَقْدُ إِلَّا فَسَنَةً) لِلدَّوْلِ عَلَيْهِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا سَنَةً
وَشَهْرَانِ مُطْلَقًا (كَأَنَّ عِلْمَ فَنَاءِ) بَعْدَ الْعِلْمِ فَكُلُّ خَضِرٍ (إِلَّا أَنْ يَظُنَّ
الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا) أَيْ الْمُدَّةُ الْمَسْقُطَةُ (فَعَمِيقٌ وَحَلَفَ إِنْ بَعْدَ) أَنَّهُ مَا سَافَرَ
مَسْقُطًا (وَصُدِّقَ إِنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ) قَبْلَ الْمَفَرِّ (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)
(م ٢٣ — لِكَلِيل)

فقبل البيع أو العلم فحق تمضي للمدة بعد حضوره والترب كالحاضر (أو أو أسقط
 لِكُذِّبَ فِي الثَّمَنِ وَحَلَفَ) ما أسقط إلا لذلك (أو في المشتري أو المشتري
 أو انفراديه أو أسقط وصي أو أب بلا نظير وشفع لنفسه) من شريكه
 يقيه (أو أوليهم آخر أو أنكر المشتري الشراء وحلف وأقر به بأثمه)
 لعدم الملك المتجدد على ماسبق في النزاع (وهي على الأنصاف) يومها (وتترك
 للشفيع^(١) حصته) ان لو اشترى أجنبي (وطولب بالأخذ) بالشفعة (بعد
 اشتراؤه لا قبله) ذكره مع بدايته ليرتب عليه قوله (ولم يلزمه إسقاطه)
 قبل الشراء (وله نقص ونف كميّة وصدقة والتمن لمعطاه إن علم) الواهب
 (شفيعه) أي أن له شفيعاً^(٢) (لا إن وهب داراً فاستحق نصفها) وأخذ
 الثاني بالشفعة فالتمن للواهب لعدم علمه بالشفعة (وملك) للأخذ بالشفعة
 (بعضكم) به (أو دفع ثمن أو إشهاد) على الأخذ (واستعجل إن قصد
 ارتجاء أو نظراً للمشتري) بالفتح (إلا) أن يكون على (كساعة وأزيم)
 الشفيع (إن أخذ و) قد (عرف الثمن فيبيع) من مال الشفيع الشخص أو
 غيره (للمتن و) لزم (المشتري إن سلم فإن سكّت فله نقصه) حيث
 لم يجعل له الثمن (وإن قال أنا أخذ أجل فلائناً) إن مرض المشتري (للنفذ)
 فإن نقد (وإلا سقطت) إن شاء المشتري (وإن اتحدت الصفة وأمددت
 الحصة) بأن كانت في أما كن (والبائع) وأولى اتحدا (لم تبض)
 لضرر المشتري بل يأخذ الجميع أو يترك الجميع (كتمذد المشتري على الأصح)
 تشبيهه في عدم التبعض والصفة واحدة (وكان أسقط بعضهم) أي
 الشفيع (أو غاب) فالآخر يأخذ الجميع أو يترك الجميع (أو أراده)

(١) نسخة: للشريك.

(٢) وإن لم يعلم فينه.

أى التبعيض (المُشْتَرَى) فيقضى للشفيع بالكل (وَلَمَنْ حَصَرَ حِصَّتُهُ) معه
وهكذا (وَهَلِ الْمُؤَدَّةُ) لمن كان غائباً (عَلَيْهِ) أى على الشفيع (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى)
تخيير (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى فَقَطْ كَغَيْرِهِ) أى كمؤددة غير الغائب وذكره مع
وضوحه لقوله (وَلَوْ أُنْفَلَتْ) فإن الإقالة هنا لقو (إِلَّا أَنْ يُسَّ) الشفيع (فَقِيلَ مَا)
فائدة بيع كاختلف الثمن (تَأْوِيلَانِ) راجع لما قبل الكاف (وَقَدْ تَمَّ مُشَارِكُهُ
فِي السَّهْمِ وَلَمَّا كَسَّخَتْ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا) فإنه تسكلة الثلثين فلا يخص
أخرى لأب عن الشقيقة خلافاً لأشهب (وَدَخَلَ) الأخص أى الأقرب (عَلَى
غَيْرِهِ) كميته عن بنات مانت إحداهن عن أولاد باعت إحدى الباتيتين دخل
مع الأخرى أولاد الميثة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميثة لم يدخل
في حصته واحدة من باقي الخالات لأن الأولاد أقرب للميت الثاني (كَذَى
سَهْمٌ) يدخل (عَلَى وَارِثٍ) عاصب فإذا باع أحد عمين مع ابنتين فالجميع
(وَدَخَلَ) (وَارِثٌ عَلَى مَوْصَى لَهُمْ) باع أحدهم (هُمْ) بعد المشارك (الْوَارِثُ)
ولو عاصباً على المعتمد ومثله الموصى له (هُمْ) الأجنبي وأخذ بأى بيع وعُودته
(عَلَيْهِ) أى تابعة للبيع الذى أخذ بثمنه ولو من يد غير مشتريه وقيد بما إذا لم
يسكت بعد العلم فإنه رضى ويأخذ بالأخير (وَنَقَضَ مَا بَعْدَهُ) أى ما بعد المأخوذ
به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وَلَهُ) أى للمشتري (غَلْطُهُ)
إلى قيام الشفيع (وَفِي تَسْخِيرِ عَقْدٍ كِرَائِدٍ) اللازم وللشفيع إن أمضاه من يده وعدم
تمكينه من فسخه ولو طال كما فى بن رداً على عب (تَرَدُّدٌ وَلَا يَضُمُّ) المشتري
(نَقَضَهُ) أى الشفيع إلا أن يعيثر (إِنْ هَدَمَ وَبَنَى فَلَهُ قِيَمَتُهُ قَائِماً وَلِلْشَفِيعِ
النَّقْضُ) فإن فات حط ما ينوبه (أَمَّا لِنَيْبَةِ شَفِيعِهِ) إذ لو سكنت على ذلك
سقطت (فَقَاسَمَ وَكَيْلُهُ) إلا المفوض فيسقطها (أَوْ قَاضٍ عَنْهُ) فذلك لم يكن

البائى متمدياً حتى يأخذ القيمة منقوضاً (أو ترك إكذب في الثمن) من غير
المشترى وإلا فتمهد (أو استحق نصفها) فالشفعة في الثاني غير معلومة ابتداء
(وحط) عن الشفع (ما حط) عن المشتري (لعييب أو ليمية إن حط عادة
أو أشبه الثمن بعده) الشرط راجع للمبة (وإن استحق الثمن) المدين
لأن هذا من أفراد عرض بعرض السابق (أو رد بعيب بعدها) أى الشفعة
(رجع البائع بقيمة شفعه) الخارج من يده لقواته بالشفعة (ولو كان
الثمن مثلياً إلا التقدر فمثله ولم ينتقص ما بين الشفع والمشتري) بل
مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرش هيب كما حققه بن (وإن وقع) ما ذكر
(قبلها بطلت) ورجع بنفس الشقص (وإن اختلفا) المشتري والشفيع
(في الثمن) فالقول للمشتري بيمين فيما يشبهه ككبير برغب في مجاوره
فيزيد لنوسعه محله (ولاً) يشبه المشتري (والشفيع) إن أشبه (فإن لم
يشبه حلفاً ورداً إلى الوسط) قيمة ويقضى للحالف على الداكل ونكولها
كحلفها (وإن نكل المشتري) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (ففي الأخذ
بما ادعى أو أدى قولان وإن ابتاع أرضاً بزريعها الأخضر فاستحق
نصفها) أو أكثر كما في بن وغيره (فقط) دون الزرع (واستشفع) لا مفهوم له
(بطل البيع في نصف الزرع) حيث لم ييبس (لبقائه بلا أرض كمشترى
قطعة من جنان بإزاء جنانه لمتوصل له) أى ما ذكر من القطعة (من
جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري) أظهر في محل الإضمار والتشبيه
في بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (ورد البائع نصف الثمن
وله نصف الزرع وخير الشفع أولاً) قبل المشتري (بين أن يشفع) فينوز
المشتري بنصف الزرع الباقي (ولاً) يشفع (فيخير المبتاع في رد ما بقي)
بزعه لأنه استحق منه ما له بال .

{ باب }
{

(الْقِسْمَةُ تَهَابُ فِي زَمَنِ كَخِدْمَةٍ عَبْدٍ شَهْرًا^(١)) فَإِنْ تَدَادَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِخَدَمٍ
كَلَّا وَاحِدٌ لَمْ يَشْرُطْ تَعْيِينَ زَمَنِ عَلَى مَا لَبِنَ رَشْدٍ وَعِيَاضِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَارْتِضَاءِ
فِي التَّوْضِيحِ خِلَافًا لِابْنِ عَرَفَةَ (وَسُكْنَى دَارِ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَلَوْ
يَوْمًا) لَمْ يَدْمِ انْضِبَاطُهَا (وَمَرُؤَاتُهُ فَكَالْبَيْعِ) وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي بَعْضِ أُمُورِهَا
سَيَأْتِي (وَقَرْعَةُ وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٌ لَا مَقُومٌ) فَلَا بَدَّ مِنْ تَعْدِدِهِ
(وَأَجْرُهُ بِالْعَدَدِ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْحَصَصُ (وَكُرِّهَ) أَجْرُ الْقِسْمِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْعُلُومِ (وَقُسِمَ الْعَقَارُ وَغَيْرُهُ) مِنَ الْمَقُومَاتِ (بِالْقِيَمَةِ وَأُفْرِدَ كُلُّ نَوْعٍ وَجُمِعَ
دُورٌ وَأَفْرِحَةٌ) مَزَارِعَ (وَلَوْ يَوْضَفُ إِنْ تَسَاوَتْ قِيَمَتُهُ وَرَغْبَتُهُ وَتَقَارَبَتْ
كَالتَّمِيلِ إِنْ دَعَا إِلَيْهِ) أَيْ الْجَمْعُ (أَخَذُوهَا وَلَوْ بِمَلَأَ) يَشْرَبُ بِمَرْوَقِهِ (وَسَيَحَا)
يَشْرَبُ بِالنَّهَارِ لِاتِّحَادِ زَكَاتِهِمَا (إِلَّا مَعْرُوفَةً بِالسُّكْنَى) الْهَيْبَةُ أَوْ وَرَثَتُهُ
(فَالْقَوْلُ لِمُقَرَّدِهَا وَتَوَوَّاتٍ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وَأَنَّ الْقَوْلَ أَنَّ دَعَا الْجَمْعِ وَارْجَحَ
أَيْضًا (وَفِي جَمْعِ الْمَلُوكِ وَالسُّفُلِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (نَأْوِيلَانِ وَأُفْرِدَ كُلُّ صِنْفٍ
كَتَفَاحٍ إِنْ اِخْتَمَلَ إِلَّا كَعَانِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ) فَلَا لِأَفْرَادٍ (أَوْ أَرْضٍ
بِشَجَرٍ مُتَفَرِّقَةٍ) فَتَقْسَمُ مَعَهُ (وَجَازَ صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ إِنْ جُزَّ وَإِنْ لَيْسَ كَيْفَ صُوفٍ
شَهْرٍ) زَمَنِ النِّهَامِ وَالْهَدْيِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ (وَأَخَذَ وَارِثٌ عَرْضًا وَآخَرَ دَيْنًا إِنْ
جَازَ بَيْعُهُ) أَيْ الدِّينَ بِاسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (وَأَخَذَ أَحَدُهُمَا قِطْعِيَّةً
وَالْآخَرَ قَمِيحًا) تَرَاضِيًا يَدَا بِيَدٍ (وَخِيَارُ أَحَدِهِمَا كَالْبَيْعِ) فِي التَّفَاصِيلِ
السَّابِقَةِ (وَعَرَسُ أُخْرَى إِنْ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِنْ أَمَّ

(١) القسمة تعين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص تصرف اه أقرب المسائل
ومى ثلاثة مهايأة ومراضاة وقرة

تَسْكُنُ أَضْرَ كَفَرَسِيهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيهه في الجواز إن لم
يضر وهذا كله استطراد (وُحِلَّتْ فِي طَرَحِ كُنْأَسَقِهِ) أى نهرك الجاري بأرض
غيرك (عَلَى الْمُرْفِ وَلَمْ تَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ) التى بها أشجار رب الأرض (إِنْ
وَجَدْتَ سَعَةً وَجَازَ ارْتِزَاقُهُ) أى القسام (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا شَهَادَتُهُ) عند
غير من أرسله لأنها على فعل نفسه (وَ) جاز (فِي قَفِيرِ) بينهما مناصفة (أَخَذَ
أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ) على وجه المعروف (لَا إِنْ زَادَ) أحدهما (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا
لِلنَّاءَةِ) في حفظ صاحبه (وَ) جاز (فِي ثَلَاثِينَ قَفِيرًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بينهما
(أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرِينَ قَفِيرًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْعُ صِفَةً وَوَجِبَتْ
غَرَبْلَةُ قَمْعٍ لِيَبْعَ إِنْ زَادَ غَلُّهُ عَلَى الثُّلْثِ وَإِلَّا تُدْبِتُ وَجَمْعُ بَرٍّ)
الملبوس (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كِبَلٍ وَذَاتِ بَيْرٍ أَوْ غَرَبٍ) الدلو الكبير
لاختلاف زكاتها (وَ) لا يقسم (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قبل بدو صلاحه (إِنْ لَمْ
يَجُذَّاهُ) لأنه كبيعته بغير شرط الجذ (كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيهه في المنع لأنه طعام
وعرض بمنزلهما (أَوْ قَتًا أَوْ ذَرْعًا) عطف على بأصله (أَوْ) قسم (فِيهِ فَسَادٌ
كِقَاوِنَةِ أَوْ كَجَفِيرٍ) لسيف ونحو الخفين يقسم مراضاه (أَوْ) قسم ما ذكر
من الثمر والزرع بعد بدو صلاحه (فِي أَصْلِهِ بِالنَّخْرِصِ) للشك في التماثل
(كَغَبْلٍ) لا يقسم بالنخْرِص (إِلَّا الثَّمَرُ وَالْعِصْبُ) استثناء من قوله أو في أصله
بالنخْرِص (إِذَا اخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِ) هذا إن كان بإرادة بعض البيع وآخر
الأكل بل (وَإِنْ يَكْثُرَةُ آكِلٍ) بصيغة اسم الفاعل وقلة عيال الآخر (وَقُلْ
وَحَلَّ بَيْعُهُ وَاتَّحَدَ مِنْ بُسْرِ وَرُطْبٍ لَا ثَمَرٍ) إذ لا داعي لتبقيته (وَقُسِمَ
بِالْفُرْعَةِ) لأنها تتميز حق والمراضاة بيع (بِالنَّجَرِيِّ) كيلا إلا أن يوزن فقط
(كَالْبَلَّحِ الْكَبِيرِ) تشبيهه في الجواز فالرامخ بمنزلة ما بدا صلاحه إن لم يذخلا
على التبقية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إن اقتسما الأصول بعد الثمار فاختلفت وهذا

عند المشاهدة وإلا فلا كلاهما السقي كما سبق (كَبَائِعِهِ الْمُسْتَنْثَى) بصيغة المفعول
 (تَمَرَنُهُ) شرعا وهي المؤبرة فيدني (حَتَّى يُسَلِّمَ) بجذها (أَوْ فِيهِ تَرَاجُعٌ إِلَّا أَنْ
 يَقِلَّ) المعتمد ولو قل كمرضان ^(١) قيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن
 من صار له الأول غرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعِهِ) كحلب كل واحد يوما
 (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ) لخروجه المعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ)
 لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أى جهة لأنها ليست قسمة شرعية (وَوَحَّتْ إِنْ
 سَكَبَتْ عَنْهُ وَأَشْرَبَكَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَسَمِ تَجْرِى الْمَاءِ)
 ففاته ويقسم سراواة ولا تقسم العين مطلقًا (وَقُسِمَ بِالزَّلِيلِ) جبرا والزليل بكسر
 اللام معيار زمته ^(٢) كجرة تنقب تملأ ماء كالمسكاب يأخذ كل بقدره (كَسْتَرَةِ
 بَيْتِهِمْ) تشبيهه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عنها كما سبق أو في الجبر قبله
 إن كانت مشتركة (وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِدِينَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا إِلَّا مَعَ كَرِّ وَجَدِهِ)
 الضواب حذف إلا الثانية (فَيُجْمَعُوا أَوْ لَا) ثم ما نابهم بقسم بينهم (تَكْذِى سَمْتُهُ)
 أراد الجنس أو الفريق فنجمع الزوجات مثلا جبرا (وَوَرَّثَهُ) يقاضمون شريك
 مورثهم (وَكَتَبَ الشَّرَّاءُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كَتَبَ الْمَقْسُومُ) أجزاء بحسب الأصغر
 (وَأُعْطِيَ كُلًّا لِكُلِّ وَمُنْعَ اسْتِزَارِهِ الْخَارِجِ) أى ما سيخرج لهم لتبخلاف الشائع
 (وَأَزِمَ) القسم (وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرِ أَوْ غَلْطٍ) في القرعة (وَحَافَ الْمُنْكَرُ)
 إن لم يثبت شيء (فَإِنْ تَفَاحَشَ) ظهر لكل أحد (أَوْ نَبَتًا تَفَضَّتْ كُلُّ رَاضَاةٍ إِنْ
 أَدْخَلَا مَقْعًا) وإلا فسك البيع لانه ردين (وَأُجِيرَ أَمَّا) أى للقرعة إذا طلبها بهضمهم
 (كُلُّ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا يقسم

(١) كذا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هذا على لغة من يلزم المثني الألف في
 الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة لقال كمرضين اه والزام المثني الألف لغة كبنانة
 وبنى الحارث بن كعب وخيم وزيد وأهل تلك الناحية .
 (٢) أى زمن جرى الماء .

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةُ شَرِيكَهِ مُفْرَدَةً (لَمْ يَنْزِمِ النِّصْفَ) (لَا كَرُبْعَ غَلَّةٍ)
 وَتِجَارَةٍ (أَوْ) كَانَ شَرِيكَهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجِيرَانِ اشْتَرَوْا جَمْلَةً (وَأِنْ وَجَدَ)
 بَعْضُهُمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْنًا بِأَلَّا كَثُرَ فَلَهُ رَدُّهَا) أَوْ يَتَاسَكَ وَلَا شَيْءَ لَهُ (فَإِنْ)
 قَاتَ مَا يَبِيدُ صَاحِبِيهِ بِكُلِّهِمْ) وَلِلْوَضُوحِ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ (رَدَّ) صَاحِبِهِ (نِصْفَ)
 قِيَمَتِهِ) حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقَلُّ لِلتَّبَعِيَّةِ (يَوْمَ قَبَضَهُ وَمَا سَلِمَ)
 مِنَ الْقَوَاتِ وَهُوَ لِلْعَيْبِ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ قَاتَا فَمَقَاصُهُ (وَلِأَنَّ) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ
 (رَجَعَ) بِنِصْفٍ لِلْعَيْبِ (أَيَّ بَعُوضِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً) (يَمَّا)
 فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلَامِ (ثُمَّ) أَيَّ قِيَمَةٍ وَرَجَعَ بِبَعْضِهِمْ تَخْيِيرُهُ فِي
 النِّصْفِ وَالثَّلَاثِ كَالِاسْتِخْتِاقِ الْآتِي فِيهِ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلَامِ (وَالْعَيْبُ بَيْنَهُمَا)
 وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ (أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ) لِمُسْتَحَقٍّ مِنْهُ فِي تَرْكِ الْقِسْمَةِ بِحَالِهَا أَوْ
 مِشَارَكَتِهِ شَرِيكَهُ بِحِسَبِهِ (لَارُبْعٌ) فَيَتَعَيَّنُ رُجُوعُهُ بِالْقِيَمَةِ (وَفُسِّخَتْ فِي) اسْتِخْدَاقِ
 (أَلَّا) كَثُرَ كَطَرُؤُ غَرِيمٍ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِعَدَدٍ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمَوْصَى لَهُ
 بِالثَّلَاثِ (تَشْبِيهُ فِي فُسْخِ الْقِسْمَةِ) (وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا)
 رَجَعَ عَلَى كُلِّ (الْمَوْلُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ نِصْفِ الْقِسْمَةِ هُنَا وَسَيَأْتِي مَحَلُّ هَذَا الْقَيْدِ
 (وَمَنْ أَعْسَرَ فَمَلِكُهُ إِنْ يَعْلَمُوا) بِالذِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَنْقِضُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمُوا (وَأِنْ)
 دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ) الذِّينِ (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهُ فِي الْمَضَى إِذَا
 لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَهُ بَنُ وَغَيْرُهُ (بَلَا غَبْنٍ) لَا مَقْصُومَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالذِّينِ عَلَى الْبَائِعِ
 أَوْ الْمُشْتَرَى (وَأَسْتَوْفَى) الْغَرِيمِ (يَمَّا وَجَدَ) مِنَ الْفَرَكَةِ مَعَ بَعْضِهِمْ (ثُمَّ تَرَا جَعُوا)
 فِيمَا بَيْنَهُمْ (وَمَنْ أَعْسَرَ) مِنَ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَمَلِكُهُ إِنْ أَمَّ يَعْلَمُوا) فَيُشْتَرَكُ
 الْعَالَمَانِ مِنَ الْمَعْسَرِ كَمَا فِي الْحَالَةِ نَافِعٌ مَا فِي الْخُرُشِيِّ (وَأِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ)
 أَوْ مَوْصَى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصَى لَهُ بِجُزْءٍ عَلَى وَارِثٍ انْبَسَحَ كُلُّا بِحِصَّتِهِ
 هَذَا مَحَلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيْ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا فَإِنْ كَانَ الْمَقْسُومُ كَدَارٍ نَقَضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دِينَ لِحِمْلٍ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت بعدد فلكالدين وعلى تمجيل غيرها يرجع إن تلفت التركة بحسبها (وَقَسَمَ عَنْ صَغِيرٍ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ وَمُلْتَقِطٌ كَغَافِرٍ عَنْ غَائِبٍ لَا ذِي شُرْطَةٍ) وزن غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَغَفِرٍ) مصدر عطف على شرطه (أَخَا) معموله إلا أن يعتاد فكالوصي كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٍ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد (وَأِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمٌ نَخَلَةٍ وَزَيْتُونَةٍ إِنْ اعْتَدَلَا) أى القسمان (وَهَلْ هِيَ قُرْهَةٌ) ودخلت النوعين (لِلْقِلْعَةِ أَوْ مُرَاضَاةٍ) دخلا فيها على عدم الغبن (تَأْوِيلَانِ).

﴿باب﴾

(الْقِرَاضُ تَوْكِيلٌ عَلَى تَجَرٍّ فِي تَقْدِيرِ مَضْرُوبٍ مُسَامٍ بِجُزْءٍ مِنْ رَبِّهِ إِنْ عَلِمَ قَدْرُهَا) أى النقد والجزء (وَأَوْ مَغْشُوشًا) يتعامل به (لَا بَدَيْنَ هَاتِيكِهِ) محترز مسلم (وَأَسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالريح والخسر (مَا لَمْ يُقْبَضْ أَوْ يُخْضِرُهُ وَبُشْهَذٌ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن فيجوز (وَلَا يَرَهُنِ أَوْ وَدِيعةً) إلا مع أحد الأمرين كالدين على الأرجح هذا إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا انتفاع ربه بالتخليص بل (وَأِنْ يَبْدُوهُ) أى العامل (وَلَوْ يَتَبَيَّرُ لَمْ يُتِمَّامَلْ بِهِ بَبَلْدِهِ) أى القرض كالفلس وعرض إن تولى بيعه (وَأِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمن رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَهُ عَلَى دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَبْعَلُ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَالِيهِ) غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضُ مِثْلِهِ فِي رَبِّهِ كَأَنَّكَ شَرِكٌ وَلَا مَادَّةَ أَوْ مُبَهَمٌ) كالك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَلٌ ابتداء كامل فيه بعد سنة أو انتهاء كامل سنة (أَوْ ضَمَنَ) أى اشترط أنه ضامن أما حبل إن فرط فجاز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانٍ) وبها (ثُمَّ انْتَجَرَ فِي تَمَنِّيها) وله

أجر مثله في توليه أيضاً (أَوْ يَدِينِ) مع نقد فاشترى بال نقد (أَوْ مَا يَقِلُّ) كلا
تتجر إلا في البر ولا يوجد إلا في الشتاء مثلاً فالمراد بالقلة أن يوجد تارة ويقدم
تارة (كَاخْتِلَافِهِمَا فِي الرَّبْحِ وَادْعَايَا مَا لَا يُشْبِهُهُ) بعد العمل فإن أشبهها فالقول
للعامل (وَفِيهِمَا فَسَدٌ غَيْرُهُ) حال أي غير ماسبق (أَجْرُهُ مِثْلُهُ فِي الذَّمِّ) ولو لم
يخرج ربح والفرق أيضاً أن قراض النخل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على
الغرماء (كَاشْتِرَاطِ يَدِهِ) أي رب المال من أحدهما (أَوْ مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينًا
عَلَيْهِ) أي على العامل (بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ) رقيب (بِفَصِيصٍ لَهُ) أي
للغلام أولاً نصيب فالضرر نصيب لربه (وَكُنْ) اشترط على العامل أن
(يَخِيطَ) ثياباً (أَوْ يَخْرِزَ) نعلاً (أَوْ يُشَارِكَ) غيره (أَوْ يَزْرَعَ) أي يعمل
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فخائز (أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَيَّ) أن يصل إلى
(بَلَدٍ كَذَا وَبَعْدَ اشْتِرَائِهِ) طلب منه الثمن قراضاً (إِنْ أَخْبَرَهُ) بأنه اشترى
(فَقَرَضُ) بضمه ويختص ويرده فوراً لفساده (أَوْ عَيْنَ شَخْصٍ) يبيع أو يشتري
منه (أَوْ زَمَنًا) كالصيف (أَوْ تَحَلًّا) كالقاهرة (كَأَنْ أَخَذَ مَا لَا يَخْرُجُ
لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي) ويحمله كل ذلك فيه أجره المثل (وَعَلَايَةٍ) أي العامل (كَالْشَّرْجِ
وَالطَّيِّ الْخَفِيَّةَيْنِ وَ) عليه (الْأَجْرُ إِنْ اسْتَأْجَرَ) على ذلك (وَجَازَ جُزْءُ قَوْلٍ أَوْ
كَثُرَ وَرِضَاُهَا بَعْدُ) أي بعد العمل (حَتَّى ذَلِكَ) ولو خلاف ما عقدا (وَ) جاز
اشتراط (زَكَاتِهِ) أي الربح (حَتَّى أَحَدِهِمَا) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط
زكاته على العامل اتفاقاً (وَهُوَ) أي جزء الزكاة (الْمُشْتَرِطُ وَإِنْ أَمَّ تَحِبُّ) بأن
تفاضل قبل مرور الحول والواو زائدة فإنها إذا وجبت للفقراء (وَ) جاز (الرَّبْحُ)
كله (لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِمَنْ يَرِيهَا) وتسميته قراضاً حينئذ مجاز (وَصَوْنُهُ) العامل (فِي)
جمل (الرَّبْحِ لَهُ إِنْ أَمَّ يَنْفَعِهِ) أي الضمان (وَأَمَّ يُسَمِّ قِرَاضًا وَ) جاز (تَعْمَلُ
غُلَامٌ رَبُّهُ أَوْ ذَابِقُهُ) أوهما عجاناً (فِي الْكَثِيرِ) بالنسبة لهما عرفاً (وَ) جاز (خَلَطُهُ)
بلا شرط وإلا فسد كإسار (وَإِنْ يَمَالُهُ) أي العامل (وَهُوَ) أي الخلط (الصَّوَابُ)

المطلوب (إن خاف بتقديم أحدهما رخصاً) وضمن إن آخر القراض (وشارك) العامل (إن زاد) في الثمن (مؤجلاً بقيمتيه) والحال بعدده وتقوم الدين به ورض ثم هي بنقد حال فما نابه اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وسفره إن لم يبحر عليه قبل شغله وأدفع لي فقد وجدت رخصاً) (أشترى به) من غير تعيين لما سبق (وبيعه) بعرض ورده بعيب والمالك قبوله وإن كان الجميع والثمن عنى لأنه ينص إن رد فيأخذه وكذا إن كان البعض والباقي عين فيأخذه على وجه المفاصلة (ومقارضة عبده وأجيريه) فإن شغله عن الخدمة أسقط من الأجرة بحسبه (ودفع مالمين) ممأ (أو متمعاً قنين) ودفع الثاني (قبل شغل الأول وإن لمختلفين) أى بجزءين مختلفين (إن شرطاً خطأ) فيه في المختلفين اتفاقاً والمتفقين على الأرجح كما (لر) وغیره (أو شغله) أى الأول قبل دفع الثاني (إن لم يشترطه) أى الخطأ ولم يحصل خلط بالفعل (كنضوض الأول) فيجوز دفع الثاني (إن ساوى) لا إن نص بزيادة أو نقص أنهمة الترغيب بالثاني للربح أو لجبر الخسر (وانفق جزؤهما) واشترطاً الخطأ وهذا مما يؤيد أن الشرط السابق في المختلفين (واشترى ربه منه إن صح) قصده في ذلك ولم يشترط حال العقد لا إن توصل بذلك إلى أخذ شيء من الربح قبل للمفاصلة (واشترطه أن لا ينزل وادياً أو يمشى بئيل أو يبحر أو) (ببتاع سلامة) لغرض (وضمن إن خالف كأن زرع أو ساقى بموضيع جور له أو حرره بعد) علم (مؤنيه عينا) حال من مفعول حركه (أو شارك وإن عاملاً) لربه (أو باع يدين أو قارض بلا إذن وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني إن دخل) معه (على أكثر) من الجزء الأول (كخسره وإن قبل عمله) إذا جبر بعمل الثاني ضمن له الأول بقدره (والربح لهم) أى لرب المال والثاني ولا ربح للأول (كسكل أخذ مال

لِلتَّنْمِيَةِ) كوكيل ووضعه معه (فَتَعَدَّى) خالف فيضمن الخسر ولا ربح له بخلاف من لم يأخذ للتنمية كودع وغاصب ووصى فعليه وله (لَا إِنْ نَهَاكَ عَنْ الْعَمَلِ قَبْلَهُ) فيختص ربحاً وخسراً (أَوْ جَنَى كُلُّهُ) من العامل ورب المال (أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَسَكَّ أَجْنَبِيَّ) رأس المال ما بقي ويضمن الذهاب ولا يجر المستهلك بالربح أصلاً ولا يعمل على ما في الخُرُشَى ^(١) (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ) أى العامل للتجارة (مِنْ رَبِّهِ) لتهمة القراض بمرض لأن رأس المال رجع إليه شيخنا: النقل للسكرامة (أَوْ) اشتراؤه (بِنَسِيئَةٍ وَإِنْ أَذِنَ) أى لا يجوز لأنها في ذمة العال فيأكل ربه ربحاً ولم يضمن (أَوْ) اشتراؤه (بَأَكْثَرَ) ديناً لما سبق (وَلَا أَخْذُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) القراض (الثَّانِي يَشْغُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا يَبْسَعُ رَبُّهُ سِلْعَةً بِلَا إِذْنٍ وَجَبَرْ خُسْرُهُ وَمَا تَلَفَ) بما سوى (وَلَمْ يَنْقَلِبْ عَمَلُهُ) ولو تراضيا على عدم الجبر على ما للمالك وابن القاسم (لَا أَنْ يَقْبَضَ) ثم يرد فكقراض آخر لا يجر الأول (وَلَهُ) أى ربه (الْخَلْفُ إِنْ تَلَفَ جَمِيعُهُ لَمْ يَلْزَمْ الْخَلْفُ) العامل ولا الجبر به إن قبله بخلاف البعض (وَأَزِمَّتْ) أى السلفة العامل إذا لم يخلف ربه ما اشتراها به (وَإِنْ تَعَدَّدَ) العامل (فَأَرْبَحُ) أى جزء العمل بينهم (كَالْعَمَلِ) لا مجرد الرؤوس (وَأَنْفَقَ) العامل (إِنْ سَافَرَ) الآخر واشتغل بالقراض عن قوته (وَلَمْ يَبْنِ بِزَوْجَتِهِ) ولا يعتبر هنا الدعاء للدخول كما أفاده بن (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِعَمِيرِ أَهْلٍ) زوجة مدخول بها وأنفق رجوعه كأن سافر بها على الأظهر (وَحَجَّ وَعَزَّو) وصلة رحم فلا ينفق في هذه ذاهباً ولا آيباً (بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ) لا في الذمة إن تلف وقد أنفق من عنده (وَأَسْتَعْدَمَ إِنْ تَأَمَّلَ) وإنفاقه فيما يحتاج له من كحجامة وحقاق وحمام (لَا دَوَاءَ

(١) حيث فصل فقال: إن كانت الجنابة قبل العمل فالباقي رأس المال وإن كانت بعده فـرأس المال على أصله لأن الربح يجره، ومثله لعب قال ر: وهو خطأ فاحش اه صاوى

واكْتَمَى (إِنْ بَعْدَ) أَى طَالَ زَمَنُ السَّفَرِ (وَوَزَعَ الْغَفَّةَ إِنْ خَرَجَ) مَعَ الْقَرَاضِ (إِحَاجَةً) غَيْرَ مَا سَبَقَ فِي كَفَرِ (وَإِنْ بَعْدَ أَنْ اكْتَرَى وَتَزَوَّدَ) لِلْحَاجَةِ (وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَمْتَقُ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أُيْسَرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَاضِ (وَالْأَى) بِأَنْ أُعْسَرَ (يَبِيعَ بِقَدْرِ ثَمَنِهِ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ الْعَهْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ الْيَسَارِ وَالضَّمِيرِ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَاضِ (وَعَتَقَ بَاقِيَهُ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي بَعْضَهُ يَبِيعُ كُلَّهُ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ (وَغَيْرَ عَالِمٍ فَمَعْلَى رَبِّهِ) عَتَقَهُ (وَالْعَامِلُ رِبْحُهُ فِيهِ) أَى فِي الْعَهْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ رِبْحَ مَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ وَرَجَعَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَأَنَّهُ فِي حَشٍّ وَبَنٍ فَإِنْ أُعْسَرَ رَبُّهُ بَقِيَ بِقَدْرِ مَا لِلْعَامِلِ رَقِيقًا (وَمَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ) أَى عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) بِالْقَرَابَةِ أَيْضًا (عَتَقَ بِأَلَا كَثِيرَ مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحِسْمِ (وَتَمَنَّى) وَيَسْقُطُ رِبْحُ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ أَمْ يَسْكُنُ فِي الْمَالِ فَضْلًا) رِبْحُ يَوْمِ الشِّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِمَجْرَدِ الْقَبْضِ (وَالْأَى) يَعْلَمُ (فَيَقِيَمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحَ الْعَامِلِ وَالْمَتَقِ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا فِي الْخُرُشِيِّ (إِنْ أُيْسَرَ فِيمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَالْأَى يَبِيعُ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ مَا يَمْتَقُ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَكْثَرُ فِي الْأَوَّلِ يَقْبَعُ ذِمَّةُ الْعَامِلِ بِمَا زَادَ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعِ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ انْتِشَافُ الشَّارِعِ لِلْحَرِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي شَقَصًا يَبِيعُ السَّكْلَ (وَإِنْ أَعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى) لِلْمَتَقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ أَى رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِّحَهُ) أَى رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَهْدِ (وَالْقَرَاضُ) قِيَمَتُهُ يَوْمَ تَمْنِذِ أَى يَوْمِ الْمَتَقِ (إِلَّا رِبْحَهُ) أَى الْعَامِلُ هَكَذَا الْعَوَابُ (فَإِنْ أُعْسَرَ يَبِيعُ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَإِنْ وَطِئَ) الْعَامِلُ (أَمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِ الْقَرَاضِ أَوْ لِلْوَطَاءِ (قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَبَقَى) لِلْوَطَاءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالْثَمَنِ فَصَحَّتِ الْمَقَابَلَةُ (إِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَإِنْ أُعْسَرَ) رَاجِعُ الْمَفْهُومِ فِي أَمَةِ الْقَرَاضِ (اتَّبَعَهُ) بِهَا

أى بقيمتها يوم الوطء فلا يصح قوله (وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ) فإنه في الشق الثانى أعى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (بِقَدْرِ مَالِهِ) والولد حرنسب مطلقاً (وَأَنْ أَحْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطءِ فَالْتَّمَنُ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أُعْسَرَ وَإِسْكَلَ فَسَخُّهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبُّهُ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل وبحسب الزاد على ربه فإن أراد العامل الفسخ غرم ما تزود من مال القراض (لِسَفَرِهِ وَلَمْ يَظْعَنْ) بأن سافر وعمل (فَلْيَنْضُوْضِهِ وَإِنْ اسْتَنْضَاهُ) أحدهما وأبى الآخر (فَاتَّخَاكُمُ) ينظر الأصالح (وَأِنْ مَاتَ) العامل (فَلْيَوَارِثِهِ الْأَمِينُ أَنْ يُكَمِّلَهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَيَّ بِأَمِينٍ كَأَلَوَّلٍ) فى مطلق الأمانة (وَلَا سَلَمُوا هَذَرًا وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ) بيمين ولو غدر أمين لرضى رب المال به (فِي تَلْفِيهِ وَخُسْرِهِ) مالم يظهر مكذبه (وَرَدَّهْ إِنْ قُبِضَ بِإِلَافَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قَرَّاضٌ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجَرٍ) وبلا أجر أجرة للمثل على المعتمد (وَعَكْسُهُ أَوْ ادَّعَى) رب المال (عَلَيْهِ الْغَضَبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ) ليرجع (وَفِي جُزْءِ الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى مُشْتَرَاً) أشبه رب المال أم لا (وَالْمَالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةً وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والتقدير فى الإنفاق وجزء الربح لا إن تفاصيلاً (وَأَرَبُّهُ إِنْ ادَّعَى) فى الجزء (الْمُشْتَرَاةَ فَقَطُّ أَوْ قَالَ قَرَّاضٌ فِي) قول العامل (قَرَّاضٌ أَوْ وَدِيعَةً وَفِي جُزْءِ قَبْلِ الْعَمَلِ مُطْلَقاً) أشبه أم لا وهذا غير ضرورى فإنه غير لازم (وَأِنْ قَالَ وَدِيعَةً ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فإن قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يغلب الفساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَكَ وَقَبْلَهُ كَقَرَّاضٍ أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ) وبحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كعشر سنين كما مر فى الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجد (غُرْمَاءَهُ) أى الميث (وَتَعَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (يَوْصِيَّةً وَقُدِّمَ) على الغرماء بما عين (فِي الصَّحَّةِ وَالرَّضْ وَلَا يَنْبَغِي لِعَامِلٍ) أى يحرم على المعتمد (هَبَةً أَوْ تَوَلِيَّةً وَوَسِيحَ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ)

تشبيهه في مطلق الشركة (إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفَضُّلَ) يريد لا يزيد على غيره ماله
بال (وَلَا فَلَمِيَّةَ حَلَمْلَهُ) أى رب المال (فَإِنْ أَبَى فَلْيُسْكَافِئْهُ) على الزائد بشىء

﴿ بَابُ (١) ﴾

(إِنْمَا أَصْبَحُ مُسَاقَاةُ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا) ومؤنته تقوم مقامى السقى (ذِي
ثَمَرٍ) بمعنى باغ حد الإطعام (لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخْلَفْ) دائماً كالموز (إِلَّا
تَبَعًا) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثالث (يَجْزُهُ قُلٌّ أَوْ كَثْرُ
شَاعٍ) في جميع الحائظ (وَعَلِمَ) اسمه من نصف أو ثلث مثلاً متحد لا نصف
نوع وثلث آخر وجاز كل الثمرة للعامل (بِسَاقِيَّتُ) لا غيرها عند ابن القاسم
وأجاز سحنون مادة عاملت بل في بن أن خلافه في الإجارة أيضاً (وَلَا تَقْصِرُ
مَنْ فِي الْحَائِظِ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها
زوجها يرد طلاقها فتمود لأمدة (وَلَا تَجْدِيدُ) لشيء فيه فهو بالجيم (وَلَا زِيَادَةُ
لِأَحَدِيهَا) خارجة من الحائظ (وَتَعْمَلُ الْعَامِلُ) أى حصل (جَمِيعُ مَا يُنْتَفَرُ
إِلَيْهِ عُرْفًا كَالْبَارِ) رعى الطلع (وَتَنْفَعِيَّةُ) لمنافع الشجر (وَدَرَابُ وَأَجْرَاءُ
وَأَنْفَقُ) عليهم من يومها (وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفُ مَنْ مَاتَ
أَوْ مَرِضَ كَمَا رَثَ) من كبحال تشبيهه فيما قبل النفي تخلفه على العامل وفي نسخة
لا رث إخراج من النفي (عَلَى الْأَصَحِّ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَقْنَأَةٍ)
تشبيهه في جواز المساقاة (إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْنُهُ وَبَرَزَ وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ)
وسبق أن بدو صلاح البقل لإطعامه (وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْقَطْنُ)
الذى يخلف (أَوْ كَالْأَوَّلِ) وهو الشجر (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأَنْتَ
إِنْ كَانَ تَوْقِيتُ) بِالْجَذَائِ) وحلت عليه عند الإطلاق (وَحُمَاتُ عَلَى الْأَوَّلِ)

(١) المساقاة عقد على القيام بمؤنة شجر أو نبات بجزء من غلته بصيغة ساقيت أو عاملت
فقط أه أقرب المسالك .

من بطون تميزت (إن لم يشترط ثمان وكبيح نخيل أو زرع) أى مهما
ولو انفرد بناحية (إن وافق الجزء) فيه جزء متبوعه ، ولم يشترط ذلك أصبح كما
فى بن (وبذره المأكول وكان ثلثاً) من قيمة المجموع (بإسقاط كلفه الشجرة
والأ) بأن اختل شرط (فسد كاشتراطه ربه) إن كان سقيه زيادة على
العامل (وأبقى) الثلث (للمأكول إن سكتنا عنه أو اشتراطه ودخل شجر
تبيع زرعاً) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع (وجاز زرع وشجر) عقد عليهم
(وإن غير تبع وحوايط وإن اختلفت) أنواعها (بجزء) متحد (إلا فى
صفقات وغائب إن وصف) كبيح (ووصله قبل طيبه) أى أمكن ذلك
(واشترائط جزء الزكاة على أحدهما) والا بدى بها فإن لم تجب ألغيت
(وسين ما لم تكثر جداً بلا حد) بل ما تنغير فيه الأصول (و) اشتراط
(عامل) على رب الحائط (دابة أو غلاماً فى الكبير وقسم الزيتون حباً)
عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجرى العرف بقسمه بعد
عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمر : (كعصره على أحدهما وإصلاح جدار
وكف عين وشدة حظيرة) زرب (وإصلاح ضفيرة) محل الماء (أو ما قل)
غير ذلك على العامل (وفقاً يلزمها) عطف على اشتراط (هدرًا) ابن رشد وبجزء
معلوم قبل العمل وبمده قولان (ومسافة المأكول آخر) لأن الحائط لا يغاب
عليه بخلاف القراض (ولو أقل أمانة) لاعديةما (وحمل على ضدها وضمن
الأول) حتى تثبت أمانة الثانى (فإن عجز ولم يجد أميناً أسلمه هدرًا ولم
تنفسخ بفلس ربه ويبيع مساقى ومسافة وصى ومدين بلا حجير)
قيام الغرماء (ودفعه للذى لم يعجز حصة خيراً لا مشاركة ربه) للعامل
(أو إعطاه أرض لتفرض فإذا بلغت كانت مسافة) فإن أثمر وعمل فأجرة مثله
فبماضى ومسافة مثله وله قيمة الأشجار يوم غرسها فإن لم يقل فإذا باغت ، صحت

للمفارقة ببيان نوع الشجر والتأجيل بالإطعام على الأرض والشجر شركة مسماة
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الإطعام (تَحْسَنِينَ) مثلاً
معمول إطعام للقدر (وَمَيَّ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا) بعد العام الأول نص على التوهم
(وَفُسِخَتْ فَاسِدَةً بِلاَ عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ أَكْثَرِ)
من جملة الأثناء (إِنْ وَجِبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ خَرَجَا
لِغَيْرِهَا كَإِنْ أَزَادَا عَيْنًا أَوْ عَرَضًا) فإن الزيادة من العامل شراء النمرة قبل
بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَلِأَنَّ) يخرجها (فَمَسَاقَاةُ الْمِثْلِ)
والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة المثل في الفلاس (كَمَسَاقَاتِهِ مَعَ
تَمْرِ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا تبعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلَ
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر المثل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غُلَامًا وَهُوَ) أي الحائط
(صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ أَوْ يَكْفِيهِ مَوْنَةٌ أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) وانعدت
الصفة (يَشْتَرِيْنِ أَوْ حَوَانِطَ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشْجِمَا) تشبيه في مساقاة المثل بهد
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للحالف وقبل العمل حلفاً وفسخ ولا ينظر
الشبه (وَلِنْ حَاقِيَّتُهُ أَوْ أَكْثَرِيَّتُهُ) دابة مثلاً أما للخدمة فذاك الفسخ كما يأتي لعسر
الحفظ (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا أَمْ تَنَفَّسِيخٌ وَلَيْدَةً تَحْفَظُ كَبِيرَةً مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَلْسِهِ)
لعدم ثبته ومحل أخذ شبهته إن طرأ الفلاس (وَسَاقِطُ النُّخْلِ كَغُلْفٍ كَالْتَّمَرَةِ)
بينهما ، أما أصل سقط فله (وَالْقَوْلُ لِدَعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما
حقه بن (وَلِنْ قَصْرٌ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ حُطٌّ بِذَسْبِقَتِهِ) إلا أن أغنى المطر بخلاف
الإجارة للمساحة هنا (١).

(١) ترك الشارح رحمه الله باب المفارقة فلم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في
نسخته من المتن وانظر ما كتبه في تصدير الكتاب.

{ باب }

(صِحَّةُ الْإِجَارَةِ^(١)) بِعَاقِدٍ وَأَجَرٍ كَالْبَيْعِ وَعُجِّلَ أَيْ وَجِبَ تَعْجِيلُ الْأَجْرِ
 إِنْ هُيْنٌ أَوْ بَشْرَطٌ أَوْ عَادَةٌ فِي غَيْرِ اللَّعِينِ (أَوْ فِي) مَنَافِعٍ (مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ
 فِيهَا) فِيُعْجَلُ الْجَمِيعُ لِمَثَلِ بِلَازِمِ الدِّينِ بِالْدِّينِ (إِلَّا كَرِيحٍ حَجَرٍ) أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَوَانِهِ
 (فَالْيَسِيرُ) كَافٍ تَعْجِيلُهُ (وَلَا) يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ (فُمَيَّاوَمَةً)
 كُلُّ مَا تَمَسَّكَنَ مِنْ زَمَنِ دَفْعِ أَجْرَتِهِ (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَقَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ)
 وَشَرْطُهُ وَلَوْ عَجَلَ (كَمَعَ جُمْلُ) نَشْبِهِ فِي الْفَسَادِ (لَا يَبْعُ وَكَجِلْدٍ لِسَلَاخٍ)
 إِذَا لَبَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ وَأَوَّلِي الْإِخْمِ (وَنَحَالَةٍ لَطَحَانٍ وَجُزْءُ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ)
 جُزْءُ (رَضِيعٍ) فِي إِرْضَاعِهِ (وَلِنْ) جَمْلُ الْجُزْءِ (مِنْ الْآنَ) بِخِلَافِ جُزْءِ الْفَزْلِ
 أَوِ الْجُلْدِ مِنَ الْآنَ فَجَاوِزٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ جَمْعُهُمَا فِي الْعَمَلِ لِلتَّحْجِيرِ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ (وَرِيًّا
 سَقَطَ) أَيْ جُزْءُهُ (أَوْ خَرَجَ فِي نَفْسٍ زَيْتُونٍ أَوْ عَصْرِو) لَفٍ وَنَشْرٍ مَرْتَبٍ
 بِخِلَافِ الْإِنْفِطَافِ كِنَفْضِ الْجَمِيعِ (كَاحْصُدٍ وَادْرُسٍ وَلَكَ نِصْفُهُ) النِّعَمُ تَابِعٌ لِلدَّرْسِ
 لِلْجَهْلِ بِالْحَبِّ (وَكِرَاءِ الْأَرْضِ) الْزَّرَاعَةِ (بِعَمَائِمٍ) وَإِنْ لَمْ تَنْبِتْ كَالْبَيْنِ وَعَسَلُ
 الدُّعْلِ (أَوْ بِمَا تُنْذِبُهُ) وَلَوْ غَيْرُ طَعَامٍ كَالْفُطْنِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ وَهُوَ
 فَسْعَةٌ (إِلَّا كَنَشَبٍ) وَمَعْدُنٌ وَمَالًا يَسْتَنْبِتُ كَالْحَشِيشِ وَالْحُلْفَا (وَحَلَّ طَعَامٍ
 لِبَلَدٍ بِنِصْفِهِ) لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ بَيْعٍ مَعِينٍ بِتَأْخِرِ قَبْضِهِ (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ الْآنَ)
 مَعَ شَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمُعَيَّنِ السَّابِقِ (وَكَانَ خِطْمُهُ الْيَوْمَ بِكَذَا
 وَإِلَّا فَبِكَذَا) لِلْجَهْلِ (وَأَعْمَلُ عَلَى دَائِي) مِثْلًا (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ
 وَهُوَ لِمَا مِلَّ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا) وَأَمَّا الدَّارُ وَالْحَمَامُ فَفِي بَنٍ أَنَّهُ أَجِيرٌ إِذَا لَعَلَ لِمَا رَادَا
 عَلَى مَا فِي الْخُرْشِيِّ (عَكْسُ لِكُكْرِيهَا) فَكِرَاؤُهَا لِرَبِّهَا وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ

(١) الأجرة عقد معاوضة على تملك منفعة بعوض بما يدل اه دردير

(كَيْبَرُهُ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا) فالسيرة جزء من الثمن فيمنع (إلا) أن تكون السيرة (بِالْيَدِ) أو قربها (إِنْ أَجَلًا) إذ لو لم يؤجلها كانت جملة مع البيع (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ) أى ثمن السيرة وهو نصف المبيع (مِثْلًا) لثلا يكون سلفًا إن باع قبل الأجل فانه يرد بحسبه (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهَا) مثلا إن علم ولا تحجر (وَصَاحَ دَقِيقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلَفْ) فيها (وَاسْتَشْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ) أى من المؤجر (وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ) فان مات تحامها (وَاحْصُدْ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ) فتا (وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ) وهو جمل له الترك متى شاء (وَإِجَارَةُ دَابَّةٍ لِسَكْدًا عَلَى إِنْ اسْتَعْنَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتَشْجَارُ مُوَجَّرٍ) بالفتح ليقبض بعدها (أَوْ مُسْتَعْنَى مَنَفَعَتُهُ) لباثمه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها (وَالنَّقْدُ فِيهِ) أفرد لأن العطف بأو (إِنْ لَمْ يَتَجَبَّرْ غَايَةً) قيد لثنى فلا يجوز مع الاحتمال (وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِسَكْلٍ سَنَةً) مثلا (وَكِرَاءُ أَرْضٍ لِقَبْضٍ مَسْجُودًا مُدَّةً وَالنَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَعَلَى طَرَحٍ مَيْتَةٍ وَالْقَصَاصِ وَالْأَدْبِ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير (وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا) مع النقد إن أمن على ما سبق (وَيَوْمٌ أَوْ خِيَاطَةٌ ثَوْبٍ مَثَلًا وَهَلْ تَفْسُدُ إِنْ جَعَمَهُمَا) أى الزمن والعمل (وَنَسَاوِيًا) وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين (أَوْ مُطْلَقًا) ولو زاد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويجوز عند ابن عبد السلام اتفاقا ولا يتصور ضيق الزمن (خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لِقَبْضٍ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِعَشْرِ وَاسْتِزْصَاعٌ وَالْعُرْفُ فِي كَفْسِلٍ خِرْقَةٍ) فإن لم يكن فعلى أبيه (وَلِزَوْجِهَا) لا أب الشريفة (فَسَخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الْغُلِّ إِذَا سَمَكَتْ وَمَوْتٌ لِأَحَدَى الطَّائِفَيْنِ) فلا خرى الفسخ حيث دخلت على الثانية (وَمَوْتٌ أَبِيهِ وَلَمْ تَقْبِضْ أَجْرَهُ) ولا تركه فلها الفسخ (إِلَّا أَنْ يَقْطُوعَ بِهَا

مُطْلُوعٌ وَكَظْمُورٍ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَرٍ بِأَكْلِهِ أَوْ كَوْلًا) كعبد لزوجته (أَوْ مُنْشِعُ
 زَوْجٍ رَضِيَ) بارضاعها (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَبْغُرْ وَسَفَرٍ كَانَ تُرْضِعُ مَعَهُ)
 وغيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَسْتَنْتِجُ حَضَانَةً كَعَسْكِهِ وَ)
 جاز (بَيْتُهُ سِلْمَةٌ عَلَى أَنْ يَتَّجِرَ) له المشتري (بِشْتَمِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخُلْفُ)
 لما نلف من الثمن وبين نوع التجرة ولم يدخل فيه الربح (كَتَمَتْ هَيْئَتَ) تشبيهه
 في الجواز بشرط الخلف وقيل لا يشترط والحكم بوجبه (وَالْأُتَى) تُعَيِّنُ (فَلَهُ
 الْخُلْفُ عَلَى آجِرِهِ) أو يعطيه جميع الأجرة (كَرَّاءٍ كَبِيرٍ) تشبيهه في الخلف إن
 مات أو دابته غير المعينة (وَحَافَتِي نَهْرِكَ) عطف على مؤجر من قوله واستنجد
 (لِيُنْجِي بَيْتًا وَطَرِيقًا فِي دَارٍ وَمَسِيلَ مَصَبٍّ مِنْ حَاضِرٍ لَا) شراء ماء (مِيزَابٍ)
 لا جهل فهذا استطراد لأنه بيع لا إجارة (لَا) كراء ميزاب ماء (لِأَنْزِلِكَ فِي
 أَرْضِهِ) فالاستثناء منقطع (وَكِرَاءُ رَحَى مَاءٍ بِعَلَامٍ أَوْ غَيْرِهِ وَعَلَى تَفْلِيمٍ قُرْآنٍ
 مُشَاهَرَةٍ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) الفهم فإن جمع بين الزمن والحفظ فعلى ما سبق من
 الخلاف كما في بن (وَأَخَذَهَا) أي الحذاقة المفهومة من السياق وهي الاصرافة
 (وَلِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ) على العرف (وَلِإِجَارَةِ مَاعُونٍ كَصَحْفَةٍ وَقِدْرٍ وَعَلَى حَفْرِ
 بئرٍ لِإِجَارَةِ وَجَعَالَةٍ) في الموت (وَبُكْرُهُ) إجارة (حَتَّى) والشأن لإعارته
 (كَلْبًا بِمَارِئَةٍ أَوْ دَابَّةٍ لِمِثْلِهِ أَوْ لِفَظٍ^(١) أَوْ نَوْبٍ لِمِثْلِهِ) لإحدى اللامتين
 زائدة ثم هو خاص بعد عام (وَتَفْلِيمٍ فَقِهِ وَقَرَأَيْضٍ) بأجرة مكروه (كَبَيْعٍ كُنْتِيهِ
 وَقِرَاءَةٍ بِلَحْنٍ) أي الإجارة عليها^(٢) وسبقت كراهة القراءة نفسها في سجود التلاوة
 (وَكِرَاءَةٍ دِفٍّ وَمِعْزِفٍ لِعُرْسٍ) ولا يلزم من إباحتها شيء جواز أجرته (وَكِرَاءَةٍ
 عَبْدٍ) ودابة (لِسَكْفِيرٍ) بخصوصه فان أذل الاسلام حرم أو كان في العموم

(١) كذا بالأصاين والنسخ المشهورة فيها: أو ثوب لثمة

(٢) لأن القراءة باللعن والتطريب مكروهة وأما الإجارة على أصل التلاوة لجائزة للعموم

• إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله • وانظر هـ وبـ

جاز (وَبَقَا مَسْجِدٌ لِلْكَرَاءِ وَسُكْنَى قَوْقُ) بالأهل وحلت الكراهة هنا
على التحريم حيث سبق التحريم على السكنى وإلا جاز كتحتة (بِمَنْقَعَةٍ)
ملتبس بقوله صحة الاجارة يعاقد وأجر (تَقْوَمُ) بفتح أوله وهى المؤثرة لانفاح
لشمه أو كطعام لتزيين الخانوت به (قُدِرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا) لاعلى إخراج الجان^(١)
وقيد بما إذا لم يجرب (بَلَا اسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا) استثنوا من ذلك الاستراضاع
وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظَرٍ) منع (وَتَعْنِي) بالشخص (وَلَوْ مُضْجَعًا) مبالغة
فى جواز الإجارة (وَأَرْضًا غَمَرَّ مَأْوَاهَا وَتَدَرَّ انْكَشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ
عَلَيْهَا عَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ) لأنه استيفاء عين قصداً (أَوْ شَاءَ لِلْبَيْتِ)
يصح عطفه على ما قبل لاحت استوفت الشروط بأن كثرت الاشياء كمشرة
وعرف وجه الحلاب فى إبانة كثلثة أشهر (وَاعْتَفَرَ مَا فِي الْأَرْضِ) من الأشجار
(مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين تبع غير مقصود
ولا يبلغ بالزروع الثلث ، بن عن ابن رشد : الثلث من اليسير إلا فى حمل العاقلة
ومعاقلة المرأة للرجل والجامحة (وَلَا تَقْلِيمِ غَنَاءٍ)^(٢) أَوْ دُخُولِ حَائِضٍ إِمْسَاجٍ
أَوْ دَارٍ لِقُبْحِ كَنِيسَةٍ (محترز قوله ولا حظر) كَبَيْعِهَا لِذَلِكَ وَتُصَدَّقُ
بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّمَنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (عَلَى
الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَيْنٍ) لا يقبل النياابة (كَرَكْتِي الْفَجْرِ بِخِلَافِ الْكِفَايَةِ)
إلا صلاة الجنابة (وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ) لينصف الجمل ولا يشترط الاختيار
(وَدَارٌ) لاسفينة (وَحَائُوتٌ وَبَقَا عَلَى جِدَائِهِ) لا أرض (وَنَحْمُولٌ إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلاً ، قال الأبنى لا يحمل ما يأخذه الذى يكتب البراءة لرد الضائع لأنه
من السحر . قال وما يؤخذ على المقود فان كان بالرق العرية جاز وإن كان بالرق العجمية امتنع
وكان الشيخ يعنى ابن عرفة يقول إن تكرر منه الفع فذلك جائز اه من ح
(٢) وأما استئجار نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتمل على المعارف
فلا شك فى جوازه اه صاوى .

تَوْصَفُ) فهكفي الوصف (وَدَابَّةٌ إِرْكُوبٌ وَإِنْ ضُمِنَتْ فَجِنْسٌ وَتَوْصَفُ
وَذُكُورَةٌ) كجمل بنحى (وَلَيْسَ إِرَاعٌ رَعَى أُخْرَى إِنْ لَمْ يَقَوْ إِلَّا بِمَشَارِكِ
أَوْ تَقِيلُ) الاستثناء منقطع لأن شأن القلة القدرة (وَلَمْ يَشْتَرِطْ خِلَافُهُ وَإِلَّا)
بأن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فَأَجْرُهُ)
الثانى فيما يشبه الاول لا إن خاطره (لِمُسْتَأْجِرِهِ) وله أن يسقط من الاول بقدر
ما أشغل (كَأَجِيرٍ لِيُخْدِمَهُ أَجَرَ نَفْسِهِ وَلَمْ يَلْزَمَهُ رَعَى الْوَلَدِ) بل برعاه
آخر معه (إِلَّا لِمُعْرِفٍ وَعَمَلٍ بِهِ فِي الْخَيْطِ وَنَفْسِ الرَّحَى وَآلَةٍ بِنَاءٍ وَإِلَّا)
يكن عرف (فَمَتَى رُبِّهِ) أى الشئ المصنوع (عَكْسُ كَافٍ وَشِبْهِهِ) فعلى
رب المجابة عند عدم العرف والشرط (وَفِي السَّيْرِ وَالْمَنَازِلِ وَالْمَعَارِيقِ) جمع
معلوق كمصغور أمته الركب (وَالزَّامِلَةِ) الخرج ونحوه (وَوِطَانِهِ بِمَحْمِلٍ
وَبَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) كل ما أكل (وَتَوَفِيرِهِ كَنَزْعِ الطَّيْلِ لِمَا كَانَ قَائِلًا
وَهُوَ) أى عاقد الاجارة (أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ) إلا من حمل ما تنسارع له لأيدى
كطعام وفى بن استصلاح ضمان الراعى (وَلَوْ شَرِطَ إِنْثَابُهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِسِمَةِ
النِّمْتِ) والشرط مفسد فى العمل إن تم قبل إسقاطه أجرة المثل (أَوْ غَيْرَ بِدُهْنٍ
أَوْ طَعَامٍ أَوْ بِأَيَّةٍ فَانْكَسَرَتْ وَلَمْ يَتَعَدَّ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ وَلَمْ يَغْرُ بِفِعْلٍ)
كربطه برث ولا شئ فى الغرور القولى، ش: إلا صير فيما أخذ أجرة على الأحسن
(كَجَارِسٍ وَلَوْ حَمَامِيًا) وأتى بالتضمين مصلحه^(١) (وَأَجِيرٍ إِصْرَانِ) لأنه
أمينه (وَيَتَسَارُ إِنْ ظَهَرَ خَبْرُهُ عَلَى الْأَعْظَمِ) إلا أن ينصب نفسه للناس فالعمدة
عليه (وَنَوْنِي غَرَقْتُ سَفَفْتُهُ بِفِعْلٍ سَاثِغٍ لَا إِنْ خَالَفَ مَرَعَى شَرِطَ أَوْ
أَنْزَى بِلا إِذْنٍ) فانت تحت الفعل أو فى الولادة (أَوْ غَرَّ بِفِعْلٍ) كشيء يخوف

(١) أفنى به الأجورى وغيره ولذا قال فى المجموع: والمصلحة ضمان كحارس الحمام والسمار
ام وانظر غب وبن

(فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ التَّلْفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرِهِ) كالظرف (وَلَوْ مُخْتِاجًا لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في الصنعة تقرير كدفع الفصوص وثقب الأثاق وتقوم السيوف وإحراق الخبز عند الفوران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يتعدى فيها (وَلِإِنْ بَيِّنَةٌ أَوْ بَلَاءٌ أُجِرَ إِنْ نَصَبَ نَفْسُهُ) لامة الناس (وَغَابَ عَلَيْهَا) إلا إن كان بيت ربها (فَبَقِيَّتِهِ يَوْمَ دَفْعِهِ) إلا أن يثبت زمن بعده (وَلَوْ شَرَطَ نَفْسَهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ ذَعَالًا خَذِرًا) ولم تنهض الأجرة: (إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَتَسْقُطَ الْأَجْرَةُ) حيث لم يضمن (وَلَا أَنْ يُخْفِرَهُ رَبُّهُ بِشَرْطِهِ) الذي أمره به إذ صار وديمة (وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَذَحَرَ) هذا خاص بالراعي ومثله الملتقط ونحو ابن عرفة حلف للمتهم (أَوْ سَرِقَةً مَنْحُورَةً) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطبيب (قَدْ غَضِرَ مَن) مأذون فيه وقال للفلوع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى الصانع (صِيغَةً) فلا عبرة بمخالفة ربه (فَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُسِّخَتْ بِتَلْفِ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) للعين (لَا) بتلف ما يستوفى (بِهِ إِلَّا صَيَّ أَمْسَلُ وَرَضِعَ وَفَرَسَ نَزَوٍ وَرَوْضَ) وقد حكى في التوضيح خلافاً إذا استأجره على حصد زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب لابس له غيره أو صنع جوهر نفيس أو برء عليل النظر بن (وَسِنْ لِقْلَعٍ فَسَكَنْتَ كَمَفُوفِ الْفِصَاصِ) من غير من استأجر عليه (وَبِغَضَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْفَعَتِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِعْلَاقِ الْخَوَانِئِ وَتَحْلِ ظَنَرٍ) كما سبق (أَوْ مَرَضٍ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعِهِ وَمَرَضٍ عَبْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَعَدُوٍّ) مما يتعذر معه ترجيعه كل ذلك تعذر فيه المستوفى منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أى الأجل ولا يجوز قضاء ما عوضه في ذمة للسكري لنفسه في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَابَّةٍ بِسَقَرٍ ثُمَّ تَصِحَّ) ومثلها العبد لعدم القوة الأولى والسفر محتاج لها (وَحَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ) أى أجهر الخلدمة (سَارِقٌ وَبُرْشِدٌ صَفِيرٌ عَقَدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلْمِهِ
وَلَيْتَ إِلَّا لِيظَنُّ عَدَمَ بُلُوغِهِ) قبل الأجل (وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ) والأيام
والاستثناء راجع للأولى وأما الثانية فكمسح السفية وهو قوله (كَسَفِيهِ
ثَلَاثَ سِنِينَ) أو أكثر وأما نفس السفية فلا كلام لولايه في إيجاره إلا أن
يجابى (وَبِمَوْتِ مُسْتَحِقٍّ وَفِي آجَرٍ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ) بخلاف
الناظر (لَا يَأْخُذُ بِالْمَالِكِ) أن ما آجره لغيره لانهاهه ويفرم^(١) إلا أكثر من
كراء المثل وما أخذ (أَوْ خُلْفٍ) موعدا (رَبُّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ) زمن (مُعَيَّنٍ)
حال العقد (وَحَجَّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ) أى المكترى (أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرُ
وَأَجَرَ الْحَاكِمُ) عليه (إِنْ لَمْ يَكْفُ) كالمالك فإن لم ينكف بيعت عليه
(أَوْ يَمْتَنِعُ عِنْدَ) مكترى (وَحُكْمُهُ عَلَى الرُّقِّ) إلا فى وطء الأمة (وَأَجْرَتُهُ
لِسَيِّدِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا) أى الاجارة .

(فَصَلِّ وَكِرَاهَ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عَقْلُهَا أَوْ طَعَامَ رَبِّهَا
أَوْ عَلَيْهِ طَعَامُكَ) حيث لم تنكرها بطعام لثلا يكون نسيئة (أَوْ لَيْزَ كِبَهَا فِي
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْعَنَ بِهَا شَهْرًا) راجع لما والركوب والطحن معروف (أَوْ
لِيَحْمِلَ عَلَى دَوَابِّهِ مِائَةً وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَا لِكُلِّ) فإن ضعى مختلفا فلا بد من
تعيين ما لكل لاختلاف الأغراض (وَعَلَى حَمْلِ آدَمِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْزَمَهُ
الْفَادِحُ)^(٢) ولا المرأة إن عقد على رجل (بِخِلَافٍ وَلَدٍ وَلَدَتُهُ) فيلزمه حمله
معه (وَبَيْعُهَا وَاسْتِئْثَارُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَ لِأَجْمَعِ وَكِرَاهُ الْمُتَوَسِّطِ) والغمان
فى المنوع على البائع والنفقة فى غيره على المشتري كاللابة المستأجرة (وَكَرَاهَ
دَابَّةٍ) يتأخر قبضها (شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) أى بشرطه (وَالرَّضَى بِغَيْرِ

(١) أى المقرر له

(٢) أى "مظلم الثقيل"

الْمُعَيَّنَةِ الْمَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ أَوْ نَقَذَ اضْطُرَّ) وإلا لزم فسخ مافي الذمة من
الأجرة في منافع مؤخرة بناء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر (وَقَالَ
الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ وَدُونَهُ) لا أضرب ولو أقل كمنصف قنطار حجراً وقد استأجر على
قنطار قطن (وَحُلَ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ) وبين الجنس كما في حش
(أَوْ عَدْدِهِ إِنْ لَمْ يَتَّفَقُوا) كثيراً كبيع لا بطن (وَإِقَالَهُ قَبْلَ النَّقْدِ
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَنْبَغْ عَلَيْهِ) وإلا فلا تجوز بزيادة (إِلَّا مِنْ مُسَكَّرٍ فَقَطْ
إِنْ اقْتَصَا) بالزيادة من رأس المال ورجع بالباقي (أَوْ) من المسكرى (بَعْدَ سِتْرِ
كَثِيرٍ) لبعده تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت
المنافع مضمونة فلا بد من تعجيل المأخوذ به لما وإلا انسخ الدين في الدين
(وَاشْتَرَا حَبِيَّةً مَكَّةً) أي حملها أو هي للمسكرى (إِنْ عُرِفَ وَعَقِبَةُ الْأَجِيرِ)
الخادم يركب الدابة الميل السادس (لَا تَحُلُ مِنْ مَرِيضٍ) من أرباب الأمتعة
(وَلَا اشْتَرَا) إِنْ مَا تَتْ مُعَيَّنَةٌ أَنَاهُ بغيرها (حيث نقد كما سبق) (كَدَوَابِّ
لِرِجَالٍ) إلا أن تستوى الشركة في الكل أو يتفق المحمول وأجرته (أَوْ لِأَمْسَكِيَّةٍ
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْحُرْفُ نَقْدَ مُعَيَّنٍ) ولم يشترط كما سبق وفسدت إن اتفقت حرف
تعجيل المعين (وَإِنْ نَقَذَ أَوْ يَدَنَا نِيرَ عِيْنَتٍ إِلَّا بِشَرْطِ الْخَلْفِ) في الغائبة
وبكفي في الحاضرة بشرط التعجيل (أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ أَوْ لِيَسْكَانَ شَاءَ أَوْ
يَعْمَلُ كِرَاءَ النَّاسِ) ولم يكن ذلك معروفاً (أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَذَا فَبِكَذَا)
وإلا فهكذا أو مجاناً (أَوْ يَنْتَقِلَ لِبَلَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا بِإِذْنِ كَارِذِهِ فِي خَلْفِكَ
أَوْ حُلِّ مَمَكٍ وَالْكِرَاءُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زِنَةَ كَالسَّفِينَةِ وَضَمِينَ إِنْ أُكْرِيَ
لِغَيْرِ أَمِينٍ) أو لأقل أمانة وبضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتعدي
أو بدمم الملك وأعدم الأول (أَوْ عَطِلَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ) مطلقاً (أَوْ حُلِّ
تَطَبُّ بِهِ) وبغفر من المسافة ما يعدل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

القيمة وقت التعمد أو كراه ما زاد وأخذ كراه ما قبل التعمد مطلقاً (وإلا) تعطب بزيادة المسافة ، أو كان لا تعطب به (فإن كراهه كان لم تعطب) بزيادة حمل تعطب به (إلا أن يحبسها كثيراً) ما تغير فيه الأسواق كأجل السلم (فله كراه الزائد أو قيمتها ولك فسخ عضوض أو جروح أو أغشى) ولو لم تحتج له لیسلا (أو) ما كان (دبره فاحشاً كان بطحن لك كل يوم لزدبسين بدريهم فوجد لا يطحن إلا لزدباً) تشبيه في الخيار وإن أبقى لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر) ، (وإن زاد أو نقص ما يشبه السكيل) مثلاً (فلا لك ولا عليك) .

(فصل ١٠) (جاء كراه سحام ودائر غائبة ببيها) برؤية أو وصف أو خيار (أو نصفها أو نصف عبدي) فتوزع خدمته (وشهراً حتى إن سكن يوماً لزم إن ملك البقية) يتصرف فيها بما شاء من كراه أو غيره (وعدم بيان الإبتداء وحمل من حين العقد) ومن كسر الشهور بالعدد (ومشاهدة ولم يلزم كراه المشاهدة) (لها ما لا ينقد فقدره كوجيبة) تشبيه في اللزوم إلا لشرط فيها (بشهر كذا) بالإضافة (أو هذا الشهر أو شهراً أو إلى كذا وفي سنة يكذا تأويلان) أرجعها وجيبة (وأرض مائة عشرين إن لم ينقد) أي بشرطه (وإن سنة) مبالغة في الفهم للتردد بين السلفية والتمنية (إلا للمأونة كالنيل والمدينة فيجوز ويحب) النقد (فمأونة النيل) لا مفهوم لها (إذا رويت) وتمكن منها كما يأتي (وقدر من أرضك) كاذرع (إن عين أو نسأت) أو كان جزءاً شائعاً (وعلى أن يحررها ثلاثاً أو يربها) لبقاء نفع ذلك في الأرض (إن عرف) الزبل وقدره (و) كراه (أرض) مكثرة (سنتين لذي شجرتها سنيين مستقبله) معمول المصدر (وإن) كان الشجر (لغيرك) لمكثري وتأمره بأمره بالقلع إن لم يرضك (لأزرع) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغير ربه كالشجر المؤبر (وشرط كفسر مَرَحاضٍ وَمَرْمَةٍ وَطَبِينٍ مِنْ كِرَاهٍ
وَجَبَّ لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ) في (ر) للتعبد ولو لم يجب (أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُسْكِرِ)
إلا أن يعرف (أَوْ حِمِّهِ أَهْلُ ذِي الْحُمَامِ أَوْ نُورَتِهِمْ مُطْلَقًا) ولو لم يعدم
إلا أن يعرف القدار كالحياطة والخبز (أَوْ أَمَّ يُعَيِّنُ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً وَغَرَسَ
وَبَعْضُهُ أَضْرٌ وَلَا عُرْفٌ وَكِرَاهٌ وَكِيلٌ بِمُجَابَاةٍ أَوْ بِعَرْضٍ) فاللهوكل الفسخ فإن
فات رجع على الوكيل فإن أعدم فعلى الساكن وكذا في الناظر والوصى (وَأَرْضُ
مُدَّةٍ إِنْ مَرَسَ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ) للزور في البقاء (وَالسَّنَةُ
فِي) أرض (الْمَطَرِ بِالْخَصَادِ وَفِي) أرض (السَّغْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ تَمَّتْ وَلَهُ
زَرْعٌ اخْضَرَ فَكِرَاهٌ مِثْلُ الزَّائِدِ) في حد ذاته ولو علم أن الزرع يتجاوز للدة
كشجر مؤبر (وَإِذَا انْقَضَتْ لِلْمُسْكِرِ) فرض مسألة (حَبٌّ فَتَبَّتْ فَأَيُّهَا فُؤُ
لِرَبِّ الْأَرْضِ) ويمط من كرائها بعد ، وأما إن تأخر الذبت فالسكراء (كَمَنْ
جَرَهُ السَّيْلُ إِلَيْهِ) الضمير للحب والزرع والشجر لربهما إلا أن يقطع الشجر
رَبُّهُ لغير غرس فإرب الأرض دفع قيمته مقلوعاً (وَلَزِمَ الْكِرَاهُ بِالْتَمَكُّنِ)
عادة لا إن خشي على الزرع نحو النار (وَإِنْ فَسَدَ لِحَاجَتِهِ) لا دخل الأرض
فيها مبالغة في اللزوم (أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ) يعني إبان الزرع وقد تمكن
مده (أَوْ عَدَمِهِ) لأهل البلد (بَذْرًا أَوْ سَجْنَةً) لا مكان لكرائه فإن قصد
ساجنه منه ضمن السكراء (أَوْ إِنْ تَمَّتْ شُرُفَاتُ الْبَيْتِ) ولم تنقصه (أَوْ سَكَنَ
أُجْنَبِي بَعْضُهُ) بلا إذن ربه (لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِرَاهِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ
انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا أَوْ سَكَنَهُ مُسْكِرِيهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ) للسكري (يُسَلَّمُ لِلْأَعْلَى
أَوْ عَطِشَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ) قبل التمكن (فِي حَصَّتِهِ) يحط في قوله
لا إن نقص وما بعده (وَحَبْرٌ فِي مُضِيرٍ كَهَطْلٍ) للمطر من إلى سقفها (فَإِنْ
بَقِيَ فَالْكِرَاهُ) كله لأن خبرته تنفي ضرره (كَهَطْلٍ أَرْضٍ صُلْحٍ) تشبيهه في

قوله فالسكراء (وهل مُطلقاً) وهو المتمد (أو إلا أن يصاحوا على الأرض) خصوصاً (تأويلان عكس تَلَفِ الزرع لِكثَرَةِ دُودِهَا أو فَارِهَا أو عَظَاشِ أو بَقَى القليل) فيسقط السكراء في ذلك كله (ولم يجزِ أجرٌ على إصلاح مُطلقاً) ولو أضر بالسكان ويخبر، ابن عبد السلام العمل على الجبر وخرجت الخربة بجنب العمران على هذا (بِخِلَافِ سَاكِنِ أَصْلَحَ لَهُ بَقِيَّةُ الْمُدَّةِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) فيجبر على البقاء (وإن اِكْتَرَبَا حَاقُوتًا فَأَرَادَ كُلُّ مُقَدِّمِهِ قِسْمَ إِنْ أَمْسَكَنَ وَإِلَّا أَكْرَى عَلَيْهِمَا) والقسم بمجرد الجلوس (وإن غَارَتِ عَيْنُ مُسْكِرَى سَيِّئِينَ بَعْدَ زَوْجِهِ) وأبى ربه الإصلاح (نَفَقَتْ حِصَّةُ سَيِّئَةٍ فَقَطُّ وَإِنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ بَيْتٍ وَإِنْ يَكْرَاهُ فَلَا كِرَاهَ إِلَّا أَنْ تُبَيَّنَ) كأبيها وأمه وأخاف أخوها وعمها إن لم يطل ورجعوا أبواه كأبويها لا أخوه وعمه (والقول للأجير أنه وصل كتاباً) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلا لبينة كما سبق (وأنه استُصْنِعَ وقال) ربه (ودِيعةٌ أو خَوَافٌ فِي الصَّنِيعَةِ وَالْأَجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَا فِي السَّكْلِ) وحَازَ لَا كِبْنَاهُ) ومن يخيط في بيت ربه وإنما يعتبر الحوز إن أشبها وإن لم يشبها فأجرة المثل (وَلَا فِي رَدِّهِ لِرَبِّهِ وَإِنْ) قبضه (بِلَا بَيِّنَةٍ) إلا ما لا يغاب عليه إلا لتوثق (وإن ادَّعَاهُ) أى الاستصناع (قال) ربه (سُرِقَ مِنِّي وَأَرَادَ أَخْذَهُ دَفَعَ قِيَمَةَ الصَّنِيعِ) بالفتح (بِیَمینِ) إن زادت دَعْوَى الصَّانِعِ فِي الْأَجْرَةِ (عَلَيْهَا وَإِنْ اخْتَارَ تَضَمُّيمَهُ فَإِنْ دَفَعَ الصَّانِعُ قِيَمَتَهُ أَبْيَضَ فَلَا يَمِينَ وَإِلَّا حَتَفًا وَاشْتَرَاكَ) بالقيمتين (لَا إِنْ تَخَالَفَا فِي لَتِّ السُّورِقِ) يخرج من التحالف والاشتراك ولو قال رب السويق ودیعة لوجود المثل (وَأَبَى مَنْ دَفَعَ مَا قَالَ اللَّاتُ قِيْلَ سَوِيْقُهُ) وإلا أخذه ملتوتا (وَلَهُ) أى الأجر (وَلَا جَمَالَ بِيَمِينَ فِي حَدِّمْ قَبْضِ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ بَلَّغَا الْغَايَةَ إِلَّا لَطُولِ فَلَمْ يَكُنْ رِبْدٌ بِيَمِينَ) والقرب اليومان ونحوهما (وإن قال بِيَمَانَةٍ لَبَرَفَةٍ وَقَالَ

للمكثري (بَلْ لَمْ يَرِيقَةً حَلَفًا وَفُسِخَ إِنْ عُدِمَ السَّيْرُ أَوْ قُلَّ وَإِنْ نَقَدَ)
ولا ينظر المشبه (وَإِلَّا فَكَفَوْتَ لِلْبَيْعِ وَلِلْمُسْكِرِ فِي الْمَسَافَةِ فَقَطْ إِنْ أَشْبَهَ)
حق العبارة وإلا فللمسكري إن أشبه ويدخل تحت إلا من السير المكثير بلوغ
برقة (قَوْلُهُ فَقَطْ أَوْ أَشْبَهَا وَانْتَقَدَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ حَلَفَ الْمُسْكِرُ وَلَزِمَ
الْجَمَالَ مَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ حَتَّى مَا ادَّعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ حَتَّى دَعَا
الْمُسْكِرُ وَفُسِخَ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهَا حَلَفًا وَفُسِخَ بِكَرَاءِ الْمِثْلِ فِيمَا مَضَى
وَإِنْ قَالَ أَكْرَبْتُكَ) جمالي (الْمَدِينَةَ بِمِائَةِ وَبَلَعَهَا وَقَالَ بَلْ لَمْ يَكُنْ)
إلا بعد (بِأَقْلٍ فَإِنْ نَقَدَهُ) الأقل (فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِيمَا يُشَبَّهِ مِنْهَا) وَحَلَفًا
وَفُسِخَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِدْ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِي الْمَسَافَةِ وَالْمُسْكِرُ فِي حِصَّتِهَا
بِمَا ذَكَرَ بَعْدَ بَيَانِهِمَا) وكذا إن أشبه المكثري فقط (وَإِنْ أَشَبَّهُ قَوْلُ
الْمُسْكِرِ فَقَطْ فَالْقَوْلُ لَهُ بِبَيَانٍ) وإن لم يشبهها فكالمسابقة (وَإِنْ أَفَامَا بَيِّنَةً
فُضِيَ بِأَعْدِلِيهَا وَإِلَّا سَقَطَتْ) وَإِنْ قَالَ أَكْتَرَيْتُ عَشْرًا بِخَمْسِينَ وَقَالَ بَلْ
خَمْسًا بِمِائَةٍ حَلَفًا وَفُسِخَ) ولا ينظر المشبه ولا نقد حيث لا زرع (وَإِنْ زَرَعَ
بَعْضًا) من المدة (وَلَمْ يَنْتَقِدْ فَلَرَبَّهَا مَا أَقْرَبَ بِهِ الْمُسْكِرُ) بكل سنة خمسة
(إِنْ أَشَبَّهُ وَحَلَفَ وَإِلَّا) يشبه أولم يحلف (فَقَوْلُ رَبِّهَا إِنْ أَشَبَّهُ وَحَلَفَ
وَإِنْ لَمْ يُشَبَّهَا حَلَفًا وَوَجَبَ كِرَاءُ الْمِثْلِ) وقوله (فِيمَا مَضَى وَفُسِخَ الْبَاقِي
مُطْلَقًا) راجع لجميع الفروع (وَإِنْ نَقَدَ فَتَرَدُّ) حقه تأويلان في كون القول
للمسكري في صورتي شبهه لنقديه بالنقد أو كما لو لم ينتقد .

(بَابُ)

(صِحَّةُ الْجُمْلِ بِالزِّيَادَةِ أَهْبِ الْإِجَارَةَ جُمْلًا عِلْمٌ) أما إن علم الجمال
فقط مكان الآتي فعليه الأكثر من الجمل وأجر المثل أو الجمول له فيقدر تعبها

وفي علمهما خلاف (بِسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ) ولو بواسطة (بالتَّامَّامِ كِكِرَاءِ الشُّعْنِ)
تشبيه في التمام بالتممكن في الغاية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى التَّامَّامِ
فَيُذِيبُ السَّبَبَ الثَّانِي) لحل الأول وكذا إذا حملت بلا استئجار أو انتفع وأما في السفن
فبنسبة الأول للزومه فإنها إجارة على بلاغ (وَأِنْ اسْتَحِقُّهُ) العبد قبل تسليمه
لأنه الذي ورطه ولا يرجع على المستحق (وَلَوْ بِحُرْبَةٍ بِخِلَافِ مَوْنِهِ) قبل
تسليمه (بِلَا تَقْدِيرِ زَمَنِ إِلَّا بِشَرْطِ نَزْكِ مَتَى شَاءَ) ليدخل على خفة الضرر
وإن كان هو الحكم الأصلي (وَلَا نَقْدٍ مُشْتَرِطٍ) للضرر الاشتراط (فِي كُلِّ
مَاجَارَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الأليق بالفقه أنها مهتداً مؤخر^(١) وإن كان خلاف
السياق (بِلَا عَكْسٍ) فالإجارة أعم لانفرادها فيما ينتفع فيه قبل التمام وتجاوز في
الآبق الجمهور على مدة معلومة فليس وجميعاً^(٢) (وَلَوْ فِي السَّكْنِ إِلَّا كَبَيْعٍ
سَلَعٍ لَا يَأْخُذُ شَيْئاً إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لأن كل سلامة لها جمالة في المعنى فالشرط
مناف لمقتضى العقد (وَفِي شَرْطٍ مَنَفَعَةٍ الْجَاعِلِ) فلا يصح على مجرد صعود
جبل (قَوْلَانِ وَلَيْمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جُمْلُ مِنْهُ لِيْنِ اعْتَادَهُ كَجَلْفِهِمَا بَعْدَ تَخَالُفِهِمَا)
بعد العمل ولم يشبه واحد فإن أشبهها فلن بيده العبد وإلا فكعدم الشبه على الأظهر
(وَلَوْ بِهِ نَزْكَهُ) أي العبد لمن جاء به حيث لم يلزم واعتاده العامل (وَلَمَّا) يعقد
(قَالَ تَفَقَّهٌ) في تحصيله (فَإِنْ أَفَلَتْ) قبل تسليمه (فَجَاءَ بِهِ آخَرُ فَلِكُلِّ نِسْبَتُهُ)
فإن قارب محله الأول اختص الثاني (وَأِنْ جَاءَ بِهِ ذُو دِرْهَمٍ وَذُو أَقْلٍ اشْتَرَا كَافِيَا)
أي الدرهم بالنسبة فإن جعل الأقل نصفاً فله الثالث (وَأَسْكَلْنِيهَا) الْفَسْحُ وَتَوَرَّتِ

(١) أي وقوله في أول الفصل : صحة الجعل خير مقدم . ولكن السياق لا يساعد عليه .

(٢) كما قال الأجهوري ووجهه بانفراد الجمالة فيما جهل حاله ومكانه كالآبق وأجيب بعدم
الانفراد لجواز أن يؤجر على التنقيش عنه كل يوم بكذا . فالصواب ما في المدونة من أن بينهما
عموماً وخصوصاً مطلقاً .

الْجَاعِلُ بِالشَّرُوعِ وَفِي الْفَاسِدِ جَمْلُ الْمِثْلِ إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْفَسَادُ لِمُدَوَّرِهِ
(بِجَمْلٍ مُطْلَقاً) نَمِ الْعَمَلُ أَوْ لَا تَخْرُجْهُ عَنْ سُنَّةِ الْجَمَلِ (فَأَجْرَتُهُ)

(بَابُ)

(مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِبِعَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ) فَلَا
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بِشَرَاءٍ أَوْ إِعْطَاءٍ مِنْ مَالِكٍ بِأَحْيَاءٍ
أَوْ إِقْطَاعٍ (إِلَّا) أَنْ تَسْكُونَ الْعِمَارَةَ مَذْهُوبَةً (لِإِحْيَاءٍ) فَإِنْ دَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ الْأَوَّلُ فَتَقِيمةُ الْعِمَارَةِ وَمَنْقُوضَةٌ إِنْ عُلِمَ بِالْأَوَّلِ
بَعْدَ حُلْفَةٍ مَا أَعْرَضَ (وَبِحَرَبِيٍّ) أَيْ الْعِمَارَةُ (كَمَا تَقْطَبُ وَمَرْغَى يُدْحَقُ غَدُوءًا
وَرَوَاحًا لِبَلَدِهِ وَمَا لَا يَضِيقُ كَلِّي وَارِدٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَا لِيْلِي وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ
لِلْفَخْلَةِ وَمَطْرَحُ قُرَابٍ وَمَصَبُّ مِرْزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ تُخْفِقُ بِأَمْلَاكٍ بِحَرِيمٍ
(وَلِكُلِّ الْإِنْتِفَاعِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ) إِنْ قُطِعَ الْإِمَامُ وَلَا يَقْطَعُ مَمْنُورًا مَعْنُوءَةً
مِنْهَا) بَلْ انْتِفَاعًا لِأَنَّهَا حَبْسٌ بِلِ مَوَاتِهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ
الصَّلَاحِ كَمَا سَبَقَ (وَبِحَرَمِيٍّ الْإِمَامُ مُحْتَاجًا إِلَى قَوْلٍ) بَأَنْ لَا يَضُرَّ (مِنْ بَلَدِهِ عَقَابًا كَنْزَوِ)
أَوْ مَاشِيَةً صَدَقَةً أَوْ فُقَرَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَائِبِهِ يَحْمِي وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهِ
بِخِلَافِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ وَبِحْتَاجِ الْحَيَازَةِ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمَقْطَعِ لَهُ فِي الْأَذْنِ
(وَافْتَقَرَ) الْأَحْيَاءُ (لِإِذْنٍ وَإِنْ مُسَلِّمًا إِنْ قُرْبَ) مِنَ الدِّمَارِ وَالرَّوَاوِ لِلْحَالِ
فَإِنْ الدِّمَى لَا يَحْمِي فِي الْقُرْبِ (وَإِلَّا) يَسْتَأْذِنُ (فَلِلْإِمَامِ إِمْضَاؤُهُ أَوْ جَمْلُهُ
مُتَعَدِّيًا) يَدْفَعُ لَهُ الْقِيَمَةَ مَنْقُوضَةً (بِخِلَافِ الْبَعِيدِ) فَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنٍ (وَلَوْ
ذِمِّيًّا بِفَنِيرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا (وَالْإِحْيَاءُ بِتَفْجِيرِ
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ) عَنْ الْأَرْضِ (وَبِبِنَاءٍ وَبِفَرَسٍ وَبِحَرْثٍ وَبِحَرْبِكَ أَرْضِ)
الزَّرْعِ (وَبِقَطْعِ شَجَرِهَا وَبِكُسْرِ حَجَرِهَا وَتَسْوِيَّتِهَا) لَا يَتَحَوَّطُ وَرَغَى كَلَاءُ

وَحَفَرُ بئرٍ مَاشِيَةٍ وَجَازٌ بِمَسْجِدٍ مُسَكَّنٍ لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ وَعَقْدٌ نِكَاحٌ
وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَقَتْلُ مُعْتَرِبٍ وَتَوَمُّ بَقَائِلُهُ وَتَضْيِيفٌ بِمَسْجِدٍ بِأَدْبَةٍ (بِمَالٍ يَقْدِرُ
(وَلَمَّا لَبَّوْا لِبَوْلٍ إِنْ خَافَ سُبْعًا) بِالْعَيْنِ وَالْقَافِ ^(١)) كَمَا نَزَلَ تَحْتَهُ وَمُنْعٌ
عَكْسُهُ (لَأَنَّ فَوْقَ الْمَسْجِدِ لَهُ حَكْمٌ ^(٢)) كَمَا خَرَجَ رِبْعٌ وَمُسْكَنٌ بِمَنْجَسٍ
وَكُرْهُ أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَسَكُهُ وَحَرَمٌ إِنْ فُذِرَ كَالْتَعْنِيشِ إِلَّا كَرِهَ (وَتَقْلِيمٌ
صَبِيٍّ) وَمَنْعٌ مِظَنَةُ الْعَبَثِ (وَبَيْعٌ وَشِرَاءٌ وَسَلٌّ سَيْفٍ) لَغَيْرِ إِخَافَةٍ (وَلِإِنْ شَاؤُ
ضَالَّةٌ وَهَتَفٌ بِمَيْتٍ وَرَفَعَ صَوْتٌ كَرَفَعِهِ يَعْلَمُ) وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ (وَوَقِيدٌ
نَارٌ وَدُخُولٌ كَخَيْلٍ لِنَقْلِ) مَنْ كُلِّ نَجَسٍ الْفَضْلَةُ (وَقَرْنٌ) لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (أَوْ
مَتَسَكًا وَلِذِي مَآجِلٍ) صَهْرِيحٌ (وَبِئْرٌ وَمِرْسَالٌ مَطَرٌ كَمَا يَمْلِكُهُ مِنْهُ
وَبَيْعُهُ) وَالْمُسْتَعْبَ أَنْ لَا يَمْنَعَ (إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ) فَلَا يَبْعُ
بِهِ (وَلَا رُجِّحَ بِالْتَمَنِّ) لِدَلِّ الْمَعْنَى إِلَّا بِأَنْ كَانَ مَعَ مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مَنْ رُجِّحَ أَى
قَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ إِذْ لَيْسَ هُنَا خِلَافٌ وَلَا تَرْجِيحٌ أَوْ أَنَّ الْأَرْجَحَ أَفْضَلُ
تَفْضِيلٌ وَهُوَ مُقَدَّمٌ مَنْ تَأْخِرَ حَقُّهُ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَخَذَ يُصْلِحُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ
الْمَدِينَةِ الْمُعْتَمَدَ مِنْ أَخْذِهِ بِحَاجَاتِهِ كَرَّ مَالِ بْنِ يُونُسَ لِسُكْنِ صِيغَةِ الْإِسْمِ لَيْسَتْ فِي
مَحَلِّهَا لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ (كَفَضْلِ بِئْرِ زَرْعٍ خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْدُمُ بِئْرَهُ)
فَإِنْ زَرْعُ الْجَارِ عَلَى غَيْرِ بِئْرٍ لَمْ يَجِبْ (وَأَخَذَ يُصْلِحُ وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) أَى عَلَى إِعْطَاءِ
الْفَضْلِ (كَفَضْلِ بِئْرِ مَاشِيَةٍ بِصَحْرَاءَ هَدْرًا إِنْ أَمَّ يُبَيِّنُ الْإِلْسِيكِيَّةَ) عِنْدَ
حَفَرِهَا (وَبُدْيٌ) فِيمَا فَضَلَ عَنْ رَبِّهَا (بِمُسَافِرٍ وَلَهُ) عَلَى الْحَاضِرِ (مَارِيَّةٌ آلَةٌ
ثُمَّ حَاخِرٌ ثُمَّ دَابَّةٌ رَبِّهَا) ثُمَّ دَابَّةٌ مُسَافِرٌ وَلِلْوَأْسِيِّ بَعْدَ الدَّوَابِّ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ كَاتِبُهَا

(١) أَى خَافَ سَبَقَ الْبَوْلَ

(٢) إِلَّا أَنْ تَأْخِرَ الْمَجْدِيَّةَ فَتُسْكِرُهَا اهْ شَرْحُ الْمَجْمُوعِ

(إِجْمَاعِ الرَّيِّ وَالْأَ) يَكْفٍ لِلْمَاءِ الْجَمِيعِ (فَيَنْفَسُ لِلْجَنُّودِ) فَإِنْ اسْتَوُوا فَكَمَا
سَبَقَ (وَأَنْ سَأَلَ مَطَرٌ بِمُبَاحٍ سُقِيَ الْأَعْلَى إِنْ تَقَدَّمَ) لِأَحْيَاءِ وَسَاوَى (لِلْكَتَنِيبِ
وَأَمَرَ بِالتَّسْوِيَةِ وَالْأَفْكَهَاتِ طَائِفِينَ وَقَسَمَ الْمُتَقَاتِلِينَ) قَرَبًا مِنَ الْمَاءِ (كَالْقَيْلِ
وَأَنْ مَلَكَ) الْمَاءِ (أَوَّلًا) قَبْلَ وَصُولِهِ لَهُمْ (قَسَمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (بِقَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ)
كَمَا سَبَقَ وَالْخَطُّ (١) مِنْ حِينَ الْجَرَى وَإِنْ قَدِمَتِ الْأَرْضُ بِمَدْرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهَا قَوْمَتْ
عَلَى الْقَرَبِ مِنْهُ وَالْبَعْدُ وَإِلَّا فَالْوَصُولُ (وَأَفْرَعُ لِلنَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدَ
سَمَكِهِ وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ وَعَلَى فِي أَرْضِ الْمَنَوَةِ فَقَطْ أَوْ) مُطْلَقًا (إِلَّا أَنْ
يَصِيدَ الْمَالِكُ نَأْوً يَلَانِ) وَالْمَوَلُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الْعَائِدَ مُطْلَقًا إِلَّا لِفَرْقِ حَرِيمِ
أَوْ زَرْعٍ (وَلَا كَلًّا) مَشْبَاً (بِفَحْصِ) أَرْضٍ تَرَكَ زَرْعَهَا اسْتَفْنَاءً عَنْهَا (وَعَفَاً)
مَا لَا يَصْلَحُ (أَمْ يَسْكُنُهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَجْدِهِ وَحِمَاهُ) وَهُوَ مَا تَرَكَ لِرِعَاةِهِ
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْعَى مُطْلَقًا فَالْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ «قَائِدَةٌ» مَا انْكَشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ
لِلْأَقْرَبِ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشِّ عَنِ الْبَدْرِ.

﴿ بَابُ ﴾

(صَحَّ وَقَفُ مَمْلُوكٍ^(٢) وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخَلَوَاتُ عَلَى الْمَوَلِ عَلَيْهِ (وَلَوْ
حَيَوَانًا وَرَقِيْقًا كَمَا يَدَّ عَلَى مَرْغَى أَمْ يَفْصِدُ ضَرَرَهُ وَفِي وَقَفِ كَطَعَامِهِ) وَنَدَّ
لِلْأَسْلَفِ (نَرَدُّ) أَرْجَعَهُ الْجَوَازِ (عَلَى أَهْلِ اللَّائِيْلِكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَمَا بَعْدَ (كَمَنْ
سَيُولَدُ وَذِمِّي وَإِنْ أَمْ تَظْهَرُ قَرَبَةً) كَمَلَى غِي (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطَفَ عَلَى الْإِنْفِي
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَبِزِهِ (تَسَلَّمَ غَائِتِهِ مِنْ نَظَائِرِهِ لِيَهْمِرَ فَمًا) وَلِيَأْكُلَهَا شَرْطُ بَاطِلٍ

(١) قوله والخط أي ابتداء زمن النصب من الماء من حين ابتداء من جرى الماء في القناة
ليصل لأرض ذي النصب من الماء ولو بعدت أرضه .

(٢) الوقف جعل منفعة مملوك لو بأجرة أو غلاته يستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس
اه حردير . (٢٥٠ - الكليل)

(أَوْ كَتَابِ عَادَ إِلَيْهِ) وَلَوْ لَانْتِفَاعُ كَافِي بِنِ رَدَا عَلَى (ر) . (بَعْدَ صَرْفِهِ
 فِي مَصْرِفِهِ) وَلَوْ كَرَأْسًا كَرَأْسًا كَالْخِيلِ وَالسَّلَاحِ (وَبَطَلَ عَلَى مَصْرِفِهِ) كَأَكَاةِ
 الْحَشِيشِ (وَحَرَبِيٍّ وَ) مَر (كَافِرٍ لَكُمْ سَجِدٍ) وَكُلْ أُمُورَ الدِّينِ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ
 رَدِّ كَقَنْطَرَةٍ (أَوْ عَلَى بَذِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) رَجَعَتْ الصَّحَّةُ بِعِ الْكِرَاهَا (أَوْ عَادَ
 اسْكُنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ) وَبَعْدَهُ لَا يَهْطُلُ إِلَّا عَلَى مَحْجُورِهِ (أَوْ جُمِلَ سَبْقُهُ
 لِدَبْنٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُورِهِ) وَالْأَمَحْ (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكِ) (إِلَّا أَنْ
 يَحْزَنُ الشَّرِيكَ) (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرَ لَهُ) لِلْمَحْجُورِ إِلَّا أَنْ يَحْزَنَ مِنْهُ قَبْلَ مَانِعٍ (أَوْ
 لَمْ يَحْزَنُ كَيْفَهُ وَوَقِفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيحًا أَوْ وَلِيٍّ مَصْنُوعٍ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ صَحَّةٌ حَوْزُ
 الصَّغِيرِ الْمُبْتَازِ كَأَسْفِيهِ وَإِنْ كَرِهَهَا ابْتِدَاءً كَافِي حَشْ (أَوْ لَمْ يُجَلِّ بَيْنَ الْأَسْرِ
 وَبَيْنَ كَمَسَجِدٍ) وَبُرْ (قَبْلَ فَلَسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْصِدِهِ) أَيْ الْمَوْتُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ لَمْ
 يَحْزَنُ الْخ (إِلَّا لِمَحْجُورِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ رَصْرَفَ الْعَلَّةَ وَلَمْ تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ)
 إِلَّا أَنْ يُخْلِيَهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ يَمْرُضُ مَوْتَهُ) وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَحْزَنُ
 (إِلَّا مُتَّبَعًا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَكَمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَثَلَانَتُهُ أَوْ لَادٍ وَأَرْبَعَةٌ
 أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ وَعَقْبَتُهُ وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأَمَّا فَيَذْخُلَانِ فِيهَا لِلْأَوْلَادِ) وَهُوَ
 ثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ نَقَسَمَ كَالْوَارِثِ (وَأَرْبَعَةٌ أَسْبَاعُهُ لِلْوَلَدِ) لِأَنَّ الْقِسْمَةَ عَلَى
 الرُّؤُوسِ أَوَّلًا (وَقَفْتُ) يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى إِلَّا لَشَرْطٍ (وَانْتَقَضَ الْقِسْمُ
 بِمَحْدُوثٍ وَلَدٍ لَهَا) أَيْ الْأَوْلَادُ أَوْ أَوْلَادُهُمْ فَلِذَا لَا يَتَصَرَّفُ أَحَدُهُمْ فِيهَا بِإِذْنِهِ بَلْ
 بِحَرْدِ انْتِفَاعٍ (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) وَيُخْتَبَرُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ عِنْدَ
 الْقِسْمِ عَلَى الْمَوَارِيثِ بِمَدُّ تَقْدِيرًا فَيُعْطَى حَقُّهُ لَوْرَثَتِهِ (لَا) مَوْتُ (الزَّوْجَةِ
 وَالْأُمِّ) وَمَا يَبِيدُهُنَّ لَوْرَثَتُهُنَّ ، وَلَوْ بَيْتُ الْمَالِ مَا دَامَ أَحَدُهُنَّ أَوْلَادِ الْأَعْيَانِ وَبِإِذْنِهِ
 لَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ ثُمَّ مَرَّاجِعُ الْأَحْبَاسِ (فَيَمْدُخُلَانِ فِيهَا لِلْأَوْلَادِ) مَنْ تَبَيَّنَ بِالْمَوْتِ
 (وَدَخَلَ) أَيْضًا (فِيهَا زَيْدٌ لِلْوَلَدِ) بِمَوْتِ مَنْ وَلَدَ الْوَلَدَ (يُحْبَسْتُ وَوَقِفْتُ

أَوْ نَصَدَقْتُ إِنْ فَاَرَنَّهُ قَيْدًا) كلا يباع وبأى مفهومه في قوله وصداقة لفلان
(أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ) عطف على محذوف أى على معين أو جهة كالانقراء
(أَوْ لِمَجْمُوعٍ وَإِنْ حَصِرَ) كالأولاد فلان (وَرَجَمَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَّاهُ
عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَأَمْرًا لَوْ رُجِّئَتْ عَصَبَتُ) مع بقاء واسطها خرج بنت البنت
مثلا ويؤخذ من حش ترجيح مراعاة القرب والفقر في النساء أيضا (فَإِنْ ضَاقَ
قَدَمَ الْبَنَاتِ) على الذكور الأبعد منهن (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ
نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) أى للفقراء (إِلَّا عَلَى كَعْبُشَةٍ حَيَاتِهِمْ فَيُؤْتَى مِنْ بَعْدِهِمْ)
ونصيب من مات للباقيين (وَ) الوقف (فِي كَعْبُشَةٍ) هدمت و (لَمْ يُرَجَّ
عَوْدُهَا) بصرف (فِي مِثْلِهَا) من الأحياس ونوعها مقدم كما سبق (وَالْإِلَّا)
بأن رضى عودها (وُوقِفَ لَهَا وَصَدَقَتْ لِفُلَانٍ فَلَهُ) ملكا (أَوْ لِلْمَسَاكِينِ
فُرُقَ ثَمَنُهَا بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنْصِيزُ وَحُلُوفُ الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَتَسْوِيقِ
أَنْتَى يَذْكُرُ وَلَا التَّأْيِيدُ) ومن ثم جاز شرط الإدخال والإخراج (وَلَا تَعْيِينُ
مَضَرِّهِ وَصُرْفِ فِي غَائِبٍ وَإِلَّا) يكن غالب (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ)
كالفقراء (إِلَّا الْمُعَيَّنَ الْأَهْلَ) للقبول لا كعجئون (فَإِنْ رَدَّ فَكَيْفَ تَقْلَعُ)
يدنى الفقراء (وَأَبْسَحَ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ) أى لم يحرم ولو كره (كَتَخْصِصِ
مَذْهَبٍ أَوْ نَظِيرٍ) ولا يعزله الحاكم إلا لموجب كما في ح وغيره (أَوْ تَبْدِيلُهُ
فُلَانٍ بِكَذَا وَإِنْ مِنْ خَلْفِهِ ثَانِي عَالِمٌ) فتتغنى (إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ
أَوْ أَنْ مَنْ أَحْتَاجَ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أو هو (بَاعَ أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ
قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ) ملكا (أَوْ لِوَارِثِهِ كَمَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ)
تشبيه في الرجوع ملكا (لَا شَرْطَ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ) لخروجه للاجارة
بجهول (كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٍ) اشترط وظيفتها على المستحق (إِلَّا) أن يحاسب
(مِنْ غَلَّتِهَا) فيجوز (عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَدَمَ بَدَلِ إِصْلَاحِهِ وَتَفْقِيدِهِ) في

كعبوان بل يهدأ (وَأَخْرَجَ السَّائِكِينَ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِمْ لِئَلَّا يَكُنِيَ إِنْ لَمْ يُصْلَحْ
لِتُكْرِمَهُ لَهُ وَأَنْفَقَ فِي فَرَسَيْنِ لِيَكْفِزُوا مِنْ بَيْتِ الْمَتَالِ فَإِنَّ عِلْمَهُمُ بِيَعِ
وَعُوضَ بِهِ سِلَاحًا كَمَا تَوَكَّلِبُ) تشبيهه في البيع ثم يندرج في قوله (وَيَبِيعُ
مَالًا يُدْتَمَعُ بِهِ) الانفعاع للقصود (مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ) وجعل (فِي مِثْلِهِ أَوْ
شِقَاقِهِ كَأَنَّ أَتْلَفَ) غير العقار بقيمته في مثله (وَفَضْلُ الذُّكُورِ) من النزو
(وَمَا كَبِيرَ مِنَ الْإِنْثَى فِي إِنْثَى لَا) يباع (عَقَارٌ وَإِنْ خَرِبَ وَتُنْضَى وَلَوْ
بِفَيْزٍ خَرِبَ إِلَّا لَتَوْشِيْعٍ كَمَا سَجِدُ) جامع وطريق (وَلَوْ جَبْرًا وَأَمْرًا بِجَعْلٍ
تَمْنِيهِ لَعَبْرِهِ وَمَنْ هَدَمَ وَفَقَا فَمَلِكُهُ إِعَادَتُهُ) مذهب المدونة لزوم القيمة (وَتَقَاوُلَ
الذُّرْبَةِ وَوَلَدَ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ أَوْ الذُّكُورُ وَالْإِنْثَى وَأَوْلَادُهُمْ) راجع لما قبل
أو أيضًا (الْحَانِدَ) ولد البنات ذكرًا كان أو أنثى (لَا تَسْلَى وَعَقِيْبِي) قيل
العرف الآن تناوله الحاند (وَوَلَدِي وَوَلَدُ وَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادُ أَوْلَادِي
وَوَيْبِي وَوَيْبِي بَنِي وَلِي وَلَدِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ) في شموله الحاند (وَالْإِخْوَةَ)
تتناول (الْأُنْثَى) تغليبًا (وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاءُ وَهُمْ الصَّغِيرَ) والعصمة
(وَوَيْبِي أَبِي إِخْوَتُهُ الذُّكُورُ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَلِي وَأَعْلَى الْعَصْبَةِ وَمَنْ تَوَرَّجَتْ
عَصَبَتُ وَأَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتَيْهِ) الأب والأم (مُطْلَقًا) ذكورًا أو إناثًا قربوا
أو بعدوا (وَأَنْ نَفْخَرِي) ذميين (وَمَوَالِيهِ لِلْعَتَقِ) بفتح الفاء (وَوَلَدُهُ
وَمُعْتَقُ أَبِيهِ وَابْنِهِ) ولا يدخل للمولى الأعلى في مذهب المدونة إلا القرينة
(وَقَوْمُهُ عَصْبَتُهُ فَقَطْ وَطِفْلٌ وَصَيْبِي وَصَغِيرٌ لِمَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَاكِبٌ وَحَدَثٌ
لِلْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا) بأن زاد على الأربعين (فَكَهْلٌ لِلْسِتِّينَ وَإِلَّا فَشَبَّخٌ وَشَيْمَلٌ)
ما ذكر من الطفل وما بعده (الْأُنْثَى كَالْأَرْمَلِ) الأعزب (وَالَّذِي لَوْ أَتَى
لَا الْعَلَّةَ فَلَهُ وَلِوَارِثِهِ مَنَعٌ مَنْ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ) اثلا يفهم أمارانه ويصلح هو
(وَلَا يَفْسَخُ كِرَاؤُهُ) بالمثل (لِزِيَادَةٍ وَلَا يُقْسَمُ) من الغلة (إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ)

هذا في المعقب لثلا بطراً مستحق لا الفقراء (أو أكرى ناعزُهُ إن كانَ عَلَى
مُعَيَّنٍ كَالسَّائِقِينَ) وفي غير المعين الأربعة — هذا كله لغير من يرجع له الوقف
(وَرَأَى مَنْ رَجَعَهُمْ) أي الدار (لَهُ كَالْعَشِيرِ) فإن كان لشرط أو إصلاح فيحسبه
(وَأَنَّ بَنَى مُحَبِّسٌ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ قَبْلَهُ وَفَتْ) بخلاف الأجنبي
كافي النوادر (وَعَلَى مَنْ لَا يَحَاطُ بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ
وَلَمْ يُعَيِّنْهُمْ) متعلق بقوله (فَضَلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالِ فِي غَلَةِ
وَسُكْنَى) والمعينون أسوة (ولَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لِقَبْرِهِ إِلَّا لِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ
انْقِطَاعٍ أَوْ بَعِيدٍ).

(باب)

(الْمِثْقَةُ) لغز ثواب (تَمْلِيكَ) بلا قصد (عَوَضٍ) لوجه المعطى (وَ)
التريك (لِثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يُنْقَلُ) لا رقبة
مكاتب وأم ولد (يَمْنُ لَهُ تَبَرُّعٌ بِهَا وَإِنْ تَجَهُّوْا) ولو خالف الظن (وَكَلَّمَا)
وجلد أضحية (وَدَيْنَا وَهُوَ إِرَاهُ) فيحتاج لقبول بخلاف الإسقاط كالعتق
والطلاق (إِنْ وَهَبَ لِمَنْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَكَالَهُنَّ) أي كرهن الدين يحاز
بالإشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين الموهوب والمدين شرط كال (وَرَهْنًا لَمْ يُقْبَضْ
وَأَيْسَرَ رَاهِنُهُ أَوْ رَضِيَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلَّا) بأن قبض (قُبِضَ عَلَيْهِ بِفَسْكَهْ إِنْ
كَانَ الدِّينُ مِمَّا يُتَجَلَّى) وأيسر ووهب عالماً بأنه يلزمه فسكه (وَالْأَبْقَى
لِبَعْدِ الْأَجَلِ) لعل بعد منصوب وبحرور اللام محذوف أي لما بعد ومصدق
الموصول زمن فإن بعد لا تجر باللام (بِصِيغَةٍ) بمعنى مادة وهب وغيرها داخل في
قوله (أَوْ مُفْهِمًا وَإِنْ يَفْعَلُ كَتَحْلِيمَةٍ وَلَدِهِ) ولو كبره بخلاف الزوجة بعد
البناء كافي بن فيحمل على الامتناع (لَا يَبْنِي) أمر بالبناء (مَعَ قَوْلِهِ دَارُهُ)

الضمير للولد وفي الأجنبي تملكك (وَحَيْزَ) للوهوب (وَلَمَّا بَلَغَ إِذْنَهُ) من
الواهب (وَأَجْبَرَ عَلَيْهِ) للزومها بالقول (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ) الحوز (لِإِذْنِهِ
مُحِيطٌ أَوْ وَهَبَ لِشَاكِنٍ وَحَازَ أَوْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ) كالوصية كما يأتي
داعوا القول بأنها لا تلزم بالنول ولا يضر الوطاء بلا إحيال (وَلَا قِيَمَةَ) على
الواهب في الفروع الثلاثة (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ
الْمُيَنَّةُ لَهُ) فإن لم يعين للوهوب فلا تبطل بموته كما يأتي (إِنْ لَمْ يُشْهِدْ) وإلا
صح في السكك (كَأَنَّ دَقَعْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهِدْ) تشبيهه في
البطلان بموت الدافع والمال بيد وكيله فيضمن به صرفه بدل الم (لَا إِنْ بَاعَ وَاهِبٌ
قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ) فله رده (وَالْأَيُّ) بأن باع بعد علم الهبة (فَالْتَمَنَ لِمُعْطَايَ
رَوَيْتَ بِفَتْحِ الطَّاءِ) وهو أرجح (وَكُنْهَ أَوْ جُنَّ أَوْ مَرَضَ وَأَنْصَلَ
بِمَوْتِهِ) عطف على قوله لدين محيط نعم إن حبزت بعد زوال المانع صح وأما
تبرع المرض فنفاذ لنفي الوارث من الثلث وإن لم يحز لأنه في حكم الوصية نعم
إن صح فأنجز كغيره (أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ) أي الواهب
(وَصَحَّ) القول بعد الموت (إِنْ قَبَضَ لِيَتَرَوَّى) لأنه أقوى من حوز المودع
(أَوْ جَدَّ فِيهِ) أي الحوز (أَوْ فِي تَزَكِيَّةٍ شَاهِدِهِ) بالهبة حيث أنكر
الواهب (أَوْ أَعْتَقَ) للوهوب (أَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ) على ما قبل
(وَأَعْلَنَ) شرط في غير المعتق للتشوف للحرية (أَوْ لَمْ يُعْلَمَ) بالبناء للمفعول
فإن العاقل وارث للوهوب (بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ) ولم تقصد عينه كما سبق
فياخذها الوارث (وَحَوْزُ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ) عطف على فاعل صح (مُطْلَقًا)
وإن لم يملك الهبة (وَمُودِعٍ إِنْ عِلِمَ) رجع كما في حش وغيره ككفاية
حوزه مطلقاً أيضاً (لَا غَايِبٍ) لأن حوزة معدوم شرعاً (وَمُرْتَضٍ

وَمُسْتَأْجِرٍ) لِهَاءِ اسْتِئْجَارِ الْوَاهِبِ (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أَيْضًا وَيَقُولُ قَبْضَهَا
لِلْمَوْهُوبِ (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِمَدَّةٍ يُقَرَّبُ) دُونَ السَّنَةِ بِدَلِيلِ الْمَقَابِلَةِ (بِأَنْ
أَجَرَهَا أَوْ أَرَفَقَ بِهَا) بِجَانِبِ نَحْصِ الْمَانِعِ قَبْلَ أَخْذِهَا (بِخِلَافِ) الْعُودِ بَعْدَ
(سَنَةٍ) فَلَا يَضُرُّ (أَوْ رَجَعَ مُحْتَفِيًا أَوْ ضَيْفًا فَكَانَتْ) عَطْفٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ
سَنَةِ (وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) عَطْفٌ عَلَى قَاعِلِ صَحِّحٍ وَلَا يَشْتَرِطُ
الْحُوزُ فِيهَا بِمِثْقَالٍ لِعُمُومِ الْإِتِّفَاعِ (وَهَبَهُ زَوْجَتُهُ دَارَ سُكْنَاهَا إِزْوَاجِيًّا) حَوْثٌ
لَمْ تَشْتَرِطْ فِي الْهَبَةِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَأَمَّا شَرْطُ عِلْمِ الْبَيْعِ فَقَرِينَةُ الْحَرَسِ
كَمَا سَبَقَ (لَا الْمَكْنَسُ) نَسْكَاهُ يَمْنَعُ حُوزَهَا لِأَنَّ السَّكْنَى لِلزَّوْجِ أَصْلًا قَالَ تَعَالَى
أَسْكَنْوْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كَمَا سَبَقَ (إِلَّا
لِمَحْجُورِهِ) فَيَجُوزُ لَهُ (إِلَّا مَا لَا يُعْرِفُ) بَعِيْنُهُ (وَلَوْ خُيِّمَ وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا
أَنْ يَسْكُنَ أَفْلَهَا وَيُسْكِرِي الْأَكْفَرَ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَعْلًا فَقَطَّ
وَالْأَكْثَرَ بَعْلًا الْجَمِيعُ) بِخِلَافِ هَبَةِ السَّكْبَرِ فَلَا يَهْطِلُ إِلَّا بِقَدْرِ سَكْنَاهُ مُطْلَقًا
(وَجَازَتْ^(١) الْمَرْيُ^(٢) كَأَعْمَرُكَ أَوْ وَارِثُكَ) هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْحُلَى مُثْلًا
وَرَجَعَتْ لِلْمُعْتَمِرِ أَوْ وَارِثِهِ) بَعْدَ مَوْتِ الْعَمَرِ بِالْفَتْحِ وَالْمُرَادُ مَنْ وَرِثَهُ يَوْمَ مَاتَ
فَتَنَقَّلَ لَوْرَثِهِ (كَحَبَسَ عَلَيْهِ كَيْمَا وَهُوَ لِأَخِيرِ كَيْمَا) فَيُرْجَعُ فِي الْفَرَعَيْنِ (مِلْسَا
لَا الرُّفْيَى كَذَوِي دَاوِينَ قَالَا إِنْ مِتُّ قَبْلِي فَهَمَّا لِي^(٣) وَإِلَّا فَلَكَ كَهَبِي
نَحْلٍ وَاسْتَقْنَاءَ ثَمَرَتِهَا سِتْرَيْنِ) مِثْلًا (وَالسَّقِيُّ حَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ) جَمْلَةٌ خَالِيَةٌ
(أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو عَلَيْهِمَا سِتْرَيْنِ وَيَعْتَقُ عَلَيْهِمَا لِلذَّفُوعِ لَهُ) وَلَا يَبِيعُهُ إِبْعَدُ
الْأَجَلِ (عَنِ بِنْفِي الْبَيْعِ عِلْمُ تَعْرِفِ الْمَلَاكِ (وَاللَّابِ) دُنْيَا (اعْتَصَارُهَا)

(١) المراد بالجواز الاذن فيها شرعا فهي مندوبة لأنها من العروف .

(٢) المَرْيُ تملك المنفعة حياة الموهوب بجانباً ثم هي ملك للواهب أو من ورثه اه مجموع

(٣) سميت رقتي لتزب كل منهما موت الآخر . وفي رواية بمن مالاك : لا أدري ما الرقي ؟

قال صاحب البحر الزخار كأنه لم يبلغه ما ورد فيها .

أى الهبة^(١) ولا يشترط لفظ الاعتصار على التصديق (من ولده) مطلقاً (كأن
فقط وهبت ذاً أب وإن مجنوناً) الأب أو فقيراً (ولو نكحتم) بعد (على
المختار) الملقى به منع الطارىء قبل البلوغ من الاعتصار (إلا فيما أريد به
الآخرة) أو صلة رحم (كصدقة بلا شرط) فان شرط الاعتصار عمل به
(إن لم تفت لا يحوالة سوق بل يزبد أو نقض وأنم بنفسك أو يداين
لها) وقد رجح أن المدار على وجودها أيضاً (أو يظاً نكحاً أو بمرض كواهب
إلا أن يهب على هذه الأحوال) فيمتصر (أو يزول المرض على المختار)
بخلاف المعاملة (وكره^(٢) تملك صدقة بتغير ميراث ولا يركبها أو ياكل
من غلتها وهل إلا أن يرضى الابن الكبير بشرط الآين) فلا كراهة
(تأويلان وينفق على أب افتقر منها) أى من صدقته وعطف على معناه قوله
(وتقوم عليه أو جارية للضرورة) حاجة الأب (ويستقوى) بالقيمة (وجاز
شرط الثواب ولزم بتممينه) مع القبول (وصدق واهب فيه إن لم يشهد
عزف بضده وإن لعرض) عرفنا لا يحتاج المبالغة على الرسم (وهل يحلف)
مطلقاً (أو إن أشكل تأويلان في غير المسكوك) متعلق بقوله صدق
(إلا بشرط وهبة أحد الزوجين للآخر) إلا لقرينة (ولقادم عند قدومه
وإن فقيراً لثقي) عرفنا الآن الثواب من القادم خصوصاً من الحج (ولا يأخذ)
الواهب الذى لم يقض له بثواب (هبتة وإن قائمة ولزم واهبها لا الموهوب
القيمة) والموهوب ردها (إلا لقوت يزبد أو نقض وله) أى الواهب (منعها
حتى يقبضه) أى الثواب (وأريب ما يقضى عنه يبيع) أى سلمه لا لحم

(١) ذكر عب والحرثى أن الأب إذا أشهد على هبة لا يمتصر . [قال بن نوح] ولم أر ذلك منصوصاً .

(٢) تنزهها على ما لخصه وابن عبد السلام والتوضيح وقيل كره تهرجاً وهو قول الباجي
وجامع ارتضاء ابن عرفة ورد كلام الأحمى انظر بن .

بحيوان أو عرض من جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وإن مبيعاً إلا كعطاب
فَلَا بِلَزْمِهِ قَبُولُهُ) هذا خلاف عرفنا الآن (وَلَا أَدُونِ وَالْأَثْبِ فِي مَالٍ وَلَدِهِ
الْهَبَةُ لِلنَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ بَيْنَيْنِ مُطْلَقًا) ولو لم يكن (أَوْ بغيرها
وَلَمْ يُعَيَّنْ كَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ) وإن وجب (بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ) بلا تعاقب فيقضي
(وَفِي مَسْجِدِ مُعَيَّنٍ قَوْلَانِ) نظراً لتعيينه وعموم الانتفاع به (وَقُضِيَ بَيْنَ
مُسْلِمٍ وَذِيٍّ فِيهَا) أي الهبة (مُحْكَمًا) ولا تعرض للموهين .

{ باب }

(الْأَقْلَةُ مَالٌ مَعْصُومٌ عَرَضٌ لِلضَّيَاكِ وَإِنْ كَلَبًا) مأذوناً (وَقَرَسًا
وَحَارًا^(١)) وَرُدَّ بِمَعْرِفَةٍ مَشْدُودٍ فِيهِ) وهو الغفاس (وَبِهِ) وهو الركة
(وَعَدَدِهِ بِلَا يَمِينِ) وكذا لا يمين مع الأولين (وَقُضِيَ لَهُ) أي من عرفهما
(حَتَّى ذِي الْمَدَدِ وَالْوَزْنِ) للنص عليهما في الحديث^(٢) (وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ
أَوَّلٍ) أو أقوى (وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلْفًا وَقُسِمَتْ) فإن بان بحيث أمكن إشاعة
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كَبَيْتَيْنِ كَمْ بُورَخًا) أو اتحدا فيه
تشبيه في الحلف والقسم (وَالَا فِلَالًا قَدَامَ) أو للورخة أو الأعدل (وَلَا صَمَانًا
حَتَّى دَافِعٍ يَوْصَفِ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ لِغَيْرِهِ) ويكون النزاع بينهما (وَاشْتَرَوْنِي
فِي) معرفة الصفة (الْوَاحِدَةِ إِنْ جَمِلَ غَيْرَهَا) فإن لم يأت غيره بأثبت

(١) بالغ على السكاب لثلاث يتوهم من منع يبعه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لثلاث يتوهم أنه
مثل ضالة الإبل لا يلتقط .

(٢) عن أبي بن كعب في حديث الأقلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « عرفها
فإن جاء أحد بخبرك بعدتها ووعائها ووكائها فأعطها إياه وإلا فاستمتع بها » رواه مسلم وفي
رواية له عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « فإن جاء صاحبها فصرف
غناها وهدمها ووكائها فأعطها إياه وإلا فهي لك » .

دفعت له (لا غلط على الأظهر ولم يضر جهه له بقدره) ولا الغلط بزيادته
 (ووجب أخذه ليخوف خائنه لأن علم خيانتته هو فحرم وإلا) يخف
 خائناً ولا علم خيانتته (كره على الأخص وتعرفه سنة ولو كذلو) استظهر أن
 ما لم يزد على الدينار يكفي تعريفه حتى يظن أن صاحبه أعرض عنا (لا تأوفاً)
 دون الدرهم الشرعي فلا يعرف أصلاً (بمظان طلبها يسكبها مـ جدي في كل
 يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يثق به أو بأجرة منها إن لم يعرف مثله
 وبالبـ لذبن إن وجدت بينهما ولا يذكر جنبها على المختار) بل يقول
 شيء (ودفعت ليخبر إن وجدت بقرية ذمة) فقط (وله حبسها بعداها) أي
 السنة لربها (أو التصديق أو التملك ولو بمسكة) وحديث لا تحمل لأظنها (١)
 محمول على عدم التعريف ونه عليه مع عمومته اثلاً يتوهم عدمه بانصراف الحاج
 (ضامناً فيها) ولو تصدق عن ربه (كنيته أخذها) ملـ كما تشبيه في الضمان
 (قبلها) أي قبل الالتقاط فيصير كالغاصب (وردّها بعد أخذها لا يحفظ
 إلا بقرب فتأويلان) أما ليسأل جماعة هل هي لهم فإن ردها بقرب لم
 يضمن وبالبعد ضمن (وذو الرقي كذلك) ولا يمنعه سيده الالتقاط ، لأنه
 يصير وهو في خدمته (وقبل السنة) إن استهلكها جنابة (في رقبته
 وله أكل ما يفسد ولو بقرية) ويضمن الثمن (وشاة بغير فاء كقتر يحل
 خوف) فإن تيسر السوق للامران وجب لا فرق بين البقر والشاة كما في بن
 (وإلا) تسكن بمحل خوف (تركت) حتى يأتى ربه الكابل إلا لخوف خائن
 (وإن أخذت عرفت ثم تركت بمحلها وكراء بقر ونحوها) كالخيل في عافها
 كراء مضموناً) عاقبته (وركوب دابة) من موضع الالتقاط (لموضع) ولو

(١) عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فجع مكة : إن هذا
 البلد حرام لا يعضد شوكه ولا يخلخل خلاء ولا ينفر صيده ولا تلتقط لقطته إلا لعرف ، الحديث
 متفق عليه .

تيسر قودها (وَالْأَيُّ) بأن أكرى لغير علف أو غيره مأمون أو ركب لغير موضعه (ضَيْنَ) الذات والمنفعة (وَعَلَّامُهَا) في النفقة (دُونَ نَسَائِمَا) وصفوها (وَحَيْرٌ رِبِّهَا بَيْنَ فَسْكَهَا بِالنَّفَقَةِ) حيث لا غلبة (أو إسلامها) فيها (وَأَنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا) أي السنة (فَكَارِبُهَا إِلَّا النَّعْنَ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَهَا بِإِسْدِ الْمُسْكِينِ أَوْ مُبْتَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُهَا) ويرجع للبتاع على الملتقط إن أناف المسكين الثمن وله تضمين الملتقط القيمة إن تصدق بها عن نفسه أو عن ربهها ونقصت (وَالْمِلَّةُ قَطِ الرُّجُوعِ عَلَيْهَا) أي على المسكين بما بيده منه (إِنْ أَخَذَ رِبَّهَا) مِنْهُ قِيمَتَهَا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نَيْسَةٍ تَمْلِكُهَا فَلَرِبُّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتِهَا) ولا يضمن الدماوى إلا إن نوى قبل السلة (وَوَجِبَ أَقْطُ طِفْلٍ^(١)) لا يقدر على مصالح نفسه (كَيْفَ بَيَّةً وَحَضَا أَتَهُ وَنَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَى إِلَّا أَنْ يُمْلِكَ كَهَيْدٍ أَوْ يُوجِدَ مَعَهُ أَوْ مَدُونٌ تَحْتَهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ رُقْعَةٌ) مكتوب فيها أنه له (وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا) وكذا ما علمه من ماله كما سبق (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْفِقْ حِسْبَةً) يومين (وَهُوَ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ) إرثي (لِلْمُسْلِمِينَ وَيَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ فِي قُرَى الْمُسْلِمِينَ كَأَنْ لَمْ يَسْكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ) مسلمان (إِنْ انْقَطَعَتْ مُسْلَمٌ وَفَى الشَّرِكُ مُشْرِكٌ وَلَمْ يُلَاحِظْ بِمِلَّةِ قَطِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِوَجْهِ) كن لا يعيش له ولد فسمع أنه إذا طرح عاش (أَوْ بَيْنَتِ وَلَا بَرْدُهُ بَعْدَ أَخْذِهِ) وإلا ضمن (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِرَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطَرُوقٌ^(٢)) وَقَدْ تَمَّ الْأَسْبَقُ) الكافي (ثُمَّ الْأَوَّلَى) الأكنى (وَالْأَفْرَعَةُ وَيَنْبَغِي

(١) ويسمى أقطاً وقد عرفه ابن عرفة بقوله : صغير أدى لم يعلم أبواه ولا رقه ، فخرج ولد الزانية المألومة ، ومن علم رقه فهو لقطه لا لقطاه
(٢) أو ليسأله فلاناً هل هو ابنه .

الإشهاد) خوف الاسترقاق (وَلَيْسَ لَهُ كَاتِبٌ وَتَحْوِيهِ النِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ
السَّيِّدِ) لئلا يشغله (وَنُزِعَ تَحْكُمْكُمْ إِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَنُدِبَ أَخَذُ
أَبِي لَمَنْ يَعْرِفُ وَلَا) بأن لم يعرف سيده (فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَ
لِلْإِمَامِ وَوُقِفَ) عند الإمام (سَنَةً مُنَحَّمٌ بَيْعَ وَلَا يُهْمَلُ) بل يكتب صفاته
يحتجب بها من بدعيه (وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ) من الثمن (وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ
كَذْتُ أَغْفَقَتُهُ) إلا لبينة كاستيلاء والولد موجود ولا قيمة (وَلَهُ) أى رب
الابن (عِتْقُهُ وَهَبَتُهُ لِقَبْرِ نَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُودُ وَضَمَّتْهُ إِنْ أُرْسِلَتْ)
بعد أخذه (إِلَّا يَخُوفُ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ وَفِيَا يَطْبُؤُ بِهِ) فيعطى ولا
فالأجرة (لَا إِنْ أَبَى مِنْهُ وَإِنْ مَرَّ مَرَّةً) خروج عما الكلام فيه (وَحَافَ)
المرءى ما فرط (وَاسْتَحَقَّتْهُ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا
دَعَاؤُهُ إِنْ صَدَّقَهُ) بعد الاستيناء ثم إن أثبتته غيره نزع (وَأُيْرَفَعَ لِلْإِمَامِ
إِذَا لَمْ يُعْرِفْ مُسْتَحَقَّتُهُ) كرده لقوله (إِنْ لَمْ يُخَفْ ظُلْمُهُ وَإِنْ أَتَى رَجُلٌ
بِكِتَابٍ قَاضٍ : إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا فَلَانَّ هَرَبَ
مِنْهُ عَهْدٌ وَوَصَفَةٌ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ) الوصف مع يمين الاستظهار .

﴿ بَاب ﴾

(أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ ذَكَرَ فُطَيْنٌ مُجْتَهِدٌ إِنْ وَجِدُوا إِلَّا فَاثْمَلُ مُقَامٍ) الاول
عليه صحة القلد ولو غير أتمل مع وجود المجتهد وإذا تعذر اجتماع الأوصاف اعتبر
الأم (وَزِيدَ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) على الأوصاف السابقة (قُرِئَتْ فَحُكِّمَ يَقُولُ
مُقَلِّدِهِ وَنَفَذَ حُكْمَهُ أُنْعَمَ وَأَبْسَ وَأَصَمَّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَمِّقِينَ
أَوْ الْخِلَافَ فِتْنَةٌ إِنْ لَمْ يَقُولْ أَوْ ضَيَّاعَ الْحَقِّ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ) فاعل لزم

(وَأَجْبَرَهُ وَإِنْ يَصْرَبْ وَإِلَّا) يَتَمَيَّن (فَلَهُ الْهَرَبُ^(١)) وَإِنْ هُيِّنَ) مِنَ الْإِمَامِ
لَزِيدِ الْخَطَرِ (وَحَرُمَ لِجَاهِلٍ وَقَاصِدٍ دُنْيَا وَنَدَبٍ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ كَوَرِعَ غَنِيٍّ
حَلِيمٍ نَزِيمٍ) عَنْ الطَّمَعِ (تَسْبِيحٍ مُسْتَشِيرٍ بِلَا دَيْنٍ وَحَدِّ وَزَانِدٍ) أَيْ زُبَادَةٍ
(فِي الدَّمَاءِ) الْحَذَقِ لِئَلَّا يَعُولَ عَلَيْهِ وَيَهْمِلَ الشَّرْعَ (وَيَطْأَنَةً) جَمَاعَةً (سَوْءٍ
وَمَنْعٍ) أَرَأَيْكَ بَيْنَ مَعَهُ وَالْمَصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ؟ وَالْمُخَادَعَةُ مَنْ يُخَذِّرُهُ
بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُسْنِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) بِمَحْضُورِهِ
وَالْأَفْلَاحِ تَحَاكُمُ مَدَّ غَيْرِهِ (إِلَّا فِي مِثْلِ اتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي قَلِيلٌ فَقَدْ بَدَأَ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ)
حَيْثُ لَمْ يُوْذَنْ لَهُ (إِلَّا لِيُوسِعَ حَكْمَهُ فِي جِهَةٍ بَعُدَتْ مِنْ عِلْمِ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ
وَنَزَلَ) خَلِيفَتُهُ (بِمَوْتِهِ^(٢)) فِي شَبِّ وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ أَنْ لَا يَنْزِلَ بَوْتُهُ وَلَا عَزْلُهُ
(لَا هُوَ بِمَوْتِ الْأَمِيرِ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا)
أَوْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِخِلَافِ إِخْبَارِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى وَالزَّلَّ فَيَمْضِي (وَجَازَ أَعْدَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا)
عَامٍ (أَوْ خَصَّ بِفَاحِيَةٍ أَوْ نَوْعٍ) مِنَ الْعَامَلَاتِ (كَالْمَسْكَاجِ وَالْقَوْلِ لِلطَّالِبِ)
أَنْ الدَّعْوَى عِنْدَ هَذَا الْقَاضِي (ثُمَّ مِنْ سَبْقِ رَسُولِهِ وَإِلَّا أَفْرَعُ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ
خَصْمِهِ) عَظَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُبَيَّنٍّ) عَظَفَ مَدْخُولُ
غَيْرِهِ (فِي مَالٍ وَجَرْحٍ) عَمْدٌ (لَا حِدَّ وَقَتْلٌ لِعَانٍ وَوَلَاءٌ وَنَسَبٌ وَطَلَّاقٌ
وَعِتْقٌ رَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَبٌ^(٣) وَفِي) تَحْكِيمِ (صَحْبِي وَعَبْدِي وَأَمْرًا
وَفَاتِحِي) أَقُولُ أَوْهَا الْبَطْلَانِ مَظْلَقًا ثَانِيهَا مَظْلَقًا (ثَانِيهَا إِلَّا لِصَحْبِي

(١) لَأَنْ عَقْدَ الْقَضَاءِ مِنْكُمُ الْجَاهِلِينَ . وَالْوَعِيدُ عَلَى تَوَلَّى الْقَضَاءِ شَدِيدٌ . وَلِذَلِكَ كَانَ
الْعُلَمَاءُ يَهْرَبُونَ مِنْهُ . أَمَّا الْيَوْمُ فَيُطْلَبُ الْجَهْلَةُ وَيَدْفَعُونَ الرِّشْوَةَ لِأَجْلِ تَوَلِيهِ .
(٢) حَمَلَ كَلَامَ الْمُنْصَفِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُوْذَنْ لَهُ فِي الِاسْتِخْلَافِ أَوْ لَمْ يَجْرِعْ عَرَفَ بِهِ وَاسْتَغْلَفَهُ
لِإِسْخَاعِ عَمَلِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَنْزِلُ خَلِيفَتُهُ بَوْتُهُ ، وَفِيهِ بَحْثٌ ذَكَرَهُ بَن .
(٣) إِنْ تَقَدَّ حَكْمُهُ بِالْفِعْلِ وَأَمَّا بِجَرْدِ قَوْلِهِ حَكَمْتُ فَلَا يُؤَدَّبُ عَلَيْهِ .

وَرَأَيْتُهُمْ وَفَلَسِقِي^(١) وَصَرَّهٖ خَعْمٌ لَدَّ (مطل أو آذى والجواز بمعنى الإذن فقد
يجب) وَهَزَلُهُ إِمْصَاحَةً وَلَمْ يَنْبَغِ إِنْ شُهِرَ عَدْلًا بِمُجَرَّدِ شَكَاةٍ (حتى
يتحقق (وليبرأ) إِنْ عَزَلَهُ (عَنْ غَيْرِ سُخْطٍ وَخَفِيفٍ تَغْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ لَأَحَدٍ)
إثلا بقدره (وَجَلَسَ بِهِ) والأولى برحبته (بِغَيْرِ عَيْدٍ وَقُدُومِ حَاجَةٍ وَخُرُوجِهِ)
إِلَّا أَنْ تَدْمُو الْحَاجَةَ (وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ وَاتَّخَاذِ حَاجِبٍ) لَهُ (وَبَوَابٍ) لِبَيْتِهِ
(وَبَدَأَ) هَذَا تَوَالِيَتُهُ بِمَدِّ إِصْلَاحِ الشُّهُودِ (بِمَحْبُوسٍ ثُمَّ وَصِيٍّ وَمَالٍ طَائِلٍ)
مَمْلٍ (وَمُقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى بِمَنْعٍ مُنَافَلَةٍ يَنْبَغِ وَسَفِيهِ وَرَفَعَ أَمْرَهَا)
هُ (ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَانِبًا عَدْلًا شَرْطًا) حَالٍ مِنَ الْعَدَالَةِ (كَمَزَلَةٍ
وَاخْتَارَهُمَا وَلِلْفَرْجِمْ مُخْبِرٌ) (فِي كَفَى وَاحِدٍ وَفِي حَشِ الرَّاجِحِ لَا بَدَّ مِنْ
التَّمَدُّدِ^(٢)) (كَالْمُحَافِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَأْ أَوْرَثَهُمْ وَشُمُودًا) عَطَفَ عَلَى
مَعْمُولٍ أَحْضَرَ (وَأَمَّ يُفْتَى فِي خُصُومَةٍ^(٣)) إثلا يتحيل على مذهبه (وَلَمْ
يَشْتَرِ بِمَجَالِسٍ قَضَائِهِ) إثلا بِأَكْلِ الْجَاهِ (كَسَافٍ وَقِرَاضٍ وَإِنْضَاعٍ وَحُضُورٍ
وَرَايَةٍ) كُلُّهُ مَكْرُوهٌ (إِلَّا لِيَسْكَاحٍ) وَلَا يَجِبُ أَنْظَرُ حَشٍ (وَقَبُولُ هَدِيَّةٍ وَلَوْ
كَافَأَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ وَفِي هَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةِ
حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَّكِئًا وَالزَّامِ بِهِ وَدِي حُكْمًا بِسَبْتِهِ وَتَحْدِيثِهِ
بِمَجَالِسِهِ لِضَجَرٍ) وَنَحْوِهِ (وَدَوَّامِ الرُّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ)
رَاجِعٌ لِلْحُكْمِ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى هَزْلِ الْحُكْمِ قَبْلَ الْحُكْمِ انْزَلِ (وَلَا يَحْكُمُ مَعَ
مَا يَذْهَبُ عَنْ) تَمَامِ (الْفِكْرِ وَمَضَى وَعَزَرَ شَاهِدًا بِزُورٍ فِي الْعِلَالَةِ

(١) القول الأول اطرف والثاني لأصنغ والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون .

(٢) القائل بالتعدد ابن شاس في الجواهر لـكن حمل ح كلامه على ما إذا أتى بالزجران
أحد المحامين مثلا لأنه حيثئذ في معنى الشاهد وكلام المصنف فيمن يرتبه القاضي للترجمة . فلا
في الحاشية ضعيف وإن اعتمده الشارح في المجموع .

(٣) أما في غيرها كسائل المبادات فله أن يفتي .

بِفِدَاءٍ عَلَيْهِ (وَلَا يَحْنِقُ رَأْسُهُ) نَشْرُوبُهُمَا (أَوْ إِحْبَتَهُ وَلَا يُخْصِمُهُ) بالسَّوَادِ
 (نَمْ لِي قَبُولِهِ) بَعْدَ تَوْبَتِهِ (تَرَدُّدٌ) ^(١) وَأَمَّا الْقَاضِي إِذَا عَزَلَ لِمَنْعَةٍ فَلَا يُولِي
 وَلَوْ صَارَ أَعْدِلَ النَّاسِ كَذَا فِي الْحَرْثِيِّ (وَلِإِنْ أَدَّبَ الثَّمَانِي فَأَهْلٌ وَ) عَزَرَ (مَنْ
 أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَهِيدٍ لَا يَشْهَدُ بِبَاطِلٍ كَلِخَصْمِهِ كَذَبَتْ
 بِخِلَافِ الزُّورِ لِأَنَّهُ التَّمَعُّدُ (وَلَيْسُوا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَلِإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَقُدِّمَ
 الْمُسَافِرُ وَمَا يُحْنِقُ قَوَانِهِ نَمْ السَّابِقُ قَالَ) لِلْمَازِرِيِّ (وَلِإِنْ) ادْعَى السَّابِقُ
 (بِحَقَّتَيْنِ بِلَا طَوْلٍ نَمْ أَفْرِغْ وَبِذَبْنِي أَنْ يُفَرِّدَ وَقَعًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمُنْتَقِي
 وَالْمُدْرَسِ) وَيُقَدِّمُ فِي الصَّنَائِعِ وَالْعَلِيمِ الْأَهْمَ (وَأَمَرَ مُدْعَى تَجَرَّدَ قَوَانِهِ عَنْ
 مُصَدَّقٍ) غَيْرِ الْبَيْنَةِ (بِالْكَلَامِ وَإِلَّا) يَعْلَمُ الْمُدْعَى (فَالْجَلَابُ وَإِلَّا أَفْرِغْ
 فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالَ وَكَذَا بَنِي وَإِلَّا) مُحَقَّقٍ (أَمْ تُسْمِعُ كَأُظُنُّ)
 حَسْ : وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ تَوْجِدَ دَعْوَى الْإِتِّهَامِ كَمَا بَأْنِي (وَكِفَاهُ بِعْتُ وَتَزَوَّجْتُ وَحَلَّ
 عَلَى الصَّحْبِ يَجْعَلُ وَإِلَّا فَيَسْأَلُهُ الْخَلَائِكُ عَنِ السَّبَبِ نَمْ مُدْعَى عَلَيْهِ تَرَجَّعَ
 قَوْلُهُ بِمَعْمُودٍ) مَعْلُومٌ شَرْعًا كَنْ قَالَ رَدَّدَتْ الْوَدِيعَةَ فَإِنْ الْإِيْنِ مُصَدَّقٌ وَالْآخِرُ
 مُدْعَى (أَوْ أَصْلٍ) كَنْ ادْعَى رَقَهُ فَإِنْ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الْحَرَبِيَّةِ (بِحَوَائِيهِ إِنْ خَالَطَهُ
 يَذْنِي أَوْ تَسْكُرُ بِبَيْعٍ) فَقَدْ (وَلِإِنْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ لَا يَبْتَمِيزُ جُرْحَتْ إِلَّا
 الصَّائِحَ وَلِلْمُتَّهَمِ وَالضَّيْفِ وَفِي مَعْيِنِ الْوَدِيعَةِ عَلَى أَهْلِهَا) عَادَةُ (وَالْمُسَافِرِ
 عَلَى رُفْقَتِهِ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بَائِسٍ عَلَى حَاضِرٍ لِمَزِيدَةٍ) أَنَّهُ زَادَ لِلْعَمَلِ
 عَلَيْهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْخِلَاطَةِ مُطْلَقًا (فَإِنْ أَفَرَّ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَلِلْحَاكِمِ

(١) طريقة ابن عبد السلام أنه إن كان ظاهر الصلاح حين شهود الزور فلا تقبل له شهادة
 بعد ذلك اتفاقاً لاحتمال بقاءه على الحالة التي كان عليها كالنافق وإن كان غير ظاهر الصلاح حين
 الشهادة ففي قبول شهادته إذا تاب قولان . وطريقة ابن رشد عكس هذه . وإلى هاتين أشار
 بقوله تردد .

تُذَيِّمُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ فَإِنْ نَفَّاهَا وَاسْتَحْتَفَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ
تَقْبَلُ (إِلَّا لِعَذْرِ كَذِبِيَّانٍ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) فيما لا يكتفي فيه واحد (أَوْ) قدمه
ثانيًا (مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُحْلِفْهُ أَوْ لَا قَالَ) للمازري
(وَكَذًا) له تحليفه على عدم العلم إذا ادعى عليه (أَنَّهُ عَالِمٌ بِفَسْقِ شُهُودِهِ
وَأَعَذَرَ إِلَيْهِ بِأَبْقِيَتِ لَكَ حُجَّةٌ وَدَبَّ تَوَجُّعُهُ مُتَعَدِّدٍ فِيهِ) أى فى الاعذار
ومحط الندب على التعدد وأصله واجب (إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجَالِسِ) استثناء
من الاعذار لأن القاضي شاركه فى العلم (وَمُوجَّهٌ) أى من وجهه القاضى لقضية
لا يعذر فيه (وَمَزَكَّى السَّرَّ) لأنه اختاره (وَالْمُبَرَّرَ) فى العدالة لا يطمئن فيه
(بِغَيْرِ عَدَاوَةٍ) رقابة وغفلة (وَمَنْ يُخَشَى مِنْهُ) على الشهود لا يعذره فيهم
ولسكن يفتش الحاكم (وَأَنْظَرَهُ لَهَا) للحجة (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنَفْيِهَا
وَلِبُحْبِ عَيْنِ الْمُجَرِّحِ) وهكذا (وَيُجْزُّهُ) أى الحجة كرم عليه (إِلَّا فِي دَمٍ
وَحُبْسٍ وَمَعْنَى وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ) قال (ر) وهذا الاستثناء إنما يحتاج له على عدم
قبول الحجة بعد التبريز مطلقاً أما على قول المدونة بقبولها لعذر كذبيان كما سبق
فلا فرق بين هذه وغيرها^(١) (وَكَتَبَهُ) أى التبريز قطعاً للنزاع (وَإِنْ لَمْ يُجِبْ
خُبْرَ وَأَدَّبَ ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَإِذْ عَمَى عَلَيْهِ الدُّوَالُ عَنِ السَّيْرِ) فى
ترتيب الحق كأنه مثلاً (وَقِيلَ نِسْيَانُهُ) بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمُعَامَلَةِ
فَالْبَيِّنَةُ) على المدعى (ثُمَّ لَا تَقْبَلُ بَيِّنَةٌ بِالْقَضَاءِ) لتكذيبها بإنكار الدالة
(بِخِلَافٍ لِأَحَقِّ مَا عَلَى) فتقبل بعده البينة بالقضاء (وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَنْبُتُ
إِلَّا بِمَدْنَيْنِ) خرج ما يتماق بالأهوال (فَلَا يَمِينٌ بِمُجَرَّدِهَا) فان أقام شاهداً
توجهت (وَلَا تُرَدُّ) بل إن طال حبسه دين (كَنِكَاحٍ) راجع للمنطوق ولا تنوجه
اليمين فيه بالشاهد لأنه مبنى على الشهرة وإنما ذلك فى نحو الطلاق (وَأَمَّا بِالصَّاحِحِ

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَانَ خَشْيَ تَفَاوُضِ الْأَمْرِ (ولو ظهر وجه العوَاب فيخمس ما باني) ^(١) (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يولييه (وَيُبْذَرُ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يُشَاوِرُوا وَلَا تُعَقَّبُ) لاحتمال أن يقبس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا بِتَمَقُّبٍ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئيه قطعاً لنزاع ختم تعقبا (وَنَقَضَ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَالَفَ قَاطِبًا أَوْ جَلَى قِيَاسٍ كَأَسَدٍ مَاءٍ مُعْتَقٍ) بعضه وأعسر للعتق ليس كل (وَشُفَعَةِ جَائِرٍ وَحُكْمٍ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةِ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثِ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتَى أَشْفَلٍ أَوْ يَعْلَمُ سَبْقَ نَجْلِيهِ) لأن الحاكم لا يكون بينة (أَوْ جَعَلَ بَتَّةً وَاحِدَةً أَوْ أَنَّهُ فَصَدَّ كَذًّا فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بِدَيْفَةٍ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِعَبْدَيْنِ) ^(٢) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِمَالٍ فَلَا يُرَدُّ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْفِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيَةٍ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَإِنْ نَسَكَلَ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شَهْمُودٌ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلِمُوا) بالمانع في الشاهد (وَالْأَقَمَ إِلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ) ولأن علم فني ماله وإلغالم يقتض لأنهم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَافَ الْمَطْوُوعُ أَنَهَا بِاطْلَةٌ) والغرم على ما سبق وهذا في السرقة كالجنابة إن نكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهدوين كما سبق في الاستحسانات (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصَوَّبَ أَوْ خَرَجَ مَنْ رَأَاهُ أَوْ رَأَى مُقْلِدَهُ) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لِأَحَلَّ حَرَامًا) فجاءه باطن لو اطاع عليه ما حكم كالزور (وَنَقَلَ وَلِئِكَ أَوْ فَسَخَ عَقْدَ

(١) وهو قوله أو آخر الباب : ولا يدمو لصلح إن ظهر وجهه - أي الحق .

(٢) أي قضى بغير عدلين كعبدین النخ .

أَوْ تَقْرِيرُ نِكَاحٍ بِتَقْرِيرٍ وَلِيٍّ لَا لِأَجِيزَةٍ) ولم يرد الحكم (أَوْ أَفْتَى وَأَمَّ بَعْدَهُ
لِمُكَايَلٍ بَلَّ إِن تَجَدَّدَ فَلَا جُنَاحَ^(١) كَتَسَخِيرِ بَرَضِهِ كَبِيرٍ) على أم زوجته مثلاً
والهباء سببية (وَتَأْيِيدٍ) حرمة (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عطف على رضع فهو سبب
لحكمه بالفسخ فإذا حصل عقد نظير الأول ولو على هذه المرأة من الأول احتاج
لحكم آخر كما قال (وَمِمَّا كَفَّرَهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) ممن لم يحصل فيه حكم
(وَلَا يَدْهُو لِصُلْحٍ إِن ظَهَرَ وَجْهُهُ) أى الحق إلا لرحم أو فضل كما سبق (وَلَا
يَسْتَنْدُ لِمِثْلِهِ إِلَّا فِي التَّمْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّمُوءِ بِذَلِكَ) تشبيهه فى الاستناد
(أَوْ إِفْرَارٍ أَنْظَمَ بِالْمَعْدَلَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ إِفْرَارُهُ بَعْدَهُ) أى
الحكم (لَمْ يَفِدْهُ) وقوله لم يحكم به وإن أنكر الشهود بعد الحكم فإن لم يعرف
القاضى بالعدالة نظر السلطان ولا غرم على الشهود (وَأِنْ شَهِدَا بِحُكْمِهِ نِسِيَةً
أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِقَائِهِ بِمُشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّهُ يُولَايَتِهِ وَيَشَاهِدَانِ
مُطْلَقًا) كانت الدعوى مما يعتبر فيه الشاهدان أولاً ولا بد أنه يعمل ولا يته قبل
عزله (وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَالَفَا كِتَابَهُ وَتَدَبَّ حَقُّهُ) من خارج بكشمة
احتياطاً خصوصاً إذا أشهدهما عليه ولم يقرأ عليهما (وَأَمَّ يَفِدْ^(٢) وَحَدَّهُ وَأَدْيَا
وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أى للرسول إليه (وَأَقَادَ إِنْ أَشْهَدَهَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ
حَقُّهُ كَالْإِفْرَارِ وَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمِهِ وَجَرَفَتْهُ وَغَيْرِهَا فَنَفَّذَهُ
الثَّانِي وَبَنَى) إن لم يتم الأول الحكم (كَأَنْ نُقِلَ) الأول (لِخَطَأٍ) بالضم قضية
(أُخْرَى) تشبيهه فى البناء (وَأِنْ حَدَّثَا إِنْ كَانَ) الأول (أَهْلًا أَوْ قَاضِيًا)

(١) كما فعل عمر فى الحاربية فإنه قضى فيها بقضاء ابن وقال : ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضى .

(٢) يخص من هذا ماسبق له آخر باب اللفظة من قوله : وإن أتى رجل بكتاب قاضٍ إنه قد شهد هدى الخ فى هذه الصورة يعمل بكتاب القاضى وحده لحقة الأمر فيها إذ له حوزها بالوصف وحده من غير كتاب .

مُضَرٍّ وَلَا فَلَ) راجع لقوله نفذه الخ (كَأَن شَاكَ كُهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مَيِّتًا) إِلَّا
 أَنْ يَمُوتَ بِقَرِينَةٍ (وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ) الخضم في الكتاب (فِي إِعْذَانِهِ) أَيْ
 لِلدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِشْرَافُ (أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ
 كَالْخَاضِرِ) وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ بِالْإِعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَالْكَافِرِ بِقِيَّةٍ قَضَى عَلَيْهِ
 يَمِينَ الْقَضَاءِ) وَتَوَجَّهَ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مِيتٍ لَمْ تَقَرَّ وَرَثَتُهُ وَيَسْكُنُ فِي
 قِصَابَةِ الْبَيْتَةِ أَوْ عَلَى يَتِيمٍ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ . أَوْ وَجْهٌ بِهِ وَاسْتَحْقَاقُ
 حَيَوَانٍ (وَسَمَى الشُّهُودَ) لِيَمْذُرَ لِلْبَعِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَالْأَنْفِضَ وَالْعَشْرَةَ أَوْ
 الْيَوْمَانِ مَعَ الْخُوفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينَ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حِجَّتِهِ
 إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ وَحَكْمٍ بِمَا يَقْتَضِيهِ غَاثِيًا بِالْصَّفَةِ كَذَبْنِ
 وَجَلَبِ الْخُصْمِ بِخَاتَمِهِ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الدَّعْوَى) الْفَصْرُ
 (لَا أَكْثَرَ كَسْتَيْنِ مِثْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يُرَوِّجُ امْرَأَةٌ لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ وَهَلْ
 يُدْعَى حَيْثُ الدَّعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ يُحْمَلُ أَوْ الدَّعَى) بِهِ مِنَ الْعَقَارِ
 (وَأَقِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمَسُّكِ الدَّعْوَى لِغَاثِيَةِ بِلَا وَكَالَةِ) وَلَا حَقَّ فِي الْمُنَازَعِ
 فِيهِ حِفْظًا لِمَالِ الْغَنِيِّ (تَرَدُّدٌ) .

﴿ بَابُ (١) ﴾

(الْعَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رَقُّهُ لَمْ يَرُدَّ بِخِلَافِ الْقَاضِي أَنْظَرَ حَسَّ (مُسْلِمٌ)
 حَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فُسْقٍ وَبِلَا حَجَرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَخَارِجِيٍّ وَتَدْرِيٍّ
 وَالشَّرْطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي الْفَسَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبَرُ التَّحْمِيلَ (لَمْ يُبْكَاشِرْ

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامُهَا وَهِيَ اخْتِبَارُ عَدْلٍ حَاكِمًا عِلْمًا وَلَوْ بِأَمْرٍ عَامٍ لِيَحْكُمَ بِمُقْتَضَاهُ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْخَبَرَ أَنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَابْتِرَامُ قَضَاءٍ ،
 فَالشَّهَادَةُ . وَأَنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِشَرْعِهِ فَالرِّوَايَةُ . وَأَنْ خَلَا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ
 سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا فَرَّهُ بَن .

كَبِيرَةٌ أَوْ كَثِيرٌ كَذِبٍ أَوْ صَغِيرَةٌ خَسَمٌ) كالتفسيه لقوله بلا فسق (وَسَفَاهَةٌ) زيادة الجون (وَأَمَبَ نَزْدُ) يعرف بالطاولة لحديث « من لعب به فسكاً ثماناً صبح يده من دم الخنزير »^(١) (ذُو مِرْوَةٍ بِتَرْكِ غَيْرِ لَاتِي مِنْ) لعب (حَمَامٍ) بطير (وَسَمَاعٍ غِفَاءٍ) متكرراً كما في حش (وَدِنَاغَةٍ وَحِيَا كِيَةً اخْتِيَاراً) ممن ليست شأنه (وَادَامَةً شَطْرَ نَجٍ) وحرّم يجعل كغيره على الأشهر^(٢) وفي بن قول بجوازه مع نظيره في خلوة لامع الأوباش (وَأَنْ أُنْعَمَى فِي قَوْلٍ) أو فعل علمه قبل العمى أو بحس كما يأتي في الزنا (أَوْ أَمَمَ فِي فِعْلٍ لَيْسَ بِمُقْتَلٍ إِلَّا فِيمَا لَا يَكْلَسُ وَلَا مُتَأَكَّدُ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَزَوْجُهُمَا) أى الأبوين وكذا أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في مَقْد تولاها لأنها من فعله ولا يمسار في ثمن يزيد أجرته (وَوَلَدَ وَإِنْ سَفَلَ كَبِيْرَتِ وَزَوْجُهُمَا وَشَهَادَةُ ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ) الأرجح اثنان كما ابن وحش (كَسَكَلٍ عِنْدَ الْآخِرِ) تشبيه في الإفاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ) ونصح على خطبه على التحقيق (بِخِلَافٍ أُخَرَ لِأَخَرَ) فتجوز (إِنْ بَرَزَ) في المدالة (وَلَوْ) شهد (بِقَمْدٍ بِلِ) لأخيه (وَنُؤُوْلَتِ أَيْضاً بِخِلَافِهِ) وأنه لا يمد له (كَأَجِيرٍ) تشبيهه في اشتراط التبريز (وَمَوْتَى) أسفل (وَمُلَاطِفٍ وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوَضَةٍ وَزَائِدٌ أَوْ مُنْقِصٌ وَذَا كِرٍ بَعْدَ شَكٍّ وَتَرْكِ كِيَةٍ) ونجوز (وَمَنْ يَحْدَرُ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا الْقَرِيبَ) والنساء فيزكوهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن :

عدالة على عدالة هباء إلا عدالة النساء والفرباء

(بِأَشْهَدُ) في تعيين مادة الشهادة خلاف^(٣) (أَنَّهُ عَدْلٌ رِضَى) فإن اقتصر

(١) لفظ الحديث « من لعب بالردشير فسكاً ثماناً صبح يده من دم خنزير » رواه مسلم وغيره عن بريدة .

(٢) لكن لم يصح في تحريمه حديث .

(٣) الأرجح عزمه كما في شرح المجموع .

على أحدهما بخلاف^(١) في بن (مِنْ فُطِنَ عَارِفٍ لَا يَخْدَعُ مُتَعَمِّدٌ عَلَى طُولِ
 عِشْرَةِ لَا سَمَاعٍ) إِلَّا فَاشِيئًا (مِنْ سَوْقِهِ أَوْ تَحَلِّيهِ إِلَّا لِمَتَدَرٍ وَوَجَبَ إِنْ
 تَعَيَّنَ) اللزكى (كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ) حش من علم صدق الفاسق لا يجرحه
 (وَتَدَبَّرَ تَزْكِيَةً سِرًّا مَعَهَا) وكلاهما (مِنْ مُتَعَمِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ إِلَّا سَمَ
 وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ) فلا بد من ذكر سببه ويلحق كما في
 نت (وَهُوَ مُتَعَمِّدٌ) وهل إلا أن يكون للزكى عدل أو أكثر خلاف في بن
 (وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا فَنِي الْإِكْتِفَاءِ بِالْزَّكِيِّ الْأَوَّلِيِّ تَرُدُّ) الأرجح عدمه
 ما لم يشهر له كن لا ينقض إن اكتفى (وَبِخِلَافِهَا لِأَحَدٍ وَلَقَدْ بَدَى عَلَى الْآخِرِ
 أَوْ أَبُوَيْهِ) عطف على قوله بخلاف أخ فتجوز (إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُهُ وَلَا
 عَدُوٌّ) عداوة دنيوية (وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ) أى العدو (أَوْ) كانت العداوة الدنيوية
 بين (مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخْبِرَ بِهَا) رجح أنه لا يخبر القاضى بالعداوة إذا علم
 صدق نفسه (كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا) أى الشهادة (تَقْتَرِيهِ وَأَشْبَهِي بِالْمُجْتَنُونَ
 مُخَاصِمًا) فتد (لَا شَأْنًا كَيْفًا) معانها (وَاعْتَمَدَ فِي) شهادة (عَلَى إِعْسَارِ بَصِيحَتِهِ)
 متعلان باعتمد مضمناً معنى تمسك (وَقَرِيْنُهُ صَبْرٌ ضَرِيٌّ كَهَرٍ الزَّوْجَيْنِ)
 تشبيهه في الاعتماد على القريفة (وَلَا إِنْ حَرِصَ عَلَى إِمْلَاءِ نَقْصٍ) بأن
 شهد (فِيمَا رُدُّ فِيهِ لِفِسْقٍ أَوْ صِيٍّ أَوْ رِقٍّ) بعده فيتهم على محاولة دفع
 عار الرد بالقبول بعد (أَوْ عَلَى التَّمَائِي) بمشاركة الغير (كَشَهَادَةِ
 وَلَدِ الزَّوْنِ فِيهِ) وكذا الزانى في اللواط على الظاهر (وَلَإِنْ حَرِصَ
 عَلَى الْقَبُولِ لِتُخَاصِمِيَّةِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ) أى رفعه للقاضى (مَطْلَقًا) ولو في حق
 الله تعالى إلا الشرطى إن رفع فوراً حسب الإمكان (أَوْ شَهِدَ وَخَالَفَ)

(١) المرجع منه قول اللخمي : إن قال هو عدل رضى وكفى ، ولا يكنى عدل أو رضى
 خفوا لابن مرزوق .

ويفتقر هذا للعوام وللقاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ
الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ) الأولى كافي بن حذف محض (وَفِي مَحْضِ حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِمْسَاقِ) لكن من غير رفع الخصم معه كما سبق
(إِنْ اسْتَدِيمَ تَحْرِيمَهُ كَعِنَقِي وَطَلَّاقٍ وَوَقْفٍ وَرَضَاعٍ وَإِلَّا) يستدم (خَيْرُ
كَالْزُّنَى) والستر على غير المجاهر أولى (بِخِلَافِ الْحَرَصِ عَلَى التَّحْمَلِ) فلا
يضر (كَالْمُخْتَفِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعَدَ كَبْدَوِي لِحَصْرِي) إلى طلب
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير فصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَائِلٍ)
شهد (فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلُ الْأَعْيَانُ وَلَا إِنْ
جَرَّ بِهَا نَفْعًا كَعَمَلِي مَوْرَثِهِ الْمُحْصَنِ بِالزُّنَى أَوْ قَتَلَ الْعَمْدَ إِلَّا) للمورث
(الْفَقِيرُ أَوْ بَعِثَ مَنْ يُشَهِدُ فِي وَلَائِهِ) كما إذا شهد أن أباه أعتق فلاناً وفي الورثة
من لا حق له في الولاء كالبنات (أَوْ بَدَيْنِ) بل مطلق مال (لِمَدِينَةٍ) المعسر
ولم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها مدة
إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخَرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ) على واحد إلا التهمة توأطىء
(وَالْقَائِلَةُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فِي جَرَابَةٍ) على من حاربهم مع العداوة للضرورة
(لَا) شهادة العسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم (كَالْبَحَّارِ مُسْتَأْجِرِ
دَابَّةٍ لِمِشْلِهِ أَوْ لِقَطٍّ أَوْ ثَوْبٍ لِمِشْلِهِ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) يتهم به (وَلِعَبِيرِهِ)
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَالَّا) بأن شهد لنفسه بقليل وغيره
بكثير على الأرجح (قَبْلَ لَهْمًا) ويحلف الغير لاهو لتبعيته وبها يلغز (١) وهذا
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كما في عب وهذا إذا كتبت بكتاب
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للغير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة لنفسى مضت ، ويقال : دعوى أخذت بشاهد بلا بين ، أو على
ميت بلا بين استظهار . ويقال : شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى . ا. شرح المجموع .

بَعْضِ الْعَاقِلَةِ يَفْسُقُ شُهُودَ الْقَتْلِ (الْخَطَأُ) (أَوِ الْمُدَانِ الْمَعْسِرِ لِرَبِّهِ وَلَا مُنْتِ
 عَلَى مُسْتَفْتِيهِ) فِي طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّى فِيهِ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بِرَأْيِهِ
 (وَالْإِلَّا) كَارَادَةِ مَيِّتَةٍ (رَفَعَ) وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِ وَقَالَ أَنَا بَعِثْتُهُ) أَوْ وَهَبْتُهُ
 عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَأَنَّهُ بَنٌ وَغَيْرُهُ (وَلَا إِنْ حَدَّثَ فِسْقٌ بَعْدَ
 الْأَدَاءِ) قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ ثَبَتَ بَعْدَهُ بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعَ وَعَدَاوَةٍ (كَأَنَّهُ
 يَشْهَدُ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ
 بِدِيَةِ فَلَا يَضُرُّ (وَلَا عَالِمٌ) شَأْنُهُ الْحَقْدُ (عَلَى مِثْلِهِ^(١)) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ
 الَّذِينَ لَمْ يُطْلَقْ لَهُمُ التَّصَرُّفُ (أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَعَصَّبَ
 كَالرَّشْوَةِ وَتَلَقَّيْنِ خَصْمٍ) بغير حق (وَلَعِبَ نِيْرُوزٍ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ (وَمَطْلٍ)
 مِنْ غَنَى (وَحَلَفَ بِعَيْتِي وَطَلَّاقٍ وَبِحَبِيٍّ بِمَجْلِسِ الْقَاضِي ثَلَاثًا) أَيَّامًا مُتَوَالِيَةً
 (بِلَا عُذْرٍ وَبِتَجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَغْضُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ
 وَيَوْطَاءٍ مَنْ لَا تَوْطَأُ) كَجَانِضٍ وَصَغِيرَةٍ (وَبِالْتَفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ
 حِجَابَةً مِنَ الْمَسْجِدِ) لِمَطْلَقِ حَبْسٍ (وَعَدَمِ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْفُغْلِ وَالزَّكَاةِ
 لِمَنْ كَرُمَتُهُ وَيَبْنَعُ نَرْدٍ وَطُنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافِ أَبِيهِ وَقُدْرَحٍ فِي الْمُتَوَسِّطِ بِكُلِّ)
 مِنَ الْجَرَاحَاتِ (وَفِي الْمُبَرِّزِ بِالْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ) وَالصَّدَاقَةِ وَيُقْبَلُ التَّجْزِيعُ فِي
 الشَّاهِدِ (وَإِنْ يَدُونِهِ) فِي الْعَدَالَةِ (كَغَيْرِهَا) أَيُّ الْعَدَاوَةِ وَالْقَرَابَةِ (عَلَى
 الْأَخْتَارِ) عِنْدَ اللَّحْمِيِّ (وَزَوَالِ الْعَدَاوَةِ وَالْفِسْقِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(٢) ذكر المصنف هذا الفرع تبعاً لابن عاتٍ فيما نقله عن الشعبي لأن العلماء يتعاسدون
 كالضرائر ورده الشيخ حاولوا في شرحه وأطال إلى أن قال : ولولا أن المصنف ذكر ذلك
 ما كتبت له ولبت له لم يذكره وفي مختصر ابن عرفة العمل على خلافه وفي أسئلة شيخنا البرزلي كان
 شيخنا القزويني يذكر هذا القول اه وفي المجموع وشرحه : والعالم العدل مقبول على مثله
 بخلاف من يحقد على قريبه ويحسده اه .

حَيْدَ) بزمَن (وَمَنْ امْتَنَعَتْ) الشهادة (لَهُ لَمْ يُزَكَّ) (الشاهد الممتنع له
(شَاهِدُهُ وَ) لَمْ (يُخْرِجْ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ) كالمدو
(فَأَمْسَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ) استثناء من شروط العدالة السابقة (لَا نِسَاءً فِي كَرْمِي)
والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب فلذا لا يقبل مار من غير أهل الجمع
(فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلٍ) مع وجود القتل (وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُبْتَزٌّ ذَكَرٌ نَعْدَدُ كَيْسَ
بِعَدُوٍّ) ولو في الدين لمزيد تعصب الصغار وضعف شهادتهم (وَلَا قَرِيبٍ) ولو
بعد (وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ) في الشهود به ولا يضر سكوت البعض (وَ) لا (فُرْقَةً)
تفرق الجمع (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عدول (قَبْلَهَا) وَلَمْ يَحْضَرْ كِبَاهُ (لظنة
التعليم (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إذ لا ضرورة له معهم (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوءُهُمْ)
بعد الشهادة (وَلَا يَخْرِجُهُمْ) وَلَازِنًا وَاللَّوِاطِ أَرْبَعَةٌ بِوَقْتٍ يذهبون فيها للقاضي
(وَرُؤْيَا اتَّحَدْنَا) بن : وبكى تعاقبهم في اربعة متصلا لأن قال أحدهم أكرهها
والباقي طاعت (وَفَرَّقُوا فَقَطْ) بخلاف غيرهم وهل ندبا أو وجوبا خلاف وكذا
الخلافا في زيادة كالرود في المسكحة^(١) على قولهم (وَأَنَّهُ أَدْخَلَ فَرَجَهُ فِي فَرْجِهَا)
عطف على وقت (وَلِكُلٍّ) من الأربعة (النَّظَرُ لِلْعَوْرَةِ) ولا يقدح فيهم عدم
إرادة الزاني كافي وغيره (وَنُدِبَ سَوَاحُظُهُمْ) رجع الوجوب^(٢) (كَالسَّرِقَةِ مَا جِي
وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فان اختلفوا بطلت وحدوا (لِمَا أَيْسَرَ عَمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَعِثْقٍ)
وطلاق أما الوقت فن المال (وَرَجْعَةٌ) واستلحاق وإحلال وإحصان (وَكِتَابَةٌ)

(١) في المجموع : وتفريقهم وزيادة كالرود في المسكحة مندوب على أظهر القولين انتهى
لكن في أقرب المسالك ترجيح الوجوب فيها فانظره .

(٢) عبارة المسونة : ويتبقى إذا شهدت بيعة عنده بالزنا أن يكشفهم على شهادتهم ،
وكيف رأوه . الخ قال أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل متناه يجب أو هو على بابه ؟ الأقرب
الوجوب انتهى .

ونكاح ووكالة أو وصية بغير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَّا)
بأن آل المال (فَعَدْلٌ وَأَمْرَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا يَمِينٌ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحَيْارَةٍ)
شان (شُعْمَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجُرُوحٍ خَطَايَا أَوْ مَالٍ) وهي للثائف التي لا قصاص فيها
(وَأَذَاهُ كِتَابِيَّةٌ وَلَا بَصَاءٌ بِتَضَرُّفٍ فِيهِ) أى للمال وإنما يحلف الوصى إن كان له
نفع وإلا تمين العدل وللرأتان (أَوْ بِأَنَّهُ حَكِيمٌ لَهُ يَدٌ) أى للمال (كَثِيرًا أَوْ
زَوْجَتِهِ) وفيه النكاح تبع (وَتَقْدِيمُ ذَيْنِ عَيْتَقًا وَقِصَاصٍ فِي جُرُوحٍ) كما سبق
في المستحسنيات الأربع في باب الشفعة (وَلَمَّا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ أَمْرٌ أَنَّهُ كَوَلَادَةٌ)
ولو لم يوجد الولد ولا نثبت أمومة الولد إن أنكر الوطء إلا بعدلين (وَعَيْنِي
فَرُجِحَ) بأمة كالخرة إن مكنت وإلا فهي مصدقة^(١) كما سبق (وَاسْتِهْلَالٍ
وَحَيْضٍ) من أمة وتصدق الخرة (وَنِكَاحٍ يَمْدَمُوتٍ) حق هذا التقديم على
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول للمال (أَوْ سَبَقِيَّتِهِ) أى للموت ليأخذ
ورثة للتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةٍ وَلَا مُدَبَّرٍ وَنَحْوَهُ) كدَام
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَتَبَتِ الْإِرْثُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبُ
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع للارث بلا يمين وللمال دون القطع في السرقة كقتل
عبد آخر) فثبت القيمة جناية لا القصاص راجع لما يؤول للمال (وَحَيْلَاتُ أَمَةٍ)
من غير أمين^(٢) (مُطْلَقًا) ولو لم تطلب الحيلولة (كَخَيْرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ
طَلَبَتْ بِعَدْلٍ أَوْ اثْنَيْنِ بَرْكَيَانِ) متعاق بحيلات (وَيَبِيعُ مَا يَفْسُدُ وَوَقَفَ
ثَمَنُهُ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين للتزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه
(فَيَخْلَفُ) ذلك لرد شهادته (وَيُبْقَى بِيَدِهِ) حوزاً فيضمن ولو بساوى (وَأَنْ
يُسْتَلَّ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ مُيَمَّتٌ وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ وَضَعَ قِيَمَتَهُ الْعَبْدُ لِيَذْهَبَ

(١) يمينها .

(٢) أما الأمين فلا يمال على الراجح كما في شرح المجموع .

بِهِ إِلَى تَلَايَةِ يُشْهِدُ لَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ (وَيَنْهَى قَاضِيَهَا) (أُجِيبَ لَا اِنْتَقِيَا وَمَطَابَ
 إِيقَافَهُ لِيَأْتِيَ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ بَكِيَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ مَمَاعًا
 يَنْبُتُ بِهِ) (بَأَنْ فَشَاوَعَيْنُوا الْعَبْدَ) (فَيُوقَفُ وَيُؤْكَلُ بِهِ) (مِنْ يَحْفَظُهُ) (فِي كَيَوْمٍ
 وَالْعَلَّةُ لَهُ) (أَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ) (لِلْقَضَاءِ وَالنَّفَقَةِ) (زَمَنَ الْإِقَافِ) (عَلَى الْقَضَى لَهُ
 بِهِ وَجَارَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ) (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلِ يَمِينِ الْقَضَاءِ
 السَّابِقَةِ وَهَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَى الْخَطِّ عَدْلَانِ وَهَلْ يَعْمَلُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَيْهِ فِي الْمَالِيَّاتِ
 وَفِي بَنِ تَرْجِيحِهِ أَوْ لَا كَالنَّقْلِ وَفِي الْخُرْمَى وَغَيْرِهِ تَرْجِيحُهُ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطَ
 الْخَطِّ وَإِلْزَامَ صَاحِبِهِ كِتَابَةً مَا يَظْهَرُ خَطُّهُ حَيْثُ لَا يَمِينَةَ (وَخَطَّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ
 غَابَ بِيَعْدٍ) (لَا حَضَرَ وَلَوْ مَرَأَةً) (وَإِنْ بَغَّرَ مَالًا فِيهِمَا) (شَيْخُنَا الرَّاجِحُ قَصَرَ خَطَّ
 الشَّاهِدِ عَلَى الْمَالِيَّاتِ) (إِنْ عَرَفْتَهُ) (أَى الْبَيِّنَةُ الْخَطِّ) (كَالْمُعِينِ) (غَيْرِهِ) (وَإِنْ
 كَانَ يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ) (لِلْعَوْلِ عَلَيْهِ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهُ) (وَتَحْمَلُهَا عَدْلًا)
 وَاسْتَمَرَ عَدْلًا (لَا) (يَشْهَدُ مَعْتَمِدًا) (عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا) (أَى الْقَضِيَّةِ
) (وَادَّى) (أَنْ هَذَا خَطُّهُ) (بِلَا نَفْعٍ) (لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ قَوْلُ
 مَالِكِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ قَالِ الْأَشْيَاخِ وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْآنَ) (وَلَا عَلَى مَنْ
 لَا يَعْرِفُ إِلَّا عَلَى عَيْنَيْهِ) (لَا الْأَمْرَ لِاحْتِمَالِ تَغْيِيرِهِ) (وَيَسْجَلُ مَنْ رَزَعَتْ أُنْثَاهَا
 ابْنَةً فَلَا نِيَّةَ) (وَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْحَقِّ دُونَ النَّسَبِ)^(١) (وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزَّعْمَ) (وَلَا عَلَى
 مُنْتَقِبَةٍ لَتَقَعَيْنِ الْأَدَاءَ وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْتَنَا مُنْتَقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا
 وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا) (مِنْ نِسَاءِ غَيْرِهَا) (إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُوهَا) (حَيْثُ لَمْ يُمَيِّزْوهَا
 بِنَسَبٍ يَمْنَحُهَا عَلَى أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخِلَافُ أَيْضًا فَمَا شَهِدَ بِهِ مِنْ دَابَةِ وَرَقِيقٍ كَمَا
 حَقَّقَهُ (ر) (وَجَارَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ) (بِأَنْ هَذِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهَا) (وَإِنْ بَامْرَأَةٍ
 لَا يَشَاهِدِينَ شَارَكَاهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا) (إِلَّا نَقْلًا) (عَنْهَا نَعَمْ لَوْ سَأَلَهَا فَأَخْبَرَاهُ

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَارَتْ بِسَمَاعٍ فَمَا عَنْ بُيُوتِهِمْ) والأرجح لا بد من جمعهما في الأداء (بِمَلِكٍ لِحَائِزٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) حقق ر وغيره أن التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقُدِّمَتْ بَيْنَهُ الْمَلِكُ) بتأ (إِلَّا بِسَمَاعٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبَى الْقَائِمِ) لأن الناقلة مقدمة (وَوَقَفَ) عطف على ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتٍ بِبُعْدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في غير الموت لما عرفت (بِلَا رِبَّةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة (وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَغَزَلٍ وَجُرُوحٍ وَكُفْرِ وَسَفَهٍ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا) من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وَأِنْ يُخْلَعِ وَضَرَرِ زَوْجٍ) ولو لم يطل (وَهَيْبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَحِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ وَعُدْمٍ وَأَمْرِ وَعِتْقٍ وَلَوْثٍ) ونفس شهادتهما على القتل لوث^(١) (وَالْتَحَمَلُ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَعَبَيْنِ الْأَدَاءُ مِنْ كَبِيرَيْدَيْنِ وَعَلَى شَاهِدٍ ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ بَيَّتَهُمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء (فَجُرُوحٍ إِلَّا رُكُوبَهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وَعَدَمِ دَابَّتِهِ لَا كَمَسَافَةِ الْقَصْرِ) عطف على قوله كبريدين (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَنَفَقَةٍ) مع البمد (وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَانِكَاحٍ فَإِنْ نَكَلَ حُبْسٍ وَإِنْ طَاوُ دَيْنٍ) سبق عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعداين الخ (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَقِيَهُ مَعَ شَاهِدِهِ) وإلا حلف سيد غير المأذون وكذا تحلف السفينة على المسيس في خلوة الاهتداء ولها المهر (لَا ضِيَّ وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَفَقَّ) خلافاً للقول بالحلف تسقط النفقة فإن ولي اتولى العاملة فهو الذي يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظمها بعضهم في ثمانية أبيات أوردها شب . ونقلها عنه الصاوي في بلف السالك فلتنظر ثمة .

مَطْلُوبٌ) للصبي (إِيتَرَكَ) اللدعي به (بِيَدِهِ) حوزاً فيضمنه من الدجاري
(وَأُسْجِلَ) شهادة شاهد الصبي (لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إِنْ مَاتَ (قَبْلَهُ)
أَيِ الْبُلُوغِ (إِلَّا أَنْ يَسْكُونَ) الْوَارِثَ (نَسْكَالٌ أَوْ لَا) عَنْ حَلْفِ حَصَّتِهِ فِيمَا
إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ بِمَشْرُكَ (فَفِي حَلْفِهِ) عَلَى حَصَّةِ الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ لَهُ الْحَقُّ
(قَوْلَانِ وَإِنْ نَسْكَالٌ) الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ أَوْ وَارِثُهُ (اِكْتَفَى بَيْنَيْنِ الْمَطْلُوبُ
الْأَوَّلَى) وَأَمَّا لَوْ نَسْكَالُ الْمَطْلُوبِ فَانْهُ يُوْخَذُ مِنْهُ ابْتِدَاءً (وَإِنْ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ)
لَرَدَّ شَاهِدُ (نُفْ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي حَلْفِهِ) أَيِ الطَّالِبِ (مَعَهُ) أَيِ الْآخَرِ
(وَتَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ) ثَانِيًا (إِنْ لَمْ يَحْلِفْ قَوْلَانِ) أَظْهَرَهَا الْحَلْفُ وَلَوْ أَقَامَ
شَاهِدَيْنِ قَضَى لَهَا عَلَى الْأَرْجَحِ (وَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْنَيْنِ بَعْضُ كَشَاهِدٍ يَوْقِفُ عَلَى بَيْنِهِ
وَعَقِيْبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ حَلَفَ) لِلدَّعَى عَلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ ابْتِدَاءً وَفِي الْأَوَّلَى بِمَسَدِ
نَسْكَوْلِ الدَّعَى (وَالَا فَيُجْبَسُ) وَإِذَا بَطُلَ فِي الْأَوَّلَى بِنَسْكَوْلِ الْمَوْجُودِ مِنْ وَحَافِ
الْخَصْمِ فِي حَلْفٍ مِنْ يَأْتِي بِمَدِّ وَاسْتَحْقَاقِهِمْ خِلَافَ فِي بِنِ (فَإِنْ مَاتَ) الْحَالِفُ
فِي الْأَوَّلَى (فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلَى) وَيَحْلِفُونَ وَلَا يَغْمِرُهُمْ
نَسْكَوْلُهُمُ الْأَوَّلُ كَمَا سَبَقَ فِي وَارِثِ الصَّبِيِّ وَقَوْلُهُ الْآتَى وَلَا يُمْكِنُ إِنْ نَسْكَالٌ فِي اتِّحَادِ
الْحَقِّ (أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي) وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَرَدُّدٌ) وَمِنْ لَبِّيَانٍ وَيَحْلِفُ أَوْلَادُ
النَّاكِلِينَ (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِه قَالَ تَبَيَّنَتْ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْمَادٍ) مِنْهُ وَهُوَ
تَعْدِيلٌ لِلنَّاكِلِينَ فَلَا يَجْرَحُهُمْ غَيْرُهُ (كَأَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِي أَوْ رَأَى يُؤَدِّيَهَا) عِنْدَ
قَاضٍ تَشْبِيهِ لِي جَوَازِ النُّقْلِ عَنِ الشَّاهِدِ وَلَوْ تَنَسَّلَ (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)
أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَشْتَرُطُ غَيْبَتُهَا (بِمَسْكَاتٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءُ مِنْهُ) عَلَى مَا سَبَقَ
(وَلَا يَسْكُنِي فِي الْمَلْدُودِ الثَّلَاثَةُ الْأَبْيَامِ) وَقِيلَ كَعَنْهَا (١) (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ

وَلَمْ يَطْرَأْ) على الأصل (فَسَقِ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنٍّ^(١)) فلا يضر طروه
 (وَلَمْ يُكَذِّبْهُ أَصْلُهُ) ولو يشكه (قَبْلَ الْحَكْمِ) راجع للتعذيب أما الفسق
 والعداوة فلا يضران بعد الأداء ولو قبل الحكم على الراجع كافي وحش وغيره
 (وَالْأَيُّ) بأن كذبه بعد الحكم (مَقْصِي بِلَا غَرَمٍ) على الشهود (وَنَقَلَ عَنْ
 كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) ويكفي اثنان عنهما وكذا في قوله (وَفِي الزَّنا
 أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أربعة (مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وأوله عن كل واحد
 اثنان وكذا اثنان من ثلاثة واثنان من واحد على ما لعبد الملك وهو الوجه كافي
 بن خلافا لما في توضيحه (وَلَفَّقَ نَقْلُ بَأْصُلٍ) لاعكسه (وَنَقَلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ
 رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ) وَإِنْ قَالَ وَهَذَا بَلْ هُوَ هَذَا سَقَطًا) لأن الشهادة بلا
 نثبت جرحه وهذا قبل الحكم ومثله الرجوع الحض (و) قوله (لَا رُجُوعُهُمْ)
 أى فلا يسقط بعد الحكم ومثله الوهم فهو احتياك والدليل على أنه بعد الحكم قوله
 (وَعَرِمًا مَالًا وَدِيَّةً) فان الغرم لما أتلّف بالحكم (وَلَوْ تَمَعَّدَا) وقال أشهب
 يقتض من تعدد الزور (وَنَقَضَ إِنْ ثَبَتَ كَذِبُهُمْ كَعَيَاةٍ مَنْ قُتِلَ أَوْ جَبَّ قَبْلَ
 الزَّنا) فلا يستوفى وإن ثبت بعد الاستيفاء غرما ويوجعان أدباً في القتل ويـجنان
 (وَلَا يُشَارِكُهُمْ) أى شهود الزنا في الدية (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إذا رجع الكل
 وقال أشهب بالشركة فقبل على العدد وقيل مناصفة كافي بن (كِرْجُوعُ الْمَرْكُومِ)
 فالغرم على الأصل وإن رجع للزكى وحده أو شاهدا الإحصان وحدهما فلا غرم
 (وَأَدْبَا فِي كَقَذْفٍ) إن لم يتلفا شيئاً بضمنايه (وَحُدُّ شُهُودِ الزَّنا) إذا رجعوا
 (مُطْلَقًا) ولو بعد الحكم (كِرْجُوعُ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحَكْمِ وَبَعْدَهُ
 حُدُّ الرَّاجِعِ فَقَطْ) وأما إن تبين أحدهم غير عدل فيمنقض كما سبق ويحدون كما

فِي حَشٍ وَبِنْ (وَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ مِنْ سِتَّةٍ فَلَا غَرَمَ وَلَا حَدَّ) لِبَقَاءِ النِّصَابِ (إِلَّا أَنْ يَتَّبِعِينَ أَنْ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ عَبْدٌ فَيُحَدِّدَ الرَّاجِعَانِ وَالْعَبْدُ) وَلَا غَرَمَ عَلَى الْعَبْدِ (وَوَغَرَمَ مَا قَطَعَ رُبْعَ الدِّيَّةِ ثُمَّ إِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ) مِنْ سِتَّةِ أَهْرَارٍ (حَدٌّ هُوَ وَالسَّابِقَانِ وَغَرِمُوا رُبْعَ الدِّيَّةِ) لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَثُرَ كَرَابِعٌ (وَرَابِعٌ قَنْصُفُهَا) نِمْ لِكُلِّ رُبْعٍ (وَإِنْ رَجَعَ ثَلَاثٌ بَعْدَ فُقَاءِ عَيْتِهِ وَخَامِسٌ بَعْدَ مَوْحِشَتِهِ وَرَابِعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ قَعَلَى) الرَّاجِعِ (الثَّانِي خُمْسُ الْمَوْضِعَةِ) لِأَنَّهَا بِخُمْسَةٍ هُوَ أَحَدُهَا (مَعَ سُدُسِ الْعَيْنِ كَالْأَوَّلِ) نَشْبِيهِ فِي السُّدُسِ (وَعَلَى الثَّلَاثِ رُبْعُ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَطُّ) وَالْأَطْرَافُ تَنْدَرُجُ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَازِ أَنْ الرُّجُوعَ بَعْدَ الْحُكْمِ يَمْنَعُ الْإِسْتِيفَاءَ وَالرَّاجِحُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ يَسْتَوْفِي فَيَشْتَرِكُ الثَّلَاثَةُ فِي الرُّبْعِ (وَمُسْكَنٌ مُدْعٍ رُجُوعًا مِنْ بَيِّنَةٍ كَيْمَيْنِ) مِنَ الشَّاهِدِ أَنَّهُ مَا رَجَعَ (إِنْ أَتَى يَلْتَخِمْ) فَيَا بَعْدَ الْكَافِ كَانَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِالرُّجُوعِ (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهَا عَنِ الرُّجُوعِ وَإِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بِكُذِّبِهِمْ وَحَكَّمَ فَالْقِصَاصُ) لَوْلَى وَبَعْدَ الْعَدَالَةِ، فَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْقَضَاءِ حَقَّقَهُ بِنْ (وَإِنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ فَلَا غَرَمَ كَغَرَمِ الْقِصَاصِ إِنْ دَخَلَ) لِأَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ لَا قِيَمَةَ لَهُ (وَالْإِلَّا فَنِصْفُهُ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا مَشْهُورٌ عَلَى ضَعِيفٍ (كَرُّ رُجُوعِهَا عَنْ دُخُولٍ مُطْلَقَةٍ) إِلَّا فِي التَّقْوِيضِ فَالْكُلُّ (وَإِخْتَصَّ) بِغَرَمِ النِّصْفِ كَمَا فِي (ر). (الرَّاجِعَانِ) عَنْ شَهَادَتِهِمَا (بِالدُّخُولِ عَنِ) الرَّاجِعِينَ عَنْ (الطَّلَاقِ) لِأَنَّهَا كُنْ رَجَعَا عَنْ طَلَاقٍ مَدْخُولٍ بِهَا وَسَبَقَ لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِمَا (وَرَجَعَ شَاهِدًا الدُّخُولِ) بِنِصْفِ الصَّدَاقِ (عَلَى الزَّوْجِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ إِنْ أَنْكَرَ الطَّلَاقَ) لِأَنَّهُ مَعْتَرَفٌ بِمَوْتِهَا فِي عَصْمَتِهِ فَيَتَكَلَّمُ لِلْهِرِّ (وَرَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهِمَا) أَيْ شَاهِدِي الطَّلَاقِ (بِمَا قَوَّاهُ مِنْ إِرْثٍ دُونَ مَا غَرِمَ) مِنْ مَهْرٍ (وَرَجَعَتْ عَلَيْهِمَا بِمَا قَاتَاهَا مِنْ إِرْثٍ وَ) نِصْفِ (صَدَاقٍ وَإِنْ كَانَ) الرُّجُوعُ (عَنْ تَجْرِيجٍ أَوْ

تَفْلِيْطِ شَاهِدَيْنِ مَالًا قِ اُمِّ غَرَمٍ لِلسَّيِّدِ مَا نَقَصَ بِرُؤُوسِيَّتِهَا) وكذا العبد
 لا الحرة (وَلَوْ كَانَ يَخْلَعُ) الباء بمعنى عن (بِمَرَقَةٍ لَمْ تَطْبُ أَوْ بَاقٍ فَالْقِيَمَةُ
 حِينَئِذٍ) على غرره (كَمَا تَلَا فِ بِلَا تَأْخِيْرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرُمُ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ) أى
 حين الحصول (عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ غَرَمًا قِيَمَتَهُ وَوَلَاؤَهُ لَهُ وَهَلْ
 إِنْ كَانَ) العتق الرجوع عنه لِأَجْلِ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا بقدر
 ما غرما قاله سحنون وهو الأقوى ، فَإِنْ قَتَلَهُ السَّيِّدُ رَجْعًا عَلَيْهِ ، أَوْ مَاتَ مِنْ مَالِهِ
 (أَوْ تَسْقُطُ مِنْهَا) قيمة (الْمَنْفَعَةِ) على الغرر ويستوفى فيها السيد (أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا)
 أى تسليم المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله (أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ
 تَدْبِيرِ) بيانية فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ سَيِّدُهُ فَعَلَيْهِمَا)
 ضاع (وَهُمَا أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضَهُ كَالْجَنَائَةِ) تشبيهه فى أن الجنى عليه أولى
 من الغرماء (وَإِنْ كَانَ بِكِتَابَةٍ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ وَإِنْ رُمِيَ فَمِنْ
 رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْضٍ جَنَائَةٍ عَلَيْهَا وَفِيهَا
 اسْتَفَادَتُهُ قَوْلَانِ) أقواهما لا يأخذان منه (وَإِنْ كَانَ يَعْتَقُهَا) أى أم الولد
 (فَلَا غَرَمَ) إذ لم يفوتا إلا الاستمتاع كالدخول بها ويسير للخدمة لغو (أَوْ
 يَعْتَقُ مَكَاتِبَ فَالْبِكْتَابَةُ) أو مدبر أو مؤجل بقيمتيها كذلك (فَإِنْ كَانَ)
 شهادة الرَّاجِعَيْنِ (بِبُنُوَّةٍ فَلَا غَرَمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بِإِثْرٍ) فيغرمان
 لمستحقه لولاه (إِلَّا أَنْ يَكُونِ) للشهود بينوته (عَبْدًا) للأب (فَعِيَمَتُهُ)
 يغرمانها (أَوْ لَا ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا) آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِالْآخِرِ) لا يرث منها
 المشهود به وبذلك يلغز (وَغَرَمًا لَهُ) أى للآخر (نِصْفَ الْبَاقِي) الذى أخذه
 لمشهود به (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَعْرَقٌ أَخْذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ) الذى بيده قبل
 القيمة تقديمًا للمال المتفق عليه (وَكُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ) ما بقى من الدين (وَرَجَعًا عَلَى
 الْأَوَّلِ بِمَا غَرَمَهُ الْعَبْدُ لِلْغَرِيمِ) وَإِنْ كَانَ يَرْقُ لِحُرٍّ فَلَا غَرَمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتُعْمِلَ وَمَا لِي أَنْزِعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أى الرجوع به (المشهود له) بالرقبة (وَوُثِرَتْ مَعَهُ) أى عن العبد (وَلَهُ عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوجُ) به بلا إذن (وَلِإِنْ كَانَ بِمَانَةِ لِزْبِدٍ وَعَمْرٍو ثُمَّ قَالَ لِزْبِدٍ) كلمها (غَرِمَا خَسِينِ) مدفوعة (لِعَمْرٍو فَقَطَّ) ولا يأخذ زبد غير الخمين فلا يفرمان له ولا عنه (وَلِإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرِمَ نِصْفَ الْحَقِّ) وللشاهد مع البين بغرم الجميع على الراجح (كَرَّجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تشبيهه فى غرامته النصف وإن بقى من النساء واحدة فبلى من رجع ربع الحق وإن كثرن وإن رجعن كلن فليهن النصف (وَهُوَ مَعَهُنَّ فِي الرِّضَاعِ كَأَنَّهِنَّ) للذهب كواحدة والرضاع بثبت بمرأتين فتى بقيت واحدة فبلى الرجل والراجعات النصف والكل عليهم والغرم اللارث وصداقها قبل الدخول بالموت تأمل (وَ) إن رجع أحد الشاهدين (عَنْ بَعْضِهِ) أى بعض المشهود به (غَرِمَ نِصْفَ الْبَعْضِ) فمن الثلث غرم السدس وقس (وَلِإِنْ رَجَعَ مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمَ بِعَدَمِهِ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمْعُ) على ما سبق (وَالْمَقْضَى عَلَيْهِ مَطْلًا لَبْتُهُمْ بِالْأَمْرِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَالْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَذَّرَ) الأخذ (مِنَ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَلِإِنْ أُمِّسَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيِّنَتَيْنِ جَمْعُ) كأن تشهد بـ لم توب فى مائة فتشهد الأخرى بسلمه ثوبين غيره فى مائة فيلزمه الأنواب الثلاثة فى المائتين (وَالْأَيُّ) يمكن جمع (رُجِّعَ بِسَبَبٍ مِلْكٍ كَتَسَجٍ وَنِجَاجٍ إِلَّا) أن يشهد للأخر (بِمِلْكٍ مِنَ الْمَقَاسِمِ) فتقدم بينته لأنها ناقلة (أَوْ تَارِيخٍ أَوْ تَقْدِيمِهِ وَبِمَزِيدٍ عَدْلَةٍ) فى الأصول لا المزكبين ويحلف صاحبها والترجيح فى المالىات^(١) لما سبق من إلغائه فى النكاح (لَا عَدَدَ) حيث لم يخرج مخرج

(١) الترجيح مبتدأ وفى المالىات خبر والمعنى أن الترجيح المذكور إنما هو فى المالىات وما آل إليها مما يثبت بشاهد وبمين ، وأما غيرها مما يثبت بشاهدين فلا يقع الترجيح فيه بزيادة العدالة .

التواتر (وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع المرأتين أعدل وبشاهد وامرأتين عليه مع يمين (وَبَيْتَر) فيما لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ تَرْجَعْ بَيْنَهُ مُقَامًا بِهِ فَيُخْلِفُ وَبِالْمَلِكِ عَلَى الْحَوَزِ) ولم تمض مدة الحياة (وَبَقِيْلُ عَلَى مُسْتَضْحِيَةٍ وَصِحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعِ وَحَوَزِ طَالَ كَعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ) فإن قطعوا ردوا وفي الإطلاقي تردد^(١) (وَتَوَوَّاتٍ عَلَى الْكَمَالِ فِي الْأَخِيرِ) والمعتمد أن ذكره شرط وما قبله يعتمد عليه وإن لم يذكر (لَا بِالشِّرَاءِ) من غير تعيين المشتري منه عطف بالتصرف ومع تعيينه هو قوله وبقتل (وَأِنْ شَهِدَ بِإِقْرَارِ) بأنها ملك خصمه (اسْتَضْحَبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَأِنْ تَعَدَّرَ تَرْجِيحُ سَقَاتِمَا وَبَقِيَ بَيْدَ حَاوِزِهِ) كما سبق (أَوْ لَمْ يَقِرُّ لَهُ) الحائز به ولا يخرج عنهما (وَقُسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْدَ أَحَدِهِمَا كَالْعَوْلِ) فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكأنها ستة عالت لتسعة فلأول الثلثان ولو قسم على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَاتِبٌ بِيَدِهِ) إذ لا يلزم من الحوز الملك (وَأِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ) لموافقة الأصل حيث لا بينة (وَقَدِّمَتْ بَيْنَهُ الْمُسْلِمُ) لأنها ناقلة (إِلَّا) أن تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جُهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء وهو منقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيَتَسَمُّ) حيث لا مرجح (كَمَجْهُولِ الدِّينِ) ولا بينة فلا تكرار (وَقُسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً الإسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسَّوِيَةِ) ولو اختلف عدد أصحابها ثم كل جهة على شرعها (وَأِنْ كَانَ مَعَهَا طِفْلٌ قَهْلٌ يَحْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثُّلُثُ)

(١) أظهره المصنف .

لاحتمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة ثالثة (فَمَنْ وَافَقَهُ أَخَذَ حِصَّتَهُ وَرُدَّ عَلَى
 الْآخَرِ) سدسه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغز (وَإِنْ مَاتَ حَاتِمًا) كالأول
 لتصيب الصبي (وَوُصِفَ) بينهما (أَوْ لِلصَّغِيرِ النُّصْفُ) لأن كلا يقول أخى
 وتنازعا في غير نصفه (وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ ^(١))
 ولو من غير جنسه (فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عُمُومَةٍ) وفي العقوبة لا بد من
 الحاكم (وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ) ولو من وداعة وما سبق في الوداعة ^(٢) ضعيف
 (وَإِنْ قَالَ أَرَأَيْتَ مَوْكَلَّتَ الْغَائِبُ أَنْظِرَ) إن قربت الغيبة وأخذ المال مع
 البعد فاذا قدم الموكل وأقر بالإبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذلك فان
 نكل فلا شيء له (وَمَنْ اسْتَمْلَ بِدَفْعٍ بَيْنَهُ أَهْلٌ بِالْإِجْتِهَادِ) كما سبق
 (كَحِسَابٍ وَشُبْهَةٍ بِكَفِيلٍ بِالمَالِ) راجع لمسألة الغائب والمعتمد فيها بعدها كفاية
 حميل الوجه (كَانَ أَرَدَ إِقَامَةً) شاهد (ثَانٍ) فيطلق غريمه بكفيل بمال (أَوْ
 بِإِقَامَةٍ بَيْنَةٍ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع (فَبِحَمِيلٍ بِالْوَجْهِ
 وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ) وهو المعتمد فالراجح النفي كما سبق في الضمان
 (أَوْ الْمُرَادُ) بالثبت (وَكُلُّهُ يُلَازِمُهُ) لاحقيقة الحميل الغارم (أَوْ) محله
 (إِنْ لَمْ تُعْرِفْ عَيْنَهُ تَأْوِيلَاتٌ وَيُجِبُّ عَنْ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ) فإن اتهم كان
 استحياه ولى الدم رد إقراره إلا أن يحمل الولى فيحلف (وَعَنِ الْأَرُشِ السَّيِّدُ)
 فان قامت قرينة كتملق المقطوع بالعبد قبل إقراره ^(٣) (وَالْيَمِينَ فِي كُلِّ حَقٍّ ^(٤)) ولو
 قل (بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا) لا محوسيا (وَتَوَلَّتْ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ)

(١) أى المالى .

(٢) وهو قول المس : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه بمثلها .

(٣) ويكون الارش في رقبته ، فيخير سيده بين أن يفديه أو يسلمه في أرضه .

(٤) غير الامان والتسامة أما الامان فيمينه أشهد بالله ، والتسامة يمينها أقسم بالله . ولا يزيده

فيهما : الذى لا إله إلا هو .

يَقُولُ بِاللَّهِ فَقَطُّ) لَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّثْلِيثَ بَلْ وَتَوَلَّاتِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي
نَحْوِ التَّحْلِيفِ بِالْإِطْلَاقِ ^(١) تَحْدِثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةَ بِحَسَبِ مَا يَحْدِثُونَ مِنَ الْفُجُورِ (وَعُلَّظَتْ
فِي رُبْعٍ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيَجْلِبُ لَهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ (كَالْكَنْبَسَةِ
وَبَيْتِ النَّارِ وَبِالْقِيَامِ لَا بِالْإِسْتِقْبَالِ وَبِمَنْبَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَجَّ وَرَأَى
مُطَرَفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ تَغْلِيظَهَا بِمُطَلَقِ مَنْبَرٍ، بَنَ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا (وَحَرَجَتْ
الْمُخَذَّرَةُ فِيمَا ادَّعَتْ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَإِنْ مُسْتَوْلَدَةٌ
فَلَيْلًا) وَلَا يَلْزَمُهَا الْإِخْتِفَاءُ (وَتَحْلَفُ فِي أَقْلٍ فِي يَمِينِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا
وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ بِيَمِينِهَا كَمَا فِي عَجٍّ (وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى
مِيَّتٍ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنَّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَسَكَ
أَخْرَجَ الصَّبِيَّ لِلْبُلُوغِ كَمَنْ شَاهَدَ كَمَا فِي بَنَ (وَحْلَفَ فِي تَقْصِيرٍ) مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتَعَامَلُ
بِهِ (بَتًّا وَغَشًّا) وَوَزْنٌ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ (عِلْمًا) إِلَّا الصَّيْرِ فِي قَبْتًا عَلَى الْأُظْهَرِ وَهَذَا
إِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا الْآخِذُ لِرَبِّهَا فَيَصْدُقُ بِيَمِينِهِ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ ^(٢)
كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَةٍ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمُطْلُوبِ مَالُهُ عِنْدِي
كَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَنَفَى سَبَبًا إِنْ عُنِيَ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قُضِيَ تَوَسَّى
سَلَفًا يَحِبُّ رَدَّهُ) الْآنَ ^(٣) وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِ الْحَقِيقِي يُخَافُ الْحَبْسَ كَمَا فِي
عَجٍّ (وَإِنْ قَالَ وَقَفَ أَوْ لَوْلِي لَمْ يَمْنَعْ مَدَّعٍ مِنْ بَيْنَةٍ) وَخَصَامَهُ عَلَى مَنْ
لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِمُتْلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ ادَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلِمُدَّعَى الْأَمْرِ)
أَنْ يُقَرِّرَهُ حَقًّا (وَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَ وَغَيْرُهُ مَا قَوَّتَهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ يَمِينُ أَوْ بَيْنَتُهُ)

(١) وبالمصنف وبضريح الولي، وكذا بالصليب لاصطراحي.

(٢) والنفوس حيث لم يقر الظن.

(٣) وتنفعه تورثته. وقولهم: البين على نية المحلف — وهو مأخوذ من حديث —

عمله إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر، وهنا لاحق له.

ولو على إيداع فلان (وَانْتَقَلَتِ الْحُكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ)
 المدعى جوازا (بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه
 فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحَافَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَافِزَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَعْلَمُهَا لَمْ تَسْمَعْ)
 كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ) أى ما يؤول إليه (اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٍ)
 أى بسبب الشكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا
 ترد (وَلِيُيَسِّنَ الْحَاكِمُ) وجوبا (حُكْمَهُ) أى التكلول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْخُصْمِ
 وَلَا يُمْكِنُ مِنْهَا) ثانيا (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو عدعى عليه (الْأَمْرَ مَهَا
 ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانيا (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم
 لردت ولا لمدع (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْخِلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجَنِبِيٌّ غَيْرُ شَرِيكَ
 وَتَصَرَّفَ) تصرف الملاك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى
 طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها
 المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والموالى ولا يلتفت لكلام الشرح وغيره
 والحاضر يبيع سلعته الثمن ما لم تمض سنة وللغائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم
 يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في الذمة كالوقوف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى
 حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل تقيد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلَا مَانِعٍ) كخوف فلا
 حيازة لمن عرف بالتعدى كفى بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك
 لا مستنده على ما فى بن وهل يحمل على العلم أو عدمه خلاف فى (ح) (عَشْرَ
 مِئِينَ لَمْ تَسْمَعْ^(١)) دعواه الملكية (وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه
 كزراعة لأن الحيازة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بدأن يدعى الحائز
 الملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكا ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سنيون : لما أمر الله تعالى نبيه القتال بعد عشر سنين - يعنى من إرساله -
 علم أنها غاية الاعتذار اه شرح المجموع .

وفي لزوم بيان سبب الملكية والحلف خلاف (كشريك أجني حاز فيها) أى العشر (إن هدم وبنى) مالا يستحق وأحدهما^(١) كاف (وفي الشريك القريب) بل القريب مطلقاً إلا لعداوة فكالأجنبي (معها) أى الهدم والبناء (قولان) قيل يكفي العشر وقيل لا بد من زيادة على أربعين^(٢)، كعم غيرها والموال والأصهار كالأقارب^(٣) وقيل كالأجنبي، وقيل كالشريك (لا بين أب وابنه إلا بكهبة) بحضرته فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إلا أن يطول معها) أى الهدم والبناء (ماتتهك البينة وينقطع العلم وإما تفرق الدار من غيرها في الأجنبي) بل وفي القريب يكفي غير الدار الزيادة على العشر (في الدابة وأمة الخدمة السنتان ويزاد في عبد وعرض) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين وثوب اللباس تفنيه سنة وأصل الباب غلبة الظن.

﴿باب﴾

(إن أتلّف مكلف) ولو سكر حراماً وإلا فعلى العاقلة (وإن رُق غير حرّ) لأنه بتوبته تسقط جنايته وقبلها يقتل لحريته على ماسبق (ولا رائد حرباً أو إسلام حين القتل) يعنى من الرمي للتلّف كما قال بعد (إلا لفيلة) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكما كما يأتى (معصوماً) مفعول أتلّف من الرمي (للتلف^(٤)) ولا حاجة لقوله (والإصابة) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (إيمان وأمان) ودخل فيه

(١) قالوا بمعنى أو .

(٢) وهو الأرجح .

(٣) على أظهر الأقوال .

(٤) متعلق بمعصوما والمعنى أن المتقول يكون معصوماً من وقت رميه إلى حين تلفه فلو

ضرب معصوماً ثم ارتد المضروب قبل خروج روحه لم يقتض من الضارب .

الجزية متعلق بمعصوم (كَالْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ وَأَدَبَ) المستحق إن قتله
 وثم من ينصفه (كَمُرْتَدٍّ) وعلى قاتله دية (وَرَأَى أَحْصَنَ) ويقص بالسكر
 إلا أن يراه أوبينة مع زوجته فالدية على العاقلة إلحاقاً للغيرة بالجنون (وَيَدِ سَارِقٍ)
 يؤدب قاطعها للافتيات على الإمام في ذلك كله (فَالْقَوْدُ) جواب إن أتلف
 (عَيْنًا) بمعنى أنه ليس للولي إلزام الجاني الدية على المشهور (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي
 أَبْرَأْتُكَ) إلا بعد إفاذ المقتل فتفيد البراءة كن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ
 المقاتل على الأظهر وهو كالحى فى الإرث (وَلَادِيَةِ إِيَّافٍ مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ
 إِرَادَاتُهَا فَيَحَافُ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ) فى القصاص (إِنْ أَمْتَنَعَ) الجاني من الدية
 (كَعَفْوِهِ عَنِ الْعَبْدِ) تشبيهه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته
 (وَأَسْتَحَقَّ وَلِيٌّ) لنفس أو جرح (دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ) ينبغى أنه
 مصدر عطف على ذم (يَدَ الْقَاطِعِ لِكَدِّيَةِ الْخَطَا) إن كان الثانى مخطئاً ،
 فالكلام لولى المقتول الأول (فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ قَتَلَتْ عَيْنُ
 الْقَاتِلِ أَوْ قَطِعتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنْ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أَسْلِمَ) له (فَلَهُ الْقَوْدُ) لعصمة
 أطرافه (وَقَتِيلَ الْأَذَى بِالْأَعْلَى كَحُرِّ كِتَابِي بَعْدَ مُسْلِمٍ) لا عكسه لأن الحرية
 لا توازى الإسلام (وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَتَجُومِي
 وَمُؤْمِنٍ) اسم مفعول مضعف ولو حذفه ماضر (كَذَوِي الرُّقَى) ولا عبرة
 بالشائبة (وَذَكَرٍ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهِمَا) ومنه تام الأعضاء بغيره (وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ
 عَبْدًا) وثبت قتله (بِدِينَةٍ أَوْ قَسَامَةٍ) أما باقرار العبد فيبطل باستحيائه كما
 سبق (خَيْرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسَيْدٍ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ) بالقيمة أو دية
 الحر (إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا) ومثله نظر العائن الجرب وقيس عليه الحال^(١) واستبعده بن

(١) أى القتل بالحال وتوجيه المهمة ومذهب الشافعية لا قصاص ، وانظر ما لو قتل ولي
 بالمغرب ولياً آخر باليمن مثلاً على سبيل خرق العادة . ماذا يكون حكمه ؟ والظاهر لا قصاص
 أيضاً كالتلويح بدعوة مستجابة ،

(وَأَنْ يَقْضِيَهُ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنْقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مُثْقَلٍ وَلَا قَسَامَةً إِنْ أَنْقَذَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَغْمُورًا وَكَطَارَحٍ غَيْرِ مُحْنٍ لِلْعَوْمِ^(١) عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يحزم بسلامته (وَأِلَّا فَدْيَةٌ وَكَحْفَرٍ بئرٍ وَإِنْ بَيْتُهُ أَوْ وَضَعِ مَرْلِقٍ أَوْ رَبَطِ دَابَّةٍ بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبٍ عَمُورٍ تَقْدَمَ لِصَاحِبِهِ إِذَا رُئِيَ) بحاكم أو إظهار (فَقُصِدَ الصَّرَرُ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ) في جميع ما بعد الكاف (وَأِلَّا) يقصد معينا أو هلك غير المقصود (فَالدِّيَةُ) ولا شيء في بئر في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلا أو كلب كحرس حيث لم يعلم العداء (وَكَالِإِكْرَاهِ) كما يأتي (أَوْ تَقْدِيمِ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) تقتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَاشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فإت مستندا مثلا (وَأِنْ سَقَطَ قَسَامَةٌ) لاحتمال موته من الواقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطْ خَطَاً وَكَالِإِمْسَاكِ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن^(٢) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ^(٣)) ولو لم يقالوا وهل لابد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو مانع وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عجب وارتضاه رخلاف (وَالْمُتَمَّا لُتُونِ وَإِنْ بِسَوْطٍ سَوَطٍ) بل ولو لم يباشر إلا واحدا بحيث لو استعان أعانوه (وَاللَّتَسَبُّبُ مَعَ الْبَاشِيرِ) كمن حفر بئرا لشخص فرداه آخر (كَمُكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون للمكره بالفتح أباً فيقتل

(١) ولو طالب غربقاً فلما أخذه خشي على نفسه الهلاك فكره ومات في الموازية والعتبة
عن ابن القاسم لا شيء عليه اه توضيح .

(٢) الراجح يشترط ذلك .

(٣) إن قصدوا ضربه وضربوه ولم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت فإن تفاوتت اقتس من صاحب الأقوى وعوقب غيره .

للكره بالسكسر وحده (وَكَا بٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَمَرَ صَغِيرًا) لأن أمرهما له كالا كراه
وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فان تعدد اشترك عواقلهم ولو ناب كلا دون الثلث
(وَسَيِّدٌ أَمَرَ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً ولا شيء على
الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ) شدة أذى (اقتُصَّ مِنْهُ فَقَطَّ)
لعدم الإكراه ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل اقتص منه
لتقريره (وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ لَآ عَلَى قَتْلِهِ) وعلى عاقلة الصبي
نصف الدية كالشريك إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ لِمُخْطِئٍ وَتَجَنُّونِ) بل
يشتركان في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ يُقْتَصُّ مِنْ شَرِيكِ سَمْعٍ
وَجَارِحٍ نَفْسِهِ وَحَرْبِيٍّ وَمَرَضٍ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ)
والمعتمد في الأخير^(٢) القود والدية في الخطأ بقسامة فيها (وَأِنْ تَصَادَ مَا أَوْ تَجَاذَبَا
مُطْلَقًا) بجمل أو غيره راكبين أولاً (قَصْدًا فَاثَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ) فلا يقتل
صبي ولا حر بعبد وكذا لو قصد أحدهما (وَحِلَا عَلَيْهِ) أى على القصد (عَكْسُ
السَّفِينَتَيْنِ) فيحملا على العجز ويهدر ومع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِعَجْزٍ
حَقِيقِيٍّ) استثناء منقطع من قوله فالقود والأرجح أنه في انتصادم كالخطأ لا هدر
(لَا إِخْوَفَ غَرَفٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل
يضمنون كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وَالَا) بأن أخطئا (فَدِيَةٌ
كُلٌّ عَلَى عَاقِلَةِ الْآخَرِ وَفَرَسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخَرِ) وأحدهما فلكل حكمه
ولا يخفى ما في سيان الص هنا من الصعوبة^(١) (كَتَمَنِ الْعَبْدُ) بمعنى قيمته
تشبيه في أنه في مال الحر (وَأِنْ تَعَدَّدَ الْمُبَاشِرُ فِي الْمَمْلُوكَةِ يُقْتَلُ الْجَمِيعُ)

(١) وهو المرض بعد الجرح - والظاهر في شريك السبع القصاص نظراً لتمد قتله .

(٢) وعبارة المجموع هنا أوضح ونصها : وإن تصادما أو تجاذبا عمداً فانا أو أحدهما
فأحكام القود وحلا على العمد والسفينتان على العجز وبابه هدر وليس منه خوف كالفرق ودية
كل من المخطئين على عاقلة الآخر وغيرها كالفرس في مال صاحبه اهـ

أعاد هذا لقوله (وَأِلَّا) تكن مملالة (قُدِّمَ الْأَقْوَى) حيث تميزت الضربات
 وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقسامة على واحد (وَلَا يَسْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ
 الْمُسَاوَاةِ بَرِّوَالِهَا بَعِثْ أَوْ إِسْلَامٍ) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتُ الْإِصَابَةِ
 وَالْمَوْتُ) هذا في الخطأ والعمد الذي لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر
 تغير الصفات بكسرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجُرْحُ كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ
 وَالْمَنْعُولِ) (إِلَّا نَاقِصًا) (ككافر) (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرض على
 المشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأدنى الأعلى (وَأِنْ تَمَيَّزَتْ
 جِنَايَاتُ) جرحات (بِلَا تَمَازُ) لا مفهوم له (فِنْ كُلِّ كِفْعَلِهِ وَاقْتَصَّ مِنْ
 مُوَضَّعَةٍ أَوْضَعَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَنْبَةِ فِي الْخُلْدَيْنِ وَإِنْ كِبَارَةٌ وَسَاقِيهَا مِنْ
 دَائِمَةٍ) بلا شق (وَحَارِصَةٍ شَقَّتِ الْجِلْدَ وَنَمَحَاقٍ كَسَطَتْهُ وَبَاصِعَةٍ شَقَّتِ الْأَحْمَ
 وَمُتَلَاحِجَةٍ غَاصَتْ فِيهِ بَتَعْدَدٍ) لا مفهوم له (وَمِلْطَافَةٍ) بالهمز (قَرُبَتْ لِلْعَظْمِ
 كَغَضَبَةِ السَّوْطِ) ولو لم يحصل جرح (وَجِرَاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ مُنْقَلَةً بِالْمِسَاحَةِ)
 بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ اتَّحَدَ الْمَحَلُّ) فلا
 يزاد عليه إن عظم عضو الجنى عليه (كطبيب رَادَ) في القصاص (عَمْدًا) فيقتص
 منه (وَأِلَّا) يتعمد (فَالْعَقْلُ) والنقص لغو (كَذِي شَلَاءٍ عَدِمَتْ النَّفْعَ) وإلَّا
 خير الجنى عليه كالت وهو الصواب (بِصَحِيحَةٍ وَبِالْعَكْسِ) تشبيه في العقل
 (وَعَيْنٍ أَعْمَى وَلِسَانٍ أَبْكَمَ) ويأتى أن في ذلك الحكومة (وَمَا بَعْدَ الْمَوْضِعَةِ مِنْ
 مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم الخطر (طَارًا فِرَاشُ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ
 الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّا أَفْضَتْ لِلدَّمَاعِ وَدَائِمَةٍ حَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلَطَمَةٍ)
 تشبيه في عدم القصاص وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَاحِمَةٍ وَعَمْدُهُ
 كَاخْطَأَ إِلَّا فِي الْأَدَبِ) وفيه حكومة إن لم يثبت (وَكَانَ يَعْظُمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعَظْمِ

الصَّدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضٍ الْأَنْثَيْنِ أَنْ يَتَلَفَ) بخلاف قطعها على الأرجح (وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصَرٍ بِجُرْحٍ اقْتَصَّ مِنْهُ) أى الجرح (فَإِنْ حَصَلَ) ذهب للمنفعة أيضاً (أَوْ زَادَ) فظاهر والزائد هدر (وَإِلَّا) يحصل (فِدْيَةٌ مَالٌ يَذْهَبُ) فى ماله كلاً أو بعضاً (وَإِنْ ذَهَبَ وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ) القصاص (كَذَلِكَ) بحيلة (وَإِلَّا فَالْعَقْلُ كَأَنْ شُلْتُ يَدُهُ بِضَرْبَةٍ) يقتص منها ، فإن لم تشل بالقصاص فالعقل كان كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكاف فى قوله وإن ذهب كبصر (وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَاوِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِمَعْنِيٍّ فَلَا شَيْءَ لِمَعْنِيٍّ عَلَيْهِ وَإِنْ قُطِعَ أَقْطَعُ الْكَفِّ مِنَ الْإِرْفَاقِ فَلِمَعْنِيٍّ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ كَمَقْطُوعِ الْحَشَفَةِ) إذا جنى على عيب سالمها فيخير (وَتُقَطَّعُ الْيَسَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَعًا بِالْكَامِلَةِ بِأَلَا غُرْمٍ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرَ فِيهِ) أى القطع ولا شيء له (وَفِي الدِّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَعْنِيٍّ عَلَيْهِ) عن يد الجانى إصبعاً (فَالْقَوْدُ وَلَوْ إِيَّاهَا لَا أَكْثَرَ) أى إصبعين فوق فدية مابق وبندرج الكف إلا مع واحد لحكومة (وَلَا يُجُوزُ) القصاص (بِكُوعٍ لِنَدَى مِرْفَقٍ وَإِنْ رَضِيَ) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل العفو (وَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ السَّالِمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خَلْقَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَلِجَدْرِىٍّ أَوْ لِسَكْرَمِيَّةٍ ، فَالْقَوْدُ إِنْ تَعَمَّدَ) الثانى (وَإِلَّا) بأن أخطأ (فَبِحِسَابِهِ) حيث أخذ للأول عقلاً كما يأتى (وَإِنْ قَتَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعُورٍ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَامِلَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا أَعُورٌ مِنْ سَالِمٍ مُمَائِلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَاتَرَكَ وَغَيْرَهَا) أى المائلة (فَصِصْفُ دِيَّةٍ قَطَطٌ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا عَيْنِيَّ السَّالِمِ فَالْقَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قُلِعَتْ سِنَّ) وردت (فَشَبَّتْ فَالْقَوْدُ) فى العمد (وَفِي الْخَطَا كَدِيَّةٍ الْخَطَا) غيرها (وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْعَاصِبِ كَالْوَلَاءِ) والنكاح

في الترتيب^(١) (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ قَسِيَّانِ) هنا (وَيُخْلِفُ) الجد في القسامة مع الإخوة (الثُلُثُ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَمَدِ فَكَأَخِ) ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيَانِ) وانتظار غائب لم يتعمد غيبته إذا أراد من في درجته القتل فقد يعفو ذلك (وَمُعَمًى وَمُبْرَمًى) البرسام ورم في الرأس ينقل منه الدماغ (لَا مَطْبِقُ) وإلا انتظار (وصغير لم يتوقف الثبوت عليه) وإلا انتظار كما سيقول (وَالنِّسَاءُ) عطف على العاصب (إن ورثن) خرج العبات والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبُ) وإلا فهو، وأفهم أنهم في محل عصبة فخرج الزوجات والأخوات للأُم والجدات لها (وَلِسُكُلٌ) من النساء والعاصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من كل فريق كما سيأتي (كَأَنَّ حُزْنَ الْمِيرَاثِ) تشبيهه في قوله ولكل القتل (وَتَبَّتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورٍ) من الأولياء ولا يضر في وراثات الولي مساوات عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصِبُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْلَا يَدُ النَّظَرِ فِي الْقَتْلِ وَالِدِيَّةٌ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ يَدِهِ) أي الصغير فينظر الأصلح من القصاص والعقل (إِلَّا إِمْرِي) استثناء من قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أي الصغير (فَلِعَاصِبِهِ) والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَخَذُ الْمَالِ فِي عَيْدِهِ) إذ لا منفعة له في القود (وَيَقْتَصُّ مَنْ يَعْرِفُ) بالموسى لا بما جنى به كما في ح (يَأْجُرُهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلِلْحَاكِمِ رَدُّ الْقَتْلِ فَقَطُّ لِلْوَلِيِّ وَنَهَى عَنِ الْعَبَثِ وَآخَرُ) مادون النفس ليرد وحر كلبه (من مرض أو قصاص آخر) كدِيَّةِ الْخَطَايَا (تؤخر

(١) للشار إليه بقول هج :

ينسل وإبصاء ولاء جنازة
نسكاح أخا وابناً على الجد قدم
وهقل ووسطه باب حضانة
وسوء مم الآباء في الارث والدم

للبرء (وَلَوْ كَجَافَةٍ) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السريان للنفس (وَ) تؤخر عقوبة (الْحَامِلُ وَإِنْ يَجْرِجُ يُخِيفُ) إِنْ ثبت حملها بتحريك (لَا يَدْعُوهَا وَخُسِتْ كَالْخَدِّ) تحبس له ككل من آخر (وَالْمَرْضِعُ لَوْ جُودَ مَرْضِعٍ) غيرها أو الفطام (وَ) تؤخر (الْمَوْلَاةُ فِي الْأَطْرَافِ) مع الخوف (كَحَدِّينِ لِلَّهِ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِمَا) وكذا لغيره إلا أن يتعدد فالقرعة (وَيُدْيءُ بِأَشَدِّ لَمْ يُخَفْ) لا يؤخر (يَدْخُولُ الْحَرَمِ) بل هو أولى بإقامة الحدود فيه ولو على محرم (وَسَقَطَ) القصاص (إِنْ عَمَّا رَجُلٌ كَالْبَاقِي) أو أولى (وَالْبِنْتُ) وبنت الابن (أَوْلَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَقْرِ) ولا شيء للأخت (وَضِدُّهَا وَإِنْ عَقَتْ بِنْتُ مَنْ بَنَاتِ نَظَرَ الْحَاكِمُ) في الأصوب ككل أنثى من مستويات (وَفِي رِجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِيَهُمَا أَوْ بِيَعْضِهِمَا) فالفرق يستقل بالقتل لا العفو (وَمَهْمَا أَسْقَطَ الْبَعْضُ فَلَمَنْ بَقِيَ) ممن له التكلم أو مصاحب لمن له التكلم كأحد الولدين أو معها بنت بخلاف الزجين والأخت مع البنت (نَصَابُهُ مِنْ دِيَةِ عَمَلِهِ كَارِئِهِ وَلَوْ قِسْطًا مِنْ نَفْسِهِ) حيث كان يستقل بالعفو وإلا فلا بد من بعض الفريق (وَإِئْتَاهُ كَالْمَالِ) في الجملة فلا يرد الزوجان كما سبق ولا يضر وارثات الولي مساواة عاصب بخلاف الأصلية كما مر (وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَمَلِهِ بِأَقَلِّ) من الدية (وَأَكْثَرَ وَاطْطَأَ كَبَيْعِ الدِّينِ) وهو الدية فيمتنع بدين ويعين للنسيئة وبأقل لصع وتعجل وبأكثر أبعد للسلف بزيادة ويجوز حيث لا مانع (وَلَا يَمِضِي) صلح الجاني (عَلَى عَاقِلَةٍ كَعَكْسِهِ) لا يلزمه صلحها (فَإِنْ عَمَّا) الجنى عليه خطأ (قَوْصِيَّةٌ) يلزم الثلث (وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ) أى فى واجب الخطأ (وَإِنْ بَعْدَ سَبَبِيهَا) أى الجنائية وحقه قبل فلذا ضبط بعد ماضياً أى فى المستقبل كانت الوصية بمعين (أَوْ يَثْلُثُهُ أَوْ يَشِيءُ) غير معين وكان يكتفى عن هذا إطلافاً الوصايا (إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا) أى الوصية (مَا يُمْكِنُ)

الْمُغْيَرِ فَلَمْ يُغَيَّرْ) (وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها (بِخِلَافِ الْعَمْدِ) فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْهَكَ مَقْتَلُهُ وَيَقْبَلَ وَارِثُهُ الدِّيَّةَ وَعَلِمَ) بقبوله (وَأِنْ عَفَا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالَحَ فَمَاتَ فَلَاؤُ لِيَأْتِيَهُ التَّسَامَةُ وَالْقَتْلُ وَرَجَعَ الْجَانِي فِيهَا أَخِذَ مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مر في الصلح (وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْعُقُورِ فَإِنْ فَسَّكَ) (الولى (حَلَفَ) الجاني على العفو يميناً (وَأَحَدَةً وَبَرَى^(١) وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي يَمِينَتِهِ الْعَائِيَّةِ) بالعفو بعد حلفه أن له يمينه غائبة (وَقُتِلَ^(٢) بِمَا قَتَلَ وَلَوْ نَاراً لَا يَحْمَرُّ وَلَوْ أَطِيسُ حَرْجٍ وَمَا يَطُولُ) فبالسيف (وَهَلْ وَالسَّهْمُ) أيضاً بالعيث (أَوْ يُجْتَنَدُ فِي قَدْرِهِ) القاتل (تَأْوِيلَانِ^(٣)) فَيُفَرَّقُ وَيُخْنَقُ وَيُجْرَرُ وَضُرِبَ بِالْعَصَى لِلْمَوْتِ كَذِي عَصَوَيْنِ) قتل بهما فيضرب بالعصى للموت ولا يعتبر العدد (وَمُسْكَنٌ مُسْتَحَقٌّ مِنَ السَّيْفِ مُطْلَقاً) لأنه الأصل (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَغِيَرِهِ) أى الجنى عليه (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَةً) شرط فيما قبل المبالغة ويندرج ما بعدها مطلقاً كذا في حش (كَلَا أَصَابِعَ فِي الْيَدِ) تندرجه ما لم يقصد المثلثة (وَرِيَّةٌ الْخَطَأُ عَلَى الْبَادِي^(٤) مُحْمَسَةٌ بِنَتْ مُحَاضٍ وَوَلَدُ الْأَجْرَنِ) ذكر وأشي (وَحِقَّةٌ وَجْدَعَةٌ) بالسوية (وَرُبْعَةٌ فِي الْعَمْدِ) حالة من ماله (يَحْذِفُ ابْنُ الْأَجْرَنِ وَهَامَتْ فِي الْأَبِ وَلَوْ جُوسِيّاً فِي عَمْدٍ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ) بأن لا يقصد إزهاق (كَبْرُحِهِ) أى العمد تشبيهه في التغليظ على الأب وغيره (بِثَلَاثِينَ حِقَّةً

(١) استشكل ابن عاشر والمناوى توجيه اليمين بمجرد الدعوى ها مع قولهم : كل دعوى لا تثبت إلا بمدين فلا يمين بمجرد ها وعدوا منها العفو . رهو استشكل قزى .
(٢) حيث ثبت القتل بينة أو اعتراف أما لو ثبت بتسامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

(٣) أظهرهما الأول .

(٤) ساكن البادية .

وَتِلْكَ النَّسَبَةُ يَزَادُ وَلَا يَغْلُظُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالتَّرْيِيعِ (وَالْكِتَابِيُّ) فِي الذِّمَّةِ (وَالْمُعَاهِدُ) بِأَمَانٍ مَثَلًا وَلَوْ حَذَفَهُ صَح (نِصْفُهُ) أَيْ الْمُسْلِمُ (وَالْمَجُورِيُّ) الْمَعْصُومُ (وَالْمُرْتَدُّ) ثُلُثُ خُمْسٍ وَأُنْثَى كُلِّ كَنْصَفِهِ وَفِي الرَّقِيقِ (وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ) قِيمَتُهُ (وَأِنْ زَادَتْ) عَلَى الدِّيَةِ (وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عَلَقَتْ) دَمًا مَجْتَمِعًا لَا يَذُوبُهُ الْمَاءُ الْحَارُّ (عَشْرُ) وَاجِبُ (أُمِّهِ وَلَوْ أُمَةً) مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا (نَقْدًا أَوْ غُرَّةً عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً تَسَاوِيهِ) أَيْ الْعَشْرُ اثْنَعَشَرَ لِيَصِحَّ التَّفْرِيقُ ^(٢١) (وَالْأُمَةُ مِنْ سَيِّدِهَا وَالنَّصْرَانِيَّةُ الْحُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ كَالْحُرَّةِ) الْمُسَلَّمَةُ فِي الثَّانِي وَمِنْ دِينِ سَيِّدِهَا فِي الْأَوَّلِ (إِنْ زَايَاكَأَ كُلُّهُ حَيَّةٌ) وَإِلَّا فَالْعَبْرَةُ بِهَا (إِلَّا أَنْ يَحْيَى فَالْدِّيَّةُ بِقِسَامَةٍ وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) أَوْ مَاتَتْ أَيْضًا فَدِيَتَانِ (وَأِنْ تَعَمَّدَهُ يَضْرِبُ ظَهْرَهُ أَوْ بَطْنَهُ أَوْ رَأْسَهُ) لِأَنَّ الْأَبْهَرَ بِهَا مُتَّصِلٌ بِالْقَلْبِ (فَفِي الْقَصَاصِ خِلَافٌ) أَرْجَحُهُ الْقَصَاصُ فِي الْأَوَّلِينَ بِقِسَامَةٍ مِنْ غَيْرِ الْأَبِّ وَعَدَمُهُ فِي الْأَخِيرِ (وَتَعَدَّدَ الْوَأَجِبُ بِتَعَدُّدِهِ) أَيْ الْجَنِينَ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ خَطَأً بَلَّغَ ثُلُثَ الْجَانِي أَوْ أَوَّلَ الْمَرْأَةِ (وَوُورِثَتْ) الْغُرَّةُ (عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجُرُوحِ) حَيْثُ لَا قَصَاصَ (حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ نَقْصَانِ الْجَنَانِيَةِ إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيمَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِنَقْصَانِ

(١) وَالْفَارِسِيُّ وَالْحَرَّاسِيُّ أَيْضًا مَا لَمْ يَغْلُبِ الذَّهَبُ عَنْهُمْ فَتَنَهُ وَالْحَاجَزِيُّ مِثْلُ الْمَصْرِيِّ قَوْلُ أَصْبَغٍ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْبَاجِي أَنْ يَنْظُرَ إِلَى غَالِبِ الْأَحْوَالِ فِي الْبِلَادِ وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الْإِبِلَ أَوْ الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ فَبَلَّ يَأْخُذُ بِدَلِّهَا بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ عَرُوسٍ خِلَافَ .
(٢) بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّهَا وَحَدِّ الْإِنْتِلَاسِ سَبْعَ سَنِينَ .

(عَبْدًا قَرَضًا مِنَ الدِّيَةِ) متعلق بنسبة (كَجَنَيْنِ الْبَيْمَةِ) تغيبه في الحكومة
لنقص الأم مع قيمته إن نزل حياً (إِلَّا الْجَانِفَةَ وَالْأَمَةَ فَتُكْتَلَمُ) كالدامغة (وَالْمَوْضِحَةَ
فَيُصَفُّ عَشْرًا) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمُنْذِلَةَ وَالْهَاشِمَةَ) كالمرة
العظم قيل هي المنقلة (فَعَشْرٌ وَنِصْفُهُ وَإِنْ يَشَيْنَ فِيهِنَّ) يستثنى منه الموضحة فيزيد
لشئها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ بِرَأْسِ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير الجانفة
لأنها ثقب الظهر أو البطن (وَالنَّيْتَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها (وَالْأَمَةَ
تَكُنْ بِرَأْسِ أَوْ لَحْيٍ فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَتَعَدُّ الْوَاجِبُ بِجَانِفَةٍ فَتَدَّتْ
كَتَعَدُّ الْمَوْضِحَةَ وَالْمُنْذِلَةَ وَالْأَمَةَ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بأن سد اللحم في العين (وَالْأَمَةَ
بأن اتصلت (فَلَا) تعدد (وَأَنْ يَفُورَ فِي ضَرْبَاتٍ) الباء للظرفية وفي السببية
(وَالدِّيَةُ فِي الْعَقْلِ أَوْ السَّمْعِ أَوْ الْبَصَرِ أَوْ النُّطْقِ أَوْ الصَّوْتِ) الساذج
(أَوْ الذُّوقِ) كالشم والشفتين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةِ الْجَمَاعِ أَوْ
نَسْلِهِ أَوْ تَجَدُّدِهِ أَوْ تَبَرُّبِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام وحده
وفي الجلوس وحده حكومة (أَوْ الْأَذُنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقي السمع
(أَوْ الشَّوَى) جلد الرأس (أَوْ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلْسَّنَةِ بِخِلَافِ كُلِّ
زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِيهَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَكَرِنِ الْأَنْفِ وَالْخَشْفَةِ
وَفِي بَعْضِهَا بِجَسَاسٍ مِنْهُمَا لَا مِنْ أَصْلِهِ) أى الأنف أو الذكر (وَفِي الْأَنْفَيْنِ
مُطْلَقًا) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذكر أولاً (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ قَوْلَانِ^(١))
بالدية والحكومة والخنثى نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شَفْرِى الْمَرْأَةِ إِنْ
بَدَأَ الْعَظْمُ وَفِي ثَدْيَيْهَا أَوْ حَمَسَتِيهَا إِنْ بَطَلَ اللَّابَنُ وَاسْتَوْنِي بِالصَّغِيرَةِ وَسِنَّ
الصَّغِيرِ لَمْ يُغْفَرْ لِلْإِيَّاسِ كَالْقَوْدِ) تشبيه في الاستثناء (وَالْأَمَةَ) بأن أيس
قبل سنة في السن (أَنْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطَا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوُرُثًا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السَّنِ أَصْفَرَ بِحِسَابِهَا) وأكبر حكومة في
الجمال (وَجَرَّبَ الْعَقْلُ بِالْخُلُواتِ) بالتمجس والمدعى الأولياء (والسَّمْعُ بِأَنْ
يُصَاحُ مِنْ أَمَا كُنْ مُخْتَلَفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنُسِبَ لِسَمْعِهِ الْآخِرَ وَإِلَّا)
بأن ادعى الذهاب منهما (فَسَمِعَ وَسَطٌ) يذهب إليه (وَلَهُ نُسِبَتُهُ إِنْ حَلَفَ
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا) يحلف أو اختلف يدين في الجهات (فَهَذَرُ وَالْبَصَرُ
بِإِعْذَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ) في تبديل الأما كن والنسبة (وَالشَّمُّ بِرَأْيِهِ
حَادَّةً وَالنُّطْقُ بِالْكَلَامِ) أى مكالته (اجْتِهَادًا وَالذُّوقُ بِالْمَقَرِّ) بكسر القاف
المر (وَصَدَّقَ مُدَّعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بِيَمِينِهِ) ويختبر إن أمكن (وَالضَّعِيفُ
مِنْ عَيْنٍ وَرِجْلٍ وَنَحْوِهَا خِلَقَةٌ) أو لكبر كما سبق (كَعَنْبِهِ وَكَذَا الْمَجْنِيُّ
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا) فإن أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق (وَفِي
لِسَانِ النَّاطِقِ) عطف على مافيه الدية (وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النُّطْقُ مَا قَطَعَهُ فَحُكُومَةٌ
كِلْسَانِ الْأُخْرَسِ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالسَّاعِدِ وَالْيَسْتِ الْمُرَّةِ) كالرجل (وَسِنْ
مُضْطَرَبَةٍ جَدًّا وَعَسِيبٌ ذَكَرٌ بَعْدَ الْحَشَفَةِ وَحَاجِبٌ أَوْ هُدْبٌ) ولحية (وَظَفَرٌ
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ) واستظهار في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين
(وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبِكَارَةِ إِلَّا بِاصْبَعِهِ فَلَا تَنْدَرِجُ)
لغير الزوج ولا له إن طلق قبل البناء (١١) (وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ) بضم العين
أشمل (وَالْأُنْثَى ثَلَاثَةٌ إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ فَخِصْفُهُ وَفِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدِ الْقُوَّةِ
عَشْرٌ إِنْ انْفَرَدَتْ) لا مفهوم له وكأنه راجع المفهوم أى وفي غير القوية حكومة
إن أفردت وإلا اندرجت (وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ) بفتح الخاء (وَإِنْ صَوَّدَ بَقْلَعٍ
أَوْ اسْوَدَّ أَوْ يَمَّا أَوْ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ إِنْ كَانَ عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَبِاضْطِرَابِهَا
جَدًّا وَإِنْ تَبَيَّنَتْ الْكِبَرُ قَبْلَ اخْتِزَاعِهَا) كما سبق (كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يلزمه أرضى البكارة مع نصف الصداق فإن امسكها فلا شيء عليه . وإزالة البكارة
بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه اه دردير .

الأربع) الموضحة والمنقلة والجائفة والآمة (وَرُدُّ فِي عَوْدِ الْبَصَرِ وَقُوَّةُ الْجَمَاعِ وَمَنْفَعَةُ اللَّبَنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ ثُبِتَتْ تَأْوِيلَانِ) وكذا يرد الأرض بعود السمع (وَتَعَدَّدَتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجناية (إِلَّا الْمَنْفَعَةُ بِمَحَلِّهَا) كالأذن والسمع، ولا تندرج قوة الجماع فى الصلب ولا العقل فى الرأس (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِمْلُثُ دِيَّتِهِ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِدِيَّتِهَا وَضُمَّ مَتَّعِدُ الْفِعْلِ أَوْ فِي حُكْمِهِ) الفور (أَوْ الْمَحَلُّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة فتلاثون ثم الاصبع من تلك اليد بخمس ومن غيرها بعشر (لَا الْأَسْنَانُ وَالْمَوَاضِحُ وَالْمَنَاقِلُ) فلا تضم باتحاد المحل مع التراخي (و) لا (عَمْدٌ لِخَطَاٍ وَإِنْ عَفَتْ) المرأة (وَنَجِمَتْ دِيَّةُ الْخُرِّ اخْطَاٍ بِلَا اعْتِرَافٍ) وبه على المعترف حالة ولو عدلا مأمونا خلافاً للشيخ شرف الدين^(١) (عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِي إِنْ بَلَغَ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالَ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيَّةٌ غُلْظَتِ) عطف خاص (وَسَاقِطٌ لِعَدَمِهِ) أى العضو (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضُ مِنْهُ مِنَ الْجُرَاحِ لِإِتْلَافِهِ فَعَلَيْهَا) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْعَصَبَةُ وَبُذَى الْدِيَّوَانِ إِنْ أُعْطُوا ثُمَّ بِهَا) فى (ر) وأقره بن تضعيف القول بأن الديوان عاقلة وإنما المولى عليه القبيلة (الْأَقْرَبُ فَلَا قَرَبُ، ثُمَّ الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، ثُمَّ الْأَسْفَلُونَ، ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) قيد فى جميع الترتيب السابق (وَالْأَقْرَبُ أَهْلُ دِيْنِهِ) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضُمَّ كَكُورٍ مِصْرَ) كالبلد الواحد (وَالصُّلْحَى أَهْلُ صُلْحِهِ وَضُرِبَ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَضُرُّ وَعُمِلَ عَنْ صَبِيٍّ) ولو تعمد (وَيَجْنُونَ وَامْرَأَةٌ وَفَتِيرٌ وَغَارِمٌ) عطف خاص (وَلَا يَعْتَمِدُونَ) ولا أنفسهم على الأرجح^(٢) (وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخيشى .

(٢) كما فى بن خلافاً لبقى فى أنهم يعاملون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بعيداً^(١) (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِعُسْرِهِ أَوْ مَوْتِهِ) بل يحل كبقية الديون
(وَلَا دُخُولَ لِبَدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقًا) ولو انفقا في
البدو والحضر (الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ تَعْلُ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ
وَالثُلُثُ وَالثَّلَاثَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنُجْمَ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالتَّمْثِيلِ)
كل ثلث في سنة (ثُمَّ لِإِزَائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً)
وفي حش للمعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمُهُ مَا وَجَبَ عَلَى عَوَاقِلِ بَجْنَايَةٍ
وَاحِدَةٍ) بأن اشترك أشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العواقل
ونصيب كل عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَتَعْدُدِ الْجَنَايَاتِ عَلَيْهَا)
فتعزم جميع الجنایات في ثلاث سنين كالجنایة الواحدة (وَهَلْ حَدُّهَا) الذي إذا حصل
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سَبْعُ مِائَةٍ أَوْ الْإِزَائِدِ) يَتَنَا (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ^(٢))
وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ بَجْنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيح أنهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتاً بينهما
لا شيء عايبهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقُ رَقَبَةً وَلِعَجَزَ هَا شَهْرَانِ
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إن قتل (صَائِلًا وَ) لا كفارة من مال (قَاتِلِ نَفْسِهِ كَدَرِيَّتِهِ)
في الانتفاء (وَتُدْبِتُ فِي جَبَيْنٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَبْدٍ وَعَبْدَةٍ) له (وَذِمِّي وَعَلَيْهِ)
أى قاتل العمد (مُطْلَقًا) كأنما المقتول من كان (جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بلا تعريب
(وَإِنْ يَقْتُلَ بَجُورِيٍّ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ نُسْكَوْلٍ لِلدُّعَى عَلَى ذِي الْأَوْثِ وَحَلْفِهِ) أى

(١) فلا توزع عايبه الدية أى لا يضرب عليه نصيبه منها .

(٢) وروى الباقر : لاحد من تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فهذا قول ثالث ، رظاهر ابن عرفة أنه المذهب لتصدره به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتعديده المذهب دليل .

ذی اللوث فیجاء نظاراً للوث (وَالْقَسَامَةُ سَبِيهَا قَتْلُ الْحُرِّ لِلْسَلَمِ كَانَ يَقُولُ
بِالسَّعِ حُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانٌ وَلَوْ خَطَاً أَوْ مَسْخُوطاً) فاسقاً (عَلَى وَرِعٍ أَوْ
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ) أو أثر ضرب
لأن المشهور إلغاء التسمية البيضاء^(١) (أَوْ أَطَاقَ) المقتول فلم يبين أعمداً أم خطأ
(وَبَيَّنُوا) هم معتمدين على القرائن (لَا) إِنْ (خَالَفُوا) بَأَن قَالَ عَمْدًا فَقَالُوا
خطأ أو عكسه (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ) له (وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمْدًا وَبَعْضُ
لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَايِ فَلَهُ الْخِلَافُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ) فلا يضره
قول البعض لانعلم ولا نكولهم (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهَا) أى العمد والخطأ (وَاسْتَوَا
حَلَفَ كُلُّهُ وَلِلْجَمِيعِ دِيَّةُ الْخَطَايِ وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنُكُولِ غَيْرِهِمْ)
لأنهم تابعون ويدخلون فى حصة من حلف من مدعى الخطأ (وَكَشَاهِدِينَ بِجُرْحٍ
أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا) عمداً أو خطأ (وَيُقَرَّرُ الْمُقْتُولُ) بالجرح والضرب (فِي
الْعَمْدِ وَالْخَطَايِ ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ) شرط فى المعاينة وإلا لم يحتج لقسامة أما الإقرار
فلا بد من قسامة ولو لم يتأخر لأنه دعوى (يُقْسَمُ كَيْنُ ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِدًا بِذَلِكَ
مُطْلَقًا) أى بالمعاينة عمداً وخطأ والمرأتان كالعدل ويزاد فى القسامة لقد ضربه (إِنْ
ثَبَتَ لَوْتُ) فى الجميع (أَوْ يُقَرَّرُ أَمْتُولِ عَمْدًا) وفى الخطأ لا بد من عدلين
لأن المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنتان والإطلاق كالخطأ
(كَإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ) بالمعاينة (مُطْلَقًا) عمداً أو خطأ وهذا من تكرار
اللوث (أَوْ إِقْرَارِ الثَّقَاتِلِ فِي الْخَطَايِ فَقَطَّ بِشَاهِدٍ) بالمعاينة فالباء بمعنى مع (وَإِنْ
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ) أى القتل ولو فى كفيته وإن لم يلزمهم أن يبينوها ابتداء
(بَطَلَ وَكَالْعَدْلِ فَقَطَّ فِي مُعَايَنَةِ الْمُقْتُلِ) كما سبق (أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فِي

(١) أى ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها هى التسمية الممراء . عمل بها
المالكبة وألناها كثير من العلماء .

ذَمِّهِ وَالْمَتَّهِمْ قُرْبَهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ) أَيْ الْقَتْلُ (وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَعَدَّدَ الْآوْثُ) فَلَا يَنْفِي تَعَدُّدَهُ عَنْهَا (وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِقَرِيْبَةٍ قَوْمٍ) يَطْرُقُهَا غَيْرُهُمْ (أَوْ دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتَحْلَفَ كُلُّ خَمْسِينَ وَلَدِيَّةً عَلَيْهِمْ) إِذَا حَافُوا كُلَّهُمْ أَوْ نَكَلُوا كُلَّهُمْ (أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ بِلَا قَسَامَةٍ وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُعَاةٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ الْقَاتِلُ قَبْلَ لِقَا قَسَامَةٍ وَلَا قَوْلَ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَذَمُّعٍ وَشَاهِدٍ) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ كَافِي بِنَ وَغَيْرِهِ (أَوْ عَنْ الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ تَأَوَّلُوا قَهْدَرٌ كَزَا حِفَّةٍ عَلَى دَافِعَةٍ) قَدَمُ الزَّاحِفَةِ هَدْرٌ (وَهِيَ خَسُونٌ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً) فِي بَنٍ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَيْدِ التَّوَالِيِ لَغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ (بَنًا) فَلَا يَكْفِي لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ غَيْرَهُ قَتْلَهُ وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ (وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يَخْلِفُهَا فِي الْخَطَأِ مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجُبِرَتِ الْيَمِينُ) عِنْدَ الْمَشَاحَةِ (عَلَى أَكْثَرِ كَثَرِهَا) وَلَوْ فِي أَقْلِ النَّصِيبِينَ (وَالْأَلَا) اسْتَوَى السَّكْرُ (فَعَلَى الْجَمِيعِ) وَلَا يَضُرُّ زِيَادَتُهَا عَلَى خَمْسِينَ (وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا) فَيَحْلِفُ الْحَاضِرُ الْكُلَّ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (وَإِنْ نَسَكَلُوا أَوْ بَعْضٌ حَلَفَتْ الْعَاقِلَةُ) كُلُّ وَاحِدٍ يَمِينًا (وَمَنْ نَسَكَلَ لِحَصَّتِهِ) لِذَا كَائِنْ وَغَيْرِ السَّائِلِ يَحْلِفُ جَمِيعُ الْقَسَامَةِ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجَائِنِ عَصَبَةٍ) مِنَ النَّسَبِ (وَالْأَقْوَالِي) أَعْلُونَ (وَالْوَالِي) وَوَجِبَ إِنْ انْفَرَدَ (الِاسْتِعَاةُ بِعَاصِيِهِ) وَلَوْ أَجْنَبِيًّا مِنَ الْمَقْتُولِ كَالْعَمِ فِي دَمِ الْأُمِّ (وَالْوَالِي قَطْ) لَا الْمَعِينُ نَعَمْ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَعِينٍ آخَرَ (حَلِفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ) عَلَى الرُّؤْسِ فِي الْعَمْدِ (وَاجْتِهَازِيٌّ بِاثْنَتَيْنِ طَاءً مِنْ أَكْثَرِ) لَمْ يَنْكَلُوا (وَنَسَكُلُ) الْمُعِينُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فَلَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِآخَرَ (بِحِلَافٍ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُ) مِنَ الْمَقْتُولِ كَبْنِيٍّ عَمٍّ مَعَ تَسَاوِيِهِمْ (فَتَرَدُّ عَلَى أَدْعَى عَلَيْهِمْ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ (فَيَحْلِفُ كُلُّ

تَحْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُبْسَ حَتَّى يَخْلِفَ وَلَا اسْتِعَانَةَ) وقد رجح جوازها هنا أيضاً (وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطَلَ) كالنكول والموضوع العمد والضمير للدم (بِخِلَافِ عَفْوِهِ) بعد القسامة (فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الدِّيَةِ) وقبلها كالنكذيب (وَلَا يَنْتَظَرُ صَغِيرُ بَخْلَافِ النُّعْمَى وَالْمُبْرَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ) راجع للصغير (فَيَخْلِفُ السَّكْبِيرُ حَصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ) ندباً وقد أنكره بعضهم فإذا بلغ حلف وثبت الدم (وَوَجَبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْقَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يُعَيَّنُ لَهَا) فإن استوى فعلهم أقسموا على الكل واختاروا واحداً يقتلونه وأما في الخطأ فعلى عواقبهم (وَمَنْ أَقَامَ شَاهِداً عَلَى جُرْحٍ وَقَتَلَ كَافِرًا) من مسلم ككافر خطأ (أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينًا حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ) ويقتص في الجرح بشاهد وبدين كما سبق في المستحسنيات (فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءُ الْجَارِحِ ^(١)) إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا حُسِبَ) فإن طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرض غيره (فَلَوْ قَالَتْ دَمِي وَجَنِينِي عِنْدُ فُلَانٍ فَقَبِيهَا الْقِسَامَةُ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَهْلَ) إذ لا يعتبر فيه لوها .

﴿ بَابُ ﴾

(الْبَغْيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتِ الْإِمَامَ لِمَنْعٍ حَقٍّ أَوْ لِيُخْلَعَهُ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوَّلُوا كَالْكُفَّارِ) فيندرون أولاً وتجب مساعدته على المسلمين (وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يُحْرِقُ شَجَرَهُمْ وَلَا تَرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاجٍ وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينَ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إِنْ احْتِجَّ لَهُ نَسَمٌ رُدَّ كَغَيْرِهِ وَإِنْ أَمَّنُوا لَمْ يَتَّبِعْ مُهْزِمُهُمْ وَلَا يُدْفَعُ) بالمعجمة والمهملة يجهز (على جَرِيهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلُ أَبِيهِ) الباغى (وَوَرثته ولم يَصْنَعْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَصَى حُكْمُ قَاضِيهِ)

(١) لو عبر بالباغى لكان أشمل .

أى المتأول (وَحَدَّثُ أَقَامَهُ) ورد ذى معه لِدِمَّتِهِ وَصَحْنِ الْمُعَانِدِ النَّفْسَ وَالْمَالَ
وَالذِّمِّيَّ مَعَهُ نَاقِضٌ) إلا أن يكرهه (وَالْمَرْأَةُ الْمُقَاتِلَةُ) قتال الرجل (كَارِجُلٍ)
بن من اشتدت وطأته وجبت طاعته بلا شرط ومدار الباب على درء المفساد
وارتكاب أخف الضررين .

﴿ باب ﴾

(الرَّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ) وإن صبيًا ولا يقتل قبل بلوغه (بَصْرِيحٌ أَوْ لَفْظٌ
يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصْحَفٌ^(١) بِقَدْرِ وَشَدِّ زُنَارٍ) ميلًا^(٢)
للكفر (وَسِحْرٌ) يعظم به غير الرب وتنسب إليه المقادير وفي ح وأقره بن ترجيح
أنه يقتل مطلقًا كالزنديق (وَقَوْلِي بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ بِقَائِهِ) بلا قيامة (أَوْ سَكَتٌ
فِي ذَلِكَ أَوْ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ) من جنس لجنس (أَوْ بِقَوْلِهِ فِي كُلِّ جِنْسٍ)
من الحيوانات (نَذِيرٌ) نبي (أَوْ ادَّعَى شِرًّا كَمَا مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أو
غيره من الأنبياء (أَوْ) قوله (بِمُحَارَبَةِ نَبِيِّ أَوْ جَوَرِ اكْتِسَابِ النُّبُوَّةِ أَوْ
ادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ لِلَّهِ أَوْ يُعَاقِبُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشُّرْبِ^(٣)) لَا بِأَمَاتِهِ اللَّهُ
كَافِرًا عَلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) أى الكفر (وَاسْتَتَيْبَ ثَلَاثَةً
أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقَبَةٍ وَإِنْ كَمْ يَنْسُبُ) يعنى وإن أصر على عدم
التوبة (فَإِنْ تَابَ وَلَا قِتْلَ) والثلاثة من يوم الثبوت وألغى إن سبق بانفجر
(وَاسْتَتَيْبَتْ بِحَيْضَةٍ) إن كان لها واطىء وإن رجعية (وَمَالُ الْعَبْدِ لِلْسَيِّدِ
وَالْإِلَا) بأن كان حرًا (فَقِيَ) ماله (وَبَقِيَ وَلَدُهُ) أى المرتد^(٤) (مُسْلِمًا) إن اطلع
عليه (كَأَنَّ تَرْكَ) معه حتى بلغ فلا يقر على دين أبيه (وَأَخَذَ مِنْهُ مَا جَنَى عَمْدًا

(١) أو حديث كما في المجموع ، ومن رأى ورقة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب
فيها حرم عليه تركها فإن علم أن فيها آية أو حديثًا وتركها مطروحة كان ردة كذا في بن .

(٢) أما لبا غرام والبرنيطة كالزنانر إن صاحبها دخول كنيسة . وفتوى محمد عبده باباحة
لبس البرنيطة من طامات شواذه .

(٣) ونحوه مما علم من الدين بالضرورة

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِيٍّ لآخرٍ مُسْلِمٍ) لَأَن حُدَّه الْقَتْلُ وَهُوَ يَقْتُلُ بَرْدَتَهُ (كَانَ هَرَبَ
لِدَارِ الْحَزْبِ) نَعَمْ إِذَا رَجَعَ وَأَسْلَمَ اقْتَصَ (إِلَّا حَدَّ الْفِرْيَةِ) كَذِبُ الْقَذْفِ
اِسْتِنَاءٌ مَنْقُطٌ فَلَا يَسْقُطُ بِالْهَرَبِ حَيْثُ قَذَفَ بِلَادِ الْإِسْلَامِ (وَالْخَطَأُ) مِنَ الْمَرْدِ
(عَلَى بَيْتِ الْمَالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَا لَهُ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ فِيهِمَا)
أَيُّ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ الصَّادِرَتَيْنِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ مَجُوسِي إِنْ لَمْ يَتُبْ (وَقُتِلَ الْمُسْتَمِرُّ)
الزَّانِيقُ (بِلَا اسْتِثْنَاءٍ) يَعْنِي أَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْقَتْلُ حَدًّا (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ
تَابًا وَمَالُهُ لَوَارِثُهُ) إِذَا تَابَ أَوْ أَنْكَرَ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ (وَقُبِلَ عُذْرُ مَنْ
أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضَيْقٍ إِنْ ظَهَرَ) عُذْرُهُ (كَأَنَّ تَوْضُّأً وَصَلَّى وَأَعَادَ
مَأْمُومُهُ) كَمَا سَبَقَ (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَاءِ) فَلَمَّا عَلِمَهَا
كُفْرَهُ وَرَجَعَ (كَكَاحِرِ ذِمِّي إِنْ لَمْ يُدْخَلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فَيَنْقُضُ عَهْدَهُ
(وَأَسْقَطَتْ صَلَاةً وَصِيَامًا وَزَكَاةً) إِلَّا أَنْ يَرْتَدَّ بِقَصْدِ ذَلِكَ وَنَحْوَهُ (وَحَجًّا
تَقَدَّمَ) فَيُحْجِجُ آخَرَ (وَنَذْرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعِثَتِي أَوْ ظَهَارًا وَإِخْصَانًا وَوَصِيَّةً
قِيلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ^(١)) (لَا طَلَاقًا) وَلَا عَتَقًا وَوَقْفًا وَهَبَةً وَإِنْ ارْتَدَّا بَعْدَ ثَلَاثِ
ثُمَّ تَابَا حَلَّتْ لَهُ قَبْلُ زَوْجٍ^(٢) (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلٍّ) إِحْلَالًا لِأَنَّهُ وَصَفَ
فِي الْمَرْأَةِ (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ) فَتَسْقُطُ إِحْلَالُهَا (وَأَقْرَبُ كَافِرٍ انْتَقَلَ الْكُفْرُ
آخَرَ وَحُكْمَ الْإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ إِصْغَرِ أَوْ جُنُونٍ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ فَقَطُّ)
لَا أُمَّهُ وَجَدَهُ (كَأَنَّ مَيِّزَ إِلَّا الْمَرَاهِقَ وَالْمَتْرُوكَ) بَأَن غَفَلَ عَنْهُ (لَهَا) أَيُّ
لِلْمَرَاهِقَةِ (فَلَا يُجَبَّرُ بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ) نَعَمْ بغيره (وَيُوقَفُ إِرَائُهُ) لِلْبَلُوغِ
وَلَا يَعتَبَرُ هُنَا إِسْلَامُهُ قَبْلَهُ (وَلِإِسْلَامِ سَابِقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فَيَتَبِعُهُ
حَشَّ الْمَوْلِ عَلَيْهِ جَبَرُ الْمَجُوسِيِّ وَنَوُ كَبِيرًا دُونَ الْكُتَابِيِّ وَلَوْ صَغِيرًا (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فَتَصَحَّ وَصِيَّتُهُ قَالَهُ الْمَوَاقِ عَنْ الدُّونَةِ وَأُفْرَهَ بْنِ -

(٢) وَلِيُغْزِ بِهَا فَيُقَالُ : طَلَّقَ إِمْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَحَلَّتْ قَبْلُ زَوْجٍ -

مِنْ كَأْسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ إِكْرَاهُهُ
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكَ أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَحَفَّ
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا وَإِنْ فِي بَدَنِهِ أَوْ خَصْلَتِهِ أَوْ غَضَّ مِنْ
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورَ عَلَيْهِ أَوْ زُهِدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَالًا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ
مَالًا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ) قيد ببيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ لِحَقِّ رَسُولِ
اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ) لأنها مرسله لمن تلدغه (قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَنْبَ
حَدًّا) إِنْ تَابَ (١) (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْكَافِرُ) الأصلُ فلا يسقط بردة بعد توبته
على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ ذَمُّهُ) مما يدل على أن القيد السابق
لا مفهوم له (لِيَجْهَلَ أَوْ سُكِرَ أَوْ تَهَوَّرَ) عدم ضبط في الكلام (وَفِيْمَنْ قَالَ
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلَّ أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ يُسْتَمُونَ جَوَابًا
لِتَسْمِيْنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَانِ (٢)
بِالْقَتْلِ وَالنِّكَالِ) واستُتِيبَ فِي هُزِمَ) العتد يقتل مطلقاً (أَوْ أَعْلَنَ بِتَسْكَذِيبِهِ
أَوْ تَذْبِأً إِلَّا أَنْ يُبَيَّرَ) النبوة فسكزندق (على الأظهر) عند ابن رشد (وَأَدَّبَ
اجْتِهَادًا فِي إِذْكَرُ) كَذَا ظَلَمًا (وَأَشْكُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَبَّنِي مَلَكٌ
لَسَبَّنْتُهُ أَوْ يَابْنَ أَلْفِ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ فَقَالَ تُعَيِّرُنِي بِهِ وَالنَّبِيُّ قَدْ رَعَى
الْفَقْرَ أَوْ قَالَ لِعُضْبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٌ أَوْ مَلِكٌ أَوْ اسْتَشْهَدَ بَعْضُ
جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةٌ لَهُ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ شَهَّةٌ لِنَقْصِ إِحْقَهِ لَا عَلَى التَّمَاثِي) ولا
شئ على التماسي (كَإِنْ كُذِّبَتْ قَدْرُ كُذُّبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَرَبَ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ
وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشُدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ فُنْدُقٍ

(١) فتوبته لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تنفعه عند الله إن كانت صحيحة .

(٢) أظهرهما القتل .

قَرْنَانُ^(١) وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعَلَمِ بِهِ)
أنه من الآل ولا يشدد في غيره مثله (كَلَانٍ أَنْتَسَبَ لَهُ أَوْ احْتَمَلَ قَوْلُهُ) النسبة
كقوله لا أحد أشرف من أولاد البيت جواباً لأنت شريف (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ)
بموجب القتل (عَدْلٌ أَوْ لَفِيفٌ^(٢)) فَعَاقَ) بسبب كونه نفيماً لا تقبل شهادته
(عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى نُبُوَّتِهِ) كالخضر (أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ
اللهُ كَذَلِكَ) في إيجاب القتل (وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ) أرجحه قبول
توبته (كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَالُو قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ)
تشبيهه في الخلاف لكنه هنا بالقتل والنكال .

﴿ بَابٌ ﴾

(الزَّانَا وَطَى * مُسْكَافٍ مُسْلِمٍ فَرَجَ آدَمِيٍّ) ويؤدب من فعل بنفسه كالخشي
في غير دبره (لَامِلٌ لَهُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ) راجع للنفي (تَعَمُّدٌ) ولو مع نوم كان
تحقق مع الجن (وَإِنْ لَوْ طَاً) فإنه زنا بالمعنى الأعم (أَوْ إِنِّي كَانَ أَجْنَبِيَّةً بِدُبُرٍ)
وأدب في الحليلة (أَوْ مَيِّتَةً غَيْرَ زَوْجٍ) ولا مير كالنفويض كالجنابة (أَوْ
صَغِيرَةً يُسْكِنُ وَطَوَّهَا أَوْ مُسْتَأْجَرَةً لَوْ طَاهُ) إلا من السيد فحللة (أَوْ غَيْرِهِ
أَوْ مَمْلُوكَةً تَعْتِقُ) أو بتعليق على الشراء (أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا أَوْ مُحَرَّمَةً بِصَهْرِ
مُؤَبَّدٍ) سيد كر مفهومه في قوله أو بنت على أم (أَوْ حَامِسَةً أَوْ مَرَهُونَةً)
فأذن السيد في وطئها فحللة (أَوْ ذَاتِ مَغْنَمٍ أَوْ حَرِيَّةٍ) فإن خرج بها ملكها
(أَوْ مُبْتَوًى وَإِنْ بَعْدَهُ وَهْلٌ وَإِنْ أُبْتُتْ فِي مَرَّةٍ) وهو المتمدن الشذوذ
الواحدة (تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ) كالباين بعده غير البتة
بعد العدة (أَوْ مُعْتَمَةٍ بِلاَ عَقْدٍ) فيهما (كَأَنَّ يَطَّأَهَا مَمْلُوكَهَا أَوْ بَجْنُونٌ

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أى يقرن بين الرجل والمرأة اه
عقباوى والقياس قران بتشديد الراء كما ينطقه المغاربة .

(٢) أى لفيف من الناس غير مقبولين في الشهادة .

يَخْلَافِ الصَّيِّ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ الْعَيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهِلَ مِنْهُ إِلَّا الْوَاضِحَ) فيها (لَا مُسَاحَقَةً وَأَدَبَ اجْتِهَاداً) وثبت ما فيه الأدب بشاهدين (كَبِيمَةٍ وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ) وعن الشافعي قتلها إخفاء للفاحشة^(١) وَمَنْ حَرَّمَ عَارِضٍ كَحَائِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (مَحْرَمٌ لَا تَعْتَقُ أَوْ مُعْتَدَّةٌ) من غير نكحها (أَوْ بِنْتٍ عَلَى أُمِّ أَمٍّ يَدْخُلُ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلْ إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةِ مُحَنَّةٍ وَقَوْمَتِ) على الواطئ (وَأَنْ أَيْبَاءُ) امرأة (مُكْرَهَةٍ أَوْ مَبِيعَةٍ بِالْغُلَاءِ وَالْأَظْهَرُ كَانَ ادَّعَى شِرَاءَ أُمَةٍ وَنَكَحَ الْبَائِعَ وَحَلَفَ الْوَاطِئُ بِالْمُخْتَارِ أَنَّ الْمُكْرَهَ كَذَلِكَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فالمشهور حله (وَتَبَتِ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ مُطْلَقًا) لشبهة أولا (أَوْ يَهْرَبُ وَإِنْ فِي الْحَدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ بِسَكَارَتِيهَا) في بن مثله أربعة رجال لاحتمال دخول البكارة ومن أسقط بالرجال أسقط بالنساء لأن شهادتهن شبهة وإن ضعفت (أَوْ يَحْمِلُ فِي غَيْرِ مُتَرَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيِّدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أى من ظهر حملها (الغُصْبَ بِلَا قَرِينَةٍ) كاستغاثتها عقب النازلة (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْخُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ أَصَابَ بَعْدَهُنَّ) أى الصفات السابقة (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحٌّ) الوطئ أى أبيع (بِحِبْرَةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مالك (بِدَاةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِمَامُ كَلَّا لَطِ^(٢) مُطْلَقًا وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجِلْدَ الْبِكْرِ الْخُرُّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ لِلرَّقِّ وَإِنْ قَلَّ وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْعَتَقِ) له (وَالْوَطِئُ بَعْدَهُ وَغُرْبَ الْخُرُّ

(١) ولحديث ورد في قتلها لكنه ضعيف .

(٢) وملوط به بالنين ، ولا يرجم بالغ . لكن من نفسه صبياً . وحديث الواطئ عند الشافعية حد الزنا جلدأ ورجماً قياساً عليه ، ودليل المالكية حديث ابن عباس « من وجدته عورة يعمل عمل قوم لوط فافتلوا القاعل والمقتول به » رواه أصحاب السنن وفي نبوته خلاف واللبوط في رسالة اسمها بلوغ المأمول من خدمة الرسول بين فيها صحته .

الَّذِ كَرُ فَقَطُ عَامًا) الأولى حذفه والمدار على ما يأتى من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَرِنْ بَيْتَ اللَّالِ) والمسلمين (كَفَدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ)
على يومين فأكثر (فَيُسَجَّنَ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) لبلده (أُخْرِجَ ثَانِيَةً) وإن
زنى بعد تأنسه غرب أخرى (وَتُؤَخَّرُ الْمَتَزَوِّجَةُ لِحَيْضَةٍ) كالسرية إذا لم
يستبرأ أو مضى أربعون يوماً للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتعين (وبالجلد
اعتدال الهواء) وبحضرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ كَمُ
يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ) متعلق بأقامه لأن الحاكم لا يكون بينه ولا يقيم
حد السرقة إلا الإمام (وَأِنْ أَنْكَرَتِ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَالَفَهَا
الزَّوْجُ فَالْحُدُّ) (وَعَنْهُ) (أى ابن القاسم كافي بن) (فِي الرَّجُلِ يَسْتُطُ
مَالَهُ يَتَرَبَّ بِهِ أَوْ يُولَدُ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِيَخْلَفَ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى)
ولم تحلقه فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا تصبر على ترك الوطى
(أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ تَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلَاتُ وَإِنْ قَالَتْ رَزَيْتُ مَعَهُ فَادَّعَى
الْوُطَى وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَجِدَا فِي بَيْتٍ وَأَقْرَبِهِ) (وَأَدَّعَا النِّكَاحَ)
غير طارئى ولا بينة ولا فشو (أَوْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقْتُهُ هِيَ وَوَلِيِّهَا وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ
حُدًّا) فى الكل .

﴿ بَابُ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حُرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (يَنْفَى
نَسَبٍ عَنْ أَبِي أَوْ جَدٍّ لَأُمٍّ وَلَا ابْنٍ نَبَذَ أَوْ زَنَى) عطف على نفى (إِنْ
كُلَّفَ) لا مجنوب من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل
هنا للآية (عَنْ وَطَىءُ يُوجِبُ الْحُدَّ بَالَةً) لا مجنونا أو معترضا (وَبَلَغَ

(١) فى المجموع وشرحه : وإن أنكر أحد الزوجين الوطء بعد عشرين سنة فانظروا
من الطرق تصديقه رجلا أو امرأة أو ثغرة التصديق سقوط الرجم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتِ الْوُطَاءَ) كالصبي يقذف بالمفعولية وهذا كالتفصيل لقوله كلف (أَوْ
مَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنفى أو المثبت إن رمى بزنى أو بفساد
النسب مطلقاً (وَإِنْ مُلَاعِمَةً وَابْنَهَا) إلا الزوج بما لاعنها به (أَوْ عَرَضَ غَيْرُ
أَبٍ إِنْ أَفْهَمَ يُوجِبُ تَمَانِينَ جَلْدَةً) خبر قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ
إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفُهُ عَلَى التَّعْدِيدِ كَلَّاسَتْ بِزَانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنُكَ) واستظهر ابن
عبد السلام قول أشهب بعدم الحد الحديث^(١) زنى الأعضاء والفرج يكذب ذلك
ويصدق (أَوْ) زنت (مُكْرِهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) تعريضاً (أَوْ
لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحُرٍّ أَوْ يَارُومِي كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمَةٍ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ قَالَ
أَنَا نَعْلٌ) بالغين المعجمة أى فاسد النسب (أَوْ وَلَدَ زَنِي أَوْ كَيْمَا قَحْبَةُ) أو صبية
(أَوْ قَرْطَانُ أَوْ يَا ابْنَ مُنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّايَةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا فِي
عُكْمِهَا لِأَنَّ نَسَبَ جِنْسًا لِعَظِيمِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ
يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحد في العرب لأنها تبالغ
في معرفة أنسابها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لِعَظِيمِهِ أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من
النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ) لأن القصد منه عرفاً ذم الأخلاق (أَوْ
قَالَ لِمَجَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحُدَّ فِي مَأْبُونٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ
وَفِي يَابْنِ النَّصْرَانِيِّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
آبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مُخَنَّتٍ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ) أنه أراد التكسر وعرفنا خصه
بالمفعول فلا بد من الحد (وَأَدَّبَ فِي يَابْنِ الْقَاسِمَةِ) العرف أيضاً لحد لانصراف

(١) لفظ الحديث «كتب علي ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدرك ذلك لاعماله الدينان
زناها النظر والاذنان رناها الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البعش والرجل زناها
الخطى والقلب يهوى ويتنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه، رواه مسلم بهنما اللفظ والبخارى
مختصراً وفيه روايات.

اطلاق الفسق إلى النعل (أَوْ الْفَاحِرَةَ أَوْ يَا حِمَارُ يَا ابْنَ الْحِمَارِ أَوْ أَنَا عَنيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَنيفَةٌ) تهكماً إلا لعرف (أَوْ يَا فَاسِقُ) سبق مافيه (أَوْ فَاجِرُ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (بِكَ جَوَاباً لِرَبِّتِ) سقط حده (وَحَدَّثَ لِلزَّيْنَةِ) ما لم ترجع (وَالْقَذْفِ) كالجواب بأزنى من (وَلَهُ حَدٌّ أَبْيَهُ وَفُسْقٌ) المعتمد لا يحمد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ) وإن علمه من نفسه كوارثه (وَأَنْ قَذَفَ بَعْدَ مَوْتِ مَنْ وَلَدَ وَوَلَدَهُ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبتة فالأخوات والجدات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامُ بِهِ) وإن حصل من هو أقرب منه (أَوْ قَامَ بِهِ مَانِعُ الْإِرْثِ) (وَالْعَفْوُ) عطف على حد أبيه (قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ) إن أراد سترًا (لَا رَأْفَةَ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِهِ لِلْيَتِ) (وَأَنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَىٰ لَهُمَا إِلَّا أَنْ يَبْقَىٰ يَسِيرٌ) دون الصف (فَيُكَمَّلُ الْأَوَّلُ)

﴿بَابُ﴾

(تُقَطَّعُ الْيَمْنَى وَتُحْسَمُ بِالنَّارِ إِلَّا لِشَلَلٍ أَوْ نَقْصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى) على العتمد (وَحَا^(١) لِيَدِهِ الْيُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رَجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد ائقطع من خلاف (عُزِّرَ وَحُسِرَ) وإن تعمد لإمام أو غيره يسره أولاً فالأقوَدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يزي أيضاً (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (بِسَرِقَةٍ طِفْلِ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يَسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعاً) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٌ) غير كلب (لِتَعْلِيمِهِ أَوْ جِلْدِهِ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَوْ جِلْدِ مَيْتٍ) إن رَادَّ دَبْعُهُ نِصَاباً أَوْ ظُلماً (الرَّابِعُ وَالثَّلَاثَةُ) (فُلُوساً أَوْ ائْتِوَابُ قَارِغاً أَوْ شَرِكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعادل لقطع اليد اليسرى فها مضمن معنى غير

صَبِيٍّ لَا أَبٍ) عاقل (وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ) في المحاكاة (وَلَا إِنْ تَسَكَّمَلَ) غير مقصود جميعه (عِمْرَارٍ فِي كَيْلَةٍ) أو من أحرار (أَوْ اشْتَرَى كَفَى فِي حَمَلٍ إِنْ اسْتَقَلَّ كُلُّ) أى أمكن استقلاله وإلا قطع الجميع (وَلَمْ يَنْبَهُ نِصَابٌ) وإلا قطعوا كمن انفرد بالحل (مَلِكٍ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) لحق الله تعالى لاحتمال أنه رحمه (أَوْ أَخَذَ كَيْلًا وَادَّعَى الْإِرْسَالَ وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بأن لم يسلك مسالك السراق في وقت الإرسال عادة (لَا مِلِكِهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلِكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) بكارث (مُخْتَرِمٍ لَا خَيْرَ وَطَنْبُورٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى بَعْدَ كَسْرِهِ نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطْلَقًا) ولو معاملاً مأذوناً لورود النهي عن ثمنه^(١) (وَأَنْخِيَمَةٍ بَعْدَ ذَنْبِهَا بِخِلَافٍ لِحَمِيٍّ مِنْ قَعِيرٍ) بل مطلق معطى فيقطع والمهدايا كاضحيا (تَأَمَّ الْمَلِكُ لَأَشْبَهَةٍ فِيهِ) قوية (وَأِنْ يَتَّيْتِ الْمَالِ وَالْغَنِيمَةِ) في من تقيده هنا والزنى بكثرة الجيش^(٢) (أَوْ مَالٍ شَرِيكَ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَمَرَى فَوْقَ حَقِّهِ) من الجميع في الثلى ومن المسروق ن للقوم (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لِلَّامِ) ولا العبد لزيادة المصيبة على السيد (وَلَا مِنْ جَاوِدٍ أَوْ مُطَاطِلٍ لِحَقِّهِ) كما سبق (مُخْرِجٍ مِنْ حِرْزٍ بِأَنْ لَا يُعَدَّ الْوَاضِعُ فِيهِ مُضَيَّعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ وَابْتِئَاعَ دُرًّا) بخلاف ما يفسده الأكل وإن ضمنه (أَوْ أَدَهْنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ نِصَابٌ) بعد (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بِالْعَلْفِ فَخَرَجَتْ أَوْ) سداد (الْأَحَدَ) للمشروع (أَوْ اخْتَبَأَ أَوْ مَافِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَاءٍ هُمَا أَوْ مَحْمَلٍ أَوْ ظَهْرٍ دَابَّةٍ وَأَنْ غِيبَ عَنْهُمْ) أى المذكورات (أَوْ) حب (بِجَرِينِ) لاقبله (أَوْ

(١) روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود • نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاعن • ولأحد والنسائي عن جابر • نهى عن ثمن الكلب إلا الكلب المملوك • وهذا يرد إطلاق المس ويؤيد قول أشهب بالقطع في المأذون بانخاذه .

(٢) وهو المتمد .

سَاحَةِ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ) بخلاف الشريك والمأذون (كَالسَّفِينَةِ)
 لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كالخن (أَوْ خَانٍ لِلْإِثْمَالِ أَوْ زَوْجٍ فِي مَحْجَرٍ
 عَنْهُ أَوْ مَوْفِقٍ دَابَّةٍ لِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ) إذا اعتيد (أَوْ قَبْرِ أَوْ بَحْرِ لِمَنْ رُمِيَ بِهِ
 لِكَفْنٍ) شرعى (أَوْ سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ) ولا
 يقطع من سرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها (أَوْ مَطْلَعٍ) مخزن حب (قَرُبَ)
 من البلد (أَوْ قِطَارٍ وَنَحْوِهِ) كجمع الدواب فيأبانتها إلا الغنم في غير المراح (أَوْ
 أزال بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَتَفَهُ أَوْ أَخْرَجَ قَنَادِيلَهُ) بل بمجرد إزالتها (أَوْ حَضَرَهُ
 أَوْ بُسْطُهُ إِنْ تَرَكْتَ) البسط (أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ) من الباب (لِلسَّرِقَةِ أَوْ
 نَقَبٍ أَوْ تَسَوَّرٍ أَوْ) للغسل في حمام (بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ فِي تَقْلِيلٍ) وإلا لخيانة
 (وَصُدِّقَ مَدْعَى التَّخْطِئِ) في ثيابه إن أشبه (أَوْ حَمَلَ عَبْدًا لَمْ يُمَسِّزْ أَوْ خَدَعَهُ
 أَوْ أَخْرَجَهُ فِي ذِي الإِذْنِ الْعَامِّ) كدار العالم من محجور لِمَحَلِّهِ) اللام بمعنى
 عن والضمير الإذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار (لَا إِذْنَ
 خَاصٍّ كَضَيْفٍ مَاحِجَرٍ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ) من محل
 (وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيمَا عَلَى صَبِيٍّ) وحده (أَوْ مَعَهُ) وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَاوَلَ مِنْهُ الْخَارِجُ)
 داخل الحرز (وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ) خطف جهاراً (أَوْ كَبَّرَ) غصب (أَوْ هَرَبَ بَعْدَ
 أَخْذِهِ فِي الْحِرْزِ وَلَوْ) ذهب (لِيَأْتِي بَيْنَ يَشْهَدُ عَلَيْهِ أَوْ أَحَدَ دَابَّةٍ بِبَابِ مَسْجِدٍ
 أَوْ سُوْقٍ) بغير بيع وموقف معتاد (أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ) جذبه من خارج (أَوْ
 ثَمَرًا مُعَلَّقًا) في شجرة (إِلَّا يَفْلَقُ فَقَوْلَانِ ^(١)) وَإِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَتَالِثُهَا)
 القطع (إِنْ كُدُسَ) كالجرين (وَلَا إِنْ نَقَبَ فَقَطَّ) ولا من أخذ بعد
 المواطة (وَإِنْ التَّقْيَا وَسَطَ النَّقَبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ) انْخَارِجُ قُطْعًا وَشَرْطُهُ)

أى القطع (التسكين) ويتضمن الطوع (فيقطع الحُرُّ والعَبْدُ والمُعَاهِدُ وإن لميثمهم إلا الرقيقَ لسيده) كما سبق (وثبت بإقرار إن طاع وإلا فلا) قيل إلا للمتهم بالعداء^(١) (ولو عين السرقة أو أخرج القَتِيلَ) لاحتمال أنه فعل غيره (وقيل رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلا شُبْهَةٍ) كظن أخذ ما رهنه سرقة (وإن ردَّ اليمين) من المدعى عليه السرقة (فحلف الطالبُ أو شهيدٌ وجُلُّ وأمرأتان أو واحدٌ وحلف أو أقرَّ السيدُ فالغرمُ بلا قطع) في الكل (وإن أقرَّ العبدُ فالعكسُ ووجب ردُّ المالِ إن أمَّ يقطع مُطلقاً) كأن بقي بعينه (أو قطع إن أيسرَ إليه) أى إلى القطع (من الأخذ وسقط الحدُّ إن سقط العضو بِسببِهِ) أو قصاص أو جنابة (لا بتوبةٍ وعدالةٍ وإن طالَ رَمُهَا وتداخلت) أسباب الحدود (إن اتحدَ الموجبُ بالفتح) كقذفٍ وشربٍ وإلا تسكرت) والقتل يغنى عن غير القذف .

﴿ باب ﴾

المحاربُ قاطعُ طريقٍ لمنع سُلُوكِهِ أو آخِذُ (بصيغة اسم الفاعل ولو من غير قطع طريق (مالٍ مُسلمٍ أو غيره) معصوماً (على وجه يتعدَّرُ معه الفَوْتُ وإن اذفره بمدِّ يَنَفٍ كمنسقي السيكران) كالداتورة (لذلك) لأخذ المال (ومُخَادِعِ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ وَالِدَاخِلُ فِي لَيْلٍ أو نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ أو دَارٍ قَاتِلٍ لِيَأْخُذَ الْمَالَ) لا لينجو بعد أخذه^(٢) (فَيَقَاتِلُ بِمَدِّ الْمُنَاشِدَةِ)

(١) عند سجنون وعليه النضاء عند المتأخرين وند ابن القام لا يلزم المكروه شيء ولو متهما وهو المرافق للقواعد ثم الإقدام على إكراه المتهم بالضرب ونحوه يقر عيب على المالكية كثيراً وأنكر عليهم القول به كما يعلم من مراجعة مبحث الاستصلاح في الأصول .
(٢) بمعنى لو أخذ المال قبل العلم به ثم بعد العلم به قاتل لينجو بما أخذه فهو فهو سارق ان اطلع عليه خارج الحرم وان اطلع عليه داخله فيختلس .

ندبا (إن أمكن ثم) إن لم يميت كما هو أحد حدوده (يُصَلَّبُ فَيَقْتَلُ أَوْ يُنْفَى
الْحُرُّ) بعد الضرب (كالزنى) ويحبس للأقصى من سنة وظهور توبته (أو تُقَطَّعُ
يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءٌ) أى لا يؤخر خوف الموت لأنه أحد حدوده
(وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ) لأنه حده حيث لم ينب (أَوْ بِإِعَانَةٍ وَلَوْ
جَاء تَائِبًا) لكنه كالقصاص^(١) (وَلَيْسَ لِلْأُولَى الْعَفْوُ) إذا لم ينب (وَنُدِبُ^(٢)
لِذِي التَّدْبِيرِ الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَلْعُ وَغَيْرُهُمَا وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلَنَّةُ النَّفْيِ
وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ لِأَمِنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَيْرُ كُلِّ عَنِ الْجَمِيعِ
ككل متعاونين (مطلقاً) تابوا أو لابقى الساخوذ أولاً (وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ)
إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد (وَدُفِعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِينَاءِ)
لعله يأتى أثبت (وَالْيَمِينُ) ويضمنه إن ظهر مستحق (أَوْ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ مِنَ
الرُّفْقَةِ لَا لَأَنْفُسِهِمَا) ولو تبعاً بخلاف الوصية كذا فى عب وعند بن خلافة (وَلَوْ
شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُسْتَهَرُّ بِهَا ثَبَّتَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا) وبالإقرار ما لم يرجع كما
فى ح (وَسَقَطَ حَدُّهَا نِاتِيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكُ مَا هُوَ عَلَيْهِ) أى التوبة قبل
القدرة ويضمن .

﴿ بَابُ ﴾

(بِشْرَبِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ مَا يُسْكِرُ جِنْسُهُ) ونو لم يسكر ماشر به لقلة أو
عادة (طَوْعًا بِلا عُدْرٍ) خرج الغالط (وَضَرُورَةً كَعَصَا أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ قُلَّ
أَوْ جَهَلَ وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْحُرْمَةُ يُقْرَبُ عَهْدُ وَلَوْ حَقَقِيًّا بِشْرَبِ النَّبِيذِ) ولا
يبلغ القدر المسكر (وَصُحِّحَ نَفْيُهُ) عنه (مَمَّا نُونٌ بَعْدَ صَخْوِهِ وَتَشَطَّرَ

(١) فيقتل بكفو دون غيره .

(٢) أى ندب قتل ذى التدبير وقطع ذى البطش الخ والتدوين للامام حسب المصلحة .

بَارِقٌ إِنْ أَقْرَأَ أَوْ شَهِدَ بِشَرْبِ أَوْ شَمِّ وَإِنْ خَوْلَفَا (لأن الميثب مقدم على
 الثاني) (وَجَازَ لِإِكْرَامِهِ وَإِسَاقَةِ) للنصبة (لَا دَوَاءَ وَلَوْ طَلَاءً) ولا اعطش (وَالْحُدُودُ
 بِسَوَاطِ وَضَرْبِ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا) (كُلُّ مِنْهُمَا) (بِلَا رِبَاطٍ) إلا أن يضطرب فلا
 يقع موقعه (وَشَدِيدٌ بِفَظْهِهِ وَكَتِفِهِ وَجُرْدَ الرَّجُلِ) من غير ساتر العورة
 (وَالْعُرَّةُ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ) كالقرو (وَنُدِبَ جَعْلُهَا فِي قُفَّةٍ) فيها تراب وماء
 سترًا لئلا يخرج منها شيء (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ آدَمِي حَبْسًا
 وَلَوْ مَا وَبِالْإِقَامَةِ) من المجلس (وَزَنَعَ الْعِمَامَةَ وَضَرْبًا بِسَوَاطِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ
 زَادَ عَلَى الْحُدِّ^(١)) بالنظر (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَضَمِنَ مَاسَرَى) قيل إن لم يظن
 السلامة (كَطَلْبِيبِ جِهْلٍ أَوْ قَصَرٍ) تشبيه في الضمان (أَوْ) داوى (بِلَا
 إِذْنِ مُعْتَبَرٍ وَلَوْ إِذْنُ عَبْدٍ بِقَصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ) بمخوف (أَوْ خِتَانٍ وَكَتَابِجِ
 نَارٍ فِي يَوْمِ عَاصِفٍ) أو إرسال ماء (وَكَسْطُوطٍ جِدَارٍ مَالٍ وَأُنْذَرَ صَاحِبُهُ)
 أو اتضح له ميلانه أو كان من أصل بنائه (وَأَمْسَكَ تَدَارُكُهُ أَوْ عَضَهُ
 فَسَلَّ يَدَهُ فَقَاسَحَ أَسْنَانَهُ) حيث أمكن الخلاص بلا قلع وإلا فهدر كما في
 الحديث (أَوْ نَظَرَ لَهُ مِنْ كُوَّةٍ فَقَصَدَ عَيْنَهُ) فيقتص (وَالْأَفْلَاكَ كَسْطُوطٍ مِيزَابٍ)
 على ما تشبيه في عدم الضمان (أَوْ بَغَتْ رِيحٌ لِنَارٍ كَحَرِّهَا فَأَتَمَّا أَطْنَشَهَا) فهدر
 (وَجَازَ دَفْعَ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ) ندبًا كما سبق (وَأَنْ عَنَ مَالٍ وَقَصْدُ
 قَتْلِهِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لو كان محاربًا (لَا جُرْحُ) لغير المحارب
 (إِنْ قَدَرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَتْلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا قَتَلَى رَبَّهَا)
 إلا أن يعلق عليها (وَأِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا) وليس له إسلامها فيه (بِقِيَمَتِهِ عَلَى

(١) أحسن ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يجلد فرق مشرقة
 أسواط إلا في جدم من حدود الله تعالى ، وحمل بعض المتأخرين هذا الحديث على التأديب الصادر
 من غير الولاية كالسيد والوالد والزوج .

الرَّجَاءُ وَالْخُوفُ لَأَنْهَاراً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بَعْدَ الْمَزَارِعِ وَإِلَّا
فَعَلَى الرَّاعِي (مَنْ تَرَكَ حِفْظَهَا وَالصَّبِي الْقَوِي كَالْبَالِغِ وَإِنْ مَرَحَهَا رَهَهَا قَرَبَ
الْمَزَارِعَ بِلَا رَاعٍ ضَمِنَ كَأَنْ عَرَفَتْ بِالْعَدَاءِ وَلَمْ يَحْفَظْهَا وَلَا شَيْءَ عَلَى رَبِّ الْحَمَامِ
وَالنَّحْلِ وَيَتَحَفَّظُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ وَمَا وَطَّئَتْهُ هَدْرٌ إِلَّا مَنْ فَعَلَ كَالسَّائِقِ وَالْقَائِدِ
وَيَقْدَمَانِ عَلَى الرَّاكِبِ .

﴿ بَاب ﴾

(إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكْتَفٍ بِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِغَرِيمِهِ رَدُّهُ أَوْ
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ) بَحِثْ يَشْتَهَرُ بِالْحُرِّيَةِ لِأَنَّهُ مِظَنَّةُ الْعِلْمِ أَوْ إِفَادَةُ مَالٍ
(أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفْوَزِ التَّبْيَعِ) لِلْعَبْدِ فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَبِيعُ مَالَ الْمُسْلِمِينَ
بِالْخِيَارِ كَمَا سَبَقَ فَرَدَ الْغَرِيمَ إِيقَافَ وَالزَّوْجَ إِطْالَ وَقِيلَ وَاسْطَةَ وَالْحَاكِمُ كَمَنْ تَابَ
عَنْهُ وَمَا أَحْسَنَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ^(١) .

أَبْطَلَ صَنِيعَ الْعَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَرْدَ مَوْلَاهُ وَمَنْ يَلِيهِ
وَأَوْقَفَنَ فَعَلَ الْغَرِيمَ وَاخْتَلَفَ فِي الزَّوْجِ وَالْقَاضِي كَبَدَلَ عَرَفَ
(رَقِيقًا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ) كَرَهْنٍ وَجَنَاحَةٍ وَعَتَقَ بِشَاطِئَةِ مُحَرَّمَةٍ
(بِهِ) أَيْ بِمَادَّةِ الْإِعْتَاقِ (وَبِفِكَ الرَّقَبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ)
فِي تَأْبُدِ كَالطَّلَاقِ (بِلَا قَرِينَةٍ مَدْحٍ أَوْ خُلْفٍ) عَلَى مَعْنَى فَعَلٍ كَالْحَرِّ (أَوْ دَفْعِ
مَكْسٍ) لِأَنَّهُ إِكْرَاهٌ (وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ إِلَّا لِجَوَابِ) تَوْبِيخِ
(وَبِكَوْهَبَتْ لَكَ نَفْسَكَ) أَوْ عَمَلِكَ أَوْ خَرَاكَ وَلَا يَعْذِرُ بِجَهْلِ (وَبِكَاسْتَفْنِي
أَوْ أَذْهَبَ أَوْ اعْزُبَ بِالنِّمَّةِ وَعَتَقَ عَلَى الْبَائِسِ إِنْ عُلِقَ هُوَ وَالْمُشْتَرَى عَلَى

الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ) لف ونشر مرتب ولو تأخر الإيجاب لتقدمه رتبة على القبول وإن
 خلق الصدقة تصدق بالثمن (وَبِالِاشْتِرَاءِ الْقَائِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ) تشوف للحرية
 فيفوت (كَأَنَّ اشْتَرَى نَفْسَهُ قَائِدًا وَالشَّقْصُ وَالْمُدْبِرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عَبْدِهِ)
 أو غيره (مَنْ أَمَّتْهُ وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ) الحث لا من تجدد ملكه على مافي بن
 (وَالْأُتَى فِيمَنْ يَمْلِكُهُ أَوَّلَى أَوْ رَقِيقَى أَوْ عَبِيدَى أَوْ تَمَالِيكَى) إلا لعرف
 فيها (لَا عَبِيدُ عَبِيدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا) تشبيه في الإلغاء كالطلاق للخرج
 (وَوَجَبَ بِالنَّذْرِ وَلَمْ يَقْضَ إِلَّا بَيْتٌ مُعَيَّنٌ) ومن البت لحصول المعلق عليه
 (وَهُوَ فِي خُصُوصِهِ) كمن أملكه من صنف كذا فيلزم (وَعُومِهِ) ككل
 من أملك فيلغى (وَمَنْعٌ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِبْغَةِ الْحَنْثِ) حتى يفعل (وَعَتَقَ
 عَصْرًا وَتَمْلِيكُهُ لِلْعَبْدِ وَجَوَابُهُ كَالطَّلَاقِ) في الجملة فإنه لا بد من حكم هنا في
 العضو وإذا قال اخترت نفسي لا يكون عتقاً عند ابن القاسم^(١) إلا إن نواه لأنه
 قد يريد البيع (إِلَّا لِأَجَلٍ) فيصح هنا ولا يطاق (وَلِأَحَدٍ كَمَا فَلَهُ الْخِيَارُ) حيث
 لا نية له فإن نسيها عتقاً كالطلاق (وَإِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ صَهْرٍ مَرَّةً)
 وترجع بغلة زمن الحمل وسبق تنجيز الطلاق (وَإِنْ جَعَلَ عِتْقَهُ لِأَتْنَيْنِ لَمْ
 يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) بأن يفهم الاستقلال (وَإِنْ
 قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِمَا) كالطلاق
 حمله على كراهة الاجتماع، بخلاف إِنْ دَخَلْتُ الدارين ففيه الحث ببعض
 (وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الْأَبَوَانِ وَإِنْ عَلَوَا
 وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ كَبِنْتِ وَأَخْرَجَ وَأَخْتُهُ مُطْلَقًا) ولو غير شقيقين (وَإِنْ
 رَهْبَةً أَوْ صَدَقَةً أَوْ وَصِيَّةً إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى) بالسكسر أنه يعتق وإنما يحتاج
 لهذا في المدين بدليل ما يأتي في الإرث والشراء فلا يباع في الدين لأن

١ وقال أشهب يعتق ولو لم ينوه لأنه لا معنى لاختياره نفسه الامارية . وهذا أقوي وأقوى

الواهب قصد العتق (وَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَوَلَاؤُهُ لَهُ) أى اللو هو ب كمن أعتق عنه
(وَلَا يُكْمَلُ فِي) هبة (جُزْءٌ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبِلَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ) أو سفيه
(أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ) بالأولى (لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) فيها (فَيَبَاعُ
وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمِدَ بِشَيْنٍ لِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٍ لِرَقِيقِهِ) ولو بشائبة (أَوْ لَوْلَا
صَغِيرٌ) أو سفيه وفاعل عمدا قوله (غَيْرُ سَفِيهِ) وأولى صبي ومجنون (وَعَبْدٌ
وَدُمِّيٌّ بِمِثْلِهِ وَزَوْجَتُهُ وَمَرِيضٌ فِي زَانِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٌ كَقَطْعِ ظُفْرِ وَقُطْعِ بَعْضِ
أُذُنٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ سِنَّ أَوْ سَحْلٍ) بردها حتى أذهب نفعها (أَوْ خَرَمَ أَنْفٍ أَوْ
حَلَقَ شَعْرَ أُمَةٍ رَفِيعَةً أَوْ لِحْيَةَ تَاجِرٍ) فى عب ترجيح أن حلق الشعر مطلقاً ليس
مثلة ولم يتبعه بن^(١) (أَوْ وَسَمَ وَجْهَهُ بِنَارٍ لِغَيْرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ) عب
الراجح أن الوسم بالنار مثلة ولو فى غير الو ٤ وفى الوجه مثلة ولو بغير النار لغير
جمال ولم يرتضه بن (وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي نَفْيِ الْعَمْدِ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم
غالباً (لَا فِي عِتْقٍ بِمَالٍ) لأن الأصل عدم المالح لا يجوز بيع الخصى وقيل
يجوز إن كان سيده كافراً (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالبَاقِي لَهُ
كَأَنَّ بَقِيَ لغيرِهِ إِنْ دَفَعَ الْقِيمَةَ يَوْمَهُ) أى الحكم (وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا
أَوْ الْعَبْدُ) لا موجب لتكرار إن فى هذه الشروط (وَإِنْ أَيْسَرَ بِهَا) حقه
التقديم على الدفع (أَوْ بِيَعُضُهَا فَمُتَابِلًا) أث لأن البعض خصه (وَفَضَلَتْ عَنْ
مَتْرُوكِ الْفُلْسِ) تفسير لليسار (وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ) فيمن
يعتق بالملك (وَإِنْ أِبْتَدَأَ الْعِتْقَ لَا إِنْ كَانَ حُرًّا الْبَعْضُ وَقَوْمٌ) نصيب
الثالث (عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا) يعلم الأول أو أعتقا معا (فَعَلَى حِصَصِهِمَا إِنْ أَيْسَرَا
وَالْأَقْلَى الْمُوَسِّرَ وَمُجِبَّ) التقويم (فِي ثُلْثِ مَرِيضٍ أَمِنْ) كالعقار (وَلَمْ

١ لقول ابن رشد روى ابن الماجشون : حاق لحية العبدانليل ورأس الأمة الرقيقة مثلة
بخلاف غيرهما هكذا قاله ابن عرفة مقتصرأ عليه ووجه ما قاله عب سرعة عود الشعر .

يُقَوْمُ عَلَى مَيْتٍ لَمْ يُوصِ) لا تنقل التركة (وَقَوْمٌ كَامِلًا) على الأظهر حيث اشتراه كذلك ولم يبيع بعض الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِنَ الْعَتَقِ وَنُقُضَ لَهُ بَيْعٌ مِنْهُ) (إِلَّا أَنْ يَعْتَقَهُ الْمَشْتَرَى (وَتَأْجِيلَ الثَّانِي) (ظَهَرَ فِي مَحَلِّ الْإِضْمَارِ) (أَوْ تَذْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) (الشريك) (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) (عتقه أو التقويم) (وَإِذَا حُكِمَ بِمَنْعِهِ) (أى التقويم) (لِعُسْرِهِ مَضَى كَقَبْلِهِ) (أى الحكم) (ثُمَّ أُبْسِرَ) فلا يعتق (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْعُسْرِ) حين العتق (وَحَضَرَ الْعَبْدُ) لأنه لو كان يسر لأظهره (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) (أى الحكم) (كَالْقَبْلِ وَلَا يَلْزَمُ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْيَتِيمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ بِرِضَى الشَّرِيكِ) نص على التوهم (وَمَنْ أَعْتَقَ حَصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ) (الآن) (لِيَعْتَقَ جَمِيعَهُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يَبْتَ الثَّانِي فَنَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ حَصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيُرَوْ كُلُّهُ) (إِنْ وَقَعَ غَيْرُ الْمَدْبِرِ) (أَوْ يُدَبَّرَ) (إِنْ وَقَعَ لِلْمَدْبِرِ) (وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْنَهُ) (أى العبد عند التقويم) (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) أنه لا عيب به وترد اليمين (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) ابتداء (أَوْ أَجَازَ عَتَقَ عَبْدَهُ جُزْءًا قَوْمٌ فِي مَالِ السَّيِّدِ) الأعلى (وَإِنْ اخْتِيجَ لِابْتِيعَ) العبد (الْمُعْتَقِ) فيقال سيد يباع في عتق عبدا وربما اشتراه نفس العبد (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدِهِ لَمْ يَعْتَقِ الثَّانِي وَلَوْ مَاتَ) الأول (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنِينًا أَوْ دَبَّرَهُ فَحُرٌّ) ومدير (وَإِنْ لَا كَثُرَ الْحَمْلُ) لا أزيد لأنه حادث (إِلَّا لِزَوْجٍ) أو سيد (مُرْسَلٍ عَلَيْهَا فَلَا قَلِيلَ) بخروج الغاية لاحتمال طروءه (وَبِيعَتْ) تلك الأمة المعتوق جنينها في الدين مطلقاً وجنينها قبل الوضع يتبع ويباع بعده (إِنْ سَبَقَ الْعَتَقَ دَيْنٌ وَرُقِيَ) معلوم أنه لم يوف بالفرع كما ترى (وَلَا يُسْتَنْتَقَى) الجنين (بِبَيْعِ أَوْ عَتَقِ) بخلاف التبرعات (وَلَمْ يَجُزْ اشْتِرَاؤُهُ وَلِيٍّ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) أو سيفه (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى صَبِيحِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِمَنْ يَشْتَرِيهِ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَى لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَى) أَى اشترط (مَالَهُ وَإِلَاغَرِمَهُ)
 فإت عين فله الرجوع فى العبد (كَلْتَعْتَمَتْنِى) فلا شىء عليه بالشرط السابق
 (وَبِيعَ فِيهِ) حيث أعرس الغارم (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاةِ لَهُ) ولا
 يجبر على العتق إذا غرم (وَأِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَحَرُّهُ وَوَلَاؤُهُ لِبَائِعِهِ) كقطاع (إِنْ
 اسْتَنْتَى مَالَهُ وَإِلَّا رُقَّ وَإِنْ أَعْتَقَ عَبِيدًا فِى مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعَمَلِهِمْ وَلَوْ
 سَمَّاهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ الثَّانِ) فيها (أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ بِعَدَدِ سَمَاءٍ
 مِنْ أَكْثَرِ) كعشرة من أربعين (أَوْ رَعَا كَالْقِسْمَةِ) للضيق فى الأولين ودفعاً
 للتحكم فى الأخيرين (إِلَّا أَنْ يُرْتَّبَ) كالأ كبير فالأ كبير (فَيُتَّبَعُ أَوْ يَقُولَ
 ثُلُثُ كُلِّ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاسُهُمْ) فمن كل عمل الثلث ولو أقل مما سمي
 (وَتَبَعَ) المعتوق (سَيِّدُهُ بِدَيْنٍ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ وَرَقَّ إِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ
 بِرَقِّهِ) أَى الشخص (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنُهُ) على عتقه (وَحَلَفَ) معه الدعى
 (وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاةِ شَاهِدٌ أَوْ ائْتَانِ أَتَمَّهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ
 أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَحَلَفَ) للدعى حيث لم يبلغ الساع القطع (وَإِنْ شَهِدَ
 أَحَدُ الْوَرَثَةِ) عند حاكم (أَوْ أَقَرَّ أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَحْزَ وَلَمْ يُقَوِّمْ
 عَلَيْهِ) لهنهته على ضرر الورثة ويملك حصته تبعاً (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى شَرِيكِهِ
 بِعِتْقِ نَصِيبِهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ حُرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وقد ظلمه فى قيمته
 (وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَعُسْرِهِ) لكن المعتمد الأول .

﴿ بَابُ ﴾

التَّذْبِيرُ تَعْلِيقُ مُكَلَّافٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِى زَائِدِ الثَّلَاثِ) والزواج
 كغيره من الورثة بعد الموت (الْعِتْقَ بِمَوْتِهِ لِأَعْلَى) وجه (وَصِيَّةً كَأَنَّ مَتَّ
 مِنْ سَرَفِي أَوْ سَفَرِي هَذَا) فأنت خرج كغيره على خلاف فى بن مثال للمنفى

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أَوْ بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يُرِدْهُ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعْلَقْهُ) (لِزُومِهِ بِمَحْصُولِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ) (أَوْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فَإِنْ أَرَادَهُ فِخْلًا (بِدَبْرُكَ تَكْ أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ حُرٌّ عَنْ دُبْرِي) إِلَّا أَنْ يَصْرَحَ بِعَدَمِ الصَّحْتِ فَوْصِيَّةً (وَقَدْ تَذِيرُ نَصْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) وَالْوَلَاءُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَصَبَةُ السَّيِّدِ الْمُسْلِمُونَ أَوَّلًا وَلَا يَرْجِعُ الْوَلَاءُ لِلْسَّيِّدِ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ إِسْلَامُ الْعَبْدِ عَنِ التَّدْبِيرِ (وَتَنَاوَلَ الْجَمْلَ مَعَهَا) فَأُولَى حَمَلِهَا بَعْدَ (لَوْلَا) عَبْدٌ (مُدَبِّرٌ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَهُ) أَى تَدْبِيرِ الْعَبْدِ (وَصَارَتْ) سَرِيَّةُ الْمَدْبِرِ (أَمْ وَلَدِي بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقَدْ مَّ الْأَبُ عَلَيْهِ فِي الضُّيْقِ) الْمَعُولُ عَلَيْهِ اسْتَوَاؤُهَا (وَالسَّيِّدُ نَزَعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرَضْ) كَالْعَلَّةُ وَلَوْ مَرَضَ (وَرَهْنُهُ) فَيَبَاعُ عَلَى مَا سَبَقَ وَيَأْتِي (وَكِتَابَتُهُ لِأَخْرَاجِهِ لِغَيْرِ حُرِّيَّةٍ وَفِي سَخِّ بَيْعِهِ إِنْ لَمْ يَفْتَقِ) فِي حَيَاةِ الْمَدْبِرِ (وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَى لِلأَصْلَى إِنْ عَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَرْجِعُ الْمَعْتَقُ بِالْثَمَنِ وَقَبْلَهُ لِمَعْتَقِهِ (كَالْمُكَاتَبِ) يَفْسَخُ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ (وَإِنْ جَنَّا فَإِنْ فَدَاهُ) سَيِّدُهُ فَدَبِّرَ عَلَى حَالِهِ (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَّهُ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ ثَانِيًا) بِحَسَبِ مَا اسْكَلَ (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لِأَنَّ النِّسْلِيمَ تَقَاضَى (أَوْ بَعْضُهُ) عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ عَتَقَ (اتَّبَعَ بِمَحْصَنَتِهِ) أَى حِصَّةَ مَا عَتَقَ مِنْ بَاقِي الْأَرْضِ (وَوَيْلٌ لَوَارِثُ فِي إِسْلَامِ مَا رَقَّ أَوْ فَكَّهُ) بِمَنْبَاهِ مِنَ الْبَاقِي (وَقَوْمٌ بِمَالِهِ) إِذَا لَمْ يَسْتَنْ (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثَّلَثُ إِلَّا بَعْضُهُ عَتَقَ وَأَقْرَأَ مَالَهُ بِيَدِهِ) كُلَّهُ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرِّقْبَةَ (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُؤَسَّرٍ) مَقْرٍ (بِإِسْعَ) أَى قَوْمٍ (بِالنَّقْدِ) الْحَالِ (وَإِنْ قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ) كَالْأَيَّامِ (اسْتَوْفَى) أَى انْتَظَرَ بِالْمَدْبِرِ (قَبْضُهُ وَإِلَّا) بِأَنْ بَعْدَ أَوْ أَعْسَرَ (بِإِسْعَ) الْمَدْبِرِ أَى رَقَّ (فَإِنْ حَضَرَ) الْمَدِينِ (الْغَائِبُ أَوْ أَيْسَرَ لِلْعَلِيمِ بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ) بِحَسَبِهِ (حَيْثُ كَانَ) عِنْدَ الْمُشْتَرَى أَوْ غَيْرِهِ (وَأَنْتَ

حُرٌّ قَبْلَ مَوْتِي بِسَنَةِ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِكِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نُظِرَ فَإِنْ
 صَحَّ (فِي السَّنَةِ) اتَّبَعَ بِإِغْدَمَةٍ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِلَّا) بَانَ مَرَضُ
 السَّيِّدِ جَمِيعَ السَّنَةِ (فَرِنَ الثُّلُثُ وَلَمْ يَتَّبِعْ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ عِلَّةَ الْمُعْتَوِقِ مِنْ
 الثُّلُثِ (وَإِنْ كَانَ) السَّيِّدُ (غَيْرَ مَلِكٍ) وَقِفَ خَرَجُ سَنَةٍ ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ مِمَّا
 وَقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ (زَمَنًا) وَبَطَلَ التَّدْيِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا) بِخِلَافِ أُمِّ
 الْوَلَدِ وَبِخِلَافِ خَطَأِهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ دُونَهَا ^(١) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (وَدِاسْتِغْرَانِ الدِّينِ
 لَهُ وَلِلرَّكَّةِ) قَالَ عَج :

ويبطل التدبير دين سبقا ان سيد حيا والا مطلقا

(وَبَعْضُهُ بِمُجَاوَزَةِ الثُّلُثِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يَعْتَقَ)
 فِيمَا وَجِدَ حِينَئِذٍ (أَى حِينَ التَّقْوِيمِ) وَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فُلَانٍ
 عَتَقَ مِنَ الثُّلُثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ
 لِأَجَلٍ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ .

﴿ بَاب ﴾

(نُدِبَ مُكَاتَبَةُ أَهْلِ تَبَرُّعٍ وَحَطُّ جُزْءٍ آخِرًا وَلَمْ يُجَبَّرِ الْعَبْدُ عَلَيْهَا ،
 وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرِ) لَكِنِ الشُّهُورُ الْأُولُ (يَكَاتِبُنَكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهِرُهَا
 اشْتِرَاطُ التَّنَجِيمِ) وَيَحْمِلَانِ عَلَيْهِ (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالَ مُقَاطَعَةٌ
 (وَجَازَ غَيْرَ كَأَبِي) فِي مَلِكِ الْعَبْدِ (وَعَبْدُ فُلَانٍ) غَيْرِ الْآبِقِ (وَجَنِينٍ لَا لَوْلَا
 لَمْ يُوصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمُكَاتَبَةٍ مِثْلِهِ وَفَسَخُ مَا عَلَيْهِ فِي مُوَخَرٍ)
 عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَازٍ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ (أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) يعنى أن أم الولد اذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفى العمد تقتل به ويلغزجها
 فيقال ! عمد فيه القصاص ولا شيء فى خطئه .

وَرِقٍ) ولا يراعى صرف مؤخر كالطعام قبل قبضه وضع وتعجل (وَمُكَاتِبَةٌ
وَلِيٌّ مَا لِمَحْجُورٍ بِالْمَصْلَاحَةِ) لا على حال لأنه ينتزع (وَمُكَاتِبَةٌ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ
وإن بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ وَبَيْعٍ كِتَابَةً) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور المكاتب
لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه (أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمَ) إلا أن يعلم قدره ونسبته لباقي
النجوم فكالجزء (فَإِنْ وَفَى فَالْوَلَاءُ لِلأَوَّلِ وَإِلَّا زُقْ لَهُ شَتْرَى وَإِقْرَارُ مَرِيضٍ
بِقَبْضِهَا إِنْ وَرِثَ غَيْرَ كِلَالَةٍ) يعنى ورثه ولد لبعد التهمة (وَمُكَاتِبَةٌ) أى
للمريض (بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا) بأن حابى أو أقر كلاله (فَفِي ثَلَاثَةٍ وَمُكَاتِبَةٌ جَمَاعَةٌ
لِمَالِكٍ فَنُزَعُ عَلَى قُوَّتِهِمْ عَلَى الأَدَاءِ يَوْمَ العَقْدِ وَهُمْ وَإِنْ زَمِنُ أَحَدُهُمْ
مُحَمَّلًا مُطْلَقًا) لا فرق بين قوى وغيره اشترطت الجماعة أولاً (فَيُؤْخَذُ مِنَ المَالِ
الْجَمِيعُ وَيَرْجَعُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِ) المدفوع عنه (عَلَى الدَّافِعِ وَلَمْ يَكُنْ زَوْجًا
وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ وَاحِدٍ) أو غصبه بخلاف استحقاقه (وَالسَّيِّدُ
عِنَقُ قَوَى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوَوْا فَإِنْ رَدَّ) عتقه (ثُمَّ عَجَزُوا وَاصَحَّ عِتْقُهُ)
ويرجع بما أدى (وَالْخِيَارُ فِيهَا) ولو بعد عطف على الجازات (وَمُكَاتِبَةٌ
شَرِيكِينَ بِمَالٍ وَاحِدٍ) يقتضيانها معاً (لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَا لَيْنٍ أَوْ مُتَّحِدِينَ بِعَقْدَيْنِ
فَيَفْسَخُ) فى الثلاث (وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيمِ الآخرِ) بعد العقد فى القبض
(وَرَجَعَ لِعَجْزِهِ بِحَصَّتِهِ) مما قبض (كَأَنَّ قَاطِعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عِشْرِينَ عَلَى
عِشْرَةٍ) تشبيه فى الجواز (فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُتَاطِعِ بَيْنَ رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ
شَرِيكَهُ وَيُشَارِكُ فِي الرِّقْبَةِ وَإِسْلَامِ حَصَّتِهِ رِقَا) ولا يرد شيئاً (وَلَا رُجُوعَ
لَهُ عَلَى الآذِنِ وَإِنْ قَبِضَ الْآكْثَرُ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ الآذِنُ مَالَهُ) من الكتابة
(بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ) للمكاتب (وَلَا فَلَا شَيْءَ لَهُ) على المقاطع (وَعِتْقُ
أَحَدِيهَا) أى نطقه بصيغة العتق (وَضَعُ لِمَا لَهُ) وبملك حصته بالعجز (إِلَّا إِنْ

قَصَدَ الْعِتْقَ) أى فك الرقبة (كَانَ فَعَلْتَ فَنِصْفُكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ فَعَلَ
وُضِعَ النِّصْفُ) بيان لوجه الشبه (وَرُقَّ كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فى مسألتى الوضع
(وَاللَّهِ كَاتِبٌ بِذَلِكَ إِذْنٌ بَيْعٌ أَوْ اشْتَرَاءٌ) بلا محاباة (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَضَةٌ
وَمُكَاتَبَةٌ) فإن عجز أذى الأسفل للأعلى (وَاسْتِخْلَافٌ عَاقِدٌ لِأَمْنِهِ وَإِسْلَامُهَا
أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ)
حقه فى ذمته لأنه الذى ينفرد به عن القن (وَإِسْقَاطُ شَفْعَتِهِ لَاعِتْقٍ وَإِنْ قَرِيبًا)
يعتق بالملك لأن شرطه الحرية (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَزْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجِنَايَةٍ خَطَأً
وَسَفَرٌ بَعْدَ إِلَّا بِإِذْنٍ) فى الجميع (وَلَهُ تَعْيِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أو طلبه هو على
ما رجع (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيَرُقُّ وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بعد (كَانَ عَجَزَ عَنْ
شَيْءٍ) تشبيهه فى الرق (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمَحِلِّ) الحلول (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفُسِّخَ
الْحَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) على حال أو فسخ كتابة يتلوم فيها
(وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَهُ) فيهما (وَقَبِضَ) الحاكم (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجْلِهَا)
لأنه حق للعبد (وَفِيحَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ
مَعَهُ بِشَرْطٍ) يحتاج له فى الولد إن سبق الحمل على الكتابة (أَوْ غَيْرِهِ فَوُودَى
حَالَةً) ويرجع مستحق تركه المكاتب على المحمول عنه الذى لا يعتق كما فى بن
(وَوَرِثُهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ يَمْنُ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) لا كزوجة (وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ
وَفَاءً وَقَوًى وَلَدُهُ) أو غيرهم (عَلَى السَّغَى سَعَوْا وَتَرَكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ
إِنْ أَمِنَ كَأَمٍّ وَلَدِهِ) وتباع فى نجوم الولد كما سبق (وَإِنْ وَجِدَ الْوِضْ
مَعِيًّا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْصُوفًا) رجع بمنزله (كَمُعِينٍ) تشبيهه فى مطلق
الرجوع ، فإن المقوم للمعين يرجع بقيمته (وَإِنْ يُشْبِهُهُ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ مَالٌ) مقلوب وحقه وإن لم يكن له مال إن بشبهة وإلا رُق

(وَمَضَتْ كِتَابَةً كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَبِيعَتْ كَانَ أَسْلَمَ) والولاء كالتدبير (وَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ) تبعاً ولو كافراً (وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طُءَ لِّلْكَاتِبَةِ وَاسْتَنْنَأَ حَمَلَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لَهَا أَوْ يُولَدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَلِيلٌ كَخِدْمَةٍ إِنْ وَفَى لَعْنُ) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم^(١) (وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) كما سبق (أَوْ عَنْ أَرْضٍ جِنَايَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير فيه (كَالْقِنْ وَأَدَبَ إِنْ وَطِئَ يَلًا) لزوم (مَهْرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْمَكْرَهَةِ) البكر (وَإِنْ حَمَلَتْ خَيْرَتْ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبة (وَالْأُمُومَةُ الْوَلَدُ إِلَّا لِيُضَعَّفَاءَ مَعَهَا أَوْ أَقْوِيَاءَ لَمْ يَرْضَوْا وَحُطَّ حِصَّتُهَا إِنْ اخْتَارَتِ الْأُمُومَةُ) ورضى الأقوياء (وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَّيِّدِ وَهَلْ فِنَاءٌ أَوْ مُكَاتِبًا تَأْوِيلَانِ وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَّيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءُ لَا الْقَدْرَ وَالْأَجَلَ وَالْجِنْسَ) فالعبد إلا أن يفرد السيد بالشبهة فإن لم يشبه احلفا ورجع للثل كنكولها ويقضى للحالف وصدق مدعى العين إلا أن يخرج عن الشبه (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الصَّدَقَةَ عَابَهُ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبِضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد المعين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى بِمُكَاتِبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُّلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ فَإِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَازَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيهما (فَعَلَى الْوَارِثِ الْإِجَارَةُ أَوْ عَتَقَ يُحْمِلُ الثُّلُثَ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتِبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ بِعِتْقِهِ جَازَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرَّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتِبٌ) أى الأقل منهما (وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنَّ عَلَيْكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعِتْقُ وَالْمَالُ وَخَيْرُ الْعَبْدِ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هنا على ما نقله عبد الحق عن بعض شيوخه ، وظاهر المدونة إلغاء الكثير كالليل وعليه الأكثر .

فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُودَى أَوْ إِنْ أُعْطِيََتْ وَنَحْوِهِ)
 مما جعل للعبد .

﴿ بَابٌ (١) ﴾

(إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطْنَهُ وَلَا يَمِينُ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِبْرَاءً بِمَحِيضَةٍ وَنَفَاهُ
 وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) من الاستبراء (وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ وَلَوْ لَا كَثْرَتُهُ إِنْ ثَبَتَ
 إِنْفَاقُهُ عُلُقَةً فَفَوْقَ وَإِنْ بَاسِرَاتَيْنِ كَادَّعَاهَا سِقْطًا رَأَيْنَ أَثَرَهُ عَنَقَتْ مِنْ رَأْسِ
 الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت
 الولادة (وَلَا يَرُدُّهُ) أى عتقها (دَيْنٌ سَبَقَ) على الاستيلاد (كَاشْتِرَاءُ زَوْجَتِهِ
 حَامِلًا) فتكون بالحل أم ولد (لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ) حمل (مِنْ وَطْءِ
 شُبْهَةٍ إِلَّا أَمَةٌ مُكَاتِبَةٍ أَوْ وَلَدِهِ) ويغرم قيمتها كالحللة (وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلٌ
 أَوْ وَطْءٌ بِدُبُرٍ أَوْ فِخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَازَ بِرِضَاهَا إِمَارَتَهَا وَعَتَقَ عَلَى مَالٍ
 وَلَهُ قَلِيلٌ خِدْمَةٍ) فيها (وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرْشُ جِنَايَةِ
 عَائِلَتِهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثَتِهِ) حش المعتد لها إن مات (وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا
 وَإِنْزِاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَنْزُصْ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بَرِضَاحًا) لأنه ليس من
 المروءة كما سبق فى النكاح (وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَاعَتْ مِنْ بَائِعِهَا وَرُدَّتْ عِنْتُهَا)
 إلا معلقاً على الشراء فيمضى (وَفُؤِدَتِ إِنْ جَنَّتْ بِأَقْلَى الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ
 وَالْأَرْشِ) وليس للسيد إسلامها (وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ
 لَهَا صُدَّقَ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ) فإن كان لها ولد صدق مطلقاً (وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ
 بِإِبْلَإٍ أَوْ عِتْقٍ فِي صَحَّتِهِ) وفى مرضه من الثلث (لَمْ تَعْتَقْ مِنْ ثُلْثٍ) لأنه
 ليس وصية (وَلَا رَأْسَ مَالٍ) أى حيث لم يرثه ولد وألا صدق فهذا مفهوم
 ماقبله (وَإِنْ وَطِئَ شَرِيكَ تَحَمَّلَتْ غَيْرِمَ نَصِيبِ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْءِ أَوْ بَيْعِهَا لِذَلِكَ) أَى الْقِيَمَةِ (وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ)
 إِنْ لَمْ تَوْفَ (وَبِنْصَفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ) فَلِذَا فِي حَشِّ تَرْجِيحِ أَنْ الْقِيَمَةَ عِنْدَ الْإِعْسَارِ
 يَوْمَ الْحُلِّ (وَإِنْ وَطِئَهَا بِطُهْرٍ) وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ (فَالْقَافَةُ وَلَوْ كَانَ) أَحَدُهَا
 (عَبْدًا أَوْ ذِمِّيًّا فَإِنْ أَمَرَ كَتَمَهُمَا فَمُسْلِمٌ) حَرِّ تَعْلِيلًا لِلْإِشْرَافِ (وَوَالَى) مِنْ
 أَشْرَكَتْهُ (إِذَا بَلَغَ أَحَدُهَا) فَيُلْحَقُ بِهِ (كَأَنَّ لَمْ تَوْجَدَ قَافَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ مَاتَ
 أَوَّلًا) قَبْلَ الْمَوَالَاةِ لِأَنَّهُ مَالٌ تَنَازَعَهُ اثْنَانِ (وَحَرِّمَتْ عَلَى مَرْثَتِهِ أُمُّ وَلَدِهِ حَتَّى
 يُسَلِّمَ) وَوَقَّتْ كَمَدُّبَرِهِ إِنْ فَرَّ لِذَارِ الْحَزْبِ (فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ أَوْ مَدَّةِ التَّعْمِيرِ
) وَلَا يَحُوزُ كِتَابَتَهَا (بغير رضاها) وَعَتَقَتْ إِنْ أَدَّتْ)

﴿ فَصَلَ الْوَلَاءُ لِمُعْتَقٍ ^(١) ﴾ وَلَوْ فَهَاهُ عَلَى الْإِظْهَرِ (وَإِنْ يَبْدِعُ مِنْ نَفْسِهِ)
 أَى الْعَبْدِ (أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ) أَى لِلْمُعْتَقِ حَكْمًا (بِإِلَازِنٍ) نَصَّ عَلَى الْمُتَوَهَّمِ
 (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِعِتْقِهِ حَتَّى عَتَقَ) أَوْ سَكَتَ أَمَّا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أَوْ رَدَّ
 فَرَقَ (إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيقًا) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ
 وَالسَّيِّدِ بِإِسْلَامِ وَالْعَتَقِ (إِنْ كَانَ يُنْزَعُ مَالُهُ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ (وَعَنِ
 الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَسَائِبَةٍ وَكَرِهَ) لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَإِنْ أَسْلَمَ
 الْعَبْدُ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ (عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَ) وَلَدَ الْمُعْتَقِ
 كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ (يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَ الْكَافِ أَيْضًا
 كَأَوْلَادِ بَنَاتِ الْمُعْتَقِ) إِلَّا لِرِقِّ أَوْ عَتَقَ لِآخِرٍ (وَمُعْتَقَتُهَا) إِلَّا حَالُ حُرِّيَّةِ سَبَقَتْ
 ثُمَّ نَقَضَ بَدَارَ الْحَرْبِ (وَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْخَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَقْرَبِ الْمَصَالِحِ : بَابُ الْوَلَاءِ لِحُجَّةِ كَلِمَةِ النَّسَبِ لَا بَيَاعٍ وَلَا يَوْهَبُ لَهُ وَفِي
 الْمَجْمُوعِ : بَابُ إِمَّا الْوَلَاءُ إِنْ أَعْتَقَ لَهُ وَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ لَفْظًا أَحَدِيَّتَيْنِ فَالْأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
 وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَمَلٍ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْكِتَابَيْنِ
 الْمَذْكُورَيْنِ يَقْتَضِي الْمَعْجَبَ الشَّدِيدَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ
 مَعَ الْأَسْفَلِ الشَّدِيدِ .

لِعَتَقِهِ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَأَقُولُ
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) أن الحمل بعد عتقها فولأوه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِدُونِ
سِتَّةٍ مِنْ عَتَقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا كَمْ يَرَى إِلَّا يَسْمَعَانِ أَنَّهُ
مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ كَمْ يَنْبُتُ) حيث لم يفش كما سبق في العتق والشهادات
(لَكِنَّهُ يَخْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَقَدْ مَحَاصِبُ النَّسَبِ ثُمَّ الْمُعْتَقِ
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ مُعْتَقِ مُعْتَقِهِ)
ثُمَّ عَصَبَتُهُ وهكذا (وَلَا تَرْتَبُهُ أَنْتَى إِنْ كَمْ نَبَاشِرُهُ) فترته (بِعْتَقِ أَوْ جَرَهُ وَلَا
بِوَلَادَةٍ أَوْ عَتَقٍ وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ أَبَاهُمَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَكَانَ
الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرَثَةُ الْإِبْنِ) بتقديم لعصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ أَوْ لَا)
قبل العبد وإن كان الأب مات قبله (فَلَا يَنْبُتُ النِّصْفُ) من تركه العبد (لِعَتَقِهَا
نِصْفَ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ) بانحارار نصف ولأه الابن لها (لِأَتَاهَا مُعْتَقَةً نِصْفَ
أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات قبلهما (فَلَا يَنْبُتُ) من أيها
(النِّصْفُ بِالرَّحِمِ وَالرُّبْعُ بِالْوَلَاءِ) بالمباشرة (وَالثُّمْنُ بِجَرِهِ) من الابن .

﴿بَابُ (١)﴾

(صَحَّ إِصْأَهُ حُرٌّ مُمَيِّزٌ مَالِكٌ وَإِنْ سَفِيهَا وَصَغِيرًا وَهَلْ إِنْ كَمْ يَنْتَ أَقْضَى
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِتَرْتَبٍ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٌ إِلَّا تَكْتَفَرُ لِمُسْلِمٍ لِمَنْ يَصْحُحُ تَمَّا كُهُ
كَمَنْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَزَعَ لِعَدَدِهِ) بالسوية إلا لشرط على قاعدة العطاء
(بِلَفْظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهِمَةٍ وَقَبُولُ الْمُعَيَّنِ شَرْطٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَلِكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة لحديث « ما حق امرئ مسلم بيت ليلتين وله شيء يريد
أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه » رواه الستة وقال جماعة بوجوبها وهو قول
الشافعي في القديم . والحيف فيها يوجب النار كما ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ يَغْلَةً حَصَّاتُ بَعْدَهُ (وتسرى الوصية لثلث الغلة إذا لم يحملها الثلث (وَعَلَمْ
يَحْتَاجُ رِقًّا لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كِبَايَسَائِهِ بِعَيْتِهِ) فلا يحتاج لقبول من أصله
(وَحُبْرَتْ جَارِيَةُ الْوَطَاءِ) إن أوصى بيعها للعتق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لغير ما اختارت
(وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثُهُ إِنْ اتَّعَدَ) أو اشترى كوافيه كإرثهم (أَوْ يَتَّافَهُ أُرِيدَ بِهِ
الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصُرِفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلِيَمِيتَ عِلْمَ بَمَوْتِهِ فِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ
وَلِذِمِّي وَقَاتِلَ عِلْمَ الْمُوصِي بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالَا فَنَأْوِيلَانِ^(١)،
وَبَطَلَتْ بَرْدَةٌ وَإِصْبَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثُّلُثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ
وإن أُجِيرَ فَعَطَائِيَّةٌ) من الوارث تحتاج لحوز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِيرُوا)
لِلوَارِثِ (فَلِإِمْسَاكَيْنِ) فتبطل لهم (بِخِلَافِ التَّكْسَرِ) يعني للمساكين إن لم
يجزوه^(٢) لو ارثي فتصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَضَ بِقَوْلِ
أَوْ بَيْعٍ وَعَتَقَ وَكِتَابَةً وَإِبْلَاءً وَحَصْدَ زَرْعٍ^(٣) وَنَسَجَ غَزْلٍ وَصَوَّغَ فِضَّةً
وَحَشَوَ قُطْنَ^(٤) وَذَبَحَ شَاةً وَتَفْصِيلَ شَقَّةٍ وَإِصْبَاءً بِمَرْضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتَفِيًا قَالَ
إِنْ مِتُّ فِيهِمَا وَإِنْ بَكْتَابٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهَا وَلَوْ
أُطْلِقَهَا) أو قيدها بما وجد مباغة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من
التقييد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعدوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ
الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْعَرْصَةَ وَاشْتَرَا كِبَايَسَائِهِ بِشَيْءٍ لَزِيْدٍ
ثُمَّ بِهِ لِعَمَرِهِ) إلا لقرينة الرجوع عن الأول (وَلَا يَرَهُنَ وَتَرْوِجُ رَقِيقَهُ وَتَعْلِمِيهِ

(١) أظهرهما عدم الصحة .

(٢) كذا بالأصل . والصواب : إلا أن يجزوه ، كما عبر به في شرح المجموع .

(٣) المعتمد لا تبطل بمحصد الزرع بل بتذريته وتخليص حبه .

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن غصبرة بخلاف ، كالخدة والطراحة مما يسهل

وَوَطْءَ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ فَبَاعَهُ كَثِيرًا بِهِ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ بَنُوهُ
فَبَاعَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافِ مِثْلِهِ وَلَا إِنْ جَصَصَ الدَّارَ أَوْ صَمِغَ الثُّوبَ أَوْ لَتَّ
السَّوِيقَ فَلِلْمُوصَى لَهُ بِزِيَادَتِهِ ، وَفِي تَقْضِ الْعَرَصَةِ (بضم النون لمن يكون
(قَوْلَانِ) ^(١)) على الراجح من أن هدمها ليس رجوعاً (وإن أوصى بوصية
بعد أخرى فالوصيتان) من نوع وتساويا (كنوعين ودرأهم وسبائك) (عطر خاص)
(وذهب وفضة وإلا) بأن اتحد النوع وتفاوتا (فأكثرهما وإن
تقدم وإن أوصى لعبدِهِ بِثُلْثِهِ عَتَقَ إِنْ حَمَلَهُ الثُّلُثُ وَأَخَذَ بَاقِيَهُ وَإِلَّا) يحمله
(قَوْمٌ فِي مَالِهِ) أيضاً وأما إن حمله فإله له (وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْمِسْكِينِ
كَمَكْسِهِ و) دخل (في الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأُمِّهِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ لِأَبٍ) وقيل ولو وعليه مشى في الوقف (وَالْوَارِثُ كَغَيْرِهِ
بِخِلَافِ أَقَارِبِهِ هُوَ) فلا وصية لوارث ^(٢) (وَأُوْثِرَ) زيد (الْمُحْتَاجُ الْأَبَدُ إِلَّا
لِبَيَانِ قِيَمَتِهِ) إن بين تقديم الأقرب (الْأَخُ وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يَخُصُّ)
لِلوْثِرِ بِالْجَمِيعِ (وَالزَّوْجَةُ) مع زوجها (في جِيرَانِهِ) والمعتبر وقت التسليم (لَاعْبَدُ
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ) لفلان (إِنْ لَمْ
يَسْتَنْتِهِ وَالْأَسْفَلُونَ) مخلصون على المعتمد (فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ)
الموصى به ولو وضع قبل الموت (وَالْمُسْلِمُ) معتبر (يَوْمَ الْوَصِيَّةِ فِي عِبِيدِهِ
الْمُسْلِمِينَ) إلا أن يكون له عبد مسلم فمن تجدد على الراجح (لَا الْمَوَالِي فِي
تَمِيمِهِ أَوْ بَنِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ) حيث كان الموصى مسلماً (وَلَمْ
يَلْزَمْ تَعْمِيمُ كَغَزَاةٍ وَاجْتِهَادُ كَزَيْدٍ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءٌ لِوَارِثِهِ) إن مات من

(١) أظهرها للموصى له .

(٢) لفظ حديث رواه الأربعة إلا أبا داود وأوله : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه
فلا وصية لوارث « صححه الترمذی .

ذَكَرَ (قَبْلَ الْقَسَمِ) بخلاف المعينين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم التعميم ولا شيء للوارث (وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثُّلُثِ) وضم له المعلوم كالمول ككتسبيل ماء كل يوم بدرهم أبداً وامعرو مائة ، فإن كان الثلث ثلاثمائة فلعمرو رבעه وباقيه المجهول (وَهَلْ يُقْسَمُ عَلَى الْخَصَصِ) كأن يقول في المثال وخبر بدرهمين . فالثلاث وهو الأظهر أو مناصفة (قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ يُزَادُ اثْنَتَا قِيمَتَيْهِ ثُمَّ اسْتَوْثَى ثُمَّ وَرِثَ وَيَبِيعُ مِمَّنْ أَحَبَّ) يورث (بَعْدَ النِّقْصِ) الثلث (وَالْإِبَانَةُ) ولا استيناء على الراجح في هذه كما في حش وغيره (وَاشْتَرَاءُ لِفُلَانٍ وَأَبَى) سيده (مُخْلًا بَطَلَتْ وَلِزِيَادَةٍ فَلِلْمَوْصَى لَهُ) بزيادة الثلث (وَيَبِيعُهُ لِلْعَتَقِ نَقْصَ ثُلُثِهِ وَإِلَّا) يشتره أحد (خَيْرُ الْوَارِثِ فِي بَيْعِهِ) بما يدفع فيه (أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ) أى بالثلث (لِفُلَانٍ فِي) الإيصاء للبيع (لَهُ وَبَعْتُهُ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ الْحَاضِرِ وَقِفَ) للحاضر (إِنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ سِيرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلُثُ الْحَاضِرِ وَتَمَمَّ مِنْهُ) أى الغائب بحسب ما يأتى (وَلِزِمَ إِجَارَةُ الْوَارِثِ) ماله رده (بِمَرَضٍ لَمْ يَصِحَّ) الموصى (بَعْدَهُ إِلَّا لِسَبَبَيْنِ نَذِيرٌ يَكُونُهُ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ إِلَّا أَنْ يَخِيفَ مَنْ يَحْمِلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا بِصَحَّةٍ وَلَا بِكُسْفَرٍ وَالْوَارِثُ يُصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَبَرُ) في الإيصاء له (مَا لَهُ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ) الموصى حين الموت بالمال (وَاجْتَهَدَ فِي مِمَّنْ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ) حيث لم يسم (فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ سِيرًا) عن الرقبة (أَوْ قَلَّ الثُّلُثُ شَوْرَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَإِلَّا) يمكن (فَأَخْرُجْهُ مِنْ مَكَاتِبِ) يعان به ولا يشارك في الظهار ويطعم (وَإِنْ عَتَقَ) التطوع (وَظَهَرَ دَيْنٌ يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رُقَى الْمُتَابِلِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَبْلَغِ الثُّلُثِ وَبِشَاةٍ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ)

فأربعة وله أربعون بالعشر (وإن لم يبق إلا مائة فهو له إن سله الثلث لاثنتي غنمي فتموت) بحسب الباقي (وإن لم يكن له) أي الموصي بشاة (غنم) فله شاة وسط وإن قال من غنمي ولا غنم له بطلت كعتق عبده من عبده وماتوا وقدّم لصيق الثلث فك أسير ثم مدبر صحة ثم صدق مريض ثم زكاة أو وصى بها إلا أن يعترف بحلوها ويوصي فمن رأس المال كالحزب والمأشئة وإن لم يوص ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل وأقرع بينهم ما ثم كفارة يمينه ثم لفطر رمضان ثم للتغريض ثم النذر ثم المبتل ومدبر مريض ثم الموصي بمنفعة معيناً عنده أو يشتري أو يكسهر أو يمال فعجله ثم الموصي بكتابتته والمعتق بمال) لم يعجله (والمعتق لأجله بعد ثم المعتق لسنة على أكثر) المعول عليه أن مازاد على شهر مرتبة واحدة وبعدها الموصي بكتابتته إلى آخره (ثم عتق) لم يعين ثم حج إلا لضرورة فيتحصان كعتق لم يعين ومعين غيره وجزئه) الضمير للغير والتشبيه في التخاص (وله ريش اشتراه من يعتق عليه بثلثه ويرث لا إن أو وصى بشراء ابنه وعتق) فهو حال الموت ليس أهلاً للإرث (وقدّم) لصيق الثلث (الابن) وكل من يعتق بالملك (على غيره وإن أو وصى بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو يعتق عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته) رجح أنه لا يشترط في الثانية (خير الوارث بين أن يحجز أو يخلع ثلث الجميع) للوصية (وبنصيب ابنه أو بمثلها فبالجميع) أي جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لاجازة (لأجمعه وارثاً معه أو الحقوه به فرائداً) معه (وبنصيب أحد ورثته فبحجزه من عدد رؤسهم وبحجزه أو سهمهم فيسهم من) أصل (فريضته وفي كون ضيفه مثله أو مثليه تردد^(١)) وبما فاع عبده ورثت عن

الموصى له) مادام العبد (وإن حدّدها من من فكالمستأجر فإن قتل قَلِّلَ الوارث) للموصى (القصاص أو القيمة) وبطلت الوصية (كأن جنى إلا أن يفديه الخدم) بالسكسر أو الفتح (أو الوارث) لأحدهما (فقدستمر وهي ومدبر إن كان برضى في المعلوم) وفي الصحة يدخل في المجهول (ودخلت) الوصية (فيه) أى فى المدبر على ما سبق فى الترتيب فلو حذف هذا ماضر كافى ح (وفى العمري) إذا رجعت بعد موته (وفى سفينة أو عبد شير تلقهما ثم ظهرت السلامة فو لأن لا فيما أقربه فى مرضه أو وصى به لوارث) فيبطل لأنه قصد إخراجه (وإن ثبت أن عقدها خطه أو قرأها ولم يشهد أو يقتل) وإن فى الكتاب (أنفذوها لم تنفذ) لاحتمال أنه متردد (ونذب فيه) أى عقد الوصية (تقديم الشهد وأهم الشهادة وإن لم يقرأه ولا فتح وتنفذ ولو كانت عنده وإن شهدا بما فيها وما بقى فلغلان ثم مات ففتحت فإذا فيها وما بقى فللمساكين قسم بينهما وكتبتهما عند فلان فصداقوه أو أوصيته بثلثي فصداقوه يصدق إن لم يقل لابنى) بغير خط الموصى (ووصى فقط بعم وعلى كذا يخص به كوصى حتى يقدم فلان أو إلى أن تزوج زوجتي وإن زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح) حيث لم يجعل أفسيره (وإنما يوصى على المخجور عليه أب أو وصيته) ولونسلل حيث لم يمنعه الأب منه لا مقدم والأب السفه الكلام لوليه ومن سفه بعد البلوغ للحاكم (كأنم) توصى (إن قل) المال (ولاولى) وورث عنها إملى مكلف عدل) فبا وليه (كاف وإن أئعى وامرأة وعبدًا وتصرف بإذن سيده) وإن فى القبول (وإن أراد الأكاير بيع موصى اشترى للأصاغر) بالمصلحة (وطرؤ الفسق يعزله) بحكم (ولا يبيع الموصى عبدًا بخسن القيام بهم ولا التركة إلا بحضرة الكبير ولا يقسم على غائب

بِلَا حَاكِمٍ وَلَا مُنْشِينَ حِلٍّ عَلَى التَّمَاوُنِ) إِلَّا لِبَيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَا فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِهِمَا إِيصَالٌ وَلَا لِهَمَا قَسْمُ الْمَالِ) بينهما (وَالْأَصْنَمَا وَلِلْوَصِيِّ اقْتِضَاءُ الدِّينِ وَتَأْخِيرُهُ انْظَرِ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي خَتْنِهِ وَعَرْسِهِ وَعِيدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلَّتْ وَإِخْرَاجُ فِطْرَتِهِ وَزَكَاتِهِ وَرَفَعُ الْحَاكِمِ إِنْ كَانَ حَاكِمٌ حَتَّى وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بِضَاعَةً وَلَا يَعْمَلُ هُوَ بِهِ) النهي للسكرانة لئلا يحابي (وَلَا اشْتِرَاءَ مِنَ التَّرِكَةِ) عطف على المعنى (وَتَعَقُّبَ بِالنَّظَرِ إِلَّا كِحَمَارَيْنِ قُلَّ مَنُفَعُهُمَا وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْخَضِرَ وَالسَّفَرَ) واحدهما كاف والفرس تنهى الرغبات (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْمُوصِيِّ وَلَوْ قَبِيلَ لَا بَعْدَهَا) أى الحياة والقبول (وَأِنْ أَبَى الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَا قَبُولَ لَهُ بَعْدُ) نعم إن قدمه قاض (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ لَا فِي تَأْرِخِ اللَّوْتِ) لأن الأمانة لم تتناوله (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) لأن الله تعالى قال (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) أى لثلاث يفرموا على المشهور .

﴿بَابُ (١)﴾

يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَةِ لَمَّيْتِ حَقُّ تَعَلَّقَ بَعَيْنٍ كَالْمَرْهُونِ (٢) وَعَبْدٌ جَنَى ثُمَّ مُؤَنُ تَجْهِيْزِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تُقْضَى دِيُونُهُ ثُمَّ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي ثُمَّ الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِذْتُ وَبِذْتُ

(١) باب في الموارث والفرائض وهو علم جليل تولى الله بيانَه في القرآن وحض على تعلمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر ، طبع منها قدر غير يسير وللشارح حواشي على شرح الشنهورى للرحبية أفاد فيها للغاية .

(٢) نقل ح عن البرزلي : يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث مومن ولا بيت مال منتظم أن يتجهل على إخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من حقوق الله تعالى في ذمته كزكاة وكفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على جميعها بمسد الحقوق المتعلقة بالميت ! هـ .

ابنٍ إن لم تكن بنتٌ وأختٌ شقيقةٌ أو لأبٍ إن لم تكن شقيقةٌ وعصبٌ
 كلاً من الأناث (أخٌ يساويها) لا ابن أخ ولا الذى للأب الشقيقة ، لا ابن
 الابن من تحته ويعصب من فوقه إن لم يفضل لها شيء من الثلث (و) عصب
 (الجدُّ والأوليان) أى البنت وبنت الابن (الأخريَّين) الشقيقة والى للأب
 (وبتعددهنَّ الثلثانِ وللثانية) بنت الابن (مع الأولى) البنت (السدسُ
 وإن كثرن وحجبتها) أى بنت الابن (ابنٌ فوقها) يشمل ابن الابن الأقرب
 (وبنتانِ فوقها) كذلك (إلا لابنٍ فى درجتها مطلقاً) أخاها أو ابن عمها
 (أو أسفلَ فمعصَّب) كما سبق (وأختٌ لأبٍ فأكثرُ مع الشقيقةِ فأكثرُ
 كذلك) لتي للأب وإن كثرت السدس مع الشقيقة فإن تعددت الشقيقة سقطت
 التى للأب ولو كثرت إلا لمعصب (إلا أنه إنما يعصَّب) هنا (الأخ) لا ابنه
 كما سبق (و) من ذى (الرَّبعِ الزوجِ بفرعٍ) وارث ولو بنتها (وزوجةٌ
 فأكثرُ) مع عدمه (والثمنُ لها أو لهنَّ) أى الزوجات (بفرعٍ لاحقٍ)
 وارث للزوج (والثلثينِ لى النصفِ إن تعدَّد) تكرار (والثلثُ لأمٍ
 وولديها) اثنان مطلقاً (فأكثرُ وجبها للسدسِ ولَد) وارث (وإن سفلَ
 وأخوانٍ أو أختانِ) أو أخ وأخت ولو خنى (مطلقاً) ولو منها ولا تحجبهم
 عكس قاعده من أدلى بواسطة حجته تلك الواسطة (ولها ثلثُ الباقي) بعد
 فرض الزوجية (فى زوجٍ أو زوجةٍ وأبوينِ) وهما الغراوان لشهرتهما أو
 غروها (والسدسُ لئواحِدٍ من ولَدِ الأمِّ مطلقاً) ذكراً أو غيره (وسقطَ)
 ولد الأم مطلقاً (بابنٍ وابنهٍ وبنتٍ وبنتِ ابنٍ وإن سفلتْ وأبٍ وجدَ)
 وغير الجد والأشيين يسقط أيضاً من كان شقيقاً أو لأب (والأب والأمُّ
 لكل منهما السدس) مع ولَدٍ وإن سفلَ والجدَّةُ فأكثرُ وأسقطها

الأم مُطلقاً) ولو جدة لأب (والأب الجدة من جهة والقرن من جهة الأم
 البُعْدَى من جهة الأب وإلا) بأن كان بالعكس (اشترَكْنَا) وإنما يرث عند مالك
 من لم تدل بذلك غير الأب (و) السدس (أحدُ فُرُوضِ الجَدِّ غَيْرِ المُدْلَى
 بِأُنْتَى وَلَهُ مَعَ الإخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ الْأَشْتِمَاءُ أَوْ لِأَبٍ) وليس ثم صاحب فرض
 (أَخِيرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ لِمُقَاسِمَةٍ وَعَادَ الشَّقِيقُ) الجد (بغيره) وهم بنو الأب في
 المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكالعدم لا يحجب أحداً شيئاً
 (ثُمَّ رَجَعَ) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كالشقيقة بما لها لو لم
 يَكُنْ جَدًّا) فبالجملة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يجرّون فيما بينهم
 على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فللذى للأب (وَلَهُ) أى الجد
 (مَعَ ذِي فَرَضٍ مَعَهُمَا) أى نوعى الأخوة (السُّدُسُ) ولا ينقص عنه بحال
 (أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي أَوْ لِمُقَاسِمَةٍ وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَهُ) لأنه بمنزلة الأخ (إِلَّا
 فِي الْأَكْدَرِيَّةِ وَالْغُرَاءِ) لقبان^(١) لمألة (زَوْجٍ وَجَدٍّ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ أَوْ
 لِأَبٍ فَيُفَرِّضُ لَهَا) النصف (وَلَهُ) السدس فتعول لتسعة (ثُمَّ يُقَاسِمُهَا) فى
 مجموع حظهما كأنه فتصح من سبعة وعشرين (وإن كان تحلها) مع من ذكر
 (أَخٌ لِأَبٍ وَمَعَهُ إِخْوَةٌ لِأُمٍّ سَطَطَ) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجّب
 بنى الأم فيختص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية^(٢) فإن كان شقيقاً
 فشيها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وَالْعَصِيبُ وَرِثَ الْمَالُ) إن انفرد (أَوْ
 الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ وَهُوَ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُهُ وَعَصَبُ كُلِّ أُخْتٍ) كما سبق (ثُمَّ
 الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ كَمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ الشَّقِيقُ) حقه حذف ثم (ثُمَّ لِلْأَبِ

(١) لقبى بالأكدرية لأن الجد كدر على الاحت فرضها ، وبالغراء لشهرتها كغرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالكا لم يخالف زيدا إلا فيها كما قيل . وسميت الثانية بشبه المالكية

لأنه لم يكن مالك فيها نفس أو لحفا أصعابه بالاولى .

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ تَدْمِيهِ إِلَّا فِي الْحِمَارِيَّةِ وَالْمَشْتَرِكَةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ
وَأَخْوَانٌ فَصَاعِدًا لِأُمٍّ وَشَقِيقٌ وَحَدَّةٌ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ (كَشْفِيقَةٍ) (فَيُشَارِكُونَ)
أَيَّ الْأَشْقَاءِ (الْإِخْوَةَ لِذِمَّةِ الذَّكَرِ كَالْأُنثَى) وَكَانَ أَبَاهُمْ حِمَارًا^(١) لِأَنَّ الْأُمَّ
تَجْمَعُهُمْ بِخِلَافِ الْأَخِ لِلْأَبِ فَيَسْقُطُ (وَأَسْقَطُهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْعَاصِبِ لِمِنْزِلِ
أَوْ بِنْتِ ابْنِ فَأَكْثَرُ) مَعَهَا (ثُمَّ بَنُوهَا) أَيَّ نَوْعِ الْأَخْوَةِ (ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ
ثُمَّ لِلْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ) فِي الْجَمِيعِ (وَأِنْ غَيْرَ شَقِيقٍ) (فَيَقْدَمُ
ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ) (وَقَدْ مَعَ الذَّكَاءِ أَيْ الشَّقِيقُ مُطْلَقًا)
بَنَى إِخْوَةً أَوْ بَنَى أَعْمَامَ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فِبِالْجَهَةِ التَّقْدِيمَ ثُمَّ بِقَرْبِهِ وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمَ بِالْقُوَّةِ أَجْعَلَا

(ثُمَّ الْمُفْتَقُ كَمَا تَقَدَّمَ) فِي الْوَلَاءِ (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ^(٢)) وَلَا يُدْفَعُ
لِنَدْوَى الْأَرْحَامِ (حَقُّ الْمَتَّاعُونَ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ
بِنِسْبَةِ فِرَوضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرْدٍ عَلَيْهِ فَالْزَّوْجُ وَقَدْ وَضَعْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعَجَالَةِ
(وَيَرِثُ بِفِرَاضٍ وَعُصُوبَةٍ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَطَتْ كَابْنِ عَمٍّ أَخٍ
لِأُمٍّ وَوَرِثَ ذُو فِرَاضٍ بِالْأَقْوَى) هَذَا إِنْ تَعَمَّدَهُ الْكُفَّارُ وَأَسْلَمُوا فَتَقَرَّرَ الْإِسْلَامُ
نَسَبُهُمْ بَلْ (وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ^(٣)) كَأُمٍّ أَوْ بِنْتٍ أُخْتٍ) (فَبِنْتُهُ وَلَدَتْ
مِنْهُ فَلِأَخْتِيَةِ أَوْ أَعْمَامٍ مِنْهَا ، فَتَرِثُ الْكُبْرَى بِالْأُمِّ وَمَا وَصَّرَ بِالْبَنَاتِ) (وَمَا
الْكِتَابِيُّ الْخُرَّ الْمُؤَدَّى لِلْجَزِيَّةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَتِهِ) (حَيْثُ لَا وَارِثَ
وَالرَّاجِعَ لِبَيْتِ مَالِنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزِيَّةٍ) (وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ
وِثْمَانِيَّةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَا عَشْرٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْأَنْصَفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حِمَارٌ أَوْ أُنْثَى فِي الْهَيْمِ كَمَا قَالَ الْإِخْوَةُ لِعَمْرِ حِينَ أَسْقَطَهُمْ فَدَسَّيْتُ حِمَارِيَّةً وَحِمَارِيَّةً
وَبَعِيَّةً وَمَشْرَكَةً بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِتَشْرِيكِ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

(٢) لِنَدْوَى السَّهَامِ . وَالرَّدُّ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصِبَاءِ تَقْصَانٌ فِي السَّهَامِ . عَكْسُ الْعَوْلِ .

(٣) عَلَى سَبِيلِ الْفُلْطِ .

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثُّمْنُ مِنَ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرُّبْعُ وَالثُّلُثُ أَوِ السُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالثُّمْنُ وَالسُّدُسُ أَوِ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَمَالًا قَرُضَ فِيهَا فَأَصْلُهَا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضَعْفَ لِدَّ كَرٍ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْقُرُوضُ أُعِيكَتْ^(١) فَالْعَائِلُ السِّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ بِحَسَبِ الْقُرُوضِ (وَالِاثْنَا عَشَرَ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ الْمُنْبَرِيَّةُ زَوْجَتُهُ وَأَبَوَانِ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَقَدْ سَتِلَ عَنْهَا وَهُوَ عَلَى النِّبَرِ (صَارَ مُمْنَهَا تِسْعًا وَرَدَّ^(٢) كُلَّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا) بَأَن بَابِنَهُ سِهَامَهُ (تَرَكَ) وَلَا يَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بَعْضُهُمَا (وَقَابَلُ) الْقَرَضَى (بَيْنَ اثْنَيْنِ) مِنَ الْفَرْقِ الْمُنْكَسَرِ عَلَيْهِمَا سِهَامَهُمَا (فَأَخَذَ أَحَدَ الْمُثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الْمُتَدَاخِلَيْنِ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ تَوَافَقَا وَإِلَّا فَيُكَلِّهِ إِنْ تَبَايَنَّا ثُمَّ بَيْنَ الْحَاصِلِ وَالثَّلَاثِ ثُمَّ كَذَلِكَ) لِلنَّاسِبِ حَذْفِ ثُمَّ إِذْ لَا يَقَعُ انْكَسَارٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ فَرْقٍ (وَضَرْبِ) جِزءِ السَّهْمِ (فِي الْقَوْلِ أَيْضًا) أَى الْمَسْأَلَةِ بَعُولَهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً (وَفِي الصَّنْفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ أَوْ يُبَايِنَهَا أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهَا وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلُّ) عَلَى كُلِّ (إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَا أَوْ يَتَوَافَقَا أَوْ يَتَبَايَنَا أَوْ يَتَاثَلَا فَأَمْتَدَاخِلُ) ضَابِطُهُ (أَنْ يُفْنِيَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ) افْتَاءً (أَوَّلًا) مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ تَسْلِيْطِ عِدَدِ آخَرٍ وَإِلَّا فَوَاقِفَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ (وَإِلَّا) يَفْنَى الْأَصْغَرُ الْأَكْبَرُ إِذَا سَلِطَ عَلَيْهِ (فَبِأَن بَقِيَ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَالْمُوَافَقَةُ بِنِسْبَةِ الْمُفْرَدِ) الْوَاحِدِ الْمَوَاتَى (لِلْعَدَدِ الْمُفْنِي آخِرًا) فَبَيْنَ ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ وَائْتِنِينَ وَعِشْرِينَ

(١) العول يفتح العين زيادة في السهام وتقضى في الانصياء ولم يقل به ابن عباس .

(٢) الحاسب أو القاسم .

توافق بجزء من أحد عشر جزءاً فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين (وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تُقَسَّمِ التَّرَكَةُ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ لِلْمَسْأَلَةِ) فالخارج تضرب فيه كل حظ (كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ الزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَالتَّرَكَةُ عَشْرُونَ) وغير المعداد يقرط (قَالَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثَمَنٌ قِيَاخُذٌ) من العشرين (سَبْعَةٌ وَنِصْفًا) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف (وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا) هذا مجمل (فَأَخَذَهُ بِسَهْمِهِ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى (وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ) أى ما جعل به فى التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما فى بن (فَأَجْعَلَ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ أَجْعَلْ لِسِهَامِهِ) أى الآخذ (مِنْ تِلْكَ النَّسْبَةِ) أى النسبة إلى جملة سهام غير الآخذ فإن أخذه الزوج فى الفرض السابق فاجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصيب الزوج فى الخارج لحظ الزوج الذى أخذ به العرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلاحاً عليه فى قيمة العرض اثنان وثلاثون (فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ) العرض (فَزِدْهَا) أى الخمسة (عَلَى الْعَشْرِينَ ثُمَّ اقْسِمْ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن العرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فإن أخذ مع العرض خمسة مثلاً أسقطت ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس (وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرِثَهُ الْبَاقُونَ) وحدهم على التوجه الذى يرثون به الأول (كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضٌ) ولم يرثه بعض (كَزَوْجٍ مَعَهُمْ لَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَمِ)

من مات (وَالْأَبَا) يرثه الباقيون على الوجه السابق (صَحَّحَ الْأَوَّلَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ
فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا) لغير أم
(وَعَاصِبًا صَحَّحًا) من الأولى (وَالْأَبَا) ينقسم (وَفُقَى بَيْنَ نَصِيبِهِ وَمَا صَحَّتْ مِنْهُ
مَسْأَلَتُهُ وَاضْرِبْ وَفُقَى الثَّانِيَةَ فِي الْأَوَّلَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا
وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَثَلَاثَةً بَنِي ابْنٍ فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى ضُرِبَ لَهُ
فِي وَفُقَى الثَّانِيَةَ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَنِي وَفُقَى سِبْأَمِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ
يَتَوَافَقَا ضُرِبَتْ مَا صَحَّتْ مِنْهُ مَسْأَلَتُهُ فَيَا صَحَّتْ مِنْهُ الْأَوَّلَى كَمَوْتِ أَحَدِهَا
عَنِ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطْ) ويأتى ما إذا تعدد الوارث
(بِوَارِثٍ فَلَهُ) أى المقر به (مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ) من المقر (نَعْمَلُ
قَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ الْإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ) لتحصيل الجامعة التى تقسم على الإقرار
والإنكار ليظهر ما نقصه الإقرار (مَا يَبْنِيهِمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ
الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَشَقِيْقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقَرَّتْ وَاحِدَةً بِشَقِيْقَةٍ) راجع للتداخل
إذ الإنكار من ثلاثة والإقرار يصح من تسعة لانكسار السهمين على الأخوات
فهى الجامعة المقررة سهمان والمقر سهم وللمنكرة ثلاثة وللعاصب ثلاثة (أَوْ
شَقِيْقٍ) راجع للتباين إذ الإقرار من أربعة فالجامعة اثنا عشر المقررة ثلاثة وللأخ
سهم وللمنكرة أربعة وللعاصب أربعة (وَالثَّالِثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقَرَّ بِابْنٍ)
الإنكار من أربع والإقرار من ستة توافقها بالنصف فالجامعة اثنا عشر لكل
بنت ثلاثة والمقر أربعة والمقر به اثنان (وَإِنْ أَقَرَّ ابْنٌ بِنْتٍ وَبِنْتُ بِابْنٍ
فَالْإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَ) إقرارها (هِيَ مِنْ خَمْسَةٍ
فَتَضْرِبُ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ ثُمَّ) العشرين جامعة الإقرارين (فِي ثَلَاثَةٍ) الإنكار
فالسنتين جامعة الكل على الإنكار يخص الابن أربعون والبنت عشرون
(يَرُدُّ الْإِبْنَ عَشْرَةً) للبنت التى أقر بها إذ على إقراره له ثلاثون وظلمتها أختها

في خمسة (وَهِيَ) تَرَدُّ (ثَمَانِيَّةً) للابن المقر به إذ على إقرارها لها اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وَإِنْ أَقَرَّتْ زَوْجَةً حَامِلٌ وَأَحَدُ أَخَوَيْهِ أَنَّهَا وَلَدَتْ حَيًّا) ومات (فَالْإِنْكَارُ) يصح (مِنْ ثَمَانِيَّةٍ كَالْإِقْرَارِ) أصالة (وَفَرِيضَةُ الْإِبْنِ) ثانية المناسخة (مِنْ ثَلَاثَةٍ) لأمه وعميه (تُضْرَبُ فِي ثَمَانِيَّةٍ) الأولى لأن شهامه سبعة يبين مسألته فالأربعة والعشرون على الإنكار للمرأة ستة ولكل أخ تسعة وفي الإقرار لها ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة فضل بيد المقر اثنان يدفعهما للأم مع ستة الإنكار فلها ثمانية والمقر سبعة وللمنكر تسعة وظلمها المنكر في اثنين فتدبر (وَإِنْ أَوْصَى بِشَائِعٍ كَرُبُعٍ أَوْ جُزءٍ مِنْ أَحَدِ عَشَرَ أَخَذَ مَخْرَجُ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ إِنْ انْتَسَمَ الْبَاقِي عَلَى الْفَرِيضَةِ كَابْنَيْنِ وَأَوْصَى بِالثُلُثِ قَوَاضِحٌ وَإِلَّا وَفَّقُ بَيْنَ الْبَاقِي وَالْمَسْأَلَةِ وَاضْرِبَ الْوَفْقَ فِي مَخْرَجِ الْوَصِيَّةِ كَارْبَعَةٍ أَوْلَادٍ وَإِلَّا فَكاملها كَثَلَاثَةٍ) بالجملة مخرج الوصية كأولى المناسخة والفريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهام الميت (وَإِنْ أَوْصَى بِسُدُسٍ وَسُبْعٍ ضَرَبَتْ سِتَّةٌ فِي سَبْعَةٍ ثُمَّ) الباقي بعدها (فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ وَفَّقَهَا) على ماسبق (وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ وَمُلَاعِنَةٌ) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحقه (وَتَوَآمَاهَا شَقِيقَانِ) كالمسبية والمستأمنة حاملا ومع بقية أولادها أخوة لأم كتوأمي الزانية والمغصوبة (وَلَا رَقِيقٌ وَلِسَيِّدٌ مُعْتَقٌ بَعْضُهُ جَمِيعُ إِرْثِهِ) فإن تعدد فعلى الحصص والأولى تأخير هذا عن قوله (وَلَا يُوْرَثُ إِلَّا الْمُسْكَاتِبُ) يرثه من معه من يعتق عليه كما سبق (وَلَا قَاتِلٌ مُحَمَّدًا عَدُوًّا وَإِنِ اتَى شِبْهَةً) فلا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أباً من الأبوة (كَمُعْتَبَرٍ مِنَ الدِّيَّةِ) فلا يحجب أحداً

فيها^(١) (ولا تخالف في دينكم مع مرتد أو غيره) من كافر أصلي^(٢) (وكيهودي مع نصراني ويواها ملة) رجع أنه ملل أيضاً (وحكم بين الكفار بحكم المسلم) إذا ترفعوا (إن لم يأت بعض) فإن أبي بعض لم تعرض لهم (إلا أن يسلم بعضهم فكذلك) بحكم المسلم (إن لم يكونوا كتابيين وإلا فبحكمهم) ولا من جيل تأخر موته ووقف القسم للحمل^(٣) ومال لفقود الحكم بموته) على ما سبق في بابه (وإن مات مؤثره قدر حياً وميتاً ووقف المشكوك فيه فإن مضت مدة التعمير فسكالمجهول) يجعل كالعدم (فذا تزوج وأمه وأخت وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كذلك وتقول لثمانية فتضرب الوفق في كل أربعة وعشرين للزوج تسعة) إذ الأضر عليه موت الأب فمن له شيء من ثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة (وللأم أربعة) إذ الأضر عليها حياته فيضرب لها من ستة في أربعة ولا شيء للأخت على حياته (ووقف الباقي) أحد عشر (فإن ظهر أنه حتى قبل زوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى التعمير فللأخت تسعة وللأم اثنان وللخنتي المشكول نصف نصيب ذكوره وأنثى تصحح المسألة على التنديرات) من ذكورة وأنوثة (ثم تضرب الوفق أو الكل ثم) الحاصل (في حالتني الخنتي) وأحوال الخنثى فللخنثيين

(١) لأنه لا يرث منها . ويرث من مال المقتول . ومن الخطأ قتله على أنه حرى ، أو متأولاً كما في تقابل طائفتين بتأويل مثل قصة الجبل . ثم القاتل المأمور يرث الولاء كما في المجموع وغيره .

(٢) وأخذ المسلم مال عبده الكافر يانكسية لا بالارث .

(٣) هذا شروع في مسائل الاشكال وهي ثلاثة إما احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الخنثى الآتية وإما احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفقود وإما احتمالها وهي مسألة الحمل هذه .

أربعة تذكيرها تأنيهاً تذكير هذا وتأنيث ذاك وعكسه (وَتَأْخُذُ مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ) للخنثى ومن معه (مِنَ الْإِنْسَانِ النِّصْفَ وَأَرْبَعَةَ الرُّبْعِ) وهكذا فإن الخنثى ثلاثة فلـكل ثمن مجموع انصبائه (فَمَا اجْتَمَعَ) أى حصل بالأخذ (فَنَصِيبُ كُلِّ كَذِّ كَرٍ وَخُنْثَى قَالَتْ ذِكْرٌ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْثَى مِنْ ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُ الْإِنْسَانِ فِيهَا ثَمَّ فِي حَالَتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذِّكُورَةِ سِتَّةٌ وَالْإُنْثَى أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَكَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةٌ أَحْوَالٍ تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشَرَ وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ فَإِنْ بَالَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ) مرات أو مقداراً (أَوْ أَسْبَقَ أَوْ نَبَتَتْ لَهُ لِحْيَةٌ أَوْ ثَدْيٌ أَوْ حَصَلَ مَنِيٌّ) من أحد الفرجين (أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ) والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفوه ورضاه ، راجي عفوره الودود . على البسيوني داود ، غفر الله له ولوالديه ولشايخه ولأحبابه وللمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته نحومة الثلاثاء المبارك سلخ شعبان المبارك سنة أربع وعشرين بمذ مائتين وألف من هجرة ذى الجدد والشرف سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيقنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم .

هذا آخر ما يَسْرَهُ الله من هذه التعليقات الوجيزة على هذا الشرح الذى يشبه فى وجازته ودقة تعبيره شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، إذ يحذف الحرف أو يزيده بحساب . ويدمج عدة من المعانى المحتملة فى كلمات مختصرات ، ويشير إلى الاعتراض على المصنف أو غيره من الشراح بأسلوب خفى ، يتفطن له أولو الأبواب . إلى غير ذلك من دقائقه التى يتذوقها من مارسه ، وعرف لطائفه ، ولم نال جهداً فى تصحيحه وتحريره إلا ما نبا عنه البصر أو زل به القلم ، مما لعله لا يخفى على فطنة القراء ، هذا وقد أخذت فقه المالكية عن جماعة من العلماء أولهم وأولاهم بالتقديم والذى الشيخ الإمام العلامة الحافظ الهام شيخ الإسلام والمسلمين أبو عبد الله سيدى محمد بن الصديق الغمارى قدس سره . وثانيهم العلامة الفقيه المرحوم الشيخ محمد الصنهاجى . وثالثهم العلامة الفقيه الشريف السيد الحبيب المهاجى . ورابعهم العلامة الفقيه الشريف ، مولاي عبد السلام العلوى . وخامسهم العلامة المحقق المرحوم مولاي أحمد القادري ، كما أخذت هذا الشرح عن جماعة بالإجازة منهم الشيخ محمد بن إبراهيم بن على الحميدى المالكي عن الشيخ محمد عايش شيخ المالكية عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الشيخ الأمير الكبير . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

فهرس كتاب الاكليل

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الاستخلاف	٦٥	خطبة الكتاب	٢
فصل في صلاة المسافر	٦٧	باب المياه	٦
فصل في صلاة الجمعة	٧٠	فصل في بيان الطاهر والنجس	٩
فصل في صلاة الخرف	٧٤	فصل في حكم إزاله البجاسة	١٤
فصل في صلاة العيدين	٧٥	فصل في فرائض الوضوء	١٧
فصل في صلاة السكوف	٧٧	فصل في آداب قضاء الحاجة	٢١
فصل في صلاة الاستسقاء	٧٨	فصل في نوافض الوضوء	٢٢
فصل في غسل الميت والصلاة عليه	٧٨	فصل في موجبات الغسل	٢٤
باب الزكاة	٨٥	فصل في مسح الخفين	٢٦
فصل في مصرف الزكاة	٩٩	فصل في التيمم	٢٨
فصل في زكاة الفطر	١٠٢	فصل في مسح الجبيرة	٣١
باب الصيام	١٠٣	فصل في الحيض	٣٢
باب الاعتكاف	١١٠	باب في اوقات الصلاة	٣٣
باب الحج	١١٢	فصل في الادان	٣٦
فصل في محرمات الاحرام	١٢٥	فصل في شروط الصلاة	٣٧
فصل في الاحصار	١٢٦	فصل في ستر العورة	٣٩
باب الذكاة	١٣٨	فصل في استقبال القبلة	٤١
باب الاطعمة	١٤٢	فصل في فرائض الصلاة	٤٢
باب الضحية	١٤٤	فصل في صلاة المرض ونحوه	٤٧
باب الايمان وكفارتها	١٤٧	فصل في قضاء الفوائت	٤٨
باب النذر	١٥٦	فصل في سجود السهو	٤٩
باب الجهاد	١٥٩	فصل في سجود التلاوة	٥٦
باب المسابقة	١٧٠	فصل في صلاة النوافل	٥٨
باب الخصائص	١٧١	فصل في صلاة الجماعة	٦٠

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
فصل في الخيار وأمدّه	٢٦٨	باب النكاح	١٧٢
فصل في بيع المراجعة	٢٨١	فصل في الخيار بالعيب	١٨٧
فصل فيما يتناوله عقد البيع	٢٨٢	د في الخيار بالمتق	١٨٩
فصل في اختلاف المتبايعين	٢٨٦	د في الصداق	١٩٠
باب السلم	٢٨٧	د في التنازع في الوجبة	٢٠٠
فصل في جواز قرض ما يمس فيه	٢٩٣	د في الوليمة	٢٠٢
فصل في المقاصة	٢٩٤	د في القسم بين الزوجات	٢٠٣
باب الرهن	٢٩٥	د في الخلع	٢٠٥
د الفاس	٣٠٢	د في طلاق السنة والبدعة	٢٠٨
د الحجر	٣٠٨	د في أركان الطلاق	٢٠٩
د الصلح	٣١١	د في التفويض في الطلاق	٢٢٠
د الحوالة	٣١٤	د في الرجعة	٢٢٢
د الضمان	٣١٦	باب الايلاء	٢٢٤
د الشركة	٣٢٠	باب الظهار	٢٢٧
فصل في جواز فسخ المزارعة	٣٢٦	باب اللعان	٢٣١
باب الوكالة	٣٢٧	باب العدة	٢٣٤
د الاقرار	٣٣٢	فصل في حكم زوجة المفقود	٢٣٧
د الاستلحاق	٣٣٦	فصل في الاستبراء للأمة	٢٤٠
د الوديعة	٣٣٩	فصل في تداخل العدد	٢٤٢
د الاعارة	٣٤٢	باب الرضاع	٢٤٣
د الغصب	٣٤٤	باب نفقة الزوجة	٢٤٥
فصل في الاستحقاق	٣٤٨	فصل في نفقة الاقارب والرقيق والدابة	٢٤٨
باب الشفعة	٣٥١	باب البيع	٢٥٠
د القسمة	٣٥٧	فصل في الربويات وبيان علة الربا	٢٦٠
د القراض	٣٦١	فصل في العقود الممنوعة	٢٦٥
د المساقاة	٣٦٧	فصل في بيع العينة	٢٦٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الزنا	٤٤١	باب الاجارة	٣٧٠
باب الفذف	٤٤٣	فصل في كراء الدواب	٣٧٦
باب السرقة	٤٤٥	فصل في كراء الحمام والدار	٣٧٨
باب الحراية	٤٤٨	باب الجمالة	٣٨١
باب حد الخمر والمسكر	٤٤٩	باب إحياء الموات	٣٨٣
باب أحكام العتق	٤٥١	باب الوقف	٣٨٥
باب التدبير	٤٥٥	باب الهبة	٣٨٩
باب مكاتبة العبد	٤٥٧	باب اللقطة	٣٩٣
باب أحكام أم الولد	٤٦١	باب القضاء	٣٩٦
فصل في الولاء	٤٦٢	باب الشهادات	٤٠٣
باب الوصايا	٤٦٣	باب الدماء والقصاص	٤٢١
باب الفرائض وهي الموارث	٤٦٩	باب البغاة	٤٣٧
		باب الردة	٤٣٨

تم الفهرس والحمد لله